العلاقات الدولية

في إطار

منظمة الوحدة الافريقية

تأليف

دكتور بطرس بطرس غالى

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
بكلية الاقتصاد — جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٩٧٤

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

إهـــــــداء2005

أ.د./ محمد عثمان نجاتي

القاهرة

العلاقات الدولية
في إطار
منظمة الوحدة الأفريقية

تأليف

دكتور بطرس بطرس غالي

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
بكلية الاقتصاد — جامعة القاهرة

الطبعة الأولى
١٩٧٤

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية

مقدمة

سبق أن نشرت عدة أبحاث ومؤلفات عن منظمة الوحدة الأفريقية خاصة ، وعن القضايا الأفريقية عامة ، وكان بعضها باللغة العربية والبعض الآخر بالإنجليزية أو الفرنسية ، ويأتى هذا الكتاب الجديد معلقا ومكملا لما سبق أن قدمته للقراء من هذه الأبحاث وتلك المؤلفات .

وقد حاولت فى هذا الكتاب أن أجمع بين فرعين من فروع العلوم السياسية هما مادة العلاقات السياسية الدولية ، ومادة التنظيم الدولى ، لذلك جعلت عنوانه « العلاقات الدولية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية » لأعرف القارىء بدور منظمة الوحدة الأفريقية فى السياسة الدولية الأفريقية ، ودور تلك السياسة فى منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد دفعنى إلى وضع هذا الكتاب أن منظمة الوحدة الأفريقية قد احتفلت بعيد ميلادها العاشر فى شهر مايو سنة ١٩٧٣ ، واعتقادى أنه قد حان أوان تقديم كشف حساب موضوعى لتلك التجربة الوحدوية التى قامت لأول مرة فى القارة الأفريقية .

وقد قسمت هذا الكتاب إلى سبعة فصول، عرضت فى الفصل الأول منها لأهم المنظمات الدولية الأفريقية الإقليمية التى قامت قبل إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، والتى كان قيامها مساهمة فكرية وعملية لوضع أسس المنظمة الأفريقية التى يضم رحابها الأسرة الدولية الأفريقية كلها ، ولم أتعرض فى هذا الفصل للمنظمات الإقليمية التى قامت بعد إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية . والفصل الثانى خصصته لدراسة مؤتمر أديس أبابا الذى وضع النظام الأساسى لمنظمة الوحدة الأفريقية وتتبعت ما كان لهذا المؤتمر من صدى فى مختلف الأوساط العالمية . والفصل الثالث تناولت

فيه تحليل الفلسفة السياسية التى قام عليها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، والتى تحكم العمل الأفريقى المشترك، وتنظم العلاقات بين الدول الأفريقية وبعضها، كما تنظم علاقاتها مع الدول غير الأفريقية. واستخلصت أصول تلك الأيديولوجية من دراسة مضابط مؤتمر أديس أبابا التأسيسى، ودراسة خطب رؤساء الدول والحكومات فى هذا المؤتمر، وتحليل القرارات التى صدرت من مؤتمرات القمة الأفريقية ومن مجلس وزراء المنظمة، وتقارير الأمين العام الإدارى للمنظمة. وأبادر فأقول إن هذا التحليل السياسى يعبر عن رأى شخصى، ولا يعبر عن الأيديولوجية الرسمية لمنظمة الوحدة الأفريقية. والفصل الرابع يتناول الهيكل التنظيمى لمنظمة الوحدة الأفريقية، وقد تتبعت فيه أهم التطورات التى طرأت على المنظمة فى السنوات العشر الأولى من حياتها مثل ازدياد عدد الدول الأعضاء فيها، ونشاط بعض هيئاتها العاملة، وتجمد بعض الهيئات الأخرى. وفى الفصل الخامس تصديت لأهم المنازعات الدولية التى وقعت فى القارة الأفريقية ودور منظمة الوحدة الأفريقية فى تسويتها تسوية سلمية، ولم أتعرض لتلك المنازعات من حيث هى، إذ كان هدفى هو إبراز دور منظمة الوحدة الأفريقية فى تسويتها. والفصل السادس يدور البحث فيه حول قضية تصفية الاستعمار ودور منظمة الوحدة الأفريقية فى مواجهة هذا الداء العضال الذى يهدد مستقبل القارة الأفريقية ويعوق نموها. والفصل السابع جعلت موضوعه بحث بعض جوانب العمل الأفريقى المشترك فى المجال الاقتصادى والاجتماعى.

وقد ختمت الكتاب بعرض مجموعة من الوثائق المتعلقة بمنظمة الوحدة الأفريقية، والتى قد لا يتيسر للقارىء الحصول عليها، وكان بودى أن أضيف مجموعة أخرى من الوثائق، وما عاقنى عن ذلك إلا الخوف من تضخم الكتاب.

هذا، والمطلع على الكتاب سيدرك أن منظمة الوحدة الأفريقية قد أحرزت نجاحا على الصعيد الدبلوماسى سواء أكان ذلك عن طريق جمع رؤساء الدول الأفريقية للتشاور والتحاور ، أو عن طريق توحيد كلمة الدول الأفريقية فى المحافل الدولية ، أو عن طريق تسوية المنازعات التى وقعت بين الدول الأفريقية وبعضها فى إطار أفريقى خالص بعيدا عن تدخل الدول الأجنبية عن القارة .

إلا أن المنظمة لم تنجح فى أمرين خطيرين : أولهما تصفية الاستعمار التقليدى الذى مازال مسيطرا على الثلث الجنوبى من القارة فى أنجولا وموزمبيق وروديسيا وجنوب أفريقيا ، وثانيهما التغلب على التخلف الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى منيت به القارة الأفريقية .

إن تجربة الأعوام العشرة التى مضت قد أثبتت لأفريقيا أن هذين الداءين — الاستعمار والتخلف — لا يمكن القضاء عليهما فى أجل قريب ، كما كان التصور فى بداية الستينات ، فقد اتضح الآن أن التخلص من هذين الداءين يحتاج إلى زمن طويل وكفاح مرير ، فإذا استطاعت منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية أن تخطط وتعمل آخذة فى اعتبارها الأجل الطويل لا الأجل القصير ، فإنها ستجنب نفسها ، وتجنب الشعوب الأفريقية كافة متاعب كثيرة .

وأحب أن أسجل الشكر للسيدة نازلى معوض أحمد المعيدة بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة على ما قدمته إلىّ من معونة مخلصة فى إصدار هذا الكتاب ، إذ تولت عنى ترجمة بعض الوثائق والقرارات والدراسات التى احتاج إليها هـــذا الكتاب . كما ساهمت فى إعداد بعض المباحث .

وختاما . . . فإننى أقدم هذا الكتاب للقيادات الفكرية العربية والأفريقية لحفزهم على الاهتمام بالقضايا التى تمس صميم قارتهم ، حتى لاتظل المنظمات والمؤتمرات والقضايا الأفريقية محرومة من الدراسة العلمية التى تكسبها العمق ، وتكفل لها النجاح ، وتجعلها مدار اهتمام الشعوب والدوائر العلمية فى شتى الأنحاء .

القاهرة فى سبتمبر ١٩٧٣

الفصل الأول

التنظيمات الدولية الأفريقية قبل سنة ١٩٦٣

انتهت الحرب العالمية الثانية وليس في أفريقيا كلها غير ثلاث دول مستقلة هي : أثيوبيا ، وليبيريا ، ومصر ، تضاف إليها دولة اتحاد جنوب أفريقيا التى لا تعد فى الواقع دولة أفريقية وإن كانت فى صميم القارة .

وفى مؤتمر سان فرنسسكو حيث وضع القانون الأساسى للمنظمة العالمية (الأمم المتحدة) لم تكن القارة الأفريقية ممثلة إلا بثلاث دول من خمسين دولة أى بنسبة ٦ ٪ . ولكن سرعان ماراحت موجة التحرر تنساب فى هذه القارة فأخذت دولها تحصل على الإستقلال واحدة تلو الأخرى ، وكلما استقلت دولة قبلت فى الأمم المتحدة،وموجة الاستقلال هذه تلتها موجة أخرى من الاجتماعات والمؤتمرات المكونة من رؤساء الدول الأفريقية المستقلة وكبار المسئولين فيها ، ففيما بين أبريل سنة ١٩٥٨ وديسمبر سنة ١٩٦١ قد بلغ مجموع المؤتمرات الدولية والاجتماعات السياسية الأفريقية الخالصة ثمانين مؤتمراً واجتماعاً ، هذا على أننا لم ندخل فى الحسبان تلك المؤتمرات والاجتماعات التى تمت بين دول أفريقية وأخرى غير أفريقية(١) .

ولسنا نهدف هنا أن نتناول بالدراسة أو التحليل كل هذه المؤتمرات أو الاجتماعات على ما لها من أهمية فى فهم حقيقة العلاقات الدولية

---

(١) أنظر Borella. F. A.F.D.I—1961 page 788 note 4

الأفريقية، ولكننا سنكتفى بدراسة أهم المنظمات الدولية التى أسفرت عنها هذه المؤتمرات والاجتماعات ، والتى سينعقد تحت رايتها كثير من الاجتماعات.

وتلك المنظمات — على مختلف أنواعها — ساعدت بطريق مباشر أو غير مباشر على إقامة المنظمة الأفريقية الشاملة التى قامت فى مؤتمر أديس أبابا . ونستطيع أن نقسم المنظمات الدولية الأفريقية التى سبقت مؤتمر أديس أبابا إلى نوعين هما : المنظمات الأفريقية الإقليمية ، والمنظمات الأفريقية شبه القارية .

أما المنظمات الأفريقية الإقليمية أو الجزئية فهى التى تربط بين دولتين متجاورتين أو أكثر تتألف منها منطقة جغرافية واحدة .

وأما المنظمات الأفريقية شبه القارية فهى التى تتألف من دولتين أو أكثر لا تنتمى إلى منطقة جغرافية واحدة ، اكتفاء بانتمائها إلى القارة الأفريقية . وقامت فى أفريقيا منظمتان قاريتان هما : منظمة الدار البيضاء ، ومنظمة الإتحاد الأفريقى الملجاشى ، ومجموعة ثالثة لم يستكمل لها تنظيم دائم وعرفت بمجموعة منروفيا .

والفرق بين المنظمات الأفريقية الإقليمية الجزئية والمنظمات القارية يتلخص فيما يلى :

أولا : التنظيمات الإقليمية يكون تأليفها عادة تمهيداً لإقامة دولة موحدة، أو دولة إتحادية يفقد فى ظلها الدول الأعضاء سيادتها ، بخلاف المنظمات القارية فإنها تجمع بين دول لا يسهل اتصالها بعضها ببعض فيكون الترابط بينها ضعيفاً ، ولا يمكن أن تسفر فى أمد قريب أو بعيد عن إقامة دولة موحدة ، أو دولة اتحادية واحدة.

ثانياً : المنظمات الإقليمية تكون لها سلطة كبيرة على الدول الأعضاء فيها في ميدان السياسة والاقتصاد ، أما المنظمات القارية فلا تملك مثل هذه السلطة .

ثالثاً : المنظمات الاقليمية الأفريقية لا تعرقل قيام الوحدة الأفريقية الشاملة مادامت هذه المنظمات بطبيعتها محصورة في حيز صغير من القارة ، بخلاف المنظمات القارية فإنها إذا تعددت كانت سبباً في تجزئة القارة ، ومعنى ذلك أنه لا ضرر من أن تكون في القارة الأفريقية عدة منظمات إقليمية ، ولكن يضيرها أن يكون فيها أكثر من منظمة قارية واحدة .

وفي دراستنا لهذه المنظمات الأفريقية ، سواء منها ما كان من النوع الأول أو النوع الثاني ، سنستبعد المحاولات الوحدوية أو الإتحادية التي نجحت والتي سبقت استقلال الدول الأفريقية لأنها لا تعنينا في دراسة التنظيمات الدولية الأفريقية فالوحدة التي تمت بين مستعمرة ساحل الذهب وإقليم توجو الموضوع تحت الوصاية البريطانية ، أو الاتحاد الذي قام بين إقليم الكمرون الموضوع تحت الوصاية الفرنسية وإقليم الكمرون الموضوع تحت الوصاية البريطانية ، أو التمهيدات التي أدت إلى إتحاد الصومال الموضوع تحت الوصاية الإيطالية والصومال الذي كان خاضعاً للاستعمار البريطاني . . . كل هذه الاتحادات التي تمت في ظل الإستعمار الاوربي ، أو تحت إشراف الأمم المتحدة ، ولم يكن لأفريقيا فيها غير دور ثانوي ، سنضرب عنها صفحا في دراستنا هذه .

المبحث الأول

التنظيمات والإتحادات الأفريقية الجزئية

من أهم التنظيمات الأفريقية الجزئية أو الإقليمية ، الإتحاد بين مصر والسودان ، واتحاد مالى ، ومجلس الوفاق ، واتحاد الدول الأفريقية. وسنعالج كلا منها فيما يلى بشىء من التفصيل :

١ — الاتحاد بين مصر والسودان :

إن المحاولة التى بذلت فى النصف الثانى من القرن العشرين لإقامة اتحاد بين مصر والسودان كانت مبنية على أسس نظرية ، فلم يتح لها أن تظهر فى عالم الواقع ، وعلى الرغم من ذلك لا بد من الإلمام بها .

فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ألغت الحكومة المصرية من جانب واحد معاهدة التحالف والصداقة التى سبق أن عقدت بينها وبين انجلترا فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، كما ألغت اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان ، وأصدرت قانوناً بتعديل بعض مواد الدستور ، وتقرير وضع جديد للسودان . وجاء فى هذا القانون الجديد الخاص بنظام الحكم فى السودان ، أن فاروق الأول هو ملك مصر والسودان ، وأن الدولتين تحت تاج واحد ، ولكن وفقاً لأحكام المادة الأولى من القانون الخاص بنظام الحكم فى السودان « يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان ، وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره ، وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك إعداد قانون انتخاب يعمل به فى السودان بعد التصديق عليه وإصداره ».

ويكفل الدستور المشار إليه فى المادة الأولى القواعد الأساسية التالية المذكورة فى المادة الثالثة من القانون الخاص بنظام الحكم فى السودان :

(ا) إقرار النظام الديمقراطى النيابى فى البلاد ، سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس واحد أو من مجلسين ، على أن يكون أحد المجلسين على الأقل منتخباً كله . حق الملك فى حل الهيئة النيابية ، أو المجلس المنتخب وحده إذا ماتقرر تكوين الهيئة النيابية من مجلسين ، وإجراء انتخابات عامة جديدة فى مدة قصيرة ، تحقيقا لاستمرار الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية. (ب) الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية . (ج) إنشاء مجلس وزراء من أهل السودان ، وتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه وحقه فى تعيين وزرائه وإقالتهم ، وتقرير مسئولية الوزراء متضامنين لدى الهيئة النيابية ، أو لدى المجلس المنتخب على الأقل عن السياسة العامة للوزارة ، وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .
(د) اشتراك الهيئة النيابية مع الملك فى ممارسة السلطة التشريعية .
(هـ) ضمان استقلال السلطة القضائية والقضاة على اختلاف درجاتهم .
(و) كفالة حقوق الأفراد والحريات العامة .

ثم جاءت المادة الرابعة من القانون الخاص بنظام الحكم فى السودان تنص على أنه « استثناء من أحكام المواد السابقة ، الشئون الخارجية ، وشئون الدفاع ، والجيش ، والنقد ، يتولاها الملك فى جميع أنحاء البلاد فى حدود الأمر الملكى رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية . . . » .

غير أنه لم يكن لهذا المشروع أثر فعلى ، إذ أنه صدر من جانب واحد، ولم يؤخذ فيه رأى شعب السودان ، ولم توافق عليه انجلترا باعتبارها طرفاً فى إدارة السودان . فإذا استثنينا المحاولات التى بذلتها الدبلوماسية

المصرية لحمل الدول على الاعتراف بلقب « ملك مصر والسودان » لانجد لهذا المشروع أى أثر فعلى ، أو ترجمة للواقع ، يضاف إلى ذلك أن هذا المشروع الإتحادى كان يؤخذ عليــــه أنه قائم على علاقة غير متـكافئة بين البلدين ، مما جعل التجربة معيبة من أساسها .

ولما قامت ثورة سنة ١٩٥٢ أجريت مفاوضات مع الأحزاب السودانية أدت إلى إبرام اتفاقية ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ بين الطرفين ، ثم أبرمت اتفاقية أخرى بين مصر وانجلترا فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ مهدت الطريق إلى استقلال السودان فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥[١] .

٢ — اتحاد مالى :

فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ اجتمع فى داكار عاصمة السنغال أربعة وأربعون ممثلا لبلاد السنغال ، والسودان (الفرنسى) ، وفولتا العليا ، وداهومى » وقرروا إقامة اتحاد فيما بينهم فى ظل الرابطة الإتحادية مع فرنسا ، إذ لم تكن هذه البلاد وقتئذ تتمتع بالاستقلال السياسى الـكامل ، بل بحكم ذاتى فى ظل الدستور الفرنسى الصادر فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨ . وقد وافق ممثلو هذه البلاد على دستور اتحادى بموجبه يتم اختيار وزيرين من كل دولة داخلة فى الاتحاد ، على أن تكون الوزارة الإتحادية مسئولة أمام برلمان اتحادى مكون من ٤٨ نائباً يمثل كل دولة منها ١٢ تنتخبهم المجالس التشريعية للدول المكونة للاتحاد ، كما كان للاتحاد محكمة دستورية .

وعلى الرغم من الموافقة على الدستور الإتحادى فى ١٧ يناير سنة

---

(١) أنظر Egyptian Society of International Law. Documents on the Sudan 1899— 1953. Brochure no. 14 March 1953.

١٩٥٩ ، فقد رفضت كل من فولتا العليا وداهومى أن تصدق عليه ، ولذلك عدل الدستور فى ٤ ابريل سنة ١٩٥٩ ، وفى ٢٢ ابريل سنة ١٩٥٩ ليكون مقصورا على دولتين هما السنغال والسودان الفرنسى .

وكأن التجربة الإتحادية قد نجحت بالنسبة لهاتين الدولتين، واعترف بها الرئيس ديجول فى خطبة ألقاها فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩ بمدينة داكار أمام المجلس الاتحادى المالى ، ووعد هاتين الدولتين بالاستقلال الكامل ، وفعلا أعلن استقلال دولتى الاتحاد فى ٢٠ يونية سنة ١٩٦٠، وكان الدستور قد عدل قبل ذلك بيومين .

وما كاد يمضى على هذا الاتحاد إلا قليل حتى منى بالانفصال بسبب خلاف على اختيار شخصية رئيس الدولة الاتحادية ، وانسحبت السنغال من الاتحاد فى ٢٠ اغسطس سنه ١٩٦٠ ، وأعلن استقلالها فى اليوم نفسه، أما السودان الفرنسى فأعلن استقلاله فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٠ تحت اسم «جمهورية مالى» وبادرت فرنسا بالاعتراف بالسنغال فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، وبمالى فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

وقد فسر الرئيس ليوبولد سانجور رئيس جمهورية السنغال حالياً هذا الاخفاق بقوله : «لقد أردنا نحن وغيرنا أن نعمل بسرعة أكثر مما يجب، مستندين لا على حقائق إقليمية، ولكن على مشروعات نظرية ذات طابع فرنسى» .

وقد قال فى موضع آخر : « الإتحاد القائم على دولتين عسير التحقيق ،

إذ لا تكون فيه أغلبية ، وبالتالى لا يوجد حكم فى حال ما إذا وقع خلاف وهذا هو بذاته ما وقع فى تجربة مالى(١)» .

ويمكن أن نزيد على أقوال الرئيس ليوبولد سانجور ، أن هناك عنصرين كان لهما أثر فعال فى إخفاق الإتحاد : أولهما عدم الانسجام بين كل من الرئيس ليوبولد سانجور والرئيس موديبوكيتا ، وثانيهما الإستعمار الفرنسى إذ أنه رغم تأييده للاتحاد الثنائى ، كان يقاوم دائماً فكرة الوحدة من حيث هى ، مفضلا عليها التجزئة التى هى من خصائص الإستعمار الفرنسى الجديد .

٣ — مجلس الوفاق أو اتحاد ساحل بنين

بعد إخفاق اتحاد مالى فى صورته الرباعية ، تولى الرئيس هوفويه بونييه رئيس جمهورية ساحل العاج رعاية حركة اتحادية أخرى ترمى إلى ربط دول ساحل العاج ، والنيجر ، وفولتا العليا ، وداهومى . وكان أول اجتماع لممثلى هذه الدول فى ٦ مايو سنة ١٩٥٩ بباريس ، ثم تلاه اجتماع آخر فى ابيدجان عاصمة ساحل العاج فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٩ ، وفيه وضعت النظم الأساسية لهذه الوحدة الجديدة ، وقد اتخذت اسم « مجلس الوفاق » وهو اسم إحدى الهيئات العاملة فى هـــذه الوحدة. ويتألف مجلس الوفاق من خمس دول هى : ساحل العاج وداهومى وفولتا العليا والنيجر وتوجو ، وقد قبلت رسميا فى ٩ يونيو سنة ١٩٦٦ .

---

(١) من خطبة ألقاها فى لاجوس فى ٧ فبراير سنة ١٩٦١ أنظر :

Articles et Documents, La Documentation Française No. 01066 — 4 Mars 1961.

أنظر أيضاً :

Gandolfi Alain. Naissance et Mort sur le plan international d'un Etat éphèmere : La Fedération du Mali, A.F.D.I, 1960 p. 881 et s.

ويتكون هذا المجلس من رؤساء الدول الخمس ، ومن رؤساء ونواب رؤساء المجالس التشريعية القائمة فى هذه الدول ، ومن بعض الوزراء المهتمين بالمشاكل التى ستعرض على المجلس ، ويجتمع مرتين كل عام فى عاصمة دولة من الدول الخمس بالتناوب ، ويرأس المجلس رئيس الدولة التى ينعقد الإجتماع فيها ، وإن كان المجلس يستطيع أن يجتمع فى صورة ضيقة ، ويكون حينئذ مقصوراً على رؤساء الدول ، وتصدر قرارات المجلس بالإجماع .

وإلى جانب هذا الجهاز السياسى يوجد جهاز اقتصادى هو « صندوق التضامن » وتخصص له كل دولة ١٠ ٪ من إيرادها السنوى ، ويوزع المال المتجمع على الدول الأعضاء بنسبة ضئيلة لساحل العاج باعتبارها أغنى دولة ونسبة أكبر لكل دولة من الدول الأخرى . فالدولة التى تدفع أكبر اشتراك فيه (ساحل العاج) تحصل على أقل معونة ، بينما الدول التى تدفع أقل اشتراك تحصل على أكبر معونة ، وهو توزيع ينطوى على تعاون مالى وثيق بين دول هذا الإتحاد[1] .

وقد نجح الإتحاد على إقامة اتحاد جمركى بين الدول الأعضاء ، وعلى توحيد الضرائب ، وخطط التنمية ، والقواعد الخاصة بالوظائف العامة.
والمتتبعون للشئون الأفريقية يجمعون على أن التعاون الاقتصادى

---

(١) كان يوزع إيراد هذا الصندوق على النحو التالى : نسبة قدرها $\frac{٢}{١٠}$ تودع كرصيد احتياطى للاستعانة بها فى حالة حدوث طوارىء فى إحدى الدول الأعضاء ، ونسبة $\frac{١}{١٠}$ لمصروفات الأمانة العامة واجتماع مجلس الوفاق ، أما الباقى فيوزع بين الدول الأعضاء وفقاً لنسبة خاصة لكل منها ، وكانت هذه النسبة على النحو التالى $\frac{١}{١٦}$ لساحل العاج و $\frac{٥}{١٦}$ لكل دولة من الدول الثلاث الأخرى ، وقد عدلت النسبة بعد انضمام دولة توجو إلى المنظمة .

والسياسى الذى تم داخل مجلس الوفاق يعتبر من أنجح أنواع التعاون الاقليمى فى أفريقيا .

٤ — اتحاد الدول الأفريقية :

هو الاتحاد الذى ربط بين كل من جمهورية مالى ، وجمهورية غينيا وجمهورية غانا .

وسبق قيام هذا الإتحاد الثلاثى، اتحاد ثنائى بين كل من غانا وغينيا ، وقد أعلن قيامه فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ فى مدينة اكرا ، واتفق رئيسا الدولتين حين ذاك على أن يكون اتحاد بلديهما نواة لاتحاد عام شامل لدول غربى أفريقيا ، كما اتفقا على تنسيق سياستهما فى الشئون الخارجية والاقتصادية والعسكرية . وكان من وسائل التنسيق :

رفع التمثيل الدبلوماسى بين الدولتين إلى درجة وزير مقيم، ويشترك هذا الوزير فى اجتماع مجلس وزراء الدولة التى هو معين لديها .

— التشاور بين الدولتين قبل إبرام أى معاهدة يكون لها صلة بكيان الاتحاد .

— التعاون المالى بين البلدين ، وتنفيذاً لهذا المبدأ قدمت غانا لغينيا مبلغ عشرة ملايين من الجنيهات .

وإذا كان لهذا الاتحاد صدى فى العالم باعتباره أول اتحاد قام فى غربى أفريقيا ، فإنه مع ذلك لم يظفر بالنجاح ، إذ كانت غينيا متأثرة بالتراث الفرنسى ، بينما كانت غانا متأثرة بالتراث الإنجليزى ، فضلا عن أن غانا ظلت عضواً فى الكومنولث . يضاف إلى ذلك أن الدولتين كان

يفصل بينهما ثلاث دول، هى مستعمرة ساحل العاج الفرنسية ، وجمهورية ليبريا ، ومستعمرة سيراليون البريطانية .

وعندما تفكك اتحاد مالى فى الظروف التى ألمعنا إليها من قبل، انفرد إقليم السودان (الفرنسى) باسم مالى ، ودارت فى كوناكرى عاصمة غينيا فيما بين ٢٣ و ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ مباحثات بين كل من الرئيس سيكوتورى ، والرئيس موديبوكيتا ، والرئيس كوامى نكروما ترمى إلى إقامة اتحاد ثلاثى بين دولهم . وقد أسفرت المباحثات عن إقرار مبدأ الاتحاد ، وتألفت لجنتان لدراسة الخطوات الإيجابية لتحقيقه ، وبعد صعاب تمكنت اللجان من تخطيها ، أعلن فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٦١ ميثاق اتحاد الدول الأفريقية ، وصدقت عليه برلمانات الدول الثلاث ، وأعلن ميلاد الاتحاد رسمياً فى أول يولية سنة ١٩٦١ فى عواصم الدول الثلاث .

ويتكون ميثاق الاتحاد الجديد من سبعة أبواب، يبدأ الباب الأول بذكر الأهداف الأساسية التى يقوم عليها الاتحاد بقوله :

« يعتبر اتحاد الدول الأفريقية نواة الدول المتحدة الأفريقية ، وهو مفتوح لكل دولة أو اتحاد دول أفريقية تقبله بأهدافه وموضوعه » (١) ويذكر بعد ذلك الأهداف الآتية :

— تقوية روابط الصداقة والتعاون بين الدول الثلاث فى الميدان السياسى والاقتصادى والثقافى .

— ادماج مواردها بغية تقوية استقلالها ، وحماية وحدتها الإقليمية .

---

(١) وقد ذكرت الفقرة الثالثة فى الباب السابع فى هذا الصدد :

« يمكن لكل دولة أفريقية توافق حكومتها على أهداف وموضوعات الميثاق الحالى أن تكون عضوا فى اتحاد الدول الأفريقية ، وذلك ابتداء من الإعلان الصريح لرئيس الدولة » .

— العمل على تصفية الإمبريالية والاستعمار، والاستعمار الجديد فى أفريقيا لتشييد الوحدة الأفريقية .

— تنسيق السياسة الداخلية والخارجية بين الدول الأعضاء لجعل عملهم ذا فعالية أكبر ، ولإسهامهم بقدر أوفر فى حفظ السلام .

أما ميدان النشاط الوحدوى داخل الاتحاد فيظهر فى السياسة الداخلية عن طريق توعية مشتركة للدول ، وفى السياسة الخارجية ، عن طريق تمثيل دبلوماسى مشترك، وفى السياسة العسكرية ، عن طريق تنظيم منهج لدفاع مشترك ورفض إقامة أى قواعد عسكرية أجنبية فى أقاليمهم الوطنية. وفى السياسة الإقتصادية ، عن طريق تخطيط مشترك يرمى إلى التخلص الكامل من آثار الاستعمار، وأخيرا فى السياسة الثقافية عن طريق إحياء الثقافة الأفريقية وتطويرها وتنشيط التبادل الثقافى .

ولتحقيق هذا البرنامج الواسع النطاق أنشئت عدة هيئات عاملة لمنظمة اتحاد الدول الأفريقية ، وهى :

مؤتمر الإتحاد : وهو الهيئة العليا لإدارة الإتحاد ، وينعقد مرة كل ثلاثة أشهر بالترتيب التالى : أكرا — باماكو — كوناكرى . ويكون تحت رياسة رئيس الدولة التى ينعقد فيها الإجتماع ،ويتخذ رؤساء الدول الأعضاء قراراتهم بالإجماع ، ويتم تنفيذها فور إعلانها ، وكانت الفقرة الأخيرة مثار خلاف بين بعض المعقبين ، فبعضهم يرى أن هذا يعنى أن القرارات ليست فى حاجة إلى موافقة برلمانات الدول الأعضاء ، والبعض الآخر يرى أن هذا التفسير لا يتمشى مع أحكام دساتير هذه الدول التى تنص على ضرورة موافقة البرلمانات على القوانين .

اللجنة التحضيرية : يكون مؤتمر الإتحاد مسبوقا دائما باجتماع

لجنة تحضيرية . وتكوين هذه اللجنة يختلف باختلاف المسائل التى ستكون موضع دراسة المؤتمر .

لجان أخرى : منها اللجنة الاقتصادية والمالية، وهى مكلفة بتنسيق السياسة الإقتصادية والمالية لدول الاتحاد ، وتضم وفدا من خمسة أعضاء لكل دولة ، وتنعقد مرتين كل عام فى شهرى مارس وسبتمبر . ومنها أيضا لجان تنسيق التنظيمات الشعبية ومهمتها الربط بين الحركات الشعبية فى الدول الثلاث توكيدا لرابطة الاتحاد بينها .

وعلى الرغم من بعض الاجتماعات الخطيرة التى تمت بين رؤساء الدول الثلاث ، وعلى الرغم من اللجان التى ألفت والجهود التى بذلت ، فإن هذا الاتحاد الثلاثى لم تكن له نتائج إيجابية ملموسة ، إذ كان بمثابة شعبة من منظمة الدار البيضاء وقد ربط بينهما المصير الواحد(١) .

---

(١) من أهم المنظمات الأفريقية الجزئية التى قامت بعد ١٩٦٣ :

الاتحاد الجمركى والاقتصادى لأفريقيا الوسطى (ديسمبر ١٩٦٤) واشترك فيه خمس دول هى الكمرون والكونغو برازافيل وجابون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد . إلا أن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى أعلنتا انسحابهما منه فى فبراير سنة ١٩٦٨ اعزمهما على تكوين اتحاد جديد مع زائير . غير أن جمهورية أفريقيا الوسطى أعلنت فى ديسمبر سنة ١٩٦٨ عودتها إلى الاتحاد الجمركى والاقتصادى لأفريقيا الوسطى .

منظمة نهر السنغال (يولية ١٩٦٣) ويتكون من أربع دول هى غينيا ومالى وموريتانيا والسنغال وهدفها الإشراف على تنظيم استغلال مياه نهر السنغال .

منظمة نهر النيجر (أكتوبر ١٩٦٣) وتتألف من تسع دول تطل على نهر النيجر وهى فولتا العليا ومالى والنيجر ونيجيريا وتشاد والكمرون وساحل العاج وداهومى وغينيا .

الجماعة الاقتصادية لأفريقيا الشرقية (يونيه ١٩٦٧) ويشترك فيها تنزانيا وغينيا وأوغنده ، ومقر المنظمة مدينة أروشا جنوبى تنزانيا .

المبحث الثانى

منظمة الدار البيضاء

اجتماع الدار البيضاء الذى انعقد فيما بين ٣ و ٧ يناير سنة ١٩٦١ كان مسبوقاً بسلسلة من الاجتماعات والمقابلات بين ممثلى الدول التى اشتركت فيه ، والتى وقعت فيما بعد ميثاق الدار البيضاء الأفريقى .

والدول التى وقعته هى : الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وجمهورية غانا ، وجمهورية غينيا ، وجمهورية مالى ، والمملكة المغربية ، والجمهورية العربية المتحدة(١) .

وقد تم فى هذا المؤتمر توقيع عدة قرارات هامة ، منها قرار بتأييد الجزائر فى نضالها ، وقرار خاص بالكونغو ، وقرار خاص باستنكار الإستعمار الصهيونى ، وقرار خاص بتأييد مطالب المغرب فى موريتانيا ، وقرار خاص باستنكار التجارب الذرية الفرنسية فى الصحراء الكبرى .

والميثاق الأفريقى هذا يتضمن عدة مبادىء هامة ، كانت ذات أثر فى المبادىء التى تضمنها فيما بعد ميثاق أديس أبابا ، ومن هذه المبادىء :

١ — مبدأ الوحدة الأفريقية الكاملة : وقد ذكرت الفقرة الأولى من ميثاق الدار البيضاء «نحن رؤساء الدول الأفريقية المجتمعين فى الدار البيضاء . . . إدراكاً منا لمسئوليتنا نحو القارة الأفريقية نعلن تصميمنا على العمل على نصرة الحرية فى جميع أرجاء أفريقيا ، وتحقيق وحدتها

(١) حضر المؤتمر ممثل شخصى لملك ليبيا وهو وزير خارجية المملكة الليبية ، وكذلك ممثل اسيلان .

٢ — مبدأ عدم الإنحياز ، وقد سجلت ذلك الفقرة الثانية من الميثاق ، مبتدئة بذكر الأسباب الموجبة للأخذ بهذا المبدأ فقالت :

« ونؤكد إرادتنا فى صيانة وتعزيز اتحاد وجهات نظرنا ، ووحدة العمل بيننا فى الشئون الدولية ، والمحافظة على استقلالنا الذى أحرزناه بجهود شاق ، وسيادة دولنا ، وسلامة أراضيها ، وتعزيز السلام فى العالم بانتهاج سياسة عدم الانحياز » .

وتوضح الفقرة الثالثة أهم الوسائل العملية لتطبيق مبدأ عدم الانحياز ، وهى : « عدم تشجيع بقاء القوات الأجنبية وإنشاء القواعد لما فيها من خطر يهدد تحرير أفريقيا ، والعمل أيضاً على تخليص القارة الأفريقية من صنوف التدخل وأعمال الضغط الاقتصادى والسياسى » .

٣ — مبدأ محاربة الاستعمار القديم والاستعمار الجديد ، وتقول فى هذا الصدد الفقرة الثالثة : « ونعلن عزمنا على تحرير الأقاليم الأفريقية التى لا تزال تحت السيطرة الأجنبية بتقديم المعونة والمساعدة إليها ، وعلى تصفية الاستعمار القديم والحديث بجميع صوره » .

٤ — مبدأ اتباع سياسة اشتراكية فى داخل البلاد الموقعة للميثاق ، وعبارة اشتراكية لم تذكر صراحة ، ولكنها مستفادة من مفهوم الفقرة الرابعة التى تقول : « ونعلن أنه من الضرورى أن توجه الدول الأفريقية المستقلة خططها السياسية والإقتصادية والاجتماعية نحو استغلال ثروتها القومية لصالح شعوبها ، وضمان توزيع هذه الثروة توزيعاً عادلا بين مواطنيها » .

٥ — إقامة تعاون دولى بين الدول الأفريقية بعضها البعض فى ميادين الاقتصاد والإجتماع والثقافة(١) .

(١) أنظر الفقرة الخامسة من ميثاق الدار البيضاء .

الهيئات العاملة فى منظمة الدار البيضاء :

أنشأ المؤتمر هيئات متعددة للإشراف على التعاون الأفريقى بين الدول المنضمة إلى هذه المجموعة . ومن هذه الهيئات :

الجمعية الإستشارية الافريقية : وقد نص الميثاق على ذلك بقوله : « تقرر إنشاء جمعية استشارية أفريقية فى أقرب وقت تسمح فيه الظروف بذلك ، وتتألف من ممثلين لكل دولة أفريقية ، ويكون لها مقر دائم ، وتعقد جلسات دورية » .

ولكن حتى وقف العمل بالمنظمة على أثر قيام منظمة أديس أبابا لم تكن هذه الجمعية قد تألفت .

اللجنة السياسية الأفريقية : وتضم رؤساء الدول الأعضاء ، أو ممثليهم المفوضين وتجتمع بصفة دورية بغية تنسيق وتوحيد السياسة العامة لمختلف الدول الأفريقية . وجاءت المادة الثانية من بروتوكول تنفيذ ميثاق الدار البيضاء تقول : « إن اللجنة السياسية الأفريقية هى الهيئة العليا المختصة بتنسيق وتوحيد السياسة العامة للدول الأعضاء » .

أما المادة الثالثة من البروتوكول السالف الذكر فقد نصت على أن اللجنة يلزم أن يكون لها اجتماع عادى مرة كل عام ، كما يجوز أن يكون لها اجتماعات غير عادية بناء على طلب عضو ، وبموافقة أغلبية الأعضاء .

وقد عقدت اللجنة السياسية أول اجتماع لها فى القاهرة فى أغسطس سنة ١٩٦١ ، وكان ذلك قبل انعقاد مؤتمر بلغراد لعدم الانحياز . أما اجتماعها الثانى فكان فى القاهرة أيضا سنة ١٩٦٢ .

اللجنة الاقتصادية الأفريقية : وتتكون هذه اللجنة من وزراء الاقتصاد للدول الأفريقية، أومن ينوب عنهم ، وتجتمع بصفة دورية ، وتقدم إلى اللجنة السياسية الأفريقية تقريراً عن المشاكل الاقتصادية التى تعالجها ، كماتقدم تقريراً سنوياً عن نشاطها خلال العام إلى اللجنة السياسية أيضاً .

وقد أكد ميثاق الدار البيضاء أن من مهام هذه اللجنة ، إنشاء اتصالات بريدية وسلكية ولاسلكية بين مختلف العواصم الأفريقية . وقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية الأفريقية فى كوناكرى فيما بين ١٧ و ٢٤ يولية سنة ١٩٦١ ، وكان اجتماعها الثانى فى القاهرة فى المدة من ٢٦ مارس إلى ٢١ ابريل سنة ١٩٦٢ .

وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن إنشاء سوق أفريقية مشتركة[1] ،

(١) جاء فى ديباجة المعاهدة الخاصة بإنشاء السوق الأفريقية المشتركة أنها ستقوم على الأسس الآتية : (١) حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية (٢) حرية الإقامة والعمل والاستخدام لممارسة النشاط التجارى (٣) حرية النقل والترانسيت واستعمال وسائل النقل والموانى والمطارات المدنية. كما جاء فى الاتفاقية أن الغرض منها إقامة وحدة جمركية يقوم كل من الأطراف المتعاقدة بإلغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من باقى الدول الأعضاء ، وذلك بتخفيضها تدريجيا على جميع السلع والمنتجات الوطنية المستوردة من البلاد الأعضاء . ويحدد هذا التخفيض بنسبة ٢٥ ٪ فى العام الأول ، ويتم التخفيض بالتدريج خلال الأربع السنوات التالية بنسب تحددها اللجنة الاقتصادية الميثاق . كما تنشأ هيئة دائمة تسمى « مجلس السوق المشتركة الأفريقية ، وتختص بالإشراف على تطبيق الاتفاقية . ويقدم المجلس المذكور تقريراً عن أعماله إلى اللجنة الاقتصادية الأفريقية فى كل دورة لها . ويلاحظ أنه لا يجوز لدولة أفريقية عضو فى هذه السوق لإبرام اتفاق مع اتحاد أو كتلة اقتصادية أو جمركية دون موافقة الدول الأخرى المشتركة فى السوق ، كما أنه يجوز للدول الأفريقية غير الأعضاء فى ميثاق الدار البيضاء الانضمام إلى السوق ، والاشتراك فيها وفقا للترتيبات التى يحددها مجلس السوق الأفريقية المشتركة .

وبنك أفريقى للتنمية(١) ، واتحاد أفريقى للمدفوعات(٢) . ومجلس الوحدة الاقتصادية الأفريقية(٣) ، وإنشاء هيئة طيران أفريقية(٤) ، واتحاد البريد الأفريقى(٥) .

---

(١) البنك الأفريقى للتنمية الذى وافق على إنشائه الدول الأعضاء فى ميثاق الدار البيضاء فى اجتماع اللجنة الاقتصادية فى ٢ ابريل سنة ١٩٦٢ يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية سواء بمعاونة هذه الدول على إعداد برامج للتنمية ، أو باقراضها ، أو ضمان قروضها التى تحصل عليها من المصادر الأخرى ، والمساهمة فيها . وللبنك رأس مال قيمته ٣٠ مليونا من الدولارات الأمريكية يقسم إلى ألف سهم قيمة كل منها ثلاثون ألف دولار أمريكى ، وذلك بالتساوى بين الأعضاء المؤسسين للبنك . وللبنك عدة هيئات منها مجلس المحافظين ، والمدير العام ، ومجلس الإدارة ، ولجان القروض ، والموظفون اللازمون للقيام بالأعمال التى تحددها أنظمة البنك . ولا يحق لأى عضو فى البنك أن ينسحب من البنك قبل انقضاء عشر سنوات على عضويته .

(٢) الاتحاد الأفريقى للمدفوعات هو هيئة مقاصة للتسويات المتعددة الأطراف بين الدول الأفريقية الأعضاء فى ميثاق الدار البيضاء بغية تنشيط التبادل التجارى بينها . وحددت حصص الدول الأعضاء بمائة ألف جنيه استرلينى لكل عضو ، ويشرف على هذا الاتحاد مجلس إدارة .

(٣) يتكون مجلس الوحدة الاقتصادية الأفريقية من ممثلين دائمين للدول الأعضاء بنسبة اثنين عن كل دولة ، ويتخذ قراراته بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين . أما اختصاصات هذا المجلس فهى دراسة المشكلات المشتركة الخاصة بالتنمية ، وإمكانات تنسيق البرامج المختلفة وبحث نظم التخطيط الأكثر تمشيا مع البلاد الأفريقية ، وبوجه عام إجراء جميع الدراسات المتعلقة بالتنمية وبالوحدة الاقتصادية فى أفريقيا . هذا ويقدم هذا المجلس توصياته إلى اللجنة الاقتصادية الأفريقية . كما يقدم تقريراً سنوياً عن أعماله إلى اللجنة المذكورة .

(٤) هيئة الطيران الأفريقية تعتبر وكالة متخصصة داخل نطاق اللجنة الاقتصادية للدول الأعضاء فى منظمة الدار البيضاء . وتتكون من مجلس يجتمع مرتين كل عام ، وسكرتارية على رأسها مدير تنفيذى للهيئة . ومن أهداف هذه الهيئة : العمل على تقدم النقل الجوى بين الدول ، وضمان نمو الطيران وتأمين سلامته . كما تعمل الهيئة على مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ المشروعات التى تضعها الاجتماعات الملاحية الاقليمية للهيئة الدولية للطيران المدنى . وكان المفروض أن يكون مقر هذه الهيئة فى الجزائر .

(٥) اتحاد البريد الأفريقى وهدفه إقامة تعاون أوثق ارتباطا بين الإدارات البريدية للدول الأعضاء ، ووضع تعريفات تفضيلية وتنشيط الخدمات البريدية ، وقد حرر اتفاق اتحاد البريد الأفريقى فى طنجة فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ على أن يصبح صالحاً للتنفيذ من أول ابريل سنة ١٩٦٢ ، وتقرر أن يكون مقر المكتب الدائم لهذا الاتحاد مدينة القاهرة .

اللجنة الثقافية الأفريقية : تتكون اللجنة الثقافية الأفريقية من وزراء التربية والتعليم للدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم، وتجتمع بصفة دورية ، وتقدم إلى اللجنة السياسية الأفريقية تقريرا عن المشاكل التى تعالجها ، كما تقدم إليها تقريرا سنوياً عن نشاطها العام ، وقد اجتمعت اللجنة الثقافية فى طنجة فيما بين أول و ١٣ أغسطس سنة ١٩٦١، واتخذت عدة قرارات ، منها قرار خاص بإنشاء معهد للدراسات الأفريقية .

القيادة العليا الأفريقية المشتركة : تتكون هذه القيادة من رؤساء أركان حرب الدول الأعضاء ، أو من ينوب عنهم ، وتجتمع بصفة دورية، وتقدم فور الإنتهاء من كل اجتماع تقريرا إلى اللجنة السياسية الأفريقية وقد تفرع من القيادة الأفريقية المشتركة ، المجلس الأعلى للقيادة الأفريقية المشتركة ، وهيئة الأركان العسكرية الدائمة ذات المكاتب المتعددة ، مثل مكتب التخطيط ومكتب العمليات ونحوهما . . .

وقد اجتمعت القيادة العسكرية فى أكرا فى ابريل سنة ١٩٦١ ، ثم فى القاهرة فى يولية سنة ١٩٦١ ، ثم فى أكرا مرة أخرى فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ . هذا وكان قد رفض فى بداية الأمر أن تكون أكرا مقر القيادة العسكرية بسبب وجود ضباط إنجليز فى الجيش الغانى، وكان ذلك من الأسباب التى دعت إلى إخراج هؤلاء الضباط ، وبذلك تم اختيار أكرا مقرا للقيادة ، وقد عين لرياسة القيادة ضابط مصرى .

مكتب الاتصال : هو الأمانة العامة لمنظمة الدار البيضاء ، وقد اتفق على أن يكون مقره فى مدينة باماكو عاصمة جمهورية مالى[1] على أن

(١) أنظر المادة الثانية من البروتوكول الخاص بتنفيذ ميثاق الدار البيضاء .

يكون على رأسه أمين عام يسمى « سكرتير مكتب الاتصال » وتعيين هذا السكرتير من اختصاص اللجنة السياسية . أما مدة بقائه فى منصبه فهى ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويعتبر هذا السكرتير أكبر موظف إدارى فى هذه الهيئة ، ويساعده فى هذه المهمة سكرتيريون مساعدون وعدد من الموظفين الذين ينتمون إلى مختلف جنسيات الدول الأعضاء فى منظمة الدار البيضاء . ويعتبر السكرتير وموظفو مكتب الاتصال موظفين دوليين ، ويتمتعون بالحصانات والامتيازات المقررة لرجال السلك الدبلوماسى ، وذلك أثناء قيامهم بمهامهم فى الدول الأعضاء .

ومن اختصاصات سكرتير مكتب الاتصال والعاملين معه : أعمال السكرتارية فى اجتماعات الهيئات العاملة السالفة الذكر ،وإعداد الميزانية وعرضها على اللجنة السياسية الأفريقية ، وتقديم تقرير سنوى إلى اللجنة السياسية بشأن التدابير التى تحقق أكبر قسط من التنسيق بين الهيئات المنصوص عليها فى ميثاق الدار البيضاء .

* * *

لم تستطع منظمة الدار البيضاء أن تحقق الأهداف التى رسمتها لنفسها ، ولا أن تحقق الأمل الذى كان معقوداً عليها ، وذلك على الرغم من قيام اللجان والهيئات المتعددة ،وإبرام الاتفاقات، وإصدار القرارات ، وتعدد الاجتماعات فى مختلف عواصم الدول الأعضاء فيها .

ويرجع إخفاقها إلى اعتبارات منها :

١ — التباعد الجغرافى بين أعضائها ، مما لم يتح لها اتصالا مباشرا حقيقيا بسبب مايفصل بينها من آلاف الأميال ، وعدم وجود وسائل مواصلات تتغلب على هذا التباعد .

٢ — اختلاف النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية بين الدول الأعضاء فيها .

٣ — كان اشتراك الجزائر فيها رمزيا أكثر مما هو حقيقي بسبب الحرب التي كانت دائرة بينها وبين فرنسا .

٤ — وفاة الملك محمد الخامس الذي كان له دور هام في إقامة المنظمة ، وفي الوساطة بين أعضائها .

٥ — ثلاث من الدول الأعضاء في المنظمة (غانا ـ غينيا ـ مالي) كونت فيما بينها اتحادا خاصا كان له أثر في المنظمة لأنه أخفق من جهة ، وأضعفها من جهة أخرى .

ولكن على الرغم من هذا الإخفاق فإن تجربة الدار البيضاء قد أسهمت في تكوين الوحدة الأفريقية التي ظهرت في أديس أبابا ، لأنها كانت أول منظمة جمعت بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية ، مثبتة بذلك أن التقسيم الذي فرضه الإستعمار ورسخه بكل وسائل الدعاية والترويج ليس إلا تقسيما قائما على غير أساس .

وساعدت هذه المنظمة على منح الشخصية الدولية للجزائر ، وتثبيت أركان هذه الشخصية في المجالين الأفريقي والدولي ، كما ساهمت على التقارب والتفاهم بين المسئولين والعاملين في الحقل الأفريقي من سياسي واقتصادي واجتماعي ، وحسب اجتماعاتها ولجانها المختلفة أنها ساعدت على تعرف مشاكل الدول الأعضاء ومدى إمكانات التعاون بينها .

وأدخلت منظمة الدار البيضاء في القارة الأفريقية مبادىء ثورية جديدة كانت واضحة الأثر في المبادىء التي قامت عليها فيما بعد منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا ، ومن ذلك مبدأ عدم الانحياز ، ومبدا مكافحة الاستعمار ، ومفهوم الإستعمار الجديد .

المبحث الثالث

منظمة الاتحاد الأفريقي الملجاشي

إذا نظرنا إلى هذه المنظمة على أنها امتداد للمنظمات الأفريقية المختلفة التي أقامتها فرنسا فيما بينها وبين مستعمراتها وهي في طريقها إلى الإستقلال، وعلى أنها ختام لهذه المنظمات، فإنها تعتبر بهذه الصفة أقدم مجموعة أفريقية قام بينها اتحاد.

وتاريخ منظمة الاتحاد الأفريقي الملجاشي يرجع من طريق غير مباشر إلى القانون الصادر من حكومة الجنرال ديجول في ٣ يونية سنة ١٩٥٨، والذي وضع دستورا جديدا لفرنسا يتضمن قواعد جديدة لتنظيم العلاقات بينها وبين مستعمراتها. وبمقتضى هذا القانون أصبح لهذه المستعمرات حق الاختيار بين ثلاثة أوضاع:

أولا: إما بقاؤها على ما هي عليه باعتبارها مقاطعات أو أقاليم فرنسية فيما وراء البحار.

ثانياً: وإما إعلان استقلالها على أن تنضم إلى الجماعة الفرنسية، وهي منظمة اتحادية من نوع خاص، شبيهة بالكومنولث البريطاني.

ثالثا: وإما الإنفصال التام عن فرنسا، وعدم الانضمام إلى الجماعة الفرنسية.

وقد تم الاستفتاء على الدستور الفرنسي الجديد في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨، وعلى الاقتراحات الخاصة بالمستعمرات الفرنسية، ووافقت

بعض المستعمرات على الوضع الأول[1] ، وبعضها اختار الوضع الثانى[2] وانفردت غينيا باختيار الوضع الثالث ، وأعلنت استقلالها فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

وقامت الجماعة الفرنسية وفقاً لأحكام الباب الثانى عشر والثالث عشر من الدستور الفرنسى الجديد ، على الهيئات الأربع التالية :

(ا) الرياسة ، ويتولاها رئيس الجمهورية الفرنسية ، والاستفتاء الذى أجرى يومئذ على الدستور أسفر عن انتخاب شارل ديجول رئيساً للجمهورية الفرنسية ورئيساً للجماعة . (المادة ٨٠ من الدستور الفرنسى الجديد) (ب) المجلس التنفيذى ، ويشترك فيه رؤساء الدول والحكومات الداخلة فى الجماعة وبعض الوزراء الفرنسيين المختصين بشئون الجماعة ، ومقره باريس ، ولكن له حق الاجتماع فى أى عاصمة من عواصم الدول الأعضاء فى الجماعة (أنظر المادة ٨٢ من الدستور الفرنسى الجديد) وقد اجتمع المجلس التنفيذى عدة مرات، كان منها اجتماع بمدينة تاناناريف فى يولية سنة ١٩٥٩ ، واجتماع فى مدينة سان لوى فى ديسمبر سنة ١٩٥٩ (ج) مجلس شيوخ الجماعة ، ويتكون من مندوبى برلمانات الدول الأعضاء ، على أن يدخل فى الحسبان أن يكون عدد المندوبين متناسبا مع عدد سكان الدولة . ويتكون هذا المجلس وفقاً لقرار رئيس

(١) اختارت المارتينيك ، والجوادالوب ، وجيانا ، وريونيون البقاء على وضعها باعتبارها مقاطعات فرنسية فيما وراء البحار . واحتفظت خمسة أقاليم بوضعها كأقاليم فيما وراء البحار ، وهى ساحل الصومال الفرنسى ، وكومور . وخالدونيا الجديدة ، وبولونيزيا الفرنسية ، وسان بيير وميكولون .

(٢) الأقاليم التى اختارت هذا الوضع اثناعشر اقليما وهى : أفريقيا الوسطى، تشاد، جابون داهومى ، ساحل الذهب ، السنغال ، فولتا العليا ، الكونغو (برازافيل)، السودان الفرنسى، مدغشقر ، النيجر، موريتانيا .

الجماعة الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٥٩ من ٢٨٤ عضواً على أساس أن يكون لكل ثلثمائة ألف نسمة ممثل ، وعلى ألا يقل عدد ممثلى كل دولة عن ثلاثة. وقد أسفر ذلك عن أن يكون لفرنسا ١٨٦ ممثلا ، بينما كان مجموع ممثلى الدول الأفريقية الأعضاء أقصاه ١٧ ممثلا لجمهورية مدغشقر ، وأدناه ثلاثة ممثلين لكل من الكونغو وموريتانيا (أنظر المادة ٨٣ من الدستور الفرنسى الجديد) (د) المحكمة التحكيمية ، وكانت تختص بفض المنازعات التى قد تقع بين الدول الأعضاء فى الجماعة ، كما كانت تختص بإبداء آراء استشارية لرئيس الجماعة بشأن الأحكام الدستورية الخاصة بالجماعة (أنظر المادة ٨٤ من الدستور الفرنسى الجديد) .

ولم تكن الدول الأفريقية الأعضاء فى الجماعة قد تمتعت بالاستقلال السياسى التام ، ولا سيما فى مجال السياسة الخارجية وفقاً لأحكام المادة ٨٦ من الدستور الفرنسى الجديد . وابتداء من نوفمبر سنة ١٩٥٩ طالبت بعض الدول الأفريقية بالاستقلال التام مع إبداء الرغبة فى الإحتفاظ بعضويتها فى الجماعة .

وكان هذا الطلب موضع مناقشة فى البرلمان الفرنسى ، وقد أسفرت عن الموافقة على تعديل الدستور الفرنسى تعديلا أتيح بمقتضاه للدولة العضو فى الجماعة أن تستقل استقلالا تاماً مع الاحتفاظ بعضويتها فى الجماعة[1] .

---

(١) صدر التعديل الدستورى فى ٥ يونية سنة ١٩٦٠ بموجب القانون الدستورى رقم ٦٠/٥٢٩ جاء فيه : « يضاف إلى المادة ٨٥ من الدستور فقرة ثانية نصها ما يأتى : « يجوز تعديل أحكام هذا الباب بموجب اتفاقات تعقدها جميع دول الجماعة ، وتوضع الأحكام الجديدة موضع التنفيذ بالشروط والأوضاع التى يتطلبها دستور كل دولة من هذه الدول، ويضاف إلى المادة ٨٦ من الدستور الفقرات التالية (ومن بينها فقرة تقول : يجوز أيضاً للدولة العضو فى الجماعة أن تصبح مستقلة بطريق الاتفاق دون أن يترتب على هذا الاستقلال وقف انتمائها إلى الجماعة) .

ثم تلا ذلك مفاوضات بين الحكومة الفرنسية والدول الأفريقية أسفرت عن قبول الدول الأفريقية فى الأمم المتحدة فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٠ وهى : جمهورية أفريقيا الوسطى ، وجمهورية تشاد ، وجمهورية جابون ، وجمهورية داهومى ، وجمهورية ساحل الذهب ، وجمهورية السنغال ، وجمهورية فولتا العليا ، وجمهورية الكونغو (برازافيل) وجمهورية مالى ، وجمهورية مدغشقر ، وجمهورية النيجر . ولم تنضم فى هذا الحين جمهورية موريتانيا الإسلامية بسبب الفيتو السوفيتى فى مجلس الأمن .

وقد طرأ بعدئذ على هذه المنظمة تغيرات ذات شأن ، منها خروج كل من ساحل العاج ، وفولتا العليا ، والنيجر ، وداهومى من هذه المنظمة فى يونية سنة ١٩٦٠ ، وخروج جمهورية مالى فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، وفى نهاية العام لم يكن قد بقى فى عضوية هذه المنظمة غير جمهورية أفريقيا الوسطى ، والكونغو (برازافيل) والسنغال، وجابون ، وتشاد ، والكمرون ، ومدغشقر .

وفى هذا الحين قررت بعض الدول أن تكون فيما بينها مجموعة سياسية أفريقية خالصة لا ترتبط بأى دولة أوربية ، فاجتمعت فى أكتوبر سنة ١٩٦٠ كل من السنغال ، وأفريقيا الوسطى ، والكونغو (برازافيل)، وجابون ، وموريتانيا، وداهومى ، وساحل العاج، والنيجر، والكمرون فى مؤتمر أبيدجان لدراسة وسائل تنظيم التعاون بينها ، وكان من قرارات هذا المؤتمر عقد عدة مؤتمرات دولية للعمل على تحقيق أهدافها. ومن هذه المؤتمرات مؤتمر برازافيل فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠، وقد انضمت إليه دولتان جديدتان هما الكونغو (ليوبولدفيل) وتشاد ، وتقرر فى هذا المؤتمر إنشاء لجان للدراسة تتكون من ثلاثة ممثلين لكل دولة ، ويناط بها وضع مشروع جديد لإقامة منظمة أفريقية ملجاشية .

وفى مؤتمر آخر عقد فى مدينة باوندى بالكمرون فى مارس سنة ١٩٦١ انضمت إلى هذه الدول الإحدى عشرة دولة مدغشقر ، ووضعت الأسس لوضع منظمة أفريقية ملجاشية للتعاون الاقتصادى ، كما وضع مبدأ الاشتراك فى المؤتمرات الأفريقية العامة القادمة ، وهما مؤتمر منروفيا ، ولاجوس .

ويعتبر مؤتمر تاناناريف الذى بدأ فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٦١ أساساً لمولد اتحاد الدول الأفريقية الملجاشية .

والاتحاد الأفريقى الملجاشى « اتحاد دول مستقلة ذات سيادة [1] » يهدف « إلى تنظيم التعاون بين الدول الأعضاء لتقوية تضامنها ، والمحافظة على أمنها الجماعى ، والمساعدة على تقدمها ، وتثبيت السلام فى أفريقيا وملجاش والعالم [2] » .

والعضوية فى هذا الاتحاد مفتوحة لكل الدول الأفريقية، إذ بموجب حكم الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق لإتحاد « يتم قبول أى دولة داخل الاتحاد بإجماع آراء الأعضاء المكونين للاتحاد » وقد قبل فى الاتحاد بناء على ذلك جمهورية توجو فى يونية سنة ١٩٦٣، وللاتحاد أربع هيئات عاملة :

(ا) مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، وينعقد فى دورة عادية مرتين كل عام ، وينعقد فى دورات استثنائية بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء ، وتؤخذ القرارات بالأغلبية العادية ، غير أنه يتطلب الإجماع فى المسائل المتعلقة بإنهاء الإستعمار . ومن اختصاصات هذا المؤتمر الإشراف على

---

(١) أنظر المادة الأولى من ميثاق الاتحاد .
(٢) « « الثانية « « « .

السياسة العامة للاتحاد[1] ، وتعيين الأمين العام للمنظمة ، وتحديد مرتبه ، وتحديد الميزانية للامانة العامة . ونصيب كل دولة عضو من هذه الميزانية .

(ب) اجتماع الوزراء ، وهو هيئة غير دائمة وغير منظمة تستطيع أن تجتمع فى دورات غير عادية « حسب طبيعة المسائل » وتتكون من الوزراء المختصين، والخبراء، والمندوبين الدائمين لدى الأمم المتحدة[2] .

(ج) مجموعة الاتحاد الأفريقى الملجاشى فى الأمم المتحدة ، وهى هيئة غير دائمة ، تجتمع فى مقر الأمم المتحدة قبل أن يتخذ أى قرار هام من أحد فروع المنظمة العالمية للتشاور ، وتنسيق سياسة المجموعة إزاء المشاكل التى تعرض أمام الأمم المتحدة[3] .

(د) الأمانة العامة الإدارية للاتحاد ، ومقرها مدينة كوتونو فى داهومى ، وعلى رأسها أمين عام إدارى يعين لمدة سنتين بواسطة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بناء على اقتراح رئيس جمهورية داهومى .

وإلى جانب هذه الهيئات أنشئت هيئات أخرى بموجب اتفاقات دولية، وهذه الاتفاقات الدولية هى ميثاق الدفاع للاتحاد الأفريقى الملجاشى، ومعاهدة إنشاء المنظمة الأفريقية الملجاشية للتعاون الاقتصادى ، واتفاق الاتحاد الأفريقي والملجاشي للبريد والمواصلات السلكية . وسنتناول بشىء من التفصيل هذه الاتفاقات الدولية تاركين الاتفاقات الأخرى التى أبرمت فى مؤتمر تاناناريف[4] .

---

(١) أنظر المادة الرابعة من ميثاق الاتحاد.

(٢) أنظر الفقرة الثانية من المادة الرابعة من ميثاق الاتحاد .

(٣) أنظر المادة الخامسة من ميثاق الاتحاد .

(٤) أنظر المادة الأولى من ميثاق الدفاع للاتحاد الأفريقى الملجاشى .

١ — ميثاق الدفاع للاتحاد الأفريقي الملجاشي :

هو ميثاق عسكري أبرم فيما بين الدول الاثنتي عشرة التي وقعت ميثاق اتحاد الدول الأفريقية الملجاشية ، وهو مقتبس إلى حد كبير من أصول مواثيق الأحلاف العسكرية التي أبرمت بعد الحرب العالمية الثانية . وقد جاء في ديباجته تأكيد أنه محالفة دفاعية وذلك بالنص على ما يلي : « تؤكد الدول المشتركة في هذا الميثاق تمسكها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وتعلن عن رغبتها في العيش بسلام مع جميع الدول . . . وتقرر المحافظة على حرية شعوبها ، وحضاراتها الخاصة ، وحرياتها الفردية ، وسيادة القانون واحترام الإنسان . ولإدراكها أنها إذا بقيت منعزلة ستظل ضعيفة ، قررت توحيد جهودها للمحافظة على السلام والأمن في دولة كل منها ، وفي العالم ، وأيضاً للعمل على تنمية الوحدة الأفريقية الملجاشية . لذلك تقرر هذه الدول الموافقة على الميثاق الحالي » .

ويتضمن هذا الميثاق المبادئ التالية : ١ — مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية ، وتتعهد الدول المتحالفة أن تسوى بالطرق السلمية جميع الخلافات الدولية التي قد تكون طرفاً فيها ، ولكنه لم يحدد الوسائل العملية التي بمقتضاها يتم تحقيق ذلك[1]. ٢ — مبدأ تنسيق سياساتها الخارجية ، وقد جاء في المادة الثانية من هذا الميثاق « . . . كما ستحاول إلغاء التعارض في سياساتها لاسيما في الميادين الاقتصادية والاجتماعية

---

(١) من هذه الاتفاقات : الاتفاق العام الخاص بالتمثيل الدبلوماسي (١٢ سبتمبر ١٩٦٢) الاتفاق الخاص بالحصانات والامتيازات التي يتمتع بها الذين يعملون في منظمات الاتحاد الأفريقي الملجاشي (١٢ سبتمبر ١٩٦٢) البروتوكولات الخاصة باللجان الفنية (لجنة البحث العلمي — لجنة المشاكل النقدية — لجنة التجارة الخارجية — لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية) اتفاق التعاون القضائي الذي يتضمن ٦٨ مادة .. الخ .

والثقافية والدبلوماسية ، عن طريق تشجيع التعاون بين الأطراف بعضهم البعض » . ٣ — مبدأ التشاور ، وقد جاء فى المادة الرابعة: «يتشاور الأعضاء فى الإجراءات التى تتخذ كل مرة بناء على طلب إحداها ، عندما تكون سلامة الأراضى او الاستقلال السياسى أو الأمن لإحداها فى حالة تهديد » . ٤ — مبدأ الضمان الجماعى ، وقد ورد ذلك وفقاً للقواعد التالية:
(ا) أى إعتداء يقع على دولة عضو يعتبر اعتداء موجها ضد جميع الدول الأعضاء . (ب) يجب على جميع الأعضاء المبادرة إلى مساعدة المعتدى عليه بناء على حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى المعترف به فى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . ولكن لا تتم هذه المساعدة إلا بناء على طلب الدولة المعتدى عليها[١] إلا فى حالة ما إذا كان الاعتداء من القوة والعنف والسرعة بحيث يعطل أنظمتها ويمنعها من مزاولة سيادتها ، ففى مثل هذه الحال تتقدم الدول الأخرى لنجدتها دون استدعاء منها .
(ج) العدوان الذى يوجب المساعدة ليس هو العدوان المسلح فحسب ، بل أيضاً كل حركات ذات طابع هدام موجهة من الخارج سواء استخدمت فيها الأسلحة أم لم تستخدم[٢] :

والميثاق عدة هيئات عاملة منها :

١ — المجلس الأعلى للميثاق[٣] ، ويتكون من مندوب عن كل دولة عضو ، وتصدر قراراته بأغلبية ثلثى الأعضاء ، ومن اختصاصاته دراسة

(١) أنظر المادة السادسة من ميثاق الدفاع .
(٢) أنظر المادة الثامنة من ميثاق الدفاع .
(٣) أنظر المادة الثانية عشرة من ميثاق الدفاع .

جميع المسائل المتعلقة بتطبيق ميثاق الدفاع فى حدود مايقرره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

٢ — الأمانة العامة الدائمة للميثاق[١] ، وهى هيئة توضع تحت تصرف المجلس الأعلى ولها مقر دائم فى مدينة أواجادجو ، وتتولى إعداد دورات المجلس الأعلى ، وتشرف على تنفيذ قراراته .

٣ — هيئة أركان حرب وغيرها من الأجهزة المدنية والعسكرية[٢] التابعة لها ، وإنشاء ذلك من اختصاص المجلس الأعلى .

ويلاحظ على هذا الميثاق :

أولا — أنه ميثاق مفتوح لغير الدول الأعضاء . غير أن انضمام غير الأعضاء يتطلب موافقة جميع الدول الموقعة على الميثاق . وقد جاء فى المادة الخامسة عشرة « الميثاق الحالى مفتوح للدول الأفريقية الأخرى التى تكون على استعداد المشاركة فى اتحاد الدول الأفريقية الملجاشية لتثبيت السلام والأمن للشعوب فى ظل احترام حقوق الإنسان » وكما أجاز قبول دول جديدة أجاز أيضاً فصل أى دولة عضو تكون قد ارتبطت بالتزامات تناقض الالتزامات التى يتضمنها الميثاق ، أو تكون قد تنكرت لالتزاماته ، ولكن يجب أن يكون الفصل مسبوقاً بإنذار ، ويجب أن يصدر قرار الفصل بإجماع ثلثى أعضاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات[٣] .

---

(١) أنظر المادة الثالثة عشرة من ميثاق الدفاع .

(٢) أنظر المادة الثالثة عشرة من ميثاق الدفاع .

(٣) أنظر المادة الثامنة عشرة من ميثاق الدفاع .

ثانياً — الميثاق ليس معاهدة دائمة [1] ، ولكنه موقوت بعشر سنوات من تاريخ سريان الميثاق ، كما يقضى بأن تتشاور الدول الأعضاء كل خمس سنوات فى مراجعة الميثاق وهذه المراجعة يجب أن تتم بإجماع الآراء [2] .

ثالثاً — يجيز الميثاق للدول الأعضاء فيه التحالف مع دولة أو مجموعة من الدول غير الأفريقية ، بشرط أن يكون ذلك متمشياً مع أهداف الميثاق . وفى ذلك تسجيل لعدم التقيد بسياسة عدم الانحياز وتجنب الأحلاف . ويبدو أن الغرض من ذلك السماح للمجموعة أن تتحالف مع فرنسا ، أو مع حلف جماعى تكون فرنسا عضوا فيه مثل حلف الأطلنطى ، ولا قيد على هذا التحالف إلا الموافقة الجماعية من الدول الأعضاء .

٢ — معاهدة إنشاء المنظمة الأفريقية الملجاشية للتعاون الاقتصادى :

هى معاهدة دولية اقتصادية أبرمت بين الدول الاثنى عشرة لتنسيق سياستها الاقتصادية ابتغاء تنميتها . وتهدف إلى « تقوية التضامن العميق ، وتوثيق التعاون بين الدول الأفريقية الملجاشية حتى يتيسر لها الإسراع فى رفع مستوى معيشة شعوبها [3] » وذلك عن طريق « إيجاد تقارب تدريجى بين السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء ، وتنسيق خطط تنميتها ، وخاصة فى ميادين الإنتاج والمبادلات الداخلية والخارجية

---

(١) أنظر المادة العشرين من ميثاق الدفاع .

(٢) أنظر المادة التاسعة عشرة من ميثاق الدفاع .

(٣) أنظر المادة الثانية من معاهدة التعاون الاقتصادى .

والنقد والعلاقات مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية أو الدولية (١) » .

وللمنظمة الأفريقيـــة الملجاشية للتعاون الاقتصادى ثلاث هيئات عاملة هى :

١ — المجلس ، وهو الهيئة التنفيذية العليا للمنظمة ، ولكل دولة مندوب فيه ، ويجتمع مرتين كل عام فى دورات عادية ، كما يجتمع فى دورات غير عادية بناء على دعوة رئيسه، أو بناء على طلب أغلبية الأعضاء. وليس للمجلس مقر خاص ، ولكنه يجتمع بالتناوب فى أقاليم الدول الأعضاء ، وتكون الرياسة فيه أيضاً بالتناوب . ويتولى هذا المجلس الفصل فى جميع المسائل التى تعنى المنظمة(٢) .

٢ — الأمانة العامة ، وهى الهيئة الإدارية الدائمة التى تعاون المجلس ومقرهـا مدينة ياوندى بالكمرون ، وعلى رأسهـا سكرتير عام يعين لمدة سنتين(٣) .

٣ — اللجان الفنية وعددها أربع، وهى لجنة الأبحاث العلمية والفنية، ولجنة دراسات مشكلات النقد ، ولجنة التجارة الخارجية ، ولجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٤) .

---

(١) أنظر المادة الثالثة من معاهدة التعاون الاقتصادى .

(٢) أنظر المواد من ٦ إلى ١٤ من معاهدة التعاون الاقتصادى .

(٣) « « من ١٠ إلى ١٨ « « « « .

(٤) وافقت الدول الاثنتا عشرة على اتفاق آخر مكمل للمعاهدة الخاصة بإنشاء المنظمة الأفريقية الملجاشية للتعاون الاقتصادى باسم «اتفاق بشأن امتيازات خاصة بالمنظمة الملجاشية» وفيه توضيح للامتيازات والتسهيلات التى منحت للمنظمة ولممثلى الدول الأعضاء فيها، ولأعضاء السكرتارية العامة من موظفين وخبراء مراسلين لديها .

٣ — الاتفاق الخاص بالاتحاد الأفريقى الملجاشى للبريد والمواصلات السلكية :

وافقت الدول الاثنتا عشرة على إنشاء اتحاد للبريد والمواصلات السلكية ، هدفه تحسين طرق التعاون بين الدول الأعضاء عن طريق البريد والمواصلات السلكية ، وتنسيق جهودها ، وتقديم اقتراحات مشتركة لمؤتمرات البريد والمواصلات السلكية العالمية . ويتكون هذا الاتحاد من ثلاث هيئات عاملة ، وهى : لجنة الوزراء المسئولين عن البريد والمواصلات السلكية وهى أعلى جهة مسئولة فى الاتحاد ، والأمانة العامة ومقرها مدينة برازافيل بالكونغو وعلى رأسها أمين عام يخضع مباشرة لسلطة رئيس لجنة الوزراء ، ولجان الدراسات الإدارية والفنية .

هذه أهم التنظيمات والهيئات التى أنشئت لتنسيق العلاقات بين الدول المنضمة إلى مجموعة برازافيل ، ويلاحظ عليها :

١ — أن المنظمات التى تشرف على التعاون داخل المجموعة متعددة ، وأن لكل منظمة دستوراً خاصاً ومجلساً خاصاً ، وأمانة خاصة ، وأن العضوية ليست مشتركة بين جميع المنظمات ، فتستطيع دولة أن تنضم إلى منظمة دون الأخرى .

٢ — اختلاف درجة التعاون داخل كل ميدان من ميادينه ، ونرى أن التعاون السياسى أقل تنظيماً من التعاون الاقتصادى أو العسكرى .

٣ — اختلاف مدة المعاهدات التى تنظم كل نوع من أنواع هذا التعاون . فمعاهدة الدفاع مدتها عشر سنوات ، واتفاق التعاون القضائى مدته خمس

سنوات[١] وميثاق اتحاد الدول الأفريقية الملجاشية ، ومعاهدة التعاون الاقتصادي لم تحدد لها مدة معينة [٢].

---

(١) لم نتناول هذه المعاهدة وأمثالها اكتفاء بما أوردناه من المعاهدات الأخرى .

(٢) وعندما انعقد مؤتمر أديس أبابا لم يذكر شيء عن المنظمات الاقليمية فوقع خلاف بين وفود الدول . فرأى فريق أن مجموعة برازافيل أصبحت غير ذات موضوع، ونادى فريق آخر بضرورة الاحتفاظ بها، وعندما اجتمع مجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الملجاشي في يولية سنة ١٩٦٣ بمدينة كوتونو ، لم يعلن تصفية منظمات المجموعة اكتفاء بإعلان أن الاتحاد يجب أن يسير نحو الاندماج التدريجي في منظمة الوحدة الأفريقية . وفي الاجتماع الذي عقد في داكار في مارس سنة ١٩٦٤ ،أعلن تحويل الاتحاد الأفريقي الملجاشي من منظمة سياسية عامة إلى منظمة اقتصادية بحتة ، وقد كلفت لجنة بإعداد تدابير هذا التحويل ، فاجتمعت اللجنة في مدينة نواكشوت عاصمة موريتانيا فيما بين ٢٨ و ٣٠ ابريل لوضع دستور جديد للمنظمة الاقتصادية الجديدة. غير أن هذه المنظمة الجديدة لم يتح لها أن تحقق وجودها بالفعل لأن كلا من ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا وجمهورية أفريقيا الوسطى رفضت التصديق على الميثاق الأساسي للمنظمة ، وقد أثار إخفاق هذا المشروع الجديد أسف بعض رؤساء الدول لتصفية الاتحاد الأفريقي الملجاشي القديم وقالوا أن تعاونا اقتصاديا يقوم بين مجموعة من الدول لا يتحقق دون أن يكون بينها تعاون سياسي، ولهذا طلبوا انشاء منظمة جديدة تكون لها اختصاصات إقتصادية وسياسية واسعة، وقد تقرر إنشاء هذه المنظمة في اجتماع عقد بين الدول الفرنسية الناطقة بالفرنسية بمدينة نوكشوت في فبراير ١٩٦٥ . وجاء في البيان المشترك الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٦٥ أن المنظمة الجديدة التي سميت المنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية المرموز إليها بالحروف الأولى من اسمها « أوكام » إنما هي تجمع أفريقي يهدف في إطار منظمة الوحدة الأفريقية إلى تقوية التعاون والتضامن بين الدول الأفريقية وملجاش بغية تعجيل نموها في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية والثقافية وقد وقع ميثاق منظمة الأوكام نهائيا في يونية سنة ١٩٦٦ بمدينة تاناناريف عاصمة جمهورية ملجاش وما زالت المنظمة تعمل إلى اليوم والهيئات العاملة بها تعقد بانتظام وتتبع لها مجموعة من الوكالات المتخصصة نذكر منها « ايرافريك » وقد أنشئت في ٢٨ مارس ١٩٦١ . والمنظمة الأفريقية الملجاشية للبن وقد أنشئت في ديسمبر ١٩٦٠ والاتحاد الأفريقي الملجاشي للبريد والمواصلات السلكية، والوكالة الأفريقية الملجاشية للملكية الصناعية، والوكالة الدولية للسياحة الأفريقية وغيرها .

ويتبين من ذلك أن نجاح الأوكام يرجع أول ما يرجع إلى الوكالات المتخصصة التي أنشئت قبل قيامه، وأن نجاح تلك الوكالات يرجع بدوره إلى المساعدات المالية والفنية التي تقدمها لها فرنسا.

المبحث الرابع

مجموعة منروفيا

من دراستنا للمجموعتين القاريتين اللتين سبق الحديث عنهما ، نتبين أمرين : أولهما أن كثيراً من الدول الأفريقية المستقلة لم تنتسب إلى أية مجموعة ، وثانيهما أن الفصل الاستعمارى بين الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ، والدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية ما زال قائماً ما دامت منظمة الاتحاد الأفريقى الملجاشى مقصورة على دول ناطقة بالفرنسية .

وقد حاولت بعض الدول الأفريقية التخلص من هاتين الظاهرتين فى سبيل تحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة . وتجلى هذا المجهود فى المؤتمر الذى انعقد فى منروفيا فيما بين ٨و١٢ من مايو سنة ١٩٦١ ، واشترك فيه الإثنتا عشرة دولة التى تتألف منها مجموعة برازافيل مع سبع دول أفريقية أخرى لا تنتمى إلى أية مجموعة وهى : نيجيريا ، وأثيوبيا . وليبيريا ، وسيراليون ، والصومال ، وتونس ، وتوجو (التى لم تكن قد انضمت إلى مجموعة برازافيل فى هذا الحين) . ولم تشترك فى هذا المؤتمر دول مجموعة الدار البيضاء ، على الرغم من أنه كان لكل من غينيا ومالى دور كبير فى التمهيد لعقده . وانتهى المؤتمر بإصدار بيان مشترك يتضمن إعلان الأسف لعدم اشتراك مجموعة دول الدار البيضاء فيه ، كما يتضمن المبادىء الستة التالية التى يجب أن تكون أساساً للعلاقات مستقبلا بين الدول الأفريقية ، وهذه المبادىء هى :

١ — المساواة المطلقة فى السيادة بين الدول الأفريقية مهما كانت مساحتها ، وعدد سكانها ، ومدى ثرائها . ٢ - عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول . ٣ - احترام سيادة كل دولة ، والاعتراف بحقها فى الوجود وفى تنمية شخصيتها بدون منازع . ٤ - استنكار قيام الحركات الهدامة التى تمولها الدول الخارجية . ٥ - إقامة تعاون على نمط أفريقى شامل يستند إلى التسامح والتضامن ، وعلاقات حسن الجوار ، وتبادل الآراء بصفة دورية ، واستنكار قيام أى دولة بدور الزعامة على الدول الأخرى . ٦ - الوحدة المنشودة فى الوقت الحاضر ليست هى الوحدة السياسية للدول الأفريقية ذات السيادة ، ولكنها وحدة الآمال ووحدة السعى لتحقيق التضامن الاجتماعى والسياسى الأفريقى .

وكان أيضاً مما تضمنه البيان المشترك ، العمل على إنشاء منظمة أفريقية عامة شاملة ذات صفة استشارية تعمل على تحقيق المبادىء السابقة .

وأصدر المؤتمر غير ذلك توصيات بشأن بعض القضايا الأفريقية ، منها قضية الجزائر ، والكونغو (ليوبولدفيل) ، وأنجولا ، واتحاد جنوبى أفريقيا . كما أوصى بتكوين لجنة خبراء تكلف بوضع خطط التعاون الثقافى والدبلوماسى بين دول المجموعة الجديدة ، وقد تكونت هذه اللجنة فعلا واجتمعت فى مدينة داكار عاصمة السنغال فيما بين ١٧ و ٢٤ من يولية سنة ١٩٦١ ، كما انعقد اجتماع آخر لوزراء الاعلام فى دول المجموعة بمدينة أبيدجان عاصمة ساحل الذهب فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٦١ .

ولكن هذا المؤتمر إذا كان قد حقق هدفه الأول ، وهو إدخال الدول الأفريقية التى لم يسبق لها الانضمام إلى أية مجموعة فى هذه المجموعة

الجديدة ، وإذا كان قد نجح كذلك فى تحقيق هدفه الثانى ، وهو التقريب بين الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية، وبعض الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية فإنه لم يستطع أن يحقق نجاحاً فى التقريب بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة، أى بين مجموعة دول الدار البيضاء ومجموعة برازافيل .

وقد أخذت نيجيريا على نفسها ، باعتبارها من الدول الأفريقية الكبرى ، أن تسعى لتحقيق هذا الهدف . وفى ١٢ أغسطس سنة ١٩٦١ وجه الدكتور أزيكوى حاكم عام نيجيريا عندما كان فى لندن نداء عاما يدعو فيه إلى التوفيق بين مجموعة الدار البيضاء ومجموعة منروفيا الجديدة ، إذ كان يرى أن الخلافات بين المجموعتين ثانوية ، وأن التقارب بينهما سيكون انتصاراً كبيراً للوحدة الأفريقية .

وقد تقرر عقد مؤتمر جديد لمجموعة منروفيا فى لاجوس عاصمة نيجيريا فى بداية يناير سنة ١٩٦٢ بغية العمل على تصفية مابين المجموعتين والتقريب بينهما فى سبيل اندماجهما فى مجموعة واحدة .

وفى أوائل يناير سنة ١٩٦٢ اجتمع هذا المؤتمر ، ولكن دول منظمة الدار البيضاء قاطعته فى آخر لحظة احتجاجا على عـــدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة إلى هذا المؤتمر بذريعة أنها لم تحصل على استقلالها بعد ، ويرجع عدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة إلى موقف مجموعة برازافيل وهى تتمتع بأغلبية داخل مجموعة منروفيا ، وقد اتخذت هذا الموقف ترضية لفرنسا .

وعلى الرغم من إخفاق مؤتمر لاجوس فى التقريب بين مجموعة

منروفيا ومجموعة برازافيل ، فإنه قد نجح فى إصدار مشروع لإقامة منظمة دولية أفريقية كان المفروض أن يتم التصديق عليه فى مؤتمر ينعقد فى أواخر سنة ١٩٦٢ ، ولكن هذا المؤتمر لم ينعقد . إلا أن مشروعه هذا جدير بالتحليل ، إذ كان من المواثيق التى أخذت فى الاعتبار فى مؤتمر أديس أبابا عند إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية .

ويبدأ هذا المشروع بديباجة(١) تشير إلى رغبة الدول الأفريقية فى تدعيم الوحدة الأفريقية عن طريق إنشاء منظمة أفريقية جديدة .

أما أهداف هذه المنظمة فهى وفقا لأحكام المادة الأولى من الميثاق : ١ - رفع مستوى المعيشة لشعوب أفريقيا ٢ - الإسراع بالتنمية الاقتصادية ٣ - زيادة إتاحة الفرصة التعليمية لأكبر عدد من الناس ٤ - رفع المستوى الصحى ٥ - التوفيق بين الأعمال السياسية .

ويلاحظ أن التعاون غير السياسى فى المرتبة الأولى ، أما التعاون

---

(١) مما جاء فى هذه الديباجة : « نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا والملجاش قد اجتمعنا فى لاجوس - نيجيريا بوحى من أهداف شعوبنا نحو الأخوة والتضامن والتعاون والوحدة ، كما اتضح فى المؤتمرات التاريخية السابقة التى عقدت لتحقيق تلك الأهداف ، ونحن تواقون إلى أن نؤكد تمسكنا بميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان .

ومكرسون أنفسنا وجهودنا من أجل تقدم أفريقيا الناهضة المتحررة من الاستعمار .
وراغبون فى أن تكون كل اتجاهات أفريقيا نحو الاتحاد من أجل المحافظة على الاستقلال والحرية .

ومتفقون بأن كل دول أفريقيا المستقلة ترغب فى تدعيم التضامن الأفريقى .

ومستعدون لأن نرحب بروح من الأخوة بكل اقتراح يهدف إلى (تحقيق إقامة) منظمة مشتركة .. ومصممون على أن نتجنب الخصومة والصراع بين دول أفريقيا المستقلة .. عن طريق إنشاء منظمات وأجهزة قادرة على العمل نحو مصير مشترك .. »

السياسى فله المرتبة الثانية . ونجد هذا بارزا فى المادة الثانية التى ذكرت مختلف أنواع التعاون بين الدول الأفريقية ، بادئة بالتعاون الاقتصادى ومنتهية بالتعاون العسكرى(١).

وقد ذكرت المادة الثالثة من المشروع المبادىء السبعة التى ستقوم عليها المنظمة الجديدة . والمبادىء الثلاثة الأولى منها لاتختلف عن المبادىء الثلاثة الأولى من المبادىء السبعة التى اتخذت فى مؤتمر منروفيا (مايو سنة ١٩٦١)، أما المبدأ الرابع فخاص بحل المنازعات بالطرق السلمية ، والخامس خاص باستنكار أى نشاط هدام تقوم به دولة فى إقليم دولة أخرى ، والسادس خاص بتوثيق التعاون فى مختلف الميادين ، أما المبدأ السابع فجديد بالنسبة إلى مجموعة منروفيا ونصه « تكرس الدول الأعضاء جهودها لتحرير بقية دول أفريقيا المستعمرة » ونرى من هذا بوادر التقارب بين مبادىء مجموعة دول الدار البيضاء ومجموعتى دول برازافيل ، ومنروفيا .

ويتضمن المشروع أيضا إنشاء ثلاث هيئات عاملة هى : مجلس رؤساء الدول والحكومات ، ومجلس الوزراء ، والسكرتارية العامة(٢).

أما مجلس رؤساء الدول والحكومات(٣) فهو الهيئة العليا للمنظمة الجديدة ، ويجتمع كل سنتين ، ويكون فيه لكل دولة صوت واحد ، وتتخذ قراراته الموضوعية بأغلبية أربعة أخماس الحاضرين المشتركين فى التصويت. أما القرارات الإجرائية فتصدر بالأغلبية البسيطة ، وللمجلس حق إنشاء لجان خاصة لتحقيق أهدافه .

(١) ذكرت المادة الثانية ضروب التعاون على التسلسل التالى : (١) التعاون الاقتصادى (٢) التعاون فى ميادين التعليم والثقافة (٣) التعاون فى ميدان الصحة والتغذية (٤) التعاون السياسى والدبلوماسى (٥) التعاون العلمى والفنى (٦) التعاون من أجل الدفاع .

(٢) أنظر المادة السادسة من المشروع .

(٣) أنظر المواد ٧ ، ٨ ، ٩ من المشروع .

أما السكرتارية العامة فهى الهيئـــة الإدارية للمنظمة ، وعلى رأسها سكرتير عام ينتخبه مجلس رؤساء الدول والحكومات لمدة ثلاث سنوات. ومن أهم أعمال السكرتير العام ، الاشتراك فى جلسات الهيئات المختلفة ، والإشراف على تنفيذ قراراتها، وتقديم تقرير سنوى عن أعمال المنظمة ، وإعداد الميزانية .

والمنظمة المقترحة فرع آخر يسمى هيئة التعاون والتنمية الاقتصادية يزمع إنشاؤه مستقبلا . كما كان هناك احتمال لإنشاء وكالات متخصصة للإشراف على التعاون الأفريقى فى بعض الميادين الفنية .

تلك هى أهم أحكام المشروع الجديد ، ومنها يمكن معرفة الفرق بين أهم المبادىء التى تقوم عليها مجموعة الدار البيضاء ومجموعتى برازافيل ومنروفيا ، ونتبين مدى صحة ما قاله هوفويه بونييه من أن الفرق بين مجموعة برازفيل ومجموعة الدار البيضاء ليس سوى ظاهرة سطحية .

تعقيب: مقارنة بين التنظيمات شبه القارية المختلفة:

من المقارنة بين المجموعات هذه نستطيع أن نقول أن :

١ — مجموعة دول الدار البيضاء ثورية فى سياستها الخارجية ، تنادى بمحاربة الاستعمار، وباتباع سياسة عدم الانحياز، والتخلص من القواعد العسكرية. بينما مجموعة برازافيل ومجموعة منروفيا معتدلتان فى سياستهما الخارجية ، فبينما تستنكران الاستعمار وتطالبان بتصفيتـــه ، فإنهما لاتناديان بمحاربته . كما أنهما لاتدينان بمبدأ عدم الانحياز وتجنب الأحلاف . بل إن مجموعة برازافيل تشير صراحة فى أحد مواثيقها إلى جواز الارتباط بدول أجنبية عن أفريقيا .

٢ — مجموعة دول الدار البيضاء اتخذت موقفا إيجابيا فى قضية الجزائر ، وضمت الجزائر قبل استقلالها إلى عضوية منظمتها (وهو إجراء ثورى جرىء لم تقم به حتى جامعة الدول العربية) ، أما منظمة برازافيل فقد اتخذت فى ذلك موقفا سلبيا ، وتبعتها فى ذلك مجموعة منروفيا .

أما فيما عدا هذين الموقفين فليس هناك فرق بين مجموعة الدار البيضاء ، ومجموعتى برازافيل ومنروفيا .

وأخيراً ، فإن الخطوات التمهيدية التى أدت إلى قيام الوحدة الأفريقية وتجلت فى مؤتمر أديس أبابا ، سارت على النسق التالى :

أولا : تقارب بين أفريقيا العربية ، وأفريقيا غير العربية فى ظل منظمة الدار البيضاء ، وكان من عوامل التقارب اشتراك أعضاء هذه المجموعة فى بعض المبادىء الثورية .

ثانيا : تخلص الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية من النفوذ الصريح للاستعمار الفرنسى عن طريق إقامة منظمة برازافيل التى لم تشترك فيها فرنسا .

ثالثا : التقارب بين أفريقيا الناطقة بالفرنسية ، وأفريقيا الناطقة بالإنجليزية، وأفريقيا غير المنضمة إلى أية مجموعة عن طريق إقامة مجموعة منروفيا .

ومن ثم لم يبق بعدئذ إلا التقارب بين أفريقيا الثائرة وأفريقيا المعتدلة أى بين مجموعة الدار البيضاء ، ومجموعتى برازافيل ومنروفيا ، وهذا هو الذى تحقق فيما بعد فى مؤتمر أديس أبابا .

الفصل الثانى

مؤتمر أديس أبابا وصداه فى العالم

جاء مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة الذى انعقد فى أديس أبابا فى شهر مايو سنة ١٩٦٣ ، نتيجة لقرار اتخذه وزراء خارجية الدول الأعضاء فى اتحاد أفريقيا وملجاش فى ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وقد تم هذا المؤتمر على مرحلتين : المرحلة الأولى مؤتمر تمهيدى لوزراء خارجية الدول الأفريقية من ١٥ إلى ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ ، والمرحلة الثانية تلت ذلك مباشرة بعقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، وقد انتهى بالتوقيع على ميثاق أديس أبابا فى ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣.

واشترك فى هذا المؤتمر ثلاثون دولة أفريقية مستقلة هى (حسب الترتيب الأبجدى) أثيوبيا ، الجزائر ، الجمهورية العربية المتحدة ، السنغال، السودان ، الصومال، الكمرون ، زائير، الكونغو برازافيل ، الكونغو ليوبولدفيل، النيجر ، أوغندة ، بوروندى ، تشاد ، تنجانيقا ، تونس ، جابون ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، داهومى ، رواندا ، ساحل العاج، سيراليون ، غانا ، غينيا، فولتا العليا ، ليبيريا، ليبيا ، مالى ، مدغشقر ، موريتانيا ، نيجيريا .

ويلاحظ فى هذا المؤتمر :

١ — عدم إشتراك المغرب احتجاجا على اشتراك موريتانيا ، ولعدم اعتراف المغرب بقيام دولة موريتانيا[1].

---

(١) كانت مطالب المغرب الخاصة باعتبار موريتانيا جزءاً من المملكة المغربية سبباً فى عدم اشتراك وزير خارجية المغرب فى مؤتمر وزراء الخارجية ، ثم فى مقاطعة ملك المغرب لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات . ورغم حضور وفد مغربى برئاسة أحمد بلفريج وزير الخارجية فى أديس أبابا .

٢ — عدم اشتراك توجو ، وذلك بسبب تردد كثير من الدول الأفريقية فى الاعتراف بحكومة توجو الجديدة التى وصلت إلى الحكم على أثر اغتيال الرئيس سلفانوس أولمبيو(١) .

٣ — اشترك فى المؤتمر ثمانون مراقبا يمثلون أربعة وعشرين حزباً ومنظمة تحريرية لبلاد أفريقية لم تكن قد استقلت عند انعقاد المؤتمر(٢).

٤ — حضر المؤتمر السيد جورج ايفان سيمث نيابة عن السكرتير العام للأمم المتحدة ، وكان قد تلقى دعوة شخصية من الإمبراطور هيلاسلاسى، كما حضره السيد مانويل تروكو سفير شيلى لدى منظمة الدول الأمريكية كمراقب ، بناء على دعوة من الحكومة الأثيوبية(٣) .

---

(١) ومع ذلك ، فقد وقعت كل من المغرب وتوجو بعدئذ على ميثاق أديس أبابا واعتبرت كل من الدولتين من الدول الأصلية فى المنظمة .

(٢) الأحزاب والمنظمات التحريرية التى اشتركت فى المؤتمر هى : اتحاد كينيا الأفريقى القومى « كانو » (١٠ أعضاء) ـ حزب الشعب التقدمى فى جامبيا (عضو واحد) ـ جبهة الكفاح للاستقلال القومى لغينيا بيساو « فلينج » (٤ أعضاء) ـ جبهة التحرير القومى لأنجولا (٤ أعضاء) ـ الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (٥ أعضاء) ـ حزب الاستقلال القومى الموحد (٣ أعضاء) ـ الاتحاد الاشتراكى الأفريقى الموحد لزمبابوى (عضوان) ـ جبهة تحرير موزمبيق (٣ أعضاء) ـ اتحاد شعب زمبابوى الأفريقى لروديسيا الجنوبية (٨ أعضاء) ـ الرابطة الموحدة المقاطعة الشمالية (مندمج فى حزب الكانو) ـ حركة التحرير القومى لكومور (عضوان) ـ جمعية تحرير سان تومى وبرانسيب (عضوان) ـ الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر (عضو واحد) ـ منظمة الشعب الأفريقى فى الجنوب الغربى (٤ أعضاء) ـ الاتحاد الديمقراطى القومى لموزمبيق « أودينامو » (٣ أعضاء) ـ حزب مؤتمر باسوتولاند (٣ أعضاء) ـ الحزب القومى لسوازيلاند (٣ أعضاء) ـ المؤتمر الأفريقى الموحد (٣ أعضاء) ـ الأمة الأفريقية الموحدة (٦ أعضاء) ـ الحزب القومى لزنجبار (٥ أعضاء) ـ اتحاد أبناء غينيا البرتغالية (٣ أعضاء) ـ حزب زنجبار الأفريقى الشيرازى (عضو واحد) — أفريقيا الجنوبية (٣ أعضاء) ـ روديسيا الجنوبية (عضو واحد) ـ حسب الترتيب الوارد فى مضابط مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة ، المجلد الثانى ، رقم ١٩ (من الفهرست) ص ١ الى ص ٤ . وقد اعتمدنا على النسخة الإنجليزية من المضابط ، ما لم نذكر خلاف ذلك .

(٣) كانت الحكومة الأثيوبية قد اتفقت مع مانويل تروكو لتستشيره فيما يختص بالبنيان الإدارى للمنظمة الجديدة.

المبحث الأول

المؤتمر التمهيدى لوزراء خارجية الدول الأفريقية

بدأ مؤتمر وزراء الخارجية جلسته الافتتاحية فى ١٥ مايو بانتخاب السيد كتيما يفرو وزير خارجية أثيوبيا رئيساً له ، كما وافق على جدول الأعمال الآتى(١) : ١ - إنشاء منظمة للدول الأفريقية . ٢ - التعاون بين الدول الأفريقية فى الميادين المختلفة . ٣ - التخلص من الاستعمار . ٤ - التمييز العنصرى ٥ - أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على النمو الاقتصادى فى أفريقيا ٦ - نزع السلاح . ٧ - إنشاء لجنة توفيق دائمة . ٨ - أفريقيا والأمم المتحدة .

وقد كون المؤتمر لجنتين : أسند إلى اللجنة الأولى دراسة النقط ١ ، ٢ ، ٥ ، ٨ من جدول الأعمال ، وانتخبت هذه اللجنة دودوتيام وزير خارجية السنغال رئيساً لها ، ولاياشى ياكر المندوب الجزائرى مقرراً لها(٢) .

وبدأت اللجنة بالنظر فى مهمتها الأساسية - وهى إنشاء منظمة للدول الأفريقية - وأمامها نصوص ميثاق لاجوس وميثاق الدار البيضاء ، ومشروع ميثاق جديد عرضته الحكومة الأثيوبية ، وكذلك اقتراح تقدم به كوامى نكروما رئيس جمهورية غانا .

وكان اقتراح رئيس جمهورية غانا ينصب بصفة خاصة على إنشاء

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، جدول الأعمال رقم ١٢ ، ١٧ مايو ١٩٦٣ .

(٢) أنظر مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، الجلسة الكاملة الثالثة/ ٢٢ مايو ١٩٦٣ .

اتحاد فيدرالى بين الدول الأفريقية، وهو اتحاد لن يترتب عليه بالضرورة — فى نظر الرئيس نكروما — التضحية بالسيادات القومية . ومع ذلك ، فقد أصر رئيس غانا على أن « تنادى الشعوب الأفريقية بالقضاء على الحواجز التى تفصل بينها(١) ، كما طالب بانهاء التجمعات والتكتلات الإقليمية .

وعلى النقيض من ذلك ، أكد مشروع الميثاق الذى تقدمت به الحكومة الأثيوبية ضرورة السير بخطى تدريجية، فقد نادى هذا المشروع بالتعاون بين الدول الأفريقية فى شتى الميادين بما فيها الدفاع ، وبإنشاء مجلس من رؤساء الدول والحكومات ، وسكرتارية دائمة لتنسيق الشئون الأفريقية ، ومع ذلك فقد أكد فى الوقت نفسه وجوب الخضوع لمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل دولة أفريقية ، و « احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الأكيد فى الحياة تحت ظل الاستقلال(٢)» .

وعلى ذلك ، كانت الاقتراحات المعروضة أمام وزراء الخارجية تشمل مختلف الصور التى يمكن بموجبها تحقيق الترابط بين الدول الأفريقية ، ولم يكن من السهل إيجاد حل وسط نظراً لاختلاف الاتجاهات والمواقف وتباعدها تباعداً واضحاً ، وكانت بعض الوفود تشعر بأنها لا تستطيع أن تتقيد بمشروع معين من المشروعات المعروضة أمام اللجنة، ما دام لا يوجد لديها تفويض من حكومتها بذلك .

ومحاولة منها لإيجاد حل لهذا الموقف ، قررت اللجنة إنشاء لجنة فرعية

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٣٦ ص ١١

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى Empc/١/١٧ مايو ١٩٦٣ المادة ٢ ، الفقرة ٣ .

لتضع مشروعاً يوفق بين الاتجاهات المختلفة ، وتكونت هذه اللجنة الفرعية من تسع دول[1] وانتخبت مندوب تنجانيقا رئيساً لها ، واجتمعت عدة مرات فى خلال يومى ١٧ و١٨ مايو ، ولكن دون الوصول إلى نتيجة. ولذلك طلبت اللجنة (الأصلية) من مندوب الجزائر أن يعد مشروع توصية يشمل جميع المشاكل الخاصة بالمبادىء وبالأجهزة اللازمة للوحدة الأفريقية لعرضها على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات القادم . وقد صدرت توصية هذه اللجنة[2] بناء على هذا المشروع ، وجاء فيها توضيح تام للمزايا التى سوف تحققها الشعوب والأمم الأفريقية نتيجة الوحدة بينها ، وتأكيداً « للمبادىء السياسية التى هى المتطلبات الضرورية للوحدة والتعاون » ، كما أوصت بأن يقوم مؤتمر رؤساء الدول :

١ - بالنظر فى مشروع الميثاق الذى تقدمت به أثيوبيا .

٢ - أن يطلب من الحكومة الأثيوبية إنشاء سكرتارية مؤقتة .

٣ - أن يطلب من هذه السكرتارية ، عرض مشروع الميثاق الأثيوبى على جميع الحكومات الأفريقية لإبداء ملاحظاتها عليه ، واقتراح تعديلاتها قبل اجتماع وزراء الخارجية مرة أخرى .

٤ - أن يطلب من هذه السكرتارية تجميع جميع الوثائق الأخرى - ولاسيما ميثاق لاجوس والدار البيضاء ، واقتراح غانا ، وكذلك أى تعديلات أو تعليقات - تمهيداً لمؤتمر وزراء الخارجية القادم .

---

(١) وهى : أثيوبيا - الجزائر - الكمرون - تنجانيقا - تونس - غانا - غينيا - مدغشقر - نيجيريا .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ١٦ ، ١٩ مايو ١٩٦٣ ص ٩ .

وكانت العلاقة بين أفريقيا والأمم المتحدة موضوع مناقشة هامة أخرى فى اللجنة الأولى : وقد أشارت المناقشات التى دارت فى هذا الموضوع ، وكذلك القرار الذى اتخذته اللجنة[1] إلى أن الدول الأفريقية غير ممثلة تمثيلا كافيا فى مختلف أجهزة الأمم المتحدة ، وإلى ضرورة تدعيم المجموعة الأفريقية فى المنظمة العالمية دون الإضرار بعلاقاتها الوثيقة بالدول الآسيوية ، وكونت اللجنة أيضا لجنة فرعية من ست دول[2]، وكلفتها دراسة بعض المشاكل الخاصة بالعلاقة بين أفريقيا والأمم المتحدة .

ولقد تناولت اللجنة الأولى موضوع التعاون بين الدول الأفريقية من الناحية الاقتصادية أولا ، واشتركت غالبية الوفود فى مناقشة شتى المشاكل الخاصة بهذا التعاون ، كإنشاء سوق أفريقية مشتركة على أن تكون هذه عملية تدريجية تتم بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكإنماء التجارة بين الدول الأفريقية ، وإنشاء اتحاد للدفع والمقاصة ، وتنسيق النقل وإنمائه ، وتحقيق الانسجام بين خطط التنمية المختلفة ، وقد دارت المناقشة أيضا حول وجوب تحسين العلاقات الاقتصادية بين أفريقيا وباقى أجزاء العالم ، وبالذات حول وجوب دراسة الطرق المؤدية إلى تحسين معدل التبادل الدولى وضمان المكاسب التى تنجم عن الصادرات، وكذلك الحاجة إلى دراسة آثار التجمعات الاقتصادية غير الأفريقية فى

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الاول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ٥ ، ١٩ مايو ١٩٦٣ .

(٢) وهى الجمهورية العربية المتحدة ـ الكونغو (ليوبولدفيل) ـ المغرب ـ تونس ـ سيراليون ـ غانا .

اقتصاديات أفريقيا(١). وأصدرت اللجنة توصية أعدتها لجنة فرعية من خمس دول(٢) اقترحت فيها أن يقوم مؤتمر رؤساء الدول بتعيين لجنة تحضيرية من الخبراء لدراسة جميع هذه المسائل بالاشتراك مع الحكومات الأفريقية المختلفة وباستشارة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا . كما أوصت بأن يقوم مؤتمر رؤساء الدول « بالترحيب » بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة ١٩٦٤ ، وبحث جميع الدول المعنية على التفاوض بعضها مع بعض بغية تحسين مركز الدول النامية فى الأسواق العالمية . وأوصت كذلك بأن يقوم مؤتمر رؤساء الدول « بالترحيب » بمؤتمر وزراء مالية الأفريقين القادم ، وبتأكيد رغبتهم فى تدعيم الإجراءات التى تتخذ من أجل إنشاء بنك التنمية الأفريقى فى أسرع وقت ممكن ، وبأن يؤخذ فى الاعتبار التقدم الذى تحرزه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإنشاء مؤسسة داكار للتنمية الاقتصادية والتخطيط ، وكذلك « الحيلولة دون استخدام الدول غير الأفريقية للتعاون الاقتصادى ، والمعونة الفنية كوسيلة خداعة للتدخل فى الشئون الأفريقية مما قد يكون له آثار ضارة فى استقلال الدول الأفريقية ووحدتها(٣) .

وقد اتخذت اللجنة الأولى قرارين خاصين بالتعاون الأفريقى فى ميادين أخرى غير الميدان الاقتصادى : الأول ، خاص بالتعليم الفنى والتعاون الثقافى(٤)، والثانى خاص بالمشروعات الاجتماعية ومشروعات الصحة

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، الجلسة الكاملة الثالثة ، ٢٢ مايو ١٩٦٣ ، ص ٤ .

(٢) وهى السودان ـ الكونغو (ليوبولدفيل) ـ أوغنده ـ جابون ـ نيجيريا .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ١٤، ١ Rev ، ٢٠ مايو سنة ١٩٦٣، ص ٣ .

(٤) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ٩، ١ Rev ، ٢٠ مايو سنة ١٩٦٣ .

العامة المشتركة(١). كما أوصت اللجنة بأن يقوم رؤساء الدول بتحديد دور لجنة التعاون الفني في أفريقيا في إطار التعاون الأفريقي الشامل(٢). وقد اتخذت اللجنة هذه القرارات بعد خمسة جلسات، واختتمت أعمالها في يوم ٣٠ مايو.

ولقد كون مؤتمر وزراء الخارجية لجنته الثانية لدراسة النقط ٣ و٤ و٦ من جدول الأعمال، هي على التـــوالى : ١ ـ التخلص من الاستعمار . ٢ ـ التمييز العنصرى . ٣ ـ نزع السلاح .

وانتخبت هذه اللجنة السيد تيللو تللى مندوب غينيا الدائم لدى الأمم المتحدة رئيساً لها، والسيد جون كريفا سمارت وزير خارجية سيراليون مقرراً لها(٣).

وقد تبنى مؤتمر وزراء الخارجية توصيات هذه اللجنة ــ التى أعدتها ثلاث لجان فرعية(٤) ــ بعد مناقشة دامت يومين . ومن الاقتراحات الهامة التى تضمنتها هذه التوصيات : إنشاء قوة من المتطوعين للمساعدة على تحرير البلاد الأفريقيـــة التى لا تزال خاضعة للاستعمار - إنشاء صندوق خاص لمعاونة حركات التحرر المختلفة فى هذه الأقاليم - إنشاء

(١) مضابط مؤتمر القمة، المجلد الأول، اللجنة الأولى، مشروع قرار رقم ١٠، ١٩ مايو سنة ١٩٦٣.

(٢) مضابط مؤتمر القمة، المجلد الأول، اللجنة الأولى، مشروع قرار رقم ١٧، ٢٠ مايو سنة ١٩٦٣.

(٣) مضابط مؤتمر القمة، المجلد الأول، الجلسة الكاملة الرابعة، ٢٢ مايو ١٩٦٣.

(٤) اللجنة الفرعية الأولى (لدراسة موضوع التخلص من الاستعمار) تكونت من : السنغال، تنجانيقا، تونس، ساحل العاج، مالى. واللجنة الفرعية الثانية (لدراسة موضوع التمييز العنصرى) من الصومال، الكونغو (ليوبولدفيل)، المغرب، غينيا، ليبريا، واللجنة الفرعية الثالثة (لدراسة موضوع نزع السلاح) من أثيوبيا، الجمهورية العربية المتحدة، السودان، فولتا العليا، نيجيريا.

صندوق لمساعدة الحركة المعارضة للتمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا ، وقيام جميع الدول الأفريقيـــة بقطع علاقاتها التجارية والدبلوماسية والقنصلية بحكومتى البرتغال وجنوب أفريقيا . وقد اقترح مشروع التوصية الذى أعدته اللجنة بشأن نزع السلاح أن يقوم رؤساء الدول بالتصميم على العمل من أجل «إعلان وقبول» أفريقيا كمنطقة مجردة من الأسلحة النووية ، وإزالة القواعد العسكرية منها ، ومناشدة الدول الكبرى « بتخفيض الأسلحة التقليدية ، وإنهاء السباق على التسلح ، والتوقيع على معاهدة نزع عام وكامل للسلاح تحت رقابة دولية دقيقة وفعالة(١)» .

* * *

وعلى الرغم من الرغبة الحقيقية فى التوفيق والتراضى التى سادت مؤتمر وزراء الخارجية طوال هذه الإجراءات ، فإن المؤتمر لم يحقق من أهدافه إلا قدراً ضئيلا من الناحية العملية .

فأولا : نجد أن المؤتمر لم يتخذ قراراً بشأن مشكلة توجو ، رغم المساعى التى بذلها السيد كوجو بوشيو وزير خارجية غانا(٢) ، ومع أن المؤتمر لم ينازع بأى حال من الأحوال فى شرعية حكومة توجو الجديدة إلا أنه فضل أن يترك القرار النهائى فى هذا الصدد لرؤساء الدول(٣) .

ومن ناحية أخرى لم يضع المؤتمر مشروعاً لميثاق أفريقى ، بل اكتفى بتجميع بعض الوثائق ، وبإقرار بعض المبادىء العامة ، وذلك بسبب ما بدا

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الثانية ، اقتراح رقم ٣ ، ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ .

(٢) أنظر تدخل وزير خارجية غانا فى مضابط مؤتمر القمة ، الجلسة الكاملة ، S.R. ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ ، ص ٧ — ٨ .

(٣) مما زاد الأمور تعقيدا أن السيد أيدو آما وزير خارجية توجو كان فى أديس أبابا خلال هذه المناقشات دون أن يستطيع الاشتراك فيها ، ومن ناحية أخرى أن السيد مللى ، وكان وزيرا للداخلية فى حكومة الرئيس المغتال سلفانيوس أولمبيو ثم لجأ إلى نيجيريا ، حاول أن يسافر إلى أديس أبابا ليمارس اشتراك ممثل حكومة جرونتسكى الجديدة فى المؤتمر .

من استحالة التوفيق بين أنصار الاتحاد الفيدرالى ، وأنصار الإتحاد الكونفدرالى الأفريقى .

وفى الواقع ، كان مافعله مؤتمر وزراء الخارجيـــة هو إظهار وتوضيح للمشاكل المطروحة ، تاركا كلمة الفصل النهائية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

عبر عن هذا الموقف السيد منجى سليم وزير خارجية تونس بقوله « ميثاق فى أديس أبابا ، أشطبوا ذلك من مذكراتكم ، إننا لم نفعل أكثر من تجميع بعض الوثائق التى ستستخدم كأساس لأعمال رؤساء الدول »(١).

كذلك قال دودو تيام وزير خارجية السنغال ، مردداً لنفس الفكر «نحن لسنا سحرة، فلم يسمع أحد عن ميثاق دولى تم الأخذ به فى مؤتمر واحد »(٢).

(١) و (٢) أنظر ج ، ش فروليخ « مؤتمر أديس أبابا ١٥ — ٢٩ مايو سنة ١٩٦٣» مجلة الدفاع القومى (الفرنسية) ، عدد يوليو سنة ١٩٦٣ ، ص ١١٤١.

المبحث الثانى

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

لقد اشترك أكثر من خمسمائة مندوب فى المرحلة الثانية من مؤتمر القمة الأفريقى التى بدأت فى ٢٣ مايو بأديس أبابا ، وفيما يلى بيان عن رؤساء الدول والحكومات الذين حضروا المؤتمر، وعدد أفراد حاشية كل منهم حسب الترتيب الوارد فى مضابط مؤتمر القمة . ويلاحظ أن هذه الأرقام تتضمن الحرس والخدم : أحمد بن بللا (الجزائر) ١٣ — الملك نوامبوتسا (بوروندى) ٤ - أحمدو أهدجو (الكمرون) ١٥ - دافيد داكو (جمهورية أفريقيا الوسطى) ٧ - فرانسوا تومبالباى (تشاد) ١٣ - فولبير يولو (الكونغو برازافيل) ١٠ - جوزيف كازافوبو (الكونغو ليوبولدفيل) ١٥ - هوبرت ماجا (داهومى) ١٣ - الامبراطور هيلاسلاسى (أثيوبيا) ٣٠ - ليون مبا (جابون) ١٠ - كوامى نكروما (غانا) ٤٠ - سيكوتورى (غينيا) ١٢ - هوفويه بوانيه (ساحل العاج) ٢٦ - وليم تابمان (ليبيريا) ٩ - الأمير حسن رضا (ليبيا) ١١ - فيلبير تسيرانانا (مدغشقر) ١٨ - موديبوكيتا (مالى) ٢٥ - مختار ولد داده (موريتانيا) ١٥ - أحمد بلفريج (الممثل الشخصى للملك المغرب) ١٢ - ديورى همانى (النيجر) ٨ - الحاج أبو بكر تفاوا بلبوا (نيجيريا) ٣٢ - كايبايندا (رواندا) ٢ - ليوبولد سنجور (السنغال) ٧ - السير ميلتون ماجاى (سيراليون) ٩ - آدن عبد الله عثمان (الصومال) ١٥ - الفريق إبراهيم عبود (السودان) ١٣ - جوليوس نيريرى (تنجانيقا) ١١ - الحبيب بورقيبة (تونس) ٢٦ - أبولو ملتون أوبوتى (أوغندة) ٩ - جمال عبد الناصر (الجمهورية العربية المتحدة) ٥٢ - موريس ياميوجو (فولتا العليا) .

ويتضح مما تقدم أن وفد الجمهورية العربية المتحدة كان أكبر الوفود (٥٢ عضواً) على حين كان أصغرها وفد رواندا (عضوان). وكانت قاعة «أفريكاهول» التى عقدت فيها الاجتماعات، مزدحمة بالصحفيين والمصورين من جميع أنحاء العالم. وإدراكاً من رؤساء الدول لخيبة الأمل الكبرى التى سوف يشعر بها الرأى العام الأفريقى إذا ما أخفقوا فى وضع ميثاق الوحدة الأفريقية[1] قرروا فى الحال تكوين لجنة خاصة من وزراء الخارجية لإعداد مشروع الميثاق المنظمة الجديدة.

وعندما اختتمت هذه اللجنة الخاصة أعمالها، لم يعد هناك إلا بعض الأمور التفصيلية المتروكة لرؤساء الدول للفصل فيها فى جلستهم، ومن ذلك اسم المنظمة الجديدة فقد تقرر جعله «منظمة الوحدة الأفريقية» بدلا من «منظمة الدول الأفريقية والملجاشية»، كذلك تقرر أن تعقد اجتماعات رؤساء الدول مرة على الأقل فى السنة بدلا من مرة كل سنتين، واختيرت حكومة أثيوبيا لأن تكون الجهة التى تودع لديها وثائق التصديق على الميثاق، كما عهد إليها فى مهمة تسجيل الميثاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وفى حفل رسمى أقيم فى ٢٨ مايو، وقع رؤساء الدول الثلاثون على الميثاق الأفريقى، فكان ذلك تسجيلا حاسماً لنجاح مؤتمر أديس أبابا.

---

(١) لقد عبر امبراطور أثيوبيا عن هذا الشعور فى الخطاب الافتتاحى الذى ألقاه يوم ٢٢ مايو بقوله « لايمكن أن ينفض هذا المؤتمر دون تبنى ميثاق أفريقى موحد. لايمكن أن نغادر هذه القاعة بدون إنشاء منظمة أفريقية واحدة .. فإذا أخفقنا، فسوف نكون قد تخلينا عن مسئولياتنا تجاه أفريقيا وتجاه الشعوب التى نقودها. أما إذا نجحنا فهنا وهنا فقط سوف نكون قد بررنا وجودنا [يقصد فى هذه القاعة] مضابط مؤتمر القمة، المجلد الثانى رقم ٣، ص ٤.

وفى أثناء قيام لجنة وزراء الخارجية الخا .ة بمهمتها الشاقة ، ألقى كل من رؤساء الدول خطاباً فى الجلسة العلنية لتوضيح موقفه وسياسته الأفريقية ، وقد ترددت بعض التصريحات الأساسية خلال هذه الخطب جميعاً ، كالمناداة بالوحدة القارية ، وبالحياد ، وبإزالة الرواسب الأخيرة للاستعمار ، والتأييد الفعال لحركات التحرر ، ومحاربة الاستعمار الجديد ، والحاجة إلى تنسيق اقتصاديات الدول الأفريقية ، والتعاون الدولى فى إطار الأمم المتحدة . . . الخ . ولن نعرض لهذه الموضوعات هنا ، إذ سبق لنا أن عرضنا لبعضها عند الحديث عن مؤتمر وزراء الخارجية ، ولأن كثيرا منها قد سجلت فى الميثاق الأفريقى ، وسنعرض له بإسهاب فى الفصل التالى المخصص لدراسة أيديولوجية ميثاق أديس أبابا .

المبحث الثالث

صدى المؤتمر فى العالم

أظهرت الأوساط الرسمية اهتماماً ملحوظا بالمؤتمر أثناء انعقاده ، كما دلت على ذلك برقيات التهنئة التى وردت إليـــه من مختلف انحاء العالم .

ولقد أسرعت الدولتان العظميان — الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بتهنئة المؤتمر ، وكانت الأسبقية للاتحاد السوفيتى . فى ٢٢ مايو ، أرسل نيكيتا خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى برقية تهنئة طويلة إلى رئيس المؤتمر ، ومما جاء فيها :

« إن انعقاد مؤتمر له مثل هذه الأهمية هو نتيجة مقنعة لسير حركات التحرر القومى المجيد ، هذا السير الذى يمحو من فوق سطح الأرض بقايا النظام الاستعمارى المشين ، ويفتح السبيل أمام الحرية والسلام والرقى للشعوب ... إن الدول الوحيدة التى قد لا تؤيد الوحدة الأفريقية هى تلك التى لها أهداف أنانية فى هذه القارة ، وكما هو معلوم ، لا يسعى الاتحاد السوفيتى وراء مكاسب ومصالح اقتصادية فى أفريقيا . أما عن مصالحنا السياسية ، فإن غايتنا الوحيدة هى أن تعيش شعوب هذه القارة فى ظل الحرية والاستقلال والسلام ، هذا هو السبب الذى من أجله يؤيد الاتحاد السوفيتى بقوة المحاولات التى تبذلها الدول الأفريقية من أجل تحقيق الوحدة والتضامن . إن الدول الأفريقية ، فى كفاحها من أجل إزالة الإستعمار بصوره كافة إزالة نهائية ، ومن أجل تدعيم استقلالها ، وإنماء التعاون الدولى ، سوف تجد من جانب الشعب السوفيتى

وحكومته ـ كما وجدت دائماً ـ لا العطف والحنو فحسب ، بل التأييد الودى كذلك (١)....».

وفى اليوم التالى ، بادر جون كيندى رئيس الولايات المتحدة بإرسال برقية كان من محتوياتها :

«... إن سير أفريقيا المتواصل نحو الاستقلال والوحدة والحرية ـ وهى مبادىء احترمها الشعب الأمريكى وناصرها منذ اليوم الأول من قيام أمتنا ـ يعتبر جزءاً أساسياً من الكفاح التاريخى الانسان من أجل الكرامة الإنسانية وتحقيق شخصيتها... إن فى اجتماع رؤساء الدول فى أديس أبابا ـ وهو اجتماع لا سابق له ـ دليلا واضحاً على إيمانكم بهذه المبادىء ، وبرهان جلى على أهمية أفريقيا فى الشئون الدولية... إن أعمالكم سوف تمد الأمم الأخرى بوحى جديد لاستمرار سعيها وراء سبل أفضل للتفاهم المتبادل والتعاون فى جو يسوده السلام والوئام(٢)..»

ومن الدول الأوروبية التى بعثت برقيات : ألمانيا الغربية وإيطاليا . وقد ورد فى برقية هينريخ لوبك رئيس جمهورية ألمانيا الفيدرالية مشيراً إلى المؤتمر :

« نرجو أن تؤدى المناقشات والمداولات إلى توثيق العلاقات الودية القائمة بين الدول الأفريقية ، وبالتالى إلى إسهامها إسهاماً قيماً فى السعى وراء الصداقة بين الشعوب والسلام فى العالم(٣)...»

---

(١) مضابط مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة ، الجزء الثانى رقم ١٧ ـ أديس أبابا مايو سنة ١٩٦٣ النسخة الفرنسية ص ٢ — ٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١ ويلاحظ أن المضابط الرسمية لمؤتمر أديس أبابا ذكرت برقية الرئيس الأمريكى قبل برقية الرئيس السوفيتى ، ولكننا أثبتناها فى كتابنا وفقاً لترتيب تاريخ ارسالها .

(٣) المرجع السابق . ص ٥ — ٦ .

وتسير برقية أنتونيو سيجنى رئيس جمهورية إيطاليا على النمط نفسه من حيث الربط بين مؤتمر أديس أبابا وبين التعاون الدولى ، قال فيها :

« إنى أعبر باسمى و باسم الشعب الإيطالى بأكمله عن أطيب تمنياتى أن يسفر هذا المؤتمر - الذى تشترك فيه دول تشعر إيطاليا بأنها مرتبطة بها بروابط الصداقة والمودة - عن نتائج مثمرة ، لامن أجل صالح الدول الأفريقية فحسب ، بل أيضاً من أجـــل التعاون السلمى بين الأمم كافة(١) . . . » .

ويلاحظ أن الدول الأوربية الغربية الأخرى ، وعلى رأسها فرنسا وانجلترا ودول البنيلوكس لم تهتم بتهنئة المؤتمر ، ولكن ثلاثا من دول أوربا الشرقية ، وهى المجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا أرسل كل منها برقية ، وزادت الأخيرة فأرسلت برقيتين ، الأولى إلى المؤتمر ، والثانية إلى الامبراطور هيلاسلاسى .

والصفة المميزة لأغلب هذه البرقيات هى ربطها بين التجارب التى مرت بها شعوب الدول التى أرسلتها ، وبين التجارب التى مرت بها الشعوب الأفريقية . وقد جاء ذلك بوضوح فى برقية انتونين نوفوتنى رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا قال :

« . . . إن الكفاح العادل للشعوب الأفريقية من أجل تصفية الاستعمار بجميع صوره تصفية نهائية يلاقى عطفا وتأييداً من الشعب التشيكوسلوفاكى الذى أرغم على العيش تحت السيطرة الأجنبية خلال فترة طويلة فى الماضى(٢) . إننى أريد أن أؤكد لكم أن الشعب التشيكى

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨ .

(٢) كانت الدولة المعروفة اليوم بتشيكوسلوفاكيا عبارة عن مجموعة من الولايات التابعة لامبراطورية النمسا والمجر ، وقد اتحدت هذه الولايات تحت اسم تشيكوسلوفاكيا ، واستقلت سنة ١٩١٨ على أثر الحرب العالمية الأولى ، ثم وقعت تحت الاستعمار الألمانى خلال الحرب العالمية الثانية من سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ .

وحكومته سوف يؤيدان كفاح أفريقيا جنباً إلى جنب الشعوب الأخرى المحبة للسلام(١) » .

وحملت المعنى نفسه البرقية الطويلة التى أرسلها جوزيف بروزتيتو إلى المؤتمر :

« ... لقد عرف الشعب اليوغسلافى هو الآخر التجارب نفسها والمحن نفسها عبر الأجيال(٢) ، هذا هو السبب الذى من أجله يتابع الشعب اليوغسلافى ويؤيد باهتمام وبعطف خاص كفاح أفريقيا الباسل فى سبيل الحرية والاستقلال لجميع الأفريقيين ، وتقدمهم الاقتصادى والاجتماعى السريع ، وإزالة الخلافات القائمة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة .... » ثم يقول « إن المجهودات التى تبذلها الدول الأفريقية تتفق تمـــام الاتفاق مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومع مبادئه(٣) » .

أما برقية استفان دوبى ، رئيس مجلس رئاسة الجمهورية الشعبية المجرية ، فهى تؤكد دور أفريقيا فى المحافظة على السلام العالمى بقولها :

« إننى مقتنع بأن شعوب أفريقيا التى تقوم اليوم - كما قامت بالأمس - بتكريس جهودها لتدعيم السلام والأمن الدوليين ، سوف تضم قواها

---

(١) مضابط مؤتمر القمة الأفريقى رقم ١٧ ، ص١٣ .

(٢) كانت يوغوسلافيا أيضاً عبارة عن مجموعة من الدويلات ، بعضها تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية ، والبعض الآخر تحت سيطرة امبراطورية النمسا والمجر . وقد اتحدت يوغوسلافيا وحصلت على استقلالها سنة ١٩١٨ ، ثم خضعت أيضاً للاستعمار الألمانى من ١٩٤١ إلى ١٩٤٤ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، ص ٤ — ٥ . وانظر أيضا ص ١٢ — ١٣ وفيها نص البرقية الأخرى التى أرسلها الرئيس اليوغوسلافى إلى الإمبراطور هيلاسلاسى بصفة شخصية .

فى المستقبل لتوكيد عزمها على الكفاح من أجل السلام فى العالم ، والتقدم العالمى للبشرية على نحو أكثر فعالية(١) :

ومن القارة الآسيوية : وردت ثلاث برقيات ، من كل من الصين الشعبية والهند وكوريا ، وبينما اقتصرت البرقيتان الواردتان من رادها كريشنان رئيس جمهورية الهند ، ومن شونج هى بارك الرئيس المؤقت لجمهورية كوريا (الجنوبية) على إيراد عبارات عامة تشيد بجهود المؤتمر وتتمنى له التوفيق والنجاح فى أداء رسالته(٢) ، أضافت البرقية الواردة من شوان لاى رئيس وزراء الصين الشعبية معنى جديداً ، وهو الربط بين مؤتمر أديس أبابا وبين التضامن الآسيوى الأفريقى ، وتأكيد التكامل بين الاتجاهين ، وإبراز مفهوم الاستعمار الجديد وذلك بقولها ، مشيرة إلى المؤتمر :

« نرجو أن يتقدم بإسهام جديد لتدعيم الصداقة بين دول أفريقيا من أجل محاربة الاستعمار والاستعمار الجديد ، وأن يساعدها على الحصول على استقلالها القومى أو المحافظة عليه ، وأن يؤدى كذلك إلى تدعيم التضامن الآسيوى الأفريقى وإلى الدفاع عن السلام العالمى(٣) » .

ومن أمريكا اللاتينية: وردت برقيات من البرازيل وشيلى وهايتى ومنظمة الدول الأمريكية ، وبينما أكدت البرقية الواردة من جورجة الكسندى رودريجز رئيس جمهورية شيلى أهمية المؤتمر فى المحافظة على السلام والانسجام بين الشعوب كافة(٤) ، ذهبت برقية جاوجولار رئيس

(١) المرجع السابق ص ١٤ — ١٥ .
(٢) أنظر نص كل من هاتين البرقيتين فى مضابط مؤتمر القمة رقم ١٧ ، ص ٥ (الهند) و ص ١٥ (كوريا) .
(٣) المرجع السابق ، ص ٨ .
(٤) انظر نص البرقيتين فى مضابط مؤتمر القمة ، ص ١١ — ١٢ .

جمهورية البرازيل وقتئذ إلى تأكيد أهمية المؤتمر بالنسبة إلى الدول النامية بالذات ، وذلك بقولها مشيرة إلى المؤتمر :

« نحن نعتبر أن قراراته لها دلالة كبرى ، لا بالنسبة إلى مصاير الأمم الأفريقية فحسب ، بل أيضاً بالنسبة إلى جميع الشعوب الأخرى التي تسعى وراء التقدم الاقتصادي والاجتماعي[1] .

ولبرقية فرانسوا دوفالييه رئيس جمهورية هايتي أهمية لورودها من الجمهورية الزنجية الوحيدة في القارة الأمريكية ، وفي هذه البرقية الطويلة ، يقول الرئيس الهايتي بعد أن أشاد بالمؤتمر وبدوره في تخليص أفريقيا من الاستعمار ومن التخلف :

« إن قلبي الهايتي قلب الأفريقي انتزع من أمه الأولى ، وألقى في وسط القارة الأمريكية ، إنه ليبتهج ويتهلل . فلم تعد هايتي وحدها ، بل قد وجدت حولها جميع الشعوب الأفريقية الشقيقة . إني أوجه إليكم - بصفتي رئيس الجمهورية الزنجية الوحيدة في أمريكا - باسم شعبي أطيب تمنياتي لنجاح اجتماع رؤساء الدول الأفريقية العظماء . . . » . ويختتم برقيته بأقوى عبارات التضامن ، فيقول : « بين أفريقيا وهايتي مصير مشترك ، إذا كانت أفريقيا أكثر قوة ورخاء ، وإذا كان شعبها أكثر حرية وسعادة ، فسوف تصبح هايتي بدورها أكثر قوة ورخاء ، وسوف يصبح شعبها أكثر حرية وسعادة[2] » .

وبرقية رودولفو ويدمان الرئيس المؤقت لمنظمة الدول الأمريكية ،

(١) المرجع السابق ، ص ٩ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٦ — ٧ .

ذات شأن أيضا ، لأنها البرقية الوحيدة الواردة من منظمة دولية، وقد عبر فيها عن :

« أطيب تمنيات المجلس [يعنى مجلس المنظمة) لنجاح المنظمة الإقليمية الجديدة التى تأمل منظمة الدول الأمريكية أن تقيم عليها علاقات ودية وتحافظ عليها ، وذلك فى سعيهما المشترك وراء سلام وتقدم الدول الأعضاء فيهما(١) » .

وقد وردت برقيات من القارة الأفريقية: من كل من نامدى آزايكيوى حاكم عام نيجيريا(٢) ، وروبين كامنجا نائب رئيس حزب الاستقلال القومى الموحد (يونب Unip) ووزير العمل والمناجم بروديسيا الشمالية ، وجومو كينياتا رئيس حزب اتحاد كينيا الأفريقى القومى (كانو KANU)، وكامازو باندا رئيس وزراء نياسالاند .

وواضح أن هذه البرقيات جميعا (باستثناء الأولى) وردت من دول لم تكن مستقلة أثناء انعقاد المؤتمر(٣) ، وهذه البرقيات متشابهة فى مجموعها. فورد منها على سبيل المثال ، العبارات الآتية :

من برقية روبين كامنجا إلى المؤتمر :

« ... إن حزب الاستقلال القومى الموحد (يونيب) يؤيد حركة

(١) المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٢) لم يكن آزيكيوى (حاكم عام نيجيريا وقتذاك) ممثلا لها فى المؤتمر ، بل مثلها بدلا منه السيد أبوبكر تفاوا بليوا رئيس الوزراء الذى ترأس الوفد النيجيرى فى أديس أبابا. وجدير بالذكر أن آزيكيوى قد أصبح رئيس جمهورية نيجيريا بعد أن أخذت بالنظام الجمهورى . انظر نص هذه البرقية فى مضابط مؤتمر القمة ، ص ١٢ .

(٣) استقلت كينيا وانضمت رسميا لمنظمة الوحدة الأفريقية فى ٢٩ يناير سنة ١٩٦٤. أنظر نص البرقية الواردة منها فى مضابط مؤتمر القمة ، ص ٧ .

الوحدة الأفريقية ويتطلع إلى اندماج مجموعتى الدار البيضاء ومونروفيا.. فليسقط الاستعمار والاستعمار الجديد . . . فليحيى التضامن الأفريقى الموحد(١) .

ومن برقية كامازوباندا إلى امبراطور أثيوبيا :

« . . إننى مقتنع بأن سيادتكم قد أوقدتم شعلة فى أفريقيا ان تنطفىء أبداً(٢) » .

من هذه العجالة نتعرف مدى اهتمام الأوساط الرسمية بمؤتمر أديس أبابا ، وذلك قبل أن نتعرف نتائجه ، واستكمالا لتعرف صداه لدى الشعوب ، يتعين علينا دراسة تعليقات الصحافة الدولية بعد أن أخذت بوادر نتائجه تظهر .

صدى المؤتمر فى الصحافة الدولية

واهتمت الصحف فى مختلف أنحاء العالم اهتماما كبيراً بمؤتمر أديس أبابا ، وبالميثاق التاريخى الذى انبثق عنه ، كما يتضح من التعليقات والمقالات الصحفية العديدة التى كتبت فى هذا الصدد منذ اليوم الأول لانعقاد المؤتمر إلى ما بعد انفضاضه بفترة طويلة .

ولقد أجمعت الآراء منذ البداية على أنه أياً كانت الصعاب التى سيواجهها المؤتمر ، وأياً كانت النتائج التى سوف يسفر عنها ، فالذى لا شك فيه ـ على حد تعبير جريدة النيويورك تايمز الأمريكية ـ هو أن

(١) مضابط مؤتمر القمة ، ص ٩ — ١٠ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٠ .

« مجرد إمكان اجتماع مثل هذا العدد الكبير من الدول الأفريقية المستقلة فى صعيد واحد وبطريقة ودية يثير فى ذاته أمراً عظيما (١) » .

وفى أثناء انعقاد المؤتمر ، وقبل إقراره الميثاق ، ذهبت بعض الصحف (٢) إلى افتراضات شتى فى شكل الرابطة الجديدة التى كان المؤتمر يحاول أن يقيمها بين الدول الأفريقية . هذه الافتراضات فى غالبيتها تنصب على وجوب اتخاذ صورة أفريقية من منظمة الدول الأمريكية ، وقد عبرت عن هذا جريدة التايمز اللندنية بقولها :

« مامن شك أن أفضل الحلول تتمثل فى إنشاء صورة أفريقية طبق الأصل من منظمة الدول الأمريكية ، مثل هذه المنظمة الأفريقية تستطيع أن تكرس جهودها لإزالة الاستعمار بطريقة حاسمة ، والقضاء نهائياً على كل تدخل أجنبى فى أفريقيا . . . ويمكنها أيضاً أن تتعاون مع الأمم

---

(١) نيويورك تايمز (١٩٦٣/٥/٢٣) ولقد فصلت هذا المعنى فيما بعد مجلة الاكسبريس الفرنسية (١٩٦٣/٥/٣٠) بقولها : « ممثلو أفريقيا السوداء والبيضاء من محافظين وغلاة متطرفين ، من أتباع ميثاق الدار البيضاء وأعضاء مؤتمر مونروفيا ، الناشئون منهم أو الذين قطعوا فى طريق التقدم شوطاً بعيداً ، قد استطاعوا أن يجتمعوا فى صعيد واحد ويتفاهموا فى النهاية ويتفقوا » . وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٧ (١٩٦٣/٦/٤) .

وأضافت جريدة لاميتروبول البلجيكية إلى هذا المعنى بقولها « . . . وإذا لم يكن من المؤكد بعد أن أسساً حقيقية لأفريقيا موحدة سوف توضع فى أديس أبابا ، فإنه يمكن مع ذلك أن ننتظر من هذا المؤتمر ظهور أفريقيا جديدة ذات محاور قوية تختلف اختلافاً ملموساً عن تلك التى نعرفها » .

ميشيل دوبراسون « الوحدة الأفريقية ومؤتمر أديس أبابا » لاميتروبول ، المقال الافتتاحى (١٩٦٣/٥/٢٢) وارد فى وثائق رياسة الجمهورية الفرنسية ، المرجع السالف الذكر .

(٢) انظر تعليقات هذه الصحف فى وثائق رياسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩١ (١٩٦٣/٥/٢٥) .

Documentation Française Articles et Documents

المتحدة ، كما تفعل منظمة الدول الأمريكية . . . وهى بذلك تستطيع أن تحافظ على صوت أفريقيا العظيم فى الجمعية العامة للأمم المتحدة(١)».

وعبرت جريدة جازيت دى لوزان السويسرية عن هذا الرأى بقولها: «سوف تكون هذه (يعنى اتخاذ صورة أفريقية من منظمة الدول الأمريكية) نتيجة تستحق التقدير ، إن لم تكن نتيجة حاسمة ، لأن إيجاد قاسم سياسى مشترك فى أفريقيا يحتاج إلى مجهودات أكبر كثيراً مما كان عليه الحال فى أمريكا اللاتينية(٢)».

وكون كثير من التعليقات الصحفية هذه تشير إلى منظمة الوحدة الأمريكية ، وتوحى بأن تكون المنظمة الأفريقية المزمع إقامتها صورة منها دون أن تشير إلى المنظمات الأوروبية أمراً يدعو إلى التساؤل ، والجواب على هذا التساؤل هو أن المجتمع الدولى الأفريقى أقرب إلى أمريكا اللاتينية مما هو إلى أوربا الغربية أو الشيوعية ، لذلك يكون من الصالح لأفريقيا أن تهتم بتجارب أمريكا اللاتينية وتفيد منها .

وطبيعى أن هذه الافتراضات السابقة على إعلان الميثاق ، ليس لها ما للتعليقات الصحفية اللاحقة له من أهمية ، من حيث أن الميثاق هو بمثابة الوليد الذى تمخضت عنه أعمال المؤتمر .

ويمكن إجمال أهم آراء الصحف العالمية فى هذا الصدد فى أربعة اتجاهات :

---

(١) التايمز اللندنية (٢٠/٥/١٩٦٣) وثائق رياسة الجمهورية الفرنسية ، العدد السالف الذكر . أنظر أيضاً فى هذا الصدد جريدة جازيت دى لوزان السويسرية (٢١/٥/١٩٦٣) والنيويورك تايمز (٢٣/٥/١٩٦٣) واردة فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، العدد السالف الذكر .

(٢) جازيت دى لوزان المرجع المذكور ، العدد المذكور .

١ — واقعية مؤتمر أديس أبابا ، واعتداله عند معالجته للشئون الأفريقية، وعند وضعه الدستور الأساسى للمنظمة الجديدة .

وقد عبرت عن هذا المعنى جريدة لاسويس السويسرية بقولها :

« إن الصفة المميزة لمؤتمر القمة الأفريقى . . . لا تكمن فى إعلان ميثاق الوحدة والتوقيع عليه ، أو فى الاتفاق على القرارات المختلفة ، بقدر ما تكمن فى مضمون هذه الوثائق ، وفى الظروف التى أحاطت بوضعها ، فلقد كان توقيع الميثاق وهو بلا شك خطوة حاسمة فى تاريخ القارة الأفريقية أمراً متوقعا ، كما كان الاتفاق على القرارات الخاصة بمقاومة الاستعمار والتفرقة العنصرية والتجارب الذرية أمورا متوقعة كذلك . ولكن ما لم يكن منتظراً حقا هو الواقعية والاعتدال والحكمة التى أبداها رؤساء الدول الأفريقية عند معالجتهم لهذه المشاكل المعقدة والشائكة . إن النصوص التى تمت الموافقة عليها ، والتعديلات التى رفض الأخذ بها ، تدل على ذلك بوضوح . ولعل هذا الأسلوب من التفكير ، وهو البرهان الساطع على النضوج السياسى، هو أكثر ما استرعى اهتمام المراقبين الأجانب الذين حضروا مؤتمر أديس أبابا(١)».

وكذلك كتبت جريدة السياسة اللبنانية : « ... من المؤكد أن الفضل فى تحقيق هذا النجاح [أى نجاح المؤتمر] يعود إلى المعالجة الموضوعية التى سيطرت على روح المؤتمرين بشكل عام، والتى كان من آثارها استبعاد كل الاقتراحات التى تهدف إلى [حذف المراحل] ... والاستعاضة عنها بالروية والتأنى ، وتحقيق ما يمكن تحقيقه فى الظرف الحاضر ، بدلا

(١) جريدة لاسويس السويسرية (١٩٦٣/٥/٢٧) وارد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٢ (١٩٦٣/٥/٣٠) .

من القذف نحو المركب الصعب حيث تضيع الأحلام الكبرى والمنجزات المعقولة على حد السواء[1] » .

وأجملت النيويورك تايمز هذا المعنى بقولها :

« من حسن الحظ أن الاعتدال كان الصفة المميزة للمؤتمر ، فلقد تم التعرف — بطريقة واقعية — على العقبات التى تقف فى سبيل الوحدة الكاملة[2] » .

هذا الاعتدال ، وتلك الواقعية ، هما فى نظر غالبية المراقبين الدوليين سبب نجاح مؤتمر أديس أبابا وسمة ميثاقه .

٢ — أهمية مؤتمر أديس أبابا لا تقتصر على مستقبل القارة الأفريقية فحسب ، بل تمتد إلى مصير العالم أجمع .

وفى هذا كتبت جريدة كومبا الفرنسية « .. مؤتمر أقطاب الدول الأفريقية إنما هو نقطة تحول لها ما بعدها فى تاريخ أفريقيا ، فقد قفزت

---

(١) ماذا حقق مؤتمر أديس أبابا ، « السياسة » اللبنانية (١٩٦٣/٥/٢٨) . وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣١ (١٩٦٣/٥/٢٩) . كما كتبت جريدة لاديوث التونسية الناطقة بلسان الحزب الدستورى الجديد .

« إن طبيعة التعاون [أى بين الدول الأفريقية] ومداه المرسوم فى الميثاق ، يدل على الصفة الواقعية للبرنامج الذى وضعه المؤتمر لنفسه . فعن طريق تفضيل رؤساء الدول لتحقيق الانسجام والتعاون بين سياساتهم العامة بدلا من خلق وحدة تنظيمية ، أوصوا بتوصيات تقع فى نطاق المستطاع ، إن الطريقة التى تعمل بها الأجهزة التى أنشئت ، كالأهداف التى تسعى وراءها تنبثق من الرغبة فى الاحتياط والحذر ، أى السير على مراحل ، والبناء على أساس حقيقى » محمد صياح ، جريدة لاكسيون (١٩٦٣/٥/٢٨) وارد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٢٩٣ (١٩٦٣/٥/٣٠) .

(٢) نيويورك تايمز (١٩٦٣/٥/٢٧) وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية العدد المذكور .

إلى مصاف الدول التى تقف نداً لأعظم التكتلات الاقتصادية والسياسية فى العالم ، والتى سيكون لدورها الحاسم من الخطورة ما يترك أثراً بعيد المدى فى تطور الأحداث الدولية(١) .

وعلى هذا النمط من التفكير ، قالت جريدة الميساجيرو الإيطالية « إن ما وصل إليه المؤتمر يعتبر خطوة فى سبيل يقظة القارة الأفريقية ، وهى ستلحق بركب الحضارة ، وكل الظروف مهيأة لذلك ... وعلى أوروبا أن تقيم وزناً لهذه الحقيقة إذ سيترتب على ذلك التأثير فى التوازن الحالى فى جميع أرجاء العالم (٢) » .

وبالإجمال ، إن عدداً كبيرا من المعلقين الدوليين يرى « أن تبنى مؤتمر أديس أبابا لميثاق الوحدة الأفريقية يدل على أن القومية الأفريقية ، ووحدة دول القارة ، هى إحدى القوى التى ستقرر الأوضـــاع فى السنوات الستينية(٣) » .

٣ ـــ خطورة قرارات مؤتمر أديس أبابا ، وميثاقه على الاستعمار وعلى التفرقة العنصرية فى أفريقيا .

---

(١) كومبا (٢٨/ ٥/ ١٩٦٣) وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عـدد ٢٩٣٦ (٣/٦/١٩٦٣) .

(٢) الميساجيرو (٢٨ / ٥ / ١٩٦٣) نشرة مصلحة الاستعلامات عـدد ٢٩٣٧ (٤/٦/١٩٦٣) .

(٣) نيويورك تايمز (٢٧/٥/١٩٦٣) ووثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، العدد المذكور. ولقد قالت جريدة لوموند الفرنسية (٢٦/٥/١٩٦٣) فى صدد إبرازها لأهمية مؤتمر أديس أبابا « منذ الآن ، سوف يؤلف أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية جماعة ضغط دولية أكثر تماسكا وفاعلية من المجموعة الآسيوية الأفريقية فى الأمم المتحدة » : وأضافت نفس الجريدة فى عددها الصادر بتاريخ ٢٨/٧/١٩٦٣ « إن الميثاق يتميز بجديته . . . لدرجة أن نصوص الميثاق معدة لأن تكون ميثاقاً لمنظمة إقليمية تابعة لهيئة الأمم المتحدة » وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات ، عدد ٢٩٣٧ (٤/٦/١٩٦٣) .

وقد عبرت عن هذا المعنى بصورة عامة مجلة انترناشونال آفير السوفيتية بقولها :

« لقد كان المؤتمر نقطة تحول فى الكفاح من أجل القضاء على البقايا الأخيرة للاستعمار فى أفريقيا[1] » .

وانتقلت صحف أخرى من التعميم إلى التخصيص ، فأشارت إلى خطورة قرارات المؤتمر على كل من جمهورية جنوب أفريقيا والبرتغال بالذات ، وما قد يترتب على هذه القرارات من نشوب حرب خطيرة فى أفريقيا . فعلى حد تعبير مجلة الأكسبريس الفرنسية :

« إن توكيد هذه القومية الأفريقية قد أخرج إلى حيز الواقع أفعالا إيجابية تمثلت فى قرار حاسم على إعلان الحرب . . . فقد تأسست القطيعة ونشب الاشتباك سافراً بين الدول الأفريقية المستقلة الإثنتين والثلاثين من جهة ، وبين حكومتى البرتغال واتحاد جنوب أفريقيا من جهة أخرى . حتى إذا طبق قرار المقاطعة بالقوة والصرامة اللتين عـــول عليهما مؤتمر أديس أبابا ، كان لا بد أن تتشعب حالات الحرب بين الطرفين وأن تتعدد[2] » .

---

(١) ف كودريافتسيف « روح أفريقيا الجديدة » انترناشونال آفير ، أغسطس سنة ١٩٦٣ ص٨٦ . ولقد سبق أن عبر م بيليف فى مقال له بجريدة برافدا السوفيتية (٢٢/٥/١٩٦٣) عن رأى مشابه ، فقال « إن مؤتمر أديس أبابا يعتبر نصراً سياسيا عظيما للشعوب التى تكافح الاستعمار » وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية، عدد ١٣٩١ (٢٥/٥/١٩٦٣) . أنظر كذلك انترناشونال آفير عدد يوليو سنة ١٩٦٣ .

(٢) الأكسبريس (٣٠/٥/١٩٦٣) وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات، عدد٢٩٣٧ (٤ / ٦ / ١٩٦٣). أنظر كذلك « طبول الحرب فى أفريقيا » مجلة نيوستيتمان البريطانية (٣١/٥/١٩٦٣) وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٤ (١ /٦/ ١٩٦٣) . وفيها رأى مماثل . وجدير بالذكر أن قرارات المؤتمر قد أزعجت جمهورية جنوب أفريقيا كما يتضح =

وذهبت صحيفة الأوبزيرفر البريطانية إلى أبعد من ذلك ، فقالت :

« من الوهم أن نقيم سياستنا (أى سياسة الغرب) على أساس الأمل أن القرارات الجماعية سوف تفقد فاعليتها عندما ينفض المؤتمر . فمنظمة الوحدة الأفريقية قد أقامت الجهاز الذى عن طريقه سوف تنفذ القرارات بتقديم المساعدات لحركات التحرر(١) » .

وأضافت مجلة الايكونوميست البريطانية ... « وإذا كانت الدول الأفريقية اليوم قد قررت أن تساعد المناضلين والمناوئين على أن ينظموا أعمالهم ، فهذا نتيجة لفشلنا (أى فشل الغرب) . وإذا كان الغرب يريد أن يكون له المقدرة على إقناع الأفريقيين بأن يتجنبوا سباق التسلح ، فعلينا أن نقوم بحملة لإنهاء التفرقة العنصرية ... وما يزال هناك بعض الوقت(٢) » .

== كتبته جريدة الصاندى تايمز (جوهانسبرج) فى مقالها الافتتاحى بعنوان « خطر أديس أبابا » (١٩٦٣/٥/٢٦) فقد قالت « إن خطط تدمير جنوب أفريقيا سوف يحاربها لا المواطنون البيض فحسب ، بل الغالبية العظمى من الملونين كذلك ، وسوف يتزايد الاضطراب والضغط على حدود البلاد فى السنوات القادمة ، أما فى الداخل فسيحاولون إثارة التمرد ، ويجب على أبناء جنوب أفريقيا أن يستعدوا لمواجهة هذا الخطر » وأضافت « إن مؤتمر أديس أبابا وهو معاد لسياسة حكومة جنوب أفريقيا الحالية — سوف يترتب عليه بطبيعة الحال تعزيز سبل الأمن الداخلى فى أفريقيا الجنوبية » وارد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ (١٩٦٣/٥/٣٠) . ويبدو أن قرارات المؤتمر قد أزعجت البرتغال أيضاً . فقد كتبت جريدة النيويورك هيرالد تريبون الأمريكية (١٩٦٣/٥/٣٠) « إن ما أثاره مؤتمر القمة الأفريقى من خطر قيام حرب معادية للاستعمار قد فرض مشاكل رهيبة على البرتغال . وتواجه البرتغال نضالا من أجل البقاء كدولة مستقلة ، إذا نفذت الدول الأفريقية تهديدها بتكوين جيش تحرير لطرد البرتغال من انجولا وموزمبيق » وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٧ (١٩٦٣/٦/٤) .

(١) « هل يستطيع الغرب أن يمنع حرباً عنصرية ؟ » الأوبزيرفر (١٩٦٣/٦/٢) . وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٦ (١٩٦٣/٦/٣) .

(٢) الايكونوميست (١٩٦٣/٦/١) .

٤ — تأييد مؤتمر أديس أبابا تأييداً عاطفياً .

وفى ذلك قالت جريدة لا كسيون الجزائرية الناطقة بلسان جبهة التحرير الجزائرية :

« لقد نجح المؤتمر نجاحا عظيما لا يمكن إنكاره ، ويعترف بذلك رؤساء الدول [أى الأفريقية] بالإجماع ، كما أن خصوم المؤتمر - رغم محاولاتهم العديدة لتشويه الحقائق - مجبرون على الاعتراف بهذا النجاح » وأضافت: « ولقد تمت الموافقة على ميثاق الوحدة الأفريقية . وبطبيعة الحال سوف تتوقف قيمة هذا الميثاق على مدى تمشى تطبيقاته العملية مع الروح التى أراد موقعوه أن يعطوها له . ونحن من جانبنا مقتنعون بأن رؤساء الدول سيعملون جاهدين على عدم تخييب آمال شعوبهم ، وأن الميثاق سوف يكون بطريقة فعالة ، حجر الأساس فى كل صرح يقام من أجل التضامن والتعاون الأفريقيين(١) » .

وكتبت جريدة الأهرام فى هذا الصدد :

... المتأمل لنص هذا الميثاق ... لن يصعب عليه أن ينتبه إلى أنه يمثل

---

(١) لوبوبل الجزائرية (٢٧/٥/١٩٦٣) . وارد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ (٣٠/٥/١٩٦٣). أنظر رأى الصحافة الجزائرية كذلك فى لوبوبل (٢٢/٥/١٩٦٣) المرجع المذكور عدد ١٣٩١ (٢٥/٥/١٩٦٣) وبوعلم خلفه « مؤتمر الحقيقة » جريدة الجير ريبوبليكان الجزائرية (٢٤/٥/١٩٦٣) المرجع المذكور العدد المذكور ، والجريدة نفسها (٢٧/٥/١٩٦٣ المرجع المذكور) ، عدد ١٣٩٣ (٣٠/٥/١٩٦٣) .
أنظر كذلك :

« ماذا حقق مؤتمر أديس أبابا؟ » جريدة السياسة اللبنانية (٢٨/٥/١٩٦٣) وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣١ (٢٩/٥/١٩٦٤) . أنظر رأى الصحافة اللبنانية كذلك فى جريدة الأنوار اللبنانية أعداد ١٦ و ٢٢ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة الحياة اللبنانية أعداد ١٨ و ٢٣ و ٢٦ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة النضال اللبنانية عدد ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة اليوم اللبنانية عدد ٢٤ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة بيروت المساء عدد ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة صوت العروبة اللبنانية عدد ٢٦ مايو سنة ١٩٦٣ . واردة فى نشرة مصلحة الاستعلامات أعداد ٢٩١٩ — ٢٩٢١ — ٢٩٢٥ — ٢٩٢٧ إلى ٢٩٢٩ .

نقطة تقدم جديدة ورائعة فى الطريق الثورى الذى تسير فيه القارة .. وذلك لأن تاريخ الثورة الأفريقية الذى كان موزعاً أو مجزءاً عبر الزمان والمكان على مساحة القارة .. قد وجد له فى النهاية ، بفضل نضال الشعوب الأفريقية الذى سقط فيه ملايين الشهداء .. شكلا مادياً أو ملموساً ، ستكون وظيفته توحيد النضال الأفريقى وتركيزه فى سبيل تخليص الأجزاء التى لازالت خاضعة للاستعمار ، من استغلاله لها وتحكمه فيها من ناحية ، ومن ناحية أخرى فى سبيل الإسراع ببناء الأجزاء الأخرى التى تخلصت من الاستعمار بالفعل .. » وأضافت « والواقع أن البناء التنظيمى لهذه الطاقة الأفريقية الجديدة ، والذى ظهر واضحاً فى الميثاق ، يؤكد تصميم الأقطاب على أن تكون المنظمة ذات فاعلية وإيجابية فى أداء دورها .. فمبادىء وقيم وخبرات الثوار الأفريقيين جميعاً مصبوبة بشكل محكم فى هذا الميثاق بحيث يحق لنا أن نبارك اليوم مولد هذه المنظمة العظيمة من خلال ميثاقها العظيم (١) » .

الانتقادات التى وجهت إلى الميثاق الأفريقى

وإذا كان الميثاق الأفريقى قد لاقى تأييد غالبية المراقبين والمعلقين الدوليين وأثار اهتمامهم ، فإن هناك أقلية قد وجهت إليه بعض النقد ، ونستطيع التعرف على أهم الانتقادات التى وجهت إلى هذا الميثاق من خلال ما كتبته بعض الصحف ، وكذلك من خـــلال الأبحاث النادرة المنشورة فى

(١) « المضمون الثورى لمنظمة الوحـدة الأفريقية » الأهرام (١٩٦٣/٥/٢٧) . أنظر رأى صحافة الجمهورية العربية المتحدة كذلك فى الأخبار أعداد ١٤ — ١٥ — ١٩ — ٢٠ — إلى ٢٢ و٢٤ — ٢٦ — ٢٧ مايو سنة ١٩٦٣ . أنظر أيضاً الأهرام أعداد ١٥ — ١٩ — ٢٠ — ٢٢ — إلى ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ . أنظر كذلك الأهرام الاقتصادى أعداد أول مايو وأول يونيو سنة ١٩٦٣ ، وكذلك الجمهورية أعداد ١٥ — ١٨ — ٢٠ إلى ٢٩ مايو سنة ١٩٦٣ الخ .

المجلات المتخصصة وقد كتبت بأقلام غربيين متخصصين فى الشئون الأفريقية(١) .

هذه الانتقادات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين : المجموعة الأولى تتشكك فى قيمة الميثاق من الناحيتين القانونية والعملية ، والمجموعة الثانية تأخذ عليه أنه لم يستطع التغلب على التناقضات الداخلية فى أفريقيا .

أولا — قيمة الميثاق :

يقول ج. ش. فروليخ فى دراسته للمؤتمر : «وبالإجمال كان [أى المؤتمر] مشهداً مسرحياجميلا أدى إلى تقوية الوحدة الإيديولوجية ، ولكن من الناحية العملية ، نجد أن الجبل قد تمخض فولد فأراً » . ويضيف « فى اعتقادى ، أن الذى يسلب من هذا العمل الجماعى الكثير من قيمته ، هو الاستعداد [أى من رؤساء الدول] — بالإجماع وبدون نقاش — لتبنى مشروع ميثاق كتب بعجلة. إن نص الميثاق لا يتضمن إلا بعض الأحكام التى يقبلها الجميع ، لأنه لا يقيد السياسات المستقبلة، ولا يؤثر فى السيادات القومية(٢) ».

وعلى هذا النمط من التفكير ، كتبت الايكونوميست :

« يرى بعض المراقبين أن أفريقيا ترتكب الخطأ ذاته الذى وقعت فيه أمريكا اللاتينية ، فباختيارهم وتفضيلهم للتشاور والتعاون قد عملوا على تثبيت التجزئة والضعف فى قارتهم(٣) » .

---

(١) سوف نعنى بصفة خاصة ببحث ج . ش . فروليخ بعنوان « مؤتمر أديس أبابا ١٥ — ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ » المنشور فى مجلة الدفاع القومى الفرنسية ، يوليو سنة ١٩٦٣ (ص١١٣٨ إلى ص١١٥٤) لأنه فى اعتقادنا خير تعبير عن وجهة نظر غربية استعمارية .

(٢) المرجع السابق، ص١١٥٣. أنظر كذلك مجلة التايم الأمريكية «الوحدة الأفريقية» (٣١/٥/١٩٦٣) وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٦ (٣/٦/١٩٦٣) وهى تعبر عن رأى مقارب :

(٣) الايكونوميست (١/٦/١٩٦٣) .

هذه بعض الانتقادات التى وجهت إلى قيمة الميثاق . فما مدى صحتها ؟

للإجابة على هذا السؤال ، يتعين علينا أن نقارن بين مؤتمر أديس أبابا ، وبين المؤتمر الآسيوى الأفريقى الذى انعقد فى باندونج فى أبريل سنة ١٩٥٥ ، أى قبل مؤتمر القمة الأفريقى بثمانى سنوات . فى مؤتمر باندونج — الذى يعتبر أول تعبير دولى عن تضامن «العالم الثالث» لم يتحقق أى شىء إيجابى أو بناء . فالمؤتمر لم يؤلف أية هيئة دائمة تعمل على تنفيذ قراراته وتوصياته ، فهو لم ينشىء أمانة عامة تكون بمثابة همزة وصل بين الدول المشتركة فى المؤتمر ، وتعمل ولو عن طريق تبادل المعلومات على تحقيق أهدافه . بل إن التوصية الإيجابية الوحيدة القابلة للتنفيذ ، وهى تعيين ضباط اتصال بين الدول المشتركة فى المؤتمر لتبادل البيانات والمعلومات لم تنفذ(١) ، ومما لاشك فيه أن افتقار مؤتمر باندونج إلى هذا العنصر التأسيسى ، كان من أهم أسباب عدم فاعلية أكثر القرارات والتوصيات التى اتخذها .

ولقد أدرك مؤتمر أديس أبابا هذه الحقيقة خير إدراك ، ومن ثم قام بإنشاء منظمة دولية هى منظمة الوحدة الأفريقية ، وبذلك نقل تضامن «العالم الأفريقى» من المرحلة النظرية الوضعية البحتة إلى المرحلة العملية التأسيسية(٢) . هذه

---

(١) وقد عبرت جريدة التايمز اللندنية (٢٦/٤/١٩٥٥) عن ذلك بقولها «وحتى الاحتيال المتواضع لإنشاء مجلس دائم لم يقدر له الظهور» . وانظر مقالتنا فى المجلة الألمانية Internationales jahrbuch der Politik أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

(٢) وفى هذا الصدد قالت جريدة لوموند (٢٨/٥/١٩٦٣) «ويلاحظ المراقبون أن عهد الكلام قد انقضى ، وحل محله عهد العمل والبناء» وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٧ (١٤/٥/١٩٦٣) وأضافت إلى هذا المعنى جريدة كومبا (٢٨/٥/١٩٦٣) بقولها «ورغم أنه لم تكن هناك أية حملات دعائية شبيهة بتلك التى اقترنت بمؤتمر باندونج فى الفترة من ١٨ إلى ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٥ ، فقد تكون قرارات أديس أبابا أكثر قوة وفاعلية وقابلية للتطبيق من قرارات المؤتمر الآسيوى الأفريقى وما أحاطه من شعارات سرعان ما ناقضتها الأحداث والتطورات» نشرة مصلحة الاستعلامات ٢٩٣٦ (٣/٦/١٩٦٣) .

المنظمة الدولية لا تختلف بأى حال من الأحوال عن باقى المنظمات الدولية التى أنشئت قبلها ، أمثال الأمم المتحدة ، ومنظمة حلف شمال الأطلنطى ، ومنظمة الدول الأمريكية ، وغيرها ، فهى تقوم على الأساس القانونى نفسه ، وتخضع للقواعد والإجراءات نفسها ، وتمارس وظائفها وفقا للأساليب نفسها .

فهى إذن منظمة دولية ذات صبغة قارية هدفها تيسير التشاور والعمل المشترك بين حكومات قارة واحدة ، وإعطاء العلاقات بين بعض الدول الأفريقية وبعضها الآخر الأهمية نفسها التى للعلاقات بينها وبين العالم الخارجى .

فى الواقع « جاء الميثاق — كما كان منتظراً — كحل وسط بين أكثر أنصار الوحدة تعجلا (أمثال غانا) الذين يريدون إنشاء حكومة قارية مركزية واحدة على الفور ، وبين بعض « المحتاطين » الذين ينظرون إلى الوحدة على أنها ما تزال مغامرة بالغة الخطورة فى الآونة الراهنة ، ومن ثم جاء فى النهاية ميثاقا يتميز بالمرونة وبالطابع الكلاسيكى(١) » .

ليس هذا فحسب ، بل إن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية به من التفصيلات ما يكفى لإرغام جميع الحكومات الأفريقية ، حتى أكثرها تحفظا ، على التعاون الحقيقى الذى يسوده الاحترام التام لسيادتها ، كما يمكن أن ينظر التقدميون إلى هذه المنظمة على أنها محطة فى منتصف طريق الوحدة(٢) .

هذا هو ما تحقق فعلا فى أديس أبابا ، فلقد وضع المؤتمر ميثاقا يتميز بالمرونة ليمهد الطريق إلى الوحدة الحقيقية التامة ، ومع أن « البعض قد يرى

---

(١) ميشيل دوبراسون « الوحدة والتحرر فى أفريقيا بعد أديس أبابا » جريدة لامتروبول البلجيكية . المقال الافتتاحى (٢٨/٥/١٩٦٣) وارد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ (٣٠ / ٥ / ١٩٦٣) .

(٢) وست افريكا البريطانية (١ / ٦ / ١٩٦٣) .

فى مرونة الميثاق الجديد اعترافا [من جانب الدول الأفريقية] بالعجز والقصور » إلا أن غالبية المراقبين يرون فى اعتراف الدول الأفريقية بوجود عقبات تحد فى الوقت الحاضر من «الفكرة القارية» ، وفى إدراكها بأن هناك مرحلة يجب أن تجتازها قبل إنشاء برلمان يمثل دولة واقعية ، يرون فى ذلك كله لا العجز والقصور ، وإنما الشعور الحقيقى بالأمر الواقع والرغبة فى خوض المعركة من أجل الوحدة على أساس سليم(١) » .

ويتجلى من كل ذلك أن النقد الموجه إلى الميثاق ووصفه بأنه ليس له قيمة عملية إنما هو نقد قائم على الهوى ، وأنه لا يثبت أمام التحليل والتمحيص .

ثانيا — الميثاق والتناقضات الأفريقية :

إذا كانت الانتقادات الأولى الموجهة إلى ميثاق أديس أبابا لا تقوم على أساس من الصحة ، فإن الانتقادات التى سنعرض لها هنا ذات خطورة لأنها لم توجه إلى ميثاق المنظمة الجديدة ، بل إلى الواقع الأفريقى . ومجملها أن ميثاق أديس أبابا لم يستطع تقديم حلول علمية أو قانونية للتناقضات التى تهدد المجتمع الأفريقى وتضعفه .

وقد عبرت جريدة لاموند الفرنسية عن ذلك بقولها : « نحن نستطيع أن نرى .. أنه فى مؤتمر أديس أبابا أرجأ رؤساء الدول الأفريقية المناقشة فى المشاكل الحقيقية التى تواجه القارة ، وتحاشوا البت فى المسائل التى تسبب الانقسامات بينهم(٢) » .

(١) جون جود جريدة لاسويس (٢٧/٥/١٩٦٣) وارد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، العدد سالف الذكر .

(٢) أنظر جريدة لاموند فى مقالها الافتتاحى بالعدد الصادر فى ٧/٧/١٩٦٣ .

هذه هى التناقضات التى يرى ناقدو الميثاق أنها تواجه أفريقيا ، وأن مؤتمر أديس أبابا لم يستطع أن يتغلب عليها ، وهى تتخذ فى نظرهم ثلاث صور :

١ — التناقض بين أفريقيا السوداء وأفريقيا البيضاء .

٢ — التناقض بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية .

٣ — التناقض بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة .

١ — التناقض بين أفريقيا السوداء وأفريقيا البيضاء :

التفرقة بين أفريقيا الكائنة شمال الصحراء ، وأفريقيا الكائنة جنوبيها ، بين أفريقيا البيضاء وأفريقيا السوداء ، تفرقة يصطنعها الاستعمار الغربى ، وتبدو فى كل الدراسات الأفريقية التى تصدر فى الغرب ، وتشبه إلى حد بعيد جهد الاستعمار فى التفرقة بين المشرق العربى ، والمغرب العربى . فمن الطبيعى أن نجد المنطق الاستعمارى للأستاذ فروليخ ، فى بحثه الذى سلفت الإشارة إليه ، يتمشى مع قوله : « إن الجو الودى الذى ساد المؤتمر باستمرار يجب ألا يجعلنا ننسى أن السود لا يثقون تماماً بالعرب والبربر » ثم يضيف إلى ذلك قوله « إن وحدة القارة الأفريقية أمر خيالى بلا شك ، أما وحدة دول أفريقيا السوداء فإنها تبدو ممكنة التحقيق » ويختتم بحثه بقوله « أما الوحدة الأفريقية — وأنا هنا إنما أردد ماقاله صحفى أفريقى — فيمكن أن نتوقع أنها سوف تتم ولكن بدون أفريقيا البيضاء[1] .

---

(١) أنظر فروليخ — المرجع السالف الذكر صفحة ١١٥١ — ١١٥٢ ، وانظر كذلك جريدة التامبو الإيطالية عدد ٢٥/٥/١٩٦٣ وجريدة الساجيرو الايطالية عدد ٢٨/٥/١٩٦٣ وهما تعبيران عن آراء مماثلة لآراء فروليخ . وقد نشر مقال الجريدة الأولى فى نشرة مصلحة الاستعلامات بعددها رقم ٢٩٤١ الصادر فى ٨/٦/١٩٦٣ ومقال الجريدة الثانية فى النشرة رقم ٢٩٣٧ الصادرة فى ٤/٦/١٩٦٣ .

وهذه التفرقة العنصرية التي اصطنعها الاستعمار ترجع في الحقيقة إلى ثلاثة أمور :

أولا — تجارة الرقيق التي كانت سائدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أفريقيا ، وكانت مقصورة في أفريقيا على السود دون البيض .

ثانياً — الإستعمار الغربي كان من مصلحته تقسيم القارة إلى أجزاء متنافرة متباعدة .

ثالثاً — سيطرة فكرة التفرقة العنصرية على العقلية الانجلو سكسونية خاصة ، والفكر الغربي عامة ، لاعتقادهما أنها مادامت قائمة في مجتمعهما فلا يتصور أن مجتمعاً لا يقوم فيه تفرقة عنصرية .

ولكن الحق هو أن التفرقة العنصرية غير قائمة في أفريقيا لأن الشعوب قد امتزج بعضها ببعض عبر العصور والأجيال امتزاجاً يجعل من المستحيل أن نحدد أين تنتهي أفريقيا السوداء ، وأين تبدأ أفريقيا البيضاء ، فهل يمكن أن نجد فرقا بين المصري الأسمر الذي أصله من أعالي النوبة ، والمصري الذي أصله من مناطق البحر الأبيض المتوسط؟ إن تاريخ أفريقيا يظهر منه أن بعض الفراعين كانوا من السود ، وبعضهم كانوا من البيض ، وكثير من القادة الذين حكموا بعض أصقاع أفريقيا العربية ـ التي توصف بأنها بيضاء ـ كانوا من السود ، كل ذلك يشير بوضوح إلى أن التفرقة العنصرية لم تخطر ببال المجتمع الأفريقي . فلا يصح أن يقال إن ميثاق أديس أبابا لم يستطع التغلب على هذا التناقض ، لأنه لم يكن في أصله ذا وجود . وفي هذا قال الرئيس جمال عبد الناصر في الخطبة التي ألقاها في مؤتمر أديس أبابا « إن جميع التقسيمات التقليدية التي حاول الاستعمار فرضها على القارة ، وتمزيقها إلى شمال الصحراء ، وجنوب الصحراء ، إلى أفريقيا بيضاء وسوداء وسمراء . إلى أفريقيا ناطقة بالفرنسية ،

وأخرى ناطقة بالانجليزية قد انهارت جميعا وجرفتها الحقيقة الأفريقية الأصيلة . . لم يبق على أرض أفريقية غير لغة واحدة هى لغة المصير المشترك مهما اختلفت أساليب التعبير(١) » .

٢ — التناقض بين أفريقيا العربية وغير العربية :

التناقض الذى بين أفريقيا السوداء وأفريقيا البيضاء ، والتناقض الذى بين أفريقيا العربية وغير العربية ، على رغم مابينهما من تشابه فإن هناك فروقاً بينهما . إن أفريقيا العربية ليست هى أفريقيا البيضاء ، فالسودان مثلا دولة عربية ولكنها ليست بيضاء وفق المفهوم السائد ، ولكن الفرق الواضح بين التناقضين — كما يقول النقاد — هو أن أفريقيا العربية بسبب عروبتها مرتبطة بدول غير أفريقية هى دول المشرق العربى فى آسيا ، وكأنهم بذلك يقولون إن دول أفريقيا العربية تدين بولاءين : أحدهما للعروبة ، والثانى للأفريقية ، وذلك مما قد يعوق طريق الوحدة الأفريقية .

والنقاد القائلون بهذا يوجهونه إلى مصر بالذات باعتبارها من أهم الدول الأفريقية ، وكذلك من أهم الدول العربية ، وبسبب موقعها الجغرافى الذى يجعلها رابطاً بين أفريقيا وآسيا ، وفى ذلك يقول الأستاذ فروليخ فى بحثه السالف الذكر : « إن المساعى التى تبذلها مصر من أجل توحيد الدول العربية تحت سيطرتها تنقل مركز الثقل إلى أفريقيا البيضاء ، فدعوة مصر إلى الوحدة العربية من ناحية ، والمحاولات التى تبذلها الجزائر للقيام بدور هام فى الشئون الأفريقية من ناحية أخرى ، هذه العوامل تقلقل أفريقيا السوداء . . ليس من الممكن التوفيق بين الوحـــدة العربية والوحدة الأفريقية(٢) » .

---

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى المرجع السالف الذكر صفحة ٩ .

(٢) أنظر ج . س . فروليخ المرجع السالف الذكر صفحة ١١٥١ ـ ١١٥٢ .

هذه النغمة التى رددها الأستاذ فروليخ هى نفسها التى ترددها الدعاية الصهيونية، زاعمة أن القضية الفلسطينية ليست مشكلة أفريقية، ومع ذلك تحاول الدول العربية الأفريقية إقحام أفريقيا فيها(١) .

والواقع أن هـذا الرأى من أساسه معرض لا يستقيم مع التمحيص والفهم السليم :

أولا — مصر فى الواقع ليست دولة أفريقية خالصة ، ولكنها تبعاً لموقعها وحدودها الجغرافية دولة أفريقية آسيوية ، كما أن روسيا السوفيتية ، وكما أن تركيا مثلا تعتبر كل منهما دولة أوربية آسيوية . هـذا الوضع الجغرافى مفروض على مصر ، وبالتالى فهو مفروض على أفريقيا ما دامت مصر جزءاً منها .

ثانيا — أفريقيا اعتبرت جزيرة مدغشقر ، وغيرها من الجزر المحيطة بالقارة الأفريقية بلاداً أفريقية ، وعلى هذا يمكن أن يقاس المشرق العربى بالنسبة إلى أفريقيا .

ثالثا — العروبة لا تناقض الأفريقية ، بل هى فى الواقع مكملة ومدعمة لها ، لأن الوحدة العربية لا تقتصر على الدول التى هى من أصول عربية ، ولا على الدول التى تدين بالإسلام دون سواه ، ولكنها مفتوحة لقبول الدول التى تتكلم اللغة العربية ، وتشترك مع العرب فى هدف واحد وتراث واحد ، وأى دولة أفريقية تستكمل تلك العناصر تصبح صالحة للانضواء تحت لواء الوحدة العربية ، فالصومال وموريتانيا مثلا إذا تمت السيادة فيهما للغة العربية يمكن أن تشملهما الوحدة العربية ، وقس عليهما عدة دول أفريقية أخرى كالسنغال ومالى وغينيا .

(١) أنظر الدكتور عبدالملك عوده « اسرائيل وأفريقيا » معهد الدراسات العربية العليا التابع لجامعة الدول العربية — القاهرة [illegible]

رابعاً — الإدراك للقضايا ، والوعى المتبادل بشأنها بين المشرق العربى والدول الأفريقية غير العربية ، يشير بوضوح إلى التكامل القائم بين هاتين المنطقتين(١) ، ولهذا الإدراك أساس فلسفى ومنطق، فالشخصية الأفريقية — كما أسلفنا(٢) — مرتبطة كل الارتباط بالشخصية الآسيوية ، ويوضح ذلك التضامن الأفريقى الآسيوى الذى أرسيت قواعده فى مؤتمر باندونج .

ومن هذا يتجلى بوضوح أنه لا تعارض مطلقا ، بين الوحدة العربية والوحدة الأفريقية ، بل الواقع أن إحداهما تدعم الأخرى وتقويها .

---

(١) من دلائل الادراك المشترك صدور قرار منظمة الدار البيضاء فى يناير سنة ١٩٦١ الخاص باسرائيل ، والذى جاء فيه: « يلاحظ المؤتمر باستنكار أن اسرائيل دأبت فى مناصرة الاستعمار كلما جرى بحث المسائل الهامة المتعلقة بأفريقيا ... ولذلك يندد المؤتمر باسرائيل بوصفها أداة فى خدمة الاستعمار بنوعيه · القديم والجديد ، ليس فقط فى الشرق الأوسط بل كذلك فى أفريقيا وآسيا » وفى هذا الصدد قال المعلق السياسى لجريدة أزفستيا السوفيتية فى مقال عنوانه (روح افريقيا الجديدة) بعد أن أوضح أهمية الدور الذى قامت به كل من الجزائر والجمهورية العربية المتحدة وغانا فى مؤتمر القمة : « وأنا أريد أن أسترعى انتباه القارىء إلى أن اثنتين من هذه الدول الثلاث تنتميان إلى العالم العربى . أليس فى الحقيقة رد حاسم على أولئك الذين يعارضون الوحدة الأفريقية على أساس أن هناك هوة عميقة بين أفريقيا العربية وأفريقيا جنوب الصحراء ؟ » . من الواضح أن الذين يؤكدون مثل هذه الأمور إنما يريدون أن يتجاهلوا حقيقة الأوضاع فى النصف الثانى من القرن العشرين » (مجلة انترنا سيونال أفير السوفيتية عدد أغسطس سنة ١٩٦٣ صفحة ٨٨) .

وبهذا المعنى أيضاً نشرت جريدة الأنوار اللبنانية فى عدد ١٦/ ٥ / ١٩٦٣ مقالا بعنوان العرب ومؤتمر القمة الأفريقى جاء فيه : « إن العرب ، وهم يخططون مستقبلهم ، لا يستطيعون أن يغفلوا حقيقة هامة وهى أنهم أكثريتهم من سكان القارة الأفريقية » . ومن هنا يتضح أهمية تعاوننا الوثيق مع الأقطار الأفريقية » أنظر نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩١٩ الصادرة فى ١٧/ ٥/ ١٩٦١ . وفى جريدة الجمهورية بعددها الصادر بالقاهرة فى ٢٦ / ٥/ ١٩٦٣ مقال بقلم الأستاذ ناصر الدين النشاشيبى جاء فيه: « إن الحرية لا تتجزأ . . . وحرية أفريقيا حرية للوطن العربى كله ، والصوت الأفريقى الحر السيد هو دعامة للصوت العربى الحر السيد . . . وانتصار أفريقيا على الاستعمار وعلى التفرقة وعلى الأزمات هو مصدر راحة وخير واطمئنان لكل عربى .

(٢) أنظر من صفحة ٦٣ إلى صفحة ٦٨ من هذا الكتاب .

٣ — التناقض بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة :

عرضنا فى الفصل الأول من كتابنا هذا للملابسات والظروف التى أحاطت بقيام المنظمات الدولية الأفريقية المختلفة ، وعرفنا كيف أن التغلب على التقسيمات المختلفة للقارة الأفريقية قد تم على مراحل قبل مؤتمر أديس أبابا ، ولم يبق إلا تناقض واحد ظل قائما ، وهو التعارض بين أفريقيا الثورية الممثلة فى مجموعة الدار البيضاء ، وأفريقيا المعتدلة الممثلة فى مجموعتى برازافيل ومنروفيا .

وفى رأى بعض من عرضوا لنقد ميثاق أديس أبابا أن مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى عاصمة أثيوبيا لم يستطع أن يتغلب على هذا التناقض ، وقد نشرت جريدة « ديلى تلغراف » البريطانية فى عدد ١٤ / ٥ / ١٩٦٣ مقالا جاء فيه « إن الاجتماع القادم فى أديس أبابا يهدف إلى إيجاد صلة بين الكتل الأفريقية الرئيسية ، ولكن فرص الاتفاق ضئيلة ... إن الانقسامات بين الدول الأفريقية بعيدة الغور بحيث ان يتسنى التغلب عليها فى مؤتمر قمة واحد(١) » .

وقد علق الأستاذ فروليخ فى بحثه السالف الذكر على هذا الموضوع بقوله : « من المؤسف أن التقارب بين دول أفريقيا السوداء التى تنتمى إلى مجموعة منروفيا ، وبين تلك التى تنتمى إلى مجموعة الدار البيضاء لم يتم(٢) » .

وفى رأى النقاد أن التناقض بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة يظهر بوضوح فى ميدانين ، فى ميدان السياسة الداخلية نرى دول أفريقيا

---

(١) جون أوسمان (المعسكرات المتناقضة فى مؤتمر القمة الأفريقى) — جريدة الديلى تلغراف عدد ١٤/٥/١٩٦٣ ومترجم بنشرة مصلحة الاستعلامات بالعدد رقم ٢٩١٨ الصادر فى ١٦/٥/١٩٦٣ .

(٢) ج . س فروليخ — المرجع السابق — صفحة ١١٤٩ .

الثورية اتبعت نظما تقارب نظم الديمقراطيات الشعبية الأوربية ، ويبدو هذا فى الجمهورية العربية المتحدة ، والجزائر ، وغانا ، وغينيا ، ومالى . أما دول أفريقيا المعتدلة فإنها تأخذ بنظم تشبه نظم الديمقراطيات الغربية الأوربية ، كما يظهر فى السنغال ، وساحل العاج ، وملجاش ، ونيجيريا .

أما فى ميدان السياسة الخارجية ، فإن دول أفريقيا الثورية تأخذ بسياسة عدم الانحياز والعداء الصريح للاستعمار ، على حين أن دول أفريقيا المعتدلة تتبع سياسة مهادنة الغرب والانحياز له .

وهذا الذى يقول به أولئك النقاد ، إن كان يتمشى مع روح الغربيين وعقليتهم ، فإنه لا يطابق الواقــــع الأفريقى ولا يتمشى معه ، والواقع الأفريقى لا يصلح أن يقاس بمقاييس غربية . وبعض كتاب الغرب قد أدركوا أن هذا التناقض ظاهرى أكثر مما هو واقعى ، وفى عدد مجلة الدفاع القومى الفرنسية الصادر فى يناير سنة ١٩٦٢ مقال يعبر عن ذلك خير تعبير إذ يقول : « من السهل بطبيعة الحال أن نظهر التناقض بين دول مجموعة منروفيا العشرين ، ودول مجموعة الدار البيضاء الخمس مثلا ، ونشير إلى أنه - رغم إقرار الجانبين للوحدة الأفريقية - قد تم اقتراح ورفض ميثاقين أفريقيين فى خلال شهر واحد . . أحدهما فى برازافيل ، والثانى فى الدار البيضاء ، غير أن الموقف فى تغير وتبلور مستمر ، فلقد قام البعض بتوكيد وجود الاختلافات والتناقضات بين دول الدار البيضاء ودول منروفيا ، ولكن أليس من الأجدر بدلا من أن نهتم مثل هذا الاهتمام بالاختلافات القائمة بين المجموعتين ، أن نشير إلى المحاولات التى تبذلانها لإيجاد قاسم مشترك بينها » .

ومن الإنصاف كذلك ، ان نقول إن كثيراً من الكتاب السياسيين

تنبأوا قبل ظهور نتائج مؤتمر أديس أبابا بأن المجموعتين ستتمكنان من تصفية مابينهما من خلاف ، وقد نشرت جريدة « وست أفريكا » فى عدد ١٨/٥/١٩٦٣ مقالا جاء فيه « من حسن الحظ أن العلاقات بينهما [أى بين مجموعتى الدار البيضاء ومنروفيا] قد بدأت فى الآونة الأخيرة تتحسن، فها هى ذى غينيا توثق علاقاتها بنيجيريا ، وها هى ذى مالى والسنغال تدفنان مازرعه الماضى من أحقاد وخصومة ، وها هى ذى حكومة توجو الجديدة تقضى على العداء القديم بينها وبين غانا . . من ذلك يحق لنا أن نستنتج أنه لم يعد هناك مايمنع من الوحدة والامتزاج[١] » .

وتصفية الخلاف بين المجموعة الثورية والمجموعة المعتدلة ترجع إلى :

أولا — اتفاق المجموعتين على ضرورة تصفية الاستعمار فى الحال ، وقد قالت جريدة « وست أفريكا » فى هذا « لم تعد أى دولة أفريقية اليوم تتردد فى مواجهة النظم القائمة فى أفريقيا الجنوبية ، وروديسيا الجنوبية ، والمستعمرات البرتغالية . فنجد أن زعيما شديد المحافظة مثل الامبراطور هيلاسلاسى ، وزعيما آخر شديد الارتباط بالغرب مثل الرئيس توبمان (رئيس ليبيريا) وزعيما ثالثاً شديد الانعزال مثل ملك ليبيا . . هؤلاء جميعا لا يقل اهتمامهم بالأمر عن اهتمام الرئيس نكروما ، أو الدكتور نيريرى ، بل حتى زعماء الدول الناطقة بالفرنسية الذين كانوا فى الماضى لا يهتمون بهذه المسائل أصبحوا يتحمسون لها بنفس القوة . . لم يعد من الممكن تقسيم أفريقيا إلى دول متطرفة ودول معتدلة[٢] .

---

(١) مقال مترجم نشر فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٢٧ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٦٣ . وانظر فى هذا المعنى جريدة نيويورك تايمز عدد ٢٣/٥/١٩٦٣ (تضمنته وثائق رياسة الجمهورية الفرنسية عدد ٢٣٩١ الصادر فى ٢٥/٥/١٩٦٣) .

(٢) انظر جريدة وست أفريكا عدد ٢٥/٥/١٩٦٣ ، وانظر أيضاً مجلة نيوستيتسمان الانجليزية عدد ٣١/٥/١٩٦٣ ، وجريدة لاموند الفرنسية عدد ٢٧/٥/١٩٦٣ ، والاوبزرفر الانجليزية عدد ٢/٦/١٩٦٣ .

ثانيا — اعتناق مجموعة منروفيا مبدأ عدم الانحياز الذى كانت تأخذ به مجموعة الدار البيضاء ، وفى هذا تقول مجلة نيويورك تايمز « إن تفرق الدول (الأفريقية) حديثة الاستقلال بين مجموعة منروفيا ومجموعة الدار البيضاء الأولى محافظة ، والثانية ثورية . . لم يعد بالوضوح الذى كان عليه من قبل . فلقد أصبحت أفريقيا فى مجموعها ، جزءاً من الدول غير المنحازة من الناحية السياسية[1] » . وقد أكدت جريدة كومبا الفرنسية هذا المعنى بقولها : « استطاع رؤساء الدول أن يرسوا دعائم سياسة تقف فى منتصف الطريق بين الكتلتين (أى الشيوعية وغير الشيوعية) وتبقى على الدوام بمنأى من جميع مناطق النفوذ ، وبمنجاة من أى تدخل أجنبى بجميع صوره وأشكاله[2] » .

ثالثاً — إقامة منظمة دولية جديدة تجمع تحت لوائها الدول الأعضاء فى المجموعتين الموصوفتين بالتناقض ، واجتماعهما فى منظمة واحدة ذات مبادىء واحدة يقطع بإزالة هذا التناقض ، ولكن رغم نجاح مؤتمر أديس أبابا فى وضع مبادىء مشتركة للمجموعتين إلا أن بعضا من المنظمات التى كانت تستند عليها كلا من المجموعتين ظلت كما هى بعد مولد منظمة الوحدة الأفريقية ، وإن كانت قد أخذت جميعاً الصبغة الاقتصادية

تلك هى أهم الآراء التى وردت فى الصحافة الدولية تأييـــداً للمؤتمر وللميثاق الذى انبثق عنه ، وأهم الانتقادات التى وجهت إليهما وهى كما رأينا فى غالبيتها انتقادات مردودة عليها . ولعل خير ما نختتم به هذا الفصل هو قول الصحفى السويسرى جون جاك شويه :

« لم يكن الهدف الحقيقى من مؤتمر أديس أبابا هو تحقيق وحدة

(١) مجلة نيويورك تايمز عدد ٢٣/٥/١٩٦٣ .

(٢) من مقال مترجم نشرته نشرة مصلحة الاستعلامات بالعدد رقم ٢٩٣٦ الصادر فى ٣/٦/١٩٦٣ .

أفريقيا،أو حل مشاكلها البشرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، أو تحديد علاقاتها مع العالم الخارجى . لقد كان الهدف فى الواقع أكثر تواضعاً بكثير ، وهو تحقيق التصالح بين مجموعتى منروفيا والدار البيضاء المتنافستين وتدعيمه من جهة ، ومن جهة أخرى وضع إطار تأسيسى للمساعى [التى تبذلها الدول الأفريقية] لكى تتقارب مع بعضها فى داخل قارة تعتبر - رغم مظهرها الموحد على الخريطة - أكثر أجزاء العالم تنوعاً وتبايناً واختلافاً . . وإن تقدير نتائج المباحثات التى دارت فى أديس أبابا يجب أن يتم فى إطار هذا الهدف المحـــدد ، وهى نتائج يمكن وصفها بأنها إيجابية . . . » .

« إن أهم مافعله المؤتمر - وبإجماع لم يؤثر فيه تغيب ملك المغرب إلا من حيث الاجراءات الدبلوماسية - هو تبنى ميثاق ينظم الاجتماع السنوى لرؤساء الدول ، واجتماع وزراء خارجيتهم عدداً أكبر من المرات ، ويخلق رابطة إدارية دائمة ، ولجان متخصصة للبحث المشترك ، وخصوصاً لجنة للوساطة والتحكيم » .

« هذا البنيان يتمشى مع الواقع الأفريقى الحالى ، ومع الإمكانيات المباشرة فى أفريقيا ، وهو يتيح لهذه الإمكانيات أن تنمو وتتبلور .. وإذا كان هذا البنيان لم يحل بعد أياً من المشاكل الأفريقية الكبرى حلا جذرياً ، فهو على الأقل يحول دون خطر التفكك والضعف ، ويفتح للتعاون الأفريقى أبواباً سهلة المنال . هذا عظيم فى ذاته[1] » .

(١) جون جاك شوية ، جريدة تريبون دى جنيف السويسرية (٢٨/٥/١٩٦٣) وارد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ (٣٠/٥/ ١٩٦٣) .

الفصل الثالث

ايديولوجية ميثاق أديس ابابا

سنجعل هذا الفصل مؤلفا من مبحثين، نعالج فى أولهما أهداف ميثاق أديس أبابا، ونعالج فى الثانى مبادىء هذا الميثاق. أما أهداف الميثاق فهى الغاية التى من أجلهـــا أقيمت منظمة الوحدة الأفريقية، وفى سبيل تحقيقها تعمل. وأما المبادىء فهى الأصول التى يجب أن تتبعها تلك المنظمة لكى تستطيع تحقيق هذه الأهداف.

وقد وردت أهداف ومبادىء منظمة الوحدة الأفريقية فى ديباجة الميثاق، وفى مادتيه الثانية والثالثة.

وتتألف ديباجة الميثاق من إحدى عشرة فقرة، وعلى خلاف ديباجة ميثاق الأمم المتحدة التى تبدأ بقولها: «نحن شعوب الأمم المتحدة» تبدأ ديباجة ميثاق أديس أبابا بعبارة «نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا المجتمعين بمدينة أديس أبابا ...» مؤكدة بذلك دور هؤلاء الحكام فى العمل الأفريقى المشترك. وتشير الديباجة - بادىء ذى بدء - إلى حق الشعوب فى تقرير مصيرها، وهو المبدأ الذى نادت به البلاد الخاضعة للاستعمار نداء متواصلا منذ الحرب العالمية الأولى، والذى سوف يظل المحور الأيديولوجى للعمل الأفريقى إلى أن يتم تحرير جميع أجزاء القارة من الاستعمار.

ثم تؤكد الديباجة اعتراف ميثاق أديس أبابا بالحرية والمساواة والعدالة والتضامن، وهى مبادىء عامة تتخطى الحدود الجنسية والقومية، وتظهر فى مواثيق جميع المنظمات الدولية إقليمية كانت أم عالمية.

ثم تنتقل الديباجة بعد ذلك إلى فكرة توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية للقارة الأفريقية إلى تقدم تلك القارة فى مجالات النشاط الإنسانى ، ثم تؤكد الديباجة فكرة التعاون والتضامن بين جميع الشعوب الأفريقية متخطية جميع الخلافات القومية والإقليمية . وتقرر أن ذلك يتطلب توفير الظروف المواتية للسلام ، والأمن فى القارة ، والمحافظة عليهما ، وتؤكد هذه الفكرة فى فقرة أخرى موضحة أن سيادة الدول الأفريقية ، وسلامة أرضها هو محور التضامن الأفريقى ، كما تؤكد مبدأ مكافحة الاستعمار الجديد فى كل أشكاله ، وإن كانت الديباجة لم توضح المقصود من الاستعمار الجديد (نيوكلونياليزم) ، وكذلك لم ترد أية إشارة إلى هذا الاستعمار الجديد فى المواد الخاصة بالمبادىء والأهداف ، ولا فى أى مادة أخرى من مواد الميثاق ، بخلاف المفاهيم والمبادىء الأخرى التى يرد ذكرها فى صلب الميثاق فى أكثر من مناسبة .

وأخـــيراً تؤكد الديباجة تمشى ميثاق أديس أبابا مع ميثاق الأمم المتحدة ، ومع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان . وقد ورد تأكيد لهذا المبدأ فى أكثر من مادة فى صلب الميثاق .

إن ديباجة ميثاق أديس أبابا ـ على غرار ميثاق الأمم المتحدة ـ إذا كانت قد خلطت بين الأهداف والمبادىء لما بينهما من علاقات عضوية فإن الميثاق الأفريقى بعد ذلك قد تولى الفصل بينهما ، فجعل لكل منهما مادة خاصة .

المبحث الاول

أهداف ميثاق أديس إبابا

ذكرت المادة الثانية من الميثاق أهداف منظمة الوحدة الأفريقية في فقرتها الأولى بقولها :

« تنحصر أهداف المنظمة فيما يلي :

(أ) دعم وحدة دول أفريقيا وتضامنها .

(ب) تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا .

(ج) الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها .

(د) القضاء على الاستعمار على جميع أشكاله في أفريقيا .

(هـ) تشجيع التعاون الدولي، آخذين في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان » .

ويظهر جليا أن الهدف الأول للمنظمة هو تحقيق الوحدة الأفريقية من أجل تحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا . أما الأهداف الأخرى كالتنسيق وتقوية التعاون أو الدفاع عن سيادة وسلامة أراضي الدول الأفريقية، أو القضاء على الاستعمار فإنها وسائل وبرامج عمل لتحقيق ذلك الهدف الأول وهو الوحدة الأفريقية . وبمعنى آخر فإن هذه الأهداف أقرب إلى كونها مبادىء يجب أن تتبع في سبيل تحقيق الهدف الأسمى وهو الوحدة .

وإذا كانت الدول الأفريقية المجتمعة فى أديس أبابا قد اتفقت على أن الوحدة والعمل فى سبيل تدعيمها وتقويتها هو الهدف الأول المنظمة فإنها قد اختلفت فيما بينها فى معرفة الأساس الأيديولوجى لتلك الوحدة، وفى نوع الأجهزة الاتحادية والهيئات الدائمة التى تقوم بالإشراف على تلك الوحدة وصيانتها .

الأساس الأيديولوجى للوحدة الأفريقية :

إذا كان الأساس الفلسفى للوحدة العربية هو القومية العربية ، وإذا كان الأساس الفلسفى لوحدة أوربا الغربية هو الديمقراطية البرلمانية والدفاع عن حقوق الإنسان ، وإذا كان الأساس الفلسفى لوحدة أوربا الشرقية هو الأيديولوجية الماركسية فإن الأساس الفلسفى للوحدة الأفريقية هو « الشخصية الأفريقية » فماذا تعنى عبارة الشخصية الأفريقية ؟

فى رأى امبراطور أثيوبيا أن الشخصية الأفريقية كامنة فى التاريخ الأفريقى السابق لوصول الاستعمار إلى تلك القارة . وقد شرح رأيه هذا فى مؤتمر أديس أبابا فقال :

« منذ آلاف السنين ازدهرت حضارات فى أفريقيا، يمكن مقارنتها بتلك التى ازدهرت فى القارات الأخرى . فى هذه القرون ، كان الأفريقيون أحراراً من الناحية السياسية ومستقلين اقتصادياً ، وقد كانت نظمهم الاجتماعية خاصة بهم ، وثقافاتهم وطنية حقة[1] .

وأكد ملك بوروندى الفكرة حينما تحدث عن الامبراطوريات الأفريقية مثل: الحبشة ، وغانا ، ومالى، والكونغو ، وغيرها حينما قال :

---

(١) مضابط مؤتمر القمة، المجلد الثانى ، رقم ٣١ ص١، انظر فى هذا الموضوع كتاب بازل دافيدسون أفريقيا تحت أضواء جديدة — ترجمة جمال محمد أحمد — بيروت دار الثقافة ، « دون تاريخ » .

« إن الحضارات الأفريقية المختلفة السابقة على فترة الاستعمار كانت مشابهة لبعضها البعض من عدة وجوه[١] .

وعلى هذا النمط نفسه من التفكير ، عرف إبراهيم عبود — رئيس جمهورية السودان — أفريقيا بأنها مهد البشرية التى ازدهرت فيها مدنيات هائلة على شواطىء أنهار عظمى[٢] » .

غير أن الفضل فى إعطاء أوضح تعريف للشخصية الأفريقية يرجع إلى ليوبولد سنجور ، رئيس جمهورية السنغال حينما قال :

« إن ما يربط بيننا سابق على التاريخ ، إنه يجد جذوره فيما قبل التاريخ ، إنه ينبع من الجغرافيا ومن الانثولوجيا ، ومن ثم من التراث الثقافى ، لقد وجد قبل المسيحية وقبل الإسلام ، وهو أقدم من الاستعمار بأكمله ، إنه وحدة التراث الثقافى التى أسميها « بالأفريقية » وأنا أعرفها بأنها « مجموعة القيم الحضرية الأفريقية » .

وأضاف « أن إدراكنا لوحدة تراثنا الثقافى ، أو أفريقيتنا ، هو الخطوة الأولى الضرورية لأى تقدم فى الطريق إلى الوحدة . فبدونه لن تكون هناك إرادة ، دع جانبا أية محاولة فعالة لتحقيق الوحدة ، اننى لا أنكر أن هناك عنصراً مشتركا آخر يربط بيننا ، وهو وضعنا كدول متخلفة . . . ولكن لكى نستطيع أن نتخلص من هذا الوضع — رغم أنه ذو طبيعة مادية وفنية — يجب علينا أن نوحد طاقاتنا الروحية ،

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٦ ص ١ .
(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٥ ص ١ .

يجب علينا جميعاً أن نكون روحاً مشتركة ... هذه الروح كامنة فى أفريقيتنا[١] » .

وقد وصف سيكوتورى رئيس جمهورية غينيا الصلة الوثيقة بين « الأفريقية » وبين « وحدة أفريقيا » بقوله :

« فى الواقع لا تستطيع أية أمة من أممنا بمفردها أن تمثل أفريقيا بصدق، أو أن ترد إلى شعوبها اعتبارها رداً تاما . ان الحضارة الأفريقية، والتراث الثقافى الأفريقى، والإنسانية الأفريقية ، وبالإجمال ، مساهمة أفريقيا فى الحياة البشرية ، تتطلب من جميع الشعوب الأفريقية إدراكها الواعى وعملها المشترك من أجل بناء أساس السعادة العالمية[٢]».

وبعبارة أخرى ، ان « الأفريقية » تجد تعبيرها الصادق فى وحدة أفريقيا ، ولن تكون هناك وحدة فى أفريقيا ما لم تكن قائمة على « الأفريقية » .

هذا التضامن الأفريقى ، سواء أطلقنا عليه إسم « الأفريقية »[٣] كما يقول ليوبولد سنجور ، أو الانسانية الأفريقية[٤] ، كما يقول سيكوتورى، أو التراث الثقافى الأفريقى[٥] ، كما يقول هوفويه بوانييه، وسواء اتخذ شكل نظرية مونرو أفريقية[٦] كما ينادى فولبير يولو ، أو اتخذ أى شكل آخر ، هذا التضامن الأفريقى سوف يظل على كل حال ركنا أساسيا من أركان المنظمة الدولية الجديدة .

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٩ ص ٢ .
(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٢ ص ٥ .
(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٩ ص ٢ .
(٤) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم١٢ص ٥ .
(٥) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣١ ص ١٢ .
(٦) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١١ ص ٤ .

فما هى خصائص هذا التضامن ؟

هذا التضامن يتميز بما يلى :

أولا : انه تضامن قائم على أساس جغرافى، حدوده القارة الأفريقية ، والجزر المحيطة بها . وتلك القارية كأساس للوحدة نجدها فى الدعوة التى تطالب بتضامن دول القارة الأمريكية، أو بتضامن دول القارة الأفريقية، أو بتضامن دول القارة الأوربية ، وإن كانت صعوبة تعيين حدود هذه القارة (الأوربية) يضعف من حركة الدعوة إلى القارية الأوربية .

ثانياً — انه تضامن يعارض الإنعزالية والانطواء على النفس . وقد عبر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عن مفهومه للتضامن الأفريقى بقوله « ليس معنى ذلك لدقيقة واحدة أن تتحول أفريقيا إلى كتلة دولية، أو ينعزل العمل الأفريقى عن حركة التقدم الإنسانية كلها ... ذلك آخر ما نفكر فيه أو نطلبه ، بل نحن نعتبر الوصول إلى هذا المدى تعصبا لا نقدر على تحمل نتائجه(١) » .

كما يقول الرئيس إبراهيم عبود « إن السودان لا تفهم الوحدة على أنها محاولة لعزل أفريقيا عن باقى أجزاء العالم(٢) » .

كذلك قال السيد أبو بكر تفاوا بليوا « يجب علينا ألا ننسى أننا نحن فى أفريقيا نشكل جزءا من العالم. كما علينا التزاماتنا الدولية. ومهما فعلنا لا نستطيع أن نعزل أنفسنا عن باقى أجزاء العالم . ومن ثم يجب أن نراعى أننا ننتمى إلى جماعة بشرية واحدة فى كل مانفعله ونقوله(٣) » .

---

(١) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر القمة الأفريقى بأديس أبابا يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٦٣ ، مصلحة الاستعلامات ، ص ١٢ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٥ ص ٣ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣٥ ص ٤ .

ثالثاً — انه تضامن يقتضى الارتباط الوثيق بالقارة الآسيوية باعتبار أن حركة مكافحة الاستعمار تبلورت فى إطار التضامن الأفروآسيوى . وقد عبر امبراطور أثيوبيا عن هذا الاتجاه بقوله : « نحن متحدون مع أصدقائنا وإخواننا الآسيويين فى محاولتنا هذه ، وفى كثير غيرها . إن أفريقيا تشارك آسيا فى تراث واحد من الاستعمار والاستغلال والتمييز العنصرى والاضطهاد . وفى باندونج كرست الدول الأفريقية والآسيوية جهودها لتخليص قارتها من التسلط الأجنبى ، وأكدت حق كافة الأمم فى النمو بطريقتها الخاصة دون أى تدخل أجنبى » ثم أضاف « إن تصريح باندونج والمبادىء التى أعلنت فى هذا المؤتمر لاتزال اليوم ذات قيمة بالنسبة لنا جميعاً(١) » . والجدير بالملاحظة أن تأكيد العلاقة العضوية بين التضامن الأفريقى والتضامن الآسيوى يوضح التكامل والترابط الوثيق بين الحركة الوحدوية الأفريقية والحركة الوحدوية العربية ، إذ أن تلك الأخيرة ليست إلا حركة أفروآسيوية ، أرضيتها جزء من القارة الأفريقية وجزء من القارة الآسيوية . كلا الجزءين متلاصقان ، ومع ذلك فلم ترد أية إشارة فى مضابط مناقشات مؤتمر أديس أبابا ، ولا فى خطب رؤساء الدول عن هذه العلاقة الوثيقة بين العروبة والأفريقية ، ومرجع ذلك إلى التسلط الفكرى الاستعمارى .

رابعا — أنه تضامن يقتضى الارتباط مع دول العالم الثالث ، وقد عبر رئيس جمهورية موريتانيا مختار ولد داده عن ذلك بقوله : « . . . فما من شك أنه ينبغى على أفريقيا — حتى لو اتحدت — ألا تعزل نفسها عن باقى أجزاء العالم . هذا إلى جانب تضامنها الضرورى مع دول العالم الثالث »(٢) .

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٣ صفحة ٩ .
(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٢٩ صفحة ٣ .

والواقع أن الحركة التضامنية الأفريقية ليست متكاملة مع الحركة التضامنية الآسيوية فحسب، بل إنها تمتد كذلك إلى دول أمريكا اللاتينية النامية ، وإلى جميع دول العالم الفقير التي تكافح التخلف والتسلط الاستعماري الملازم لهذا التخلف . بمعنى آخر : أن التضامن الأفريقي يريد أن يكون جزءاً لا يتجزأ من تضامن المتخلفين، أو من تضامن الدول البروليتارية - كما قيل - على أساس أن صراع الطبقات قد انتقل من المجتمع القومي إلى دائرة المجتمع الدولي .

خامساً — أنه تضامن يريد تحقيق السلام العالمي في إطار الأمم المتحدة. وفي هذا تأكيد للعلاقة الوثيقة بين القارية والعالمية ، وبين منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمات الأمم المتحدة[1] .

وبالإجمال فإن التضامن الأفريقي يهدف إلى تحقيق التضامن الروحي والمادي، كأنما ينظر في ذلك إلى « إحياء فضائل القديس أوجستين وابن خلدون ، وإحياء وحي بنائينا ونحاتينا ورسامينا وشعرائنا في شمال الصحراء وفي جنوبها . إن أفريقيا سوف تساهم مساهمة فعالة في بناء المدنية العالمية[2] » .

هذا ، ونبادر إلى القول بأن هذا التحليل للشخصية الأفريقية ، وللتضامن الأفريقي الذي هو أساسها الهيكلي لم ينل إجماع كل المفكرين والزعماء الأفريقيين . ومن الآراء المعارضة رأي السيد أبوبكر تفاوا بيللو الذي أنكر وجود شخصية أفريقية ذات سمات وخصائص مميزة لها ، ومن

---

(١) سنعالج ذلك بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل .

(٢) من خطاب الرئيس ليوبولد سنجور، مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني رقم ٩ صفحة ٣ . وقد ذكر الرئيس السنغالي هذين المفكرين العظيمين بالذات لأنهما من أبناء القارة الأفريقية ساهم أولهما في تطوير الفلسفة المسيحية ، وابتكر الثاني علم الاجتماع .

ذلك قوله فى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى : « إننى دائما أقول للناس أنى لا أومن بالشخصية الأفريقية ، ولكننى أومن بالشخصية الإنسانية . إن الأفريقى إنسان ، ومن ثم يجب علينا أن نعمل من أجل إنماء الشخصية الانسانية فى أفريقيا . وفى اعتقادى أن أى حديث عن الشخصية الأفريقية إنما يقوم على مركب نقص . . . [١] » .

ومن الآراء المعارضة أيضا المدرســـة الثورية التى ترى أن الثورة الشاملة ضد الاستعمار وأعوانه هى المحرك القوى للحركة الوحدوية الأفريقية . ووفقا لآراء تلك المدرسة التى سجلت فى بعض المؤلفات والمجلات المتخصصة ومنها مجلة « ذى سبارك »[٢] التى كانت تصدر فى غانا، فإن منظمة الوحدة الأفريقية ليست إلا هيئة استعمارية ورجعية يشرف عليها أعوان الاستعمار مثل هيلا سلاسى وتوبمان (رئيس جمهورية ليبريا حينئذ) وليوبولد سنجور، وهوفويه بوانييه فهى لا تخرج عن كونها حلفا مقدسا للدفاع عن مراكزهم ومصالحهم وأطماعهم . وترى تلك المدرسة أن الثورة وحدها تستطيع تصفية تلك الأنظمة الفاسدة الناشئة عن الاستعمار الجديد .

أما الشخصية الأفريقية فهى مفهوم استعمارى عنصرى لا يمكن أن يكون الأساس الأيديولوجى للوحدة الأفريقية التى لا يمكن أن تتحقق إلا فى ظل ثورة عارمة ومستمرة .

وكان الدكتور نكروما يؤيد هذه الحركة بطريقة مستترة، ويجعل منها سلاحه السرى لتحقيق الوحدة الأفريقية التى كانت تراوده . وإذا لم

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣٥ صفحة ٤ .

(٢) The Spark

يكن لهذه المدرسة أى أثر ظاهر فى القارة الأفريقية . فإنها مازالت ذات جاذبية للأوساط الطلابية ولبعض حركات التحرير .

وإذا تراخت منظمة الوحدة الأفريقية فى كفاحها ضد الاستعمار ، أو إذا قبلت بعض الدول الأفريقية مبدأ الحوار مع الاستعمار كما كان ينادى هوفويه بوانييه ، فلا شك أن تلك الحركة الثورية ستبعث من جديد لتصبح المحرك الأقوى للوحدة الأفريقية .

وإذا اختلفت الدول الأفريقية على خصائص التضامن الأفريقى الذى يجب أن يكون المحرك للسعى نحو الوحدة، فإنها اختلفت كذلك على شكل المنظمة التى ستتولى العمل لتنمية الشخصية الأفريقية ، وإقامة الوحدة ، والإشراف على صيانتها ونموها .

الهيئة التنظيميه التى ستتولى الإشراف على الوحدة الأفريقية :

سبق أن أشرنا إلى أنه فى خلال المؤتمر التمهيدى لوزراء الخارجية ، وفى خلال مؤتمر القمة التأسيسى ظهرت انقسامات واضحة فى الآراء بين الوفود الأفريقية المختلفة بشأن شكل المنظمة الأفريقية الجديدة المزمع إنشاؤها .

ودون أن ندخل فى تفاصيل تلك الآراء المختلفة ، فإننا نستطيع أن ندرجها تحت مدرستين مختلفتين : المدرسة التى ترى أن الوحدة الأفريقية يجب أن تتحقق وتقوم عاجلا ، وأن النظام الاتحادى (الفيدرالى) هو أحسن نظام لإقامة الوحدة وصيانتها . والمدرسة التى ترى ان الوحدة الأفريقية هدف آجل بعيد المنال ، وإلى أن يتحقق هـذا الهدف ، فإن التضامن الأفريقى يمكن تنميته فى ظل نظام تعاهدى (كنفدرالى) ، أو بمعنى آخر فى ظل منظمة دولية قارية ذات اختصاصات محدودة .

وسنعرض لآراء كل من هاتين المدرستين فيما يلى :

أولا — الولايات المتحدة الأفريقية :

فى مقدمة أنصار الوحدة الأفريقية الشاملة الكاملة العاجلة الزعيم الراحل الدكتور كوامى نكروما رئيس جمهورية غانا سابقا . وقد نادى الدكتور نكروما بتوحيد القارة الأفريقية فى تصريحاته أمام مختلف المؤتمرات الأفريقية بصفته زعيما أفريقيا ، كما نادى بها أيضا فى مؤلفاته ودراساته بصفته مفكراً أفريقيا . وآراء نكروما فى ذلك تستند إلى الحجج التالية :

١ — أن الوحدة الأفريقية العاجلة ستنقذ القارة من خطورة الاستعمار الجديد (نيو كولونياليزم) . ويقول فى هذا الصدد : « إذا ترددنا فى هذه المرحلة ، وأتحنا الوقت الكافى للاستعمار الجديد لكى يدعم مركزه فى هذه القارة فماذا يكون مصير شعوبنا التى وضعت ثقتها فينا(١) ... » .

٢ — التنمية الأفريقيـــة لا يمكن تحقيقها إلا على مستوى القارة ، وبموجب تخطيط قارى ، بل إن الدول الأجنبية التى سوف تقدم المعونات والمساعدات إلى أفريقيا ستطمئن إذا قدمت تلك المعونات إلى حكومة موحدة تتولاها حكومة واحدة بدلا من أن تقدم إلى عديد من الدويلات الصغيرة المجزأة .

٣ — إقامة الوحدة الأفريقية الكاملة هى الحل الجذرى الوحيد لتسوية المنازعات على الحدود بين الدول الأفريقية المتجاورة . وقد قال فى هذا الصدد : « الوحدة الأفريقية سوف تجعل من الحدود الحالية أوضاعا سقيمة بالية(٢) » .

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٣٦ صفحة ٩ .

(٢) المرجع السابق صفحة ٧ .

٤ - لن تستطيع أفريقيا أن تجعل من مبدأ عدم الانحياز رابطة مذهبية حقيقية ما لم تدافع عن هذا المبدأ وهى فى موقف قوى . وهذه القوة لن تتوافر لها إلا فى ظل الإتحاد(١) ، بل إن تلك الوحدة ستنقذ أفريقيا من ويلات الحرب الباردة ومخاطر مناطق النفوذ . والحق أنه إذا انتهت الحرب الباردة على أثر التصالح الأمريكى السوفييتى فإن خطورة تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ تخصص لكل من الدولتين الأعظم مازالت تهدد البلاد الأفريقية إذا ظلت ضعيفة مجزأة .

٥ - الشعوب الأفريقية تريد الاتحاد ، ويقول الدكتور نكروما فى ذلك : « فى إقدامها الشديد على الاتحاد تدرك أن حريتها لن يكون لها معنى حقيقيا إلا إذا تحقق(٢)» ، وبمعنى آخر أن الرأى العام الأفريقى والشعب الأفريقى مؤمنان بالاتحاد العاجل والكامل ، ومستعدان للتضحية فى سبيله .

ولم يكتف رئيس جمهورية غانا بتبيان الأسباب الماسة إلى إقامة الوحدة الأفريقية فوراً ، بل تقدم أيضا بخطة تفصيلية لتحقيق تلك الوحدة الفورية ، وتلك الخطة ، وفقا لمشروع الدكتور نكروما ، كان يجب أن تمر بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى :

تتضمن هذه المرحلة إنشاء مجلس من وزراء خارجية الدول الأفريقية ، يتولى وضع مشروع إقامة الحكومة الاتحادية الأفريقية الجديدة ، وذلك بالتعاون مع خمس لجان : لجنة تكلف بوضع دستور الحكومة الاتحادية

---

(١) المرجع السابق صفحة ٨ .

(٢) المرجع السابق صفحة ١١ .

الجديدة، ولجنة تكلف بالوحدة الاقتصادية الأفريقية التي ستقتضى إنشاء سوق مشتركة للقارة الأفريقية ، وعملة أفريقية تتداولها جميع دول القارة، وبنك مركزى أفريقى ، ونظام قارى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، ولجنة تكلف بوضع أسس سياسة خارجية مشتركة ودبلوماسية مشتركة بين جميع الدول الأفريقية ، ولجنـــة تكلف بوضع خطة شاملة للدفاع العسكرى، ولجنة تتولى وضع أسس جنسية أفريقية مشتركة .

المرحلة الثانية :

كل لجنة من تلك اللجان الخمس تقدم مشروعا نهائيا إلى مجلس وزراء الخارجية الذى يتولى دراسته والموافقة عليه ووضعه فى صيغته النهائية .

المرحلة الثالثة :

يجتمع مجلس وزراء الخارجية للدول الأفريقية بعد ستة أشهر ، ويقدم المشروع النهائى إلى مجلس رؤساء الدول ، والحكومات للموافقة النهائية .

والحق أن مشروع الدكتور نكروما دخل فى أدق التفاصيل ، بل اختار عاصمة للحكومة الاتحادية الأفريقية ، ورأى أن تكون تلك العاصمة فى وسط القارة بمدينة نانجى عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى ، أو مدينة كنشاسا عاصمة جمهورية زائير (الكونغو ليوبولدفيل سابقا) .

وقال الدكتور نكروما مختتما خطته: «إذا ما اتخذنا هذه الخطوات .. فسوف نسير قدما فى الطريق الذى يقودنا إلى حكومة اتحادية فى افريقيا(١) .... .

---

(١) المرجع السابق صفحة ١٤ .

هذا الاتجاه لم يكن له صدى فى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى باستثناء الخطبة التى ألقاها ملتون أوبوتى رئيس وزراء أوغندا فى ذلك الحين ، وفيها قال : « إذا لم نستطع أن نقيم جهازاً مركزيا قويا .. فسوف يزداد الاتجاه نحو الابتعاد عن بعضنا البعض وتكوين تجمعات ضد أنفسنا » وأضاف « إنى أؤيد الرأى القائل بأنه مهما كانت اللذة التى يشعر بها الفرد حينما يكون هو السيد المطلق فى داره ، فإن الوقت قد حان . لكى تتنازل الدول الأفريقية المستقلة عن جزء من سيادتها فى سبيل إنشاء جهاز أفريقى مركزى تشريعى وتنفيذى ذى سلطات محددة فى المسائل التى يكون فيها انقسام السلطة والسياسة أمراً غير مرغوب فيه » (١).

ولقد عبر فولبير يولو رئيس جمهورية الكونغو (برازافيل) عن الشعور الحقيقى لغالبية أعضاء المؤتمر بقوله : « إن وحدة أفريقيا يجب ألا تدفعنا إلى نسيان حقيقة التفاوت والتنوع فيها ، لاسيما وأنها قارة ضخمة . فحتى الآن لم تستطع أى قارة ـ سواء أكانت أوربا أم أمريكا أم آسيا ـ أن تنشىء حكومة قارية ، أو أن تكون دولة واحدة ، أو أن تشكل أمة واحدة »(٢).

وقد عبر الرئيس ليوبولد سنجور عن نفس المخاوف حين قال : «إننى أخشى حدوث كارثة .. إذا ما حاولنا إنشاء اتحادى كنفدرالى ذى برلمان خاص ، وقيادة عسكرية خاصة كمحاولة أولى»(٣) .

وعبر رئيس جمهورية مدغشقر فلبير سيرانانا عن لب المعارضة بقوله:

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ١٥ ص ٢ ـ ٣ .
(٢) انظر مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ١١ صفحة ٤ .
(٣) انظر مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٩ صفحة ٣ .

« نحن ننوى المحافظة على السيادة الكاملة لدولنا » . وأضاف « ونصرف النظر تماما عن إقامة اتحاد فيدرالى بين الدول الافريقية لأنه يتضمن التنازل عن جزء هام من السيادة القومية ، سوف نرفض أيضا النظرية الكونفدرالية ، لأن السلطة التى سنقيمها فوق دولنا قد تفرض علينا تعليمات وأوامر لن يقبلها بعضها . إذن فى نظرى أنه لكى نضمن نجاح خططنا ، ولكى نقوى أفريقيا غير المتحدة يجب أن نبحث عن حل أكثر مرونة وفاعلية »(١) .

وفى هذا المجال يجب أن نشير إلى السياسة البرجماتية العملية التى عبر بها الرئيس جمال عبد الناصر إذ لم يكن اهتمامه بالشكل النهائى للمنظمة الجديدة المزمع إنشاؤها بقدر ما كان اهتمامه بوجوب تحقيق عمل إيجابى فعال قبل أن ينفض المؤتمر ، وقد عبر عن وجهة نظره هذه بقوله : لا . .

« ما نحتاج إليه هو محركات توليـــد الطاقة من آمالنا الضخمة ، ومن امكانياتنا غير المحدودة وتوجيهها . . وهنا حاجتنا إلى العقل المنظم والأعصاب المحركة لتكن جامعة أفريقية . . لتكن اجتماعات دورية لكل رؤساء دول أفريقيا وممثليها الشعبيين . . ليكن أى شىء ، شىء واحد لا نريده الجمهورية العربية المتحدة ، هو أن نخرج من هنا بألفاظ حماسية أو بواجهات تنظيمية شكلية ، فى هذه الحالة نخدع أنفسنا ولا نخدع غيرنا . . فى هذه الحالة نسىء إلى أفريقيا وإلى السلام . . بل وفى هذه الحالة نكون قد ضيعنا ما نملكه فعلا ، وهو رؤية مشاكلنا واجتماع إرادتنا »(٢) .

وبين أنصار الوحدة الشاملة العاجلة ، وأنصار تأجيلها ، والاكتفاء

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ١٤ ص ١٢ .

(٢) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر القمة الأفريقى ، المرجع المذكور ص ١٢ – ١٣ .

بتنظيم قارى مرن ، محدود الاختصاص ، دار الجدال عنيفا فى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى، وقد انتصر فيه أنصار تأجيل الوحدة الشاملة إلى أن تتهيأ الظروف الملائمة لها ، والاكتفاء بإقامة منظمة قارية مرنة ، تحتفظ فى ظلها كل دولة بسيادتها كاملة. وسنتناول مبادىء تلك المنظمة وهيئاتها العاملة بدراسة مفصلة فى الصفحات التالية من هذا الكتاب .

الدكتور نكروما والاستمرار فى دعوته :

إن إخفاق الدكتور نكروما ومن كانوا على رأيه فى تحقيق الولايات المتحدة الأفريقية فى الحال فى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى لم يثبط من همته، بل استمر فى دعوته ، والكفاح فى نشرها فى السنوات الأولى من قيام منظمة الوحدة الأفريقية . وفى مؤتمر القمة الأول الذى انعقد بمدينة القاهرة فيما بين ١٧ و ٢١ يولية سنة ١٩٦٤ تقدمت حكومة غانا باقتراح يرمى إلى إنشاء حكومة اتحادية للقارة الأفريقية كلها . وقد تخلص مؤتمر القمة من هذا الاقتراح بتحويل هذا المشروع إلى لجنة فنية تتولى دراسته وتقدم تقريراً تفصيليا عن المشروع إلى مجلس وزراء الدول الأفريقية الذى يضع بدوره تقريرا آخر يقدم إلى مؤتمر القمة الثانى . وإذا كان رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لم يستطيعوا مواجهة هذا المشروع بإعلان رفضه، فإنهم نجحوا فى تأجيل النظر فيه لمدة سنة .

وعندما انعقد مؤتمر القمة الثانى فى أكرا عاصمة غانا فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ دافع الدكتور نكروما بحماس وحرارة عن مشروعه ، وقال فى خطبة ألقاها على رؤساء الدول : «إنى مقتنع أكثر من أى مرة أن أفريقيا يجب أن تتحد لتكون دولة واحدة فى إطار حكومة اتحادية، إننى دافعت عن هذا الرأى فى أديس أبابا سنة ١٩٦٣ ، ودافعت عنه فى العام

الماضى فى القاهرة، ومازلت إلى اليوم مقتنعا كل الاقتناع به »، إلا أن الدكتور نكروما لكى يتخطى معارضة زملائه من رؤساء الدول والحكومات قد خفف من مشروعه، وتقدم بمشروع أكثر تواضعا، وهو إنشاء مجلس تنفيذى مرتبط بمؤتمر القمة، ويكلف باتخاذ القرارات والتدابير اللازمة لتحقيق الوحدة. وينتخب لهذا المجلس التنفيذى رئيس ونواب رئيس يجتمعون فى دورات منتظمة. وقد نوقش هذا المشروع مناقشة طويلة فى مؤتمر أكرا، ولكن حين وصل إلى مرحلة التصويت لم ينل إلا ثمانية عشر صوتا وبهذا ينقصه ستة أصوات لكى يصل إلى النصاب المطلوب لإقراره. وترضية للدكتور نكروما - إذ كان مؤتمر القمة منعقدا فى دولته — قرر المؤتمر إنشاء لجنة تتولى تسجيل المناقشات التى دارت حول هذا المشروع ودراستها ومطالبة الحكومات الأفريقية بدراسة كل ذلك من جديد لتكون رأيا تتقدم به إلى مؤتمر القمة فى دورته القادمة. ومعنى هذا أن دراسة المشروع أجلت عاما جديدا، ولكن خلال هذا العام وقع فى غانا انقلاب عسكرى أطاح بالدكتور نكروما، وحين انعقد مؤتمر القمة الثالث بمدينة أديس أبابا فى بداية نوفمبر سنة ١٩٦٦ لم يناقش مشروع الدكتور نكروما على الرغم من وجود التوصية التى اتخذت فى مؤتمر أكرا. وبذلك انتهى الصراع الأيديولوجى بين أنصار الوحدة الاتحادية فى الحال، وأنصار تأجيلها والاكتفاء بنظام تعاهدى قارى مرن.

وانتهى الصراع الأيديولوجى الذى دام أكثر من ثلاث سنوات بدفن مشروع الدكتور نكروما، وهذا لايعنى أن مشروع الولايات المتحدة الأفريقية قد غاب عن الأذهان نهائياً ولكنه فكرة جذابة، ودعوة تستحق التفكير فيها، ولا بد أن تراود أكثر من زعيم أفريقى ينشد المجد لنفسه أو لوطنه أو قارته. ولا نستبعد أن يرتفع خلال سنوات

مقبلة صوت جديد ينادى من جديد بضرورة الاتحاد فى الحال ، ويطالب بتعديل اختصاصات أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية ، ومنحها اختصاصات تنفيذية وتشريعية وقضائية لتستطيع أن تكون بمثابة نواة لحكومة أفريقية قارية مثل تلك التى راودت نكروما وغيره من المفكرين الأفريقيين الذين يرون أنه لا أمل للبلاد الأفريقية فى الخلاص من الضعف والتخلف إلا إذا اتحدت اتحادا فيدراليا جادا .

المبحث الثانى

مبادىء ميثاق أديس أبابا

إذا كانت الأهداف المذكورة فى المادة الثانية من ميثاق أديس أبابا ـ وفى مقدمتها تحرير القارة الأفريقية ، وتحقيق الوحـــدة والتضامن بين دولها ـ من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى شرح ودراسة ، فإن المبادىء التى ستعمل الدول الأفريقية على أساسها لتحقيق هذه الأهداف محتاجة إليهما. وسوف ندرس هذه المبادىء على أساس الأعمال التحضيرية للمؤتمر ، وقد قسمناها إلى مجموعتين رغم الصلة الوثيقة بينها ، ورغم أن الميثاق لم يتضمن هذا التقسيم . أما المجموعة الأولى من هذه المبادىء فهى التى تحكم علاقات الدول الأفريقية بعضها ببعض ، سواء فى داخل منظمة الوحدة الأفريقية أو خارجها ، وأما المجموعة الثانية ، فهى التى تحكم علاقات الدول الأفريقية بالدول غير الأفريقية .

وإذا بدا لأول وهلة أن هاتين المجموعتين من المبادىء ليست إلا تكرارا للمبادىء الواردة فى القانون الدولى العام ، وفى ميثاق الأمم المتحدة ، فإن تطبيقها فى المجال الأفريقى يضفى عليها خصائص مميزة سنبرزها فيما يلى :

المبادىء التى تحكم علاقات الدول الأفريقية ببعضها :

يستخلص من فحوى ميثاق أديس أبابا ، ومن المناقشات التى دارت فى المؤتمر التأسيسى للمنظمة ، ومن القرارات التى اتخذت فى الاجتماعات الأولى لمؤتمرات القمة ، واجتماعات وزراء الدول الأفريقية ان المبادىء الأساسية التى تنظم علاقات الدول الأفريقية ببعضها ستة مبادىء :

١ — مبدأ المساواة المطلقة فى السيادة بين جميع الدول الأفريقية .

٢ — مبدأ منع إثارة الفتنة .

٣ — مبدأ احترام الحدود السياسية القائمة .

٤ — مبدأ فض المنازعات الدولية الأفريقية فى نطاق أفريقى .

٥ — مبدأ قبول الاقليمية فى القارة الأفريقية .

٦ — مبدأ التعاون الاقتصادى والاجتماعى الأفريقى .

وسنتناول كل مبدأ من هذه المبادىء بدراسة مفصلة فيما يلى :

١ - مبدأ المساواة المطلقة فى السيادة بين جميع الدول الأفريقية :

السمة الأولى للعلاقات الدولية الأفريقية هى المساواة الفعلية القائمة بين الدول الأفريقية ، وذلك لأن جميع الدول الأفريقية تعتبر وفقا للمعايير الاقتصادية والمالية التى وضعتها الأمم المتحدة ، دولا متخلفة باستثناء جنوب أفريقيا . فلا تستطيع دولة أفريقية أن تسيطر اقتصاديا على دولة أفريقية، أومجموعة من الدول الأفريقية الأخرى، ولأن جميع الدول الأفريقية دول صغيرة أو متوسطة وليس من بينها دولة كبرى تستطيع أن تفرض زعامتها على المجتمع الدولى الأفريقى كله أو بعضه، كما فرضت فرنسا مثلا زعامتها على المجتمع الاوربى عقب الحرب العالمية الأولى ، أو كما

فرضت الولايات المتحدة زعامتها على المجتمع الدولى الغربى عقب الحرب العالمية الثانية ، أو كما فرضت زعامتها على دول أمريكا اللاتينية منذ أكثر من قرن .

وتلك الظاهرة واضحة أيضاً داخل منظمة الوحدة الأفريقية حيث أن مبدأ المساواة لا يطبق من الناحية القانونية أو التنظيمية فحسب ، ولكن يطبق أيضا من الناحية الفعلية ، فبعض المنظمات الدولية تنادى بمبدأ المساواة التامة وتأخذ به من الناحية القانونية ، ولكن من الناحية الفعلية تكون خاضعة لزعامة دولة واحدة كما هو الحال مثلا فى منظمة حلف وارسو الخاضع للزعامة السوفيتية ، ومنظمة حلف الأطلنطى الخاضعة للزعامة الأمريكية .

والواقع أن احتمال ظهور دولة أفريقية كبرى تستطيع القيام بدور قيادى فى القارة الأفريقية ، وتستطيع أن تؤثر فى العلاقات الدولية الأفريقية لا يمكن أن يتم إلا إذا أمكن أن تتحد مجموعة من الدول الأفريقية ، وتتخلص من تخلفها فى ظل هذا الاتحاد ، وإذا بدا أن هذا بعيد الاحتمال فهو على كل حال ليس شيئا مستحيلا .

وفى رأى بعض الخبراء أن المساواة الفعلية السائدة بين الدول الأفريقية تسبغ على الاجتماعات الدولية الأفريقية نوعا من الديمقراطية ، مع أن النظم السياسية السائدة فى البلاد الأفريقية هى فى مجموعها نظم شمولية لا تقبل المناقشة أو المعارضة .

وفى رأى بعض آخر من الخبراء أن المساواة الفعلية القائمة بين الدول الأفريقية تحول دون قيام أى وحدة أفريقية قومية كانت أو قارية ، لأن الوحدات فى حاجة إلى دول قيادية ، تتزعم حركة الوحدة ، فمثلا بروسيا

فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء(١) . إلا أن ميثاق أديس أبابا بعد أن ذكر هذا المبدأ العام ركز على صورة من صور التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء، هى إثارة الفتنة. فقد ذكر مبدأ عدم التدخل فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بقوله: « عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء » ، ثم بعد هذا التعميم أورد تخصيصاً، فقد ذكرت الفقرة الخامسة من نفس المادة الاستنكار التام لأعمال الاغتيال السياسى بجميع صوره ، وكذلك أنواع النشاط الهدام الذى تقوم به الدول المجاورة أو غيرها من الدول .

وفى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى عبر أكثر من زعيم أفريقى عن مبدأ إثارة الفتنة ، وعن استنكاره للحركات الهدامة . ومن ذلك قول الرئيس هوفويه بوانييه :

« إن ما نعتبره مخالفاً لروح الوحدة التى تحركنا جميعاً ، هو الاغتيال أو القتل المدبر فى الخارج ، أو الذى تشترك فيه دولة أجنبية بصورة خفية ، وذلك بغية قلب حكومة أو نظام حكم لا يلقى تأييد الدول الأفريقية التى تدبر أو تشجع مثل هذه الأعمال ، ومن ثم يتعين على مؤتمرنا أن يحدد سياسة مشتركة نتبعها فى مثل هذه الحالات ، ويجب أن تكون هذه السياسة واضحة تماماً لهؤلاء الأخوة المزيفين ، حتى لا تنزلق أفريقيا فتغرق فى مثل هذه الثورات التى طالما مزقت دولا كثيرة نتيجة لتحريض بعض الطموحين المتعطشين للشهرة . وهذا يأتى دائماً على حساب الجماهير المجاهدة . . التى تغرق بالتالى فى الفقر والبؤس ، وهى النتائج الحتمية لمثل هذه الاضطرابات » (٢).

وقال أيضا الزعيم النيجيرى تفاوا باليوا فى ذلك : « إننا لا نستطيع

---

(١) انظر على سبيل المثال المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية ، والمادة الخامسة عشرة من ميثاق بوجوتا .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٣١ ص ٨ – ٩ .

أن تحقق الوحدة التي تنشدها مادامت بعض الدول الأفريقية لاتزال تمارس أوجه نشاط هدام في دول أفريقية أخرى »(١) .

وكان أمام المشرع الأفريقي أسلوبان لمنع إثارة الفتنة من قبل دولة أفريقية عضو في المنظمة الجديدة في إقليم دولة أفريقية أخرى عضو في المنظمة : الأسلوب الأول هو مطالبة جميع الدول الأفريقية بعدم الاعتراف بالحكومة الجديدة التي تكون قد تولت الحكم في دولة أفريقية نتيجة لفتنة قامت بها دولة أخرى . والأسلوب الثاني هو وضع ضوابط معينة وواضحة تستطيع منظمة الوحدة الأفريقية بموجبها أن تحدد ما إذا كان قد وقع تدخل هدام أو فتنة . والأسلوبان في الواقع متلازمان أولهما لاحق للفتنة ينصب على آثارها ، وثانيهما سابق للفتنة أو ملازم لوقوعها .

الأسلوب الأول — عدم الاعتراف بحكومة قامت نتيجة لفتنة :

عدم الاعتراف بأي حكومة أفريقية تأتي نتيجة لمقتل رئيس الدولة ، أو تنحيته بسبب انقلاب عسكري دبر من الخارج ، إنما هو نظرية سياسية قانونية عرفت في أمريكا اللاتينية تحت اسم « نظرية توبار » وهو وزير خارجية اكوادور . ففي خطاب ألقاه في ٩ مارس سنة ١٩٠٧ طالب بوضع مبدأ جديد للحد من الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية ، ويقضي هذا المبدأ بعدم الاعتراف بحكومة تصل إلى الحكم عن طريق القوة (الاغتيال السياسي — التمرد الشعبي — الانقلاب العسكري) . ولقد سجلت هذه النظرية في اتفاقيتين دوليتين لم يعد معمولا بهما الآن . الأولى هي اتفاقية واشنطن سنة ١٩٠٧ التي صدق عليها خمس من جمهوريات أمريكا الوسطى ، والثانية اتفاقية واشنطن سنة ١٩٢٣ المبرمة بين الدول نفسها ، والتي تقوم على نفس النظرية .

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني رقم ٣٥ صفحة ٣ .

خامسا ــ حركة هدامة غير أفريقية موجهة ضد منظمة الوحدة الأفريقية .

ولم يكتف القرار ٢٧ / ٢ / م - ق بتصنيف الحركات الهدامة التى قد تهدد الدول الأفريقية، أومنظمتها، ولكن ذكر أيضا الأساليب المختلفة التى تتبع لإثارة الفتنة وإشعال الحركات الهدامة ، وذكر من هذه الأساليب :

أولا ــ تمويل أو تحريك حملة هجومية ضد دولة عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية عن طريق حملة صحفية أو إذاعية .

ثانيا ــ إثارة الفتنة داخل إقليم دولة عضو فى المنظمة عن طريق إثارة الاضطرابات الجنسية أو الدينية أو اللغوية أو العنصرية ، وما إليها من الاضطرابات الأخرى .

ثالثا ــ العمل على تغذية المنازعات والتناقضات القائمة داخل دولة عضو فى المنظمة .

ولتدعيم مبدأ عدم إثارة الفتنة اقترح القرار سالف الذكر تدابير أخرى، منها تسوية المنازعات التى تقع بين الدول الأفريقية بالطرق السلمية، ومنها محاربة جماعية من قبل جميع الدول الأفريقية لأى نشاط هدام يقوم ضد دولة عضو، علما بأن القرار لم يذكر التدابير الواجب اتخاذها لتلك المواجهة الجماعية ، ولم يقترح إنشاء أى لجنة دائمة تكلف بالإشراف على تنفيذ تلك التدابير الجماعية والإشراف عليها كما فعلت منظمة الدول الأمريكية عندما أنشأت فى مؤتمر ريودى جانيرو سنة ١٩٤٢ لجنة الطوارىء بموجب القرار رقم ١٧[١] . ومنها العمل على إعادة اللاجئين بعد موافقتهم إلى دولهم الأصلية .

(١) Carl B. Spraeth : "The Emergency Advisory Committee for Political Defence in American Journal of International Law Vol 38—1944.

ويفرق القرار رقم ٢/٢٧ م - ق بين اللاجئين السياسيين الفارين من دولة أفريقية عضو فى المنظمة ، واللاجئين السياسيين الفارين من إقليم أفريقى خاضع للاستعمار الأجنبى ، فهؤلاء يجب تقديم المساعدات والمعونات إليهم التى تمكنهم من الاستمرار فى مكافحة الاستعمار .

تلك هى أهم الأحكام التى وضعت لمنع اثارة الفتنة، على أساس أن هذا المبدأ من المبادىء الهامة التى يجب أن تنتظم بمقتضاها العلاقات بين الدول الأفريقية . ونبادر فنقول أن كثيرا من الدول الأفريقية - رغم تلك القواعد - لم تحترم مبدأ عدم إثارة الفتنة ، بل كانت حكومة الدكتور نكروما فى مقدمة الحكومات الأفريقية التى جعلت سلاح الفتنة أحد الوسائل لتحقيق الوحدة الأفريقية . ولكن بعد سقوط حكومة الدكتور نكروما قل استعمال سلاح إثارة الفتنة ، ومع ذلك فإن هذا السلاح سيبقى شائعا بين الدول الأفريقية مهددا علاقات بعضها ببعض ما دامت النظم السياسية فى هذه الدول نظما شمولية لا تقبل أى معارضة لتصرفاتها، فيكون المعارضون مضطرين إلى اللجوء إلى الدول المجاورة ، ومن هناك يحاولون بث الفتنة ، أو التحريض على الاغتيال لتحقيق مآربهم .

ومن أسباب استمرار هذه الحال وجود النظام القبلى فى معظم الدول الأفريقية ، وتوزع القبيلة الواحدة أحيانا بين أكثر من دولة مما يشجع الحركات الانفصالية . ويضاف إلى ذلك أن كثيرا من البلاد يكون الحكم محصورا فى قبيلة من قبائلها المتعددة ، بينما يعتبر أبناء القبائل الأخرى مواطنين من الدرجة الثانية .

والوضع العسكرى والاستراتيجى لأغلب الدول الأفريقية ، هو اتساع رقعتها الاقليمية مع تنوع تربتها ، وعدم وجود طرق للمواصلات تربط هذه الأجزاء ببعضها ، فلا تستطيع الاعتماد على قوتها العسكرية، باستثناء قليل من الدول الأفريقية للدفاع عن وحدة أرضها ، أو لتحقيق

لمبدأ سبق أن وضعه فقهاء أمريكا اللاتينية منذ ما يزيد على قرن من الزمن، وهو مبدأ Uti possidetis juris ، وهو الذى يقضى بأن الحدود التى تفصل بين دول أمريكا اللاتينية يجب أن تطابق التقسيمات الإدارية التى وضعتها الإمبراطورية الاستعمارية القديمة . وقد وافقت جميع دول أمريكا اللاتينية على هذا المبدأ بغية تحديد المطالب التى قد تثار فيما بينهم ، أو المنازعات الحدودية التى قد تقع .

وإذا كانت دول أمريكا اللاتينية قد طبقت هذا المبدأ تطبيقا حال دون وقوع كثير من المنازعات ، فإن عدم وضوح الحـــدود الإدارية الأسبانية بسبب قدم الخرائط قد سبب بعض المنازعات على الحدود .

وأيا كان الأمر فإن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذين دافعوا عن مبدأ احترام الحدود الأفريقية حتى تلك التى رسمها الاستعمار لم يستندوا فى دفاعهم على فقه أمريكا اللاتينية .

وإذا كان هذا المبدأ قد لقى تأييد غالبية رؤساء الدول والحكومات المجتمعة فى أديس أبابا ، فإن هناك دولتين قد عارضتا هـذا المبدأ وهما جمهورية الصومال والمملكة المغربية ، أما جمهورية الصومال فقد عارضت هذا المبدأ بلسان عادل عبد الله عثمان رئيس الجمهورية الذى قال فى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى : « لقد أظهر التاريخ أن أخطر العقبات التى تواجهها الوحدة الأفريقية ترجع إلى الحدود السياسية المصطنعة التى فرضتها القوة الاستعمارية فى مناطق واسعة من القارة الأفريقية ، ورأينا كيف أن المجتمعات التى كانت متكاملة منذ القدم قد مزقت ، وكيف أن تلك المجتمعات رأت أقاليمها مجزأة لخدمة المصالح الأنانية لمجتمعات أخرى .

« ولقد قال البعض إن أى محاولة لتعديل الحدود الحالية لن تؤدى

إلى تحسين الوضع بقدر ماتسىء إليه ، وأنه بالتالى يجب أن تبقى الأمور على ماهى عليه . نحن لا نوافق على هذا الرأى ...»(١) .

أما معارضة المغربية فقد عبر عنها بمذكرة قدمت إلى منظمة الوحدة الأفريقية حين طلبت المغرب أن تنضم إلى المنظمة فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، وقد جاء فى هذه المذكرة أن المغرب ، وهى تعلن انضمامها إلى ميثاق أديس أبابا تتحفظ فيما يتعلق بمبدأ احترام الحدود القائمة(٢) .

وإذا كان ميثاق أديس أبابا لم يسجل بطريقة صريحة مبدأ قدسية الحدود الأفريقية ، ففى مؤتمر القمة الأول الذى انعقد بالقاهرة فيما بين ١٧ و ٢١ يولية سنة ١٩٦٤ صدر القرار رقم ١٦ الذى يجعل من قدسية الحدود ووجوب احترامها ، وعدم المساس بها أيا كانت الظروف التى استدعت رسم تلك الحدود مبدأ أساسياً من المبادىء التى يجب أن تحكم العلاقات الدولية الأفريقية .

٤ — مبدأ فض المنازعات الدولية الأفريقية فى نطاق أفريقى :

ورد هذا المبدأ فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق أديس أبابا التى نصت على فض المنازعات بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات ، أو الوساطة ، أو التوفيق والتحكيم . ولم يقف ميثاق أديس أبابا عند مجرد تسجيل هذا المبدأ العام ، ولكنه عمل على إنشاء هيئة متخصصة مهمتها فض المنازعات التى تقع بين بعض الدول الأفريقية وبعضها بكل الطرق السلمية الممكنة ، وتلك الهيئة المتخصصة هى لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٢٥ صفحة ٥ .

(٢) تقدمت المغرب بهذه المذكرة عندطلب انضمامها إلى المنظمة بعد أن كانت قد تغيبت عن مؤتمر أديس أبابا احتجاجا على وجود موريتانيا ، إذ كانت ترى أنها جزءا منها .

١ — عدم اطمئنان الدول الأفريقية إلى قواعد القانون الدولى العام التى وضعت فى أوربا الغربية ، ولم تشترك أفريقيا فى وضعها ، بل كان وضعها لتسويغ وجود الاستعمار الأوربى فى القارة الأفريقية ، ولإيجاد سند من القانون للامتيازات والاحتكارات الأوربية التى بمقتضاها استغلت القارة الأفريقية. فنظام الحماية،أو الانتداب فى عهد عصبة الأمم، أو نظام الوصاية فى عهد الأمم المتحدة، كلها صيغ ابتكرها القانون الدولى.

٢ — أفريقيا تعانى من نقص شديد فى عدد فقهاء القانون الدولى ، فضلا عن هجرة كثيرين من القلة الخبيرة إلى خارج القارة الأفريقية للعمل فى المنظمات الدولية . والأدلة على ذلك كثيرة : فحين أراد مؤتمر القمة الأفريقى الأول الذى انعقد بالقاهرة فى يولية سنة ١٩٦٤ أن ينشىء لجنة من فقهاء القانون الدولى لم يستطع أن يجمع العدد المطلوب لجهاز اللجنة التى لم تجتمع ولم تعمل(١) . وحين قرر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية إصدار كتاب سنوى للقانون الدولى لم يستطع إخراج هذا المشروع إلى حيز التنفيذ لقلة الأفريقيين القادرين على الإسهام فى إتمامه (٢). فطالبة الدول الأفريقية بتسوية منازعاتها أمام هيئات شبه قضائية تطبق قواعد القانون الدولى ستكون أمرا عسيرا بالنسبة لأغلب الدول الأفريقية ، وسيكون من مقتضيات قبوله الاستعانة بخبراء أجانب، وذلك مما تأباه الدول الأفريقية (٣) .

٣ — التسوية القضائية للمنازعات الدولية تتطلب كثيرا من المال ، فهى فى حاجة إلى قضاة قادرين على الفصل فى المنازعات ، ومحامين دوليين

(١) انظر قرار م/و/٤/١ .

(٢) انظر القرار م/و/١٠٩/١٤ ، والقرار م/و/٢٢٨/٢٥ .

(٣) عندما وقع النزاع على الحدود بين المغرب والجزائر (انظر المبحث الأول من الفصل الخامس من هذا الكتاب) ، وعرض النزاع على هيئة شبه قضائية شكلها مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية اضطرت كل من الدولتين أن تلجأ إلى فقهاء أجانب ، وإن كان ذلك قد تم فى سرية مطلقة .

ضليعين قادرين على تأييد وجهة نظر موكليهم أمام هؤلاء القضاة . وهؤلاء وأولئك فى حاجة إلى كثير من المال . وبإيجاز فإن القضاء الدولى وسيلة لفض المنازعات ولكن بين الدول الغنية .

ولسنا نعنى بهذا أن التحكيم أو القضاء الدولى غير ذى جدوى فى تسوية المنازعات الأفريقية، ولكننا نعنى أن الدول الأطراف فى تلك المنازعات لم تصل بعد إلى درجة من النمو الاقتصادى ، وإلى مستوى من النضوج السياسى ، أو لم يصل تضامنها وشعورها بالانتماء إلى جماعة واحدة . . لم تصل فى كل هذا إلى درجة من النمو الذى يؤهلها لأن تستريح إلى القاضى الدولى، حتى ولو كان هذا القاضى الدولى أفريقيا .

فالأمر إذن يرجع إلى عدم اطمئنان الدول الأفريقية إلى قدرة الجهاز القضائى الأفريقى على إصدار حكم موضوعى ، كما يرجع إلى عدم اطمئنانها إلى الحكم القضائى لاعتقادها أن الحكم القضائى إذا صدر ضدها سيكون ماسا بكرامتها ، فى حين أن التسوية الدبلوماسية تخفى ملابسات التسوية فى ثوب دبلوماسى يجعل أطراف النزاع لا يتأففون منه ولا يشعرون بشىء يمس كرامتهم .

ونبادر فنقول أن تلك الظاهرة ليست قاصرة على أفريقيا ، فأزمة القضاء الدولى ليست خاصة بالمستوى الأفريقى ، أو المستوى العربى وحدهما، ولكنها تظهر على المستوى العالمى ، حتى أن محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة فى شبه بطالة لأن الدول بعامة تفضل فض منازعاتها دبلوماسيا لا قضائيا . لهذا فإننا نرى أن الدبلوماسية السرية تارة ، أو الدبلوماسية العالمية تارة أخرى ستبقى هى الأسلوب المفضل لتسوية المنازعات التى قد تقع بين الدول الأفريقية مستقبلا .

وهذا لا يعنى أن منظمة الوحدة الأفريقية لم تضع قواعد عامة لتسوية المنازعات الأفريقية بل انها وضعت قاعدتين :

القاعدة الأولى : ان النزاع الأفريقى يجب أن تتم تسويته داخل إطار أفريقى، بمعنى أن الدول الأفريقية يجب أن تتجنب الالتجاء إلى هيئات غير أفريقية سواء أكانت اقليمية أم دولية ، وسواء أكانت قضائية أم غير قضائية ، وتلك القاعدة عامل أساسى فى صيانة التضامن الأفريقى. وذلك لعدة أسباب: أولها أن تدخل دولة أجنبية عن القارة ـ لا سيما إذا كانت من الدول العملاقة ـ باسم تسوية النزاع قد يؤدى إلى تحول هذا النزاع من خلاف إقليمى أفريقى إلى خلاف دولى قد يكون مبعثا لاندلاع الحرب الباردة فى القارة الأفريقية ، كما أن هذا التدخل قد يكون عقبة فى طريق بعض الدول الأفريقية إلى اتباع سياسة عدم الانحياز التى تعتبر ـ كما سنرى فى الصفحات التالية ـ ركنا من أركان الوحدة الأفريقية .

ومن الأسباب أيضا أن الأجهزة الأفريقية أقدر على فهم حقيقة النزاع الأفريقى وأقدر على معرفة خفاياه وأبعاده من أى دولة أجنبية أو هيئة دولية ، وبالتالى فهى أقدر على أن تقوم بدور توفيقى ناجح بين المتنازعين الأفريقيين .

القاعدة الثانية : أن المنظمة الأفريقية لا تتمسك بأسلوب معين لتسوية النزاع الأفريقى عن طريق الوساطة أو التوفيق أو التحكيم ، أو عن طريق خارج إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، ولكن فى إطار أفريقى ، كأن تتولى ذلك منظمة إقليمية أفريقية ، أو يقوم رئيس دولة أفريقية بدور الوسيط . . والمهم أن تتم تسوية النزاع بالطرق السلمية وفى إطار أفريقى .

وثمة ملاحظة ، وهى أن هاتين القاعدتين لهما فائدة فى ضبط تسوية المنازعات الأفريقية ، إلا أن ابعاد الأسلوب القضائى لتسوية المنازعات الأفريقية مؤداه أنه يصعب إرساء قواعد قانونية ثابتة لتنظيم العلاقات بين الدول الأفريقية عن طريق أحكام القضاء .

إن تجربة الحركات الوحدوية فى أمريكا وأوربا تدل على أنه يصعب إرساء قواعد قانونية ثابتة لأى حركة وحدوية دون جهاز قضائى يتولى مهمة الفصل فى المنازعات التى تقع بين أى دولة وأخرى من الدول الأعضاء فى هذه الحركة الوحدوية، ومع مرور الزمن وتكرار تسوية المنازعات يتم تقنين القواعد الثابتة التى تصبح نواة للقانون الاتحادى لهذه الحركة .

٥ — مبدأ قبول الإقليمية فى القارة الأفريقية :

موافقة الدول الأفريقية على ميثاق أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ ، وإقامة منظمة دولية شاملة للقارة هل تعنى أن الدول الأفريقية يجب أن تنسحب من المنظمات الإقليمية القائمة ، وأن تعمل على إلغائها ؟ وهل يعنى هذا أن الدول الأفريقية ليس لها حق فى إقامة منظمات إقليمية جديدة مادامت هناك منظمة قارية ؟

وثمة سؤال آخر : هل التعاون الإقليمى يضر بالتعاون القارى ؟ وما موقف ميثاق أديس أبابا الذى نادى بالتعاون القارى من المنظمات والمشروعات التى قامت على التعاون الإقليمى ؟

وبمعنى آخر ، هل القارية الأفريقية ستستند إلى منظمة أفريقية واحدة، أم إلى مجموعة من المنظمات الجزئية الإقليمية ؟

كان الدكتور كوامى نكروما الرئيس السابق لجمهورية غانا ينادى بتوحيد أفريقيا فى الحال ، مؤكدا أن هذا الاتحاد الكلى هو خير سبيل إلى مكافحة الاستعمار الجديد والتجزئة ، وكان يعارض بقوة السماح بقيام المنظمات الإقليمية إلى جانب المنظمة القارية المنشودة .

ولكن أغلبية القيادات الأفريقية التى كانت مجتمعة فى مؤتمر أديس أبابا أبعدت فكرة تحقيق الوحدة الأفريقية فى الحال ، ورأت أنه من المصلحة أن تسبقها الإقليمية الأفريقية .

وقد قال الرئيس ليوبولد سنجور دفاعا عن الإقليمية الأفريقية : « دعونا أخيرا نتجرأ فنقول أن الاختلافات الجنسية واللغوية والثقافية لن تزول . يجب علينا أن نعترف بهذه الاختلافات التى يكمل بعضها بعضا، بل يجب علينا أن نعمل على تنظيمها فى شكل اتحادات إقليمية . وأنا أرى إمكان إقامة ثلاثة اتحادات تمثل شمال أفريقيا ، وغرب أفريقيا ، وشرق أفريقيا إلى أن يتم تحرير جنوب أفريقيا، وكل من هذه الاتحادات يمكن بدورها أن تقسم إلى اتحادات أصغر حجما[١] » .

ودافع الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية عن التنظيم الإقليمى قائلا : « سوف تؤدى الاتفاقات الإقليمية دورا مهما فى تطوير أفريقيا .. لقد انتوينا منذ وقت طويل إنشاء المغرب العربى الكبير فى شمال أفريقيا .. ونحن نأمل أنه بمرور الزمن سوف نستطيع أن نذلل العقبات ، وأن ننشىء وحدة مغربية قوية وحيوية يمكن أن تقوى الوحدة الأفريقية التى يجب علينا أن نضع أسسها هنا[٢] » .

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ــ المجلد الثانى رقم ٩ صفحة ٤ .
(٢) مضابط مؤتمر القمة ــ المجلد الثانى رقم ٨ صفحة ٢ .

وأكد رئيس الجمهورية الملجاشية هذا الاتجاه منتقدا من يخشون خطورة الاقليمية على القارية فقال: « لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن أن تؤدى الاقليمية إلى خلق خصائص مميزة بكل إقليم . . الأمر على العكس ، أعتقد أنها ستكون فى صالح التعاون العام ، وأنها ستسهم فى ازدهار القارية الأفريقية . وبالإجمال فإنى آمل بصدق أن يؤدى التقارب بين التجمعات الاقليمية إلى تدعيم وحدتنا (القارية) ، بل انى أعتقد أنه سيكون من الضرورى خلق تجمعات إقليمية جديدة لتغطية القارة بشبكة تكفل لها التعاون المنسجم[1] » .

وأيد هذا الاتجاه الإمبراطور هيلاسلاسى أيضا إذ قال: «ان الوحدة الأفريقية التى نسعى لها لا يمكن أن تتأتى إلا بالتدريج ، فلا مفر من وجود فترة انتقالية يمكن للعلاقات والتنظيمات القديمة أن تظل قائمة فترة من الزمن ، كما تستطيع التنظيمات الاقليمية أن تؤدى وظائف شرعية ، وأن تسد حاجات لا يمكن سدها فى الآونة الراهنة إلا بها ، غير أن الاختلاف يكمن فى أننا نعترف فى هذه الأوضاع بأنها مجرد حلول مؤقتة سوف ينتهى العمل بها عندما تتهيأ الظروف التى تجعل الوحدة الأفريقية الكاملة فى متناولنا[2] » .

ورغم تعدد مصادر التأييد للاقليمية لم يتخذ مؤتمر أديس أبابا قرارا واضحا بشأنها ، ولم يصدر هذا القرار إلا حين انعقد مجلس وزراء الدول الأفريقية فى أول دورة عادية له فى أغسطس سنة ١٩٦٣ بمدينة داكار ، واعترف بالإقليمية ، مؤكدا أنها تتمشى مع القارية الأفريقية ، وأنها مكملة لها ، وتساعد على بلورتها .

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ـ المجلد الثانى رقم ١٤ صفحة ١٢ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ـ المجلد الثانى رقم ٣ صفحة ٥ .

ولم يكتف هذا القرار بالاعتراف بأهمية الإقليمية، بل وضع قواعد عامة لإخضاع المنظمات الإقليمية الجزئية لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ولتفادى الازدواج بين نشاط كل منهما ونشاط الآخرى ، ثم بينها جميعا وبين نشاط منظمة الوحدة الأفريقية .

والقواعد الأساسية التى وضعها القرار م / و / ٥ / ١ للتنسيق بين التعاون القارى، والتعاون الإقليمى يمكن إجمالها فيما يلى :

أولا : يجب أن تقوم التجمعات الإقليمية على حقائق جغرافية ، وعلى عناصر اقتصادية واجتماعية وثقافية مشتركة بين دول تتعاون فى إطار تلك المنظمات الإقليمية .

ويبدو أن مجلس وزراء الدول الأفريقية حين أصدر هذه القاعدة كان متأثرا بالتعريف الذى قدمه الوفد المصرى فى مؤتمر سان فرنسسكو سنة ١٩٤٥ وهو : « تعتبر اتفاقات إقليمية ، الهيئات الدائمة التى تضم ، فى منطقة جغرافية معينة ، عددا من الدول تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المشتركة، والتقارب الثقافى ، واللغوى ، والتاريخى، والروحى ، وتتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ بينها من منازعات حلا سلميا ، وعلى حفظ السلم والأمن فى منطقتها،وحماية مصالحها ، وتنمية علاقتها الاقتصادية والثقافية[1] » .

ثانيا : التنظيمات الإقليمية التى ستقام بين الدول الأفريقية يجب

---

(١) انظر مؤلفنا المعنون Contribution à l'étude des Ententes régionales المطبوع بباريس سنة ١٩٤٩ صفحة ٣ إلى ١٠٨. وانظر أيضا بحثا لنا عنوانه تعريف الاتفاقات الاقليمية وهو منشور فى المجلة المصرية للقانون الدولى سنة ١٩٥٢.

أن تعلن رسميا خضوعها لمبادىء وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. أما المنظمات الإقليمية التى قامت قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية (مايو سنة ١٩٦٣) فيجب أن تعدل دساتيرها بإضافة ما يفيد الاعتراف بمبادىء وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية .

ثالثا : يجب على المنظمات الإقليمية الأفريقية الجديدة أن تودع نسخة من نظامها الأساسى لدى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وقد ورد مثل هذه القاعدة فى المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، والمادة ١٧ من ميثاق جامعة الدول العربية . ولكن عملية الإيداع ليست إلا إجراء إدارياً لا تترتب عليه قيمة قانونية على نحو ما هو جار فى الأمم المتحدة، وفى جامعة الدول العربية . بمعنى أن الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية لا تستطيع أن تمتنع عن تسجيل ميثاق أى منظمة أفريقية إقليمية، باعتبار أن هذا الميثاق الجديد لا يقرر أنه يتمشى مع مبادىء وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية . ولو أن مجموعة من الدول الأفريقية امتنعت عن إيداع معاهدتها الإقليمية الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، فامتناعها هذا لا يؤثر فى قيمة هذه المعاهدة المعقودة بين تلك الدول . ولكن ليس معنى ذلك أننا نقلل من قيمة هذا الإجراء ، فلسنا نشك فى أن تقديم الميثاق إلى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية وإيداعه إياها يتضمن معنى دبلوماسياً مهماً من حيث أنه يفيد معنى قبول رقابة سياسية على المنظمة الإقليمية من قبل المنظمة القارية ، هذا إلى أنه يفيد معنى العلانية التى تبث شعور الطمأنينة فى جميع الدول الأفريقية وبخاصة الدول البعيدة عن المنظمة الإقليمية .

رابعاً : يتطلب من منظمة الوحدة الأفريقية أن تحث على التداخل

والترابط بين مختلف المنظمات الإقليمية الأفريقية ، وقد أصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية تلك التوصية بمقتضى القرارين رقم م / و / ١٢٥ — ٩ ، م / و / ١٣٣ — ٩ الصادرين فى دورته العادية التاسعة المعقودة فى كينشاسا فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ . وقد وافق مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على هذه القرارات .

ويهدف الحث على الترابط بين مختلف التجمعات الإقليمية الأفريقية إلى الحيلولة دون التجزئة التى قد تنجم عن تعدد المنظمات الإقليمية ، ودون الاحتكاك الذى قد يقع بينها إذا لم تكن متواصلة أو مترابطة .

ويجب ألا يغيب عن البال أن أفريقيا كانت منقسمة قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية إلى أكثر من منظمة تنافس كل منها الأخرى ، وتجعل من مناهجها السياسية المختلفة أساسا لتلك المنافسة . فمثلا كان الاعتدال والتعاون الوثيق مع فرنسا شعار المنظمات التى ربطت بين مجموعة من الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية . أما الثورة والدعوة إلى التحرر فكانت شعار مجموعة دول الدار البيضاء ، ولكن إذا ترابطت تلك المنظمات الأفريقية المختلفة انعدمت احتمالات المنافسة أو الاحتكاك ، أو الصدام ، أو أصبحت نادرة على الأقل .

والترابط بين التجمعات الأفريقية المختلفة يمكن تصوره فى عدة أساليب :

الأسلوب الأول : وقد وضع أسسه القرار م / و / ٥ / ١ الصادر عن مجلس وزراء الدول الأفريقية ، وقوامه أن الدول الأفريقية الأعضاء فى المنظمات الإقليمية الجزئية هى فى الوقت نفسه أعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية ، فتلك العضوية المشتركة بين المنظمة القارية والمنظمات

الإقليمية، هى التى تعنى التداخل الذى يحول دون وقوع المنازعات ، أو المنافسات الحادة بين مختلف التجمعات الإقليمية .

الأسلوب الثانى : فحواه أن بعض الدول الأفريقية تكون عضواً فى أكثر من منظمة إقليمية جزئية ، فيترتب على هذه العضوية المشتركة أن تصبح هذه الدول همزة وصل بين بعض هذه التجمعات وبعضها الآخر ثم بينها وبين المنظمة القارية ، ومن ثم يتعذر أن يقع تصادم بين منظمة نهر السنغال مثلا ومنظمة الأوكام ومنظمة الوحده الأفريقية ، ذلك لأن السنغال عضو فى المنظمتين الإقليميتين، وفى المنظمة القارية .

الأسلوب الثالث : يكون بمقتضاه ، من حق جميع الدول الأفريقية أن تبعث بمراقبين يشتركون فى اجتماعات المنظمات الإقليمية الجزئية التى ليسوا أعضاء فيها ، وبذلك يعرفون حقيقة المداولات والمناقشات التى دارت والقرارات الى اتخذت ، فيزول سوء التفاهم ، ويبعد شبح أزمة الثقة بين المنظمات الإقليمية ، والدول التى ليست أعضاء فيها ، أو بين المنظمات الإقليمية بعضها و بعض.

ومن هذا التحليل يبدو أن الإقليمية الأفريقية لا تتعارض مع القارية الأفريقية ، بل قد تعمل على تدعيمها اذا اتخذت التدابير اللازمة للتنسيق بين الحركتين .

٦ — مبدأ التعاون الاقتصادي والاجتماعى الأفريقى:

فى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى سجل أكثر رؤساء الدول المجتمعة أن التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين الدول الأفريقية أكثر قضايا القارة الأفريقية خطورة وإلحاحا .

قال الرئيس ليوبولد سنجور فى هذا الصدد : « هناك عنصر مشترك آخر يربط بيننا وهو وضعنا باعتبارنا دولا متخلفة . . وهو وضع له خصائص شتى أجملها فى : سوء التغذية ، وقلة الإنتاج الناجم عن نقص رأس المال ، وقلة الأفراد المدربين تدريبا فنيا . .[١] .

وقال أحمدو اهدوجو رئيس جمهورية الكمرون : « يجب علينا أن ندرك أننا من بين أفقر الدول فى مجموعة الدول التى يطلق عليها اسم العالم الثالث[٢] ، وأضاف ملك بوروندى قوله : يجب أن نتفق على أن أفريقيا اليوم فى تخلف فنى إذا ما قورنت بغيرها من القارات[٣] » وقال ديورى هامانى رئيس جمهورية النيجر : « سيزداد التخلف الأفريقى خطورة إلا إذا أعيد النظر فى العلاقات الدولية بشجاعة . . ان الفجوة القائمة بين مستوى المعيشة فى الدول القوية ، ومستوى المعيشة فى الدول الأفريقية الفقيرة التابعة اقتصاديا سوف تتسع حتما[٤] » .

وكان من أثر هذا الاجماع على وصف أفريقيا بالتخلف ، والإشارة إلى خطورة هذا التخلف ، ان تم الاتفاق على مبادىء مهمة ترمى الى ضرورة العناية بالتنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادى فى الدول الأفريقية .

وقد أكدت هذا المعنى الفقرة الثامنة من ديباجة ميثاق منظمة الوحدة

---

(١) خطاب ليوبولد سنجور — مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ٩ صفحة ٢ .
(٢) مضابط مؤتمر القمة — النسخة الفرنسية — المجلد الثانى رقم ١٠ صفحة ٧ .
(٣) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ١٦ صفحة ١ .
(٤) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ١٩ صفحة ٢ .

الأفريقية إذ قالت : « وتقديرا لمسئولياتنا إزاء توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لقارتنا فى سبيل تقدم شعوبنا التام فى مجالات النشاط الإنسانى . اتفقنا على الميثاق التالى . . » .

ثم جاءت المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية تؤكد ذلك فتقول: « تنحصر أهداف المنظمة فيما يلى :

(ا) دعم وحدة دول أفريقيا وتضامنها .

(ب) تنسيق وتعزيز تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقية . . وتحقيقا لهذه الأهداف ينسق أعضاء المنظمة سياساتهم العامة، ويعملون على المطالبة بالتنسيق بين بعضها وبعض ، خاصة فى الميادين التالية . . (ج) التعاون الاقتصادى بما فى ذلك النقل والمواصلات .

وإذا كان ميثاق أديس أبابا قد اهتم بالتعاون الاقتصادى ، وجعله ركنا من أركان السياسة العامة لدول القارة . فإنه لم ينشىء أى هيئة دائمة للاشراف على هذا التعاون كما فعل ميثاق الأمم المتحدة إذ أنشأ المجلس الاقتصادى والاجتماعى . أو كما فعلت منظمة الدول الأمريكية ، أو جامعة الدول العربية بعد إبرام معاهدة الضمان الجماعى سنة ١٩٥٠. غير أنه أنشأ عدة لجان متخصصة فى مقدمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (المادة ٢٠ من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية) . وفى مؤتمر أديس أبابا أفرد فى القرارات التى أصدرها مؤتمر القمة جزءا خاصا بمعالجة المشاكل الاقتصادية جاء فيه : « مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد فى أديس أبابا بأثيوبيا من ٢٣ مايو إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

إذ يعرب عن قلقه تجـاه النصيب الفعلى للدول النامية فى التجارة العالمية ، والتدهور المستمر فى شروط التجارة فى هذه العلاقات التجارية الخارجية .

وإذ يدرك أن أفريقيا تعتمد اعتمادا كاملا على تصدير المنتجات الأولية ، ومن شأن هذا أن يجعل الدول الأفريقية أشد تأثراً بالتدهور المستمر فى حصيلة صادراتها من أى منطقة نامية أخرى .

وإذ يعرب عن يقينه بحاجة الدول الأفريقية إلى تضافر الجهود ضمانا لأسعار مجزية لمبيعاتها من المنتجات الأولية .

وإذ يدرك الحاجة إلى إزالة الحواجز القائمة أمام اتجار الدول الأفريقية بعضها مع بعض بما يؤدى إلى تقوية اقتصادياتها .

وإذ يعتبر أن التنمية الاقتصادية بما فيها من توسيع نطاق التجارة على أساس أسعار عادلة مجزية . من شأنها أن تعمل على إزالة الحاجـة إلى المساعدات الاقتصادية الخارجية ، وأن مثل هـذه المعونة الاقتصادية الخارجية يجب أن تكون غير مشروطة ، وألا تمس استقلال الدول الأفريقية .

وإذ يرى ضرورة قصوى لأن تقوم الدول الأفريقية بتجميع مواردها ، وتنسيق أوجه نشاطها فى الميدان الاقتصادى .

وإذ يدرك ضرورة الاستخدام المشترك لموارد أحواض الأنهار ، ودراسة استخدام المناطق الصحراوية ، وتنسيق وسائل النقل والمواصلات ، وتوفير امكانات البحث التى من شأنها جميعاً أن تحفز على النمو الاقتصادى وتوسيع نطاق التجارة ، سواء على أساس إقليمى أو بين الأقاليم وبعضها .

وإذ يعرب عن يقينه بأن التعجيل بالنمو الاقتصادى والاجتماعى للبلاد الأفريقية المختلفة مرهون بتصنيع هذه البلاد وتنويع إنتاجها .

وإذ يقدر خطورة المشاكل الناشئة عن النقص البالغ فى الأشخاص المدربين المهرة ، وقلة الموظفين المؤهلين ، وندرة موارد رأس المال ، وعدم كفاية أسس البناء الاقتصادى ، وعدم وجود أسواق كافية للمنتجات الصناعية ، والنقص الفادح فى إسهام الأفريقيين فى بناء بلادهم .

وإذ يعرب عن رغبته فى تعرف آثار التجمعات الاقتصادية الإقليمية فى الاقتصاد الأفريقى . . . » .

ولم يكتف المؤتمر بوضع هذا البرنامج الشامل ، والتحليل الوافى لمشكلة التخلف الأفريقى ، بل زاد فقرر إنشاء لجنة اقتصادية تمهيدية فى الحال تقوم فيما تقوم . عن طريق التعاون مع الحكومات الأفريقية والتعاون مع اللجنة الاقتصادية الأفريقية والتابعة للأمم المتحدة ، بدراسة بعض الموضوعات العاجلة .

ما الذى أسفر عن هذا الادراك الواعى لخطورة المشكلة ، وحاجتها إلى حل حاسم شامل ؟

كيف طبقت تلك المبادىء العامة التى اتفق عليها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ؟

كيف عملت الهيئات التى كلفت بالإشراف على العمل الأفريقى المشترك فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى فى مدى العشر سنوات التى مضت ؟

هذا ما سنجيب عنه فى الفصل السابع والأخير من هذا الكتاب .

المبادىء التى تحكم العلاقات بين الدول الأفريقية والدول الأجنبية :

المبادىء التى تحكم العلاقات بين الدول الأفريقية والدول غير الأفريقية تسيطر عليها ظاهرة الاستعمار الذى ذاقت مرارته جميع الدول الأفريقية ، واكتوت كلها بناره دون استثناء . ولذلك فإن الرغبة فى التخلص من الاستعمار ، والرغبة فى مساعدة الدول الأفريقية التى لم تتخلص منه بعد ، والرغبة فى التحوط من عودة الاستعمار مقنعا فى صورة الاستعمار الجديد ، هذه الرغبة وتلك كانت هى محور تعامل أفريقيا مع العالم الخارجى . فحين تنادى ايديولوجية ميثاق أديس أبابا بضرورة التعاون مع الأمم المتحدة فليس هذا إلا محاولة لإيجاد وسيط بين أفريقيا والدول الكبرى الأجنبية عن أفريقيا فى أمر التعاون بينهما . وحين تطالب ايديولوجية ميثاق أديس أبابا الدول الأفريقية بأن تتبع سياسة عدم الانحياز فإنها بذلك تعنى تحقيق هدف مماثل هو موازنة مخاطر التعامل مع المعسكر الرأسمالى بالتعامل مع المعسكر الشيوعى ، والعكس بالعكس . وحين تقضى ايديولوجية ميثاق أديس أبابا أيضا بقبول المساعدات على أن تكون غير مشروطة فهى تعنى أيضا الاحتياط من الاستعمار الجديد الوافد متخفيا وراء تلك المساعدات أيا كان مصدرها .

وباختصار : المبادىء الستة التى تحكم العلاقات بين أفريقيا والدول الأجنبية عن القارة الأفريقية خاضعة لقاسم مشترك هو الكفاح ضد الاستعمار ، وتلك المبادىء الستة هى :

١ — مبدأ التعاون مع الأمم المتحدة .

٢ — مبدأ مكافحة الاستعمار التقليدى (أو مبدأ تصفية الاستعمار).

٣ — مبدأ مكافحة الاستعمار الجديد .

٤ — مبدأ مكافحة التمييز العنصرى .

٥ — مبدأ اتباع سياسة عدم الانحياز .

٦ — مبدأ قبول المساعدات الاقتصادية غير المشروطة .

وفيما يلى دراسة مفصلة لهذه المبادىء .

١ — مبدأ التعاون مع الأمم المتحدة :

الأمم المتحدة — بلا ريب — أهم المنظمات الدولية التى أثرت أكبر تأثير فى العلاقات الدولية الأفريقية ، كما أن العلاقات الدولية الأفريقية بدورها كان لها أثر كبير على الأمم المتحدة . ولسنا هنا بصدد بيان مدى تأثير الأمم المتحدة فى تحرير البلاد الأفريقية، سواء أكان ذلك عن طريق نظام الوصاية أو عن طريق لجنة المعلومات عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى الخاضع للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك لأننا نعنى فى هذه الدراسة بالعلاقات الدولية الأفريقية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية .

وكما أشرنا من قبل لم يكن فى عضوية الأمم المتحدة عند تكوينها إلا ثلاث دول أفريقية ، ثم ظل العدد يرتفع تدريجيا حتى لقد انضم إليها سنة ١٩٦٠ ست عشرة دولة أفريقية دفعة واحدة ، واستمر هذا الازدياد حتى وصل إلى ٣٢ دولة فى بداية سنة ١٩٦٧ ، ثم أصبح اليوم ٤١ دولة من ١٣٢ دولة هى مجموع الدول الأعضاء فى المنظمة كلها ، وهذه نسبة كبيرة لا يستهان بها، إذ أنها تستطيع بانضمام بعض أصوات الدول الآسيوية إليها ، أو بعض أصوات دول أمريكا اللاتينية أن تحقق أغلبية الثلث مما يمكنها من أن تحول دون إصدار أى قرار من

القرارات الهامة التى تتطلب إحراز أغلبية الثلثين من الأصوات. وبمعنى آخر فإن الدول الأفريقية مضافا إليها الدول العربية تتمتع — إذا اتحدت أصواتها — بحق الفيتو فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ومع أن أفريقيا مضافا إليها العالم العربى تتمتع بنحو ثلث مقاعد الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن عدد سكان هذه الدول لا يمثلون إلا نحو ١٠ ٪ من سكان العالم. ومعنى ذلك أن الدول الأفريقية تتمتع فى الأمم المتحدة بقوة أكثر من قوتها الحقيقية، وهذه ميزة يجب أن تستفيد منها. وقد استفادت من ذلك عندما استطاعت تعديل ميثاق الأمم المتحدة لزيادة عدد أعضاء الدول فى مجلس الأمن من أحد عشر عضوا إلى خمسة عشر عضوا، وترتب على ذلك أن تمثيل أفريقيا فى مجلس الأمن كان مقعدا واحدا من أحد عشر مقعدا فصار ثلاثة مقاعد من خمسة عشر مقعداً. أما فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فقد زاد عدد المقاعد مرتين، وكانت الدول الأفريقية هى الأكثر استفادة فى هذه الزيادة.

هـــذا من الناحية السياسية الدولية، أما من الناحية القانونية والايديولوجية فإن ميثاق أديس أبابا لا يكتفى باعترافه بأنه يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة(١)، ولكن ينظر إلى المنظمة العالمية على أنها خير

---

(١) تؤكد ديباجة ميثاق أديس أبابا تمشى هذا الميثاق مع ميثاق الأمم المتحدة ومع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان - فقد جاء فى الفقرة التاسعة من الديباجة « ونحن (أى رؤساء الدول والحكومات) مقتنعون بأن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وهما اللذان نؤكد تمسكنا بمبادئهما، يوفران أساساً متيناً للتعاون الإيجابى والسلمى بين الدول». ولقد أكدت الفقرة الخامسة من المادة الثانية من ميثاق أديس أبابا المبدأ نفسه، وذلك بنصها على « تشجيع التعاون الدولى مع النظر بعين الاعتبار إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان». كما تنص المادة الرابعة والعشرون على أن « يتم تسجيل هذا الميثاق — بعد التصديق عليه — لدى سكرتارية الأمم المتحدة عن طريق حكومة أثيوبيا. ووفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم =

إطار لتنظيم علاقات الدول الأفريقية بالعالم الخارجى ، ولا سيما الدول التى كانت تستعمرها . وإذا كان هذا المبدأ العام يبدو لأول وهلة أنه سهل التطبيق مادامت جميع الدول الأفريقية الموقعة على ميثاق أديس أبابا هى فى الوقت نفسه أعضاء فى الأمم المتحدة ، ولكن الصعوبة تبرز عندما يصطدم مبدأ التعاون مع الأمم المتحدة مع مبدأ مكافحة الاستعمار . ذلك لأن دولتين من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، وهما جنوب أفريقيا والبرتغال ، تعارضان تحرير الأقاليم الأفريقية التابعة لهما ،

= المتحده »، وإذا ما تذكرنا أخيرا أن المؤتمر التمهيدى لوزراء الخارجية قد شكل لجنة فرعية خاصة لاجراء دراسة تفصيلية فى موضوع علاقة أفريقيا بالأمم المتحدة لاتضحت لنا الأهمية الخاصة التى يعلقها القادة الأفريقيون على دور المنظمة العالمية فى أفريقيا . فالأمم المتحدة لا تعتبر إطاراً صالحاً للمعونة التى تحتاج إليها الدول الأفريقية فحسب، بل إنها تضمن فى نفس الوقت ألا يتخذ الاستعمار من هذه المعونة صورة لاستعمار جديد .

وقد أكد عدد كبير من رؤساء الدول مبدأ تمشى منظمة الوحدة الأفريقية مع الأمم المتحدة ، ومنهم امبراطور أثيوبيا إذ قال « سوف يكون من العبث أن نستنكر مبدأ قد ثبت على طول الزمن وأكد قيمته ... مراراً فى الماضى . وعلى ذلك ، فإن إضعاف المنظمة العالمية الوحيدة الفعالة القائمة اليوم، والتى يدين لها كل واحد منا ديناً كبيرا؛ سوف يكون أشد من الجنون » . وأضاف إلى ذلك « أن الميثاق الأفريقى الذى تحدثنا عنه يتمشى تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة . فالمنظمة الأفريقية التى نرجو إقامتها لا تهدف بأى حال من الأحوال إلى الحلول محل الأمم المتحدة» (مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى، رقم ٣ ص ١٠).

وأضاف الرئيس جمال عبد الناصر إلى هذا المعنى قوله : ومن حسن الحظ أن اجتماعنا فى هذه القاعة من قاعات الأمم المتحدة ، يذكرنا دائما بأن ما نتطلع إليه هو امتداد لآمال الأمم التى أقامتها ووقفت لحمايتها أمام كل خطر يتهددها .. خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر القمة الأفريقى ، المرجع المذكور ، ص ١٢ .

ولقد أكدت الصحافة العالمية أيضاً مبدأ تمشى ميثاق أديس أبابا مع ميثاق الأمم المتحدة أنظر فى هذا الصدد . ج جركوفيك « رسالة تشجيعية من أديس أبابا » مجلة الشئون الدولية (بلجراد) ٥ يونيو سنة ١٩٦٣ ، ص ١ — ٣ .

أنظر أيضاً المبحث الثالث فى الفصل الثانى من هذا الكتاب .

وتكافحان حركة تصفية الاستعمار . فكيف يمكن التوفيق بين المقاطعة التامة لجنوب أفريقيا والبرتغال ومحاربتهما عسكريا ، وبين مبدأ التعاون فى إطار الأمم المتحدة ؟ هذا التناقض الذى كان واضحاً عند قيام منظمة الوحدة الأفريقية سنة ١٩٦٣ قد تلاشى عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من القرارات أسبغت على حروب التحرير صبغة من الشرعية جعلتها تتمشى مع أهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة(١).

أما من الناحية التنظيمية ، فإن التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة قد تجلى فى ثلاثة أمور :

أولا — الدعوة التى وجهتها الأمم المتحدة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بموجب القرار ٢٠١١/٢٠ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٦٥ ليشترك فى اجتماعاتها كمراقب ، وسبق أن وجهت مثل هذه الدعوة إلى الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية ، والأمين العام لمنظمة جامعة الدول العربية .

ثانياً — اشتراك الأمين العام للأمم المتحدة أكثر من مرة فى مؤتمرات القمة الأفريقية بناء على دعوة من منظمة الوحدة الأفريقية ، وألقى فى كل مرة حضرها خطبة أوضح فيها أهمية التعاون بين المنظمتين(٢).

ثالثاً — أبرمت اتفاقية بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة تنظم التعاون بين اللجنة الاقتصادية بأفريقيا التابعة للمجلس

---

(١) أنظر ياسين العيوطى — الأمم المتحدة وحروب التحرير فى أفريقيا — بحث منشور بمجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

(٢) أقرأ على سبيل المثال : United Nations Press Release S 6/SM/805 الصادر فى ١٤/٩/١٩٦٧ .

الاقتصادى والاجتماعى ، ومنظمة الوحدة الأفريقية فى ديسمبر سنة ١٩٦٥[١] .

ولم تكتف منظمة الوحدة الأفريقية بذلك ، بل طلبت من الأمانة العامة أن تقدم إليها تقريراً مفصلا عن إمكانيات تدعيم التعاون بين المنظمتين ، وقدمت الأمانة هذا التقرير[٢] الذى على أساسه أصدر مجلس وزراء المنظمة فى دورة كنشاسا فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ القرار م / و / ١٢١ / ٩ الذى يتضمن الخطوط العريضة لتنشيط التعاون بين المنظمتين ومما تضمنه :

١ — أن تحاول منظمة الوحدة الأفريقية فى كل مناسبة أن تنال أكبر قدر من المساعدات للدول الأفريقية فرادى أو جماعات لإقامة مشروعات إقليمية أو قارية .

٢ — أن تضمن وجود تمثيل عادل للقارة الأفريقية فى الهيئات العاملة الرئيسية فى الأمم المتحدة ، وبالأخص فى المنظمات الدولية الفنية .

٣ — أن تحاول دائما أن تساهم بطريقة إيجابية ومفيدة فى تسوية القضايا الدولية ، والواقع أن هذا القرار جاء تأكيدا وتوضيحاً لعدة قرارات أخرى سابقة ولاحقة[٣] أصدرها مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية لتأكيد أهمية التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم

---

(١) U.N. Document A/6174 December 1965

(٢) Document E.S.C.H.C. 17

(٣) أنظر على سبيل المثال القرار م/و/٨/١ والقرار م/ و / ٢٢ /٢ والقرار م/و/ ٥٤/٤ والقرار م /و/٢٩١/ ٢٠ .

المتحدة من الناحية السياسية ، والناحية الايديولوجية ، والناحية التنظيمية الوظيفية[١] .

٢ — مبدأ مكافحة الاستعمار :

مبدأ مكافحة الاستعمار التقليدى أو تصفية الاستعمار (دكولونيزاسيون) قد ورد فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية التى تنص على « القضاء على جميع صور الاستعمار من قارة أفريقيا » . وعادت الفقرة السادسة من المادة الثالثة فأكدته وذلك بنصها على « تكريس جميع الجهود إلى أقصى حد من أجل تحقيق الاستقلال التام لجميع الأراضى الأفريقية التابعة » .

ولقد كان هذا المبدأ موضوع قرار هام وافق عليه رؤساء الدول بالإجماع . وهو يتضمن برنامجاً شاملا لمحاربة الاستعمار ، يؤكد الحاجة الماسة والملحة للاسراع فى تحرير جميع الأقاليم التى ما تزال تحت السيطرة الأجنبية ، وإتاحة حصولها على الاستقلال بلا قيد ولا شرط ، وكذلك التزام الدول الأفريقية المستقلة بمساعدة الشعوب الأفريقية التى لم تحصل على استقلالها .

وليس مجال البحث هنا تحليل هذا البرنامج الشامل للكفاح ضد الاستعمار التقليدى ، ولا تحليل كيفية تطبيقه فى مدى العشر سنوات التى مرت على قيام منظمة الوحدة الأفريقية ، ولكن سنعالج ذلك فى الفصل السادس من هذا الكتاب . إلا أن الذى يعنينا هنا هو دراسة الايديولوجية الأفريقية التى جعلت الكفاح المسلح ضد الاستعمار هو محور العمل الأفريقى المشترك .

---

(١) منظمة الوحدة الأفريقية لم تكتف بالعمل على تنشيط التعاون بينها وبين الأمم المتحدة بل اهتمت بتوثيق العلاقات بينها وبين أهم المنظمات الدولية الفنية إقرأ على سبيل المثال القرار م/و/٣٠٠/٢١ والقرار م/و/٣٠٧/٢١ .

فى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى انقسمت الدول الأفريقية إلى طائفتين : طائفة الدول المعتدلة التى ترى أن الخلاص من الاستعمار يجب أن يتم تدريجياً ، وأن التعايش معه يسهل الخلاص منه . وطائفة الدول الثورية التى ترى أن استعمال القوة والعنف ضد الاستعمار يتضمن دفعاً ثوريا تشتد حاجة أفريقيا إليه ، ففى رأى هذه الدول أن الصراع المسلح من حيث هو بعث للشخصية الأفريقية ، ومعين لها على التخلص من التبعية السياسية والفكرية .

والواقع أن الدول الأفريقية اتفقت فيما بينها على حل وسط ، فالدول الاستعمارية التى تعترف بحق تقرير المصير ، وتعلن أنها مستعدة لمنح الاستقلال لمستعمراتها تكفى بالنسبة لها أساليب الضغط الدبلوماسى لإتمام تصفية الاستعمار . أما الدول التى لا تبدى استعدادا على الإطلاق للاعتراف بحق تقرير المصير مثل البرتغال وجنوب أفريقيا فيجب أن يستخدم حيالها جميع وسائل القهر العسكرى والعنف الثورى .

وعلى الرغم من التوصل إلى هذا الحل الوسط فقد ظلت أفريقيا مقسمة إلى فريقين : فريق يرى ان استعمال القوة غير مجد فى تصفية الاستعمار ، لا سيما إذا لم تتوافر القوة الكبيرة القاهرة ، وفريق يؤمن بأن القوة المسلحة والثورة هما خير الوسائل لتصفية الاستعمار ، وتطهير القارة منه ومن رواسبه .

واستمر هذا الخلاف السياسى الخطير بطريقة خفية على مر السنين ، فأحيانا كانت الدول المعتدلة تمتنع عن تقديم أنصبتها المالية إلى حركات التحرير ، وأحيانا كانت تعلن شكوكها فى جدوى حركات التحرير ،

وأحياناً كانت تحول بين الفدائيين وبين تنفيذ مشروعاتهم ، ثم انفجر الخلاف علانية بعد يونية سنة ١٩٦٧ حيث وقعت هزيمة مصر بداية لحملة سياسية قامت بها بعض الدول الأفريقية بإيعاء من الدول الأوربية الكبرى، واتخذت تلك الحملة السياسية شعار الحوار مع جنوب أفريقيا باعتبار هذه الدولة أقوى ممثل للاستعمار الاستيطاني فى القارة .

وبعد أن نتصدى لدراسة أبعاد هذا الحوار نريد أن نوجه الباحث أن يسأل نفسه : ما الذى حمل الإستعمار على اختيار هذا التوقيت لبداية حملته السياسية فى القارة الأفريقية ؟

ولقد قدمت عدة تفسيرات لهذا التوقيت ، منها أن هزيمة مائة مليون عربى فى يونية سنة ١٩٦٧ أمام مليونين من الصهاينة أثبت لجنوب أفريقيا أن العبرة ليست بالعدد ، بل بالتقدم التكنولوجى والخبرة العسكرية ، فتستطيع جنوب أفريقيا أن تتسلط على القارة ، وتمحو جهود منظمة الوحدة الأفريقية ، وتجعل من مبدأ مكافحة الاستعمار بالقوة مجرد شعار . ومن التفسيرات أيضا أن النمو الاقتصادى الرأسمالى بلغ درجة من الازدهار جعلت هناك فائضاً كبيراً من رؤوس الأموال التى تحتاج إلى التوظف خارج حدودها ، والدول الأفريقية النامية خير مكان لاستثمار رؤوس الأموال هذه ، بل إن جنوب أفريقيا وصلت إلى درجة من القوة جعلت تسلطها الاقتصادى ظاهراً مكشوفا لا مستترا ، كما كان من قبل .

والدول الأوربية الكبرى ، وفى مقدمتها فرنسا وانجلترا ، رأت أن الكفاح المسلح ضد الاستعمار قد سبب ضعف سلطان هذه الدول على القارة ، وفتح الطريق أمام النفوذ السوفييتى والنفوذ الصينى ، ولهذا فقد

أوحت ، أو شجعت بعض الدول الأفريقية المعتدلة الداخلة فى دائرة صداقتها على أن تنزعم فكرة الحوار مع الاستعمار فى القارة الأفريقية .

أما النقط التى يدور حولها الحوار فتتلخص فيما يلى :

١ — أن محاولة تصفية الإستعمار فى جنوب أفريقيا بقوة المقاطعة الدبلوماسية والإقتصادية أو بقوة العمل الفدائى ، قد فشلت مع كل ما بذل فى سبيلها من جهود ، وعلى هذا فالمنطق يقضى باتباع أسلوب جديد .

٢ — التقارب من جنوب أفريقيا ، أو من الاستعمار البرتغالى لا يعنى الخضوع لمبدأ التمييز العنصرى ، أو التسلط الاستعمارى ، ولكنه يعنى مكافحة ذلك المبدأ وهذا التسلط عن طريق الإقناع .

٣ — استمرار الكفاح المسلح ضد جنوب أفريقيا وروديسيا والاستعمار البرتغالى من شأنه أن يؤدى إلى تغلغل الحرب الباردة فى أفريقيا ، وهذا مما يؤدى إلى تقسيم القارة إلى معسكرات على نحو ما حدث فى آسيا .

وهذا التقسيم خطره أشد على الوحدة الأفريقية من خطر وجود التمييز العنصرى فى بعض البلاد الأفريقية .

٤ — الذين تقع عليهم ويلات الكفاح المسلح ضد جنوب أفريقيا وضد روديسيا وضد الاستعمار البرتغالى هم الأفريقيون الخاضعون لحكومات الأقليات البيضاء ، فهم الذين يتعرضون للاضطهاد والتعذيب ، ولكن إذا جرى الحوار فسيكون هؤلاء الأفريقيون أول من يستفيد من نتائجه ، وهذا فى ذاته ليس أمراً هيناً .

٥ — دولة جنوب أفريقيا — رضى بها المجتمع الأفريقى أو لم يرض — هى أقوى وأغنى دولة فى القارة ، وأكثرها تقدما عسكرياً وتكنولوجيا ، وستظل باقية مهما طال زمن مكافحتها . ومن الخير للقارة الأفريقية أن تستفيد من هذه القوة الاقتصادية الضخمة التى تمثلها دولة التمييز العنصرى ، لأن القارة الأفريقية فى حاجة إلى التنمية أكثر مما هى فى حاجة إلى المغامرات العسكرية ، ولو كانت هذه المغامرات فى سبيل تصفية الاستعمار .

ولقد استنكر مؤتمر القمة الذى انعقد فى أديس أبابا فى يونية سنة ١٩٧١ مبدأ الحوار استنكارا تاما ، وأكد مرة أخرى أن الكفاح المسلح هو الطريق الذى يمكن أن يوصل إلى تخليص القارة من الاستعمار .

وهناك ما هو أخطر من كل ذلك ، وهو أن فكرة الحوار تهدد الحركة الوحدوية الأفريقية تهديدا خطيراً .

وأيا كانت الحجج والتفسيرات ؛ وأيا كانت القوى الخفية المحركة لفكرة الحوار ، فلا يصح أن يغيب عنا أن هذا الحوار يعتبر من أخطر السياسات وأخبثها . وأنها تهدد القارة الأفريقية ، وتمزق وحدتها .

١ — من الناحية الأيديولوجية ، لا تعايش سلميا بين الاستعمار ومكافحة الاستعمار ، لأنهما نقيضان والنقيضان لا يتعايشان ، فمجرد قبول التعايش السلمى بين هذين النقيضين لا يعنى إلا الاستسلام ، وعودة الإستعمار إلى السيطرة والتسلط على القارة الأفريقية .

٢ — ومن الناحية التكتيكية ، لا يوجد تعايش سلمى إلا بين طرفين

متساويين ، أو متقاربين فى القوة والنمو ، ومما يدعو إلى الأسى أنه لا مساواة بين دولة التمييز العنصرى من ناحية ، والدول الأفريقية من الناحية الأخرى، فأى حوار يقوم بين الطرفين سيكون من نتائجه تسلط الطرف القوى على الطرف الضعيف .

٣ — ومن الناحية التنظيمية ، فإن منظمة الوحدة الأفريقية قد قامت على مبدأ مكافحة الاستعمار ومكافحة التمييز العنصرى بكل قوة ممكنة ومنها قوة السلاح ، مبدأ الحوار يعنى هدم الأساس الذى قامت عليه هذه المنظمة، وهذا بدوره يؤدى إلى تقسيم القارة إلى كتلتين إحداهما تنادى بالحوار ، والأخرى ترفضه ، وهذا يعود بالقارة إلى الوضع الذى كانت عليه قبل مايو سنة ١٩٦٣ إذ كانت مقسمة إلى مجموعة أفريقيا الثورية ومجموعة أفريقيا المعتدلة ، ولا يمكن فى ظل هذا الانقسام أن تنمو أفريقيا وتتخلص من التخلف .

٣ — مكافحة الاستعمار الجديد :

إذا كان مبدأ التخلص من الاستعمار — ومن أسوأ مظاهره التفرقة العنصرية — واضحا لا يحتاج إلى شرح أو تحليل ، لأن مفهوم الإستعمار جلى ملموس ، فإن الإستعمار الجديد يعوزه التبيين والتوضيح الوافى لأنه ما برح بغير مفهوم محدد يتيح للباحثين استقراء ماهيته ومتابعة مخططاته .

ولقد ورد ذكر الاستعمار الجديد فى الفقرة الرابعة من ديباجة ميثاق الدار البيضاء ، كذلك ذكر عدة مرات فى الخطب التى ألقاها رؤساء

الدول فى مؤتمر القمة الأفريقى[1] ، كما ورد فى ديباجة ميثاق أديس أبابا، ولكنه لم يذكر فى صلبه .

فما المقصود بالاستعمار الجديد ؟ وما الفرق بينه وبين الاستعمار القـــديم ؟

لقد اختلفت آراء من تصدوا لتعريف الاستعمار الجديد ، فمنهم من يرى أن عبارة « استعمار جديد » تعنى أن الإستعمار قد اتخذ صورة مستحدثة ، إما لأنه ضعف أمام حركات التحرر الأفريقى ، وإما لكى يتمشى مع مقتضيات العلاقات الدولية بعد تطورها . وسواء كان الباعث هو هذا أو ذاك ، فلا يمكن أن تسلك هذه السبيل إلا الدول التى زاولت الاستعمار القديم ، أى الدول التى كانت لها مستعمرات . ووفقا لهذا المنطق فإن الدول التى لم تكن لها مستعمرات ستكون بعيدة عن اتهامها بالاستعمار الجديد. ومسايرة لهذا المعنى يكون الإستعمار الجديد امتدادا للاستعمار التقليدى أو القديم .

وهناك من يرى غير ذلك فيقول : إن الاستعمار الجديد لا صلة له بالاستعمار القديم ، وقد وصف بأنه جديد للدلالة على أنه شيء مستحدث لا صلة له بالاستعمار القديم ، ومعنى ذلك أنه ليس فى إمكان دولة كبرى أن تسلك سبيل الاستعمار الجديد إلا إذا كانت لم تسلك سبيل الاستعمار القديم من قبل . ووفقا لهذا التفسير يكون تدخل الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى أو الصين الشعبية صورة من صور الاستعمار الجديد ، لأن هذه الدول لم يكن لها من قبل مستعمرات فى أفريقيا .

وهناك رأى يفرق بين الإستعمار الجديد الواقعى الذى يحاول أن

(١) على سبيل المثال ، ذكرت عبارة « الاستعمار الجديد » ثلاث عشرة مرة فى الخطاب الذى ألقاه الرئيس كوامى نكروما . أنظر مضابط مؤتمر القمة . المجلد الثانى ، رقم ٣٦ .

يستحدث أسلوبا جديداً للسيطرة على المستعمرات التى حصلت على استقلالها. ومن هذه الأساليب تقديم تنازلات صورية ، والإستعمار الجديد المتطرف الذى يعارض سياسة الاستعمار الجديد الواقعى أشد معارضة، ويرى ضرورة استعمال مزيد من القوة والقهر لكبت حركات التحرر والقضاء عليها(١)

ومع تعدد الآراء فى تحويل ظاهرة الإستعمار الجديد، فإن هناك أربعة تفسيرات له تعتبر رئيسية ، ووفقا للتفسير الأول منها فإن الاستعمار الجديد هو التسلط الاقتصادى ، ووفقا للتفسير الثانى فإن الإستعمار الجديد هو التسلط الثقافى ، ووفقا للتفسير الثالث فإن الاستعمار الجديد هو الصهيونية ، ووفقا للتفسير الرابع فإن الاستعمار الجديد هو التجزئة .

وسنتناول كل تفسير منها على حدة بشىء من التفصيل :

١ — الاستعمار الجديد هو التسلط الاقتصادى :

أوضح تعريف للاستعمار الجديد ورد على لسان رئيس وزراء نيجيريا . إذ قال فى مؤتمر أديس أبابا : « ان المشكلة الحيوية التى تعترضنا هى كيفية استغلالنا لخيرات قارتنا . ان القارة الأفريقية واسعة الغنى ، وذات موارد كثيرة منوعة،ولكن مما يؤسف له أن تلك الموارد لم تجد منا من يعرف كيف يستغلها . لقد جئنا إلى الحياة فى فترة عصيبة ، فليس لدينا رءوس الأموال اللازمة لتنمية موارد قارتنا ، وليست لدينا الخبرات اللازمة لذلك . ولهذا نحن مضطرون إلى طلب المعونة

(١) انظر: Jacques Berque et autres. De l'Imperialisme à la Décolonisation Les Editions de Minuit-Paris 1965 pp.415—432.

من عناصر غير منتمية إلى القارة الأفريقية لتحقيق تنمية موارد أقاليمنا الأفريقية. وأحب هنا أن أصرح بأننا يجب علينا أن نتخذ أقصى ما يمكن من الاحتياطات حين نختار من ندعوهم إلى مساعدتنا على استغلال مواردنا، لأنه إذا فاتنا الحذر دخل بلادنا استعمار ذو شكل جديد. إن الإستعمار فى إمكانه أن يتخذ أشكالا مختلفة، وبلادنا عرضة لاستعمارها اقتصاديا إذا تغافلنا وقل حذرنا. وكما كافحنا التسلط السياسى فمن الواجب علينا أن نكافح التسلط الاقتصادى الذى تريد دول أجنبية أن تفرضه علينا» . (١)

والحقيقة أن ذلك التفسير الاقتصادى لظاهرة الإستعمار الجديد تجد أصولها فى الفكر الماركسى الذى يرى « أن التناقضات الجذرية القائمة بين الدول الاستعمارية وبين الأمم المضطهدة يترتب عليها أن تظل العلاقات بين هاتين الطبقتين من الدول دائماً فى غير صالح الدول الحديثة » (٢)

وقد أوضح أحد الخبراء السوفييت أبعاد الإستعمار الجديد حين قال « يجب التفرقة بوضـــوح بين الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى. فالإستقلال السياسى ما هو إلا الخطوة الأولى نحو الإستقلال التام، وفى أغلب الحالات نجد أن الاستقلال السياسى لا يكون مصحوبا باستقلال اقتصادى. فالقوة الاستعمارية تستمر فى السعى وراء المحافظة على مراكزها واستعادتها»، وأضاف «أن الاستعمار الجديد يظهر من الناحية الاقتصادية فى الاستثمارات الأجنبية التى تهدف

(١) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ٣٥ صفحة ٦.

(٢) أنظر بن مينباو – تأملات جديدة حول التجربة التاريخية لدكتاتورية البروليتاريا — نشرة الاستعلامات السوفيتية رقم ١٠٢٤ بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٥٧ تنشرها السفارة السوفيتية بباريس.

إلى المحافظة على تبعية الدول حديثة الاستقلال للدول التى كانت تستعمرها. ويظهر من الناحية الدبلوماسية فى صورة إبرام معاهدات ثنائية ، أو الانتماء إلى تكتلات عسكرية » .(١)

وقد عبر اقتصاديون غير ماركسيين بنفس النظرية ، وفى مقدمتهم جونار ميردال الذى بين أن العلاقات الاقتصادية التى تقوم بين الدول الصناعية المتقدمة المصدرة للسلع المصنوعة، وبين الدول المتخلفة المصدرة للمواد الأولية لا يمكن أن تكون متكافئة ، لأن الخسارة تكون دائما على الدول المتخلفة، والربح للدول المتقدمة.(٢)

وقد بنى المعسكر الشيوعى استراتيجية ايديولوجية لتبرير التعامل الاقتصادى مع أفريقيا قائمة على التفسير الاقتصادى للاستعمار الجديد ، وأهم الحجج فى ذلك :

ان التنمية الأفريقية لا يمكن تحقيقها إلا بالتصنيع ، والدول الإستعمارية لا ترضى أن تمكن أفريقيا من هذا التصنيع ، إذ سيترتب عليه إعادة النظر فى العلاقات الاقتصادية التقليدية القائمة بين أوربا الاستعمارية وأفريقيا ، بخلاف الدول الشيوعية التى لها مصلحة إيديولوجية

---

(١) أنظر أيضاً: **A. Kodachenko. An International Development Strategy for the Third World. International Affairs No. 3 March 1969 Moscow pp. 48–54.**

(٢) وقد أشار الرئيس جمال عبد الناصر إلى هـذه النظرية بقوله فى مؤتمر أديس أبابا التاسيسى : « هناك الاصرار على تحويل القارة إلى مجرد مخزن للمواد الخام بأسعار لا تكفى لسد جوع أهلها ، بينما الفائدة كلها تذهب إلى البلاد المستوردة التى تحاول أن تجعل من تقدمها الصناعى والعلمى شبه استعمار من نوع جديد من حيث هو استغلال غير عادل لثروات الغير دون مشاركة فى المنفعة » . مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ٢٦ صفحة ٤ .

فى مساعدة أفريقيا على تصنيعها، لأن التصنيع يترتب عليه ظهور بروليتاريا أفريقية، وظهور هذه الطبقة العاملة من مستلزمات الثورة الإشتراكية .

وكذلك تدعى الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا علاقة بينها وبين الاستعمار الأوربى فى أفريقيا ، ولكن لما كان النظام الرأسمالى الأوربى مرتبطا أوثق الإرتباط بالولايات المتحـــدة فإن مآربهما فى أفريقيا لا شك واحدة .

أما المساعدات السوفيتية للدول الأفريقية فلا ترمى إلى تحقيق مآرب استعمارية، ولا يمكن أن تؤدى مساعداتها إلى استعمار جديد . وعلى هذا يكون من مصلحة الدول الأفريقية النامية أن تعتمد فى التخلص من تخلفها على المساعدات الشيوعية دون المساعدات الرأسمالية .

ويرد الجانب الرأسمالى على تلك الإتهامات بأن المساعدات الشيوعية لها أهداف استعمارية ، وأن الإستعمار الجديد الذى يجب أن تخشاه أفريقيا ليس هو الإستعمار الغربى الذى انسحب من القارة ، ولكنه التسلط الشيوعى الذى يريد أنه يحل محله ليملأ الفراغ الناجم عن خروج الدول الغربية من القارة الأفريقية .

تلك أهم الحجج التى يتذرع بها كل من الجانب الشيوعى ، والجانب الرأسمالى فى النضال بينهما حول تقديم المعونة إلى الدول الأفريقية .

ثانياً — الإستعمار الجديد هو التسلط الثقافى :

وفقا لهذا الرأى فإن الإستعمار الجديد يتمثل فى السيطرة على العقل الأفريقى . فتربية الاستعمار ، وتعليم لغته وآدابه يجعل الأفريقى

المثقف بالثقافة الفرنسية – مثلا – تابعاً، دون أن يدرى الاستعمار الفرنسى، فيرتاح إلى التعامل مع الفرنسيين، ويرتاح إلى شراء السلع الفرنسية، ويفضل الاتصال مع فرنسا على الاتصال مع أى دولة أخرى. وقد عبر رئيس جمهورية تشاد عن ذلك التفسير للاستعمار الجديد بقوله فى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى: « فى موضوع تصفية الاستعمار اسمحوا لى أن أوجه نظركم إلى ظاهرة هامة. إذا كانت بلادنا قد استطاعت أن تكسب الاستقلال السياسى، فإن تصفية الاستعمار العقلى مازالت فى حاجة إلى استكمال. إننا مقتنعون أن تصفية الاستعمار العقلى من شعوبنا هو الذى سيمكننا من أن نحل بعض المشاكل التى تجعلنا نناقض بعضنا بعضا»(١). وباختصار فإن السيطرة الاستعمارية هى السيطرة على العقول، والتخلص من تلك السيطرة يجب أن يكون عن طريق مكافحة الاستعمار الثقافى، وذلك بإحياء القيم الأفريقية والثقافة الأفريقية.

ثالثاً: الاستعمار الجديد هو الصهيونية:

النظرية التى تقدم بها الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر الدار البيضاء، فحواها أن الصهيونية الدولية صورة من صور الاستعمار الجديد. فالاستعمار القديم أنشأ الدولة الصهيونية لتكون ركيزة له فى الشرق العربى، ولتكون وسيطا له فى القارة الأفريقية. وتستند هذه النظرية العربية إلى أرقام دقيقة توضح أن اسرائيل لا تستطيع العيش إلا فى ظل المساعدات الأجنبية، ومع ذلك نراها تقدم مساعدات إلى بعض البلاد الأفريقية، فهى إذن مجرد وسيط للتغلغل الاستعمارى. وقد

(١) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ٢٤ صفحة ٢١.

وافقت منظمة الدار البيضاء على هذه النظرية ، وأصدرت قرارها المشهور وفيه : « يلاحظ المؤتمر - باستنكار — أن إسرائيل دأبت على مناصرة الاستعمار ، كلما جرى بحث للمسائل الهامة المتعلقة بأفريقيا ، ولا سيما مسائل الجزائر والكونغو والتجارب الذرية فى أفريقيا . لذلك يندد المؤتمر بإسرائيل بوصفها أداة فى خدمة الاستعمار بنوعيه القديم والجديد ، ليس فقط فى الشرق الأوسط ، بل فى أفريقيا وآسيا أيضاً ، ويدعو المؤتمر جميع دول أفريقيا وآسيا إلى الوقوف فى وجه هذه السياسة الجديدة التى يستخدمها الاستعمار فى خلق قواعد له » .

ولكن مؤتمر أديس أبابا لم يسجل هذه التفسيرات للاستعمار الجديد ، والرئيس جمال عبد الناصر فى أديس أبابا قد ألمع فى الخطبة التى ألقاها إلى بواعث إرجاء المناقشة فى هذه المشكلة بقوله : « لقد جئنا إلى هنا بغير أنانية ، حتى المشكلة التى نعتبرها من أخطر مشاكلنا ، وهى مشكلة إسرائيل التى رأت معنا دول مجموعة الدار البيضاء - بحق - أنها أداة من أدوات التسلل الاستعمارى فى القارة ، وقاعدة من قواعده العدوانية ، لن نطرحها للمناقشة فى هذا الاجتماع ، مؤمنين بأن تقدم العمل الأفريقى الحر يكشف الحقيقة يوما بعد يوم بالتجربة ، ويبرئها من كل زيف أمام الضمير الأفريقى » (١).

رابعاً : الإستعمار الجديد هو التجزئة :

هذا التفسير للاستعمار الجديد قدمه الدكتور كوامى نكروما الذى يرى أن الإستعمار الجديد يتمثل فى التجزئة . فالإستعمار القديم قبل أن

(١) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ٢٦ صفحة ١٢ .

ينسحب من منطقة مايعمل على تجزئتها إلى دويلات صغيرة لاتستطيع كل منها أن تقوم وحدها ، ولا أن تتحمل أعباء الاستقلال السياسى ، أو النمو الاقتصادى ، فتضطر إلى مد يدها إلى الإستعمار ، فتستمر العلاقة غير المتكافئة فى أسلوب جديد . والأمثلة على ذلك كثيرة : ففرنسا قبل أن تنسحب من القارة الأفريقيــــة عملت على تقسيم مستعمراتها إلى عدة دويلات ، وحاول الإستعمار تجزئة كل من نيجيريا والكونغو ، وإن كان لم ينجح(١).

وفى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى حاول الدكتور نكروما عبثا أن يطالب باتحاد أفريقيا فى الحال لتتخلص القارة من التجزئة التى هى أظهر وجوه الاستعمار الجديد. إلا أن أغلبية الدول الأفريقية فضلت تلك التجزئة التى تشبع رغبتها فى التمتع بالسيادة والاستقلال . وبعد عزل نكروما من الحكم خمدت دعوته إلى الوحدة الأفريقية ، إذ لم تجد من يتبناها بعده ، وازدهر التفتت الأفريقى الذى يكمن فيه الاستعمار الجديد .

نستخلص من هذا أن مؤتمر أديس أبابا التأسيسى ، لم يقدم أى تعريف للاستعمار الجديد ، وترك هذا المفهوم عرضة للتأويل والتفسير . وموقف المؤتمر التأسيسى سواء كان لإرضاء الدول المعتدلة التى لم تبد ارتياحا لمبدأ مكافحة الاستعمار الجديد ، أو لصعوبة إجماع الدول الأفريقية على تعريف محدد لهذا المفهوم الجديد . . هذا الموقف لم يساعد على تطبيق مبدأ مكافحة الاستعمار الجديد منذ قامت المنظمة حتى الآن .

والذى نراه أن التفسيرات الأربعة للاستعمار الجديد وهى التى تحدثنا

(١) أنظر تفصيل ذلك فى المبحث الثالث والرابع من الفصل الخامس من هـذا الكتاب .

عنها آنفا لا تناقض بينها ، ولكن بعضها يكمل البعض الآخر ، وهى فى مجموعها توضح خطورة تلك الظاهرة الجديدة المتشعبة الجوانب .

ومن ناحية أخرى، إذا كان ميثاق أديس أبابا لم يضع تعريفا للاستعمار الجديد ، فإن القرارات التى صدرت بعد ذلك من مؤتمرات القمة العشرة لم تضع أى برنامج عمل لمكافحة الاستعمار الجديد ، بخلاف ما اتبع فى مكافحة الاستعمار القديم .وذلك يرجع إلى أن عدم تحديد مفهوم للاستعمار الجديد يجعل اختيار وسائل مكافحته أمراً غير ميسور .

وإذا أضفنا إلى هذا أن أغلبية الدول الأفريقية ذات ارتباط بالسوق الأوربية المشتركة، ومتورطة فى كثير من الاتفاقات غير المتكافئة المنعقدة بينها وبين الدول الأوروبية الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية ، إذا أضفنا هذا نستطيع أن نتساءل عما إذا كان مبدأ مكافحة الاستعمار الجديد مبدأ عمليا قابلا للتطبيق ، أم أنه مجرد شعار لإرضاء بعض الدول الأفريقية الثورية التى مازالت تؤمن بالثورة كحل للمشاكل الأفريقية.

الحق أن الاستعمار الجديد خطر يهدد القارة الأفريقية .وكون الدول الأفريقية لم تتفق بعد على إبعاد هذا الخطر ، ولم تتفق كذلك على وسائل مكافحته ، فهذا كله لا يقلل من شأن هذا الخطر ، ولا يقلل من ضرورة الاهتمام بمواجهته ، والتعرف على مختلف جوانبه .

٤ — مبدأ مكافحة التمييز العنصرى :

قد يبدو لأول وهلة أن مبدأ مكافحة التمييز فرع من مبدأ مكافحة الاستعمار ، إذ عادة ترتبط الظاهرة الاستعمارية بالتمييز العنصرى ،

ولكن التمييز العنصري وسيلة من وسائل تعزيز التسلط الاستعماري . فتفوق الجنس الأبيض الأنجلوسكسوني يبرر استيطانه في الأراضي الخصبة ، ويبرر طرد السود منها . كما أن التفوق الصهيوني يبرر طرد العرب من ديارهم ليسكنها الصهيونيون .

وعلى الرغم من الصلة الوثيقة بين الاستعمار والتمييز العنصري فإنهما يكونان ظاهرتين مختلفتين ، ففي كثير من الحالات يوجد التمييز العنصري ولا يوجد الاستعمار .

وقد اتفق رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر أديس أبابا التأسيسي على أن يجعلوا من الكفاح ضد التمييز العنصري ركنا من أركان الأيديولوجية الأفريقية ، وإن لم يذكر الكفاح ضد التمييز العنصري ، أو الأبارتايد (وهي السياسة العنصرية المطبقة في جنوب أفريقيا) صراحة في ميثاق أديس أبابا فقد خصص الجزء «ب» من قرارات مؤتمر القمة التأسيسي لعلاج موضوع التفرقة ،والتمييز العنصري . ويلاحظ على هذه القرارات أمور ثلاثة :

١ — مكافحة التفرقة العنصرية تنصب أولا على تلك التي تطبق داخل القارة الأفريقية ، وبالذات التفرقة العنصرية التي تتبعها جنوب أفريقيا ، وتجعل منها فلسفة حكمها .

٢ — مكافحة التفرقة العنصرية حيث توجد في أفريقيا ، أو غيرها من جهات العالم .

٣ — مكافحة التفرقة العنصرية المتبعة ضد الجماعات التي تنحدر من

أصل أفريقى ، وتعيش خارج القارة ، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

وبإيجاز فإن منظمة الوحده الأفريقية ترى نفسها مسئولة عن محاربة التمييز العنصرى حيث وجد فى العالم ، وتجعل من رسالتها خارج القارة أن تكافح التمييز العنصرى فى أى منطقة من مناطق المعمورة .

وفى مؤتمر القمة الأول الذى انعقد فى القاهرة لم يتردد المؤتمر فى إدانة «التعصب العنصرى ، والاضطهاد العنصرى الموجه ضد المواطنين السود فى الولايات المتحدة الأمريكية » .

وقد وضع مؤتمر أديس أبابا التأسيسى برنامج عمل تفصيلى لمكافحة التمييز العنصرى ، ومن هذا البرنامج : مساعدة ضحايا التفرقة العنصرية ، وذلك عن طريق « تقديم المنح الدراسية ، والتسهيلات التعليمية، وإتاحة فرص العمل فى الحكومات الأفريقية للاجئين من جنوب أفريقيا ،وقد تبلورت تلك الفكرة فيما بعد ، وأدت إلى إنشاء صندوق خاص للأمم المتحدة لمساعدة ضحايا الأبارتايد فى جنوب أفريقيا . ومن هذا البرنامج وضع خطة للدفاع عن الضحايا التى اعتقلت وسجنت لمناهضتها للتمييز العنصرى . وقد اتخذ هذا البرنامج صورة نداءات وجهت فى المحافل الدولية ، وعلى الرأى العام العالمى فى المطالبة بالإفراج عن المعتقلين(١).

أما على الصعيد الدبلوماسى ، فالعمل ضد التمييز العنصرى قد اتخذ عدة صور ... منها :

(١) أنظر القرار م/و/٦/١ والقرار م/و/١٣/٢ والقرار م/و/٧٦/٦ والقرار م/و/١٠٢/٩ وانظر أيضا القرارات م/ق/٦/١ والقرار م/ق/٣٤/٢].

١ — تأييد التوصيات المقدمة من مجلس الأمن، أو من الجمعية العامة، فيما يتعلق بسياسة التفرقة العنصرية، والعمل على نشر تلك التوصيات، والتنديد بالتفرقة العنصرية بجميع صورها .

٢ — إرسال وفد من وزراء الخارجية من الدول الأفريقية لإبلاغ مجلس الأمن عن آخر تطورات الموقف العنصرى فى جنوب أفريقيا .

٣ — تنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات لدراسة التمييز العنصرى والأبارتايد ووسائل كفاحهما(١).

٤ — مناشدة جميع الحكومات قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية التى لا تزال قائمة مع حكومة جنوب أفريقيا، والكف عن تشجيع سياسة التفرقة العنصرية بأى صورة .

٥ — تأكيد المسئولية الكبرى التى تقع على عاتق السلطات الاستعمارية فى الأقاليم المجاورة لجنوب أفريقيا فى استمرار تطبيق سياسة التفرقة العنصرية .

أما على الصعيد الاقتصادى، فقد أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية داخل الأمانة العامة مكتبا لفرض العقوبات على جنوب أفريقيا(٢). وكان من اختصاص هذا الجهاز :

(١) أنظر القرار م/و/٩/١٠٢ — والقرار م/و/٢١/٣٠٤ الصادر فى مايو سنة ١٩٧٣ .

(٢) أنظر القرار م/و/٣/٣١ .

١ – تنظيم وتنسيق المقاطعة ، وفرض العقوبات .

٢ – التعاون مع الحكومات الصديقة غير الأفريقية لتنسيق المقاطعة ضد جنوب أفريقيا .

٣ – جمع المعلومات عن الهيئات والشركات المالية والتجارية التى لها علاقات اقتصادية مع حكومة جنوب أفريقيا .

٤ – التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى التى تقاطع جنوب أفريقيا .

وقد وجهت منظمة الوحدة الأفريقية نداءات كثيرة إلى الدول غير الأفريقية تطالبها بالمساعدة فى مقاطعة جنوب أفريقيا ، أو تطالبها بأنها على الأقل تكف عن تقديم العون إلى حكومة جنوب أفريقيا .

ومن أمثلة هذه النداءات :

– مطالبة الحكومة الفرنسية بأن تقف فوراً عن تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية إلى جنوب أفريقيا (قرار م/ق/٣٤) .

– استنكار موقف اليابان وألمانيا الغربية فى زيادة تبادلها التجارى مع جنوب أفريقيا (قرار م / و /١٠٢) .

– استنكار المساعدة العسكرية التى تقدمها بعض الدول الأعضاء فى حلف الأطلنطى إلى جنوب أفريقيا (قرار م / و /٢٢٩ / ٢١) .

وعلى الرغم من كل هذا الجهد ، وعلى الرغم من البرنامج الجديد للعمل ضد التمييز العنصرى الذى اتفق عليه فى مؤتمر أوسلو الدولى الذى انعقد

فيما بين ٩ و ١٤ ابريل سنه ١٩٧٣ ، فإن الكفاح ضد التمييز العنصرى ، والأبارتايد لم يؤد إلى النتائج المرجوة ، ومازالت حكومة جنوب أفريقيا مستمرة فى اتباع سياسة التفرقة العنصرية . بل من تاريخ قيام منظمة الوحدة الأفريقية حتى اليوم (سبتمبر سنة ١٩٧٣) فإن الرقعة الجغرافية للتمييز العنصرى قد اتسعت ، فى حين كان يرجى أن تضيق ، فتسلط الأقلية البيضاء قد استتب فى روديسيا ، والإستعمار الصهيونى قد امتد إلى الضفة الغربية لفلسطين ، وإلى شبه جزيرة سيناء ، وإلى الجولان . وخلاصة ذلك أن المد العنصرى زاد ولم ينقص منه شيء .

٥ — مبدأ اتباع سياسة عدم الانحياز :

عندما اجتمع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى مايو سنة ١٩٦٣ بأديس أبابا لوضع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، جعلوا من سياسة عدم الانحياز ركنا أساسيا من أركان السياسة الخارجية المشتركة التى يجب أن تتبعها جميع الدول الأفريقية فى مواجهة العالم الخارجى . وقد نصت المادة الثالثة من ميثاق أديس أبابا على أن أعضاء المنظمة يعلنون ارتباطهم بالمبادىء الآتية وهى : تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل .

ما هى أبعاد هذه السياسة ؟ وما نتائجها العملية ؟ ومامو قف منظمة الدول الأفريقية من تلك السياسة ؟ وما موقف الدول الأفريقية نفسها منها ؟ هل طبقت فعلا سياسة عدم الانحياز بعد أن مر عشر سنوات على قيام المنظمة ، وهل أصبح الحياد الإيجابى الأفريقى حقيقة ذات وزن سياسى ، أم مازالت ايديولوجية بعيدة المنال ؟ فإذا كانت ذلك فما التدابير الواجب اتخاذها لكى يصبح عدم الانحياز الأفريقى حقيقة سياسية ؟

لاشك أن القارة الأفريقية تستطيع أن تسبغ على تلك السياسة قوة وفاعلية ، بخلاف باقى قارات العالم . فأمريكا اللاتينية منحازة نظراً إلى ارتباطها الوثيق بالولايات المتحدة الأمريكية ، وأوربا منقسمة على نفسها بحكم سيطرة كل من العملاقين المتناهضين على جزء منها . أما آسيا فإنها ممزقة بين الماركسية الصينية، والماركسية السوفيتية والإمبريالية الأمريكية. وعلى هذا فإن الدول الأفريقية — مهما تكن حالها من الضعف والتخلف ومن ارتباط بعضها بالاستعمار الأوربى ، هى فى الواقع المجموعة الصالحة لاتباع سياسة عدم الانحياز ، وللافادة من هذه السياسة فى تدعيم مركزها، وفى العمل على استتباب السلام والأمن الدوليين .

فى مؤتمر أديس أبابا كانت مجموعة كبيرة من الدول الأفريقية تعتبر دولا منحازة بسبب ارتباطها إما بفرنسا وإما بانجلترا وإما بالولايات المتحدة الأمريكية . ولكن مع كل هذا كان التيار الغالب الذى ساد فى المؤتمر متجها نحو تأييد سياسة عدم الانحياز ، والسعى لجعل تلك السياسة ركنا من أركان السياسة الخارجية المشتركة التى يجب أن تتبعها وتلتزم بها كل دولة عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية . وقد دافع أكثر من رئيس دولة أفريقية عن سياسة عدم الانحياز ، فقال جوزيف كازابوفو رئيس جمهورية زائير الكونغو كينشاسا وقتذاك أن « سياسة عدم الانحياز هى سياسة أفريقية محضة » . ثم أضاف : «تلك السياسة تتطلب أمرين : أولهما تصفية القواعد العسكرية الأجنبية القائمة فى الوطن الأفريقى . وثانيهما : إلغاء الأحلاف العسكرية التى قد تربط الدول الأفريقية بالدول الأجنبية »(١).

(١) مضابط مؤتمر القمة المجلد الثانى رقم ٧ صفحة ٢ .

أما رئيس جمهورية مالى فقد قال : « لا تستطيع أفريقيا أن تجد الخلاص إلا عن طريق التطبيق اليومى الأمين لسياسة عدم الانحياز بين الكتلتين الكبيرتين ثم أضاف : « على الدول الأفريقية أن توحد جهودها لكى ترسم لنفسها سياسة أفريقية مستقلة »(١).

وقد أكد الدكتور نكروما هذه الفكرة نفسها إذ قال : « إن سياسة عدم الانحياز وحدها هى التى قد تنقذ أفريقيا من الحرب الباردة ، إذ يترتب عليها البحث عن القواعد العسكرية ومناطق النفوذ »(٢).

وعلى الرغم من تلك التصريحات ونحوها مما دار رسميا فى هذا المؤتمر ، وعلى الرغم من تسجيل مبدأ عدم الانحياز فى تحقق ميثاق أديس أبابا على ما أسلفنا ، بادرت بعض الدول الأفريقية فى أعقاب المؤتمر فأعلنت أن سياسة عدم الانحياز التى سجلت فى متن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، لا تخرج عن كونها توجيها سياسيا ، أو توصية غير ملزمة . وعلى ذلك فللدول الأعضاء الحق فى حرية الارتباط كما تشاء مع غيرها من الدول غير الأفريقية وفقا لمصالحها القومية ومقتضيات أمنها حتى ولو فسر ذلك بأنه خروج عن سياسة عدم الانحياز .

كان الغموض الذى اكتنف مدى التزام الدول الأفريقية بسياسة عدم الانحياز ، وعدم توضيح أركان هذه السياسة ، مما ساعد على ادراج موضوع عدم الانحياز فى جدول أعمال الدورة العادية الثانية لمجلس

(١) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ٣٣ صفحة ٩ .
(٢) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ٣٦ صفحة ١٤ .

الوزراء التى عقدت فى فبراير سنة ١٩٦٤ بمدينة لاجوس بنيجيريا . وقد ورد هذا الموضوع فى جدول الأعمال تحت رقم ١٧ بهذا النص « إعلان السياسة الخارجية لعدم الانحياز بالنسبة إلى القارة الأفريقية » .

وفى الإجتماع قسمت بنود جدول الأعمال إلى ثلاث مجموعات ، كل مجموعة منها تعرض على لجنة ، وكان موضوع سياسة عدم الانحياز من اختصاص اللجنة السياسية وهى اللجنة الأولى ، وقد أعيدت صياغة عنوان الموضوع على الوجه الآتى : « إعلان السياسة الخارجية غير المنحازة للقارة الأفريقية ، وتنسيق السياسة الأفريقية بالنسبة إلى مؤتمرات الدول غير المنحازة الأفريقية الآسيوية القادمة » .

ودارت مناقشات هامة فى هذه اللجنة حول تحديد مدلول عدم الانحياز ، فأسفرت عن صدور القرار م / و / ١٢ / ٢ ، وهو يعتبر بحق تفسيرا رسميا لأحكام الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق أديس أبابا التى جعلت من سياسة عدم الانحياز مبدأ من مبادىء الدول الأفريقية .

ولأهمية هذا القرار ننشره بترجمته الحرفية :

« إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية مجتمعاً فى لاجوس فيما بين ٢٤ و ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٤ فى دورته الثانية . .

منبها إلى عزم الدول الأفريقية على اتباع سياسة عدم الانحياز تجاه جميع المعسكرات تمشيا مع الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وإيقانا منه بضرورة تدعيم وتضامن الدول الأفريقية وفقا للفقرة الأولى (أ) من المادة الثانية من الميثاق .

ورغبة منه فى التنسيق والتوفيق بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء للقدرة على تحقيق الوحدة الأفريقية وفقا لما جاء فى الفقرة الثانية [ا] من المادة الثانية من الميثاق .

وإيقانا منه بدور الدول الأفريقية فى المحافظة على السلام والأمن الدوليين ، واقتناعها بالتعايش السلمى المصحوب بتعاون بين مختلف النظم الحكومية، ومختلف الأيديولوجيات ومكرسا نفسه للتطور الاجتماعى والاقتصادى للقارة الأفريقية من أجل رخاء ورفاهية شعوبها ، ومن أجل إقامة تمثيل جديد للكرامة الإنسانية فى أفريقيا .

واستيحاء منه بالنتائج التى تحققت حتى الآن بفضل سياسة عدم الانحياز التى لم تعد كونها مبدأ من مبادىء الحياد السابق لتصبح سياسة إيجابية وتقدمية اعترفت بفائدتها مختلف بلاد الأسرة الدولية .

واقتناعا منه بأن التعاون بين الدول الأفريقية يجب أن يقوم فى جميع المجالات من أجل ضمان تصفية الاستعمار فى جميع أشكاله ، ومن أجل المحافظة على السلام والأمن الدوليين :

١ ـ توصى الدول الأفريقية بتنسيق سياستها الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بعدم الانحياز إلى كتل القوى الموجودة فى العالم ، على اعتبار أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة المقبولة لحماية الحرية والاستقرار والرخاء فى أفريقيا .

٢ ـ يقبل اللجوء إلى استشارات مباشرة بين الدول الأفريقية بعضها وبعض ، بغية تطبيق قراراتها الرسمية المعلنة .

٣ - يوصى بأن تلغى فى أقرب وقت ممكن — جميع الالتزامات التى تتعارض وسياسة واضحة لعدم الانحياز .

٤ — يعيد تأكيد إصراره على إعطاء الأولوية لتحقيق الوحـــدة الأفريقية تمشيا مع الميثاق ، وعلى تدعيم التضامن الأفرو آسيوى .

٥ — يقرر تأسيس نظام للمشاورات المباشرة بين الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية بخصوص المؤتمرات الدولية التى قد تعقد مستقبلا ، سواء أكانت هذه الدول هى التى تدعو إليها ، أم تشترك فيها، وذلك بغية خلق جبهة موحدة ومتماسكة ، والعمل على بقائها » .

نستخلص من مدلول هذا القرار الهام ، أن سياسة عدم الانحياز تهدف إلى تحقيق ما يلى :

أولا — تدعيم التضامن الأفريقى وتقويته . فاتباع سياسة خارجية مشتركة لجميع الدول الأفريقية ، من شأنه إقلال احتمالات وقوع المنازعات والاحتكاكات التى قد تقع بين الدول الأفريقية بعضها وبعض ، ومن شأن هذا أن يساعد على إنماء التضامن الأفريقى .

ثانياً — اختيار سياسة خارجية مشتركة هى سياسة عدم الانحياز . وذلك يساعد الدول الأفريقية على تنسيق اتصالاتها الخارجية ، ونشاطاتها الدبلوماسية .

ثالثاً — من آثار اتباع تلك السياسة استتباب السلام العالمى والأمن الدولى . ذلك لأن عدم الانحياز من قبل الدول الأفريقية يساعد على دعم التعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتباينة ، وذات الأيديولوجيات المتناهضة ، فالدول الأفريقية إذا

اختارت لنفسها ألا تنحاز إلى المعسكر الشيوعى، أو المعسكر الغربى، إنما تساعد بذلك كلا من المعسكرين على أن يتقارب من الآخر ، ويتعايش معه سلميا ، عن طريق إخراجها نفسها من مجال التطاحن و التنافس بينهما .

رابعاً — يعمل أنصار سياسة عدم الانحياز على تدعيم الشخصية الأفريقية ، وعلى جعل أفريقيا ذات مكانة خاصة فى المجتمع الدولى . لأن أفريقيا سواء انحازت إلى المعسكر الغربى ، أو انحازت إلى المعسكر الشيوعى ، فإنها فى كلا الحالتين تفقد جزءا من شخصيتها ، على حين أنها إذا اختارت لنفسها عدم الانحياز لأى كتلة قائمة ، أو يمكن أن تقوم مستقبلا ، فإنها بذلك الموقف تحتفظ بشخصيتها كاملة ، وتجد سبيلها إلى تنمية هذه الشخصية على مر الزمن حتى تستطيع أن تفرض وجودها على المجتمع الدولى .

خامساً — ان اتباع سياسة عدم الانحياز يساعد أفريقيا على التخلص من الإستعمار بجميع صوره ومظاهره ، لأن تصفية الاستعمار تحتاج إلى مزيد من التضامن الأفريقى ،وإلى مزيد من التأييد الدولى ، والأمن الدولى . وكل ذلك ممكن فى ظل اتباع سياسة عدم الانحياز ، فهى الكفيلة بحماية القارة من تغلغل الاستعمار الجديد ، والحيلولة بينها و بين الحرب الباردة .

ولكن كيف تستطيع الدول الأفريقية تطبيق هذه السياسة عمليا ؟

ان القرار / م / و / ١٢ / ٢ السالف الذكر يشمل عدة توصيات تتضمن طريق التطبيق وهى :

١ — مطالبة الدول الأفريقية بتنسيق سياستها الخارجية تجاه الكتل ، وعدم الاقتصار على مطالبتها بعدم الانحياز إلى كتلة ما ، ومعنى هذا أنه

يطلب منها فضلا عن ذلك اتباع سياسة موحدة مشتركة تجـــاه هذه الكتلة .

٢ ـ مطالبة الدول الأفريقية بإجراء مشاورات واتصالات مباشرة ودائبة لتحقيق إيجابية هذه السياسة .

٣ ـ مطالبة الدول الأفريقية بأن تلغى فى أقرب فرصة ممكنة جميع الإرتباطات الدولية المخالفة لسياسة عدم الانحياز .

٤ ـ يجب أن تكون سياسة الدول الأفريقية فى سياق سعيها إلى تحقيق عدم الانحياز ، متمشية مع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، ومع مقتضيات التضامن الأفروآسيوى . ذلك أن سياسة عدم الانحياز ذات صلة بالأحكام الدولية التى سبقت قيامها باعتبارها خاضعة لأحكام ومبادىء الأمم المتحدة ، وخاضعة لقرارات مؤتمر باندونج، وغير ذلك من القرارات الدولية التى حاولت رسم الخطوط العريضة لتلك السياسة .

٥ ـ مطالبة الدول الأفريقية بأن تنشىء منظمات خاصة بها للتشاور فيما بينها قبل انعقاد أى مؤتمر دولى .

هذه المبادىء الخمسة التى تضمنها القرار ١٢ / ٢ السالف الذكر ، ولإدراك أبعاد هذه المبادىء يجب أن نوضح مفهومين ورد ذكرهما فى هذا القرار ، وهما : الكتل الدولية التى يجب أن تقف الدول إزاءها موقف الحياد ، والإرتباطات الدولية التى يجب التحلل منها ، وعدم الارتباط بمثلها مستقبلا .

(ا) الكتل الدولية موضوع سياسة عدم الانحياز :

الكتل الدولية التى ورد ذكرها فى أحكام الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وورد ذكرها أيضا فى القرار رقم ١٢ / ٢ ، كما جاءت على لسان أكثر من دبلوماسى أفريقى مسئول ، لها معنى محددا يمكن إيضاحه فيما يلى :

ــ المقصود بالكتل الدولية . الكتل المكونة من مجموعة من الدول المستقلة ذات السيادة ، فإذا وجدت كتلة دولية مؤلفة من أحزاب سياسية ، أومن اتحاد نقابات ،أو نحو ذلك من الهيئات غير الحكومية، فلا تعتبر من الكتل المعنية فى تطبيق سياسة عدم الانحياز . فمثلا إذا انضم حزب شيوعى فى دولة أفريقية إلى المنظمات الدولية الشيوعية ، فذلك لا يعنى أن الدولة التى ينتمى إليها هذا الحزب قد ارتبطت بكتلة دولية ، وخالفت سياسة عدم الانحياز .

ــ المقصود بالكتل الدولية ، الكتل الدولية ذات الصبغة العسكرية ، وهذا يعنى أن الدول الأفريقية لها حق فى الانضمام إلى أى كتلة دولية اقتصادية ، وانضمامها هذا لا يؤثر فى عدم انحيازها . فمثلا هناك مجموعة من الدول الأفريقية ارتبطت بالسوق الأوربية المشتركة ، وهناك مجموعة أخرى ارتبطت بالكومنولث البريطانى ،فهذا الارتباط أو ذاك لا يعتبر خروجا من نطاق عدم الانحياز .

ــ المقصود بالكتل الدولية ،الكتل العسكرية التى يكون من بين أعضائها دول من غير القارة الأفريقية منحازة إلى أحد المعسكرين المتناهضين . فإذا تكونت كتلة عسكرية أفريقية خالصة فإن انضمام أى دولة أفريقية

إليها لا يعتبر مناقضا لسياسة عدم الانحياز . وقد يقال : ما الفرق بين الـكتل العسكرية الأفريقية والـكتل العسكرية غير الأفريقية ؟ ولماذا يعتبر الإنضمام إلى الثانية خروجا على مبدأ عدم الانحياز ، على حين أن الانضمام إلى الأولى لا يعتبر كذلك .

والجواب عن ذلك ، أنه إذا قامت دولة أفريقية بإبرام محالفة عسكرية مع دولة أوربية منحازة ، أو دولة أمريكية منحازة ، أو انضمت إلى كتلة عسكرية يكون بعض أعضائها من الدول المنحازة ، فإن انضمامها هذا يعتبر انتماء من هذه الدولة الأفريقية إلى إحدى الـكتلتين المتنازعتين ، فيترتب على ذلك إدخال الحرب الباردة إلى أفريقيا ، وهـذا بدوره قد يكون سبباً فى إدخال الاستعمار الجديد إلى أفريقيا ، فيصبح خطراً يهدد القارة كلها ، على حين أن سياسة عدم الانحياز ترمى إلى الخلاص من كل هذا . أما إذا أبرمت دولة أفريقيـــة محالفة عسكرية مع دولة أفريقية أخرى ، أو إذا أنشأت مجموعة من الدول الأفريقية فيما بينها كتلة عسكرية فإن هذا وذاك إن صح أنه قد يكون سبباً فى اختلال ميزان القوى داخل القارة الأفريقية ، غير أنه لن يؤدى إلى إدخال الحرب الباردة ، أو الاستعمار الجديد فى القـــارة ما دامت الدول الأفريقية كلها غير منحازة .

أما إذا ارتبطت دولة أفريقية مع دولة غير أفريقية وغير منحازة ، كأن تتحالف مع يوغسلافيا أو مع الهند ، فإن تحالفها هذا لا يناقض سياسة عدم الانحياز ، ولـكنه قد يفضى إلى إدخال الحرب الباردة إلى أفريقيا ، أو سبباً فى اقحام أفريقيا فى منازعات دولية هى فى غنى عنها ، نظراً إلى أنها تؤثر فى السياسة الخارجية للدول الأفريقية .

وعلى هذا فإذا كان الارتباط العسكرى مع دولة منحازة مخالفا أشد

المخالفة لسياسة عدم الانحياز ، فإن الارتباط العسكرى مع دولة من غير دول القارة ،وإن كانت غير منحازة غير مستحب لما يخشى منه على وحدة السياسة الخارجية للدول الأفريقية .

(ب) الإرتباطات الدولية التى تخل بسياسة عدم الانحياز :

أوضحنا قبل ذلك ما يراد من الكتل الدولية التى ينافى الارتباط بها سياسة عدم الانحياز ، وبقى علينا أن نوضح ماتعنيه الارتباطات التى تخل بسياسة عدم الانحياز .

إن هذه الارتباطات العسكرية السياسية منوعة ، وتختلف باختلاف مقتضيات الاستراتيجية الدولية . ومن أهم هذه الارتباطات :

— عقد محالفة عسكرية مع دولة منحازة من غير دول القارة الأفريقية ، تتعهد بمقتضاها الدولة الأفريقية بأن تبادر إلى مساعدة الدولة الأجنبية إذا ما وقع عليها اعتداء مسلح ، أو إذا اشتركت فى حرب . فالمحالفة العسكرية التى أبرمت فى ٢٩ يولية سنة ١٩٥٣ بين انجلترا [وهى من أركان المعسكر الغربى] وليبيا (وهى دولة أفريقية) وتضمنت مبـــدأ تبادل المساعدة العسكرية فى حال ما إذا دخل أحد الطرفين فى حرب أو صراع مسلح ، لاشك أنها تخالف صراحة مبدأ عدم الانحياز الذى تقرر أن يكون السياسة الخارجية العامة للدول الأفريقية .

- منح قاعدة عسكرية من قبل دولة أفريقية لدولة من غير دول القارة ، سواء كانت قاعدة بحرية ، أو برية ، أو جوية . فمثلا بموجب اتفاقات ايفيان التى أبرمت بين فرنسا والجزائر فى ١٩ مارس سنة ١٩٦٢ اضطرت الجزائر وهى دولة أفريقية أن تمنح قاعدة البحر الكبير لفرنسا وهى منحازة لمدة خمسة عشر عاما . هـذا الإتفاق يعتبر مخالفاً لمبـدأ عدم الانحياز .

- منح حق المرور لقوات دولة أجنبية منحازة فى أرض إقليم أفريقى ابتغاء الوصول إلى ميدان المعركة . حتى ولو كان هذا الميدان خارج القارة الأفريقية . ولو أن دولة أفريقية منحت مثلا حق استخدام مطاراتها أو موانيها للقوات العسكرية الأمريكية القادمة من الولايات المتحدة لتصل إلى دولة ما فى آسيا ، فإن هذا المنح يعتبر مخالفاً صراحة لمبــــدأ عدم الانحياز .

تلك أمثلة من الارتباطات التى تعتبر مخلة بمبدأ عدم الإنحياز ، ولكن هناك ارتباطات أخرى تبدو أقل وضوحاً من هذه ، أو أكثر سرية ، ولكنها مخالفة لسياسة عدم الانحياز . والهيئة المكلفة بتقرير ما إذا كانت تلك الارتباطات مخالفة أو غير مخالفة لسياسة عدم الانحياز ، هى مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية باعتباره أعلى هيئة فى منظمة الوحدة الأفريقية ، وقراره الذى يتخذه فى هــــذا الشأن بإدانة الدولة الأفريقية التى خرجت على سياسة عدم الانحياز ، يعتبر قراراً غير ملزم ، وإن كان له وزنه الأدبى بسبب كونه يعبر عن صوت أفريقيا ، ويترجم عن ضميرها فى ميدان السياسة الدولية .

إن مؤتمر عدم الانحياز الذى انعقد فى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، ومؤتمر عدم الانحياز الذى انعقد فى لوساكا فى سبتمبر ١٩٧١ ، ومؤتمر عدم الانحياز الذى انعقد فى الجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ لها كلها أثر كبير فى بلورة عدم الانحياز الأفريقى ، لأن أغلبية الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية قد اشتركت فى هذه المؤتمرات الثلاثة(١) كما اشترك فيها أيضا الأمين العام لمنظمة الوحـــدة الأفريقية بصفته مراقبا ، ولذلك فإن

---

(١) أنظر القرار م/و/٢٩٠/٢٠ الصادر فى فبراير ١٩٧٣ فى أديس أبابا ، والقرار م/و/٣٠٥/٢١ الصادر فى أديس أبابا فى مايو ١٩٧٣ .

المناقشات التى دارت فى تلك المؤتمرات، والقرارات التى صدرت عنها كانت لها أكبر الأثر فى الحياد الإيجابى الأفريقى ، وكانت مساعداً على توضيح كثير من غوامض هذا الحياد الذى كانت فى حاجة إلى تبيين وتوضيح :

فأولا — أوضحت هذه المؤتمرات أن عدم الانحياز لم يوضع بالنسبة إلى الحرب الباردة فحسب ، ولكن بالنسبة إلى المنازعات التى تقع بين الدول المنتمية إلى العالم الثالث ، والدول غير المنحازة فالحياد الأفريقى يظهر بوضوح فى الخلاف الذى وقع بين الهند والصين ، أو بين أندونيسيا وماليزيا . فلقد حاول مندوب الهند جاهدا فى مؤتمر القاهرة مثلا أن ينال تأييد بلاده فى الخلاف القائم بينها وبين الصين ، وعبثا حاول يؤمئذ الدكتور سوكارنو أن يحصل لبلاده على تأييد من الدول غير المنحازة فى المجابهة التى كانت على أشدها وقتئذ بين بلاده وبين ماليزيا ، وأصرت الدول الأفريقية على أن تقف موقف الحياد فى هذا وذاك .

وثانياً — أوضحت هذه المؤتمرات أن عدم الانحياز لا يعنى الحياد فى المنازعات التى تقع بين الدول الاستعمارية ، والبلاد الأفروآسيوية التى مازالت تحت نير الاستعمار ، فالدول الأفريقية فى هذه الحالة يجب أن تكون منحازة كل الانحياز إلى الذين يكافحون من أجل القضاء على الاستعمار ، سواء أكان هؤلاء المكافحون داخل القارة الأفريقية أو خارجها ، فأى جزيرة مثلا من جزر المحيط الهادى أو المحيط الأطلسى تكافح فى سبيل الحصول على استقلالها السياسى ، يجب أن تقدم إليها الدول الأفريقية كل تأييد ومساعدة دون أن يعتبر هذا مخالفا لسياسة عدم الانحياز .

وثالثاً — أكدت تلك المؤتمرات أن مكافحة التمييز العنصرى حيثما وجد سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أو فى أوربا ، أو آسيا ، ليست منافية للحياد الأفريقى ، لأن الدول الأفريقية تشعر بأن المجتمع الدولى

أقامها وكيلا عنه فى مكافحة التمييز العنصرى أينما وجد ، لأنها ذاقت مرارته ، وما زال أبناؤها يعانون منه .

ورابعاً — أوضحت تلك المؤتمرات أن عدم الانحياز لا يعنى أن الدولة التى اختارت هذه السياسة يجب أن تختار نظاما سياسياً واجتماعياً بعيداً عن النظام الشيوعى أو النظام الرأسمالى ، ولكن لها أن تختار ما يلائم أوضاعها الخاصة مادامت تلتزم فى سياستها الخارجية عدم الانحياز ، فإذا اختارت لنفسها النظام الماركسى فإن هذا لا يعنى أنها قد انحازت إلى المعسكر الشيوعى مادامت لم ترتبط به عسكريا ولا سياسياً . كذلك إذا اختارت النظام الرأسمالى ، فليس معنى هذا أنها قد انحازت إلى المعسكر الغربى مادامت أيضاً لم ترتبط به عسكرياً أو سياسياً .

أظهرنا جليا فيما أسلفنا مفهوم سياسة عدم الانحياز ، وعرضنا لأهم مادار حوله من قرارات ومناقشات وآراء ، والآن نعود إلى التساؤل الذى أوردناه فى البداية وهو : هل الحياد الأفريقى ضرب من ضروب الخيال ، أم أنه استراتيجية إيجابية مثمرة للقارة الأفريقية .

الحق أن صعاباً جمة قد اعترضت سبيل الحياد الأفريقى فى مدى السنوات العشر التى مضت منذ قامت منظمة الوحدة الأفريقية فى مايو سنة ١٩٦٣ ، وكان من هذه الصعاب أن تحقيق الحياد فى أى منطقة من العالم لابد له من استتباب السلام والوئام فيها ، ولكن هذا لم يتوافر للقارة الأفريقية . فالصراع مازال مستمراً فى سبيل القضاء على الاستعمار ، ومن العسير على الدول غير الأفريقية أن تكف عن التدخل فى تلك المعارك بسبب ارتباطاتها العسكرية والسياسية مع بعض الدول الاستعمارية . [فالبرتغال مثلا عضو فى حلف الأطلنطى] أو بسبب مصالحها الاقتصادية فى القارة الأفريقية .

من هذا يتبين أن الكفاح المسلح ضد الاستعمار كان سبباً فى عدم استتباب الحياد الأفريقى .

ومن الصعاب أيضا أن الدول الأفريقية فى مجموعها متخلفة وفقيرة وصغيرة ، فهى لذلك فى حاجة إلى معونات ومساعدات من الدول الأجنبية ، فتضطر أحيانا بسبب فقرها وتخلفها إلى أن تنحاز إلى هذه الدول أمام ضغط هذه العوامل وحاجتها إلى المعونات والمساعدات . وعلى هذا فالفقر والتخلف من أسباب عدم استتباب الحياد الأفريقى .

ومن الصعاب كذلك ، أن منظمة الوحدة الأفريقية لم تستطع حتى اليوم أن تصل إلى وضع أسس لقيام ضمان جماعى عسكرى أفريقى يساعد الدول الأفريقية على الاستغناء عن الحماية العسكرية الصادرة من دول غير دول القارة ، والحق أن كثيراً من الدول الأفريقية تصر على بقاء القواعد العسكرية الأجنبية فى إقليمها محافظة على النظام السياسى القائم فيها ، أو خوفا من تدخل دولة أفريقية ، أو غير أفريقية فى شئونها الخاصة .

وهناك صعوبة أخرى ، وهى أن سياسة عدم الانحياز لا تستتب إلا إذا كانت الكتل العسكرية المتناهضة الكبرى تجد لها مصلحة فى قيام مجموعة دولية غير منحازة . فالدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، والصين الشعبية ، والاتحاد السوفييتى ليس لأى منها مصلحة فى أن تتبع أفريقيا سياسة عدم الانحياز ، نظراً إلى ما لكل منها من أمل فى أن تنحاز هذه الدول إلى معسكرها إن قريباً أو بعيدا ، يضاف إلى هذا أن الدول الاستعمارية التى كانت تسيطر على البلاد الأفريقية ، كفرنسا وبلجيكا وانجلترا ، مازال كل منها يعمل جاهداً فى سبيل الاحتفاظ بنفوذه ومركزه ، فتعرقل سياسة عدم الانحياز الأفريقى تحقيق هذه الآمال .

فهل كل ذلك يعنى أن الحياد الإيجابى الأفريقى لا يمكن أن يتحقق ما دامت تعترضه كل هذه الصعاب. هل يعنى كل ذلك أن عدم الانحياز الأفريقى لا يعدو أن يكون شعارا تتخذه منظمة الوحدة الأفريقية لتتمكن من جمع شمل الدول الأفريقية .

والجواب أنه حتى لو كانت سياسة عدم الانحياز مجرد شعار فإنها أمر جوهرى بالنسبة إلى أفريقيا . فالوضع السياسى الدولى القائم ، والوضع الجيوبوليتيكى للقارة ، والنمو الاقتصادى والسياسى لأكثر الدول الأفريقية .. كل أولئك يحتم عليها أن تختار لنفسها سياسة عدم الانحياز ، ويحتم عليها أن تكافح فى سبيل تحقيق هذه السياسة .

وطريق عدم الانحياز ليس طريقا معبدآ ، فالدول التى اختارت لنفسها الحياد فى العصور الماضية لم تستطع تحقيق هذا الحياد ، ولم تستطع فرضه على الرأى العام الدولى إلا بعد نضال دام سنوات .

ان الكفاح فى سبيل القضـــاء على الاستعمار سينتهى بتصفية الاستعمار ، وأن الكفاح فى سبيل الخلاص من الفقر والتخلف سينتهى بالقضاء على أسباب تلك المساوىء . أما الكفاح فى سبيل تحقيق عدم الانحياز الأفريقى فهو كفاح دائم مستمر ، لأنه خير معبر عن حقيقة الشخصية الأفريقية فى القرن العشرين .

٦ — مبدأ قبول المساعدات الاقتصادية غير المشروطة :

إن ميثاق أديس أبابا لم يتصد لقضية المساعدات الاقتصادية للدول الأفريقية ، وكذلك القرارات التى أصدرها مؤتمر القمة التأسيسى ،

وخصص فيها جزءا للمشاكل الاقتصادية لم تتناول موضوع المساعدات الاقتصادية على الرغم من حاجة أفريقيا إلى تلك المساعدات من ناحية ، وخطورة هذه المساعدات التى قد يتخفى وراءها الاستعمار الجديد من ناحية أخرى .

ولكن دراسة التصريحات التى أدلى بها رؤساء الدول والحكومات فى مؤتمر أديس أبابا ، والقرارات التى أصدرها مجلس وزراء المنظمة فى السنوات العشر التى انقضت تجعلنا نقول أن الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية — حتى التى تنادى بالإعتماد على النفس — ترفض رفضا قاطعا كل سياسة تنادى بمقاطعة المساعدات ، وتدعو إلى الإكتفاء الذاتى ، وترى أن تلك السياسة لو اتبعت لأدت إلى عزلة أفريقيا عن العالم ، وعن التيارات السياسية المعاصرة .

وترى الدول الأفريقية أنها يجب أن تظل متعاونة مع باقى دول العالم ، وأن تتضامن معها ، وأن يكون لها دور إيجابى فى هذا التضامن .

تلك السياسة التى تعتنقها الدول الأفريقية ، وتناقض السياسة الإنعزالية التى نادى بها بعض المفكرين الأفريقيين ، قد سجلها ميثاق أديس أبابا ، إذ جاء فى الفقرة الخامسة من المادة الثانية أن أهداف المنظمة تنحصر فى « تشجيع التعاون الدولى ، آخذين فى الإعتبار ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان » .

وقد أكد هذا الاتجاه المعارض للانعزالية الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى ، وكان مما قاله فى ذلك : « ليس معنى ذلك لدقيقة واحدة أن تتحول أفريقيا إلى كتلة دولية ، أو ينعزل العمل الأفريقى عن حركة

القدم الإنسانية كلها . . ذلك آخر ما نفكر فيه أو نطلبه ، بل نحن نعتبر الوصول إلى هذا المدى تعصبا لا نقدر على تحمل نتائجه[1] » وقال رئيس نيجيريا فى هذا المعنى : « يجب علينا ألا ننسى أننا نحن فى أفريقيا نشكل جزءا من العالم ، كما علينا إلتزاماتنا الدولية . ومهما فعلنا لا نستطيع أن نعزل أنفسنا عن باقى أجزاء العالم ، ومن ثم يجب أن نراعى أننا نتمى إلى جماعة بشرية واحدة فى كل ما نفعله ونقوله »(٢) . وعبر عن هذه الفكرة نفسها الرئيس السودانى إذ قال : « إن السودان لا تفهم الوحدة على أنها محاولة لعزل أفريقيا عن باقى أجزاء العالم »(٣) .

يضاف إلى هذا كله أن السياسة الإنعزالية تتعارض مع التضامن الأفروآسيوى ، ومع الارتباطات القائمة بين الدول الأفريقية والدول الآسيوية ، بل تتعارض أيضا مع التضامن القائم بين مختلف دول العالم الثالث . وقد عبر عن ذلك رئيس جمهورية موريتانيا إذ قال : « فما من شك أنه ينبغى على أفريقيا حتى لو اتحدت ألا تعزل نفسها عن باقى أجزاء العالم ، هذا إلى جانب تضامنها الضرورى مع دول العالم الثالث »(٤) كذلك نادى امبراطور أثيوبيا بهذه الفكرة قائلا : « نحن متحدون مع أصدقائنا وإخواننا الآسيويين . إن أفريقيا تشارك آسيا فى تراث واحد من الاستعمار والاستغلال والتمييز العنصرى والإضطهاد . . »(٥) .

(١) أنظر خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر القمة الأفريقى بأديس أبابا يوم ٢٤ مايو ١٩٦٣ — مصلحة الاستعلامات بالقاهرة صفحة ١٢ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة المجلد الثانى رقم ٣٥ ص ٤ .

(٣) » » » » » » ٥ » ٣

(٤) » » » » » » ٢٩ » ٣

(٥) » » » » » » ٣ » ٩

وفوق ذلك كله فإن انعزال أفريقيا يتعارض مع مسئوليتها تجـــاه الإسهام فى صون السلام العالمى ، وتجاه الإسهام فى تطوير المدنية القومية . وقد عبر الرئيس ليوبولد سنجور عن ذلك فى قوله : إن التضامن الأفريقى يهدف إلى تحقيق التضامن الروحى والبشرى العالمى بغية « إحياء فضائل القديس أوجستين وابن خلدون وإحياء فضائل بنائينا ونحاتينا ورسامينا وشعرائنا فى شمال الصحراء وفى جنوبها . إن أفريقيا سوف تسهم إسهاما فعالا فى بناء المدنية العالمية »(١) .

وقد يقال إن هناك فرقاً بين سياسة رفض المساعدات الأجنبية وسياسة الإنعزال التام التى تنادى بقطع العلاقات بين أفريقيا والعالم الخارجى المتقدم ، والرد على هذا هو أن الاتصال بالعالم الخارجى ذو علاقة وثيقة بالمساعدات الخارجية ، ومن العسير على الدول المتخلفة أن تتصل بالعالم الخارجى وتتعامل معه دون أن تقبل معوناته ومساعداته .

وقصارى القول أن هناك ما يكاد يكون إجماعا على أن أفريقيا لا تريد أن تقطع صلتها مع العالم الخارجى ، وأنه ليس من مصلحتها أن تقطع هذه الصلة ، وكان عليها أن تجعل من المساعدات الأجنبية ركنا من أركان التنمية التى تبتغيها . وهذا لا يعنى أن أفريقيا لا تدرك خطورة تلك المساعدات الأجنبية ، أو لا تدرك خطورة التعامل مع الدول الأجنبية الكبرى . لذلك اشترط ميثاق أديس أبابا أن تكون المساعدات غير مشروطة(٢) .

---

(١) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ٩ صفحة ٣ .

(٢) وقد تكون المساعدات ثنائية أو جماعية ، وتعتبر ثنائية حين تقدمها دولة أجنبية واحدة إلى دولة أفريقية ، وتعتبر جماعية اذا قدمتها مجموعة من الدول ، أو منظمة دولية إلى دولة أفريقية واحدة ، أو إلى مجموعة من الدول الأفريقية ، وسنتحدث فيها بعد ، عن أن كثيرا من السياسيين ومن الخبراء الأفريقيين يفضلون المساعدات الجماعية على المساعدات الثنائية التى تشتم =

الأساس الأيديولوجى لتلك المساعدات :

لم تكتف أديولوجية أديس أبابا بإقرار مبدأ قبول المساعدات الأجنبية ، وأن تجعل منه ركنا من أركان التنمية الأفريقية ، بل بذلت كثيرا من الجهود الفكرية للبحث عن أساس قانونى أو أساس أخلاقى

= منها رائحة التسلط والمساعدات قد تكون مقيدة Tied Aid بمعنى أن الدولة المانحة تلزم الدولة الممنوحة بأن تشترى جميع حاجاتها من السلع من الدولة المانحة فى حدود القرض الممنوح. والولايات المتحدة الأمريكية تستخدم هذا الأسلوب فى مساعداتها وبخاصة بالنسبة إلى المساعدات الغذائية إذ تشترط على الدولة المستفيدة أن تشترى بقيمة المنحة من الفائض الزراعى الأمريكى .

وقد تكون المساعدة فى صورة معونة فنية كأن تقدم الدولة المانحة الخبراء ، وتنشىء داخل الدولة الأفريقية معاهد للتدريب وما إلى ذلك .

وقد تكون المساعدة عسكرية ، وهذا إذا كانت مقصورة على تقديم الأسلحة والعتاد الحربى ، وقد تبدو فى صورة وجود قوات أجنبية وقواعد عسكرية إذا كانت هذه أو تلك تحت ستار حماية الدولة المستفيدة .

وقد تكون تلك المساعدات فى صورة منحة لاتلتزم الدولة المستفيدة بردها أو تقديم مقابل لها ، كما تكون فى صورة قروض بفوائد مخفضة أو دون فوائد .

وقد تأتى المساعدات من طريق غير مباشر كأن تشترى الدولة المانحة بعض محاصيل الدول الأفريقية بسعر يزيد على السعر الدولى الجارى ، وقد تكون فى شكل امتيازات ضريبية ، أو ضمانات تمنحها الحكومات الأجنبية لشركاتها أو عملائها الذين يستثمرون أموالهم فى إحدى الدول الأفريقية .

وقد تكون المساعدات مشروطة بشروط سياسية كالمساعدات الأمريكية التى منحت بموجب قرار الأمن القومى الصادر سنة ١٩٥١ وهى مساعدات ترمى إلى تدعيم الارتباطات العسكرية والسياسية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المستفيدة من هذه المساعدات .

ويمكن أيضا تقسيم المساعدات تبعاً للون السياسى للدولة المانحة ، ووفقا لذلك تكون المساعدات : شيوعية ، وغربية ، وحيادية ، وفقا لما تكون عليه الدولة المانحة من حيث الانتماء إلى الكتلة الشيوعية ، أو الكتلة الغربية الرأسمالية ، أو مجموعة دول عدم الانحياز .

هذه بعض أنواع وأشكال المساعدات أوردناها لنبين مدى تنوعها ، ولنبين أن سياسة الدول الأفريقية إزاء تلك المساعدات لابد أن تختلف باختلاف نوع أو شكل المساعدات التى تقدم إليها .

للمساعدات التى تقدمها الدول الغنية الأجنبية إلى الدول الأفريقية ، وكان من أبرز هذه المحاولات رأى فحواه أن تلك المساعدات ليست إلا دينا دوليا ترده الدول الغنية الأجنبية إلى الدول الأفريقية ، ثم آخر فحواه أن أساس تلك المساعدات هو حق الدول الأفريقية فى التنمية ، ثم آخر مؤداه أن المساعدات إنما هى وجه آخر من وجوه نزع السلاح ، وفيما يلى عرض لهذه النظريات بشىء من الإيجاز :

أولا - المساعدات الأجنبية دين دولى:

فى السنوات الأخيرة كثرت الدراسات العلمية التى تؤكد استنادا إلى احصاءات دقيقة أن الدول غـــير الأفريقية ، وبخاصة منها الدول الاستعمارية ، قد استغلت هذه القارة المظلومة أفدح استغلال(١) وسواء أكان هذا الاستغلال فى عهد تجارة الرقيق حيث صار الأرقاء المجلوبين من أفريقيا هم اليد العاملة الرخيصة فى إنتاج الخير(٢)، أو كان فى عهد الاستعمار التقليدى حيث سلبت خيرات القارة من يد أبنائها لتغمر البلاد ذات السيطرة على هذه القارة . وسواء أكان هذا أو ذاك فمن واجب هذه الدول إن لم يكن قانونيا فأخلاقيا أن ترد مقابل ما سبق أن استولت عليه ،وأن ترده فى صورة مساعدات لهذه البلاد .

(١) أنظر : Pierre Jalée le Tiers Monde dares l'Economic Mondiale Francois Maspero Paris 1968.

(٢) عدد الأفريقيين الذين اختطفوا من أفريقيا ليعملوا فى أمريكا وحدها بصفتهم أرقاء موضع خلاف فدبيوا المفكر الزنجى الأمريكي الذى نادى فى بداية هذا القرن بالقومية الأفريقية يؤكد أن عددهم وصل إلى مائة مليون نسمة وإن كانت نسبة كبيرة منهم قد لقيت حتفها خلال سبيهم أو نقلهم ، وهناك آخرون يرون أن عددهم نحو ثلاثين مليون نسمة . وأيا كانت حقيقة العدد فهو دليل واضح على ضخامة التعويض الذى يمكن أن تطالبه أفريقيا من الدول التى تاجرت فى الرقيق أو التى استغلته إذا اتخذنا ماحصلت عليه إسرائيل من ألمانيا من تعويضات من ضحايا العدوان النازى على اليهود .

وقد دافع عن هذه النظرية الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر أديس أبابا وكان من رأيه أن المعونة الأجنبية ضريبة مفروضة على الدول المتقدمة للدول النامية ، وقال : « للجمهورية العربية المتحدة نظرة فى مسألة المعونات الخارجية تراها حقا للشعوب المتخلفة على الذين سبقوا فى التقدم . . حقا يستند إلى التكافل الإنسانى ، وإلى تدعيم السلام .. بل إن الجمهورية العربية المتحدة ترى هذه المعونة فريضة واجبة الأداء على الدول الكبرى ذات التاريخ الاستعمارى قبل غيرها تعويضا عن النهب الذى تعرضت وما زالت تتعرض له شعوب عديدة فى أفريقيا وآسيا ، نزحت ثرواتها نزحا منظما ليكون الرخاء حكراً لغيرها ، ويبقى لها احتكار الفقر »(١) .

وقد دافع عن هذه النظرية أيضا الرئيس أحمدو اهيدجو فى مؤتمر أديس أبابا قائلا : « تستطيع قارتنا أن تطالب بما قدمته من إسهام كبير فى إثراء العالم ، لا فى المواد الأولية فحسب ، ولكن أيضا فى عرق ودم أبنائها الذين جاهدوا فى تنمية أجزاء أخرى من العالم ، حيث أقيمت بجهودهم ثروات ضخمة ، وصناعات وزراعات عملاقة »(٢) .

إلا أن تلك النظرية التى نادى بها أكثر من زعيم أفريقى كانت موضع نقد من بعض كتاب الغرب وعلى رأسهم البرت مايستر فقد قال : « لا نرى أى مبرر لإجبار الدول المتقدمة ، حتى الاستعمارية منها ، على أن ترد إلى مستعمراتها القديمة فى صورة مساعدات جزءا عما أخذته من قبل أن التاريخ يتهكم على مثل تلك القواعد الخلقية ، إذ يرى أن ما وقع من إكراميات ،أو من ظلم يعتبر أمراً عادلا ما دام قد وقع »(٣) .

(١) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ٢٦ ص ٥ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ١٠ ص ٩ .

(٣) Albert Meister. L, Afrique peut-elle partir Editions du Seuil Paris 1966 page 352.

ونحن لا نستطيع ، ولا نحسب أن أى مفكر أفريقى يستطيع أن يؤيد رأى البرت مايستر ، ومن يسير على وتيرته من الكتاب. وإذا كان التاريخ لم يتضمن سوابق تبرر مطالبة شعب لشعب آخر بتعويض عن استغلال سابق ، فإن التعويضات التى فرضت على الدول المهزومة ، كما حدث فى الحرب السبعينية حين دفعت فرنسا تعويضات لألمانيا ، أو فى الحرب العالمية الأولى و الثانية حين دفعت ألمانيا تعويضات للحلفاء ، بل إن التعويضات التى حصلت عليها إسرائيل من ألمانيا مع أنه لم يكن لإسرائيل وجود إبان الفترة التى وقع الظلم فيها على اليهود ، كل هذه التعويضات دليل على اتجاه جديد فى العلاقات بين الدول ، ولذلك لا نجده فى التاريخ القديم على الصورة التى نشأت فى العصور الحديثة والتى تستند إليها الدول الأفريقية حين ترى أن المعونة الأجنبية ليست إلا رداً لدين قديم .

ثانيا — المساعدات الأجنبية والقانون الدولى للتنمية :

وهناك نظرية ترى أن القانون الدولى العام التقليدى قد وضع حقوقا والتزامات للدول تجاه بعضها البعض ، وهذه الحقوق وضعية مثل حق الحرية ، وحق المساواة ، وحق الإحترام المتبادل ، وحق البقاء . . ولكن مع نمو قواعد القانون الدولى الحديث ظهرت حقوق جديدة استوجبها تطور العالم وتضامنه . ومن ذلك حق الدول المتخلفة النمو ، ويقابله إلتزام الدول المتقدمة بمساعداتها على تحقيق هذا النمو . ويضيفون إلى ذلك أن مبادىء هذا القانون الحديث قد وضعت فى ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ ، وقد جاء فى ديباجة الميثاق : « نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ندفع بالرقى الاجتماعى قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح . . وفى سبيل هذه الغايات

اعتزمنا . . أن نستخدم الأداة الدولية فى ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها » .

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الإتجاه الحديث الذى يفرض على الدول المتقدمة الغنية مساعداتها للدول المتخلفة . وهناك أكثر من توصية تؤكد هذا المعنى ، ومن ذلك التوصية رقم ١٧١٥-١٦ التى وضعت الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية فى إطار الأمم المتحدة.

وقد ظهرت دراسات فقهية عديدة تعالج هذا الإلتزام الدولى الجديد ، وسرعان ما خرج هذا الإتجاه من الدائرة الفقهية إلى الدائرة السياسية الدولية ، وسمعنا لها صدى فى مؤتمرات عدم الانحياز . والجزء العاشر من قرارات مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز هو أحسن تعبير عن هذا الإتجاه الحديث إذ جاء فيه :

« إن رؤساء الدول أو الحكومات المشتركة فى المؤتمر . . إذ يؤمنون بأن التنمية الاقتصادية إلتزام يقع على المجتمع الدولى كله . وأنه من واجب الدول جميعا أن تسهم فى العمل على خلق نظام اقتصادى جديد عادل تستطيع فى ظله جميع الأمم أن تحيا دون خوف أو حاجة أو يأس ، وأن تسمو إلى مرتبة العضو الكامل فى أسرة الأمم . وأن البنيان الحالى للاقتصاد العالمى والمؤسسات الدولية القائمة فى مجال التجارة الدولية والتنمية ، لم تنجح فى الحد من التفاوت فى نصيب الفرد من الدخل بين الشعوب فى الدول المتقدمة والدول النامية أو فى تضييق الهوة الخطيرة المتزايدة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وإذ يؤكدون الحاجة الملحة إلى تدعيم وزيادة التعاون الدولى على أساس من المساواة،وبما يتفق وما يتطلبه التعجيل بالتنمية » . . .

ثالثاً — المساعدات الأجنبية ونزع السلاح :

هناك محاولة لربط حق الدولة المتخلفة فى التنمية، بإلزام الدول المتقدمة بنزع السلاح أو تخفيضه . ويستند فى ذلك إلى أن حق الدولة المتخلفة فى التنمية يقابله إلزام الدول المتقدمة بنزع السلاح ، وتقديم ما كان يصرف على صنع السلاح إلى الدول المتخلفة . وقد وردت إشارة صريحة إلى هذه النظرية فى قرارات مؤتمر بلغراد ، جاء فيها :

« بحث المشتركون فى المؤتمر، على أنه يتعين على الدول الكبرى أن توقع دون مزيد من الإبطاء ، معاهدة لنزع السلاح نزعاً شاملا كاملا ، وذلك لإنقاذ البشرية من ويلات الحرب . ولتحويل الطاقة المالية التى توجه فى الوقت الحالى نحو التسليح ، على أن تستخدم فى تحقيق التطور السلمى والاقتصادى والاجتماعى للبشرية كلها » .

كما وردت أيضا إشارة إليها فى قرارات مؤتمر القاهرة (الجزء العاشر): أن رؤساء الدول والحكومات المشتركة فى هذا المؤتمر مقتنعون بأن التقدم فى مجال نزع السلاح يساعد على زيادة الموارد المتاحة للتنمية الاقتصادية ، ومن ثم فهم يؤيدون الاقتراحات التى تهدف إلى توجيه الموارد المستغلة الآن فى التسلح إلى تنمية المناطق المتخلفة فى العالم، وتحقيق رخاء الإنسانية جمعاء(١).

(١) فى المؤتمر الثانى والخمسين لجماعة القانون الدولى الذى انعقد فى أغسطس سنة ١٩٦٦ بمدينة هلسنكى عاصمة فنلندا دافعت عن هذه النظرية ، وكان مما قلته فى معرض الدفاع عنها « الإلزام بنزع السلاح هو الجانب السلبى ، أما الإلزام بمساعدة الدول المتخلفة فهو الجانب الايجابى لمبدأ من مبادىء التعاون الدولى » واقترحت أن تطرح دائما مشكلة مساعدة الدول المتخلفة حيثما طرحت مسألة نزع السلاح (أنظر مضابط مؤتمر هلسنكى سنة ١٩٦٦ ص ٦٣) .

وعرض الأستاذ البيرمايستر أيضاً لنقد هذه النظرية نقدا مرا قائلا : إنه لمن ضروب الخيال تصور أن نزع السلاح سيترتب عليه ازدياد المساعدات التى تقدم إلى الدول المتخلفة، بل قد يكون الأمر، على العكس، فقد كان من آثار استتباب التعايش السلمى بين العملاقين المتناهضين أن انخفضت المساعدات الأجنبية ، ويقول أن موقف الدول الأوربية الحيادية فيه الدليل الواضح على صحة رأيه، إذ رغم أن هذه الدول من أغنى دول العالم ، وتتمتع بأعلى مستوى من مستويات المعيشة. فبالنظر إلى أنها ليس لها مآرب سياسية خارجية ، صارت سلبية كأكثر ما تكون السلبية فى تقديم المساعدات الخارجية .

فألبير مايستر يرى إذن أن المعونة الاقتصادية تلازم المنافسة الدولية، ترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها(١).

هل نستخلص من كل هذا أنه لا يوجد أساس أخلاقى سياسى ، أو أساس قانونى للمساعدات الأجنبية التى تعطى للدول المتخلفة ؟

يبدو لنا أن أيديولوجية التنمية لم تتبلور بعد ، وأن الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة الغنية التى تعتقد أن من حقها أن تتمتع بخيراتها كما تشاء ، وبين الدول المتخلفة الفقيرة التى ترى أن لها حقا فى التنمية وأن هذا الحق يقابله التزام من الدول الغنية بمساعدتها . . هذه الفجوة مازالت على اتساعها . فعلى الدول الأفريقية أن تبحث عن أسس أخلاقية وسياسية للمساعدات الأجنبية ، تكون وليدة دراسات علمية دقيقة قائمة على إحصاءات توضح بدقة مبلغ مديونية الدول الغنية لدول أفريقيا ، ثم تصاغ هذه الأسس فى قالب قانونى جديد يضاف إلى القانون الدولى التقليدى .

(١) أنظر كتاب البير مايستر — المرجع السالف الذكر ص ٣٥٢ .

وفى المجال الأفريقى الداخلى، يتعين على الدول الافريقية أن تبحث عن أيديولوجية للتنمية منبثقة من واقعها نفسه، ومتمشية مع مشاكلها.

وفى مجال السياسة الدولية، يجب على الدول الأفريقية أن تنوع جهد المستطاع علاقاتها بالدول الأجنبية وبالمنظمات الدولية.

تلك السياسات قد تكون عونا للدول الافريقية على تعزيز حقها فى التنمية، وعلى إيجاد أسس أخلاقية وأيديولوجية للمعونة الأجنبية. وإذا لم تبحث جديا فى سبيل إيجاد هذه الأسس فستنقلب المعونة الأجنبية من كونها حقا واجبا إلى كونها صدقة دولية، وذلك مما يسىء إلى الكرامة الأفريقية، ويمس شخصيتها وعزتها، وفضلا عن هذا خطورة تغلغل الاستعمار الجديد فى أذيال هذه الصدقة.

وبعد السنوات العشر التى انقضت، ما الذى عاد على أفريقيا من المساعدات الأجنبية؟ وهل استطاعت أن تقى نفسها من الجانب السىء فيها؟

إذا كان من الصعب أن نجيب على هذا التساؤل إجابة شافية، لأن سياسة الدول الأفريقية تختلف باختلاف ارتباطات كل منها، وباختلاف الدول التى تقدم المعونات إليها، فمع ذلك فإن الدول الأفريقية فى مجموعها اتبعت ما نستطيع أن نسميه سياسة التعايش السلمى فى المساعدات الاقتصادية.

هذا المفهوم الجديد للتعايش السلمى قد تبلور فى آسيا وأفريقيا، لأن المساعدات الرأسمالية كانت تتعايش سلميا مع المساعدات الشيوعية. وتتجلى أهمية هذا الهدف الجديد بالنسبة إلى الدول الأفريقية، فى أنه فى ظل الهدنة الأيديولوجية والعسكرية التى قامت بين العملاقين الكبيرين

المتناهضين، تستطيع الدول الأفريقية المتخلفة المحتاجة إلى المعونة الأجنبية أن توازن بين النفوذ الغربي والنفوذ الشرقي، وفى ظل هذه الموازنة تحقق لنفسها حدا من حرية التصرف. يضاف إلى ذلك أنه فى كثير من الحالات تكون المساعدات السوفيتية عاملا فى تدفق المساعدات الأمريكية، وكذلك العكس، وهذا أو ذاك هو بلا شك فى صالح الدول الأفريقية.

إلا أن الهدف الحقيقى من التعايش السلمى هو ما يسمى « بسياسة الاستبدال » أو « مساعدات الاستبدال »، بمعنى أن يكون فى إمكان الدول الأفريقية أن تستبدل معونات دولة ما بمعونات دولة أخرى. وإمكانية الاستبدال هى التى تتيح للدولة الأفريقية أن ترفض — إذا شاءت — المساعدة المشروطة أو المساعدة التى تخشى من تحولها إلى استعمار جديد، لعلمها أنها ستستطيع الحصول على المساعدة من جهة أخرى. وأوضح مثل لسياسة الاستبدال هذه موقف الجمهورية العربية المتحدة حينما رفض البنك الدولى الخاضع للنفوذ الأمريكى تمويل مشروع السد العالى، فلجأت إلى مساعدات الاتحاد السوفيتى.

وجدير بنا هنا أن نشير إلى رأى أبداه البرت مايستر، وهو يرى متشائما أن التعايش السلمى، ثم الوفاق بين العملاقين سيؤدى إلى تخفيض قدر المساعدات التى تقدم إلى الدول النامية نظرا إلى أن الباعث الحقيقى على تقديم تلك المساعدات هو المنافسة بين هذين العملاقين. فإذا اتفقا انعدمت تلك المنافسة، وبالتالى تكون نتيجة ذلك تخفيض مايقدم منهما إلى هذه الدول.

ومن العسير إصدار حكم فاصل فى هذه الآراء المتباينة، ولكن لاشك أنه كلما تعددت مصادر المساعدات استطاعت الدول الأفريقية أن تخفف من وطأة الاستعمار الجديد الكامن فى ثنايا هذه المساعدات.

وإذا كان الوفاق بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية قد يحول دون تطبيق تلك الاستراتيجية الأفريقية في ميدان المساعدات، فعلى الدول الأفريقية أن تكون يقظة لتستفيد من المنافسات الجديدة التي قد تظهر بين الدول المانحة كما فعلت تنزانيا مثلا إذ استطاعت الإفادة من تنافس الاتحاد السوفيتي والصين، ومن دول السوق الأوربية المشتركة، وتنال المساعدات من كل هذه الجهات مع حفظ التوازن بينها لتوقي مخاطر الاستعمار الجديد الكامن وراء تلك المساعدات.

الفصل الرابع

الهيكل التنظيمى لمنظمة الوحدة الأفريقية

إن الهيكل التنظيمى لمنظمة الوحدة الأفريقية لا يختلف كثيرا عن هيكل المنظمات الدولية عامة كعصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، أو هيكل المنظمات الدولية الفنية ، مثل هيئة اليونسكو ، وهيئة الطيران المدنى .

وعضوية منظمة الوحدة الأفريقية مقصورة على الدول كما هو الوضع فى غيرها من المنظمات الدولية ، والهيئات العاملة فيها قائمة على التركيب الثلاثى مثل غيرها من المنظمات . فهناك مؤتمر قمة ، ومجلس وزراء ، وأمانة عامة دائمة . هذا إلى جانب مجموعة من اللجان الفنية التى تعمل كل منها فى ميدان تخصص معين .

وسنتناول فى المبحث الأول من هذا الفصل العضوية فى منظمة الوحدة الأفريقية ، ونتناول فى المبحث الثانى الهيئات التى تعمل فى تلك المنظمة .

المبحث الأول

العضوية فى المنظمة

نصت المادة الثامنة والعشرون من ميثاق أديس أبابا على أن أى دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة تستطيع إخطار السكرتير العام الإدارى فى أى وقت بعزمها على الانضمام إلى هذا الميثاق، وأضافت الفقرة الثانية من المادة أنه على السكرتير العام الإدارى عند تسلم مثل هذا الإخطار أن يرسل نسخة منه إلى جميع الدول الأعضاء، ويتقرر قبول العضوية بالأغلبية المطلقة للدول الأعضاء.

ويستخلص من أحكام تلك المادة أن هناك خمسة شروط يجب توافرها للقبول فى عضوية منظمة الوحدة الأفريقية :

أولا ـ أن يكون طالب الانضمام دولة .

ثانياً ـ أن يكون دولة أفريقية .

ثالثاً ـ أن يكون دولة أفريقية مستقلة.

رابعاً ـ أن تكون تلك الدولة راغبة فى الانضمام .

خامساً ـ أن توافق على قبولها الدول الأعضاء فى المنظمة .

وسنفرد شرحا لكل شرط من هذه الشروط :

الشرط الأول – أن يكون طالب الانضمام دولة :

ان منظمة الوحدة الأفريقية منظمة دولية لا تقبل فى عضويتها إلا الدول. فالأقاليم التى لم تستقل بعد، أو الحكومات المؤقتة، أو الحكومات التى فى المنفى لا يمكن أن تقبل فى المنظمة . وذلك بخلاف الوضع فى منظمة الدار البيضاء(١) التى كانت قد قبلت فى عضويتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

ويرجع ذلك إلى التيار المحافظ الذى كان يسود مؤتمر أديس أبابا التأسيسى، ورغبة الدول الأفريقية فى جعل منظمتهم الجديدة مشابهة لغيرها من المنظمات الاقليمية التى قامت فى أوربا او أمريكا ، والتى جعلت العضوية فيها مقصورة على الدول .

وبمعنى آخر ،فإن الانضمام إلى منظمة الوحدة الأفريقية يتضمن تتويجا لاستقلال الدول الأفريقية ، وليس وسيلة لحصول الدولة على استقلالها .

كذلك ، فإنه لا يمكن المنظمات الأفريقية الإقليمية الجزئية أن تقبل فى منظمة الوحدة الأفريقية كعضو فيها مادامت تلك العضوية مقصورة على الدول .

والبلاد الأفريقية التى لم تستقل بعد ، أو حركات التحرير التى تمثلها، والمنظمات الدولية الجزئية لا يوجد ما يمنعها من أن تشترك فى أعمال منظمة الوحدة الأفريقية بصفة مراقبين فحسب .

الشرط الثانى — أن يكون طالب الانضمام دولة أفريقية :

ماالمقصود بالدولة الأفريقية ؟ إذا كان معيار الأفريقية ،أو الوصف

---

(١) أنظر المبحث الثانى من الفصل الأول من هذا الكتاب .

بالأفريقية ميسور التحديد، لأن للقارة الأفريقية حدوداً طبيعية واضحة، بخلاف الوضع مثلا فى القارة الأوربية ،فإن هذا المعيار يثور حوله الشك فى ثلاث حالات :

الحالة الأولى : هى حالة الدولة الاستعمارية الموجودة فى أفريقيا مثل جنوب أفريقيا، أو روديسيا، ونحوها من الدول التى قد تنشأ مستقبلا. فهذه الدول إن كانت من الناحية الجغرافية أفريقية فإنها من الناحية السياسية غير أفريقية ، إذ تسيطر عليها حكومات أقلية بيضاء جعلت من فلسفتها السياسية التمييز العنصرى الذى يتنافى مع الأيديولوجية الأفريقية. وقد عبر عن هذا رئيس جمهورية ملجاش فى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى بقوله « ان العضوية مفتوحة لجميع الدول الأفريقية التى تعتبر نفسها ملتزمة بميثاق سان فرنسسكو فى علاقات بعضها مع بعض . وعلى هذا الأساس نفسه سوف ترحب المنظمة بالدول التى حصلت على استقلالها أخيراً، ولكنها لا تستطيع أن تقبل انضمام دول تقوم سياستها على أساس التمييز العنصرى ... » (١)

وإذا استطاعت الأغلبية الأفريقية أن تستولى على الحكم فى سالسبرى (عاصمة روديسيا) أو بريتوريا (عاصمة جنوب أفريقيا)، فلاشك أن كلا من هاتين الدولتين ستصبح أفريقية من الناحية السياسية ، بعد أن كانت أفريقية من الناحية الجغرافية فقط .

الحالة الثانية : تتمثل فى اندماج دولة أفريقية مع دولة غير أفريقية. ان الوحدة التى قامت بين مصر وسوريا فيما بين سنة ١٩٥٨ و سنة ١٩٦١ قد يقع لها مثيل بين دولة أفريقية ما، ودولة آسيوية، أو دولة أوربية ، فاذا

---

(١) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ١٤ ص ٨ .

يكون وضع هذه الدولة الأفريقية الآسيوية . أو الأفريقية الأوربية بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية ؟

ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة تتكون من إقليمين : أحدهما فى القارة الأفريقية وهو مصر ، والثانى فى القارة الآسيوية وهو سوريا ، فإن هذا التركيب لم يمنع الجمهورية العربية المتحدة من الاشتراك فى منظمة الدار البيضاء ، وأن تساهم مساهمة إيجابية فى العمل الأفريقى المشترك .

والذى نراه ، هو أن المعيار الذى يجب أن يدخل فى الحساب ، ليس معياراً جغرافيا فحسب ، ولكن يجب أن يكون معه معيار سياسى . فإذا كانت الدولة غير الأفريقية التى اتحدت مع الدولة الأفريقية دولة مناهضة للاستعمار فلا حرج من قبول هذه الدولة الاندماجية الجديدة فى منظمة الوحدة الأفريقية ، ولا حرج من بقائها فى المنظمة إذا ماتم هذا الإندماج أثناء عضويتها فى المنظمة .

أما إذا كانت الدولة غير الأفريقية دولة استعمارية ، أو دولة عنصرية ، فلا شك أن اتحادها مع الدولة الأفريقية العضو فى منظمة الوحدة الأفريقية سيؤثر على عضوية تلك الدولة الأفريقية فى المنظمة ، فلو فرضنا جدلا أن دولة أفريقية قررت أن تتحد مع البرتغال ، فلا شك أن هذا الاتحاد يدعو إلى إبعادها عن عضوية منظمة الوحدة الأفريقية . وعليه فإذا اندمجت أى دولة أفريقية مع دولة غير أفريقية يجب دراسة هذه الحالة دراسة مستقلة ، إذ لا توجد قواعد عامة تكون ضابطا لكون الإتحاد ، أو الإندماج يؤثر أو لا يؤثر على أفريقية الدولة الأفريقية .

الحالة الثالثة : تتمثل فى أن العضوية ليست مقصورة على الدول

الموجودة داخل القارة الأفريقية ، بل إنها تشمل أيضاً الدول التى قد تكون فى إحدى الجزر المحيطة بالقارة ، وذلك طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق أديس أبابا ، وهى تنص على أن منظمة الوحدة الأفريقية تشمل « دول قارة أفريقيا ، ومدغشقر ، والجزر الأخرى المحيطة بأفريقيا» ، وهذه الجزر يقدر عددها بأربع وعشرين جزيرة ، أو مجموعة جزر تقع كلها تقريبا تحت السيطرة الاستعمارية الأجنبية فالجزر الأفريقية الواقعة تحت السيطرة البريطانية هى : أسانشيون ، وسانت هيلين ، ومافيا ، وموريس التى استقلت أخيرا وقبلت فى منظمة الوحدة الأفريقية ، وسوقطرة التى استقلت باعتبارها جزءا من اليمن الجنوبية ، وتوستان دا كوامبا ، وزنجبار التى اتحدت مع تنجانيقا وكونت معها دولة تنزانيا ، وجوه ، وسيشل ، وأميرانت ، ورودريجس . أما الجزر الأفريقية التى مازالت خاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية فهى : باسا دو أندسيا أوربا ، وريونيون ، وأرخبيل كومورس . أما الجزر الأفريقية التى تحت السيطرة البرتغالية الاستعمارية فهى : برينسيب ، وساوتوم ، وجزر الرأس الخضراء ، ومادىرا ، وأرخبيل بيجادوس . أما الجزر التى تحت السيطرة الاستعمارية الأسبانية فهى : جزيرة فرناندوبو التى استقلت بعد اندماجها مع غينيا الاستوائية ، وجزيرة أنابو ، وجزر كنارى التى تعتبر ولاية أسبانية وسكانها أسبانيون ، ولكن ترى بعض الدول الأفريقية أنه رغم ذلك فإن تلك الدول يجب أن تستقل . أما الجزر الخاضعة للسيطرة الاستعمارية لجمهورية أفريقيا الجنوبية فهى جزيرة البرنس إدوارد وماريون .

والذى نبه إلى أهمية هذه الجزر، هو الدكتور كوامى نكروما فى كتابه: «أفريقيا يجب ان تتحد» وأوضح كيف أن الجزر سواء منها ما يحيط بشرقى القارة أو غربيها، قد كان لها دور هام فى استعمار القارة، وقد استخدمت بصفة قواعد ثابتة تنطلق منها قوى الاستعمار .

والموضوع الجدير بالتأمل، هو وضع الجزيرتين الكائنتين فى البحر المتوسط، وهما جزيرة قبرص، وجزيرة مالطة . فإذا طلبت إحدى هاتين الجزيرتين أو طلبت كلتاهما الانضمام إلى منظمة الوحدة الأفريقية، هل تقبل باعتبارها جزرا أفريقية، أم لا تقبل على أساس أنها غير أفريقية ؟ . .

قد يقال إن تلك الجزر من الناحية العنصرية غير أفريقية، ولكن قد يرد على ذلك بأن معيار الأفريقية لا تدخل فيه العنصرية، بل تدخل فيه الأيديولوجية، وهو الإيمان بمكافحة الإستعمار، والتمييز العنصرى، واتباع سياسة غير منحازة، وإن كلا من مالطة وقبرص تتوافر فيهما هذه الصفات . فضلا عن أن المعيار الجغرافى قائم لأن المسافة بين الشواطىء الأفريقية وكل من قبرص ومالطة أقل من المسافة التى بين جزيرة موريس، أو جزيرة مدغشقر، وبين الشواطىء الأفريقية .

وكان الرد على ذلك أن قرب الشواطىء الآسيوية من قبرص، أو قرب الشواطىء الأوربية من مالطة يبطل مفعول المسافة بين هاتين الجزيرتين والشواطىء الأفريقية .

وليس هدفنا مناقشة هذه الحجج أو تلك، ولكننا أوردناها لبيان أن معيار الأفريقية الذى يبدو لأول وهلة معيارا جغرافيا واضحاً وبسيطا ،

هو فى حقيقة الأمر يثير عند تطبيقه عدة مشاكل فنية وسياسية .

الشرط الثالث : أن يكون طالب الانضمام دولة مستقلة وصاحبة سيادة .

وهذا الشرط تأكيد وتوضيح للشرط الأول . فهو يؤكد أن المنظمة مقصورة على الدول ، ولا تقبل الولايات داخل دولة اتحادية ، ولا تقبل الأقاليم التى لم تتمتع بعد بالاستقلال السياسى ، ولا تقبل المنظمات الدولية الإقليمية ، أو الفنية القائمة فى القارة الأفريقية .

الشرط الرابع : أن يتقدم طالب الانضمام بتقديم مايدل على رغبته فى الانضمام . لأن العضوية فى منظمة الوحدة الأفريقية ليست إلزامية ، ولكنها اختيارية ، فأى دولة أفريقية لا ترغب فى الانضمام إلى المنظمة لا يمكن أن ترغم عليه من قبل الدول الأخرى . والتعبير عن رغبة الدولة فى الانضمام يكون بتقديم طلب مكتوب إلى الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وهو يبلغ هـــذا الطلب إلى الدول الأعضاء فى المنظمة .

الشرط الخامس : أن توافق الدول الأعضاء على هذا الطلب .

وعندما أنشئت المنظمة كانت الدول التى اشتركت فى المؤتمر التأسيسى اثنتين وثلاثين دولة ، ولكن مندوب المغرب إذا كان قد اشترك فى مؤتمر الوزراء التحضيرى فإنه لم يشترك فى مؤتمر القمة التأسيسى بسبب الخلاف بينه وبين موريتانيا . وبعد المؤتمر بشهرين تقدمت المغرب بطلب انضمام إلى المنظمة فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، واعتبرت من الأعضاء المؤسسين . وفى السنوات العشر التى انقضت تقدمت تسع دول للانضمام إلى المنظمة ، وقبلت كلها ، ولم تعترض أية دولة أفريقية على قبول أى منها ،

وإن كان ذلك لا يعنى أنه فى المستقبل سيكون الأمر كذلك ، بل قد تتقدم دولة أفريقية جديدة ، فنجد من يعترض على انضمامها .

أما الدول التى قبلت فهى : مالاوى سنة ١٩٦٤ ، وكينيا سنة ١٩٦٤ ، وزامبيا سنة ١٩٦٥ ، وجامبيا سنة ١٩٦٥ ، وبوتسوانا (التى كانت تعرف باسم بشوانالند) سنة ١٩٦٦ ، وليسوتو (التى كانت تعرف باسم باسوتولند) سنة ١٩٦٦ ، وجزيرة موريس سنة ١٩٦٨ ، وسوازيلند سنة ١٩٦٨ ، وغينيا الاستوائية سنة ١٩٦٨ .

الانسحاب من منظمة الوحدة الأفريقية :

كما أن الدول الأفريقية لها حق الانضمام إلى المنظمة ، كذلك لها أيضا حق الانسحاب منها وفقا لأحكام المادة ٣٢ من ميثاق أديس أبابا التى تقول : « على أى دولة تريد الانسحاب من المنظمة أن تقدم إخطاراً مكتوبا إلى السكرتير العام الإدارى ، ومع ذلك فإن الانسحاب لا يسرى إلا بعد مرور سنة من تاريخ الإخطار » وحينئذ يتوقف تطبيق الميثاق على هذه الدولة . ومن الجدير بالملاحظة أن جامعة الدول العربية وضعت نفس هذا الشرط فى المادة ١٨ من ميثاقها . وأثناء فترة السنة التى تبدأ بتاريخ إخطار الأمانة العامة برغبة الدولة الأفريقية فى الانسحاب ، فإن من حقها أن تعدل عن رغبتها فى الانسحاب وتبقى فى المنظمة . ولكن إذا انتهت السنة ، وأرادت الدولة أن تعود مرة أخرى إلى عضوية المنظمة وجب عليها أن تتقدم بطلب انضمام جديد .

وفى السنوات العشر الأولى من تاريخ المنظمة لم تتقدم أية دولة أفريقية بطلب انسحاب من المنظمة .

وميثاق أديس أبابا لم يذكر عقوبة الفصل من المنظمة ، على غرار ما جاء فى ميثاق عصبة الأمم ، أو ميثاق جامعة الدول العربيـــة ، أو ميثاق

الأمم المتحدة . وقد تردد أكثر من مرة أن بعض الدول الأفريقية ستطالب بطرد دولة مالاوى من المنظمة بسبب التعاون العلنى والسافر الذى قام بينها وبين حكومة جنوب أفريقيا التى طلب من جميع دول المنظمة أن تقاطعها . إلا أن ميثاق أديس أبابا لا يسمح بطرد أى دولة عضو من المنظمة إلا إذا أرادت هى أن تنسحب . وعدم ذكر عقوبة الطرد إجراء سليم فى رأينا ، لأن الفصل إجراء سلبى أكثر مما هو إجراء إيجابى يفيد العمل الأفريقى المشترك . والدولة التى تخالف مبادىء وأهداف المنظمة من الخير أن تبقى فى المنظمة لعلها تستطيع تقويمها . أما إذا فصلت الدولة فإن المنظمة سوف لا تجد وسيلة للضغط عليها ، اللهم إلا وسائل القهر .

المبحث الثانى

الهيئات العاملة فى المنظمة

نصت المادة السابعة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على أن هذه المنظمة تحقق أهدافها عن طريق الهيئات العاملة التالية : مجلس رؤساء الدول والحكومات ، ومجلس الوزراء ، والأمانة العامة ، ولجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، واللجان المتخصصة .

وعلى خلاف الوضع فى ميثاق الأمم المتحدة لا تعتبر جميع الهيئات العاملة فى منظمة الوحدة الأفريقية على حد سواء . فاللجان المتخصصة خاضعة لمجلس الوزراء ، وهو بدوره خاضع لمجلس رؤساء الدول والحكومات . والأمانة العامة تخدم كل هذه الهيئات وتخضع لها . وسنتناول بالدراسة كل هيئة منها على حدة :

أولا — مؤتمر القمة أو مجلس رؤساء الدول والحكومات :

تنص المادة الثامنة من ميثاق أديس أبابا على أن هذا المجلس « هو الهيئة العليا للمنظمة » . وقد ذكرت المادة سالفة الذكر أنه يتألف من رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات . والهدف من ذلك التغلب على الصعاب التى قد تنشأ فيما إذا كان رئيس الدولة غير أفريقى ، كما كان الوضع بالنسبة لبعض الدول الأفريقية الأعضاء فى الكومنولث ، إذ كانت ملكة إنجلترا تعتبر رئيسة الدولة . فنى هـــذه الحالة يشترك رئيس الحكومة فى المجلس . وإن كانت المادة الثامنة من الميثاق قد عينت صفة الأعضاء الذين يتألف منهم هذا المجلس تعيينا محدداً ، وحصرتها فى رؤساء

الدول والحكومات، فإن المادة التاسعة تساهلت فأجازت أن يتكون هذا المجلس من رؤساء الدول والحكومات ، أو من ممثليهم المفوضين . وتلك الاجازة لها أضرار ، إذ كثيراً ما يغيب بعض رؤساء الدول الأفريقية ، ويكتفون بإيفاد ممثليهم الشخصيين ، وشتان بين رئيس الدولة وممثله الشخصى . وإذا أضفنا إلى ذلك أن كثيراً من الممثلين الشخصيين كانوا يحضرون قبل انعقاد مؤتمر القمة مؤتمر مجلس الوزراء ، فإن مؤتمر القمة نتيجة لذلك يصبح بمثابة تكرار لمؤتمر مجلس الوزراء[1] .

مكان انعقاد مؤتمر القمة :

ينعقد مؤتمر القمة مرة على الأقل كل عام فى دورة عادية ، ولم يحدد الميثاق مكانا للاجتماع ، ولكن جعل تحديده من اختصاص المؤتمر نفسه .

وقد انعقد مؤتمر القمة بانتظام ، فكانت دورته الأولى فى القاهرة فى يولية سنة ١٩٦٤ ، ودورته الثانية فى أكرا فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، والثالثة بأديس أبابا فى نوفمبر سنة ١٩٦٦ ، والرابعة فى كنشاسا فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، والخامسة بالجزائر فى سبتمبر سنة ١٩٦٨ ، والسادسة والسابعة والثامنة على التوالى فى أديس أبابا سنة ١٩٦٩ ، سنة ١٩٧٠ ،

---

(١) على سبيل المثال · فى مؤتمر القمة الذى انعقد فى القاهرة لم يشترك إلا تسعة وعشرون رئيس دولة ، وكان الباقون ممثلين شخصيين . وفى مؤتمر القمة الثانى الذى انعقد فى أكرا سنة ١٩٦٥ انخفض عدد رؤساء الدول إلى تسعة عشر ، وفى مؤتمر القمة الثالث الذى انعقد فى أديس أبابا سنة ١٩٦٦ وصل عدد الرؤساء إلى ستة عشر ، وفى مؤتمر القمة الرابع الذى انعقد فى كنشاسا انخفض عدد الرؤساء إلى خمسة عشر . وفى مؤتمر القمة الخامس الذى انعقد فى الجزائر سنة ١٩٦٨ وصل العدد إلى أربعة عشر . وفى المؤتمر السادس الذى انعقد بأديس أبابا سنة ١٩٦٩ انخفض العدد إلى إثنى عشر رئيساً . والأرقام التى أوردناها لانستطيع الجزم بها ، إذ قد سبق أن اعترض عليها الأمين العام المساعد فى مؤتمر انعقد عن قضايا الوحدة الأفريقية ، وكان ذلك بالجزائر فى مارس وأبريل سنة ١٩٧١ ، إلا أنها مع ذلك فى رأينا تمثل الحقيقة على وجه التقريب .

سنة ١٩٧١ . أما الدورة التاسعة فقد انعقدت بمدينة الرباط فى يونية سنة ١٩٧٢ ، والدورة العاشرة فى أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٧٣ ،حيث أقيم احتفال خاص بمناسبة مرور عشر سنوات على قيام المنظمة[1].

وهذا لا يعنى أن اختيار مكان انعقاد مؤتمر ، وتحديد تاريخ انعقاده قد يتم دائما بسهولة ، فقد اعترض سبيل ذلك صعوبات جمة ، نذكر منها حالتين كانت الصعوبات فيهما فى شكل أزمة حادة :

الخلاف حول اختيار أكرا مقراً لمؤتمر القمة الثانى :

فى مؤتمر القمة الأول الذى انعقد بمدينة القاهرة اتفق رؤساء الدول على أن يكون مكان انعقاد مؤتمر القمة الثانى هو مدينة أكرا عاصمة غانا فى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، إلا أنه بعد أن اتفقت الدول على ذلك وقفت عقبتان فى سبيل انعقاد هذا المؤتمر فى الزمان والمكان المحددين. فقد طلبت غانا ، وهى الدولة المضيفة تأجيل عقد المؤتمر من ٥ سبتمبر الذى سبق أن تم تحديده إلى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، لأن المبنى الذى سينعقد فيه المؤتمر ، والذى كان يقام خصيصا له لم ينته بعد . ولكن مجموعة من الدول الأفريقية اعترضت على هذا التأجيل على أساس أن تحديد تاريخ انعقاد المؤتمر قرار يجب أن توافق عليه الدول الأعضاء ، فتحديد تاريخ جديد يتطلب موافقة جديدة .

أما الصعوبة الثانية ، فهى أن مجموعة من الدول الأفريقية ، وبالذات دول أفريقيا الناطقة بالفرنسية رفضت أن يجتمع المؤتمر فى إكرا ، لأن حكومة الدكتور نكروما تتبع سياسة بث الفتنة ، وإثارة الانقلابات ضد بعض الحكومات ، وأن تلك السياسة مخالفة لمبادىء وأهداف ميثاق أديس أبابا ، فكيف يمكن أن ينعقد مؤتمر القمة الأفريقى فى عاصمة الدولة التى تخالف أهداف ومبادىء منظمة الوحدة الأفريقية ؟

---

(١) أنظر نص بيان المنظمة فى ملاحق هذا الكتاب .

أمام تلك الصعوبات اقترحت حكومة نيجيريا فى أبريل سنة ١٩٦٥ أن ينعقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى دورة غير عادية لتذليل تلك الصعوبات ، وفعلا تم انعقاد مجلس وزراء المنظمة بمدينة لاجوس فيما بين ١٠ و ١٣ يونية سنة ١٩٦٥ لإنقاذ مؤتمر القمة القادم المقرر عقده بمدينة أكرا . وقد أنشأ مجلس الوزراء لجنة مؤقتة مكونة من خمس دول هى : أثيوبيا ، وجامبيا ، ومالى ، ونيجيريا ، وتونس . وكلفت هذه اللجنة بتقديم اقتراحات للتوفيق بين رغبة غانا فى أن ينعقد مؤتمر القمة فى أكرا ، وبين اعتراض مجموعة الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية على عقده هناك . وقد قدمت اللجنة مقترحاتها ووافق عليها مجلس الوزراء بموجب القرار م / و / د / ع ع قرار ٨ / ٥ ، ومجمله أن ينعقد مؤتمر القمة فى أكرا كما كان الاتفاق فى مؤتمر القمة الأول ومقابل ذلك :

١ — تتعهد غانا أن تبعد من إقليمها قبل انعقاد المؤتمر جميع الشخصيات غير المرغوب فيها .

٢ — تتعهد غانا أن تمنع قيام مجموعات سياسية فى إقليمها يكون من أهدافها مناهضة سياسة أى دولة من الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية .

٣ — توجه غانا الدعوة إلى رئيس مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ، وإلى أمينها الإدارى لزيارة أكرا قبل انعقاد المؤتمر لكى يتأكدا من أن حكومة غانا قد اتخذت جميع التدابير اللازمة لحسن سير المؤتمر .

وعلى الرغم من تلك المجهودات ، فإن ثمانى دول أفريقية امتنعت عن الاشتراك فى مؤتمر القمة الثانى وهى : ساحل العاج ، وداهومى ، وجابون ، وفولتا العليا ، وملجاش ، والنيجر ، وتشاد ، وتوجو .

الخلاف حول اختيار كمبالا مقرا لمؤتمر القمة الثامن :

فى مؤتمر القمة السابع الذى انعقد فى أديس أبابا ، وكان من بين قراراته قرار يحدد أن مؤتمر القمة القادم ، أى المؤتمر الثامن يعقد فى مدينة كمبالا

عاصمة أوغندة فى يونية سنة ١٩٧١ . ولكن فى أول يناير سنة ١٩٧١ حدث فى أوغندة انقلاب عسكرى ، واستطاع الجنرال عيدى أمين أن يستولى على زمام الحكم بدلا من الرئيس ملتون أوبوتى ، وسرعان ما انقسمت الأسرة الأفريقية إلى مجموعة تؤيد الرئيس السابق ملتون أوبوتى وعلى رأسها تنزانيا وزامبيا، ومجموعة أخرى اعترفت بالحكومة الجديدة فى كمبالا .

وعندما انعقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى دورته العادية السادسة عشرة فى فبراير سنة ١٩٧١ امتد إليه الخلاف ، إذ كانت أوغندة ممثلة فيه بوفدين : أحدهما يمثل الرئيس السابق ملتون أو بوتى ، ووفد يمثل الرئيس الجديد عيدى أمين ، وكل منهما يؤيده مجموعة من الدول الأفريقية ، وكل جماعة من المؤيدين تهدد بالانسحاب من المجلس إذا ظل الوفد الآخر ممثلا فيه . ولم يستطع المجلس إزاء ذلك أن يجتمع ، إذا أصر كل وفد على البقاء .

وانعقد مجلس الوزراء مرة أخرى فى يونية لبحث تلك القضية ، فكان أنصار الرئيس عيدى أمين يطالبون بانعقاد المؤتمر فى كمبالا وفقاً لما تقرر من قبل ، بينما أنصار الرئيس السابق ملتون أوبوتى يطالبون بأن ينعقد المؤتمر فى لوساكا عاصمة زامبيا ، وبعد مفاوضات طويلة تم الاتفاق على أن ينعقد مؤتمر القمة الثامن فى أديس أبابا .

ولاشك أن تلك الخلافات التى تدور بين الدول الأفريقية لمجرد اختيار مكان وتاريخ مؤتمر القمة تدل على صعوبة العمل المشترك الأفريقى ، وإضاعة كثير من الزمن بلاجدوى للاتفاق . فحين نتصور أن الدول الأفريقية فى حاجة إلى عقد مؤتمر وزراء لمجرد الاتفاق على مكان ينعقد

فيه مؤتمر القمة، على أنه يكون قد سبق الاتفاق عليه . . حين نتصور ذلك يتجلى لنا مدى تمسك الدول الأفريقية بالقشور دون الجوهر .

وخير حل لمثل تلك الحالة أن يكون مقر انعقاد مؤتمر القمة محدداً بصفة دائمة فى مقر الأمانة العامة للمنظمة بأديس أبابا ، وهو الحل المتبع فى الأمم المتحدة ، وفى جامعة الدول العربية ، وغيرهما من المنظمات الدولية .

وهذا الحل قد اتبع فعلا فى منظمة الوحدة الأفريقية ، إذ من بين مؤتمرات القمة الأفريقية العشر عقدت خمسة منها بمدينة أديس أبابا ، وكذلك يلاحظ أنه من الناحية المالية ، فإن عقد المؤتمر فى مقر المنظمة أقل نفقة من عقده فى أى مكان آخر .

ولكن من ناحية أخرى ، فإنه على الرغم من الصعوبات التى تكتنف عقد مؤتمر القمة خارج أديس أبابا ، فإن عقد مثل تلك المؤتمرات فى مختلف العواصم الأفريقية له فوائد كثيرة ، منها مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية على أن يتعرف عليها الرأى العـــام الأفريقى ، وكذلك تساعد الدول الأفريقية والرأى العام الأفريقى ، على أن يتعرف على المنظمة ويحاط علما بأعمالها . وفوق ذلك فإن الدول الأفريقية متحمسة فى طلب استضافة مؤتمر القمة لما لها من وراء ذلك من كسب سياسى وأدبى ، وإعلام لرؤساء وقيادات الدول الأفريقية الأخرى بما عليه الدولة المضيفة من رقى وازدهار .

لذلك نتوقع أنه فى السنوات العشر القادمة ستستمر مؤتمرات القمة تنعقد فى مختلف عواصم الدول الأفريقية وبينها المقر الرسمى للمنظمة .

التصويت فى مؤتمر القمة :

وفقا لأحكام المادة العاشرة من ميثاق أديس أبابا يكون لكل دولة عضو فى المنظمة صوت واحد، وتصدر القرارات من مؤتمر القمة بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين المشتركين فى الجلسة . أما القرارات الخاصة بالإجراءات فتصدر بالأغلبية البسيطة . ويتم الفصل فيما إذا كان القرار موضوعيا أو إجرائيا بالأغلبية البسيطة . كذلك يعتبر انعقاد مجلس رؤساء الدول والحكومات صحيحاً إذا كان ثلثا الدول الأعضاء فى المنظمة مشتركين فى الاجتماع . وأغلبية القرارات التى يصدرها مؤتمر القمة هى إلى كونها توصيات أقرب مما هى قرارات ملزمة للدول الأفريقية ، وكثيراً مانجد بعض الدول الأفريقية تسجل اعتراضها، أو تحفظها على القرار الذى صدر من مؤتمر القمة .

وفى السنوات العشر التى انقضت، أصدر مؤتمر القمة أكثر من سبعين قرارا كلها قرارات سياسية .

اختصاصات مؤتمر القمة :

لمجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية سلطات واختصاصات واسعة ، فوفقاً لأحكام المادة الثامنة من ميثاق أديس أبابا لاتقتصر سلطاته على تنسيق وتنظيم السياسة العامة للمنظمة ، بل له أيضاً حق إعادة النظر فى تكوين الهيئات العاملة ووظائفها وأوجه نشاطها .

ويمكن تقسيم اختصاصات مؤتمر القمة إلى سبع اختصاصات :

١ — مؤتمر القمة جهاز للنقاش والحوار والجدل، فهو البرلمان الأفريقى . ويهدف إلى أن يكون بمثابة اللسان المعبر عن الضمير الأفريقى العام . ووفقاً لأحكام المادة الثامنة من الميثاق ، والمادة الثالثة من اللائحة الداخلية

للمؤتمر، له الحق فى أن يناقش أى قضية تهم القارة الأفريقية،سواء طلب ذلك أصحاب القضية، أم لم يطلبوا ، وأيا كان نوع تلك القضية .

٢ — مؤتمر القمة جهاز تنسيقى للسياسة العامة التى تتبعها المنظمة ، أما تطبيق تلك السياسة فهو من اختصاص مجلس الوزراء ،وبعض اللجان الفنية التابعة له .

٣ — مؤتمر القمة جهاز للتصديق ، بمعنى أنه فى كثير من الحالات تكون مهمته قاصرة على الموافقة على القرارات التى اتخذها مجلس الوزراء .

٤ — مؤتمر القمة جهاز تنظيمى ، له الحق فى إعادة النظر فى تكوين الهيئات العاملة ووظائفها وأوجه نشاطها .

٥ — مؤتمر القمة جهاز إنشائى ، له الحق فى إنشاء هيئات جديدة ، ووكالات متخصصة أفريقية جديدة ، سواء كان إنشاؤها داخل المنظمة أو خارجها .

٦ — مؤتمر القمة جهاز للتفسير ، إذ من اختصاصه تفسير نصوص ميثاق أديس أبابا ، وتوضيح ماقد يبدو غامضا منها .

٧ — مؤتمر القمة جهاز له وظيفة إدارية، إذ أنه ينتخب الأمين العام للمنظمة وفقا لأحكام المادة ٣٣ من اللائحة الداخلية لمؤتمر القمة ، وكذلك ينتخب الأمناء المساعدين وفقا لأحكام المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لمؤتمر القمة ، وله الحق كذلك فى إنهاء مهمة الأمين العام ومساعديه كلما اقتضى الأمر ذلك .

إلا أنه ليس من حق مؤتمر القمة تعديل ميثاق أديس أبابا ، كان يقرر

إلغاء هيئة من الهيئات العامة التى ذكرت صراحة فى متن ميثاق المنظمة ، لأن تعديل الميثاق قد وضعت له قواعد ثابتة ذكرت فى المادة ٣٣ من الميثاق وهى :

— تقديم طلب مكتوب إلى الأمين العام الإدارى للمنظمة .

— إخطار جميع الدول الأعضاء بهذا الطلب .

— مرور عام على تاريخ الإخطار قبل أن ينظر المجلس فى طلب التعديل .

— لا يعتبر التعديل ساريا إلا إذا وافق عليه ثلثا الدول الأعضاء على الأقل .

ثانياً — مجلس الوزراء :

يعتبر مجلس الوزراء ثانى الهيئات العاملة فى منظمة الوحدة الافريقية من حيث الأهمية . ويتكون هذا المجلس وفقا لأحكام المادة الثامنة عشرة من ميثاق أديس أبابا من وزراء خارجية الدول الأعضاء ، أو أى وزراء تحددهم حكومات هذه الدول . ويشترط فيمن ينوب عن وزير الخارجية أن يكون فى درجة وزير خلافا لمؤتمر القمة، إذ أن لرئيس الدولة حرية اختيار من ينوب عنه ويمثله إذا تعذر حضوره بنفسه دون أن يحدد الميثاق رتبة معينة لمن يمثله .ومع ذلك فى الدورات الإحدى والعشرين التى انعقد فيها مجلس الوزراء حتى صدور هذا الكتاب كثيراً ماحدث أن أرسلت الدول الأفريقية ، نيابة عن وزراء الخارجيـــة شخصيات ليست بدرجة وزير .

الدورات العادية لمجلس الوزراء :

ويجتمع مجلس الوزراء مرتين على الأقل كل عام فى دورتين عاديتين، تنعقد الأولى فى شهر فبراير أو مارس ، وتكون مخصصة عادة للشئون المالية والإدارية ، وتنعقد الدورة الثانية قبيل مؤتمر القمة .

ولمجلس وزراء الدول الأفريقية أن ينعقد فى دورات غير عادية، بناء على طلب دولة عضو ، على أن يوافق على ذلك ثلثا الدول الأعضاء على الأقل . وكما هو الحال فى مؤتمر القمة، يشترط أن يشترك ثلثا الأعضاء على الأقل لكى يكون الانعقاد صحيحا .

وعقد مجلس الوزراء إحدى وعشرين دورة عادية ، كانت آخر دورة فيما بين ١٧ و ٢٤ مايو سنة ١٩٧٣ قبيل انعقاد مؤتمر القمة العاشر الذى انعقد كما أسلفنا بمدينة أديس أبابا . وأثناء تلك الدورات أصدر ٣١٦ قراراً، نحو ثلثها متعلق بالشئون السياسية (تسوية المنازعات الأفريقية - تصفية الاستعمار) ، ونحو الثلث منها متعلق بأمور التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، أما الثلث الباقى فمتعلق بالشئون الإدارية والمالية والتنظيمية .

الدورات غير العادية لمجلس الوزراء :

ينعقد مجلس الوزراء فى دورات غير عادية ، كانت الأولى منها فى أديس أبابا فيما بين ١٥ ، ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ لبحث النزاع الجزائرى المغربى (انظر المبحث الأول من الفصل الخامس من هذا الكتاب) . أما الدورة غير العادية الثانية فقد انعقدت بمدينة دار السلام فيما بين ١٢ و ١٥ فبراير سنة ١٩٦٤ للنظر فى الاضطرابات العسكرية التى وقعت فى تنجانيقا وأدت إلى تدخل القوات العسكرية البريطانية فى ليلة ١٨ يناير سنة ١٩٦٤

تمردت فرقة من جيش تنجانيقا ، كانت معسكرة فى مدينة دار السلام، واضطر الرئيس نيريرى إلى طلب مساعدة القوات البريطانية لإخماد ثورة هؤلاء المتمردين، فنزلت قوات بريطانية من سفن حربية فى ٢٥ يناير سنة ١٩٦٤، واستطاعت التغلب على المتمردين دون صعوبة ، وامتدت الاضطرابات إلى أوغندة، حيث تمردت بعض القوات هناك فى ٢٣ يناير سنة ١٩٦٤ وقام رئيس الوزراء الأوغندى ملتون أوبونى بطلب مساعدة القوات البريطانية أيضاً فوصلت فى ٢٥ يناير وسيطرت على الموقف . وفى كينيا وكان قد أعلن استقلالها فى ١٢ ديسمبر سنة١٩٦٣ اضطر رئيس الوزراء جومو كينياتا إلى أن يطالب هو أيضاً مساعدة القوات البريطانية على إخماد التمرد الذى وقع فى معسكرات كينيا .

أما الدورة العادية الثالثة، فقد انعقدت بمدينة أديس أبابا فيما بين ٥و١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٤ لبحث موضوع الحرب الأهلية فى الكونغو (انظر المبحث الثالث من الفصل الخامس من هذا الكتاب) .

والدورة غير العادية الرابعة انعقدت فى مدينة نيويورك بمقر الأمم المتحدة، حيث كانت وفود جميع الدول موجودة هناك بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحاولت فيما بين ١٦ و ٢١ ديسمبر أن تجد حلا لمسألة الكونغو .

والدورة غير العادية الخامسة انعقدت بمدينة لاجوس فيما بين ١٠و١٥ يونية سنة ١٩٦٥ للتغلب على معارضة بعض الدول الأفريقية التى كانت قد رفضت أن ينعقد مؤتمر القمة الثانى فى أكرا . وذلك فى الظروف التى أشرنا إليها فى الصفحات السالفة من هذا الفصل .

والدورة غير العادية السادسة انعقدت بمدينة أديس أبابا فيما بين ٣و٥ ديسمبر سنة ١٩٦٥ لبحث قضية روديسيا .

أما الدورة العادية السابعة فانعقدت بمدينـــة لاجوس فى ديسمبر سنة ١٩٧٠ لمواجهة العدوان العسكرى البرتغالى على جمهورية غينيا .

التصويت فى مجلس الوزراء :

تختلف إجراءات التصويت بمجلس الوزراء عن الإجراءات التى تتبع فى مؤتمر القمة ، فجميع قرارات مجلس الوزراء تصدر بالأغلبية البسيطة دون تفرقة بين القرارات الموضوعية والقرارات الإجرائية . وقد عرفت هذه الأغلبية فى الأصل بأنها أغلبية الأعضاء الحاضرين والمشتركين فى التصويت ، ثم عدل عن ذلك واعتبرت الأغلبية هى أغلبية عدد أعضاء المجلس جميعاً ، حتى لا تتاح لأى مجموعة من الدول فرصة للسيطرة عليه ، وبذلك أزيل كل غموض يكتنف عبارة « أغلبية مجلس وزراء الخارجية » وقد ظهرت هذه المشكلة فى أول اجتماع لمجلس الوزراء بمدينة داكار فى يولية سنة ١٩٦٣ ، فقد رشحت لجنة خاصة السيد دياللو تللى الذى كان يشغل حينئذ منصب المندوب الدائم لغينيا لدى الأمم المتحدة ليكون الامين العام للمنظمة ، وقد حصل دياللو تللى على ١٤ صوتاً بمجلس الوزراء ، وهو رقم يمثل الأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين والمشتركين فى التصويت ، ولكنه لا يمثل أغلبية أعضاء المجلس . ومن ثم أعلن رئيس المجلس أن المرشح لم يحصل على الأغلبية المطلوبة ، ولم يعترض أحد على ذلك .

مكان انعقاد مجلس الوزراء :

وفقاً لأحكام المادة الثامنة من النظام الداخلى لمجلس الوزراء ، فإنه ينعقد فى مقر المنظمة ، أو فى أى مكان آخر يحدده المجلس بالأغلبية ، وينعقد المجلس عادة دورة فبراير فى مقر المنظمة ، والدورة الثانية فى مكان انعقاد مؤتمر القمة .

وفى بداية كل دورة ينتخب المجلس بالاقتراع السرى رئيساً ، ونائبين

الرئيس ، ومقرراً ، تنتهي مهمتهم في بداية الدورة العادية التالية، حيث ينتخب غيرهم. ولا يجوز إعادة انتخابهم كلهم، أو بعضهم إلا بعد أن يستنفد انتخاب جميع ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة ، وبهذا تتاح فرصة متساوية لجميع الأعضاء في شغل المناصب القيادية في مجلس الوزراء (انظر المادة الحادية عشرة من النظام الداخلي لمجلس الوزراء) .

اختصاصات مجلس الوزراء :

مجلس الوزراء جهاز تابع لمؤتمر القمة الأفريقي، وهو المنفذ لكل تعليماته . إلا أنه لمجلس الوزراء حق اتخاذ قرارات دون حاجة إلى موافقة مؤتمر القمة ، ومنها : التوصيات والرغبات التي قد يوجهها إلى مؤتمر القمة ، ومنها القرارات التنفيذية التي يتخذها بناء على توجيهات عامة صادرة من مؤتمر القمة ، ومنها القرارات العاجلة التي يتخذها في دوراته غير العادية لمواجهة أمر طارىء .

ويمكن تقسيم وظائف مجلس الوزراء إلى خمسة أنواع :

١ — أنه مختص بالتحضير لمؤتمر القمة ، ويقوم بتلك الوظيفة في الدورة التي تسبق انعقاد المؤتمر .

٢ — يختص بتنفيذ جميع الموضوعات التي يحيلها إليه مؤتمر القمة .

٣ — يختص بتنشيط التعاون بين الدول الأفريقية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك في ميدان الدفاع والأمن .

٤ — يختص بفحص ميزانية المنظمة التي يعدها الأمين العام الإداري ويوافق عليها .

٥ — يصدق على النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمنظمة ، والتي أنشئت وفقاً لأحكام المادة ٢٠ من ميثاق أديس أبابا .

ثالثاً : الأمانة العامة للمنظمة .

تشكيل الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية واختصاصاتها كانت موضع نقاش مطول فى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى، وكانت حكومة أثيوبيا قد تقدمت بمشروع مفصل عن تصورها للأمانة العامة، كما يجب أن تكون[1]، إلا أن رؤساء الدول والحكومات قرروا تأجيل البت فى هذا الموضوع، كما قرروا تأليف لجنة من خمس دول[2] لوضع النظام الأساسى للأمانة العامة، وتقديم هذا المشروع إلى مجلس وزراء المنظمة للموافقة عليه . فكان موضوع اختيار مقر للأمانة العامة ، وطريقة تعيين الأمين العام تأجلا إلى أن يقوم مجلس وزراء المنظمة بإبداء رأيه الأخير فى ذلك .

وقد اجتمع مجلس وزراء المنظمة فى دورته العادية الأولى بمدينة داكار لبحث التنظيم الداخلى للأمانة العامة ، ولاختيار مقرها الدائم ، وتعيين أمينها الإدارى .

مقر الأمانة العامة للمنظمة :

تقدمت ثلاث عواصم أفريقية، تقترح كل منها أن يكون مقر الأمانة العامة فى عاصمتها ، وهى : أديس أبابا ، وداكار ، ولاجوس . وكانت أغلبية الدول ترشح أديس أبابا ،لأن منظمة الوحدة الأفريقية قد أسست فيها، ولأنها نقطة التقاء لتوسطها بين مختلف الدول الأفريقية سواء منها ما كان ناطقا بالفرنسية ، أو بالإنجليزية ، أو بالعربية ، وما كان واقعا

---

(١) Summit Conference of Independent African States Comm 1/F.M.P.C./3—17 May 1963/Draft Repulation for the Establishment of the General Secretariat.

(٢) هى : الكونغو (برازافيل) ، والنيجر ، ونيجيريا ، وأوغندة ، والجمهورية العربية المتحدة .

شمال الصحراء أو جنوبها . ويضاف إلى كل ذلك أن أديس أبابا مقر للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة المجلس الإقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة. ووجود هاتين الهيئتين فى عاصمة واحدة من شأنه تسهيل أمر هذا التعاون .

ولم يتخذ أى قرار صريح باعتبار أديس أبابا مقرا للمنظمة ، ولكنها صارت كذلك بحكم العرف . وفى مؤتمر القمة العاشر الذى انعقد فى مايو سنة ١٩٦٤ بأديس أبابا طلب رئيس الوفد الليبى فى المؤتمر(١) نقل مقر الأمانة العامة المنظمة من أديس أبابا إلى أى عاصمة أفريقية أخرى ، واقترح القاهرة بصفة خاصة ، وذلك أن مقر منظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا قائم بقرار مؤقت صادر من مجلس وزراء المنظمة ، ولأن اثيوبيا لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، وتتعاون مع الاستعمار الصهيونى تعاونا وثيقاً . ولكن مر الاقتراح الليبى دون أن يكون له الصدى المنشود . وترى أغلبية الدول الأفريقية بقاء مقر المنظمة فى أديس أبابا ، ومن المستبعد أن يتخذ مستقبلا أى قرار بنقل المقر إلى جهة أخرى بعد أن ظل عشر سنوات كاملة ، بذلت الحكومة الأثيوبية خلالها أقصى جهد مستطاع لتدعيم هذا الوجود(٢).

تعيين الأمين العام :

أرجىء انتخاب الأمين العام فى الدورة الأولى لمجلس وزراء المنظمة إلى مؤتمر القمة القادم ، بسبب التعقيدات الإجرائية التى سبق أن أشرنا إليها ، وإلى أن يتم انتخاب الأمين العام الجديد كلف السيد كيفيلى وواجو

(١) كان رئيس الوفد هو وزير الإعلام الليبى السيد أبوزيد درده.

(٢) أنظر القرار ٨٩ الصادر من مجلس وزراء المنظمة والذى يشير الى هبة إمبراطور أثيوبيا وهى قطعة من الأرض فى وسط العاصمة لإقامة مبنى للامانة العامة .

المندوب الدائم لأثيوبيا لدى الأمم المتحدة بأن يتولى أعمـــال الأمين العام .

والحقيقة أن المعركة التى دارت فى داكار حول انتخاب الأمين العام، دارت حول شخصية دياللوتيللى باعتباره أحد رعايا غينيا وهى دولة أفريقية ثورية لا ترتاح إليها أكثر الدول الأفريقية، وفى مقدمتها الدول الناطقة بالفرنسية المنتمية إلى مجموعة برازافيل . وفى مؤتمر القمة الأول الذى انعقد فى القاهرة استطاع دياللوتيللى أن ينال المجموعة المطلوبة من الأصوات ، وتم انتخابه لمدة أربع سنوات تنتهى فى يولية سنة ١٩٦٨ . ووفقا للمادة ٣٥ من النظام الداخلى لمؤتمر القمة يجوز إعادة انتخاب الأمين العام لفترة ثانية ، وقد أعيد انتخابه. وفى مؤتمر القمة التاسع الذى انعقد بمدينة الرباط أراد دياللوتيللى ترشيح نفسه للمرة الثالثة ، ولكن تغلب عليه وتزوايكا ناجاكى الذى كان يشغل منصبا وزاريا فى الكمرون.

وبغض النظر عن شخصية الأمين العام الأول للمنظمة الذى كان ينتمى إلى دول تعد من مجموعة الدول الثورية وهى غينيا، أو الأمين العام الثانى للمنظمة الذى ينتمى إلى دولة تعد من مجموعة الدول المعتدلة وهى الكمرون، فإن الدور المطلوب من الأمين العام للمنظمة كان موضع نقاش واسع لا فى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى فحسب ، ولكن فى الصحافة الأفريقية أيضاً[١] . وكان مدار هذا النقاش هو ما إذا كانت مهمة الأمين العام إدارية بحتة ، كما يستدل على ذلك من تسميته الكاملة «الأمين العام الإدارى » ، أم أنه يستطيع أيضاً أن يؤدى دورا سياسيا ودبلوماسيا .

(١) أنظر على سبيل المثال جريدة الأهرام فى ١٩٦٣/٨/٩ ، ومجلة الاهرام الاقتصادى عدد ١٩٦٤/٧/١٥ .

والدول الأفريقية قد فضلت دون تردد الإتجاه الأول الذى يعنى حصر مهمة الأمين العام فى الإدارة . وقد نصت المادة السادسة عشرة من ميثاق أديس أبابا صراحة على ذلك .

وقد أكدت الفقرة الأولى من المادة الثامنة عشرة من ميثاق أديس أبابا الطابع الدولى للأمانة العامة، وذلك بنصها على أنه « ليس للأمين العام ، ولا للموظفين أن يطلبوا ، أو أن يتلقوا - فى تأدية واجبهم — تعليمات من أى حكومة ، أو من أى سلطة خارجية عن المنظمة » ، وأضافت الفقرة الثانية أنه يتعين على كل عضو « أن يحترم الصفة الدولية البحتة لمسئوليات الأمين العام ، والموظفين ، وألا يسعى إلى التأثير فيهم عند الاضطلاع بمسئولياتهم »[١] .

وعلى الرغم من هذه النصوص، فإن الخوف من أن الأمانة العامة، أو شئون الأمين العام سوف يستخدمان كأدوات لتدخل بعض الدول الأفريقية فى دول أفريقية أخرى قد حد كثيراً من نشاط الأمين العام . وقد اتهم دياللو تيللى أكثر من مرة أثناء توليه هذا المنصب بأنه تعدى اختصاصاته .

اختصاصات الأمين العام :

اختصاصات الأمين العام الإدارى متنوعه ، ويمكن إجمالها فى الآتى :

١ — له أن يشترك فى مداولات ومناقشات مؤتمر القمة، وفى اجتماعات مجلس الوزراء .

(١) هذه المادة بأكملها مأخوذة حرفيا من المادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة .

٢ — يبلغ الدول الأعضاء بميزانية المنظمة ، وبرنامج العمل للهيئات المختلفة التى تتكون منها المنظمة .

٣ — يبلغ برغبة الدول الأفريقية فى الانضمام إلى المنظمة ، وبرغبة الدولة العضو التى تريد الانسحاب من المنظمة ، وعليه أن يقوم بنقل هذه الرغبات إلى مختلف الدول الأعضاء فى المنظمة .

٤ — يبلغ الدول الأعضاء بطلبات تعديل ميثاق المنظمة .

٥ — له حق إنشاء أو إلغاء أقسام وإدارات فى الأمانة العامة بشرط أن يوافق مجلس وزراء المنظمة على ذلك .

الجهاز الإدارى للأمانة العامة :

يتكون الجهاز الإدارى للأمانة العامة من عدد من الموظفين الدوليين الذين ينتمون إلى مختلف الجنسيات الأفريقية ، وعلى رأسهم الأمناء المساعدون الذين يتم تعيينهم وفقاً لأحكام المادة ١٧ من ميثاق أديس أبابا من قبل مجلس رؤساء الدول والحكومات .

والصعوبة الحقيقية التى تعترض الأمانة العامة ، هى ملء الوظائف الرياسية والعليا وفقاً لمبدأ التوزيع الجغرافى العادل ، بل وحتى اليوم وبعد مرور عشر سنوات على قيام المنظمـــة ، نجد نحو نصف الدول الأفريقية ليس لها موظفون من رعاياها فى جميع وظائف الأمانة العامة. ويرجع ذلك إلى أن الدول الأفريقية فى حاجة إلى تلك الخبرات، ولا تستطيع الاستغناء عنها للعمل فى المنظمة ، كما أن تلك الخبرات فى حال وجودها فإنها تفضل العمل فى المنظمات الدولية العالمية كالأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة . يضاف إلى ذلك أن منظمة الوحدة الأفريقية لا تستطيع أن تختار موظفيها إلا بعد موافقة حكومة الدول التى ينتمون اليها .

ويلاحظ أن ميزانية منظمة الوحدة الأفريقية تتراوح بين أربعة وخمسة ملايين دولار سنوياً ، وهذا مبلغ ضئيل إذا قورن بميزانيات المنظمات الدولية الأخرى ، وإن كان هذا المبلغ لا يشمل ميزانية لجنة التحرير المكونة من المساعدات التى تقدم لحركات التحرير .

ومن الملاحظ أن كثيراً من الدول الأفريقية تتأخر فى سداد أنصبتها فى ميزانية المنظمة، مما يؤثر فى نظام عمل الجهاز الإدارى للمنظمة .

تقييم الأمانة العامة المنظمة :

من العسير أن نقدم حكما قاطعا على دور الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية فى السنوات العشر التى انقضت وقبل أن نتعرض لهذا الحكم يجب أن نتقدم بالملاحظات التالية :

١ — الدول الأفريقية متمسكة بسيادتها، ومعتزة باستقلالها الجديد، وبالتالى لا تقبل أى تدخل فنى أو إدارى، لأنها ترى ذلك مساساً باستقلالها، وذلك يضع عقبة أمام الدور الفنى للأمانة العامة .

٢ — ميزانية الأمانة العامة ضئيلة ، ولا تسمح لها أن تقوم بنشاط واسع وفعال . وإذا أضفنا إلى ذلك أن بعض أجهزة الأمانة العامة يجب أن تنتقل من عاصمة أفريقية ، إلى عاصمة أفريقية أخرى تبعاً لاجتماع مجلس وزراء المنظمة ، وتبعاً لاجتماع مجلس القمة .إذا أضفنا ذلك ظهر لنا أن جانباً كبيراً من ميزانية الأمانة العامة يذهب فى التنقلات .

٣ — هناك منافسة بين اللجنة الإقتصادية التابعة للأمم المتحدة والأمانة العامة للمنظمة ، كما أن هناك منافسة بين مشروعات الأمانة العامة ، والمشروعات الأوربية والأمريكية المهتمة بالقضايا الأفريقية ،

وهذه وتلك بما لها من خبرة وإمكانيات مالية تتغلب على الأمانة العامة تغلبا يقلل من شأنها فى نظر الدول الأفريقية .

٤ — الدول الأفريقية حتى اليوم تهتم بالجانب السياسى والدبلوماسى للتعاون الأفريقى أكثر مما تهتم بالتعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى . والأمانة العامة تنحصر مهمتها فى التعبير عن آراء الدول الأفريقية .

ومع كل هذه الاعتبارات فإننا نستطيع أن نقول إن الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية من أضعف أجهزتها ، كما هى الحال فى كل المنظمات الدولية التى تجمع بين دول متخلفة كجامعة الدول العربية ، ومنظمة تضامن الشعوب الأفرو آسيوية .

رابعاً — لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم :

عندما انتهى مؤتمر أديس أبابا لم تستطع وفود الدول الأفريقية أن تضع النظام الأساسى للجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، وهو الجهاز شبه القضائى الذى أنشىء ضمن الهيئات العاملة لمنظمة الوحده الأفريقية . لذلك نصت المادة التاسعة عشرة من ميثاق أديس أبابا على أن الدول الأفريقية « قررت إنشاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، وتؤلف هذه اللجنة ، وتحدد شروط الخدمة فيها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ويعتبر هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من هذا الميثاق » .

ووضعت احكام هذه المادة موضع التنفيذ ، فمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية قرر فى دورته الأولى التى انعقدت بمدينة داكار فى أغسطس سنة ١٩٦٣ تشكيل لجنة من الخبراء لوضع هذا البروتوكول

واجتمعت تلك اللجنة الفنية عدة مرات ، ووضعت المشروع ووافق عليه مجلس وزراء المنظمة فى دورته الثالثة التى انعقدت بالقاهرة فى يوليه سنة ١٩٦٤ (القرار م/و/٤٢/٢) ، وقد وافق مؤتمر القمة على ذلك بموجب القرار م / ق / ٢٢ / ١ ، وبذلك أصبح هذا البروتوكول جزءاً من ميثاق أديس أبابا تطبيقا للمادة التاسعة عشرة سالفة الذكر .

ومع ذلك لم يتم تشكيل هذه اللجنة إلا فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ عندما اجتمع مؤتمر القمة الثالث فى أكرا ، وتم تعيين الأعضاء الأحد والعشرين الذين تتكون منهم تلك اللجنة. ثم اجتمعت اللجنة أول مرة فى ديسمبر سنة ١٩٦٧ بمدينة أديس أبابا لوضع نظامها الداخلى .

والأحكام الخاصة بتكوين اللجنة واختصاصاتها ، والأساليب التى تتبعها فى فض المنازعات الأفريقية يتضمنها البروتوكول سالف الذكر ، والنظام الداخلى الذى تم الاتفاق عليه فى ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، والذى ينقسم إلى ستة أقسام واثنتين وثلاثين مادة.

تكوين اللجنة:

تتكون اللجنة من واحد وعشرين عضوا ينتخبهم مجلس رؤساء الدول والحكومات[١] ، وقد تم انتخاب هؤلاء الأعضاء أثناء اجتماع أكرا فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، ويتضح من تلك الانتخابات أنها تمت وفقاً لنوع من التوزيع الضمنى بين أفريقيا الناطقة بالعربية ، وأفريقيا الناطقة بالإنجليزية ، وأفريقيا الناطقة بالفرنسية ، كما أنه قد أدخل فى الاعتبار نوع من التوزيع بين التخصصات القانونية والدبلوماسية ، فقد تضمنت اللجنة

---

(١) المادة الثالثة من البروتوكول.

ستة من القضاة ، وأربعة من المحامين ، وثلاثة من أساتذة القانون ، وثلاثة من السفراء ، واثنين من أعضاء البرلمانات[١] .

ومن حق كل دولة أفريقية أن تتقدم بمرشحين لعضوية اللجنة ، ولكن لا يكون لها أكثر من عضو واحد[٢] ، ومدة العضوية خمس سنوات قابلة للتجديد[٣] . هذا ويجوز إعفاء أعضاء اللجنة بقرار يصدر من مجلس رؤساء الدول والحكومات بأغلبية الثلثين من مجموع الأعضاء ، ويقوم هذا الإعفاء على أساس عدم قدرتهم على مزاولة مهام أعمالهم ، أو على ثبوت سوء السلوك[٤] ، وأعضاء اللجنة المشغولون بالأعمال الخاصة بمهمتها يتمتعون بالامتيازات والحصانة الدبلوماسية[٥] .

وعندما اجتمعت اللجنة بأديس أبابا فى شهر ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، لم يستطع بعض الأعضاء أن يشتركوا فى أعمالها ، إما لأن بعضهم كان معتقلا فى بلاده ، وإما لأن بعضا لم تسمح لهم حكوماتهم بمغادرة البلاد . وقد أثير فى اللجنة موضوع الحصانة الدبلوماسية ، وتخلصت اللجنة من هذا المأزق بتقديم تفسير ضيق للحصانة الدبلوماسية ، وكان مجمل هذا التفسير أن الحصانة الدبلوماسية لا تعتبر سارية المفعول إلا حين يكون العضو يؤدى عمله الرسمى فى مقر اجتماع اللجنة ، أما خارج مقر عمله الرسمى فلا يتمتع بتلك الحصانة ، ولا بالامتيازات الدبلوماسية .

واللجنة جهاز دائم ، بمعنى أن هيئة مكتب اللجنة المكونة من رئيسها

---

(١) ممثل مصر الذى انتخب فى هذه اللجنة كان هو الدكتور محمد حافظ غانم أستاذ القانون الدولى بجامعة عين شمس .

(٢) المادة الثانية من البروتوكول .

(٣) المادة الثالثة من البروتوكول .

(٤) المادة الرابعة من البروتوكول .

(٥) المادة ١٧ من البروتوكول .

ونائبيه يعملون بصفة دائمة فى مقر اللجنة بأديس أبابا ، أما الأعضاء الباقون وعددهم ثمانية عشر عضوا فلا يعملون إلا جزءا من الوقت ، ولكن يلاحظ أن أعضاء المكتب وهم الرئيس ونائباه لم يعملوا قط حتى اليوم بصفة دائمة فى مقر اللجنة بأديس أبابا ، وإن كان ذلك يمكن تبريره بأن اللجنة لم تعمل حتى اليوم .

اختصاصات اللجنة :

تختص اللجنة بالمنازعات التى تقع بين الدول الأفريقية فقط ، وذلك دليل على أن المشرع الأفريقى قد اتخذ موقفا محافظا . فاللجنة مثلا غير مختصة بتسوية منازعات قد تقع بين منظمة الوحدة الأفريقية وبعض الدول الأعضاء فيها ، أو المنازعات التى قد تقع بين دول أفريقية ودول غير أفريقية ، أوالتى تقع بين الدول الأفريقية وبعض الأفراد أو الشركات الأفريقية .

وفوق هذا وذاك أمر لا يصح أن يغيب عن البال، وهو أن اختصاص اللجنة اختيارى محض ، فليس لها أن تمارس النظر فى أى نزاع إلا بموافقة الدول الأطراف فى هذا النزاع . ومع أن المادة ١٢ من البروتوكول تنص على أن اللجنة تحاط علما بأى نزاع إما عن طريق الأطراف المعنية ، وإما عن طريق طرف واحد فيه ، أو عن طريق مجلس الوزراء ، أوعن طريق مجلس رؤساء الدول والحكومات ، فإنها مع ذلك لا يجوز لها أن تفض النزاع أو تعمل على تسويته إلا بموافقة صريحة تصدر من الأطراف المعنية ، وليس لأية هيئة عاملة داخل منظمة الوحدة الأفريقية سلطة إلزام الأطراف المتنازعة بالالتجاء إلى اللجنة .

أساليب فض المنازعات:

وقد وضع البروتوكول ثلاثة أساليب لفض المنازعات بالطرق السلمية :

الأسلوب الأول — الوساطة :

وفقاً لهذا الأسلوب . إذا أحيل نزاع أفريقي إلى اللجنة الوساطة ، فإن رئيس اللجنة بناء على موافقة الأطراف يعين الوسيط الذي يحاول التوفيق بين الدول المتنازعة[1] ، ويقوم الوسيط بعد دراسة موضوع النزاع بتقديم مقترحات مكتوبة إلى أطراف النزاع ، فإذا وافقت الدول المتنازعة على تلك المقترحات فإنها توقع على وثيقة تتضمن تلك المقترحات ، أما إذا لم تظفر المقترحات بالموافقة فإن مهمة الوسيط تكون قد انتهت . ويجب أن يكون الوسيط المختار واحداً من أعضاء اللجنة[2] .

الأسلوب الثاني — التوفيق :

وفقاً لهذا الأسلوب يتفق رئيس اللجنة مع الأطراف المعنية على تكوين هيئة توفيق من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء اللجنة ، وتقوم تلك اللجنة الثلاثية بمحاولة الوصول إلى اتفاق بين طرفى النزاع ، وبعد أن تبذل كل جهدها وتنتهى من إجراءاتها تقدم تقريرا تذكر فيه أن الطرفين قد توصلا إلى اتفاق ، أو تذكر أنه لم يمكن الوصول إلى تسوية للنزاع ، وعند هذا تنتهى مهمتها[3] .

---

(١) المادة ١٢ من البروتوكول .

(٢) أنظر المواد ٢٠ ، ٢١ من البروتوكول .

(٣) أنظر المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ من البروتوكول .

الأسلوب الثالث – التحكيم:

إذا اتفقت الدول المتنازعة على اللجوء إلى التحكيم كوسيلة لفض النزاع القائم بينها، فوفقاً لأحكام المادة ٢٧ من البروتوكول يجب على كل من الأطراف أن يختار محكماً واحداً من بين أعضاء اللجنة، والمحكمان اللذان يختارهما طرفا النزاع يختاران بدورهما وباتفاق مشترك شخصاً ثالثاً من بين أعضاء اللجنة ليكون رئيساً لمحكمة التحكيم . وإذا استعصى على المحكمين أن يتفقا على تعيين المحكم الثالث يكون من اختصاص مكتب لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم أن يختاره . ولرئيس هذه اللجنة الحق في أن يعين عضوين إضافيين في محكمة التوفيق إذا وافق طرفا النزاع على ذلك ، ولا يشترط في العضوين الإضافيين أن يكونا من أعضاء اللجنة ، ولكن يكون لهما بعد اختيارهما كل السلطات المخولة للأعضاء الآخرين في محكمة التحكيم .

هذا وقد سأل بعض الأوربيين المهتمين بدراسة القانون الدولي عما إذا كان يجوز اختيار العضوين الإضافيين من غير الأفريقيين ، والجواب على تساؤله هذا هو أنه وإن كان غير منصوص على ذلك صراحة ، فإن روح ميثاق أديس أبابا والقرارات التي صدرت من المنظمة فيما بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٦٨ تؤكد كلها أن محكمة التحكيم يجب أن تكون أفريقية محضة ، ومعنى ذلك أنه لا يجوز تعيين محكمين من خارج اللجنة لا ينتمون إلى جنسية إحدى الدول الأفريقية ، وكل ما اشترطه البروتوكول هو ألا يكون المحكمون من جنسية أحد الطرفين المتنازعين ، ولا ان يكونوا من المقيمين في أرض أي منهما .

ولسائل أن يسأل : ما هو القانون الذي تطبقه محكمة التحكيم عندما تصدر حكماً؟ .

والجواب على ذلك : هو أن المادة ٣٠ من البروتوكول تجيب على هذا التساؤل بقولها : « فى حالة عدم وجود أى شرط فى الإتفاق بالنسبة لتطبيق القانون تقوم محكمة التحكيم بفض النزاع وفقاً لأحكام الإتفاقات المنعقدة بين الطرفين ، ، وفقاً لقواعد القانون الدولى ، وقواعد ميثاق الوحدة الأفريقية ، وميثاق الأمم المتحدة .

وسؤال آخر ، هو : هل يجوز استئناف حكم محكمة التحكيم ؟

والجواب على ذلك هو أن البروتوكول لم يتضمن إجابة صريحة على ذلك ، غير أنه بالرجوع إلى الأعمال التحضيرية التى دارت فى اللجنة الفنية نرى ما يفيد بوضوح أن حكم محكمة التحكيم نهائى ، وغير قابل للاستئناف .

هذا بإيجاز وتبسيط ، أهم أحكام لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ويتضح مما أوردناه أن هناك شبهاً كبيراً بين هذه اللجنة ، ومحكمة التحكيم الدائمة فى لاهاى والتى أنشئت فى مطلع هذا القرن . فكل من الهيئتين لاتخرج عن كونها مجموعة من الخبراء فى القانون الدولى والشئون الدولية توضع تحت تصرف الدول المتنازعة لتختار من بينهم مجموعة تكل إليها أمر تسوية المنازعات التى هى طرف فيها وفقاً لأسلوب الوساطة . أو التوفيق ، أو التحكيم . ولكن على الرغم من هذا الأسلوب المرن ، وتلك الوسائل الفنية المختلفة التى تستطيع الدول أن تختار منها ما يلائم رغباتها ، ويتمشى مع مقتضيات سياستها ، ويتناسب مع ملابسات المنازعات الدولية التى وقعت بينها وبين غيرها من الدول الأفريقية . فإن هناك تساؤلا يظل قائما وهو : هل تستطيع اللجنة المذكورة مع كل هذا أن تقوم بدور أكثر إيجابية من دور اللجان السياسية المؤقتة التى أنشئت فيما بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٦٧ ؟ .

من الناحية الفنية الخالصة ، تعتبر القواعد والتنظيمات التى وضعها البروتوكول خطوة تقدمية فى أسلوب فض المنازعات الأفريقية الدولية ، ولكن من الناحية العملية هل يتمشى هذا مع حقيقة الواقع الأفريقى ؟

ثم كيف نفسر أن الجهاز شبه القضائى الذى أقيم لتسوية المنازعات الدولية لم ينعقد سوى مرة واحدة فى ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، ولم يعمل من هـــذا التاريخ حتى اليوم ؟ وكيف نفسر أن الدول الأفريقية فضلت تسوية منازعاتها عن طريق الأساليب الدبلوماسية ،كما سنرى تفصيل ذلك فى الفصل الخامس من هذا الكتاب ؟ .

يمكن تفسير اخفاق لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ،وتفضيل الدول الأفريقية للالتجاء إلى أجهزة أخرى لتسوية منازعاتها بالأسباب الآتية :

أولا — تأخرت الدول الأفريقية فى تشكيل اللجنة . وقد مرت أربعة أعوام بين إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية فى مايو سنة ١٩٦٣ ،وأول إجتماع للجنة فى ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، وكان من الأجدى أن تنشأ هذه اللجنـة مع إنشاء جميع الهيئات الأخرى العاملة فى منظمة الوحدة الأفريقية . وقـد يكون هذا التأخير مصدره مجرد الصدفة ، مثل عدم إيجاد الوقت الـكافى لمؤتمر أديس أبابا التأسيسى لوضع النظام الداخلى لهذا الجهاز شبه القضائى. وقد يكون هذا التأخير تعبيراً عن عدم اهتمام الدول الأفريقيـــة بضرورة إنشاء هيئة شبه قضائية تعمل فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية. ومهما يكن الأمر فعدم وجود اللجنة عندما وقعت المنازعات الأفريقيـة كالنزاع الجزائرى المغربى ، أو النزاع الاثيوبى الصومالى قد شجع منظمة الوحدة الأفريقية على إنشاء لجان سياسية مؤقتة لتؤدى المهام التى كان مفروضا أن تقوم بها لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

ثانياً — وجدت منافسة بين لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التى أنشئت لها أمانة عامة مستقلة على غرار قلم التوثيق التابع لمحكمة العدل الدولية فى لاهاى، وبين الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، فكان هناك جهازان إداريان ، أحدهما يخدم مؤتمر القمة ومجلس الوزراء ، والآخر يخدم الجهاز شبه القضائى الممثل فى لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم. ولا شك أن تلك المنافسة كانت ستشتد لو أن لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم داومت على عملهـــا . ذلك لأنه إذا كانت تسوية النزاع من اختصاص مجلس الوزراء فإن الأمانة العامة للمنظمة هى التى تتكلف بجميع الترتيبات اللازمة لتسوية النزاع . ولكن إذا كانت تسوية النزاع من اختصاص لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، فإن الأجهزة الإدارية التابعة لهذه اللجنة هى التى تكون مختصة بجميع الترتيبات الفنية والإدارية المتعلقة بفض النزاع .

ثالثاً — يضاف إلى ذلك أن رئيس لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم تبعاً لأحكام المادة الثامنة من النظام الداخلى للجنة ، يمثل اللجنة أمام مجلس الوزراء وأمام مؤتمر القمة . فلو عملت اللجنة لأصبح لمنظمة الوحدة الأفريقية موظفان كبيران أحدهما ذو اختصاص إدارى وسياسى وهو الأمين العام الإدارى ، وثانيهما ذو اختصاص قضائى وهو رئيس لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، وبما أن اختصاصات كل من الموظفين غير واضحة ، فلاشك أنه يكون قد وقع أكثر من تنازع اختصاص بينهما .

وختاما .. لا نريد أن نستخلص من كل ذلك ،أن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية قد ساهم فى القضاء على الجهاز شبه القضائى الذى اجتمع فى ديسمبر سنة ١٩٦٧ فى أديس أبابا لاول مرة ولآخر مرة ، ولكن الذى نريد قوله هو أن الامين العام لم يعمل شيئاً للدفاع عن وجود هذا الجهاز ، وبالتالى لم يعمل لتنشيطه .

وهذه الملاحظات لا تخرج فى مجموعها عن كونها مجرد احتمالات ، مادامت لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم لم تعمل حتى اليوم ، ولكن تلك الاحتمالات تبعث على الظن بأن اللجنة لم تكن لتستطيع مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية أن يكون لها دور أكثر إيجابية فى تسوية المنازعات الدولية الأفريقية تسوية سلمية .

خامساً — اللجان المتخصصة الدائمة :

وفقاً لأحكام المادة العشرين من ميثاق أديس أبابا « ينشىء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التى يرى ضرورة إنشائها ، بما فى ذلك مايلى · لجنة اقتصادية واجتماعية — لجنة للتربية والثقافة — لجنة الصحة والرعاية الصحية والتغذية — لجنة الدفاع — لجنة علمية فنية للأبحاث » .

ثم جاءت المادة الحادية والعشرون تقول : « تتألف كل لجنة من اللجان المتخصصة المشار إليها فى المادة العشرين من الوزراء المعينين ، أو من وزراء آخرين ، أو من مفوضين تعينهم حكومات الدول الأعضاء » .

وفى اجتماع مجلس وزراء الخارجية الذى انعقد فى داكار فيما بين ٢ و ١١ أغسطس سنة ١٩٦٣ ، قرر المجلس أنه يجب أن تجتمع اللجان الخمس المتخصصة قبل ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٤ ، كما حدد مكانا تعقد فيه كل لجنة من هذه اللجان .

وقد اجتمعت اللجان المذكورة فعلا . . . فاجتمعت اللجنة العلمية الفنية فى الجزائر (فى سبتمبر ١٩٦٣) ، واجتمعت لجنة الدفاع فى أكرا (فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣) ، واللجنة الإقتصادية والاجتماعية فى نيامى عاصمة النيجر (من ٦ إلى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣) ، ولجنة التربية والثقافة فى ليوبولدفيل (فيما بين ٣ و ٨ يناير سنة ١٩٦٤) ، ولجنة الصحة

والرعاية الصحية والتغذية فى مدينة الإسكندرية (فيما بين ١٠ و ١٥ يناير سنة ١٩٦٤) .

ووضعت كل من هذه اللجان مشروعاً للائحة الداخلية الخاصة بها ، كما أصدرت كل منها قرارات وتوصيات فى ميدان عملها ، وحددت مكان اجتماعها المقبل . وبعد ذلك اجتمعت اللجنة الإقتصادية مرة ثانية فى القاهرة فيما بين ١٥ و ١٩ يناير سنة ١٩٦٥ ، كما اجتمعت لجنة التربية والثقافة فى لاجوس فيما بين ٢٥ و ٣١ يناير ١٩٦٥ ، واجتمعت لجنة الدفاع فى مدينة فريتاون فيما بين ٢ و ٤ فبراير سنة ١٩٦٥ ، ثم اجتمعت بمدينة دار السلام فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، واجتمعت كذلك على أثر وقوع العدوان على غينيا فى نهاية سنة ١٩٧٠ .

وفى مؤتمر القمة الأول الذى انعقد فى القاهرة قرر المؤتمر إنشاء لجنتين جديدتين وفقا لأحكام المادة العشرين من ميثاق أديس أبابا ، وهما لجنة فقهاء القانون ، ولجنة المواصلات ، وإن كانت هاتان اللجنتان المتخصصتان لم تجتمعا قط ، كما كانت الحال فى اللجان الأخرى .

وأمام عدم انتظام اللجان المتخصصة الدائمة فى الإنعقاد سنويا قرر مجلس وزراء المنظمة فى دورة مارس سنة ١٩٦٦ أن يخفض عددها إلى ثلاث لجان دائمة هى : لجنة الدفاع ، ولجنة الإقتصاد والقضايا الاجتماعية ، واللجنة التعليمية والعلمية والثقافية والصحة التى جتمعت كل منها ولكن بغير انتظام .

ولمواجهة عدم الانتظام تولى مجلس وزراء المنظمة أهم أعباء اللجان المتخصصة الدائمة . وفى الفصل الأخير من هذا الكتاب حين نتناول قضية

التعاون الاقتصادى والاجتماعى الأفريقى ستعرض إلى انتقال مهمة اللجان إلى مجالس وزراء المنظمة .

سادساً — لجنة التحرير :

فكرة إنشاء لجنة التحرير ترجع إلى رؤســاء الدول الأفريقيين المجتمعين فى أديس أبابا فى المؤتمر التأسيسى فى مايو سنة ١٩٦٣ ، كما ترجع إلى ممثلى حركات التحرير الذين اشتركوا فى هذا المؤتمر التأسيسى[١] ، وأصروا على أن يشتركوا فى أعمال الجهاز الذى سيكلف بتصفية الاستعمار بقوة السلاح وسنتناول بالدراسة تشكيل تلك اللجنة ثم طريقة انعقادها، والتصويت فيها ، والهيئات التابعة لها ، ثم توضح إختصاصات اللجنة

تكوين لجنة التحرير

تكونت لجنة التحرير فى بداية الأمر من تسع دول هى : مصر ، وغينيا ، والجزائر ، وتنزانيا ، وأوغنده ، وزائير (الكونغو ليوبولدفيل حينئذ) ، ونيجيريا ، والسنغال وقد زاد عدد أعضاء اللجنة من تسع إلى إحدى عشرة دولة بموجب قرار صدر من مؤتمر القمة الثانى فى أكرا ، وانضم إلى اللجنة كل من زامبيا ، والصومال ثم عدل تكوين اللجنة مرة أخرى وأصبح عدد الأعضاء سبعة عشر عضواً .

ويلاحظ أن لجنة التحرير تكونت من عدد محدود من الأعضاء بخلاف الهيئات العاملة الاخرى فى منظمة الوحدة الافريقية ، وهى التى تتكون من ممثلى جميع الدول الاعضاء تطبيقاً لمبدأ المساواة التامة . والسبب

---

(١) انظر أسماء حركات التحرير من هذا الكتاب .

فى ذلك أن لجنة التحرير لجنة عمل عسكرى وفدائى ، فالعضوية فيها يجب أن تكون فى أضيق نطاق .

ويلاحظ أيضاً أن العضوية فى لجنة التحرير دائمة،إذ لم ينص فى قرار إنشائها على تغيير العضوية كل مدة معينة . وقد نوقش ذلك مراراً فيما بعد تكوينها . واقترح البعض أن تقسم العضوية فيها إلى فئتين : فئة الأعضاء ذوى المقاعدغير الدائمة بسبب قدرتهم على القيام بدور فعال فى العمل الفدائى الأفريقى، وفئة الأعضاء ذوى المقاعد غير الدائمة وهؤلاء يتم انتخابهم كل عام أو عامين .

ولكن لم يؤخذ بهذا الإقتراح لأنه يخالف مبدأ المساواةالتامة ، ولأن الدول الأفريقية غير الممثلة فىاللجنة تستطيع أن تمارس رقابتها على أعمال اللجنة عن طريق مناقشة التقارير التى تقدمها اللجنة إلى مجلس وزراء المنظمة،ولذلك فلا داعى لانتخابها لتكون لها مقاعد غير دائمة فىاللجنة

واختيار الدول الأعضاء فى لجنة التحرير لم يتم عفويا أو عشوائياً ، ولكنه يستند إلى أحد ثلاثة معايير :

المعيار الأول هو أن تكون الدولةالعضو فى اللجنة ملاصقة للاقليم الخاضع للاستعمار ،ذلك لأن حركات التحرير تعيش على حدودها، وهى فى نفس الوقت تعتبر قاعدة للتدريب ، ومنطلقاً للحركات الفدائية . فمثلا تشترك غينيا والسنغال فى حدود مع إقليم غينيا بيساو (غينيا البرتغالية) ، وزائير لها حدود مشتركة مع انجولا ، وتنزانيا لها حدود مشتركة مع موزمبيق ، وأثيوبيا والصومال لهما حدود مشتركة مع إقليم جيبوتى الخاضع للاستعمار الفرنسى ، فصارت كل هذه الدول أعضاء فى اللجنة خضوعاً لهذا المعيار الجغرافى ، ولاتصالها بحركات التحرير المتمركزة فى ديارها . ويلاحظ أن دولة مالاوى غير عضو فى لجنة التحرير ، مع أن بينها وبين موزمبيق حدود مشتركة ، ويرجع ذلك إلى سياسة الدكتور

باندا رئيس جمهورية مالاوى، وهو غير مقتنع باتباع العمل الفدائى، وسياسة العنف مع الإستعمار، ومقتنع بنظرية الحوار مع الإستعمار التى سبق الحديث عنها.

ومع ذلك فقد حاول الدكتور باندا أن تنضم دولته إلى عضوية لجنة التحرير فى مؤتمر القمة الثانى عندما أضيف عضوان جديدان إلى اللجنة، ولكن تصدى له الرئيس نيريرى، ونجح فى منعه من الإنضمام إلى اللجنة.

المعيار الثانى: هو الإتصال الوثيق بحركات التحرير. فالدول الأفريقية التى قامت بدور إيجابى فى تنشيط حركات التحرير، وكان لها تبعاً لذلك إتصالات وثيقة بقيادات هذه الحركات قد قبلت فى عضوية لجنة التحرير دون نظر إلى بعدها الجغرافى من ميادين معركة التحرير، وفى مقدمة هذه الدول مصر والجزائر.

المعيار الثالث: هو القدرة العسكرية على مساعدة حركات التحرير، فقد توجد دولة بغير حدود مشتركة مع الأقاليم الواجب تحريرها من الاستعمار، وليس لها علاقات وثيقة مع حركات التحرير، ولكن لها قدرة مالية، أو عسكرية، وعندها رغبة فى مساعدة حركات التحرير، ومن مثال هذه الدول نيجيريا.

وأخيراً، يلاحظ أن تطبيق هذه المعايير لاختيار الدول الأعضاء فى لجنة التحرير قد أدى إلى نتيجة مرضية، إذ أن جميع المناطق الجغرافية فى أفريقيا، وجميع التيارات السياسية صارت ممثلة فى اللجنة، أى أن أفريقيا المعتدلة صارت تعمل جنباً إلى جنب مع أفريقيا الثورية.

طريقة انعقاد اللجنة :

حين أنشئت هذه اللجنة سنة ١٩٦٣ تقرر أن تنعقد فى ثلاث دورات عادية فى العام، على أن يتم عقد دورتين منها قبل اجتماعات مجلس وزراء المنظمة ، وتتم الدورة الثالثة فيما بعد . وفى فبراير سنة ١٩٦٥ رأت اللجنة أن تقوم بضغط مصروفاتها ، فتقرر أن تعقد اجتماعين عاديين كل عام بدلا من ثلاثة ، ولها أن تعقد دورات غـــير عادية إذا رأت مايدعو إلى ذلك .

واجتماعات اللجنة سرية ، إلا إذا قرر الأعضاء بأغلبية الثلثين علنية الإجتماع . وتجتمع اللجنة عادة فى مقرها بمدينة دار السلام،ولكن يمكن عقد بعض الاجتماعات خارج هذا المقر حين تدعو الضرورة إلى ذلك.

التصويت فى اللجنة :

يقوم التصويت فى لجنة التحرير على أساس أن كل عضو له صوت واحد ، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقـة دون فرق بين القرارات الموضوعية ، أو الإجرائية،وإن كان هناك قرارات تتطلب أغلبية الثلثين.

الهيئات التابعة للجنة :

فى مقدمة الهيئات التابعة للجنة صندوق اللجنة ، وهو المتكفل بحفظ حصص الدول الأعضاء فى اللجنة . واللجنـــة مسئولة عن إدارة هذا الصندوق ، وهى التى تقوم باستلام حصص الدول الأعضاء وتودعها فى حسابها بالبنك ، وأحيانا تتقدم بعض الدول بجزء من حصتها فى صورة عينية ، (أسلحة — معدات)، فتقوم اللجنة بخصم ثمن ما قدم من الحصة

المالية المقررة على الدولة ، كما أنها تقوم بالاتصال بالدول التى لم تسدد حصتها لتذكرها بالدفع ، وتتلقى التبرعات التى تتقدم بها الدول غير الأفريقية . ويتبع اللجنة أيضاً السكرتارية التنفيذية وعلى رأسها السكرتير التنفيذى ، فهو المسئول عن إدارة الصندوق ، وهو أيضاً حلقة الاتصال بين اللجنة وحركات التحرير ، وهو صمام التنسيق الإدارى .

والسكرتير التنفيذى للجنة يختار من تنزانيا مقر اللجنة ، ويرجع ذلك إلى أمرين ، أولهما أن السكرتير التنفيذى يستطيع الاتصال بالحكومة المضيفة للجنة بسهولة ، وثانيهما الحفاظ على أمن وسلامة تنزانيا التى قد تتعرض لعدوان استعمارى بسبب قبولها لقيام اللجنة فى ديارها ويتبع السكرتير التنفيذى ثلاثة سكرتيرين مساعدين ، وعدد من الموظفين الإداريين .

ومن الهيئات التابعة للجنة ثلاث لجان فرعية هى : لجنة الإدارة العامة ، ولجنة الدفاع ، واللجنة المالية . وليس لتلك اللجان دورات مقررة ، ولكنها تعتبر فى حالة اجتماع مستمر .

اختصاصات لجنة التحرير :

يمكن تلخيص اختصاصات لجنة التحرير فيما يلى :

١ — تنسيق عمل حركات التحرير : تقوم اللجنة بالتوفيق بين حركات التحرير ، وحل ماقد يقع بينها من خلافات ، وحثها على تكوين جبهات مشتركة[1] ، ويجب أن نلاحظ أن اللجنة مسئولة عن تنسيق كفاح حركات التحرير ، ولكنها غير مسئولة عن مباشرة الكفاح .

---

(١) قد سبق ذلك عدة محاولات كان آخرها قرار مؤتمر تضامن الشعوب الأفرو آسيوية الذى انعقد فى موشى بتنزانيا من ٤ إلى ١١ فبراير سنة ١٩٦٣ حيث دعا الحركات التحريرية إلى تكوين جبهات من اجل تدعيم كفاحها ضد الاستعمار . وقد حلت لجنة التحرير محل منظمة تضامن الشعوب الأفرو آسيوية فى هذا الميدان .

٢ — تنسيق مساعدات الدول الأفريقية لحركات التحرير ، وهذا يتطلب من اللجنة أن تكون على علم بحاجة التحرير إلى المعونة والعتاد ، ومن مقتضيات ذلك أن تقابل ممثلي حركات التحرير، وأن تناقش احتياجاتهم وتتعرف على إيواء اللاجئين .

٣ — الإشراف على إدارة الصندوق ، وهذا يقتضى عمل مشروع ميزانية للجنة، وتشمل تلك الميزانية عادة البنود الآتية : نفقات حركات التحرير ،مع مراعاة أسبقية الكفاح في كل منها طبقا لدرجة احتدام الصدام وفاعليته ، ونفقات اللاجئين سواء منهم لاجئو الحرب ، أو الفارون من وجه المستعمر . وتختص اللجنة بلاجئي الدول غير المستقلة فقط . وبنود نفقات السكرتارية التنفيذية ، ونفقات البعثات الخاصة التي توفدها اللجنة إلى أفريقيا أو خارجها .

٤ — تقوم اللجنة بدور اعلامى، إذ أنها مسئولة عن الاتصال بأجهزة الأعلام المختلفة لإحاطة الرأى العام الافريقي والدولى بالمعلومات الضرورية عن نشاط اللجنة للكفاح ضد الاستعمار دون أن يكون فى ذلك أضرار بسرية عملها .

علاقة اللجنة بالهيئات العاملة الأخرى فى منظمة الوحدة الأفريقية :

مهمة الكفاح المسلح من أجل تصفية الاستعمار ، لم تتركها منظمة الوحدة الأفريقية كلية للجنة التحرير كما قد يظن، ولكنها تركت لها الجانب التنفيذى فقط ، أما رسم السياسة العامة فإنه من اختصاص مؤتمر القمة ومجلس الوزراء ، إذ أن لجنة التحرير — كما أسلفنا — مسئولة أمام مجلس الوزراء . ولم تتضح العلاقة بين اللجنة والأمانة العامة ، واستمر الوضع كذلك حتى مؤتمر اكرا سنة ١٩٦٥ الذى أضاف سلطات جديدة

للأمين العام الإدارى للمنظمة لكى يشرف على أعمال اللجنة . ومع ذلك فقد بقيت بعض نقاط غامضة فيما يختص بعلاقة السكرتير العام للجنة التحرير ، وبخاصة علاقته بصندوق اللجنة وقد أدى ذلك إلى ضعف ثقة بعض الأعضاء بطريقة إدارة الصندوق، مما أدى إلى امتناعهم عن دفع حصصهم واستمر هذا الوضع فى عامى ١٩٦٥ و١٩٦٦ . وإزاء ذلك تركز اهتمام الاجتماع التاسع للجنة التحرير الذى انعقد بدار السلام فى يولية سنة ١٩٦٦ بالأزمة المالية للجنة، والأسباب السياسية التى وراء هذه الأزمة. وقد تبنى هذا الإجتماع بعد الاصلاحات ، ومن اهمها اشراف السكرتير العام للمنظمة على الصندوق ، واعتبار السكرتارية التنفيذية للجنة جزءاً من السكرتارية العامة للمنظمة . ومع ذلك فإن لجنة التحرير هى الجهاز الوحيد من أجهزة المنظمة الذى له صندوق تمويل خاص ، وله سكرتارية خاصة ، ومقره بعيد عن مقر المنظمة ، بل إنه الجهاز الوحيد الذى تكون فيه العضوية مقصورة على عدد محدود من الدول الافريقية(١).

هل نجح هذا الجهاز فى أداء مهمته الخطيرة ؟ هذا ماسنحاول أن نجيب عنه حين نتناول فى الفصل السادس من هذا الكتاب موضوع تصفية الإستعمار .

(١) أنظر دراسة محمود حسن فرغل ــ منظمة الوحدة الأفريقية وحرب التحرير ــ مجلة السياسة الدولية ــ العدد رقم ١٨ ــ أكتوبر سنة ١٩٦٩ صفحة ١٠٤ — ١٢٦ .

الفصل الخامس

المنظمة والمنازعات الدولية الأفريقية

المنازعات الدولية التى وقعت بين الدول الافريقية وبعضها فى مدى العشر سنوات الماضية كثيرة ومتنوعة، فمنها ماله جذور تمتد إلى فترة ماقبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية، وازدادت حدة بعد قيام تلك المنظمة، ومنها منازعات وقعت بعد قيام المنظمة ، ولكنها بقيت محلية ومحدودة الأثر لم يسمع عنها الرأى العام العالمى ، ولم يكن لها صدى إلا فى بعض المجلات المتخصصة ، أو وكالات الأنباء التى أذاعت أخبار بعض الاشتباكات القبلية عبر الحدود الأفريقية ، ومنها منازعات تحولت إلى اشتباكات مسلحة، وحروب جرت إليها دولا أجنبية عن القارة ، وكادت تتحول إلى حرب باردة .

وليس هدف هذا الفصل تقديم إحصاء كامل واف لجميع المنازعات الافريقية ، ولكن هدفه تحليل بعض المنازعات الكبرى التى حاولت منظمة الوحدة الافريقية أن تتوسط فيها من أجل تسويتها تسوية سلمية من أجل استتباب السلام والأمن فى القارة .

لذلك قسمنا هذا الفصل إلى خمسة مباحث ، تناولنا فى الأول منها النزاع بين الجزائر والمغرب بشأن الحدود بعد قيام المنظمة ببضعة أشهر ، ثم خصصنا المبحث الثانى للخلاف بين الصومال من ناحية وكل من كينيا واثيوبيا من ناحية أخرى . والمبحث الثالث تناولنا فيه الحرب الاهلية التى وقعت فى جمهورية زائير (الكونغو سابقاً) ، وقضية المرتزقة .

والمبحث الرابع تصدينا فيه للحرب الأهلية الدامية التى كادت تؤدى إلى انفصال إقليم بيافرا عن جمهورية نيجيريا التى هى أكبر دولة فى غرب أفريقيا . أما المبحث الخامس فقد عرضنا فيه لبعض المنازعات الثانوية ، وشرحنا دور المنظمة فى معالجة كل نزاع منها . وتلك المنازعات الثانوية يجب ألا يستهان بها لأنها إذا لم تتم تسويتها منذ البداية فقد تتحول إلى منازعات كبرى تعرض أمن القارة للاضطراب .

وهناك منازعات واحتكاكات أخرى وقعت بين الدول الافريقية ، واستطاعت المنظمة أن تقوم بدور ايجابى فى تسويتها، إلا أننا لم نتعرض لها لأن مضابط المنظمة وقراراتها لم تتضمنها ، وقد تمت تسويتها عن طريق الدبلوماسية السرية ، أو عن طريق وساطة شخصية قام بها بعض زعماء القارة الأفريقية خلال اجتماعهم فى مؤتمرات القمة .

المبحث الأول

النزاع المغربي الجزائري

إن نزاع الحـــدود بين الجزائر والمغرب يعود تاريخيا إلى عهود الإستعمار الفرنسي في الشمال الأفريقي ، وترجع بعض الحجج التاريخية التي تستند اليها المطالب الإقليمية المغربيـــة إلى منتصف القرن التاسع عشر .

في عام ١٨٤٥ وقعت معاهـــدة لا لامارنيا بين المغرب وفرنسا . والأخيرة كانت هي السلطة الاستعمارية المهيمنة منذ عام ١٨٣٠ سياسيا وإدارياً وعسكرياً على الإقليم الجزائري . ونصت المعاهدة المذكورة على تعيين تفصيلي للحدود الاقليمية السياسية بين الجزائر والمغرب ، إبتداء من سواحل البحر الأبيض المتوسط حتى المنطقة المسماة « ثنية الساسي » كذلك حددت اسماء القبائل التابعة لكل من البلدين . وفيما يتعلق بمنطقة الصحراء المشتركة بين المغرب واقليم الجزائر ، فلقد اقتصرت المعاهدة على الإشارة إلى ممارسة سلطات البلدين لاختصاصات السيادة ، كل على رعاياه ، في تلك الصحراء .

واعتبرت قرى ايشي وفيجيج تابعة للمغرب ، وماعداها من القرى المحيطة تابعة للإقليم الجزائري . أما بالنسبة للأقاليم الواقعة جنوب تلك المناطق فلقد اعلنت المعاهدة أنه « بحكم واقعة خلو ذلك الإقليم الصحراوي من السكان ، فإن أية محاولة لوضع الحدود ستكون عديمة الجدوى » .

ومن ثم بسطت فرنسا تدريجيا سلطتها على مناطق الجنوب الصحراوية ، وفي سنة ١٨٩٩ احتلت القوات الفرنسية واحات توات ثم منطقة تندوف

(والتي عرف فيما بعد ثراء تربتها بخام الحديد) . وهنا ظهرت ضرورة ابرام اتفاقية جديدة لتعيين الحدود بين اقليمي المغرب والجزائر .

وفى سنة ١٩١٢ لجأت السلطات الإستعمارية الفرنسية مرة ثانية إلى تعيين جديد للحدود يساعدها على التوسع الإقليمى فوضعت «خط فارنييه» كحدود بين ثنية الساسى ومنطقة كولومب بيشار . وفى سنة ١٩٢٨ اعترف سلطان المغرب بخط فارنييه كحدود إدارية وجمركية بين البلدين . والواقع أنه منذ سنة ١٩١٢ حيث تحولت المغرب (مراكش) إلى محمية فرنسية ، أصبح وادى دراع هو الحدود الواقعية والطبيعية فى الجنوب ، ولكن لم يوجد أي خط معين متفق عليه كحدود بين كولومب بيشار ووادى دراع .

وحين أعلن استقلال المغرب عام ١٩٥٦ ، رفضت الحكومة المغربية الاعتراف بأى من هذه الاتفاقيات التاريخية المبرمة مع فرنسا ، فيما عدا اتفاقية لالامارنيا المبرمة فى عام ١٩٠١ ، واتهمت الحكومة المغربية فرنسا بانتهاك الاتفاقية المذكورة بضمها لمنطقة كولومب بيشار دون أن تستشير مسبقاً سكانها . أما بالنسبة لمعاهدة سنة ١٩٢٨ والتى اعتبرت خط فارنييه حدوداً بين اقليمى المغرب والجزائر ، فإن الحكومة المغربية اعتبرتها غير ذات موضوع قانونا ، نظراً لكونها فرضت بالإكراه على سلطان مراكش فى ظل نظام الحماية الفرنسية على البلاد .

ومن أجل تفهم حقيقة الموقف المغربى من قضية الحدود ، نفسيا ، يلزم دراسة التقاليد الفكرية المغربية القديمة ، والتى قامت على مفهوم شخصى وسياسى شعبى ، لا إقليمى جغرافى للحدود ، بمعنى أن الحدود المغربية يجب أن تخطط على أساس تواجد المجموعات البشرية التى تدين بالولاء السياسى والدينى للسلطان المراكشى . وبالفعل ، ومنذ أواخر القرن الماضى ، طالب السلطان مولاى حسن بالسيادة على كل الأقاليم

التى يذكر سكانها اسمه فى خطب أيام الجمعة فى المساجد . وكانت سلطة الحكومة المغربية واضحة وفعلية على كل اقليمها فيما عـــدا المناطق الصحراوية الجنوبية، حيث لم تكن لتلك الحكومة سوى سيادة اسمية .

وتكونت منذ عام ١٩٥٦، واستقلال المغرب، لجنة مشتركة فرنسية مغربية من أجل تعيين الحدود بصفة نهائية إلا أن الجانب المغربى انسحب منها فى عام ١٩٥٨ بعد أن اعترفت حكومة الرباط « بالحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية » كسلطة « شرعية وحيدة لها صلاحية التباحث مع المغرب حول قضية الحدود بين البلدين » . ومن جهة أخرى بدأ محمد الخامس ملك المغرب فى اعلان مطالبته «باستعادة صحراء البلاد المغربية» وكان يقصد بذلك ضم أجزاء من الجنوب الغربى للاقليم الجزائرى ، بالإضافة إلى موريتانيا . كذلك قدمت الحكومة المغربية احتجاجين شديدى اللهجة إلى الحكومة الفرنسية: الأول لأنها وافقت على منح امتيازات التنقيب فى منطقة تندوف لشركة تعدين فرنسية ، والثانى بسبب التجارب النووية التى تقوم بها فرنسا فى واحة ريجان بالصحراء المغربية الجزائرية .

وفى يوم ٦ يوليو سنة ١٩٦١ ، ابرم اتفاق سرى بشأن قضية الحدود بين الحكومة المغربية والحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية ، ولم تنشره حكومة الرباط إلا فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٦٣، حينما اشتد النزاع على الحدود بين الدولتين .

وفى هذا الاتفاق السرى ، تبادل الجانبان التزامات سياسية صريحة، كل منهما فى مواجهة الآخر . فأكدت «حكومة جلالة ملك المغرب مساندتها التامة غير المشروطة ودون تحفظ للشعب الجزائرى فى كفاحه من أجل الاستقلال السياسى والوحدة الوطنية» . كما اعلنت « دعمها الكامل لموقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فى مفاوضاتها مع فرنسا ،

على أساس احترام السلامة الإقليمية الجزائرية، ومعارضتها بكل الوسائل لكل محاولة تجزئة، أو انقاص للاقليم الجزائرى » .

هذا عن الالتزامات السياسية المغربية تجاه الجزائر .

أما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فقد قررت من جانبها أن « المشكلة الاقليمية التي أثارها عدم تعيين الحدود بين البلدين بفعل المستعمر الفرنسي ، إنما ستجد حلها فى مفاوضات لاحقة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة » . كذلك التزمت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأن « الاتفاقيات والتسويات التى سوف تسفر عنها المفاوضات الفرنسية الجزائرية ، لن تتطرق إلى مايتعلق بتعيين الحدود بين المغرب والجزائر » .

وأخيراً اتفق الجانبان على إنشاء لجنة مشتركة جزائرية مغربية « تجتمع فى أقرب وقت ممكن من أجل دراسة حل مشكلة الحدود فى ظل روح الاخاء والوحدة المغربية » .

وفضلا عن هذا الاتفاق المذكور ، ارتبطت كلتا الدولتين بعد استقلالهما بمجموعة من المواثيق الدولية(١)، بموجبها تعهدت كل منهما بعدم استعمال القوة فى فض ماقد يقع بينهما من منازعات أو خلافات .

ورغم ذلك كله، وعندما أعلن استقلال الجمهورية الجزائرية فى يوليو سنة ١٩٦٢ ، حدثت تحرشات عسكرية بين قوات البلدين حول المراكز

---

(١) المعاهدات التى ارتبطت بكل من المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية هى : ميثاق جامعة الدول العربية (المادة الخامسة) وميثاق الأمم المتحدة (الفقرة الثالثة من المادة الثانية) وميثاق اديس ابابا (الفقرة الثانية من المادة الثالثة والمادة التاسعة عشرة) .

المتنازع عليها فى منطقة كولومب بيشار ، وذلك بعد أن حاولت قوات مغربية احتلال تلك المراكز على أساس أن جميع سكان تندوف يدينون بالولاء للملك الحسن الثانى ملك المغرب ، وأن السلطات الجزائرية قد قمعت بالقوة مظاهرات حدثت فى تلك المنطقة للمطالبة بالانضمام إلى الإقليم المغربى .

وفى تلك الأثناء أرسل الملك الحسن الثانى وفدين متلاحقين إلى العاصمة الجزائرية من أجل تسوية النزاع ، إلا أن المسئولين فى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، آنذاك ، أجابوا بأن قضية الحدود لن تثار إلا بعد انتهاء انتخابات الجمعية الوطنية الجزائرية .

وفى أثناء زيارة رسمية إلى الجزائر ، فى الفترة ما بين ١٣ و ١٥ مارس سنة ١٩٦٣ أثار الملك الحسن الثانى قضية الحدود ، وطلب اعادة النظر فيها ، وكانت وراء هذا الطلب عدة دوافع منها :

١ – إذا تم تعديل الحدود – حسب طلب المغرب – فسيكون من شأن هذا التعديل أن تكون الدولتان قد رسمتا الحدود بينهما من شواطىء البحر المتوسط إلى ثنية الساسى. أما الحدود الأخرى فلم يتفق عليها، وإن كانت قد عقدت عدة بروتوكولات لتحديدها بطريقة عرفية ، لاسيما وأن ليس للمغرب حدودا مشتركة مع موريتانيا ،وكانت السياسة المغربية حينئذ ترى ضم موريتانيا إلى المملكة المغربيـــة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها .

٢ – المنطقة المتنازع عليها بين المغرب والجزائر غنية بالموارد الطبيعية وبخاصة مناجم الحديد .

٣ — كان الملك الحسن فى حاجة إلى انتصار خارجي لتدعيم مركزه داخل البلاد، سواء على المستوى الشعبى، أو فى نطاق المؤسسات الحاكمة هناك .

إلا أن الرئيس الجزائرى آنذاك بن بيللا ، رأى تأجيل نظر المشكلة إلى مابعد انتهاء انتخابات رئاسة الجمهورية ، وسريان الدستور الجزائرى الجديد . ومنذ ذلك الحين ، توترت علاقات البلدين

وفى ١٩ سبتمبر ١٩٦٣، انضمت المملكة المغربية إلى منظمة الوحدة الافريقية مع تقديم تحفظ معين يتعلق بمبدأ قدسية الحدود وجوهره ، هو ضرورة الحفاظ على الحدود القائمة وقت الاستقلال، واحترام المجتمع الدولى المحيط بها تفاديا لصدامات كثيرة وحقنا للدماء .

ومن المعروف أن ذلك المبدأ قد أيده جميع رؤساء الدول الأفريقية فى مؤتمر اديس ابابا التأسيسى للمنظمة الأفريقية القارية ، فى مايو سنة ١٩٦٣ .

هذا التحفظ المغربى، والذى كان منبعه هو المطالب الاقليمية للحكومة المغربية آنذاك فى مواجهة كل من موريتانيا والجزائر قد نص على مايلى :

« ومن أجل تحقيق سلامة الأراضى المغربية والحفاظ عليها فى نطاق حدودها الأصلية ، من المهم أن يكون معلوما أن هذا التوقيع على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف صريح أو ضمنى بالأمر الواقع ، وهو مارفضته دائما الحكومة المغربية ، أو على أنه تنازل عن السعى إلى الحصول على حقوقنا بواسطة الوسائل المشروعة التى فى إمكاننا » .

حرب الحدود بين الجزائر والمغرب :

فى أواخر سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، توجهت قوات مغربية نحو جنوب تاجونيت ، ودخلت الاقليم الجزائرى ، واحتلت يوم أول أكتوبر حاسى بيدا وتنجوب اللتين تقعان على بعد ٥٠٠ كم شمال شرقى تندوف.

هذه المناطق التى لا توجد بهـــا سوى بعض الآبار وبعض النخيل، كانت ذات أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة للسياسة المغربية فى الشمال الغربى الأفريقى ، فمن ناحية تربط منطقتى كولومب بيشار بتندوف ، ومن ناحية أخرى ، هى تقرب المغرب من أراضى موريتانيا التى كانت آنذاك مطمحا للسياسة المغربية .

ولما اشتد التوتر بين الدولتين التقى وزيرا خارجية كل من الجزائر والمغرب فى الخامس من أكتوبر سنة ١٩٦٣ من أجل وضع خطة لتسوية النزاع بين البلدين . وقد أسفرت محادثاتهما عن إتفاقية تضمنت النقاط التـالية :

١ — المواطنون فى كل من الدولتين الموجـودون فى إقليم الدولة الأخرى ، ويقيمون فى المنطقة المتنازع عليها يمنحون حق المرور عبر الحدود .

٢ — تتعهد الدولتان بعدم قيام أى من الطرفين بدعاية ضد الطرف الآخر ، ويؤكدان مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لـكل منهما .

٣ — تتعهد الدولتان بالإمتناع عن اتخاذ أى اجراء أو تدبير عسكرى، من شأنه أن يضاعف خطورة الأزمة بينهما .

٤ — اتفق الطرفان على ضرورة التمهيد لإجراء مقـابلة على مستوى القمة بين الملك الحسن والرئيس بن بيللا .

وعلى الرغم من هذا الإتفاق ، فقـــد وقعت بين الطرفين إشتباكات عسكرية فيما بين يومى ٨ و ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، واستطاعت القوات المغربية فى ١٤ أكتوبر أن تستولى على جزء من أراضى النزاع . ويرجع هذا النجاح العسكرى المغربى إلى عدة أسباب منها :

أولا : الجيش المغربى كان أكثر تنظيما واستعداداً من الجيش الجزائرى .

ثانياً : الجيش الجزائرى كان متمرنا على حرب العصابات دون الحرب النظامية ، والمنطقة المتنازع عليها منطقة صحراوية لاتصلح إلا للحرب النظامية .

ثالثاً : المنطقة المتنازع عليها كانت أقرب إلى تمركز القوات المغربية منها إلى تمركز القوات الجزائرية . فكانت عملية نقل الجيوش والمعدات أسهل بالنسبة للمغرب .

وفى منتصف شهر أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، وضحت صعوبة تلاقى وجهات النظر بين الجانبين. فالجزائريون يصرون على انسحاب القوات المتحاربة إلى مواقع ماقبل أول أكتوبر ، أى أن تنسحب القوات المغربية من حاسى بيدا ومن تنجوب ، والحكومة المغربية تتمسك بأن يتم إنسحاب القوات من الجانبين على أساس المواقع المكتسبة قبل اشتباكات ٨ أكتوبر ، وبمعنى آخر أن تحتفظ المغرب بحاسى بيدا وتنجوب .

ونتيجة لفشل هذه المحادثات ، ولعدم إستطاعة الجزائريين استعادة حاسى بيدا وتنجوب ، قام هؤلاء بالاستيلاء على مركز مغربى على الحدود المشتركة بين البلدين فى ايش ، وإزاء تفاقم حدة الصراع بين الدولتين العربيتين ، بدأت مجهودات الوساطة الخارجية متمثلة فى مبادرات عربية جماعية وفردية ، ومبادرات أفريقية ، نجملها فيما يلى :

مبادرة جامعة الدول العربية :

عندما تدهور الموقف بين الجزائر والمغرب، قرر الأمين العام لجامعة الدول العربية عقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة . وقد انعقد المجلس فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ وأصدر بالاجماع القرار ١٩٣٤ / ٤٠ والذى « دعا حكومتى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية إلى وقف إطلاق النار فوراً » .

وفى اليوم التالى أصدر مجلس الجامعة القرار ١٩٣٥ / ٤٠ الذى تضمن ماياتى :

أولا : دعوة الحكومتين الشقيقتين إلى سحب قواتهما المسلحة إلى مراكزها السابقة لبدء الاشتباك المسلح ، على ألا يؤثر ذلك فى الخلاف القائم حول الحدود .

ثانياً : تأليف لجنة وساطة من رؤساء وفود لبنان وليبيا وتونس والجمهورية العربية المتحدة مع رئيس المجلس والأمين العام لاتخاذ مايقتضيه حسم النزاع بين البلدين الشقيقين بالطرق السلمية .

ثالثاً : دعوة حكومتى البلدين الشقيقين إلى تقديم كافة التسهيلات اللازمة، كى تقوم هذه اللجنة بمساعيها على أكمل وجه وفى أسرع وقت .

رابعاً : المبادرة إلى وقف الحملات الصحفية والإذاعية ، ضماناً لإيجاد جو ييسر للجنة مهمتها .

إلا أنه فى ٢١ أكتوبر أعلن وزير خارجية المغرب أن دولته لا تستطيع أن توافق على ماجاء فى قرار مجلس الجامعة ، وبالذات ما يتعلق بسحب القوات المسلحة المغربية إلى مركزها السابق للاشتباك ، لأن البقاع التى

احتلتها القوات المغربية هى أرض مغربية ، وهكذا فشلت المبادرة العربية الجماعية فى حل النزاع القائم بين الدولتين حول الحدود .

المبادرات الدبلوماسية العربية :

تلك المبادرات كثيرة ومتنوعة، نذكر منها مبادرة من الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة، إذ وجه دعوة إلى رئيسى الدولتين المتنازعتين مقترحاً عقد مؤتمر قمة فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ بمدينة بنزرت . ولكن كلا من الرئيسين رفضا قبول هذه الدعوة ، لذلك تقدم الرئيس التونسى بمبادرة أخرى فحواها عقد مؤتمر لوزراء خارجية كل من تونس والمغرب والجزائر ، ويكون انعقاده فى مدينة تونس فى ٢٨ أكتوبر ، ولم تقبل كذلك . ثم هناك مبادرة من الرئيس السورى الذى قدم وساطة بلاده لتسوية النزاع فى ١٦ أكتوبر، وتلا ذلك مبادرة عراقية فى صورة وفد وصل إلى الجزائر فى ١٨ أكتوبر عارضاً خدماته الودية لتسوية النزاع ، ثم مبادرة الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٠ أكتوبر، وجاءت فى صورة خطاب موجه إلى رؤساء دول المغرب الثلاث ، وإلى ملك ليبيا مقترحا عقد مؤتمر قمة خماسى يعقد بمدينة تونس إلا أن تلك المبادرات التى قامت بها الدبلوماسية العربية الفردية منافساً بعضها بعضاً ، لم تنجح ولم تلق أى قبول من دولتى النزاع .

المبادرة الدبلوماسية الأفريقية :

اتخذت المبادرة الأفريقية صوراً متعددة ، منها أن الرئيس الغانى نكروما ذهب إلى المغرب فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، ومنها ذهب إلى الجزائر محاولا التوفيق بين الدولتين، ولكنه لم يوفق. ثم قام الإمبراطور هيلاسلاسى بزيارة للمغرب يصحبه وزير خارجية بلاده كتيما يفرو ،وكان هذا الوزير هو السكرتير العام المؤقت لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبعد

انتهاء زيارتهما المغرب توجها إلى الجزائر ، عسى أن تقبل الدولتان المتنازعتان عقد دورة إستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية . وبالفعل طلبت الحكومة الجزائرية رسمياً من سكرتارية منظمة الوحدة الأفريقية تطبيق مضمون المادة الثانية عشرة من ميثاق أديس أبابا، والتى تنص على عقد دورة إستثنائية لمجلس وزراء المنظمة حين تنشأ أزمة طارئة. وبناء على طلب إحدى الدول الأعضاء فى المنظمة ، إلا أن الحكومة المغربية رفضت هذا الإقتراح .

وهنا اتجه الامبراطور هيلاسلاسى فى جهوده التوفيقية إتجاها آخر، إذ اقترح عقد إجتماع مصالحة فى إقليم دولة ثالثة بعيدة عن الخلاف . ولكن الدولتين المتنازعتين رغم قبولهما لمبدأ عقد المؤتمر ، فقد اختلفتا على تحديد مكان إنعقاده، وعندئذ اقترح موديبو كيتا رئيس جمهورية مالى فى ذلك الوقت ، أن ينعقد المؤتمر فى باماكو عاصمة بلاده .ووافق طرفا النزاع على ذلك[1] :

وانعقد مؤتمر القمة فى باماكو فى الفترة مابين ٢٨و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، مؤلفاً من رؤساء دول كل من الجزائر والمغرب ومالى وأثيوبيا. وتوصل هذا المؤتمر إلى إصدار قرار يتضمن النقاط التالية :

١ — إيقاف إطلاق النار إبتداء من يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٣ .

٢ — تشكيل لجنة عسكرية تتألف من ضباط جزائريين ومغربيين وأثيوبيين وماليين ، تتولى تعيين منطقة تجرد من السلاح بين الدولتين .

---

(١) Wild P.B. "The Organization of African Unity and the Algerian - Moroccan Berde Conflict: A Study of New Machinery for Peace keeping and for the Peaceful settlement of disputes among African States International organization. vol. 20, No. 1 (Winter 1966).

٣ — تعيين مراقبين من أثيوبيا ومالي يتولون ضمان أمن وحياد تلك المنطقة .

٤ — مطالبة منظمة الوحدة الأفريقية بإنشاء لجنة تحكيم لتحديد المسئولية عن بدء العمليات الحربية بين الجزائر والمغرب ،ودراسة مشكلة الحدود بتعمق ، وتقديم مقترحات إيجابية للطرفين لتسوية النزاع نهائيا .

٥ — انهاء أية دعاية معادية من أحد الطرفين ضد الآخر،إبتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، واحترام مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

وأعاد البيان المشترك الصادر فى ختام أعمال مؤتمر القمة الرباعى فى باماكو ، تأكيد مبدأ عام من مبادي. العلاقات الدولية السلمية،وهو ضرورة تسوية جميع المنازعات التىقد تقع بين الدول الأفريقية ، بواسطة المفاوضات(١) .

وعلى الرغم من اتفاق باماكو المذكور ،عادت الاشتباكات المسلحة بين الدولتين،واحتلت القوات المغربية منطقة فيجيج الجزائرية مرةأخرى.

وفى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ انعقدت الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، واستمع هذا المجلس إلى وجهة نظر المغرب إذ شرح مندوبها كيف أن الجزائر قد تعهدت بمناقشة مشكلة الحدود فى إتفاق تم بين الملك الحسن والسيد فرحات عباس رئيس الحكومة

(١) Rerhanykun Andemicael Peaceful settlement among African States : Roles of the United Nations and the Organization of African Unity—A United Study, New York 1972. pp.

الجزائرية المؤقتة،وأبرم يوم ٦ يوليو سنة ١٩٦١ ، إلا أن الجزائر تجاهلت هذا التعهد بعد استقلالها ، وأشار إلى تدخل دولة ثالثة فى النزاع ، ورغم أنه لم يصرح باسمها إلا أنه كان يقصد الجمهورية العربية المتحدة التى كانت تعضد بالفعل الموقف الجزائرى فى النزاع . إذ قدمت مصر مساعدات عسكرية فى صورة طائرات، ومعونة فنية للحكومة الجزائرية ، ولم تستعمل الجزائر المساعدات المصرية بصورة مباشرة فى حربها مع المغرب ، إلا أن ذلك كان عاملا أساسيا فى إعادة توازن القوى بين الدولتين المتنازعتين على الحدود .

أما مندوب الجزائر فقد أبرز وجهة نظر بلاده، وأكد أن اعتداءات المغرب ترجع إلى يوليو سنه ١٩٦٢ ، تنفيذاً لسياسة توسعية اقليمية على حساب جاراتها من الدول . وذكر أن سياسة بـــلاده تستند إلى مبدأ احترام الحدود التى وضعتها الدول الاستعمارية ،وهو المبدأ الذى تم الإتفاق عليه فى مؤتمر القمة الأفريقى الذى انعقد فى مايو سنة ١٩٦٣ . واضاف إلى ذلك قوله بأن تعهد الجزائر بالمفاوضة عقب الاستقلال لتسوية مشكلة الحدود فى عام ١٩٦١ ، إنما قد تم نتيجة لضغط مغربى سياسى وعسكرى ، فرض على الجزائر فى فترة من أقسى فترات كفاحها ضد الاستعمار الفرنسى .

وتم الاتفاق أخيراً على تشكيل اللجنة الخاصة التى يناط بها أمر حل النزاع بين الدولتين ، وتم الاتفاق على تاليفها من كل من اثيوبيا ومالى والسنغال وساحل العاج والسودان وتنزانيا (وكانت تسمى حينئذ تنجانيقا) .

والقرار الذى بموجبه انشئت تلك اللجنة قد وضع مبدأين هامين :

المبدأ الأول ـ يقضى بوجوب تسوية الخلافات التى تقع بين الدول

الأفريقية فى إطار افريقى . وهذا المبدأ يؤكد الاقليمية الدولية التى اعترف بها ميثاق الأمم المتحدة ، وأكدها فى أحكام المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة التى تقول : «ليس فى هذا الميثاق مايحول دون قيام تنظيمات أو وكالات اقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولى ما يكون العمل الاقليمى صالحا فيها ومناسباً ، مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها . . » .

المبدأ الثانى - يقرر أنه بداخل القارية الأفريقية التى تقضى بفض الخلافات الأفريقية داخل التنظيمات الأفريقية ، توجد كذلك اقليمية عربية مغربية لايجوز إغفالها . ويستخلص ذلك من العبارات التى وردت فى القرار سالف الذكر والصادر عن الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة ، من نحو . الدول الشقيقة . . . وحلول تسوية بين الأشقاء . . .

والاعتراف بتلك الاقليمية العربية يعنى جواز قيام المنظمات الاقليمية الدولية داخل اطار المنظمة القارية الأفريقية ، ويعنى كذلك رغبة منظمة الوحدة الأفريقية فى عدم احتكار عملية فض المنازعات الأفريقية ، واعترافها بإمكانية فض المنازعات الأفريقية فى اطار المنظمات الاقليمية الدولية القائمة فعلا كجامعة الدول العربية ، أو التى قد تقوم مستقبلا من نحو تنظيم خاص تنشئه دول المغرب العربى مثلا . والقيد الوحيد الذى تفرضه منظمة الوحدة الافريقية فى ذلك الشأن ، هو أن تكون التنظيمات أو الهيئات التى تتولى تسوية المنازعات منبثقة من القارة الافريقية ولا يكون فى عضويتها دول أو هيئات أجنبية عن القارة الأفريقية .

هذا ، وقد اجتمعت اللجنة المكلفة بفض النزاع الجزائرى - المغربى

فى ابيدجان فيما بين ٢ و ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، ثم اجتمعت مرة ثانية فى باماكو فيما بين ٢٤ و ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ .

وفى تلك الاثناء توقف اطلاق النار بالفعل بين الجانبين ، وعندما انعقد مؤتمر القمة العربى الأول فى القاهرة فى يناير سنة ١٩٦٤ ، حدث اتصال مباشر بين رئيسى الدولتين المغربيتين المتنازعتين ، كانت نتيجته ابرام اتفاق جديد بينهما فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٤ بشأن تدابير انهاء القتال. فنص الاتفاق على انسحاب القوات المتحاربة حول الحدود المشتركة للبلدين إلى مابعد ٧ كيلومترات من المواقع التى احتلت يوم أول اكتوبر سنة ١٩٦٣ واعتبرت منطقتى حاسى بيدا وأم العشار No Man's Land.

كما تقرر تبادل الأسرى بين الجانبين الجزائرى والمغربى .

وعندما اجتمع مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى دورته الثانية بمدينة لاجوس بنيجيريا فيما بين ٢٤ و ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ ، كان البند التاسع من موضوعات جدول اعماله تحت عنوان : « تقرير اللجنة الخاصة ببحث النزاع بين الجزائر والمغرب على الحدود » . وقد ناقش المجلس هذا الموضوع وأصدر القرار (م/و/١٨)، وكان أهم ماتضمنه أن المجلس :

(ا) أحيط علماً بتقرير اللجنة .

(ب) يعبر عن رضائه عن عمل اللجنة الخاصة بالعلاقات بين المغرب والجزائر .

(ج) يعبر عن الارتياح والشكر الملك الحسن الثانى ملك المغرب

والرئيس أحمد بن بيللا رئيس الجزائر لما بذلاه من جهد فى البحث عن حل افريقى للخلاف بين البلدين .

(د) يقترح أن يقـــوم اتصال مباشر بين اللجنة ولجنة وقف اطلاق النار .

وفى مارس سنة ١٩٦٤ انسحبت القوات الجزائرية من مركز مغربى على الحدود المشتركة ، كما اتفق الجانبان على أن تكون مرتفعات فيجيج وايش مناطق منزوعة السلاح .

وتكرر مضمون القرار (م. و/ ١٨) سالف الذكر، بعبارات تكاد تكون واحدة فى القرار (م . و/ ٣٧) الصادر أثناء الدورة العادية الثالثة لمجلس وزراء الخارجية (لمنظمة الوحدة الأفريقية) المنعقدة بالقاهرة فى يوليو سنة ١٩٦٤ ، وفى القرار (م. و /٥٤) الصادر من مجلس وزراء الخارجية فى جلسته العادية السابعة المنعقدة فى أديس أبابا فيما بين ٣١ أكتوبر و ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ ...

أما فى دورة كينشاسا التى انعقدت فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ فلم يبحث مجلس وزراء خارجية الدول الأفريقية موضوع الخلاف المغربى الجزائرى، لأن اللجنة الخاصة بالعلاقات بين المغرب والجزائر لم تكن قد اجتمعت بعد إجتماعها فى مدينة طنجة فى يوليو سنة ١٩٦٧، إذ طلبت الجزائر تأجيل إجتماعها بسبب الظروف التى كانت تمر بها الأمة العربية فى هذه الفترة نتيجة للعدوان الإسرائيلى على الأراضى العربية .

وإذا كانت اللجنة سالفة الذكر لم تسفر أعمالها عن نتيجة إيجابية صريحة، فانها على الأقل قد اسهمت فى تحقيق الأمن والسلام السائدين فى الوقت الحاضر على الحدود فيما بين المغرب والجزائر .

تسوية النزاع المغربي الجزائري :

في الفترة ما بين ١١ و ١٥ يناير سنة ١٩٦٧ ، دارت محادثات في الرباط بين الرئيس الجزائري بومدين والملك الحسن الثاني ملك المغرب من أجل إنهاء الأزمة القائمة، وانتهت المحادثات بتوقيع معاهدة تضامن و تعاون بين البلدين في أفران، وكان مضمون تلك المعاهدة هو الأسس العامة للعلاقات الجزائرية المغربية في صورتها الودية الجديدة .

وطبقاً لنصوص هذه المعاهدة اتفق الجانبان على تكوين لجان مشتركة فنية وسياسية، تتكفل في المستقبل بالتنفيذ العملي لبرامج التعاون بين البلدين في « شتى الميادين » . كما أعلنت الدولتان ، ممثلتين في الرئيس بومدين والملك الحسن ، التزامهما بعدم إستخدام القوة في علاقاتهما ، وبعرض قضاياهما ونزاعاتهما على لجان مؤقتة للتحكيم وللتوفيق .

والملاحظ أن هذا البند الأخير في المعاهدة ، وإن كان لا ينطبق في معناه على نزاع الحدود الجزائري المغربي ، إلا أنه كان يمثل تجاهلا أو استبعاداً ضمنيا لمبدأ إلتجاء الجزائر والمغرب ، وهما من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ، إلى اللجنة الخاصة بالتوفيق والوساطة والتحكيم ، والتي انشأتها منظمة الوحدة الأفريقية كجهاز قضائي لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين أعضاء المنظمة .

وعند عودته إلى بلاده ، أعلن الرئيس هواري بومدين أن معاهدة أفران، إنما تمثل صفحة جديدة في علاقات الجزائر بالمغرب ، كما أنها تحدد نهاية مرحلة سيطرت عليها الأحداث العصيبة بين البلدين .

وخلال عام ١٩٦٩ ، ظهرت بوادر تحسن أخرى في الموقف العام

للعلاقات بين البلدين ، وكان أهمها إعادة فتح مركز الحدود فى فيجيج . وفى ٢٧ مايو سنة ١٩٧٠ ، اجتمع فى مدينة تلمسان بالجزائر رؤساء الدول الثلاث فى المغرب العربى بالإضافة إلى الرئيس الموريتانى مختار ولد داده ، واتفقت الجزائر والمغرب أثناء مؤتمر القمة الرباعى هذا ، على تشكيل لجنة فنية لرسم الحدود بينهما بطريقة نهائية ، وذلك على أن يكون الخط المعين مطابقاً للحدود القديمة المتوارثة بحكم الأمر الواقع منـذ أيام الإدارة الاستعمارية الفرنسية ، وبذلك اعترفت الحكومة المغربيـة بأن منطقة تندوف إنما تتبع الاقليم الجزائرى . وكذلك قررت الدولتان تكوين لجنة جزائرية مغربية مشتركة تكلف بدراسة وسائل الاستغلال المشترك للثروات المعدنية فى كارا جبيلة .

وانتهى النزاع على الحدود بين المغرب والجزائر ، انتهاء رسمياً ، عندما أعلن الملك الحسن الثانى أمام مؤتمر القمة الافريقى الذى انعقد بمدينة الرباط فى سبتمبر سنة ١٩٧٢ ، أن الدولتين قد توصلتا إلى تسوية نهائية للنزاع السياسى الاقليمى بينهما .

كيف نستطيع أن نحكم على الدور الحقيقى الذى قامت به منظمة الوحدة الافريقية فى تسوية هذا النزاع الخطير ؟

قال بعض إن منظمة الوحدة الافريقيـة قد نجحت فى التقريب بين أطراف النزاع حيث اخفقت جامعة الدول العربية ، وهذا من حيث هو يعتبر إنتصاراً للمنظمة الافريقية التى كانت قد قامت منذ بضعة أشهر ، بينما جامعة الدول العربية كانت قائمة منذ نحو عشرين عاماً . ويقول هذا البعض أيضاً إن انعقاد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى دورة غير عادية ، وقبول كل من الجزائر والمغرب للاحتكام إلى هذا الجهاز ، وأن يبدى كل منهما وجهة نظره أمام هذا الجهاز ، واستمرار هذا المجلس

فى متابعة أعمال اللجنة المكلفة بتسوية هذا الخلاف ، ثم إعلان ملك المغرب بانهاء الخلاف أمام مؤتمر القمة الافريقى التاسع ، ثم إصدار مؤتمر القمة لقرار يسجل تسوية الخلاف ويهنىء الاطراف بها[1] . كل ذلك يؤكد أن المنظمة قامت بالدور الرئيسى فى تسوية النزاع الجزائرى المغربى من بدايته إلى نهايته .

وقال بعض آخر ، إن دور المنظمة الافريقية فى تسوية هذا الخلاف مبالغ فيه كثيراً ، لأن المبادرة الاولى صدرت من إمبراطور أثيوبيا بالتعاون مع رئيس دولة مالى ، والخلاف تم تسويته باتصالات مباشرة فيما بعد بين ملك المغرب ورئيس جمهورية الجزائر ، وأن التضامن بين دول المغرب العربى تغلب على التضامن بين الدول العربية ، وعلى التضامن بين الدول الافريقية ، وكان أساساً للتسوية ، وإن كانت محاولة الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة فى التوفيق قد فشلت فى أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، فإن التسوية عندما تمت فإنها قد تمت على أساس مبادىء نادى بها الرئيس بورقيبة ، وهو اتفاق بين دول شمال أفريقيا العربية الأربع (تونس — الجزائر — المغرب — موريتانيا) على استغلال ثروات الصحراء الكبرى جماعة ، وخاصة الثروة المعدنية فيها .

والحقيقة فيما نرى تقع بين هذين الرأيين ، وذلك أن منظمة الوحدة الافريقية قامت بدور لا يمكن أن يستهان به فى تسوية النزاع ، إلا أنه كان دوراً ثانوياً ، فمن الملاحظ أولا أن مبادرة امبراطور أثيوبيا استمدت قوتها السياسية من منظمة الوحدة الافريقية رغم حداثة قيامها ، لأن المؤتمر التأسيسى للمنظمة قد انعقد فى مدينة أديس أبابا ، ولأن الامبراطور

---

(١) أنظر القرار م/ق ٦٨/ ٩ .

انتخب رئيسا للمؤتمر ، ولأن وزير خارجيـــة أثيوبيا عين سكرتيراً مؤقتاً للامانة العامة لتلك المنظمة ، إلى حين إختيار السكرتير الإدارى الجديد .

ونلاحظ ثانياً أن الدول المتنازعة قبلت الإشتراك فى الدورة الإستثنائية لمجلس وزراء المنظمة ، بينما رفضت هذه الدول الالتجاء إلى جامعة الدول العربية . ويرجع ذلك إلى أن منظمة الوحدة الافريقيـة كانت أكثر موضوعية فى النزاع بالنسبة لجامعة الدول العربية التى كانت خاضعة إلى حد ما لتأثير مصر المتحالفة مع الجزائر . وبمعنى آخر فإن الجو السياسى داخل منظمة الوحدة الافريقية كان أكثر ملاءمة لتسوية النزاع من الجو السياسى داخل جامعة الدول العربية .

ولا شك أن عدم الالتجاء إلى مجلس الأمن من قبل أطراف النزاع قد ساعد منظمة الوحدة الافريقية على القيام بدور إيجابى فى هذا النزاع. فالجزائر كانت تفضل الإلتجاء إلى المنظمات الاقليمية ، سواء منها جامعة الدول العربية (حيث التأييد المصرى) ومنظمة الوحدة الافريقية حيث تأييد معظم الدول الافريقية لمبـــدأ احترام الحدود القائمة ،فى حين أن المغرب الذى كان يعرف ضعف مركزه عند اللجوء إلى المنظمات الاقليمية ، فانه كان يريد الالتجاء إلى مجلس الأمن أملا فى مساندة كل من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية ، إلا أن هاتين الدولتين أفهمتا المغرب أنه ليس من مصلحته الإلتجاء إلى الأمم المتحدة ، وهذا يعنى أنها سوف لا تسانده هناك . أما الاتحاد السوفيتى فعلى الرغم من أنه ساعد الجزائر عسكريا ، فإنه لم يشجع على عرض القضية على مجلس الأمن . وبسبب ما لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من مصلحة فى عـــدم عرض النزاع على مجلس الأمن بقى الخلاف

محصوراً فى نطاقه الاقليمى(١)، واستطاعت منظمة الوحدة الأفريقية أن تقوم بتسويته ·

وعلى ذلك فإن منظمة الوحدة الأفريقية — فى رأينا — نجحت في تسوية هذا النزاع ، كما انها أستطاعت أن تستفيد من جميع الظروف التى أحاطت بالاشتباك المسلح بين الجزائر والمغرب لتثبت وجودها ، وتفرضه على الرأى العام الأفريقى والدولى .

(١) مصلحة هاتان الدولتان مصدرها اتفاقية المدنة التى أبرمت بينهما فى اغسطس سنة ١٩٦٣ فى صورة اتفاقية حظر التجارب الذرية التى اعتبرت أول خطوة نحو انهاء الحرب الباردة فلم يكن من مصلحة اى منهما التصادم علنا أمام مجلس الأمن ·

المبحث الثانى

النزاع الصومالى الاثيوبى والكينى

تختلف قضية الحدود الصومالية اختلافا بينا عن أى نزاع أفريقى آخر حول الحدود القائمة . فالحكومة الصومالية طالبت باعادة النظر فى جميع مناطق حدود الدولة الصومالية ، وذلك طموحا منها إلى ضم جزء من منطقة جيبوتى فى ساحل عفار وعيسى (الصومال الفرنسى سابقاً) ، ثم منطقة أوجادين فى الجنوب الشرقى لأثيوبيا ، وكذلك منطقة الإقليم الشمالى الشرقى فى كينيا . وترتكز المطالب الإقليمية الصومالية على اعتبارات قومية وعنصرية وثقافية بالمعنى الواسع ، وتتمثل كلها فى القبائل الصومالية المنتشرة فى أنحاء تلك الدول المجاورة للصومال . ولذلك فإن المطالب الصومالية تمتد ليس فقط إلى الأقاليم التى تسكنها غالبية من الصوماليين ، بل أيضاً الى المناطق التى ترتادها القبائل الصومالية الرحل بحثاً عن المراعى.

وقضية الحدود الصومالية انما تتكون من شقين أساسيين هما : النزاع الصومالى الأثيوبى ، والنزاع الصومالى الكينى . هذا مع العلم بوجود خلاف ثالث أيضاً بين الحكومة الصومالية والسلطات الحاكمة فى ساحل عفار وعيسى (الصومال الفرنسى) ، إلا أن الخلاف الأخير يعتبر قضية من قضايا تصفية الإستعمار ، ولذلك نركز فى هذا المبحث على دراسة النزاعين الأولين .

أولا — النزاع الصومالى الأثيوبى

إن نزاع الحدود بين الصومال وأثيوبيا ، هو نزاع تاريخى قديم ، يرجع إلى عهود ماقبل إنشاء جمهورية الصومال فى أوائل أعوام الستينات ،

كما يجد أصوله فى نزاعات الحدود العديدة التى ثارت بين القوى الإستعمارية الأوربية من جانب، وامبراطورية أثيوبيا من جانب آخر ، والتى اقتطعت أوصال إقليمها الساحلية .

الخلفية التاريخية للنزاع[1] :

بظهور الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقى نتيجة لشق قناة السويس ، وافتتاحها للملاحة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، بدأت عملية التكالب الإستعمارى الأوروبى على تلك المنطقة الحيوية الهامة فى قلب العالم ، ففى عام ١٨٨٧ احتلت بريطانيا العظمى « شرق القرن الأفريقى كله » ، كما اتخذت فرنسا لنفسها محمية فى ميناء جيبوتى ؛ ودخلت إيطاليا السباق الإستعمارى فاستولت على ماتبقى من سواحل المنطقة . ولم تخل عملية التوزيع الإقليمى هذه من منازعات سياسية، واصطدامات عسكرية انتهت بابرام العديد من المعاهدات .

فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٨ تم إتفاق بريطانيا وفرنسا بشأن مصالحهما فى بلاد الصومال ،على أن يكون الحد الفاصل بين مناطق نفوذهما ممتداً بين جيبوتى وهرر . وفى ٢ مايو سنة ١٨٨٩ أبرمت معاهدة أوتشيالى التى جعلت أثيوبيا كلها منطقة نفوذ إيطالية . وفى يناير سنة ١٨٩٠ أعلنت إيطاليا رسميا تأسيس مستعمرة أريتريا بعد أن تسلمتها من الشركة البريطانيـة لشرق أفريقيا . ومن جهة أخرى أبرمت أثيوبيا معاهدتين مع إيطاليا فى سنة ١٨٩٧ ، سنة ١٩٠٧ حول رسم الحدود بين إقليمى البلدين فى منطقة القرن الأفريقى . كذلك عقدت أثيوبيا معاهدة مع بريطانيا العظمى فى

(١) أنظر فى هذا الشأن مجلة السياسة الدولية « الخلاف الصومالى الاثيوبى الكينى ـ قسم خاص » السنة السادسة . العدد ١٩ يناير ١٩٧٠ . ص٢٠٩ ـ ٢٥٦ .

سنة ١٨٩٧، وبمقتضاها اعادت بريطانيا إقليم الهود الصومالي إلى أثيوبيا .
وفي سنة ١٩٠٦ وافق الامبراطور الاثيوبي منليك الثالث على معاهدة ثلاثية عقدت بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا تعترف فيها بريطانيا وفرنسا بحقوق إيطاليا في شرق أفريقيا ، وحق بريطانيا في الاشراف على منطقة بحيرة تانا، وحق فرنسا في إنشاء خط حديد جيبوتي — أديس أبابا ، وحق إيطاليا في الإستيلاء على منطقة تقع بين مستعمرتي أرتيريا والصومال الإيطالي ، عمليات التسوية والمساومة هذه التي تمت بين القوى المتصارعة في المنطقة كانت انعكاساً طبيعياً لثقل هذه القوى النسبي في السياسة الاوربية .

واتسمت فترة ما بين الحربين العالميين ، في منطقة القرن الأفريقي ، بصراع إستعماري أطرافه إيطاليا الفاشية وبريطانيا وفرنسا . وعلى الرغم من انضمام أثيوبيا إلى عضوية عصبة الأمم في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ، فإن القوات الإيطالية قامت بغزو أراضي أثيوبيا ، وأعلن موسوليني في أول مايو سنة ١٩٣٦ ضم أثيوبيا إلى إيطاليا مع إدماج منطقة أوجادين في الصومال الإيطالي ، ولكن هذا الانتصار لم يدم طويلا ، حيث هزمت إيطاليا بدخول القوات البريطانية أديس أبابا في سنة ١٩٤١ ، ووضعت أوجادين تحت الإدارة العسكرية البريطانية . وفي أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية أصبحت ٩٠٪ من المناطق التي يسكنها الصوماليون في «القرن الأفريقي » فيما عدا جيبوتي ، خاضعة لنظام حكم واحد هو الإحتلال العسكري البريطاني ، وكان هذا من العوامل المباشرة التي أيقظت المشاعر القومية لدى الصوماليين جميعاً، بصرف النظر عن انتماءاتهم الرسمية إلى دول عديدة في المنطقة .

وحاولت بريطانيا أن تستغل فكرة « الصومال الكبير » لكي تبسط نفوذها عليه ، ومن هنا جاء إقتراح أرنست بيفن وزير الخارجية البريطاني

فى عام ١٩٤٦ ، بتجميع كل الاقاليم التى يسكنها صوماليون ووضعها تحت الوصاية البريطانية[١] ، إلا أن هذا الإتجاه لاقى معارضة شديدة من جانب القوى الكبرى والصغرى المعادية والحليفـــة على السواء ، وتراوحت المعارضة بين اقتراح فرنسا بعودة الحكم الإيطالى إلى الصومال الإيطالى ، وبين اقتراح الولايات المتحدة بوضع الصومال تحت الوصاية الدولية .

فانتقلت المشكلة إلى الأمم المتحدة بعد أن قدمت أثيوبيا مذكرة إلى مؤتمر السلام بباريس تطالب فيها بعودة المناطق التى فقدتها فى ارتيريا وفى الصومال الإيطالى . وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مايو سنة ١٩٤٦ ضم ارتيريا إلى أثيوبيا فى إتحاد فيدرالى . وفى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يقضى بأن تنـال الصومال إستقلالها بعد فترة عشر سنوات توضع خلالها تحت نظام الوصاية الدولية ، وتتولى إيطاليا إدارتها خلال تلك الفترة . ونظرا لامتناع أثيوبيـا عن التعاون مع ايطاليا فى تعيين الحدود بينها وبين الصومال ، قامت بريطانيا وبالاتفاق مع أثيوبيا ، قبل تسليم الصومال (البريطانى) إلى الإدارة الإيطالية ، برسم خط الحدود بين الصومال وأثيوبيـا ، وأسمته الخط الإدارى المؤقت . ولم تعترف أثيوبيا قط بذلك الخط كحدود سياسية دائمة بينها وبين الاقليم الصومالى ، كما رفضت أثيوبيا قبول ممثلين للصومال فى مفاوضات الحدود ، وانكرت وجود اية اتفاقات للحدود يمكن اتخاذها أساساً للمفاوضات .

وأصدرت الجمعية العامة عدة قرارات بشأن قضية الحدود الصومالية ، كان أهمها القرارات الآتية :

١ — أصدرت الجمعية العامة قراراً فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ يوصى

(١) خطاب ارنست بيفن وزير الخارجية البريطانى أمام مجلس العموم يوم ٤ يونيو سنة ١٩٤٦ .

بتعيين الحدود بين الأقاليم الصومالية تحت الوصاية من جهة، وأثيوبيا من جهة أخرى عن طريق المفاوضات الثنائية بين الأطراف المعنية(١) .

٢ — أصدرت الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ قراراً خاصاً بمسألة الحدود بين إقليم الصومال البريطانى، و بين أثيوبيا يحث الطرفان على المفاوضات المباشرة(٢) .

٣ — أصدرت الجمعية العامة فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ قراراً يدعو إلى الإسراع فى حل النزاع(٣) .

٤ — قرار الجمعية العامة الصادر فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧ .والذى دعا الحكومتين الإيطالية والأثيوبية إلى تسوية نزاع الحدود قبل اعلان استقلال الصومال(٤) .

٥ — قرار الجمعية العامة الصادر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، والذى أوصى الأطراف المعنية باللجوء الى التحكيم لحل النزاع(٥) .

٦ — قرار الجمعية العامة فى ١٣ فبراير سنة ١٩٥٨ الذى أعاد التأكيد على ضرورة حل النزاع وفقا للاساليب السلمية التى أوصى بها قرار ١٤ ديسمبر ١٩٥٧ .

ورغم كل تلك القرارات المذكورة للجمعية العامة للامم المتحدة فى

---

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٣٩٢ (الدورة الخامسة) .

(٢) قرار الجمعية العامة رقم ٨٥٧ (الدورة التاسعة) .

(٣) قرار الجمعية العامة رقم ٩٤٧ (الدورة العاشرة) .

(٤) قرار الجمعية العامة رقم ١٠٦٨ (الدورة الحادية عشرة) .

(٥) قرار الجمعية العامة رقم ١٢١٣ (الدورة الثانية عشرة) .

محاولتها لتسوية قضية الحدود الصومالية ، بين أثيوبيا وايطاليا ، ظلت المشكلة دون حل ، حتى يوم اعلان استقلال الصومال .

تطورات النزاع بعد استقلال الصومال :

فى أول يوليو سنة ١٩٦٠ أعلن استقلال دولة الصومال ، مكونة من أقاليم الصومال البريطانى ، والصومال تحت الوصاية الإيطالية . ونشأت الدولة الجديدة مثقلة بمشكلة الحدود التاريخية ، واجتاحتها مشاعر قومية جارفة لا تعترف بمبدأ الإبقاء على الأوضاع الاقليمية القائمة كما هى . ومنذ الشهور الأولى فى حياة الدولة الصومالية ، ظهر التدهور الشديد فى علاقاتها بأثيوبيا ، وبدأت تحرشات الحدود بين البلدين ، فوجه مؤتمر رؤساء الدول الافريقية المنعقد فى مونروفيا فى مايو سنة ١٩٦١ نداء الى رئيس الصومال وامبراطور أثيوبيا بأن يلجآ إلى المفاوضات من أجل تسوية خلافات الحدود بينهما ، إلا أن الحملات الدعائية العدائية المتبادلة استمرت ، وكذلك تزايدت حوادث الحدود بين الدولتين .

وأرسل إمبراطور أثيوبيا فى تلك الفترة مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة الصومالية يتهمها فيها بالتدخل فى شئون أثيوبيا الداخلية ، بما يتنافى مع « قواعد القانون الدولى ومبادىء التنظيم الدولى المرعية » . ومن جهة أخرى ابدى الامبراطور استعداده لبدء محادثات مباشرة لتسوية المشكلة .

ولقد بدأ اهتمام منظمة الوحدة الافريقية بمشكلة الحدود الصومالية منذ اللحظة الاولى لإنشاء هذه المنظمة القارية ، وذلك بحكم واقعة انعقاد المؤتمر التأسيسى للمنظمة فى اديس ابابا ، عاصمة أثيوبيا أحد أطراف المشكلة ، فى يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٦٣ . وأمام ذلك المؤتمر اوضح كل من

رئيس الصومال ورئيس وزراء أثيوبيا ، الأسس النظرية لموقف كل منهما في نزاع الحدود بينهما .

وكانت أهم نقاط خطاب الرئيس الصومالي هي مايلي(١) :

« لقد اثبت التاريخ أن أهم عائق جدى يقف أمام الوحدة الأفريقية نابع من وجود حدود مصطنعة فرضتها الدول الإستعمارية الكبرى على مناطق شاسعة من القارة الأفريقية — فأصبح هناك مجتمعات كانت مندمجة أصلا ، ثم اصبحت مشتتة ، وغدت اراضيها ممزقة ، لا لشيء سوى خدمة المصالح الأجنبية . . . إن اتباع سياسة إبقاء أوضاع الحدود على ماهي عليه لهو موقف انهزامي ، وينم عن افتقار إلى الشجاعة اللازمة لمواجهة المشاكل الأفريقية . . . إن المشكلة الصومالية تتلخص فيما يلي : أن طول خط الحدود الحالية ، وذلك خلافا لما هو عليه الحال فيما يخص أية مشكلة حدود في أفريقيا ، كما فرضه علينا الاستعماريون ، يخترق المراعي تعد بحكم التقاليد العتيقة ملكا لسكاننا الرحل . إن هذه المشكلة فريدة في نوعها إذا علمنا أنه لاتوجد أية دولة أخرى في أفريقيا مقسمة كلها على طول خط حدودها تقسيما يفصل الشعب بعضه عن بعضه على هذا النحو . . . إن الشعب الصومالي أمة بكل معاني الكلمة ، بالإضافة إلى ايمانه بدين واحد . . . وطالما بقى مايقرب من مليون ونصف من الصوماليين مازالوا يعيشون في مناطق خاضعة لإدارة بريطانيا وأثيوبيا وفرنسا ، فلن يقدر الشعب الصومالي على النمو في شكل متناسق متكامل في مجموعه . . . إن الصوماليين الذين يعيشون تحت حكم الأثيوبيين والفرنسيين ليشاركون سكان الحدود الشمالية في كينيا رغبتهم الملحة

---

(١) أنظر نص خطاب الرئيس الصومالي في مؤتمر اديس ابابا (مايو سنة ١٩٦٣) بمجلة السياسة الدولية . السنة السادسة عدد ١٩ يناير سنة ١٩٧٠ — ص ٢٣٠ .

للوحدة الصومالية ... وأن حالة القلاقل والاضطراب الراهنة لن تنتهى، بل ستزداد إلى أن تتم تسوية عادلة للمشكلة . . . ».

وأنهى رئيس الصومال خطابه بالمطالبة بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير على الصوماليين الموجودين فى شمال كينيا وشرق أثيوبيا وجيبوتى، وأعلن أن حكومته ستمتثل للحكم الذى يصدره هؤلاء الصوماليون .

أما أهم نقاط خطاب رئيس الوزراء الأثيوبى فى مؤتمر اديس أبابا، فهى كما يلى[1]:

« الحقيقة الاولى : هى أن الحدود التاريخية لأثيوبيا (امبراطورية الحبشة) كانت تمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الهندى، متضمنة بذلك جميع الاراضى التى تقع بين البحرين . . . الحقيقة الثانية : لا توجد أية دلالة فى التاريخ عن وجود دولة صومالية أو أمة صومالية . . . وخلال القرن التاسع عشر عندما شرع الإستعماريون الاوربيون فى اقتسام افريقيا، فإن اثيوبيا بالرغم من فقدها كامل سواحلها واريتريا والصومال وغيرها من المناطق التى اقتطعت منها، قد قاومت وحملت شعار الكفاح من أجل استقلال افريقيا . . . كانت أثيوبيا أولى الدول التى أيدت استقلال الصومال الفورى، ولم تثر جميع هذه المجادلات العنيفة إلا بعد أن حصلت الصومال على استقلالها . إذ ما كادت تستقل حتى اثارت على الفور حملة ضخمة تستهدف تحقيق توسع فى رقعة الأرض الصومالية على حساب أثيوبيا وكينيا . . . وكما صرح فخامة رؤساء دول مدغشقر وغانا ونيجيريا، إذا اضطررنا إلى إعادة رسم خريطة لأفريقيا على أساس الدين والجنس واللغة، فستختفى دول كثيرة من الوجود ».

---

(١) أنظر نص خطاب رئيس الوزراء الاثيوبى فى مؤتمر اديس ابابا. المرجع السابق ـ ص ٢٣١، ٢٣٢

وهكذا كانت وجهة النظر الاثيوبية فى ذلك المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة الافريقية ، تتمثل فى الإبقاء على الاوضاع الاقليمية الراهنة فى منطقة القرن الافريقى ، حفاظا على وحدة اراضى دول المنطقة ، وحقنا للدماء . وكان الرأى الغالب أثناء انعقاد المؤتمر هو استبعاد النظر فى قضية الحدود الصومالية ، فأجريت محادثات جانبية بين الصومال واثيوبيا ، ولكنها لم تسفر عن أية نتيجة ايجابية .

وانفجر الموقف على الحدود بين أثيوبيا والصومال طوال شهرى يناير وفبراير عام ١٩٦٤ ، وحدثت اشتباكات عسكرية شديدة بين قواتهما المسلحة .

وفى ٨ فبراير ، بعث الامبراطور هيلاسلامى برسالة إلى جميع رؤساء الدول الافريقية يوضح فيها ملابسات حالة الطوارىء المعلنة على حدود بلاده ، وبذلك أدخل الإمبراطور الأثيوبى الرأى العام الافريقى فى القضية ، وتبادلت الحكومتان الأثيوبية والصومالية مذكرات احتجاج شديدة اللهجة ، وأرسل الرئيس المصرى رسالة إلى رئيس جمهورية الصومال وإلى امبراطور اثيوبيا يقترح عليهما حقنا للدماء أن يعرضا الأمر على منظمة الوحدة الافريقية ، وقبل الجانبان ذلك ، وبعثت كل من أثيوبيا والصومال بمذكرة إلى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، وطالبت اثيوبيا بتطبيق المادة الثانية عشرة من ميثاق اديس ابابا ، والتى تنص على عقد دورة غير عادية لمجلس وزراء المنظمة فى الاحوال الاستثنائية ، وتمسكت المذكرة الاثيوبية بمبدأ عدم المساس بالاوضاع الراهنة للحدود الافريقية ، بينما طالبت المذكرة الصومالية بتطبيق حق تقرير المصير للصوماليين .

وعرض الخلاف الصومالى الاثيوبى على مجلس وزراء خارجية الدول الافريقية حين كان منعقدا بمدينة السلام فى دورة غير عادية

فى ١٥ فبراير سنة ١٩٦٤، وذلك لبحث موضوع الاضطرابات التى وقعت حينئذ فى تنجانيقا، وانتهز المجلس فرصة انعقاد هذا الإجتماع الاستثنائى لبحث موضوع النزاع على الحدود بين اثيوبيا والصومال، فاستمع إلى البيانات التى أملى بها مندوبو الدولتين، ثم أصدر قرارا تضمن ثلاثة مبادىء هامة فى الفقه الدولى الافريقى وهى:

(أولا) جميع المنازعات الافريقية يجب أن تتم تسويتها عن طريق المفاوضات أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم. وذلك وفقاً لاحكام الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق اديس ابابا .

(ثانياً) وحدة أفريقيا تتطلب أن يكون السعى لايجاد حـــل لجميع المنازعات بين الدول الاعضاء فى نطاق منظمة الوحدة الافريقية قبل كل شىء .

(ثالثاً) يجب على المنظمة أن تعمل على خلق الجو الملائم الذى يمكن أن يؤدى إلى مثل هذه التسوية السلمية .

وبعد أن وضع القرار تلك الاصول الفقهية ، تضمن الاقتراحات التالية[1]:

١ — دعا بحزم حكومتى اثيوبيا والصومال إلى أن تصدر كل منهما أوامرها بوقف اطلاق النار فوراً ، كما دعاهما إلى الامتناع عن جميع الاعمال العدوانية .

٢ — أوصى حكومتى اثيوبيا والصومال باتخاذ الإجراءات التى تكفل وضع نهاية للحملات التى تنطوى على استفزاز، أو اهانة الاخرى عن طريق جميع وسائل الإعلام .

---

(١) قرار : م / و / غير عادى ٣ / ٢ .

٣ — دعا حكومتى أثيوبيا والصومال إلى الدخول فى مفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للنزاع القائم بينهما .

٤ — دعا جميع الدول الافريقية التى لها بعثات دبلوماسية أو قنصلية فى أثيوبيا والصومال إلى أن تبذل كل منها ما فى وسعها للمعاونة على تنفيذ وقف اطلاق النار .

٥ — قرار ادراج هذا النزاع فى جدول اعمال الدورة العادية التالية لمجلس الوزراء التى كان قد تقرر أن تنعقد فى لاجوس فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٤ ، وذلك بغية الوصول إلى حل سلمى ودائم .

هذا وفى الدورة العادية لمجلس وزراء خارجية الدول الافريقية المنعقد بلاجوس فى الفترة ما بين ٢٤و٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ ، بحث المجلس النزاع على الحدود بين أثيوبيا والصومال ، وأصدر قراراً أهم ما جاء فيه هو[1] :

- مذكرا بالقرار ٣/ ٢ (الدورة غير العادية لمجلس الوزراء) .

- مهنئا حكومتى أثيوبيا والصومال لإصدارهما الأوامر فوراً بوقف إطلاق النار .

- ملاحظا بارتياح،أن شعوراً أخويا يتسم بالتهاون قد قام بين البلدين .

- مسهلا بذلك الوصول إلى حل سلمى ودائم طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

- حريصاً على تدعيم التقدم الذى أمكن احرازه فى السعى إلى مثل هذا الحل السلمى :

(١) قرار : م /و ١٧/ ٢ .

١ — يؤكد القرار ماأصدرته الدورة غير العادية لمجلس الوزراء قرار ٣/٢ بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٦٤ المتضمن الفقرات العاملة (١، ٢، ٣، ٤).

٢ — يطلب من حكومتى أثيوبيا والصومال الإبقاء على الأمر الذى صدر بوقف اطلاق النار، وعدم الاستمرار فى الاعمال العدائية التى تخللته، والامتناع عن أى عمل من شأنه أن يعرض وقف اطلاق النار للخطر.

٣ — يطالب من حكومتى اثيوبيا والصومال أن تدخلا فى أقرب وقت ممكن فى مفاوضات مباشرة، بقصد الوصول إلى حل سلمى لنزاع الحدود.

٤ — يطلب منهما أن يقدما تقريراً عن نتيجة مفاوضاتهما إلى المؤتمر القادم لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية.

إلا أن القتال استمر بين قوات البلدين، وذلك حتى أوائل ابريل سنة ١٩٦٤ حين اعلنت الحكومة الصومالية أوامرها إلى جميع قواتها النظامية بإيقاف أى معارك على الحدود. وفى تلك الأثناء قام الرئيس السودانى ابراهيم عبود بأول مبادرة أفريقية فردية فى مجال محاولات انهاء القضية الصومالية. واجتمع بالفعل أطراف النزاع فى الخرطوم عاصمة السودان فى أواخر شهر مارس سنة ١٩٦٤، وأجريت المفاوضات بينهما بحضور الرئيس السودانى، وانتهت بإصدار بيان مشترك فى ٣٠ مارس سنة ١٩٦٤ تضمن عدة مبادىء كان أهمها:

١ — تأكيد القرارات الصادرة من مؤتمر مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى دار السلام.

٢ — التمسك بإيقاف اطلاق النار .

٣ — إنشاء منطقة منزوعة السلاح بين الدولتين ، وذلك بانسحاب جزئى من جانب القوات الصومالية والاثيوبيـــة لمدى خمسة عشر كيلو مترا .

٤ — إدراك العلاقة الوثيقة بين العدوان العسكرى المادى،والعدوان المعنوى ، أو الحرب النفسية ، ومن ثم ضرورة إيقاف كل دعاية مضادة بين الدولتين .

وفى ١٢ أبريل سنة ١٩٦٤ ، انتهت من مهمتها اللجنـــة الصومالية الاثيوبية المشتركة المكلفة بمراقبة تنفيذ اتفاقية الخرطوم فيما يتعلق بإنشاء منطقة منزوعة السلاح على طول منطقة الحدود بين البلدين ، وتم توقيع إتفاقية مشتركة بذلك فى مدينة كركر .

وانعقدت الدورة الأولى العادية لرؤساء الدول والحكومات الافريقية فى الفترة مابين ١٧ و٢١ يوليو سنة ١٩٦٤ بالقاهرة ،وأصدر الرؤساء قرارا عاما بشأن نزاعات الحدود على المستوى الأفريقى ككل أعلن فيه ضرورة حل تلك المنازعات أيا كانت ظروفها وملابسات تعيينها ، على أساس من مبدأ احترام الحدود القائمة فى وقت اعلان الاستقلال(١)، وذلك تطبيقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من ميثاق أديس أبابا . وكانت الصومال هى الدولة الوحيدة التى اعترضت على مضمون هذا القرار أثناء انعقاد المؤتمر المذكور . ورغم ذلك ، تقرر خلال انعقاد مؤتمر القمة الافريقى بالقاهرة ،، سحب القضية الصومالية الاثيوبية من جدول أعمال المؤتمر ، وذلك على أساس أن الصومال وأثيوبيا قد استطاعتا

---

(١) قرار مؤتمر القمة الأفريقى رقم ١٦ فى دورته العادية الأولى بالقاهرة .

وضع أسس لتسوية الخلاف بينهما فى مؤتمر الخرطوم ، وكان أهمها بطبيعة الحال تحديد منطقة مجردة من السلاح .

ثم انعقد مؤتمر القمة الأفريقى فى دورته العادية الثانية بأكرا فى اكتوبر سنة ١٩٦٥ ، وتخللته مفاوضات ثنائية بين الصومال واثيوبيا أدت إلى ابرام اتفاق بينهما يتعلق أساساً بايقاف كل الدعايات المضادة بين البلدين ، إبتداء من ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ . إلا أن اتفاق إكرا هذا لم يفلح فى ايقاف الحملات النفسية المعادية التى استمرت فى القيام بها صحافة وإذاعة البلدين ، وظلت العلاقات الصومالية الأثيوبية متوترة إلى حد بعيد ، ولكن دون أن تبدى إحدى الدولتين رغبتها فى إنهاء تمثيلها الدبلوماسى مع الأخرى .

تحسن العلاقات الصومالية الأثيوبية :

ظهرت بوادر التحسن فى علاقات البلدين بعد انتخابات الرئاسة الصومالية التى جرت فى يونيو سنة ١٩٦٨ ،واوصلت الدكتور عبد الرشيد شارماركى إلى رئاسة الجمهورية فى البلاد ، وبلغ التحسن فى علاقات البلدين إلى حد قيام ابراهيم عجال رئيس وزراء الصومال الجديد حينئذ بزيارة رسمية لاثيوبيا فى سبتمبر سنة ١٩٦٨ . وصدر تصريح مشترك من البلدين ينص على مايلى :

١ — العودة إلى العلاقات الطبيعية الودية بين البلدين .

٢ — تنمية التعاون الثقافى والفنى بين البلدين ، وتسوية مشاكل الممتلكات العامة والخاصة على الحدود ، والتى كانت معلقة منذ احتدام نزاع الحدود بين البلدين فى عام ١٩٦٤ .

٣ ــ موافقة حكومة أثيوبيا على رفع حالة الطوارىء فى مناطق الحدود المجاورة للصومال فى هود واوجادين،والتى دامت أكثر من أربع سنوات[1].

وفى ابريل سنة ١٩٦٩ تم توقيع اتفاق تجارى بين الصومال وأثيوبيا، وساد الهدوء النسبى فى مناطق الحدود المشتركة بين البلدين . هذا وقد قوبلت سياسة المصالحة التى انتهجتها حكومة عجال تجاه الصومال ، بمعارضة شديدة من جانب الشعب الصومالى باعتبارها مهدرة لحق تقرير المصير للصوماليين فى كل من كينيا واثيوبيا ، غير أن البرلمان الصومالى وافق على هذه السياسة بعد مناقشة حامية ، وقد بررت حكومة عجال هذه السياسة بأنها تكتيك جديد يمكنها من تحقيق هدفها بوسائل سلمية، وبعد أن تبين لها أن سياسة القوة المسلحة تلقى عبئا ثقيلا على ميزانيتها. فضلا عن عدم حصولها على تأييد دولى أو قارى أفريقى .

وكان من نتائج الاتجاه التهادنى الجديد، أن اغتيل الدكتور عبدالرشيد شارماركى فى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٦٩ ، مما أثار المخاوف من انفجار أزمة الحدود مرة أخرى .

إلا أن مجلس قيادة الثورة الجديد برئاسة الجنرال محمد سياد برى أصدر بيانا يؤكد فيه حق الصوماليين فى تقرير مصيرهم القومى، ثم التزام النظام الصومالى الجديد باتمام الوحدة الصومالية عن طريق المفاوضات والوسائل السلمية .

وعندما انعقد مؤتمر القمة الأفريقى الأخير فى أديس أبابا فى مايو

---

(١) أنظر نص التصريح الصومالى الاثيوبى المشترك (مقديشيو ٨ فبراير ١٩٦٨) فى مجلة السياسة الدولية — السنة السادسة ــ عدد ١٩ يناير سنة ١٩٧٠ . ص ٢٤٥ .

سنة ١٩٦٣ ، حدثت مواجهة دبلوماسية بين أثيوبيا والصومال[1]. وكان هدف الوفد الصومالى إثارة الموضوع بأى ثمن أمام مؤتمر وزراء الخارجية ومؤتمر الرؤساء فى أديس أبابا ، كما كان هدف الوفد الأثيوبى تثبيط محاولات إدراج الموضوع فى جدول أعمال المؤتمر ، لأن إدراجها — كما ترى أثيوبيا — اعتراف بوجود خلاف على حدود الدولة الأثيوبية . وبعد احتدام النقاش بين الجانبين ، أكد مؤتمر الرؤساء قراره بتشكيل لجنة للتوفيق بين الصومال وأثيوبيا ، تضم ممثلى نيجيريا وليبريا والسنغال والسودان والكاميرون وتنزانيا وموريتانيا وليسوتو لتسوية الخلاف بين البلدين .

وأخيراً ، هناك خلاف فكرى حول قيمة الدور الذى قامت به منظمة الوحدة الأفريقية ، فيرى بعض أن المنظمة لم تقم بدور فعال ، ولذلك مازال النزاع قائماً ، ويخشى أن ينفجر الموقف فى أية لحظة فتقع اشتباكات جديدة بين الدولتين . كما أن المنظمة فشلت فيما نجحت فيه مساعى دولة صديقة ، وهو وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة ، بل إنها كانت أحيانا تجتنب بحث الموضوع ، أو تعجز عن الوصول إلى قرار موضوعى بشأنه .

ولكن يرى بعض آخر أن المنظمة الأفريقية إن لم تكن نجحت فى تسوية النزاع تسوية نهائية: فقد نجحت فى تجميد الموقف مما ساعد أطراف النزاع على التفاوض خارج إطار المنظمة ، ويسر ذلك كون هذه الأطراف أعضاء فى المنظمة الأفريقية مما سهل عملية التقريب بينها ، كذلك ساعدت

(١) أحمد ابو شادى - خريطة الوحدة الأفريقية بعد عقدها الأول ، والسياسة الدولية - السنة التاسعة عدد ٣٣ - يوليو سنة ١٩٧٣ - ص ١٣١ و ١٣٢ .

هذه العضوية المشتركة فى المنظمة ، بعض الدول الصديقة مثل السودان على بذل وساطتها الحميدة لتسوية النزاع .

يضاف إلى هذا أن هدف المنظمة ليس تسوية المنازعات، بقدر ماهو منع وقوع اشتباكات مسلحة بين أعضائها، والعمل على استتباب السلام بين دول القارة الأفريقية ، ولذلك تمسكت منظمة الوحدة الأفريقية بمبدأ قدسية الحدود القائمة وقت إعلان استقلال الدول الأفريقية .

ثانيا : النزاع الصومالى الكينى :

إن العامل المباشر الرئيسى وراء النزاع الصومالى الكينى حول الحدود، يكمن فى التنقل المستمر والتحركات الدائمة للقبائل الصومالية التى تعيش على الرعى بين مناطق حدود الدولتين . ومن ثم طالبت الحكومة الصومالية بضم أجزاء من أقاليم الدولة الكينية تقع فى شمال شرقها، ويطلق عليها « إقليم الحدود الشمالية » ، إلى أقاليم جمهورية الصومال .

التطور التاريخى للنزاع الصومالى الكينى :

دخلت الإدارة البريطانية الاستعمارية فى بلاد كينيا، فى عام ١٨٩٥. ومنذ لحظة توقيع البروتوكول الأنجلو الإيطالى فى عام ١٨٩١ الذى عين الحدود بين إقليم كينيا وإقليم الصومال الإيطالى ، بدأت مخاوف الحكومة البريطانية من ظاهرة التغلغل المتزايد للقبائل الصومالية فى شمال كينيا ، ولذلك اتخذت سلطات الاستعمار البريطانى فى كينيا منذ عام ١٩٠٢ العديد من الإجراءات التنظيمية استهدفت الحد من تحركات الرعاة الصوماليين عبر حدود الإقليمين . وفى عام ١٩٢٤ أبرم اتفاق بريطانى إيطالى جديد بموجبه انتقلت منطقة جوبا الكينية إلى إيطاليا، وضمت إلى

إقليم الصومال الإيطالى، مما أدى إلى طوفان جديد من القبائل الصومالية فى منطقة شمال شرق كينيا .

والواقع أن السياسة الاستعمارية البريطانية فى كينيا كانت من أهم الأسباب التى بلورت إحساس صوماليى كينيا بالتفرد القومى والتميز الذاتى كأمة تتكامل مع سائر صوماليى « القرن الأفريقى » ، فحتى سنوات الأربعينات ظل صوماليو « إقليم الحدود الشمالية » بكينيا يخضعون لنظم إدارية مختلفة عن النظم المطبقة على سائر أنحاء الأقاليم الكينية ، مما أدى إلى تعميق آثار العزلة الاجتماعية والنفسية التى عاش فيها صوماليو كينيا .

وعندما اقترح وزير الخارجية البريطانى أرنست بيفن فى عام ١٩٤٦ إقامة « الصومال الكبير » الذى يضم شتات القومية الصومالية المبعثرة فى أنحاء « القرن الأفريقى » ، توجهت أنظار صوماليو كينيا إلى البلد الذى أوشك أن يكون جمهورية الصومال المستقلة . وفى عام ١٩٥٩ مثلت عناصر صومالية إقليم الحدود الشمالية فى المجلس التشريعى الكينى وذلك فى إطار نظام الحكم الذاتى المتدرج الذى منحته بريطانيا للبلاد آنذاك . ومنذ أول عام ١٩٦٠ ، حيث أصبح اعلان استقلال الصومال (الإيطالى والصومال البريطانى مندمجين معا فى دولة واحدة)، وشيك الحدوث ، تصاعدت النزعة القومية الانفصالية لدى صوماليى كينيا . وكان من أهم مظاهر ذلك ،إنشاء حزب صومالى فى كينيا فى يوليو سنة ١٩٦٠ هو « الحزب التقدمى لشعب اقليم الحدود الشمالية » . وكانت على رأس مبادىء برنامجه السياسى انفصال الاقليم الشمالى الذى تقطنه اغلبية صومالية ، وضمه إلى جمهورية الصومال المستقلة . كذلك تكونت مجموعة أخرى من الأحزاب الصغيرة فى كينيا ذات نزعة قومية صومالية صرفة ، ونادت بنفس المبادىء الانفصالية .

وتبلورت النزعة الانفصالية فى شمال شرق كينيا فى سبتمبر سنة ١٩٦١ أثناء انعقاد المؤتمر التأسيسى لوضع أول دستور للدولة الكينية، فى نيروبى حيث انسحب ممثلو السكان الصوماليين من المؤتمر بعد أن طالبوا بتطبيق حق تقرير المصير القومى بالنسبة لسكان مناطق الحدود الشمالية. وعندما دعا صوماليو كينيا إلى الاشتراك فى انتخابات المجلس التشريعى للبلاد فى فبراير سنة ١٩٦٢، قاطع هؤلاء العملية الانتخابية برمتها خشية أن يعتبر اشتراكهم هذا اعترافاً منهم بالوضع القائم، أو بانتمائهم الدائم إلى كينيا(١).

وفى مارس سنة ١٩٦٢، بدأت الأحزاب الصومالية فى الاقليم الشمالى لكينيا تدخل جديا فى نزاع الحدود، فأصدرت بيانا تطالب باتحاد اقليمهم مع جمهورية الصومال، وأهم ماجاء فى بيان مارس سنة ١٩٦٢ مايلى(٢):

« . . . نحن الأحزاب السياسية لمنطقة الحدود الشمالية فى كينيا، لن نسمح لأى كائن أفريقى أو أوربى أن يتحكم فى مصيرنا، ويكفينا ما لاقيناه من فرقة وانقسام عن اخوتنا منذ زمن طويل. فكلنا أعضاء فى أمة صومالية واحدة، تتحدث اللغة الصومالية من خليج عدن إلى شمال كينيا، والإسلام تراثنا والرعى حرفتنا . . . والأسلوب الإدارى الوحيد الذى يصلح لنا هو الإدارة الصومالية التى مركزها الآن فى مقديشيو، وسنتحد معها . . . » ولقد كتب الحاكم البريطانى لمحمية شرق أفريقيا فى عام ١٩٠٥ يقول: « إذا كان من الممكن فصل المناطق التى يسكنها الصوماليون، فمن

(١) المرجع السابق ص ٦٥.

(٢) أنظر نص بيان الأحزاب الصومالية فى الاقليم الشمالى لكينيا (مارس سنة ١٩٦٢) فى مجلة السياسة الدولية — السنة السادسة — عدد ١٩ يناير سنة ١٩٧٠ — ص ٢٢٨ — ٢٢٩.

المستحسن تشكيل حكومة منفصلة لهم على أساس أنهم يختلفون من حيث الدين والظروف الاقتصادية والطبيعية عن باقى أقاليم كينيا . . . . .

وفى أواخر عام ١٩٦٢ انعقد مؤتمر دستورى كينى جـــديد فى لندن وتقرر فى ختام أعماله ، إنشاء « لجنة مستقلة » مكونة من عناصر عسكرية نيجيرية وكندية وكلفت بإجراء استفتاء للرأى العام فى إقليم الحـــدود الشمالية. وتم ذلك بالفعل فى نوفمبر سنة ١٩٦٢، وأعلنت اللجنة أن النسبة الغالبة من سكان الإقليم يطالبون بانفصال إقليمهم وضمه سكانيا وأرضيا إلى جمهورية الصومال .

ومع مطلع عام ١٩٦٣ ، بدأ النزاع يحتد بين الجمهورية الصومالية من ناحية والسلطات الكينية والحكومة البريطانية من جهة أخرى . فى يناير سنة ١٩٦٣ اعترضت حكومة الصومال على قيام السلطات البريطانية والسلطات الكينية بإعادة تخطيط الحدود الداخلية بين أقاليم ومناطق كينيا ، والتى طبقت على إقليم الحدود الشمالية ،وبنت اعتراضها على أساس أن هذه العملية قد أجريت دون احترام لمطالب شعب الإقليم بالانفصال عن كينيا ، ووجهت الحكومة الصومالية مذكرة إلى الحكومة البريطانية تقترح فيها عقد مؤتمر لتهيئة الانفصال لإقليم الحدود الشمالية عن كينيا فى تاريخ لا يتعدى نهاية شهر يناير سنة ١٩٦٣. وهنا أكدت الحكومة البريطانية لحكومة الصومال ، وذلك على سبيل التسويف أو المراوغة ، أنها سوف ترجع إليها قبل أى إتخاذ أى قرار نهائى بشأن مستقبل إقليم الحدود الشمالية فيما قبل إعلان قيام الدستور الكينى . كذلك أعلن وزير المستعمرات البريطانى دنكان ســـانديز ، فى مارس سنة ١٩٦٣ أن الحكومة البريطانية قررت إصدار نظام الحكم الذاتى فى كينيا على أساس أن المناطق التى تسكنها غالبية من الصوماليين ستصبح إقليماً سابعاً منفصلا عن كينيا ، يطلق عليه اسم الإقليم الشمالى الشرقى .

وإزاء رفض الحكومة البريطانية تطبيق مبدأ حق تقرير المصير القومي للصوماليين في شمال كينيا ، قطعت حكومة الصومال علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا في يوم ١٨ مارس سنة ١٩٦٣[1] ، وأصدرت الحكومة الصومالية كتيباً تحت عنوان « مصير إقليم الحدود الشمالية » لتوضيح موقفها هذا ، وكان أهم ما جاء فيه ما يلي :

« . . . لماذا تصرفت الحكومة البريطانية على هذا النحو المخالف لمبدأ حق تقرير المصير ؟ إن التفسير الوحيد الذي يمكن استخلاصه من ذلك التصرف هو : أولا ، أن المصالح الأنانية التي لدى الحكومة البريطانية في كينيا (مثل الإبقاء على القاعدة العسكرية) هي التي دفعت بها إلى محاولة القضاء على جميع الحقوق التي قد تبدو مناهضة لهذه المصالح . ثانياً أن الحكومة البريطانية مازالت خاضعة لميولها إلى التسامح والتهاون مع الحكم الحالي في أثيوبيا ، وذلك على حساب الشعب الصومالي ، وهو ميل لا يستبعد ارتباطه بانتهازات سياسية واسعة مرتبطة بمصالح عدة دول غربية أخرى. ثالثاً أن الحكومة البريطانية قد انتهت إلى أن مصالحها ستخدمها حالة التوتر والنزاع في « قرن أفريقيا » . . فالحكومة البريطانية قديماً وحديثاً مسئولة عن سلوك وسياسات تجاه الشعب الصومالي ، والمقاطعات التابعة له كان من أثرها أن أصبح « قرن أفريقيا » يسوده حالة تأزم ونزاع سياسي ضار بالعلاقات بين الجمهورية الصومالية والدول المجاورة لها . . »

أما وجهة نظر كينيا في مسألة إقليم الحدود الشمالية هذا ، فقد بدت واضحة في المذكرة التي قدمها وفد كينيا أمام مؤتمر رؤساء الدول

(١) أنظر نص مذكرة الحكومة الصومالية على أثر قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا (مارس ١٩٦٣) في المرجع السابق ص ٢٢٩ — ٢٣٠ .

والحكومات الأفريقية المنعقد فى أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣، وكان هو المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة الأفريقية. وبدأت المذكرة الكينية(١) بالتركيز على دور الحكم الاستعمارى البريطانى فى كينيا، فى تمجيد الفوارق القبلية فى الدين واللغة والثقافة. فكان الصوماليون طبقاً لقانون «الأفريقى الأصلى» يعرفون كفئة منفصلة عن باقى الشعوب الأفريقية، كما كانت الرقابة على حركة التنقل إلى إقليم الحدود الشمالية شديدة، وبالتالى قللت من امكانيات اندماج قبائل هذا الإقليم مع سائر الشعوب الأفريقية فى كينيا، ونتج عن ذلك استسلام الصوماليين لهذا (الاستعمار العقلى) فأدى هذا إلى نمو عداء قبلى، وأصبح هؤلاء الصوماليون يرون أنفسهم مختلفين فى الجنس عن سائر الشعوب الأفريقية، فرفضوا فكرة الاندماج الوطنى لتكوين أمة واحدة فى كينيا، وأخذوا يسعون للانضمام إلى إخوانهم من القبليين عبر الحدود فى الجمهورية الصومالية . . .
ثم تقول المذكرة :

« إن التجانس القبلى والثقافى واللغوى مع مواطنى جمهورية الصومال هى الأساس الوحيد الذى يستعين به الانفصاليون الصوماليون فى كينيا للمطالبة بانتقال إقليم الحدود الشمالية من كينيا إلى الصومال . . إن محاولة إنشاء دول أفريقيـــة جديدة على أسس التجانس القبلى والدينى تعد جريمة فى حق أفريقيا وسلاحا خطيراً للغاية لهدم التضامن الأفريقى . . . » .

ولقد كانت هذه المذكرة الكينية شديدة اللهجة، وكان محورها الأساسى أن إقليم الحدود الشمالية هو جزء لايتجزأ من كينيا، وسيظل كذلك

---

(١) أنظر نص مذكرة وفد كينيا فى مؤتمر اديس أبابا (مايو سنة ١٩٦٣) فى المرجع السابق ص ٢٣٣ـ ٢٣٥.

كما تضمنت المذكرة رأيا محدداً قاطعاً فى مطالبة حكومة الصومال لكينيا بإجراء استفتاء فى إقليم الحدود الشمالية ، فكينيا ترفض رفضا باتاً تطبيق مبدأ حق تقرير المصير بشأن الصوماليين الموجودين بها ،وتردد المذكرة الكينية فى ذلك الشأن عبارة جومو كينياتا التى أعلنها إلى صوماليى كينيا فى عام ١٩٦٢ « ارحلوا انتم وجمالكم واذهبوا إلى الصومال » . وأخيراً اختتم الوفد الكينى مذكرته أمام مؤتمر أديس أبابا بالعبارة التالية :

« إننا فى كينيا لن نتخلى عن شبر واحد من أرضنا للقبليين الصوماليين وهذا أمر لارجوع فيه . . . » وهكذا تركزت وجهة النظر الكينية فى موضوع نزاع الحدود الصومالى الكينى حول مفهوم مستحدث لمبدأ حق تقرير المصير ، وهو انتقال السكان الصوماليين أنفسهم فحسب مع بقاء الإقليم الذى كانوا يسكنـــونه على حاله ، ضمن أراضى دولة كينيا كما كان دائماً .

وانتهى مؤتمر أديس أبابا دون التوصل إلى أى تسوية ولو مؤقتة ، للخلاف الصومالى الكينى حول إقليم الحدود الشمالية .

وفى أغسطس سنة ١٩٦٣ جرت محاولة جديدة لإنهاء الخلاف ، متمثلة فى مؤتمر عقد فى روما ، وضم وفودا صومالية وبريطانية وكينية ، وامتنع الوفد البريطانى (وكانت كينيا لم تستقل بعد) عن اتخاذ قرار من جانب واحد يتعلق بإقليم الحدود الشمالية بكينيا ، كما اقترح الوفد الكينى أن تحتكم الأطراف المعنية إلى منظمة الوحدة الأفريقية طبقاً لمبادىء ميثاق أديس أبابا ، ولما كان الجانب الصومالى على علم تام بالتزام ميثاق أديس أبابا بمبدأ قدسية الحدود الأفريقية وقت إعلان استقلال الدول الأفريقية ، فإنه رفض الاقتراح الكينى ، وانتهى مؤتمر روما بالاخفاق .

تفاقم الصراع الصومالى الكينى :

فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣، أعلن استقلال كينيا، وسمى إقليم الحدود الشمالية باسم الإقليم الشمالى الشرقى، وأصبح رسمياً جزءاً لا يتجزأ من البلاد. ونتيجة لذلك تدهورت العلاقات بين كينيا والصومال، وتصاعدت حوادث الحدود بينهما، وبدأت هجمات الفدائيين الصوماليين المسلحين من الإقليم الشمالى الشرقى على المرافق العامة فى ذلك الإقليم، واتهمت الحكومة الكينية الحكومة الصومالية بتمويل وإعداد تلك القوات المتمردة، وفرض الرئيس جومو كينياتا بعد أيام قليلة من اعلان استقلال بلاده، حالة الطوارىء الكاملة فى الإقليم، وحظر التجول على طول الحدود الصومالية الكينية. كذلك أبرمت كينيا مع أثيوبيا اتفاقا للتعاون والدفاع المشترك كان موجها أساساً إلى الصومال، العدو المشترك لطرفى الاتفاق.

وعندما استمرت الإغارات الصومالية على اراضى كينيا، تساعدها فى ذلك القبائل الصومالية القاطنة فى إقليم الحدود الشمالية، قدمت أثيوبيا وكينيا شكوى مشتركة ضد المطامع التوسعية الاقليمية للصومال إلى مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية أثناء دورة انعقاده غير العادية فى دار السلام فى فبراير سنة ١٩٦٤. وهنا أصدر المجلس قراراً موجهاً إلى كل من الصومال وكينيا تضمن النقط التالية[1]:

« بعد أن استمع إلى البيانات التى أدلى بها مندوبو كينيا والصومال بشأن مسألة حوادث الحدود المتكررة فى المنطقة الشمالية الشرقية من كينيا الواقعة على الحدود مع الصومال . .

(١) قرار م / و . غير عادى ٤ / ٢ .

١ — يدعو حكومتى الصومال وكينيا إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لتسوية النزاع الحالى ، وفقاً لروح الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الميثاق .

٢ — يدعو حكومتى الصومال وكينيا إلى الامتناع مستقبلا عن الأعمال الاستفزازية والدعائية أثناء محاولة الوصول إلى تسوية النزاع .

٣ — يقرر إبقاء موضوع هذا النزاع فى جدول أعمال الدورات القادمة لمجلس الوزراء إلى أن تتحقق تسوية نهائية » .

ومما يجدر بنا ملاحظته ، هو بعض الفوارق بين هذا القرار الأخير الصادر من مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية بشأن النزاع الصومالى الكينى ، وبين القرار الصادر من المجلس فى نفس تلك الدورة غير العادية فى دار السلام بشان النزاع الصومالى الأثيوبى(١) .

ومايبدو من فرق بين القرارين يرجع إلى أنه فى الحالة الأولى (حالة النزاع الصومالى الأثيوبى) قد وقعت اشتباكات مسلحة بين الطرفين ، فدعا ذلك إلى مطالبتهما بوقف إطلاق النار بينهما ، فى حين أن الموقف فى حالة النزاع الصومالى الكينى لم يتوتر إلى درجة وقوع اشتباك مسلح ، والفرق الأساسى الجدير بالملاحظة هو أن مجلس الوزراء طلب فى القرار الأول من البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى كل من أديس أبابا ومقديشيو أن تقوم بدور الوسيط فى النزاع ، ولم يطلب مثل ذلك فى القرار الثانى بشأن كينيا والصومال ، كما أن هناك فرقاً شكلياً آخر هو ان القرار بشأن الصومال وأثيوبيا قضى بإدراج النزاع فى جدول أعمال الدورة القادمة ، أما القرار بشأن الصومال

---

(١) انظر المبحث السابق .

وكينيا فقضى بادراج النزاع فى جميع الدورات القادمة إلى أن تتم التسوية. والواقع أنه لايوجد مبرر موضوعى ، أو تفسير منطقى لهذا الاختلاف بين الصيغتين .

ومرة أخرى ،نظر مجلس وزراء خارجية الدول الأفريقية فى دورته العادية المنعقدة فى لاجوس فى الفترة مابين ٢٤ و ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤، النزاع الصومالى الكينى ، وأصدر بشأنه قرارا آخر كان أهم ماجاء فيه أنه :

« . . يدعو حكومتى كينيا والصومال إلى البدء فى أقرب وقت ممكن فى مفاوضات مباشرة مع مراعاة الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من الميثاق ، وهى التى تقضى « باحترام سيادة كل دولة ، وسلامة أراضيها ، وحقها الثابت فى كيانها المستقل » .

وكان القرار بهذا يؤكد من طريق غير مباشر أنه لايجوز تعديل الحدود بين الصومال وكينيا. وبالرغم من كل محاولات التسوية المذكورة، ظلت الاضطرابات المسلحة تجتاح الإقليم الشمالى الشرقى فى كينيا ، يقوم بها صوماليو الإقليم بمساندة حكومة جمهورية الصومال .

وفى أواخر سنة ١٩٦٥ ، قام الرئيس التانزانى جوليوس نيريرى بزيارة رسمية للصومال،وقدم مبادرته بالعودة إلى المحادثات بين الصومال وكينيا . وتمت تلك المحادثات بالفعل فى مدينة أروشا بتنزانيا بحضور نيريرى ،ورفض الرئيس الصومالى أن يتزحزح عن موقفه،ووضع شروطا مسبقة لعودة العلاقات الطبيعية بين بلاده وكينيا ، وكان أهم شروطه

هو اعتراف حكومة كينيا رسميا بالمطالب الإقليمية الصومالية . هذا بينما عرض الرئيس جومو كينياتا أن تلتزم الحكومة الصومالية بالالتزامات التالية :

١ — أن تكشف رسميا الأنشطة الإرهابية للقوات الصومالية المسلحة المتمردة فى الإقليم الشمالى الشرقى فى كينيا .

٢ — أن توقف فوراً كل دعاية موجهة ضد كينيا .

٣ — أن تصدر أوامرها إلى رجال الإدارة الصوماليين بالتعاون مع زملائهم الكينيين من أجل العمل على استتباب السلام فى الإقليم الشمالى الشرقى ، ورغم جهود الرئيس نيريرى فإن محادثات أروشا انتهت إلى طريق مسدود ، بل ولجأت الحكومة الكينية ، بعد ذلك ، إلى إنشاء لجنة اتصالات عسكرية مشتركة مع الحكومة الأثيوبية لتنسيق عمل الدولتين الحليفتين العسكرى على حدودهما ضد الحكومة الصومالية . وفى ٢١ يونيو سنة ١٩٦٦ قطعت حكومة كينيا علاقاتها التجارية مع حكومة الصومال، وحظرت على الطائرات الصومالية استخدام المطارات الكينية، وفرضت إخلاء منطقة واسعة من الحدود الصومالية الكينية ، من سكانها كذلك اتخذت الحكومة الكينية عدة إجراءات إدارية وبوليسية صارمة استهدفت منع تحركات القبائل الصومالية وهى خمس وعشرين قبيلة تعيش فى الأراضى الكينية ، عبر الحدود .

الاتجاه نحو التسوية السلمية :

انتهت هذه المرحلة الحرجة المتوترة من العلاقات الكينية الصومالية بوصول الدكتور عبد الرشيد شارماركى إلى رئاسة جمهورية الصومال،

وإبراهيم عجال إلى رياسة وزارة الصومال فى يونيو سنة ١٩٦٧ ، وكانت لهما ميول سلمية نحو المفاوضات الدبلوماسية ، كحل لقضية الحدود الصومالية ككل . وهنا استجابت السياسة الكينية للنزعة الصومالية الهادئة الجديدة ، وأصدرت نيروبى « كتابا أصفر » أظهر استعداد الحكومة الكينية للعودة إلى مفاوضات السلام المباشرة مع الحكومة الصومالية ، وإنما تحت شروط معينة » أهمها إيقاف كل الأنشطة المعادية لكينيا بما فيها إمداد المتمردين فى الإقليم الشمالى بالأسلحة والذخائر .

إلا أن الحكومة الصومالية ردت على هذا الكتاب الأصفر بمذكرة رسمية أوضحت فيها عدم قبولها لتلك الشروط المسبقة . هذا وإن كانت أبدت استعدادها لإجراء مفاوضات ثنائية مباشرة مع الجانب الكينى .

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى الرابع فى كينشاسا فى الفترة ما بين ١١ و ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، استأنفت كينيا والصومال محادثاتهما بشأن الخلاف حول الحدود ، وتوصلا إلى اتفاق على النقاط التالية[١] :

١ — رغبة الدولتين المتبادلة فى احترام سيادة وسلامة أقاليم كل منهما .

٢ — التزام الدولتين بالعمل على استتباب السلام والأمن على جانبى حدودهما المشتركة .

٣ — اتخاذ قرار مشترك بإيقاف كل دعاية مضادة بينهما .

٤ — قبول دعوة الرئيس كاوندا رئيس جمهورية زامبيا ، بالاجتماع

(١) انظر نص التصريح الصومالى الكينى فى كينشاسا (سبتمبر ١٩٦٧) فى السياسة الدولية — السنة السادسة — عدد ١٩ يناير سنة ١٩٧٠ ص ٢٤٤ .

فى لوساكا فى أواخر أكتوبر سنة ١٩٦٧ ، من أجل بحث الوسائل الكفيلة بتدعيم التعاون بين الدولتين .

وفى يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٧ ، اجتمع الجانبان الصومالى والكينى فى أروشا بتنزانيا ، وأبرما اتفاقا جديداً كان بمثابة تسجيل رسمى لكل بنود الاتفاق الذى توصل إليه طرفا النزاع فى مؤتمر كنشاسا للقمة الأفريقى . وأضافا بنداً جديداً هو تكوين لجنة ثلاثية مشتركة من ممثلين عن كينيا والصومال وزامبيا تكون مهمتها تطبيق نقاط الاتفاق المذكورة ودراسة طرق ووسائل إنهاء النزاع ، وذلك عن طريق اجتماعات دورية منتظمة[١] .

وفى ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، قدمت الصومال طلب العضوية رسمياً إلى السوق المشتركة لشرق أفريقيا ، والتى تضم كينيا وأوغندا وتانزانيا ، كما استأنفت الصومال علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا ، واتفقت الصومال مع كينيا فى أوائل عام ١٩٦٨ على تبادل التمثيل الدبلوماسى ثانية بينهما ، وبعد ذلك بفترة قليلة أعلنت حكومة كينيا العفو الرسمى عن جميع المعتقلين السياسيين المتهمين فى الحركة الانفصالية بإقليم الحدود الشمالية . ومن جهة أخرى اتبعت الحكومة الكينية سياسات الدمج الجذرى الاجتماعى والاقتصادى تجاه الصوماليين الموجودين بها ، وذلك عن طريق إنشاء المدارس والمستشفيات فى مناطق الصوماليين وتخصيص جزء مناسب من ميزانية التنمية الاقتصادية العامة للدولة لتلك المناطق . كذلك عملت الحكومة الكينية على إقامة مشروعات توطين للصوماليين فى قرى نموذجية أنشئت لهم خاصة من أجل ربطهم بالأرض الزراعية لمنع ترحالهم المستمر عبر الحدود الدولية فى منطقة القرن الأفريقى .

---

(١) انظر نص البيان الصومالى الكينى فى أروشا (٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٧) فى المرجع السابق ص ٢٤٤ — ٢٤٥ .

والخلاصة ، أن دور منظمة الوحدة الأفريقيـــة فى تسوية النزاع الصومالى الكينى كان محدوداً للغاية ،نظراً لطبيعة ذلك النزاع الذى لم يصل إلى حد الاشتباك العسكرى العام بين القوات المسلحة النظامية للبلدين ، مثلما حدث بين أثيوبيا والصومال،كما لم تؤد قرارات مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدةالأفريقية بشأن النزاع الصومالى الكينى إلى تسويته سلميا، بل اقتصر تأثير تلك القرارات على مجرد فتح طريق المفاوضـات بين الأطراف المعنية . ولعبت الوساطات الأفريقية الفردية متمثلة فى مبادرة الرئيسين التانزانى نيريرى والزامبى كاوندا ، الدور الرئيسى فى التقريب بين وجهات النظر المتنافرة فى خلاف الحدود الصومالية الكينية .

تعقيب على الخلاف الأثيوبى الصومالى الكينى :

سبق أن أشرنا فى هذا البحث إلى دور منظمة الوحدة الأفريقية فى تسوية هذا الخلاف، والذى نريد أن نضيفه الآن هو التعليق على الخلاف السياسى بين مبدأين خطيرين ،يقوم عليهما أيديولوجية منظمة الوحـدة الأفريقية ، أولهما مبدأ قدسية الحدود واحترامها ، وثانيهما مبـدأ حق تقرير المصير .

إن المنطق الاثيوبى ، وتؤيده فى ذلك الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية ، يرى أن الحدود التى تفصل بين الدول الأفريقية لا يمكن تعديلها بحجة أنها من عمل الإستعمار، وأن حق تقرير المصير مقصور على الشعوب التى مازالت تحت سيطرة الاستعمار الأجنبى .

أما المنطق الصومالى ، وهـــو منطق ثورى لم تقره أغلب الدول الافريقية ، فهو يرى أن الحدود الأفريقية يجب إعاد النظر فيها إذا كانت حدوداً ظالمة ، كما يرى أن حق تقرير المصير سلاح لمكافحة أى استعمار ،

وأن هذا الاستعمار إذا كان فى الغالب أوروبيا أجنبياً عن القارة ، فإنه قد يكون أفريقيا ليس غريباً عن القارة .

هل هناك أمل للتوفيق بين النظرة المحافظة الاثيوبية ، والنظرة الثورية الصومالية ؟ إن بعض المصلحين يرون أن الحل الوحيد هو تخطى الحدود عن طريق الاندماج أو الاتحاد ، فإقامة اتحاد بين الصومال وأثيوبيا وكينيا ، أو الاتفاق على تعاون وظيفى فى المنطقة المتنازع عليها بين الأطراف (على نحو ماتم فى النزاع الجزائرى المغربى) هو أفضل وسيلة للتغلب على الخلافات الإقليمية .

وقد نادى أكثر من مصلح بضرورة انضمام كل من أثيوبيا والصومال إلى منظمة شرق أفريقيا ، وهى المنظمة الإقليمية التى تجمع الآن بين كل من كينيا وتنزانيا ، وأوغندة ، والتى أنشأت سوقا مشتركة بين هذه الدول وتعمل على تنسيق العمل المشترك بينها .

السعى نحو هذا الاتجاه ، والعمل على تحقيق نجاحه هو — فيما نرى — خير وسيلة لإنهاء الخلاف الأثيوبى الصومالى والكينى .

المبحث الثالث

الحرب الأهلية فى الكونغو

إن أزمة الكونغو (١٩٦٤ – ١٩٦٥) ، وما استتبعها من مشكلات وجود المرتزقة فى أفريقيا ، تعتبر من أقوى القضايا الدولية دلالة على طبيعة العلاقات التنظيمية القائمة بين منظمة الوحدة الأفريقية وهيئة الأمم المتحدة فى مجال التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، كما كانت تلك الأزمة محلا لبحث ممتد متسع على كلا المستويين العالمى والاقليمى القارى .

ولقد تشكلت أزمة الكونغو فى عامى ١٩٦٤ و١٩٦٥ من أربعة عناصر أو مكونات رئيسية(١) من الناحية التاريخية :

أولا : حرب أهلية اتخذت طابعاً أيديولوجيا سافرا .

ثانياً : تعيين مويس تشومبى الزعيم الانفصالى السابق لكاتنجا ، رئيسا لوزراء الكونغو .

ثالثاً : التجاء الحكومة الكونغولية إلى استخدام قوات المرتزقة لقمع الثوار .

رابعاً : عمليات التدخل الخارجى من جانب دول افريقية وغير أفريقية ، فى شئون الكونغو الداخلية .

(1) Aademical (Berhanynkun) Peaceful Settlement among African : Roles of the U.N. and the O. A. U., Unitpd study PS. No. 5, New York. 1972. p. 20 .

والملاحظ أن العنصرين الأخيرين ، وهما النتيجة التى تولدت من العنصرين الأولين ، قد كانا المصدر المباشر لإبراز أهمية أزمة الكونغو فى محافل الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية . والمعروف أن قضية الكونغو كانت قد دولت منذ بدايتها فى منتصف عام ١٩٦٠ ، ولذا كان الدور الذى تقوم به الأمم المتحدة فى عام ١٩٦٤ مجرد امتداد أو تكملة لاهتمامها السابق بتلك المنطقة من قلب القارة الأفريقية .

ونركز فى دراستنا هذه ، بعد استعراض موجز لأحداث الحرب الأهلية فى الكونغو ، على مقومات ومراحل دور كل من منظمة الوحدة الأفريقية وهيئة الأمم المتحدة فى معالجة أزمة الكونغو فى منتصف أعوام الستينات .

الحرب الأهلية فى الكونغو (١٩٦١ — ١٩٦٥) :

إن الكونغو لم تعرف الهدوء منذ عام ١٩٦٠ ، فالاضطرابات التى أعقبت الاستقلال لم تتوقف من الناحية الفعلية ، على الرغم من سحق حركة انفصال كاتنجا بواسطة قوات الأمم المتحدة فى يناير سنة ١٩٦٣ ، وحتى فيما بعد إقامة حكومة كنفولية برياسة سيريل ادولا كانت تمثل نظاما للتصالح الوطنى ، إذ جمعت تحت لوائها ممثلى الاتجاهات السياسية الرئيسية فى البلاد . إلا أن وعود الاستقلال لم تنفذ قط ، واجتاحت البلاد موجات عارمة من السخط العام بسبب مشكلات عديدة[1] أهمها الانهيار الإدارى بعد خروج البلجيكيين من المصالح الحكومية ، والهبوط الاقتصادى

(1) Woronoff (Jon) Organiszing African unity op. cit pp.362 - 363 .

الشديد ، خاصة فى قطاعات الزراعة المعيشية ، مما عرض الشعب لمجاعات رهيبة ، ذلك بالإضافة إلى معدلات البطالة العماليـــة المتزايدة ، ونمو النزعات اليسارية بين الشباب المتعلم . وفى سبتمبر عام ١٩٦٣ اندلعت اضطرابات مسلحة عمت انحاء البلاد ، وتدهور الموقف حتى اضطر رئيس الجمهورية كازافوبو إلى تعطيل البرلمان ، واعلان حالة الطوارىء فى كل اقاليم الكونغو ، وإطلاق يد الحكومة فى سائر مجالات الحياة .

وانتهزت العناصر المعارضة للحكم القائم فى الكونغو آنذاك ، الفرصة المواتية ونظمت صفوفها من جديد ، ونشبت حرب العصابات فى يونيو سنة ١٩٦٤ بين قوات الحكومة المركزية وقوات الثوار فى أربع مقاطعات رئيسية ، هى « كويلو » وقاد الثوار فيها بيير موليلى ، و « كيفو » ، المعقل القديم لأنصار لومومبا وقاد الثوار فيها جاستون سوميالو ، ثم « كاتنجا » و « اورنيتال » . وعنـــدما أفلت الزمام من يد أدولا قدم استقالته وحل محله يوم ١٠ يوليو سنة ١٩٦٤ مويس تشومبى الذى استدعاه كازافوبو من منفاه بأسبانيا ، على اعتبار أنه الشخصية السياسية الوحيدة فى الكونغو ، التى تستطيع أن تعيـــد استتباب الأمن والنظام فى انحاء الكونغو ، وخول تشومبى سلطة تكوين حكومة انتقالية مؤقتة تتولى إعداد البلاد للانتخابات العامة فى مدة ٩ شهور وتهدئة التوتر العام السائد هناك .

ولقد استنكر الرأى العام الأفريقى وصول تشومبى ، وهو الرجل المعروف بميوله واتجاهاته المضادة للمصلحة الأفريقية العامة ، إلى قمة السلطة فى الكونغو ، وبلغ عدم الارتياح لوجود تشومبى فى الحياة السياسية الأفريقية ، حد رفض الزعامات الأفريقية مصاحبته الرئيس كازافوبو إلى القاهرة لحضور مؤتمر القمة الأفريقى الأول فى الفترة مابين ١٧ و٢١ يوليو سنة ١٩٦٤ .

أما فيما يتعلق بالأوضاع الداخلية فى الكونغو بعد وصول تشومبي مرة ثانية إلى الحكم[1]، فنجد أن تعيين تشومبى فى رئاسة الوزارة كان تعميقاً قوياً لآثار العامل الأيديولوجى العقيدى فى الصراع الدائر فى البلاد . ففى البداية حاول تشومبي مهادنة الثوار فأطلق سراح انطوان جيزنجا وبعض الزعماء اليساريين الآخرين ،إلا أن الموقف العام المتوتر انفجر فى صورة حرب اهلية على نطاق واسع بين قوات حكومة تشومبى ، الذى اصبح يحصل على مساعدات عسكرية امريكية باطراد مستمر ، كما أنه استجلب قوات مرتزقة أوربية من جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، وبين قوات الثوار الذين لجأوا إلى المساعدات العسكرية السوفيتية والصينية الشيوعية ، وذلك عبر أراضى الكونغو برازافيل وبوروندى . والتجأ كريستوف جبينى ، وهو من كبار قادة الثوار الكونغوليين ، إلى الكونغو برازافيل ، وأنشأ هناك « اللجنة الوطنية للتحرير » كمنظمة سياسية عسكرية أعلنت أن هدفها الرئيسى هو الإطاحة بنظام حكم تشومبى ، ثم عاد إلى كيسنجانى (ستانلى فيل) عندما سقطت فى يد الثوار يوم ٤ أغسطس سنة ١٩٦٤ .

وطوال شهر اغسطس سنة ١٩٦٤ استطاع الثوار أن يفرضوا سيطرتهم على حوالى ½ الأقاليم الكونغولية . وفى ٥ سبتمبر اعلن الثوار قيام « جمهورية الكونغو الشعبية » وعاصمتها ستانلى فيل ، وعلى رأس الدولة الجديدة كريستوف جبينى كرئيس للحكومة الثورية وجاستون سوميللو كوزير للدفاع ، وبذلك وصلت الحرب الأهليـــة فى الكونغو إلى ذروتها[2]. ومن جهة أخرى وابتداء من يوليو سنة ١٩٦٤ بدأت أزمة

---

(١) جريدة نيويورك تايمز — من يوم ٢ إلى يوم ١٦ أغسطس ١٩٦٤ .
(2) Woronoff (Jon). Organizing African Unity op.cil P. 372.

دبلوماسية حادة بين حكومة تشومبي من جانب ، وكل من الكونغو برازافيل وبوروندى من جانب آخر ، وذلك لأن معسكرات تدريب الثوار اقيمت فى اقليمى البلدين ، كما التجأ عدد كبير من الثوار الكونغوليين إلى بوروندى بالذات بحكم جوارها الجغرافى للكونغو . وفى أواخر اغسطس سنة ١٩٦٤ أصدر تشومبى أوامره بطرد كل رعايا الكونغو برازافيل وبوروندى ، كما هدد بالقيام بحملة عسكرية انتقامية ضد البلدين .

أزمة الكونغو أمام مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية :

فى أواخر اغسطس سنة ١٩٦٤، ومع اشتداد حدة الأزمة الدبلوماسية بين الكونغو من جانب، والكونغو برازافيل وبوروندى من جانب آخر، اسرعت الأخيرتان بإخطار منظمة الوحدة الافريقية بضرورة التعجيل بنظر النزاع القائم فى وسط القارة ، إلا أن المنظمة لم تبدأ تحركها ، احتراما للسيادة الكونغولية الداخلية ، إلا بناء على طلب رئيس الكونغو كازافوبو نفسه ، والحكومة الكنغولية برئاسة تشومبي ، ففى سبتمبر سنة ١٩٦٤ تدهورت الأحوال فى الكونغو لدرجة أن طلبت الحكومة الكنغولية من السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، عقد دورة غير عادية لمجلس وزراء خارجية المنظمة من أجل بحث الأزمة المستحكمة .

ولم يكن تشومبى بطبيعة الحال راغباً فى تدخـــل منظمة الوحدة الأفريقية فى الشئون الداخلية لنظام الحكم الذى يترأسه ، إلا أنه وافق على اللجوء إلى اجهزة منظمة الوحدة الأفريقية للأسباب الآتية[1] :

أولا — كان تشومبى يسعى إلى تقوية نفوذه وبسط سلطانه المطلق فى البلاد . وذلك لن يتأتى له إلا بعد إتمام المصالحة الوطنية بين شقى

(١) المرجع السابق ص ٣٦٥ و ٣٦٦ .

الساسة الكونغوليين، وهذا قد يحققه دور منظمة الوحدة الأفريقية فى إنهاء الحرب الأهلية ونجاحها فيه .

ثانياً — رأى تشومبى فى اهتمام منظمة الوحدة الأفريقيه بأزمة الكونغو مانعاً قوياً لأية مساعدات سياسية وعسكرية اضافية قد يكون الثوار فى سبيلهم إلى الحصول عليها فعلا .

ثالثاً — كان تشومبى يأمل فى أن تحل قوات أفريقية مشتركة تعمل باسم منظمة الوحدة الأفريقية، محل قوات المرتزقة، فى مواجهة حرب العصابات، بل إنه قد ذهب إلى حد التفاوض فى هذا الشأن مع اثيوبيا وليبريا ومالاجاش ونيجيريا والسنغال، وذلك فى ضوء مفهوم « قوة طوارىء أفريقية[١] .

رابعا — فى حالة فشل منظمة الوحدة الافريقية فى تسوية النزاع الكونغولى، سوف يكون لدى تشومبى ذريعة قوية لاستمراره فى انتهاج نفس أساليب القمع الشديدة تجاه الثوار فى بلاده .

وانعقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى دورته غيرالعادية الثالثة فى الفترة مابين ٥ و ١٠ سبتمبر عام ١٩٦٤ فى أديس ابابا، وحاول المجتمعون مناقشة قضية الكونغو بأكلها، سواء من نواحيها الداخلية، وذلك بعد موافقة الوفد الكونغولى على ذلك، أو من حيث انعكاساتها وتأثيراتها بالنسبة للدول المجاورة للكونغو والمسرح السياسى الافريقى بالمعنى الواسع . وأثناء نظر النزاع تمسك تشومبى بأن يلقى الثوار السلاح كشرط أولى، بينما أصر هؤلاء على ضرورة تطبيق

---

(١) جريدة نيويورك تايمز، ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٤ .

نظام عام لوقف إطلاق النار يسرى على الجانبين معاً . أما فيما يتعلق بقضية المرتزقة فلقد وافق تشومبى على إخراج الموجودمنهم لديه، ولكن على أن تحل محلهم قوة أفريقية دولية تحافظ على هيبة القانون والنظام العام فى الكونغو .

وانتهت دورة المجلس غير العادية بإصدار قرار[1] بشأن أزمة الكونغو ، جاء فى مقدمته التأكيد على اقتناع المنظمة الافريقية الكامل « بمسئولياتها وصلاحياتها بشأن إيجاد تسوية سلمية لكل المشكلات والمنازعات التى تؤثر على الأمن والسلام فى القارة الافريقية ... » .

ونصت أهم بنود قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية على مايلى :

أولا : رفض المجلس الإستجابة إلى طلب تشومبى بالحصول على مساعدات عسكرية من بعض الدول الافريقية من خلال أجهزة المنظمة الافريقية .

ثانياً : رأى المجلس ضرورة إنهاء وجود المرتزقة فى الكونغو إذ لهم : « آثار سلبية خطيرة سواء بالنسبة لاستقلال الدول المجاورة ، أو بالنسبة للصراع من أجل التحرير الوطنى فى انجولا وروديسيا الجنوبية وموزمبيق وكل الأقاليم الأفريقية التى لاتزال خاضعة للادارة الإستعمارية .... كذلك فإن المرتزقة يمثلون تهديداً مستمراً للسلام فى القارة الافريقية .. » ووجه المجلس نداء إلى الحكومة الكونغولية بأن توقف فوراً عمليات تجنيد المرتزقة الأجانب على أراضيها ، وأن تطرد الموجودين منهم فى « أقرب وقت ممكن » من أجل التوصل إلى حل للأزمة .

(١) قرار / م / و / غير عادى ٥ / ٣ (٥ — ١١ سبتمبر ١٩٦٤) .

ثالثاً : دعا المجلس كل المقاتلين فى الكونغو إلى وقف اطلاق النار ، والعمل على إجراء مصالحة وطنيـــة بمساعدة أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية .

رابعاً : ناشد المجلس كل الدول الأعضاء فى المنظمة الأفريقية أن تمتنع عن كل الأعمال التى من شأنها تصعيد خطورة الموقف فى الكونغو .

خامساً : طلب المجلس من جميع القوى الدولية التى تدخلت فى شئون الكونغو الداخلية ، أن تنهى ذلك التدخل فوراً سواء عسكريا أو سياسياً .

وإلى جانب تلك البنود النظرية سالفة الذكر ، اشتمل قرار مجلس الوزراء الخاص بأزمة الكونغو على ناحية إنشائية تنفيذية ، إذ نص على تكوين لجنة مؤقتة من ممثلى عشر دول أفريقية هى : الكاميرون واثيوبيا وغانا وغينيا وكينيا ونيجيريا والصومال وتونس والجمهورية العربية المتحدة وفولتا العليا. وترأس اللجنة الرئيس الكينى جومو كينياتا (وكان رئيس وزراء بلاده آنذاك) . وأوضح القرار أن التبعات الملقاة على عاتق اللجنة تتمثل فى تحقيق الهدفين التاليين :

«١ — مساعدة وتشجيع جهود الحكومة الكنغولية فى إعادة استتباب التصالح الوطنى فى البلاد .

٢ — المساعدة على عودة العلاقات الطبيعية بين الكونغو وجيرانها من الدول ، وبصفة خاصة بوروندى والكونغو برازافيل » .

هذا القرار لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، وإن كان مسلكا توفيقياً حقيقياً ارتضته الدول الأعضاء ، إلا أن تنفيذه كلياً وعملياً كان متوقفاً أساساً على مدى توافر حسن النية لدى مويس تشومبى . ومن

جهة أخرى لم يقدم القرار أية تفصيلات تنفيذية فيما يتعلق بما كلفت به لجنة الدول العشرة الخاصة بتسوية أزمة الكونغو ، كذلك لم يرد فى القرار ذكر الأجهزة أو الإجراءات الكفيلة فعليا بإيقاف إطلاق النار ، وطرد المرتزقة من تلك المنطقة الهامة من قلب القارة الأفريقية .

وأهم مايلاحظ على قرار المجلس أنه ، مراعاة للحساسية الشديدة التى تميز سلوك الحكومات الافريقية فى مسائل السيادة الوطنية ، قد اقتصر على القول بأن تقوم اللجنة المؤقتة « بمساعدة وتشجيع » جهود الحكومة الكونغولية المركزية ، ولم يتعد ذلك إلى النص صراحة على عمليات الوساطة الحقيقية بين الحكومة والثوار فى الكونغو .

ونظراً لاشتداد وطأة الأزمة ، انعقدت اللجنة المؤقتة الخاصة بالكونغو فور انتهاء دورة مجلس الوزراء فى اديس أبابا يوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، إلا أنها لم تفعل سوى تكرار النداء إلى الأطراف المتحاربة بإيقاف القتال كخطوة حتمية للتصالح الوطنى فى الكونغو . وفى ١٥ سبتمبر أذاع جومو كينياتا ، النداء ، ولكن دون إشارة إلى توقيت زمنى ، أو ضمان معين اسلامة الثوار .

أما فيما يتعلق بالتطبيق العملى لمضمون قرار مجلس الوزراء ، فلقد بدأت اللجنة فى إجراء مساعيها الحميدة بتقريب وجهات نظر أطراف النزاع ، وذلك فى اجتماعها الرسمى الأول بنيروبى يوم ١٨ سبتمبر ، حيث حاولت اللجنة عبثا أن تقنع تشومبى بأن يجلس على مائدة واحدة مع ممثلى الثوار من أجل التباحث المباشر بين الجانبين. وهنا بدأ تشومبى يعترض على « التفسير الموسع المبالغ فيه » والذى تلجأ إليه اللجنة المؤقتة بشأن حدود المهمة الموكولة إليها ، واعتبر ذلك تدخلا فى صميم الشئون الداخلية لبلاده .

كذلك لم تستطع اللجنة أن تصلح ذات البين بين حكومة تشومبى من جانب ، وكل من بوروندى والكونغو برازافيل من جانب آخر ، ولم تتمكن إلا من مجرد سماع وجهات نظر تشومبى، ثم وزيرى خارجية الدولتين الآخريين ، وأبدى الأطراف الثلاثة استعدادهم لاستقبال اللجنة المؤقتة كل فى بلده ، وتقديم التسهيلات اللازمة لأداء واجبها المنوط بها . وأكثر من ذلك ، وافق تشومبى على السماح للجنة بإجراء محادثات مباشرة مع زعامات الثوار فى الكونغو .

ولكن سرعان ماتبدلات هذه الخطوة التمهيدية الناجحة نسبياً ، إلى النقيض ،فلقد عاد تشومبى ورفض أى تعاون مع اللجنة الأفريقية المؤقتة وذلك عندما اكتشف (١)أنها قد أبدت تعاطفا مع زعماء الثوار أثناء اجتماع نيروبى المذكور ، بعد مغادرته هو لكينيا عائداً إلى بلاده . وتفاقمت الأحوال بين تشومبى واللجنة ، عندما علم أنها قد أرسلت وفداً أفريقياً إلى واشنطن ليطلب من الحكومة الأمريكية أن توقف إمداداتها العسكرية إلى حكومة تشومبى . وهنا أرسل رئيس الكونغو كازافوبو فى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٤ رسالة إلى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، يحتج فيها احتجاجاً رسمياً شديداً على « التدخل السافر فى الشئون الداخلية للكونغو الذى تمارسه اللجنة المؤقتة » ، واتهم كازافوبو أعضاء اللجنة بأنهم « ... حاولوا عرقلة تنفيذ اتفاقيات دولية ابرمتها الكونغو بصفتها دولة كاملة السيادة ، طبقاً لمبادىء القانون الدولى ، مع دول صديقة » .

وهكذا لم يكن لمحاولات اللجنة بصدد إنهاء القتال فى الكونغو أى

(1) Keesinges contemporary archives vol. xiv 1963—1963 (21-28 November 1964). p. 20425.u

صدى أو فعالية ، بل زادت حدة الخلاف بينها وبين تشومبى الذى أعلن منذ أوائل اكتوبر سنة ١٩٦٤ أنه رفض أى مقترحات تصدر من جانب اللجنة المؤقتة ، كما أوضح أن الحرب الأهلية لن تنهيها إلا انتخابات عامة جديدة تظهر مدى شعبية هؤلاء المتمردين فى الكونغو ، واردف تشومبى قائلا إنه لن يسمح بطبيعة الحال بتواجد أى مراقبين يمثـــلون منظمة الوحدة الأفريقية ، أثناء المعركة الإنتخابية فى الكونغو .

حادث ستانلى فيل :

ومن جهة أخرى أدت انتصارات الجيش الكونغولى بقيادة المرتزقة الأجانب على قوات الثوار إلى تضاؤل احتمالات وقف إطلاق النار بين الجانبين، تضاؤلا شديداً ،وهنا قدرت اللجنة المؤقتة للكونغو عدم جدوى قيامها بزيارات لأقاليم البلاد المعنية فى النزاع، وحولت اهتمامها إلى هدف جديد نتج من حركة يائسة اتت بها قوات الثوار أثناء انسحابها من المواقع التى كانت قد سيطرت عليها .

فعندما بدأ الثوار يخرجون من مقر حركتهم الرئيسى فى كيسانجانى (ستانلى فيل سابقاً) أخذوا معهم، كرهائن، عدداً من المقيمين الأجانب فى المنطقة ،وبصفة خاصة من ذوى الأصل الأوربى والآسيوى . ولمواجهة تلك البادرة الخطيرة التى كانت تعرض قلب أفريقيا لمزيد من تغلغل اعتبارات الحرب الباردة فى نزاع الكونغو ، أسرع جومو كينياتا ، بصفته رئيس اللجنـة المؤقتة للكونغو بإجراء مفاوضات فى منزله بنيروبى يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بين وليام اتوود السفير الأمريكى فى كينيا ، وتوماس كانزا مندوب الثوار الكونغوليين : وحضر الاجتماع

السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية . وأثناء المحادثات أصر ممثل الثوار على وقف إطلاق النار بين قوات تشومبى وقوات الثوار كشرط أولى أساسى لإطلاق صراح الرهائن . هذا بينما تمسك السفير الأمريكى بضرورة فصل الأزمة الكونغولية عن مسألة الرهائن الأجانب . وانتهى الاجتماع بلا نتيجة .

وفى اليوم التالى مباشرة ، أى يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، قامت الولايات المتحدة وبلجيكا ، بمساعدة بريطانيا وبموافقة حكومة تشومبى ، بإنزال بعض قواتها الجوية فى كيسانجانى (ستانلى فيل)[1]، ولم يلق هذا الغزو الجوى الأجنبى إلا مقاومة ضئيلة، واستطاعت تلك القوات تخليص معظم الرهائن .

وأدى الاستنكار الأفريقى العام لحادثة ستانلى فيل إلى إعادة الحياة إلى مهمة اللجنة المؤقتة للكونغو ، فاجتمعت فى نيروبى يومى ٢٧ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، وبعد أن ندد أعضاء اللجنة بموقف تشومبى المتهاون إزاء حادثة ستانلى فيل ، أوصوا بعقد دورة غير عادية لمؤتمر القمة الأفريقى فى يوم ١٨ ديسمبر التالى من أجل مناقشة أبعاد التطورات الجديدة والخطيرة فى أزمة الكونغو ، ولدراسة مقترحات اللجنة وأهمها إقامة مؤتمر مائدة مستديرة يجمع مابين كل زعماء الكونغو من أجل تنظيم انتخابات حرة جديدة فى البلاد[2] .

وعندما شرع الإمبراطور هيلاسلاسى ، بالفعل ، فى الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة أفريقى جديد استثنائى فى اديس أبابا ، عاد فتراجع

---

(١) أنظر جريدة الأهرام عدد ٢٦/١١/١٩٦٤ وعدد ٢٧/١١/١٩٦٤ .

(2) Press Communiqué, of the O.A.U at The committee 28 November 1964 .

بعد أن عارض المشروع نحو نصف اعضاء منظمة الوحدة الأفريقية . وعندئذ ، وفى ظل انقسام اعضاء المنظمة على أنفسهم بصدد مشكلة الكونغو ،وإزاء الورطة الحرجةالتى اصبحت فيهااللجنة المؤقتة للكونغو، أسرع رئيسها جومو كينياتا نفسه بالمطالبة بعرض قضية الكونغو على اجهزة الأمم المتحدة .

الأمم المتحدة وأزمة الكونغو (ديسمبر سنة ١٩٦٤) :

يوم أول ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، ابلغت الولايات المتحدة وبلجيكا مجلس الأمن بانسحاب قواتهما من الكونغو ، وهنا طلبت ٢٢ دولة[١]، منها ١٨ دولة أفريقية ، عقد دورة طارئة لمجلس الأمن المنظر على وجه السرعة فى الموقف المتأزم الناتج من عمليات إنزال القوات الأمريكية والبلجيكية فى الكونغو مما اعتبرته الدول الأفريقية تدخلا غير مشروع فى صميم الشئون الداخلية لقارتهم ، وتهـــديدا للسلام والأمن الأفريقيين[٢].

وبعد ذلك بأيام قليلة ، بعث تشومبى برسالة احتجاج[٣] إلى رئيس مجلس الأمن يعلن فيها أن لديه أدلة قاطعة على أن المتمردين فى بلاده إنما يستخدمون عتاداً حربيا يأتى من الجزائر ومصر والسودان ، كما أن قياداتهم بعضها من ضباط الدول الثلاث المذكورة الذين يأتون إلى

(١) هذه الدول هى : افغانستان ، الجزائر ، بوروندى ، كمبوديا ، أفريقيا الوسطى ، الكونغو برازافيل ، داهومى ، أثيوبيا ، غانا ، غينيا ، أندونيسيا ، كينيا ، مالاوى مالى ، موريتانيا ، الصومال ، السودان ، أوغندا ، ج . ع . م . تانزانيا ، يوغسلافيا ، زامبيا .

(٢) السجلات الرسمية لمجلس الأمن ، العام التاسع عشر ، ملحق أكتوبر — ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، وثيقة رقم ٦٠٧٦ ــ ١ ديسمبر ١٩٦٤ ، ص ١٩٨ الى ٢٠٠ .

(٣) جريدة نيويورك تايمز ، ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ .

الكونغو عبر حدودها الشمالية الشرقية. وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٤ [1] قدمت حكومة الكونغو طلبا رسميا إلى مجلس الأمن بأن ينظر فى « الانتهاك الصارخ للسيادة الكونغولية على شئونها الداخلية » الذى ارتكبته كل من الجزائر والسودان وغانا و ج . ع . م ، وكذلك الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية، وذلك بمساندة تلك الدول سياسياً وعسكرياً للانفصاليين فى صراعهم ضد الحكومة المركزية فى الكونغو .

وأثناء انعقاد دورة مجلس الأمن لبحث أزمة الكونغو [2]، ظهر اتجاهان متميزان بصدد العلاقات التنظيمية بين هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية :

الإتجاه الأول، ويمثله المتحدثون باسم الدول الافريقية الثانى عشرة (التى طلبت انعقاد مجلس الأمن من أجل بحث أزمة الكونغو) يساندها الاتحاد السوفييتى ، وتمسك أنصار هذا الاتجاه بضرورة تشجيع منظمة الوحدة الافريقية على الانفراد بتسوية أزمة الكونغو وبأن يقتصر دور مجلس الأمن على أن يساعد المنظمة الافريقية بأن يعمل على إبعاد تأثيرات عوامل الحرب الباردة عن القارة الافريقية . وأكد اصحاب هذا الاتجاه أن جهود اللجنة المؤقتة للكونغو ، والتى انشأتها المنظمة الافريقية ، كانت فى سبيلها للنجاح فى إنهاء النزاع لولا اعتبارين اثنين :

---

(١) السجلات الرسمية لمجلس الأمن ، وثيقة رقم ٦٠٩٦ ، ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، ص ٢١٧ — ٢١٨ .

(٢) انعقد مجلس وزراء الوحدة الأفريقية فى دورة غير عادية أخرى فى مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك فيما بين ١٦ و ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ لإتخاذ الموقف أمام الرأى العام العالمى وأصدر القرار م / و / د / ع / ع / ٧ / ٤ الذى لم يتضمن شيئاً جديداً بالنسبة للقضية .

أولا : انعدام التعاون من جانب رئيس الوزراء الكونغولى تشومبى الذى لم يهتم بالتسوية السلمية للنزاع بعد أن انتصرت قواته عسكريا على الثوار ، بفعل المساعدات التى حصل عليها من القوى الكبرى ، ومن المرتزقة الأوربيين .

ثانياً : حادثة ستانلى فيل التى قضت على مفاوضات نيروبى ، وأضعفت سلطة منظمة الوحدة الأفريقية الأدبية وهزت هيبتها .

أما الاتجاه الثانى ، وكانت تمثله الولايات المتحدة ونيجيريا والبرازيل وفورموزا ، وتؤيده بطبيعة الحال الحكومة المركزية فى الكونغو ، فقد رأى حتمية حل أزمة الكونغو فى نطاق الأمم المتحدة وبواسطة مجلس الأمن بالذات،وذلك بعد أن أساءت اللجنة المؤقتة للكونغو التى انشأتها منظمة الوحدة الافريقية ، التصرف فى محاولة علاج تلك الأزمة مما أدى إلى تفاقم خطورتها.ومن هنا دعا اصحاب هذا الاتجاه الثانى إلى أن يكمل مجلس الأمن جهود السلام بإرسال بعثة دولية إلى الكونغو للتحقيق فى وقائع النزاع على الطبيعة ، ومن أجل وضع حد للتـــدخل الخارجى فى شئون البلاد .

ورغم وجود هذه الإتجاهات المتعارضة فى نطاق مجلس الأمن ، ظلت النزعة السائدة تؤيد تسوية الأزمـــة فى إطار منظمة الوحدة الافريقية .

وبعد نقاش طويل ، قدمت الدولتان الافريقيتان اللتان كانتا من اعضاء مجلس الأمن فى تلك الدورة ، وهما المغرب وساحل العاج ، مشروع قرار تضمن الرأى الغالب المذكور ، مع الحفاظ على القواعد المذكورة فى الفصل الثامن[1]من ميثاق الأمم المتحدة .

(١) أنظر المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة .

ولما كانت المغرب تمثل الاتجاه الأول للدول الافريقية الثانى عشرة، وكانت ساحل العاج أميل فى موقفها إلى الاتجاه المضاد ، فقد توفر فى مشروع القرار هذا، أساس موضوعى متوازن ومقبول للتوفيق بين وجهات النظر المتناقضة بشأن الاسلوب التنظيمى لمعالجة أزمة الكونغو .

وانتهى مجلس الأمن إلى إصدار قرار بشأن تلك الأزمة فيما يتعلق بمسألة التدخل الخارجى فى الشئون الداخلية للكونغو ، أصدر مجلس الأمن توصية يطلب فيها من كل الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة ، أن تمتنع عن التدخل فى شئون الكونغو ، وجاءت التوصية خالية من أى إدانة مباشرة صريحة لمواقف بلجيكا والولايات المتحدة المناصرة لتشومبى ضد الثوار ، أو للمساعدات السوفيتية والصينية الشيوعية للثوار ضد تشومبى .

ثم أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٩٩ لعام ١٩٦٤[١] بشأن أزمة الكونغو . وجاء فى ديباجة القرار أن مجلس الأمن على اقتناع تام بأن « منظمة الوحدة الافريقية قادرة فى إطار مضمون المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، على المساعدة فى إيجاد حـــل سلمى لكل المشكلات والمنازعات التى تهدد السلام والأمن فى القارة الافريقية ... » ، ومن ثم دعا مجلس الأمن منظمة الوحدة الافريقية إلى مواصلة جهودها فى مساعدة حكومة الكونغو من أجل تحقيق المصالحة الوطنية طبقا للقرار الصادر من مجلس وزراء خارجية المنظمة يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٤ فى دورته الثالثة غير العادية بأديس ابابا ، كذلك نادى قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار فى الكونغو طبقاً لمضمون القرار الافريقى المذكور .

---

(١) صوتت عشر دول بالموافقة على القرار ولم تعترض أية دولة ، بينما امتنعت فرنسا عن التصويت .

ولقد كان قرار مجلس الأمن هذا ، بمثابة تأكيد وتأييد عالميين لصلاحيات منظمة الوحدة الأفريقية كجهاز كامل لحفظ السلام، لا بالنسبة للخلافات التى قد تقع بين الدول الأفريقية ، فحسب ، بل أيضاً فيما يتعلق بالأزمات الداخلية التى يكون لها آثار عميقة تهدد السلم والأمن فى أفريقيا. هذا مع مراعاة الاحتفاظ باختصاص مجلس الأمن الأصيل والدائم فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين فى أى مكان من العالم ، وذلك فى حالة فشل المنظمات الاقليمية فى تسوية أى نزاع بين اعضائها .

وأثناء المناقشات التى دارت قبل إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩ ، كانت نقطة الخلاف الرئيسية تتركز حول طبيعة الدور الذى سوف يضطلع به السكرتير العام للأمم المتحدة من أجل تطبيق القرار عمليا ، هل هو متابعة حقيقية على الطبيعة فى الكونغو لتنفيذ القرار ، أم أنه مجرد الانتظار السلبى حتى تقوم منظمة الوحدة الأفريقية بإخبار مجلس الأمن ، طبقاً لمضمون المادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة ، بتطورات الموقف فى الكونغو . وهنا تحدث رئيس الوفد الغينى نيابة عن الدول الأفريقية الثمانى عشرة ، فأعلن أن أية محاولة لفظية فى صياغة القرار ، للدلالة على مراقبة السكرتير العام للأمم المتحدة لجهود منظمة الوحدة الأفريقية من أجل السلام فى الكونغو ، إنما هو تهديد خطير لسيادة المنظمة الأفريقية واختصاصها القارى[1] ، وساند الإتحاد السوفيتى وجهة النظر الغينية هذه .

وفى الجهة المقابلة ، تمسك المغرب وساحل العاج ، وهما واضعا مشروع القرار ، بالمسئولية الاساسية للسكرتير العام للأمم المتحدة فى

(١) السجلات الرسمية لمجلس الأمن ، العام التاسع عشر ، الاجتماع رقم ١١٨٦ ، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ — ص ١١ — ١٢ .

متابعة أى موقف يكون من شأنه تهديد السلام العالمى ، وبصرف النظر عن مبدأ احترام وجود المنظمات الاقليمية .

وأخيراً ، توصل مجلس الأمن إلى صياغة توفيقية بصدد طبيعة دور السكرتير العام، فجاء القرار رقم١٩٩ المذكور لينص على أن يبقى مجلس الأمن على علم دائم بكل ماتقوم به منظمة الوحدة الافريقية من أجل تسوية الأزمة ، ثم تكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير مفصل إلى مجلس الأمن بشأن تطورات تنفيذ قراره الخاص بالكونغو . وظلت وثائق الأعمال التحضيرية تشير إلى احتمال تدخل السكرتير العام للأمم المتحدة فى متابعة تطبيق بعض ابعاد القرار التى لا تكفى لمواجهتها جهود منظمة الوحدة الافريقية بمفردها ، وذلك مثل إخراج المرتزقة الاجانب من وسط القارة الافريقية ، أو منع تدخل القوى العالمية فى النزاع .

والواقع أنه من حيث التطبيق العملى ،لم تحدث اية اشكالات فيما يتعلق بالعلاقات التنظيمية بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بصدد تطبيق قرار مجلس الأمن رقم١٩٩ المذكور بشأن أزمة الكونغو ،فلقد واظبت سكرتارية منظمة الوحدة الأفريقية على أخبار السكرتير العام للأمم المتحدة بتطورات الموقف أولا بأول(١).

عودة إلى منظمة الوحدة الأفريقية (١٩٦٥ — ١٩٦٧) :

فى أوائل عام ١٩٦٥ انسحب معظم ثوار الكونغو إلى خارج حدود بلادهم، فبدأت دول شرق أفريقيا تبدى مساندتها لهم . فى ١٣ يناير

(١) السجلات الرسمية لمجلس الأمن ، العام العشرون ، ملحق ينـاير — مارس سنة ١٩٦٥ ، الوثيقة رقم ٦٢٥٧ ، ٢٦ مارس سنة ١٩٦٥ ، ص ٢٥٥ إلى ٢٥٨ .

سنة ١٩٦٥ اجتمع اوبوتى رئيس أوغندا ، وجوموكينياتا رئيس كينيا، ونيريرى رئيس تانزانيا بكريستوف جبينى زعيم الحركة الثورية المتمردة فى الكونغو، وتم ذلك الاجتماع فى كمبالا بأوغنـــدا ، ولم يخف الرؤساء الثلاثة اثناءه تعاطفهم مع قضية الثوار ،ووعدوا بتقديم المساعدات لهم .

وعندما انعقدت الدورة العادية الرابعة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ، فى نيروبى فى الفترة ما بين ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٥ و ٩ مارس سنة ١٩٦٥ ، حدثت اعنف مواجهة فى تاريخ المنظمة الأفريقية بين أنصار الحكومة المركزية فى الكونغو برياسة تشومبى ، من جانب ، ومؤيدى الثوار الانفصاليين من جانب آخر(١). أما الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية والمتميزة بالنزعة المحافظة المعتدلة ، فقد اتخذت موقفا وسطا من أزمة الكونغو ، فهى على الرغم من عدم تقديمها أى معونات مادية ملموسة لتشومبى ، إلا أنها نددت بالمساعدات العسكرية والسياسية المقدمة من الدول التقدمية الراديكالية إلى ثوار الكونغو واعتبرت تلك المساعدات انتهاكا لأحكام ميثاق اديس ابابا المتعلقة باحترام سيادة الدول الأفريقية ، وعدم جواز التدخـــل فى شئونها الداخلية . وتجلى ذلك فى البيان النهائى الصادر من مؤتمر رؤساء دول منظمة الأوكام المنعقد فى نواكشوط بموريتانيا يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٦٥.

وأثناء انعقاد الدورة الرابعة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية قدمت الكاميرون مشروع قرار ينص على أن تصدر حكومة تشومبى عفواً عاما عن المتمردين فى مقابل إلقائهم للسلاح ، وإحلال المرتزقة

(١) مما يجدر ملاحظته أن هذا البيان لم يدرج فى مجموعة قرارات مجلس وزراء المنظمة فقد أصدر المجلس أربعة عشر قراراً لم يكن منها أى قرار خاص بقضية الكونغو .

بقوة أفريقية مشتركة ، وإرسال مندوبين عن منظمة الوحدة الأفريقية لمراقبة سير الانتخابات العامة فى الكونغو ، كذلك قدمت اثيوبيا مشروع قرار يماثل السابق ، ويضيف عليـــه النص على إيقاف اطلاق النار بين الجانبين (١).

إلا أن المشروعين لم يلقيا قبولا ما ، وتبخرت احتمالات التسوية السلمية عندما أعلن تشومبى ، وكان يمثل بلاده شخصياً فى تلك الاجتماعات بنيروبى ، أنه يرفض توصيات اللجنة المؤقتة للكونغو بشأن المفاوضات المباشرة بين الحكومة المركزية والزعامات المتمردة . وأصبح من الواضح أنه على منظمة الوحدة الأفريقية أن تتفادى قبل كل شىء انشقاقاً خطيراً يهدد صفوفها بسبب تباين المواقف بين الدول الأعضاء إزاء قضية الكونغو .

ولذلك اكتفى المجلس بإصدار بيان يعتبر من اضعف أعمال ذلك المجلس منذ إنشائه ... إذ اكتفى بالنص على مايلى :

« . . . مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد ناقش مشكلة الكونغو . . . قرر وضع المسألة برمتها أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية . . . ويناشد كل الدول الأعضاء والقوى الدولية الأخرى أن تمتنع عن أى عمل من شأنه مضاعفة خطورة الموقف » .

وعند هذا الحد انتهى دور منظمة الوحدة الأفريقية فى مواجهة صلب أزمة الكونغو وهى الحرب الأهلية . وتجمد الحال على ماهو عليه حتى اكتوبر سنة ١٩٦٥ عندما أخرج موضوع الكونغو من جدول أعمال منظمة الوحدة الأفريقية بعد أن استطاع رئيس الكونغو كازافوبو ،

(1) Africa Report. April 1965.

إبعاد تشومبى رئيس الوزراء من منصبه ،واقترح التصالح مع جيرانه من الدول ، وإنهاء وجود المرتزقة فى بلاده .

مشكلة المرتزقة[1]

فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، انتهى الصراع على زعامة الكونغو بين كازافوبو وتشومبى بقيام الجنرال موبوتو بانقلاب عسكرى نجح فى الاستيلاء على السلطة العليا فى البلاد . إلا أن الزعامات المخلوعة ولا سيما مويس تشومبى ، كان يتبعهم انصار اشداء فى داخل الكونغو ، خاصة من بين قوات المرتزقة التى دان بعضها بولاء حقيقى لتشومبى . ولذلك عملت الحكومة المركزية برياسة موبوتو للقضاء على الوجود العسكرى للمرتزقة الأجانب فى البلاد طوال عامى ١٩٦٦ و ١٩٦٧ .

وعندما انعقد مؤتمر القمة الأفريقى الرابع بكينشاسا (ايوبولدفيل سابقاً) فى الفترة مابين ١١ و ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، ظهر الاهتمام العام بمشكلة المرتزقة فى الكونغو ، وصدر قرار من المؤتمر ينص على مايلى :

أولا — وجود المرتزقة يمثل فى حد ذاته تهديداً خطيرا لأمن الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية .

ثانياً — بحكم أن معظم الجنود المرتزقة من البيض،فإن ذلك لا بد وأن يثير عداوات عنصرية شديدة داخل القارة الأفريقية ، فإن وجود المرتزقة فى وسط أفريقيا سوف يؤدى إلى إثارة مشاعر تدميرية قوية تجعل حياة الأجانب المقيمين فى الدول الأفريقية فى خطر مستمر .

(1) Mohamed Omer Beshir, The Mercaneries and Africa, Khartoum University Press, Khartum, 1972.

ثالثاً ـ دعوة الأمم المتحدة والقوى العالمية إلى اعتبار تجنيد وتدريب قوات المرتزقة « جريمة يعاقب عليها القانون » فى داخل الدول .

رابعاً ـ على المرتزقة أن يرحلوا فوراً عن الأراضى الأفريقية، وإلا فإن الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية سوف تقدم كل معونة ومساعدة ممكنة للحكومة الكونغولية فى سبيل طرد المرتزقة من بلادها .

كذلك انشأ مؤتمر القمة الأفريقى فى كينشاسا لجنة مؤقتة مكونة من ممثلى عشر دول معظمها من الدول التى لها حدود مشتركة مع الكونغو، وترأسها الرئيس السودانى اسماعيل الأزهرى ، وكلفت اللجنة بالإشراف على تطبيق القرار المذكور .

ونظراً لاستمرار القتال بين المرتزقة ، وقوات حكومة الكونغو ، دعا الرئيس موبوتو اللجنة الخاصة بمسألة المرتزقة للانعقاد ، وأمام اللجنة أعلن وزير خارجية الكونغو ، أن وقت التسوية السلمية قد فات بشأن وجود المرتزقة فى البلاد ، وأن قرار مؤتمر كينشاسا فى هذا الصدد يجب أن يتم تعديله تعديلا جذرياً[1]. وبالفعل أعلن دياللو تيللى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن على المرتزقة أن يتعهدوا كتابة قبل رحيلهم من وسط أفريقيا ألا يمارسوا حرفة القتال بعد ذلك ابداً فى تلك القارة .

وفى تلك الأثناء كانت قوات موبوتو قد تمكنت من محاصرة المرتزقة فى داخل الكونغو، واستطاعت القبض على الغالبية العظمى منهم ، وهنا رفضت الحكومة الكونغولية إطلاق سراح المرتزقة إلا بعد الحصول على فدية مالية تناسب فداحة الخسائر التى سببها وجودهم فى المرافق

---

(1) Africa Report, January 1968.

العامة بالكونغو أثناء قتالهم ضد الحكومة، كما طلب الرئيس موبوتو من جميع الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية ألا تهبط طائراتها فى مطارات الكونغو وذلك لمنع هروب المرتزقة إلى خارج القارة .

وفى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٧ اجتمعت اللجنة الخاصة بالمرتزقة فى كمبالا عاصمة أوغندا ، فى نفس فترة انعقاد مؤتمر رؤساء دول شرق ووسط أفريقيا ، وذهب اعضاء اللجنة إلى حد المطالبة بتقديم المرتزقة إلى المحاكمة الدولية بصفتهم « مجرمى حرب »[١].

وأخيراً ، توصل موبوتو فى ١١ يناير سنة ١٩٦٨ إلى تأكيدات كتابية من قبل الدول التى ينتمى إليها أفراد المرتزقة ، بألا يتعرضوا لأمن أفريقيا مرة أخرى فى المستقبل . وفى ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٨ رحلت قوات المرتزقة من الكونغو عن طريق أجهزة الصليب الأحمر الدولى .

تقييم دور منظمة الوحدة الأفريقية فى تسوية مشكلة الكونغو :

الواقع أن منظمة الوحدة الأفريقية التى ظلت منقسمة انقساما عميقا على نفسها سياسيا وايديولوجيا بصدد أزمة الكونغو منذ بدايتها حتى نهايتها ، قد عجزت عن حل المشكلة حلا فعالا ، واقتصر الأمر على مجرد إصدار القرار تلو القرار دون أدنى تنفيذ لبنود تلك القرارات .

والأخطر من ذلك ، أن اللجنة المؤقتة للكونغو والتى نص قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية على أن تكون بمثابة جهاز خاص للتوفيق والتحكيم بين الأطراف المتنازعة ، قد جاء تكوينها

(١) جريدة لوموند ، يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

أبعد مايكون عن التجرد والحيادية المفروضين بطبيعة الحال فى أى هيئة للتسوية السلمية ، ذلك لأن أكثر من نصف اعضاء اللجنة كانوا يمثلون دولا معينة، أو على الأقل مؤيدة لجانب من جانبى الصراع فى الكونغو، مما أفقد اللجنة قدرتها على القيام بأعمال الوساطة الموضوعية الحقيقية بين الكونغو وجيرانها من الدول ، كما فشلت فى تحقيق المصالحة الوطنية بين الحكومة المركزية والثوار ، وأكثر من هذا أن اللجنة لم تغادر نيروبى لدراسة الموقف دراسة حقلية ميدانية فى الكونغو ، والكونغو برازافيل، وبوروندى، الدول الثلاث اطراف النزاع ، وذلك لأن أعضاء اللجنة لم يتمكنوا من الحصول على ضمانة لسلامتهم الشخصية من سلطات تلك الدول ، فى حالة انتقالهم إلى أقاليمها .

وأهم ما نلاحظه على دور منظمة الوحدة الأفريقية فى مواجهة أزمة الكونغو ، أنه رغم فشلها من الناحية الواقعية فى تسويتها فإن الاهتمام الأساسى بقضية الكونغو فى طورها الثانى (١٩٦٤ — ١٩٦٥) ظل فى نطاق منظمة الوحدة الأفريقية وذلك لاعتبارات تتعلق بظروف الأمم المتحدة فى تلك الفترة . فإلى جانب عدم حدوث تطورات خطيرة فى أزمة الكونغو بعد حادثة ستانلى فيل ، فإن الأمم المتحدة كانت تواجه آنذاك مشكلات مالية ودستورية خطيرة ،كانت ترجع إلى حد كبير إلى نتائج تدخلها فى احداث الكونغو فى أوائل أعوام الستينات ولذا استجابت أجهزة المنظمة العالمية لإصرار معظم الدول الأفريقية على إبقاء التسوية الدبلوماسية لأزمة الكونغو فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية .

ويرى بعض المراقبين أنه لولا حادثة إنزال قوات المظلات البلجيكية فى ستانلى فيل فى نوفمبر سنة ١٩٦٤ لظلت أزمة الكونغو فى دائرة افريقية بحتة وبعيدة عن اجهزة الأمم المتحدة فالحكومة الكونغولية لم تعرض الأزمة على مجلس الأمن إلا بصورة لاحقة زمنيا على طلب الدول الاثنتين

والعشرين . ذلك الطلب الذى كان رد فعـــل استنكارى لنزول القوات البلجيكية والأمريكية فى اراضى الكونغو .

هذا،وإن كانت صلاحيات منظمة الوحدة الأفريقية فى معالجة الأزمة قد بلورها وعمق من فعاليتها ، ولو على المستوى النظرى،القرار رقم ١٩٩ الصادر من مجلس الأمن بشأن الكونغو ، ذلك القرار الذى أوضح بجلاء أن منظمة الوحدة الأفريقية هى منظمة اقليمية تندرج فى اختصاصاتها وفى طبيعتها تحت مواد وأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة .

إن مشكلة الكونغو قد أظهرت فى التطبيق العملى مبـــدأ معينا هو « فلتحاول منظمة الوحدة الأفريقية أولا » فى مجال التسوية السلمية للمنازعات الأفريقيـــة ، وذلك دون المساس بالاختصاص الأصيل للسكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة فى متابعة تطورات المواقف الدولية فى أى مكان من العالم،والتى يكون من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين.

المبحث الرابع

الحرب الأهلية النيجيرية

ليس هدف هذا المبحث دراسة الملابسات السياسية والعسكرية التى أحاطت بقيام الحرب الأهلية فى نيجيريا، ولا تحليل أطوار تلك الحرب، ولكن هدف هذا المبحث هو دراسة دور منظمة الوحدة الأفريقية فى محاولة إنهاء تلك الحرب التى بدأت فى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٧ عندما أعلن الكولونيل أوجوكو الحاكم العسكرى لإقليم شرقى نيجيريا استقلاله تحت اسم « جمهورية بيافرا »، وانفصاله عن اتحاد نيجيريا الفيدرالى، وانتهت تلك الحرب فى يناير سنة ١٩٦٩ بهزيمة جيوش الكولونيل أوجوكو، وفراره إلى خارج البلاد .

الخلفية التاريخية والسياسية للحرب الأهلية النيجيرية :

تعتبر نيجيريا من أكبر الدول الأفريقية مساحة وسكانا، فمساحتها تبلغ ثلثمائة وستة وخمسون ألف ميل مربع، وسكانها نحو خمسة وخمسين مليون نسمة، وقد تضافرت عوامل عديدة لتؤدى إلى حدوث ذلك الصراع المسلح، وأهم هذه العوامل :

أولا — التركيب القبلى المتوارث فى البلاد . فى إقليم الشمال توجد قبائل الهوسا، وغيرها من القبائل التى تدين بالإسلام، وفى الجنوب توجد قبائل مسيحية ووثنية، وفى الغرب قبائل اليوروبا التى تجمع بينها روابط ثقافية وروحية أكثر منها حكومية، وفى الشرق تعيش قبائل الإيبو المعروفة بتقدمها ونشاطها . وهذه القبلية قد انعكست على الحياة الحزبية فأصبح لكل من تلك المجموعات حزب خاص بها داخل النظام

الفيدرالى للدولة النيجيرية(١) ، وبهذا لم يكن الانقسام القبلى فى نيجيريا مقصوراً على المظاهر الثقافية والحضارية ، بل امتد أيضـــاً إلى تنظيم الحياة السياسية .

ثانياً — سياسة الحكم غير المباشر التى اتبعتها الحكومة البريطانية ساعدت على إبراز الخلافات ، وإحياء العداءات القبلية طيلة سبعين عاماً هى مدة إستعمارها للبلاد . ومما ساعد على ذلك عدم مساواتها بين الأقاليم فى المعاملة، فهى مثلا منحت الإقليم الغربى والإقليم الشرقى الحكم الذاتى مبكراً ، فى حين أن الاقليم الشمالى لم يحصل على ذلك إلا فى مارس سنة ١٩٥٩ .

واستقلت نيجيريا عام ١٩٦٠ ، وأصبحت عضواً فى الكومنولث البريطانى، كما أعلنت الجمهورية بها عام ١٩٦٣ ،وصدر فى نفس العام الدستور الفيدرالى للدولة ككل،وأربعة دساتير إقليمية تخص أقاليم الشمال والشرق والغرب والغرب الأوسط. وأصبح لكل إقليم من الأربعة كيان قائم بذاته يكاد يكون منفرداً بكل مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن الأقاليم الثلاثة الأخرى .

ثالثاً — جاءت أزمة تعداد السكان فى سنة ١٩٦٤ لتفجر الموقف المتوتر فى البلاد . فالتعداد السكانى محور أصيل ومباشر لتوزيع الدوائر

---

(١) المجلس الوطنى لنيجيريا والكمرون الذى تحول إلى حزب المؤتمر الوطنى لمواطنى نيجيريا U.C.N.C. كان يمثل قبائل الإيبو فى المناطق الشرقية من نيجيريا ، وحزب جماعة العمل A.C.T. كان يمثل قبائل اليوروبا ، وحزب مؤتمر شعب الشمال N.P.C. يضم أبناء قبائل الهوسا والفولانى والكانورى .

الانتخابية فى بلد يتبع النظام الفيدرالى والديمقراطية البرلمانية. فطبقاً لهذا التعداد أصبح للإقليم الشمالى وبه ٣٠ مليون نسمة من المجموع الكلى للسكان البالغ ٥٥٫٤ مليون نسمة، الغالبية العظمى من الدوائر الانتخابية، وبالتالى من مقاعد البرلمان الفيدرالى، وهنا سادت الأقاليم الأخرى المخاوف من سيطرة الشمال عليها وعلى الدولة كلها، فقامت الأحزاب الرئيسية فى إقليمى الشرق والغرب، وقد ائتلفت تحت اسم التحالف التقدمى المتحد بقيادة الدكتور أوكبارا، وقامت بمقاطعة الإنتخابات البرلمانية الفيدرالية.

الانقلاب العسكرى الأول :

تولد عن هذا الاضطراب السياسى العام حدوث الانقلاب العسكرى الأول فى نيجيريا يوم ١٥ يناير سنة ١٩٦٦، على يد صغار ضباط القوات المسلحة ممن ينتمون إلى قبائل الإيبو فى الشرق، وقام هؤلاء الضباط بقتل كل الزعامات الشمالية الرئيسية، وأهمهم رئيس الوزراء الفيدرالى أبو بكر تفاوا باليوا، ورئيس وزراء الإقليم الشمالى، وأمير سكوتو أحمدو بللو، ورئيس وزراء الغرب صمويل أكينتولا(١). وبعد إنتهاء تلك المذبحة سيطر على الحكم الميجور جنرال ايرونسى، وأصدر يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٦٦ مرسوماً بإلغاء النظام الفيدرالى فى نيجيريا، وتوحيد المؤسسات الحكومية والمرافق العامة وتحويل البلاد إلى دولة بسيطة. وأعقب ذلك اندلاع الاضطرابات فى الشمال، وطوفان من المذابح تعرض لها أبناء الإيبو المقيمون فى أمارات الشمال.

---

(1) Andemicael, Berhanykun. "Peaceful Settlement among African States : Roles of the United Nations and the OAU." U. N. Inst tute for Training and Research. N.Y., 1972. p 32.

الانقلاب العسكرى الثانى :

وامتدت هذه الأحداث إلى الجيش، فتم الانقلاب الثانى فى أول أغسطس سنة ١٩٦٦، وترأس المجلس العسكرى الأعلى الكولونيل يعقوب جوون، وسيطرت العناصر الشمالية العسكرية على مقاليد الأمور ، ورفض العسكريون من الإقليم الشرقى الإذعان للأمر الواقع وهددوا بالانفصال فما كان من الحكومة الفيدرالية فى ٢٧ مايو سنة ١٩٦٧ إلا أن أعلنت حالة الطوارىء ، وأوقفت العمل بالدستور ، وأصدرت مرسوماً بتقسيم الدولة إلى ١٢ ولاية(١) .

وكان معنى ذلك التقسيم الإقليمى الجديد ، هو تجزئة الإقليم الشرقى إلى ثلاثة أقاليم ، واحد منها فقط تسكنه مجموعات الإيبو ، والأخطر من ذلك هو حرمان الإيبو من المناطق الساحلية الحيوية بالنسبة لهم تجارياً واقتصادياً . فأعلن الإقليم الشرقى انفصاله ، وتكوينه لدولة مستقلة عن بقية الدولة النيجيرية

وفى ٦ يوليو سنة ١٩٦٧، بدأ القتال بين قوات الحكومة الفيدرالية وقوات حكومة بيافرا الإنفصالية ، فى أعنف حرب أهلية شهدتها القارة الأفريقية ، وامتدت ثلاثين شهراً كاملا ، وحسم السلاح النزاع ، وانتهت الحرب بالهزيمة الساحقة للانفصاليين فى الشرق ، وعودة إقليمهم بتقسيمه الثلاثى الجديد إلى النظام الفيدرالى النيجيرى فى يناير سنة ١٩٧٠ .

---

(١) هى الشمال الغربى والشمال الأوسط والشمال الشرقى وكانو وسهل بينو والشرق الأوسط وجنوب الشرق ومنطقة الأنهار والغرب والغرب الأوسط وكوارا ومنطقة العاصمة الفيدرالية (لاجوس).

لقد تمثلت فى النزعة الانفصالية للزعامات العسكرية والسياسية فى الإقليم الشرقى بنيجيريا ، ظاهرة تتسم بخطورة أشد وطأة بالنسبة لقارة افريقيا ، من الثورات السياسية والاجتماعية أو الانقلابات العسكرية . وتفسير ذلك هو أن جميع الدول الأفريقية — باستثناء جمهورية مصر العربية — إنما تعانى من الانشقاقات القبلية المستمرة ،ومن ضعف روابط الوحدة الوطنية بين ابناء شعوبها داخل حدودها الرسمية .

ومن هنا أتى شبه الإجماع الافريقى على استنكار الحركة الانفصالية فى شرق نيجيريا ، وعدم الاعتراف بدولة بيافرا .

ذلك الموقف الموحد الذى اتخذته من الحرب الأهلية فى نيجيريا الدول الأفريقية سواء المعتدلة التقليدية المؤيدة للحفاظ على الأمر الواقع ، أو الراديكالية التقدمية الداعية إلى الثورة .

المبادرة الافريقية الأولى (يولية ١٩٦٧):

بدأ التحرك الدبلوماسى الأفريقى نحو تسوية الأزمة النيجيرية بنداء وجهه كينيث كاوندا رئيس زامبيا يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٧ ، أى بعد مرور أقل من شهر على إعلان زعيم الحركة الانفصالية أوجوكو وقيام جمهورية بيافرا ، دعا فيه الزعامات الأفريقية جمعاء إلى محاولة التوصل إلى حل سلمى لتلك « المشكلة المحزنة » . فأرسلت الحكومة العسكرية الفيدرالية مبعوثا رسميا إلى دول شرق افريقيا للتأكيد على أن أى عرض للوساطة من جانب الدول الافريقية يجب أن يكون أساسه التسليم بسيطرة السلطات الفيدرالية على البلاد ، كما يجب أن يكون بعيداً عن أى محاولة للتفاوض المباشر مع الكولونيل اوجوكوو [1] .

---

(1) Waugf, Auberon & Cronjé, Suzanne. "Biafra : Britain's Shame," London. Michael Joseph, 1969. p. 81.

وفى ٨ يوليو سنة ١٩٦٧ اجتمع فى لوساكا عاصمة زامبيا كل من الامبراطور الاثيوبى هيلاسلاسى ، والرئيس التانزانى نيريرى ، والرئيس الأوغندى اوبوتى، والرئيس الكينى جومو كينياتا، ورئيس زامبيا كاوندا، من أجل إيجاد وسيلة ما لتهدئة الأزمة النيجيرية . إلا أن الحرب الأهلية فى نيجيريا كانت قد نشبت فعلا بين قوات الاقليم الشرقى وقوات الحكومة الفيدرالية يوم ٦ يوليو سنة ١٩٦٧ ، وبالتالى لم يعد فى مقدور الرؤساء الأفريقيين الخمسة المجتمعين فى لوساكا ، أكثر من مجرد توجيه نداء للجانبين المتحاربين بإيقاف القتال وتسوية النزاع سلميا ، وبطبيعة الحال لم يلق هذا النداء أذنا صاغية .

وبذلك فشلت المبادرات الأفريقية الفردية والجماعية ، خارج نطاق منظمة الوحدة الافريقية ، فى تلافى الموقف المشتعل فى نيجيريا .

أزمة نيجيريا أمام مؤتمر القمة الرابع :

منذ بداية الحرب الأهلية ، اعلنت الحكومة الفيدرالية ان أى تدخل خارجى ، حتى ولو فى صورة نقاش للقضية البيافرية ، سواء على مستوى المنظمة الافريقية ، أو على مستوى الأمم المتحدة ، سوف تعتبره انتهاكا لأحكام احترام الاختصاص الداخلى للدول الأعضاء فى هاتين المنظمتين الدوليتين ، تلك الأحكام التى وردت فى الفقرة الثالثة من المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وفى متن الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة (١) .

وهكذا عندما انعقد مؤتمر القمة الافريقى الرابع فى كينشاسا فى

(1) Andemicael, Berhanykun. "Peaceful Settlement among African States op. cit" p. 33.

الفترة ما بين ١١ و ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧، لم تكن مشكلة الحرب الأهلية فى نيجيريا قد أدرجت فى جدول أعمال المؤتمر، وذلك بناء على استمرار رفض الحكومة العسكرية الفيدرالية فى لاجوس أى وساطة خارجية فى مسألة تعتبرها من صميم شئونها الداخليـــة. ورغم ذلك طرح الزعماء الأفريقيون الخمسة الذين أصدروا نداء لوساكا، سالف الذكر، الأزمة النيجيرية على بساط البحث، وتمت محادثات جانبية أثناء انعقاد المؤتمر، بين الأطراف المعنية فى الأزمة. وأصدر مؤتمر القمة الأفريقى الرابع فى ختام أعماله قراراً بشأن الحرب الأهلية فى نيجيريا [1].

وبدأ القرار بإعادة التأكيد على احترام سيادة الدول الأعضاء، وعلى الطبيعة الخاصة الداخلية لمشكلة الإقليم الشرقى المنفصل فى نيجيريا، وأن تسويتها السلمية هى من صميم مسئولية النيجيريين أنفسهم، كما أعلن القرار استنكار المنظمة لفكرة الانفصال بصفة عامة فى أى دولة أفريقية، وكذلك مساندة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لحكومة لاجوس فى محاولاتها الحفاظ على سيادة نيجيريا ووحدتها الإقليمية.

وتضمن القرار فقرة خاصة بإنشاء تكرين «لجنة استشارية» مؤلفة من ٥ رؤساء دول أفريقية هم الجنرال انكراه رئيس غانا، وأحمدو اهيدجو رئيس الكاميرون، وهاماني ديورى رئيس النيجر، ووليام توبمان رئيس ليبريا، وجوزيف موبوتو رئيس زائير الكونجو (كينشاسا سابقا)، على أن يترأس هذه اللجنة امبراطور اثيوبيا هيلاسلاسى. ونص القرار على أن الهدف من إنشاء اللجنة هو «التأكيد إلى الحكومة الفيدرالية لنيجيريا على رغبة الجماعة الأفريقية فى الحفاظ على السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى فى نيجيريا». وكان من الواضح طبقا لمضمون

---

(١) وهو القرار ٥١/٤/ الصادر فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٧.

العبارة الأخيرة أن مؤتمر القمة الأفريقى الرابع ، وبناء على إصرار حكومة لاجوس ، قد قصر مهمة اللجنة على الاختصاص الاستشارى فحسب دون القيام بأعمال الوساطة الإيجابية الفعالة (١) .

وتحدد تاريخ وصول اللجنة إلى لاجوس بيوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

وأهم ما يلاحظ على هذا القرار الأول الصادر من منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الحرب الأهلية فى نيجيريا ، أنه لم يطلب إيقاف إطلاق النار بين الجانبين المتحاربين، كما لم يقترح حلا توفيقيا موضوعيا للأزمة ، وأنه أغفل مجرد الإشارة إلى المساعى الحميدة كجزء من لجنة الرؤساء الستة المكلفة ببحث مشكلة بيافرا .

ورغم كل أوجه القصور المذكورة فى مضمون قرار مؤتمر القمة الأفريقى بكينشاسا ، فلقد ساد اعتقاد عام بأن مثل هذه اللجنة وقد تكونت من أعلى مستوى سياسى ممكن ، فلابد وأن يكون لها فعالية إيجابية فى تسوية النزاع ، تتعدى حدود مجرد إظهار التضامن والتعاطف مع الحكومة الفيدرالية العسكرية فى لاجوس ، وكما جاء فى متن قرار إنشاء اللجنة ذاتها (٢) .

والواقع أنه لو كان قد قدر للجنة الاستشارية الأفريقية أن تصل إلى لاجوس فى الموعد الرسمى المحدد لها وهو يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، لكان قد تغير مجرى الأحداث فى الأزمة النيجيرية، أو على الأقل لكانت قد تمت تسوية النزاع بعد شهور قليلة من بدء الحرب الأهلية. فى أواخر سبتمبر سنة ١٩٦٧ لم يكن الانتصار قد تأكد بالنسبة لأى جانب من جانبى

---

(1) Waugh, Auberon & Cronjé, Suzanne. "Biafra :- Britain's Shame." p. 85.

(2) Woronoff, Jon: "Organizing African Unity". The Scarecrow Press, Inc. Metuchen. New Jersey 1930 p. 409.

الصراع العسكرى، وكان يمكن للجنة أن تقوم بدور إيجابى فى إنهاء القتال بتسوية سلمية ما .

اجتماع اللجنة الاستشارية فى لاجوس :

وصلت اللجنة الاستشارية للرؤساء الستة إلى لاجوس يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٧ أى بعد الميعاد المحدد بنحو شهرين . وحينئذ ، كانت اينوجو ، العاصمة الأولى لجمهورية بيافرا ، قد سقطت أمام هجمات القوات الفيدرالية ، وكانت حكومة لاجوس قد أصبحت فى مركز عسكرى وسياسى أقوى بكثير مما كانت عليه قبلا ، ولذلك قال يعقوب جوون رئيس المجلس العسكرى الحاكم فى لاجوس، للجنة : « إن مهمتكم هنا ليست الوساطة ، وأن أفضل إسهام يمكن للبعثة أن تقوم به فى الظروف الراهنة هو دعوة زعماء التمرد فى الإقليم الشرقى إلى انهاء حركتهم الانفصالية فوراً » (١).

واجتمعت اللجنة الاستشارية فى لاجوس مع المسئولين فى الحكومة الفيدرالية . وبحضور دياللو تيللى سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية . ودام الاجتماع ساعات قليلة صدر بيان فى نهايتها يدعو حكومة بيافرا الانفصالية إلى انهاء التمرد ، وقبول التقسيم الفيدرالى الإقليمى الجديد للبلاد إلى ١٢ ولاية « كما جاء فى المرسوم رقم ١٤ لعام ١٩٦٧ » . وفوضت اللجنة الرئيس الغانى الجنرال انكراه تبليغ حكومة بيافرا بنتائج مباحثات اللجنة فى لاجوس . ولم تتصل اللجنة اثناء وجودها فى نيجيريا بالانفصاليين اتصالا مباشراً ، وذلك بسبب رفض السلطات الفيدرالية إشراك مندوبين عن بيافرا فى المحادثات مع اللجنة الاستشارية مما جعل أجهزة الدعاية فى بيافرا تستهجن هذا الموقف من جانب اللجنة الأفريقية ، وأعلن راديو

---

(1) "Report on the OAU Consultative Mission to Nigeria," Nigerian National Press, 1968.

بيافرا أن اللجنـــة الاستشارية ما هى إلا « أداة فى يد الرجعيين الشماليين »(١) .

وهكذا انتهت الجولة الأولى من المحاولات التوفيقية فى تسوية الأزمة النيجيرية بتبنى اللجنة الاستشارية أوجهة نظر الحكومة الفيدرالية دون أن تسفر عن أى خطوة ملموسة فى طريق السلام أو الوحدة الوطنية فى نيجيريا . وأعلن ديالوتيللى أن النتيجة الرئيسية للاجتماع الأول للجنة فى لاجوس كانت « التفاهم الكامل بين المنظمة الأفريقية والحكومة الفيدرالية بشأن الوسائل والطرق الكفيلة بحماية وحدة البلاد ، والسلامة الإقليمية فى نيجيريا » .

الاعتراف بجمهورية بيافرا من قبل بعض الدول الأفريقية:

تفاقمت الأزمة النيجيرية فى الأشهر التالية على أول اجتماع للجنة الاستشارية للرؤساء الستة فى لاجوس ، بسبب الامدادات العسكرية الضخمة الخارجيـــة التى حصلت عليها كل من الحكومة الفيدرالية والانفصاليون فى الاقليم الشرقى . وابتداء من أبريل سنة ١٩٦٨ طرأ تغيير مفاجىء على صورة الموقف الأفريقى العام من الحرب الأهلية فى نيجيريا ، فنى ٢٣ أبريل سنة ١٩٦٨ قامت تانزانيا بأول اعتراف دولى بجمهورية بيافرا ، وقدم الرئيس جوليوس نيريرى مبررات هذا الاعتراف قائلا : « إن وحدة الدولة لا يمكن أن تقوم إلا على أساس الرضاء العام من جانب جميع فئـــات الشعب ، كما أنها لا يمكن أن تستمر بالقوة والقهر » (٢) .

(1) Africa Report, January 1968.
(2) The Observer, London, April 28th 1968.

وأعقب تانزانيا فى الاعتراف بدولة بيافرا كل من جابون فى ٨ مايو سنة ١٩٦٨ ، ثم ساحل العاج فى ١٤ مايو ، وأخيراً زامبيا فى ٢٠ مايو سنة ١٩٦٨ .

وفى نفس الفترة فشلت محاولة خارجية عن النطاق الأفريقى لتقريب وجهات النظر بين طرفى الصراع النيجيرى ،وقام بها السير ارنولد سميث سكرتير عام الكومنولث البريطانى،وتمت المحادثات بالفعل فى كمبالا عاصمة أوغندا فى مايو سنة ١٩٦٨ . فلقد أصرت بيافرا على وقف إطلاق النار وانسحاب القوات المتحاربة إلى خطوط ما قبل ٦ يوليو سنة ١٩٦٧ ، تاريخ بدء الحرب الأهلية بين بيافرا ولاجوس ، وذلك بصفة مسبقة على التفاوض والتسوية السلمية للنزاع ، بينما صممت الحكومة الفيدرالية على الأولوية المطلقة لإنهاء انفصال الإقليم الشرقى وعودته إلى حظيرة النظام الفيدرالى النيجيرى القائم .

استئناف مساعى منظمة الوحدة الأفريقية :

فى يوليو سنة ١٩٦٨، وبعد انقطاع دام تسعة شهور كاملة ، استأنفت اللجنة الاستشارية الرؤساء الستة نشاطها الدبلوماسى لتسوية الأزمة النيجيرية ، وذلك لأسباب عديدة أهمها ما يلى (١) :

أولا : الآلام الهائلة التى تعرض لها سكان مناطق الحرب الأهلية ، مما حرك المشاعر الإنسانية لدى الرأى العام الأفريقى والعالمى .

ثانيا : مع تحول المبادرة الدبلوماسية لتسوية النزاع النيجيرى من النطاق الأفريقى البحت إلى المجال الخارجى ممثلا فى محاولات الكومنولث

(1) Andemicael, Berhanykun. "Peaceful Settlement among African States : Roles of U.N. and O.A.U.". p. 34.

فى الفترة ما بين شهر ديسمبر سنة ١٩٦٧ إلى مايو سنة ١٩٦٨ ، ثم فى تدخل الحكومة البريطانية فى الأزمة فى يونيو سنة ١٩٦٨ ، أدركت الدول الأفريقية أن منظمتهم القارية إذا لم تقم بخطوة إيجابية نحو حل المشكلة النيجيرية ، فإنها سوف تفقد هيبتها ونفوذها وفعاليتها فى مواجهة القضايا الأفريقية الخطيرة .

ثالثا : كانت النتيجة الحقيقية والوحيدة ، والتى أسفرت عنها محادثات كمبالا بين طرفى الصراع النيجيرى تحت إشراف سكرتير الكومنولث هو أن إمكانية التفاوض بين جانبى الحرب الأهلية غدت ممكنة من حيث المبدأ ، وبذلك أصبح المجال مفتوحا أمام اللجنة الاستشارية الأفريقية لكى تلعب دور وساطة فعلى ، وليس القيام بمجرد مهمة مشاورة .

رابعا : أدى اعتراف الدول الأفريقية الأربع بيبافرا على مدى شهرى أبريل ومايو سنة ١٩٦٨ إلى زعزعة المبدأ العام المنظمة الأفريقية فى إدانة أى نزعة انفصالية تحدث لدى أى دولة عضو ، وتهدد بانشقاق خطير للسياسة الأفريقية الجماعية فى مواجهة أزمة نيجيريا .

ولذلك كله ، كان لزاما على اللجنة الاستشارية أن تعود إلى محاولاتها الدبلوماسية للتوفيق فى النزاع .

وبدأت الجولة الثانية من اجتماعات اللجنة الاستشارية الرؤساء الستة فى نيامى عاصمة النيجر فى الفترة ما بين ١٥ و ١٩ يوليو سنة ١٩٦٨ ، ونجحت اللجنة فى هذه المرة أن تدعو أوجوكوو لحضور جلساتها ، كما اقنعت طرفى الحرب الأهلية ببدء محادثات تمهيدية فى أقرب وقت ممكن فى أديس أبابا تحت إشراف اللجنة ذاتها ، وفى مؤتمر موسع للسلام يترأسه الامبراطور هيلاسلاسى . وأدى اجتماع اللجنة فى نيامى إلى اتفاق حول جدول أعمال من ثلاث نقاط لمؤتمر أديس أبابا وهى ما يلى (١) :

---

(١) المرجع السابق ص ٣٤ — ٥ .

١ — الترتيبات الضرورية لإقامة تسوية دائمة للنزاع .

٢ — تدابير إيقاف اطلاق النار بين جانبي الحرب الأهلية .

٣ — وسائل توصيل الامدادات التموينية والاسعافات للضحايا المدنيين .

كما أصدرت اللجنة قراراً فى ختام اجتماعها بنيامى يركز على الجوانب الإنسانية فى الأزمة، ويطالب حكومة لاجوس بإقامة «ممرات رحمة» دون إبطاء ،وتأمين حركة أفراد بعثات الإسعاف لسكان المناطق المنكوبة[1].

محادثات اللجنة الاستشارية فى أديس أبابا (أغسطس ١٩٦٨):

انعقد مؤتمر السلام فى أديس أبابا يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٦٨ لتكملة محادثات نيامى تحت رئاسة الامبراطور هيلاسلاسى وبحضور أوجوكوو، بينما تغيب يعقوب جوون، وأعلن ايناهورو وزير الإعلام ورئيس الوفد النيجيرى فى مؤتمر أديس أبابا أن النقاش يجب ألا يدور إلا فى نطاق موضوع واحد هو إجراءات ضم ولاية الوسط الشرقى ، وكانت هى المنطقة الوحيدة التى مازالت تحت سيطرة الانفصاليين إلى النظام الفيدرالى النيجيرى القائم .

وبذلت اللجنة الاستشارية الأفريقية جهودا ضخمة طيلة خمسة أسابيع من الاجتماعات المستمرة مع وفدى بيافرا ولاجوس ولكن دون تقدم يذكر، حتى فى مجال الأهداف المتفق عليها من حيث المبدأ ، سلفا، أثناء محادثات نيامى ، وذلك بشأن تنظيم إقامة ممرات جوية وبرية ومائية من أجل توصيل الاسعافات لميادين القتال ، كذلك رفض الجانبان تقديم أية تنازلات تبادلية .

(1) Le Monde, 19 Juillet 1968.

ومن جهة أخرى ، كانت محادثات أديس أبابا فى أغسطس سنة ١٩٦٨ مواكبة للهجوم النهائى الشامل الذى قامت به القوات الفيدرالية على ماتبقى من الأراضى فى أيدى قوات الاقليم الشرقى ،وكانت ميناء بورت هاركورت المنفذ الرئيسى البحرى لبيافرا إلى العالم الخارجى قد سقطت فى يد القوات الفيدرالية فى مايو سنة ١٩٦٨ . وأثناء شهر سبتمبر سنة ١٩٦٨ ، استسلمت مدينتان من أهم مدن الإقليم الشرقى هما أويرى وأبا للقوات الفيدرالية .

أزمة نيجيريا أمام مؤتمر القمة الخامس :

فى ظل هذا الموقف العسكرى العام فى نيجيريا حيث أصبح من الواضح أن هزيمة بيافرا غدت وشيكة الوقوع ، انعقد مؤتمر القمة الأفريقى الخامس يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٦٨ فى مدينة الجزائر ، وكانت مشكلة الحرب الأهلية فى نيجيريا مدرجة فى جدول أعماله فى صورة تقرير مقدم من الامبراطور هيلاسلاسى بصفته رئيسا للجنة الاستشارية للمؤتمر (١) ، وظهر حينئذ اجماع بين الزعماء الأفريقيين الحاضرين على أن الأولوية المطلقة يجب أن تكون لحقن الدماء فى نيجيريا ، وصوتوا جميعا لصالح قرار جديد يدعو « الانفصاليين فى الإقليم الشرقى إلى التعاون مع السلطات الفيدرالية من أجل إقرار السلام والوحدة الوطنية فى نيجيريا ، ويطلب من حكومة لاجوس أن تعلن عفوا عاما من البيافريين ، وأن تتعاون مع المنظمة القارية فى تأمين السلامة الشخصية لكل النيجيريين بلا تمييز . وأخيراً ناشد القرار كل أعضاء المجتمع الدولى تقديم المعونات الإنسانية التموينية والطبية بأسرع ما يمكن إلى ضحايا الحرب (٢) .

---

(1) Waugh, Auberon & Cronjé Suzanne. "Biafra : Britain's Shame." p. 87.

(٢) هو القرار ٥٤/٥ الصادر فى ١٦ سبتمبر ١٩٦٨ .

والملاحظ على القرار الصادر من مؤتمر القمة الأفريقى الخامس بالجزائر أنه أغفل بعض التفصيلات الأساسية ، والتى كانت لازمة من الناحية العملية الواقعية ، وذلك مثل تحديد أجل زمنى لتنفيذ ماتضمنه القرار من أحكام ، كما لم ينص على تكوين جهاز معين يكلف بالإشراف على تدابير وقف إطلاق النار . وأخيراً لم يوضح قرار مؤتمر الجزائر رغم المناقشات التى دامت أسابيع فى نطاقه ، حقيقة ملامح دور المنظمة ، القارية فى تسوية الأزمة النيجيرية ، هل هى مجرد مساع حميدة ، أو هى جهود تصل إلى حد الوساطة أو تتعداها إلى مرتبة التحقيق والتوفيق .

واستمرت الحرب الطاحنة بين لاجوس وبيافرا رغم الهزائم العسكرية المتوالية التى منيت بها قوات بيافرا ، وعندما اجتمع مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا فى فبراير سنة ١٩٦٩ ، وحيث حضر الغالبية العظمى من وزراء خارجية الدول الأفريقية ، اقتصر على مجرد إصدار نداء إلى الطرفين المتحاربين فى نيجيريا يكرر مرة أخرى المطالبة بوقف إطلاق النار وبإجراء مفاوضات سلام(١).

اجتماع اللجنة الاستشارية فى مونروفيا :

انعقد الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية الرؤساء الستة فى مونروفيا فى الفترة مابين ١٧ و ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٩ ، وكانت فرص النجاح حينئذ ضئيلة للغاية أمام اللجنة فى أعمالها لتسوية الأزمة ، فلقد كانت القوات الفيدرالية لحكومة لاجوس مكتسحة لمدن إقليم بيافرا ، وأصبحت الحكومة الفيدرالية على ثقة من انتصارها العسكرى على الانفصاليين ، فرفض يعقوب جوون حضور اجتماع مونروفيا ، بينما انشغل أوجوكوو بالدفاع عن عاصمته

(١) المرجع السابق ص ٩٢ .

الأخيرة أوميا هيا . وهكذا انقسمت اللجنة الأفريقية إلى قسمين كل منهما يتولى التباحث مع جانب من جانبي النزاع . فقـــام الرئيسان توبمان وديورى بالاتصال بالحكومة الانفصالية ، بينما تفاوض هيلاسلاسي وموبوتو مع لاجوس .

واختتمت اللجنة اجتماعها بإعلان يدعو طرفى الحرب الأهلية إلى : «العمل من أجل المصلحة العليا لأفريقيا ، بإقامة نيجيريا الموحدة التى تكفل الأمان الاجتماعى والمساواة فى الحقوق والامتيازات لكل المواطنين ، وذلك عن طريق استئناف مفاوضات السلام بدون إبطاء ، إلى جانب المساعى الحميدة التى تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية »[1].

ورفضت الحكومة الانفصالية قبول تنفيذ إعلان مونروفيا، وواصلت القتال حتى انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى السابع فى أديس أبابا فى سبتمبر سنة ١٩٦٩ ، حيث صدر قرار بشأن قضية بيافرا لم يتضمن سوى ترداداً لنفس النداءات السلمية السابقة بإيقاف إطلاق النار بين طرفى الحرب وإقرار التصالح الوطنى بينهما . ومرة أخرى ترك تنفيذ القرار كلية لقوة السلاح نظراً لعدم وجود أدنى إشارة تتعلق بالإجراءات العملية فى سياقه لتطبيقه فعلياً فى الواقع السياسى والعسكرى لنيجيريا .

مساعى الأمم المتحدة فى الأزمة النيجيرية :

منذ اللحظة الأولى لانفجار الموقف، ونشوب القتال بين الإقليم الشرقى والحكومة الفيدرالية ،تركت الأمم المتحدة كلية محاولات التسوية السلمية للنزاع إلى أنشطة وأجهزة منظمة الوحدة الأفريقية ، وأعلن السكرتير العام للأمم المتحدة أمام مؤتمر القمة الأفريقى الخامس فى الجزائر عام ١٩٦٨،

(١) المرجع سالف الذكر صفحة ٤٢٩ .

أن : « منظمة الوحدة الأفريقية هي الجهاز الدولي صاحب الاختصاص الأصيل في العمل على إعادة استتباب السلام في نيجيريا »(١) ، كما رأى السكرتير العام للأمم المتحدة أن الحل الأمثل للأزمة النيجيرية ، إنما يكمن في تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية الخاصة بمشكلة الحرب الأهلية في نيجيريا ، والمنبثقة من منظمة الوحدة الأفريقية(٢) .

ومن جهة أخرى لم تطالب إحدى الدول الأربع المعترفة بجمهورية بيافرا أثناء فترة الركود في النشاط الدبلوماسي الأفريقي بشأن إنهاء الصراع النيجيري ، والتي امتدت من نوفمبر سنة ١٩٦٧ حتى يوليو سنة ١٩٦٧ ، لم تطالب أي منها إدراج قضية بيافرا رسمياً في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أو في جدول أعمال مجلس الأمن .

وعندما حاولت بعض الدول المؤيدة للانفصاليين في نيجيريا ، أن تلفت نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جريمة إبادة الجنس البشري التي ترتكبها قوات حكومة لاجوس الفيدرالية ضد أبناء قبائل الإيبو في سائر أنحاء البلاد النيجيرية ، قامت تلك الحكومة بدعوة بعثة رسمية من المراقبين الدوليين في أواخر عام ١٩٦٨ ، تكونت من ممثلين عن السكرتير العام للأمم المتحدة ولمنظمة الوحدة الأفريقية ، ومن مندوبين عن حكومات كندا وبولندا والسويد والمملكة المتحدة ، وزارت البعثة بالفعل مناطق الصراع العسكري ، ومواقع انسحاب القوات الانفصالية .

ورغم أن منظمة الأمم المتحدة لم تقم بأي نشاط دبلوماسي سياسي لتسوية قضية بيافرا سلمياً ، إلا أن اسهامات سكرتيرها العام ، وكذلك

---

(1) U.N. Press SG/SM/998, 13 Sept. 1968.

(2) U.N. Monthly Chronicle, Vol. VI, No. 9 (Oct. 1969) p. 46 (U.N. Press Release SG/SM/1151, 5 Sept. 1969).

وكالاتها المتخصصة بدت واضحة فى نطاق مواجهة الجوانب الإنسانية للمشكلة . فى أول أغسطس سنة ١٩٦٨ عين السكرتير العام للأمم المتحدة مندوباً عنه للاشراف على عمليات الإمدادات المـــدنية والمعونات والإسعافات المقدمة من دول العالم إلى ضحايا الحرب الأهلية من المدنيين. ذلك بالإضافة إلى جهود منظمة اليونسيف ، وبرنامج التغذية العالمى ، وساعدتهما اللجنة الدولية للصليب الأحمر التى قامت بتنسيق مختلف المعونات الخارجية الحكومية، وغير الحكومية إلى شعب نيجيريا .

لقد انفردت منظمة الوحدة الأفريقية انفراداً تاماً بمسائل وخطوات التسوية السلمية ، السياسية الدبلوماسية، للحرب الأهلية فى نيجيريا ، فهل حالفها التوفيق فى مهمتها هذه ؟ .

واقع الأمر أن أزمة انفصال الإقليم الشرقى فى نيجيريا لم يحسمها إلا الدم والحديد فى ميادين القتال ، ولم يكن لمحاولات التدخل أو المساعى الحميدة ، أو الوساطة التى بذلتها اللجنة الاستشارية المنبثقة عن المنظمة الأفريقية ، أية فعالية تذكر من الناحية العملية لحل المشكلة . فلقد اقتصرت هذه المحاولات على النداءات المتكررة المتماثلة فى مضمونها .

وأهم ما يلاحظ على أعمال لجنة الرؤساء الستة ، أنها لم تحسن استغلال فرص السلام التى سنحت لها ، فهى لم تنتهز فرصة التكافؤ التقريبى فى الاستعداد القتالى بين قوات بيافرا وقوات لاجوس فى الشهور القليلة الأولى من الحرب ، من أجل إنهاء القتال منذ بدايته منعاً لإراقة مزيد من الدماء لدى الجانبين . كذلك لم تعمل اللجنة حين اتضح لها ضعف الجانب البيافرى فى الحرب الأهلية بعد مرور عام على بدء الصراع العسكرى على أن تفرض على الانفصاليين برنامج صلح عملى وتطبيقى ومقبول

بالنسبة لهم ، مما كان كفيلا بتجنيب الشعب النيجيرى ثمانية عشر شهراً إضافية من الأهوال ، ومن الفظائع .

ولكن هل كانت منظمة الوحدة الأفريقية تستطيع أن تتدخل فعلا فى الحرب الأهلية دون أن تخالف دستورها الذى من مبادئه الأساسية عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء ؟ .

وإذا تدخلت فعلا ، أفلا يكون هذا التدخل مؤدياً إلى انقسام فى المنظمة ، إذ يوجد فريق يؤيد حكومة لاجوس ، وفريق يؤيد الحركة الانفصالية ، وفريق يتمسك بمبدأ عدم التدخل ؟ .

إن الحرب الأهلية التى دارت فى نيجيريا لم يكتب تاريخها بعد ، ولذلك لا نستطيع أن نحكم حكماً موضوعياً قاطعاً على الدور الذى قامت به منظمة الوحدة الأفريقية ، أو الدور الذى كانت تستطيع أن تقوم به ولم تؤده فى سبيل استتباب السلام فى هذه المنطقة من أفريقيا . ولكن كيفما يكن الأمر فإن منظمة الوحدة الأفريقية قد صانت وجودها من آثار تلك الفتنة ، واستطاعت أن تبقى رمزاً للوحدة الأفريقية .

المبحث الخامس

المنازعات الأفريقية الأخرى

فيما يلى عرض لبعض المنازعات الأفريقية الأخرى التى كان لمنظمة الوحدة الأفريقية دور فى تسويتها ، أو على الأقل فى تهدئة حدتها . ونركز على بعض المنازعات الأفريقية التى حدثت بين دول غرب القارة فى منتصف أعوام الستينات .

فمنذ سنة ١٩٦٣ وصلت علاقات غانا مع كل من ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا إلى حد بعيد من السوء ، بسبب الخلافات الأيديولوجية بين رئيس دولة غانا الدكتور كوامى نكروما ، وزعماء البلاد المجاورة المذكورة[1] وعندما عزل نكروما من رياسة بلاده بواسطة انقلاب عسكرى فى يناير سنة ١٩٦٦ والتجأ سياسياً إلى غينيا ، بدأت الخلافات بين حكومة غينيا ، وحكومات كل من غانا وساحل العاج .

ونبدأ بدراسة نزاع الحدود بين فولتا العليا وغانا إبان حكم نكروما ، ثم النزاع الغانى الغينى ، ثم النزاع بين غينيا وساحـــل العاج ، والنزاعان الأخيران نشبا فيما بعد إنتهاء حكم نكروما لغانا .

---

(١) حدث خلاف حاد حول الحدود المشتركة بين غانا وتوجو قبل اغتيال الرئيس التوجولى سلفانيوس المبيو فى يناير سنة ١٩٦٣ ، ولكن النزاع انتهى فى الفترة الزمنية محل الدراسة .

١ — نزاع الحدود بين غانا وفولتا العليا (١٩٦٣ — ١٩٦٤)

ترجع أصول هذا النزاع إلى طبيعة الحدود الصحراوية غير المحددة تحديداً واضحاً لفولتا العليا، وعدم وجود منافذ لها على البحار العامة، مما كان يضعف جانبها إزاء جيرانها من الدول ذات الموقع الجغرافى البحرى، والذى يتيح لها إغلاق الحدود المشتركة معها، وبذلك تشل حركة التبادل التجارى بين فولتا العليا والعالم الخارجى وكان هذا هو بالفعل ما حدث فى أوائل عام ١٩٦٣ حين لجأت حكومة غانا إلى إغلاق حدودها المشتركة مع فولتا العليا بعد أن حاولت بعض قبـــائل فولتا العليا أن تعبر تلك الحدود .

وعرض النزاع القائم بين غانا وفولتا العليا أمام أول مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية والذى انعقد فى يولو سنة ١٩٦٤ بالقاهرة، وفيه صدر القرار رقم ١٦ والذى نص على قدسية الحدود السياسية للدول الأفريقية القائمة وقت الاستقلال، وفى أثناء انعقاد المؤتمر بالقاهرة تمت اتصالات مباشرة بين رئيسى غانا وفولتا العليا، واتفق الجانبان المتنازعان على ضرورة القيام بتعيين واضح لحدود بلادهما المشتركة على وجه السرعة .

وحينما انعقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى دورة غير عادية فى لاجوس فى يونيو سنة ١٩٦٥ ، تقدمت مجموعة من الدول الأفريقية، ومنها فولتا العليا بشكوى إلى المجلس ضد حكومة غانا نظراً لقيامها بفتن ودسائس واغتيالات موجهة ضد جيرانها من الدول . وفى خلال تلك الفترة كان نكروما يسعى إلى أن يعقد مؤتمر القمة الأفريقى الثانى (١٩٦٥) فى عاصمة بلاده اكرا ولذلك عمل على مهادنة مجموعة الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية التى كانت تعارض فكرة انعقاد

مؤتمر قمة افريقى فى عاصمة دولة تتبع سياسة تخالف مبادىء واهداف ميثاق أديس ابابا ، كما أن اكرا كانت آنذاك بمثابة ملجأ للقيادات السياسية المتمردة على حكوماتها فى الدول الأفريقية الأخرى، ومن هنا عمل نكروما على تهدئة الموقف المتوتر على الحدود بين بلاده وبين فولتا العليا(١).

وعلى الرغم من المحاولات التى قامت بها أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية لحل نزاع الحدود بين غانا وفولتا العليا ، فإن العلاقات لم تبدأ فى التحسن الفعلى بين الدولتين إلا بعد سقوط نظام حكم نكروما فى فبراير سنة ١٩٦٦ ، ثم اتباع النظام العسكرى الحاكم الجديد لسياسة التقارب مع الدول الأفريقية المحافظة ، ومنها فولتا العليا .

وأهمية نزاع الحدود الذى ثار بين غانا وفولتا العليا فى عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ تكمن فى ظهور وسيلة دبلوماسية جديدة لحل المنازعات الدولية وهى الاتصالات المباشرة بين رؤساء الدول المتنازعة فى صورة عقد مؤتمرات دولية تجمع بين هؤلاء الرؤساء ، من أجل تسوية النزاع القائم بينهم سلميا ، هذه الوسيلة الجديدة كانت تعتبر حينذاك فرعا مستحدثا من فروع التسوية الدبلوماسية للمنازعات الدولية ، كما أنها تمثل اضافة لمضمون احكام ومبادىء المادة السادسة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بالوسائل السلمية لفض المنازعات وهى : المساعى الحميدة ، والوساطة، والتحقيق، والتوفيق، والتحكيم. فعلى الرغم من الدور الإيجابى الذى قامت به اجهزة المنظمة الافريقية لإنهاء الأزمة بين الدولتين ، فإن السلام لم يستتب فى علاقات البلدين إلا بمباحثات ثنائية بين زعيميهما بعد سقوط نكروما .

---

(١) أنظر المبحث الثانى فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

٢ - الأزمة الدبلوماسية بين غانا وغينيا (١٩٦٦):

وصلت المنازعات السياسية والخلافات الايديولوجية فى غرب أفريقيا بين الدول التقدمية والدول المحافظة، إلى ذروة حدتها عندما حاول نكروما، بعدأن عزل من رياسة بلاده، والتجأ فى فبراير سنة ١٩٦٦ إلى غينيا، أن يقوم بانقلاب مضاد للنظام العسكرى الجديد فى غانا، وذلك بمساعدة حكومة غينيا برياسة أحمد سيكوتورى. وفى ١٠ مارس سنة ١٩٦٦ أعلن الرئيس الغينى أحمد سيكوتورى أن «سبعين ألفا من الجنود النظاميين سوف يسيرون إلى غانا من أجل مساعدة الشعب الغانى فى القضاء على النظام العسكرى الجديد...».(١)

وفى التاسع والعشرين من اكتوبر سنة ١٩٦٩ كانت طائرة الوفد الغينى الذاهب إلى اديس ابابا لحضور الدورة السابعة العادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية قد هبطت هبوطا اضطراريا فى مطار أكرا، وانتهزت الحكومة الجديدة فى غانا هذه الفرصة، واعتقلت الوفد الغينى وعلى رأسه وزير خارجية غينيا، مخالفة بذلك قواعد القانون الدولى، ومبادىء العرف الدبلوماسى، وقررت أنها لن تفرج عن أعضاء هذا الوفد إلا إذا أفرجت حكومة كوناكرى عن مجموعة الطلبة الغانيين المعتقلين لديها، فوجه السكرتير العام للأمم المتحدة نداء إلى حكومة غانا لإطلاق سراح الدبلوماسيين الغينيين، وإلى حكومة غينيا بالسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر، أو لأى وكالة متخصصة أخرى، يوافق عليها جانبا النزاع، بتفتيش السجون الغينية لمعرفة ما إذا كان فيها بعض السياسيين الغانيين. إلا أن

---

(1) Keesing's Contemporary Archieves, Vol. XV, 1965—1966 (12—19 March 1966) p. 21 & 75.

مبادرة السكرتير العام لم تلق قبولا ما ، وكذلك فشلت محاولة قام بها مبعوث رسمى أثيوبى لإطلاق سراح الوفد الغينى فى أكرا .

وأمام هذا الحادث الخطير الذى كان يهدد الدبلوماسية فى أفريقيا ، ويهدد بالاخفاق مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ، قرر مجلس الوزراء الذى كان منعقداً فى أديس أبابا إيفاد بعثة مكونة من ثلاث دول هى الكونغو كينشاسا وكينيا وسيراليون ، وتكون مهمتها العمل للافراج عن الوفد الغينى المعتقل فى أكرا ، ثم العمل بعد ذلك على تحسين العلاقات بين الدولتين الأفريقيتين . وقد سافر الوفد فعلا ونجح فى مهمته الأولى إذ استطاع أن يقنع حكومة أكرا بالإفراج عن الوفد الغينى المعتقل ، وقد تم الإفراج فعلا فى اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٦ وهو يوم افتتاح مؤتمر القمة الأفريقى الثالث بمدينة اديس ابابا ، إلا أنه لم ينجح فى مهمته الثانية التى تتمثل فى العمل على تلطيف العلاقات بين الدولتين المتنازعتين ، بل إن وفد غينيا رفض أن يجلس فى مؤتمر القمة على نفس المائدة التى جلس عليها وفد غانا ، على الرغم من المساعى الحميدة التى بذلتها لجنة مؤقتة تم تشكيلها لهذا الغرض من رؤساء اثيوبيا والجمهورية العربية المتحدة وليبريا ومالى .

ونلاحظ أن دور السكرتير العـــام للأمم المتحدة فى محاولة معالجة الأزمة الغانية ـــ الغينية ، قد اقتصر على مجرد توجيه نداءات إلى جانبى الأزمة ، كانت تعكس اهتمام المجتمع الدولى بإنهاء الأزمة الدبلوماسية بين البلدين الأفريقيين . هذا ، بينما كان نشاط منظمة الوحدة الأفريقية تجاه الأزمة عملا من أعمال الوساطة الحقيقية بين الجانبين المتنافرين . ولقد استطاعت المنظمة الأفريقية أن تنجح ولو جزئياً فى تهدئة الموقف المتوتر فى غرب أفريقيا آنذاك .

كذلك كان القائمون بمحاولة الوساطة ، بإسم منظمة الوحدة الأفريقية ، من كبار المسئولين الرسميين الممثلين لدولهم ، كما كانوا يتسمون بنزعة حيادية واضحة أثناء سعيهم إلى معالجة النزاع .

ومن جهة أخرى ، قدمت منظمة الوحدة الأفريقية مناخا سياسيا ودبلوماسيا على أعلى مستوى ، استطاعت فى نطاقه شخصيات سياسية أفريقية لها مكانتها أن تتدخل مباشرة بين المتنازعين .

وعلى ذلك ، يمكن القول بأنه على الرغم من أن واقعة انتهاء حكم نكروما لغانا كانت ذات خطورة وتأثير بعيدين على منطقة غرب أفريقيا وعلى بلدان افريقية كثيرة ، إلا أن منظمة الوحدة الأفريقية كانت قادرة فى تلك الفترة على تجنيب القارة انقساما ايديولوجيا جديداً، ولم تلجأ فى ذلك الصدد إلى أية منظمة دولية أخرى لمعالجة المشكلة .

٣ — النزاع بين غينيا وساحل العاج (١٩٦٦ — ١٩٦٧) :

وجدت خلافات ايديولوجية فكرية ، وسياسية تطبيقية منذ فترة طويلة فيما بين الرئيس الغينى سيكوتورى ورئيس ساحل العاج هوفوابيه بوانييه ، إلا أن ظهور الخطر الحقيقى للصراع بين البلدين لم يبدأ إلا فى مارس ١٩٦٦ .

تقع ساحل العاج فى المنطقة مابين غانا وغينيا ، ولذا كان اعلان سيكوتورى الذى أشرنا إليه بغزو أراضى غانا لا بد وأن يدفع رئيس ساحل العاج إلى تحريك قوات حكومته إلى حدود بلاده . وبعد انتهاء الخطر المباشر للمواجهة العسكرية بين غانا وغينيا ظل التوتر قائماً فى العلاقات بين غينيا وساحل العاج بسبب واقعة معينة . ففى أواخر يونيو سنة ١٩٦٧ احتجزت حكومة ساحل العاج بعض المسئولين الغينيين

العائدين من الدورة الخامسة غير العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، بالإضافة إلى مواطن غيني يمثل بلاده فى اتحاد البريد العالمى . وكان التبرير المقدم رسمياً فى هذا الصدد هو أن واقعة الاحتجاز ما هى إلا نتيجة لقيام غينيا بالقاء القبض تعسفياً على العديد من مواطنى ساحل العاج المقيمين فى غينيا، والاستيلاء على سفينة صيد كبيرة تابعة لساحل العاج(١). والواقع أن حكومة غينيا كانت قد قبضت بالفعل على مواطن من ساحل العاج بتهمة التآمر لاغتيال سيكوتورى ، كما استولت على سفينة الصيد المذكورة على أساس اتهامها بمحاولة خطف الرئيس الغانى السابق نكروما ، وكان لاجئاً آنذاك فى كوناكرى .

فبعثت حكومة غينيا برسالة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة . تتهم فيها ساحل العاج بالانتهاك الصارخ «لاتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة ، ولاتفاقية امتيازات وحصانات الوكالات الدولية المتخصصة ، ولاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية(٢) . وأشارت غينيا فى رسالتها إلى المسئولية الخاصة التى تقع على عاتق الأمم المتحدة فى مواجهة الأزمة الدبلوماسية القائمة بينها وبين ساحل العاج.

كذلك اقتنع السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ،وممثلو خمس دول أفريقية هى: الجزائر ومالى وموريتانيا وتانزانيا والكونغو (برازافيل) بأن المعالجة اللازمة يجب أن تتم عن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة، وبناء على ذلك طالبوا بتدخل الأخير شخصياً لدى حكومة ساحل العاج لإطلاق سراح الغينيين المحتجزين لديها . ومن ناحية أخرى طلبت حكومة

---

(١) السجلات الرسمية لمجلس الأمن ، العام الثانى والعشرون ، ملاحق يوليو — سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، وثيقة رقم ٨١٢٠ ، ١٤ أغسطس سنة ١٩٦٧ ، ص ١٧٦ و ١٧٧ .

(٢) المرجع السابق ص ١٩٤ و ١٩٥ .

ساحل العاج من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يساعدها فى إطلاق سراح مواطنيها الموجودين فى سجون غينيا لقاء إطلاق سراح المواطنين الغينيين المحتجزين لديها(١) .

وعندئذ تمسك السكرتير العام للامم المتحدة بوجهة نظر معينة إزاء الأزمة المعروضة عليه ، وهى أن الواقعتين لا يمكن أن ترتبطا ارتباطاً موضوعياً ، وذلك لأن « احتجاز الشخصيات الغينية فى أبيدجان إنما يتعارض تعارضاً صريحاً مع ما جاء من أحكام ومبادىء فى اتفاقيات دولية كانت حكومة ساحل العاج من الدول الموقعة عليها ، كما أن تصرف حكومة ساحل العاج فى هذا الشأن له انعكاسات دولية ، ويمس نفس اختصاصات السكرتير العام الأصلية بموجب ميثاق الأمم المتحدة » .

وصدر القرار رقم ٢٢٠٢ للدورة الواحدة والعشرين من الجمعية العامة بأن يتصل السكرتير العام للأمم المتحدة على وجه السرعة بالسفير أشقر معروف رئيس اللجنة الخاصة لسياسات التفرقة العنصرية التابعة للجمعية العامة ، وكان من ضمن العناصر الغينية المحتجزة فى أبيدجان ·

هذا بينما اكتفى السكرتير العام بالتعبير عن رغبته فى تقديم مساعيه الحميدة بشأن مواطنى ساحل العاج المقبوض عليهم فى غينيا . وبناء على ذلك أرسل السكرتير العام للأمم المتحدة جوزيه رولز — بينيت، مساعده للشئون السياسية الخاصة كممثل شخصى له إلى رئيسى غينيا وساحل العاج، كما انضم إليه بعد ذلك مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة لشئون مجلس الوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى . وبعد مضى شهر من المحاولات غير المجدية من جانب مبعوثى السكرتير العام للأمم المتحدة ،

---

(١) المرجع السابق ص ١٦٤ .

طلبت حكومة غينيا منه أن تدرج المشكلة فى جدول أعمال الجمعية أو مجلس الأمن ، وتم ذلك بالفعل فى جـــدول الدورة الثانية والعشرين العادية للجمعية العامة .

وفى تلك الأثناء كلف مؤتمر القمة الأفريقى الرابع فى كينشاسا الرئيس الليبيرى وليام توبمان الذى كان قد قدم مساعيه الحميدة فى بداية الأزمة ، أن يجدد جهوده الدبلوماسية من أجل انهائها(١) . واستجاب الجانبان المتنازعان إلى وساطة توبمان ، ووافقا على أن يطلق كل منهما المعتقلين من مواطنى الجانب الآخر . وتمت تلك التسوية قبل أن تبدأ الجمعية العامة فعلا فى نظر النزاع .

إن الأزمة بين غينيا وساحل العاج كانت موضع إهتمام الأمم المتحدة أكثر مما كانت بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وذلك نظراً للطبيعة الخاصة لملابسات النزاع . فالجانب الغينى قدم حججاً قوية على أن حكومة ساحل العاج قد قامت بالفعل بانتهاك الأحكام والمبادىء الواردة فى القسم الحـــادى عشر من إتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة . (فالدبلوماسيون الغينيون المحتجزون فى ساحل العاج كانوا عائدين من اجتماع عقدته الأمم المتحدة)، وانتهكت كذلك أحكام المادة الأربعين من اتفاقية فيينا ، ولذا وجد السكرتير العام للأمم المتحدة أن « له صلاحية تامة للاحتجاج بالنيابة عن المنظمة العالمية ضد الانتهاك المذكور ، وللبحث عن علاج للموقف » . ولقد شجعت منظمة الوحدة الأفريقية نفسها مهمة الممثلين الشخصيين المبعوثين من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة

---

(١) قرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية — ٤/١٨ — ١١ — ١٤ سبتمبر ١٩٦٧) .

إلى كل من غينيا وساحل العاج ، ولم تخط منظمة الوحدة الأفريقية أى خطوة إيجابية نحو حل الأزمة إلا تكليف توبمان بالوساطة بين الجانبين بعد فشل مهمة المبعوثين فى إنهاء النزاع .

هذا، وحدث اشتباك حاد بين مندوبى ساحل العاج وغينيا عندما بدأت اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة (اللجنة السادسة) فى دراسة موضوع انتهاك اتفاقيات الحصانات والامتيازات الدبلوماسية .

والملاحظ فى المنازعات التى دارت بين دول غرب أفريقيا فى منتصف أعوام الستينيات أنها كانت ذات بعدين أساسيين ، فمن ناحية ، كانت تلك المنازعات تقوم أساساً من الانتقام ، ومن ناحية أخرى كانت كلها تبطن صراعاً سياسياً وأيديولوجيا عبر عن وجوده بأنشطة سرية عدائية تجاه دولة أخرى ، وكان دور الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية فى مواجهة أية منازعة منها ، يتحدد بالمدى الذى تتعلق به المنازعة المعنية بأى من المنظمتين العالمية أو القارية . فالأزمة التى حدثت بسبب نزاع الحدود بين غانا وفولتا العليا فى عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ إنما كانت مسألة أفريقية بحتة، ولذا عالجتها منظمة الوحدة الأفريقية بمفردها ، كذلك كان هذا هو موقف المنظمة الأفريقية بالنسبة لأزمة احتجاز الوفد الغينى لدى مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى غانا .

هذا بينما قامت الأمم المتحدة بدور رئيسى فى محاولة إنهاء الأزمة الدبلوماسية بين غينيا وساحل العاج، نظراً لأن سلوك حكومة ساحل العاج فى تلك الأزمة كان يمس مساً جوهرياً مضامين اتفاقيات دولية أشرفت على إبرامها منظمة الأمم المتحدة ، وكفلت إحترامها من جانب أعضاء المجتمع الدولى .

وأخيراً ، ان منظمة الوحدة الأفريقية أو الأمم المتحدة ، لم تستهدفا التوصل إلى صيغ توفيقية بين الجوانب المتنازعة ، بقدر ماوجهتا إهتمامهما الرئيسى إلى تفادى المزيد من الأنشطة العدائية السرية فيما بين تلك الدول الأفريقية ، مما كان يهدد السلم والأمن فى القارة بأسرها .

الفصل السادس

المنظمة وتصفية الاستعمار

ان تصفية الاستعمار هي الهدف الأول الذى أنشئت من أجله منظمة الوحدة الأفريقية ، بل إن تصفية الاستعمار هى الدافع الأقوى لتنشيط الحركة الوحدوية الأفريقية . وقد ورد مبدأ تصفية الاستعمار فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق المنظمة ، وهى تنص على القضاء على جميع صور الاستعمار من قارة أفريقيا . كما عادت المادة السادسة فأكدت ذلك بأن نصت على تكريس جميع الجهود إلى أقصى حد من أجل تحقيق الاستقلال التام لجميع الأراضى الأفريقية التابعة[1] .

ولم تمر دورة من دورات مؤتمر القمة ، أو دورات مجلس وزراء المنظمة دون أن يصدر قرار صريح يؤكد أن تحرير القارة من الاستعمار هو من أقدس واجبات الدول الأفريقية[2] .

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف الأسمى اتبعت المنظمة استراتيجية ذات جانبين : أحدهما يقوم على العمل الدبلوماسى والاقتصادى ، والآخر يقوم على العمل القهرى والعسكرى .

أولا — العمل الدبلوماسى والاقتصادى :

اتخذ التحرك الدبلوماسى الأفريقى من أجل تصفية الاستعمار فى القارة عدة صور منها :

---

(١) انظر صفحة ١٤٨ من هذا الكتاب .

(٢) انظر القرار م/ق/٥ | ١/ الذى أصدره هذا المؤتمر .

الصورة الأولى :

دعوة الدول الاستعمارية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنح الاستقلال للبلاد والأقاليم التى مازالت خاضعة لها . وهذه الدعوة الجماعية قد وجهت إلى الدول الاستعمارية التى قبلت مبدأ حق تقرير المصير ، واتخذت موقفا إيجابياً حيال تصفية الاستعمار فى القارة ، وفى مقدمة هذه الدول إنجلترا وفرنسا ثم أسبانيا. ولتوضيح هذه الصورة من العمل الدبلوماسى، نذكر على سبيل المثال القرار ٢٠٦ — ١٣ الصادر من مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ، وهو يدعو فرنسا إلى أن تلبى رغبة شعب ساحل الصومال الفرنسى (ويشمل جيبوتى والمنطقة المجاورة لها) وشعوب جزر كومور فى الاستقلال ، والدعوة الموجهة إلى الحكومة الاسبانية لكى تطبق فى الحال القرار ٢٤٢٨ — ٢٣ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، خاصا بمنح الاستقلال للصحراء الاسبانية .

تلك النداءات تعتبر ضغوطا دبلوماسية مارستها منظمة الوحدة الأفريقية لأنها تصدر باسمها ،أى باسم الأسرة الدولية الأفريقية المؤلفة من أكثر من أربعين دولة . تلك الجهود لاتوجه إلى الدول الاستعمارية التى رفضت الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير ،أو فسرته تفسيراً تعنتفياً. فبالنسبة إلى هذه الدول، وفى مقدمتها البرتغال وجنوب أفريقيا وروديسيا، رأت المنظمة الافريقية أنه لامناص لها من استعمال القوة العسكرية لمواجهة الاستعمار .

الصورة الثانية :

دعوة الدول الكبرى إلى الامتناع عن مساعدة الحكومات الاستعمارية، والقرار ٢٠٩ — ١٤ الصادر فى مارس سنة ١٩٧٠ من مجلس وزراء

المنظمة مظهر من مظاهر هذا التحرك الدبلوماسى . فقدجاء فى هذا القرار :
« اعتبار أن المساندة الضخمة التى تقدمها الدول الأعضاء فى حلف الأطلنطى والمصالح الاقتصادية والمالية الدوليـــة إلى النظم العنصرية والاستعمارية فى بريتوريا،وسلسبورى، ولشبونة فى عدوانها على الشعوب الأفريقية ، تعطل صراعها المسلح من أجل التحرير الوطنى » . تؤكدأن أى تعاون عسكرى ، أو أى تعاون آخر مع تلك النظم التى تسيطر فيها الأقلية يعتبر عملا عدوانيا موجها إلى جميع الدول والشعوب الأفريقية .
« تستنكر موقف الدول التى تستمر فى تقديم المعدات العسكرية إلى جنوب أفريقيا وإلى البرتغال ، كما تستنكر جميع الأساليب الأخرى للمساعدة التى تقدمها إلى تلك النظم . . . » .

الصورة الثالثة :

٢ — العمل على طرد الدول الاستعمارية من مختلف المنظمات الدولية العالمية ، وقد اتفقت الدول الأفريقية على هذا التحرك الدبلوماسى فى مؤتمر القمة الأول الذى انعقد بمدينة القاهرة فى يولية سنة ١٩٦٤[١]، ونجد بعد ذلك أكثر من إشارة إلى هذا التحرك فى القرارات المختلفة التى أصدرتها منظمة الوحدة الأفريقية ، فقد جاء فى القرار ٢٠٦ - ١٣ الصادر من مجلس وزراء المنظمة فى سبتمبر سنة ١٩٦٩ « أن الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية تبذل كل مساعيها الممكنة لفصل حكومة جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة ومن غيرها من المنظمات الدولية الفنية المرتبطة بالأمم المتحدة ، لأن النظام فى جنوب أفريقيا لا يستند إلى أى أساس قانونى ، وذلك وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

(١) انظر على سبيل المثال القرار /م/و/٢١٠/١٤ الصادر فى مارس ١٩٧٠ .

وإذا كانت الدول الأفريقية قد نجحت في إخراج جنوب أفريقيا من هيئة العمل الدولى وهيئة اليونسكو ، فإنها لم تنجح حتى اليوم فى إخراج الدول الاستعمارية من الأمم المتحدة ، ويستبعد أن تنجح فى ذلك بسبب العلاقات الوثيقة القائمة بين حكومة جنوب أفريقيا والدول الرأسمالية الكبرى، وبسبب عضوية البرتغال فى حلف الأطلنطى ،وبعض هذه الدول الكبرى يتمتع بحق الفيتو داخل مجلس الأمن ،وبهذا تستطيع أن تحول دون صدور أى قرار بطرد الدول التى تصر على الاحتفاظ بالنظام الاستعمارى فى القارة الأفريقية .

الصورة الرابعة :

قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين الدول الأفريقية والدول الإستعمارية .وقد تم الاتفاق على هذا القرار الخطير فى مؤتمر أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ ، ونفذت جميع الدول الأفريقية هذا القرار ، وبذلك عزلت كل من جنوب أفريقيا والبرتغال . ولم يمض طويل وقت حتى قررت مالاوى إعادة علاقاتها الدبلوماسية بجنوب أفريقيا ، وأخذت دول أفريقية أخرى تتعاون مع جنوب أفريقيا سياسيا، وإن كانت لم تعلن عودة علاقاتها الدبلوماسية بها .

الصورة الخامسة:

قطع العـــلاقات الدبلوماسية مع الدول التى تساعد الحكومات الاستعمارية . وقد طبق هذا القرار مرة واحدة ضد إنجلترا فى قضية روديسيا ،واجتمع مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى مدينة أكرا فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، وقرر « قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية

والمالية بحكومة بريطانيا إذا أعلنت روديسيا استقلالها من جانب واحد[1]، وكان يرجى من إنجلترا أن تحول دون اعلان الاستقلال من جانب واحد .

ولكن حدث فى نوفمبر سنه ١٩٦٥ أن أعلنت روديسيا استقلالها من جانب واحد ضاربة عرض الحائط بكل التحذيرات الأفريقية ، وعلى أثر ذلك اجتمع مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى دورة غير عادية فيما بين ٣ ، ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ فى أديس أبابا ، وناقشت احتمالات التدخل العسكرى الأفريقى فى روديسيا ، واكتفى المجلس باصدار قرار مضمونه أنه فى حالة ما إذا عجزت الحكومة البريطانية عن اخماد الفتنة، والعمل على اعادة القانون والنظام حتى تقوم حكومة تمثل الأغلبية قبل ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، فان الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية يجب عليها أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية بالمملكة المتحدة[2] .

وفى ١٥ ديسمبر حدث إزاء رفض بريطانيا للتدخل العسكرى من جانبها لإبطال إعلان الاستقلال من جانب واحد ، أن قطعت أقلية من الدول الأفريقية ومن بينها مصر علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا ، وامتنعت أغلبية الدول الأفريقية عن تنفيذ القرار ١٣/٦ الذى صدر فى الدورة غير العادية لمجلس الوزراء بالإجماع، مدللة بذلك على إخفاق التحرك الدبلوماسى الأفريقى الجماعى . وبعد فترة من الزمن أعادت جميع الدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية ببريطانيا ، على الرغم من أن روديسيا لم تتزحزح عن موقفها ، بل زادت تعنتا وعنفا فى عـــدائها للأسرة الأفريقية[3].

---

(١) أنظر القرار م/ و/٦٢/١٥ .

(٢) أنظر القرار م/و/د/ع ع/١٣/٦ .

(٣) أنظر تفاصيل ذلك فى المبحث الثانى من هذا الفصل .

الصورة السادسة :

وهى المقاطعة الاقتصادية المفروضة على البرتغال وجنوب افريقيا ، وقد وضعت أسس تلك المقاطعة فى مؤتمر أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ ، وكانت قائمة على الأركان التالية :

(ا) منع استيراد السلع من البرتغال وجنوب أفريقيا ، ومنع تصدير أى سلع أو مواد اليهما .

(ب) اغلاق الموانى والمطارات فى وجه سفن وطائرات كل من هاتين الدولتين .

(ج) منع مرور طائرات كل من الدولتين فى المجالات الجوية للدول الأفريقية .

وهنا أيضاً ، مع مضى الوقت ، قد تراخت تلك المقاطعة التى صدر القرار الخاص بها بالاجماع وفى حماس قوى ، وعادت الدول الأفريقية إلى التعامل مع جنوب أفريقيا والبرتغال سراً ، بل إنه فى السنوات الأخيرة تجرأت بعض الدول الأفريقية وفى مقدمتها مالاوى ومدغشقر على أن تعلن على الأشهاد تعاملها الاقتصادى مع دول التمييز العنصرى ، مضيفة بذلك دليلا على اخفاق المقاطعة الاقتصادية الأفريقية .

ثانيا — العمل القهرى والعسكرى :

ان العمل العسكرى الجماعى تحت اشراف منظمة الوحدة الأفريقية قد وضع فى مقدمة الاستراتيجيات التى تعهدت الدول الأفريقية باتباعها من أجل تحرير القارة من الاستعمار بقوة السلاح . وكان هذا العمل العسكرى الجماعى يستند على الخطط الرئيسية التالية :

أولا — توحيد الحركات التحررية المختلفة ، إذ كانت تلك الحركات قد تتعدد في اقليم واحد فتتصارع .

ثانياً — إنشاء جيوش تحريرية ، وقوات من المتطوعين تتدرب فى أقاليم الدول المستقلة المؤازرة للبلاد التى ما زالت تحت سيطرة الاستعمار .

ثالثاً — إنشاء لجنة تحرير تكلف بتنسيق العمل الفدائى من أجل تحرير الأقاليم الأفريقية التابعة ، وتكون أداة الاتصال بين حركات التحرير والهيئات العاملة فى منظمة الوحدة الأفريقية .

رابعاً — إنشاء صندوق خاص تشترك فيه الدول الأفريقية ، ويقدم هذا الصندوق المساعدات المالية لحركات التحرير .

وعلى الرغم من هذا التخطيط ، فإن العمل العسكرى والفدائى الأفريقى قد اعترضتهما عدة صعوبات يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — لجنة التحرير[١] قد اعترضتها عدة مصاعب تنظيمية وسياسية ، منها سوء إدارة العمل فيها ، والتلاعب بأموالها ، حتى أنه فى الدورة العادية الرابعة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية التى انعقدت بنيروبى فيما بين ٢٦ فبراير و ٣ مارس سنة ١٩٦٥ ، رفض مجلس الوزراء التقرير المقدم من لجنة التحرير ، وانتقد التصرفات المالية لهذه اللجنة .

٢ — ومن الصعوبات التى عطلت العمل الفدائى الأفريقى أن الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية بعضها كثيراً ما يتأخر ، وبعضها كثيراً ما يمتنع عن الاسهام فى الصندوق الخاص بمساندة حركات التحرير ،

---

(١) أنظر صفحة ٢٣٦ من هذا الكتاب.

وهو الصندوق الذى بلغت ميزانيته عند بدء انشائه نحو ثلاثة ملايين دولار ، وإننا لنجد أنه لايكاد يخلو اجتماع من اجتماعات مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية دون أن يصدر قراراً يناشد فيه الدول الأفريقية أن تقوم بتسديد متأخراتها للصندوق الخاص بمساندة حركات التحرير[1].

٣ — ومن أخطر الصعاب التى اعترضت العمل الفدائى الأفريقى اخفاق منظمة الوحدة الأفريقية ، ولجنة التحرير فى التصالح بين حركات التحرير المتنافسة ، وذلك على الرغم من الصلاحيات الواسعة التى منحت لهما ، ومنها حق الضغط على حركات التحرير بمنع الاعتراف بها ، أو بمنع تقديم المعونة المالية والعسكرية إليها . ونجد أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية قد اتخذ عدة قرارات أراد بها تنسيق العمل الفدائى ، وتسوية المنازعات بين حركات التحرير المتنافسة . ومن هذه القرارات على سبيل المثال القرار رقم م/و/٢٠٦/١٣ الذى يقضى بعدم تقديم أية مساعدة لأى حركة تحرير لم تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية . والقرار م /و/٢٣٦/١٥الذى يطالب الدول بعدم تقديم المساعدات مباشرة إلى حركات التحرير ، ولكن تقدمها عن طريق لجنة التحرير . والقرار م/و/٢١٠/١٥ الذى يقضى بجعل الأولوية فى المعونات والمساعدات لحركات التحرير التى تكافح فعلا كفاحا مسلحا .

وعلى الرغم من كل تلك المحاولات التى توجت فى مؤتمر القمة العاشر بوضع استراتيجية جديدة للعمل الفدائى ، وإن كانت لم تتضمن جديداً فإن العمل الفدائى لم يحقق نتيجة ما ، ولم يؤد إلى تصفية الاستعمار فى ذاك الثلث الجنوبى من القارة الأفريقية .

---

(١) انظر على سبيل المثال القرارات ٤ ـ ١، ٣٢ـ ٣ـ ٦١ـ ٤، ٧٠ـ ٥، ٢٠٦ـ ١٣ ، ٢٠٩ـ ١٤، ٢١٠ـ ١٥، ٢٣٦ـ ١٥ ... الخ.

وسنعالج فيما يلي دور منظمة الوحدة الأفريقية فى الكفاح من أجل تصفية الإستعمار فى الأقاليم الأفريقية التى لا تزال خاضعة للاستعمار التقليدى .

وفى المبحث الأول من هذا الفصل سنتصدى لتصفية الاستعمار فى المستعمرات البرتغالية (أنجولا — موزمبيق — غينيا بيساو) باعتبار أن الحركة التحريرية أكثر نجاحا فى هذه المستعمرات بالنسبة لباقى المستعمرات.

وفى المبحث الثانى سنتعرض لتصفية الاستعمار فى إقليم زمبابوى (روديسيا)، وقد قامت منظمة الوحدة الأفريقية بدور سياسى خطير فى مقاومة الحكم العنصرى الأبيض فى هذا الإقليم ، وإن لم تكن قد حققت ما أرادت وما أعلنت .

وفى المبحث الثالث سنتناول موضوع تصفية الاستعمار فى ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) الخاضع لتسلط جمهورية جنوب أفريقيا .

وسنخصص المبحث الرابع والمبحث الخامس لدراسة تصفية الاستعمار فى إقليمين صغيرين حجما وسكانا ، وإن كانت لكل منهما أهمية استراتيجية وسياسية، وهما الصحراء الأسبانية ، والصومال الفرنسى ، أو ساحل عفار وعيسى ،وهو الاسم الجديد للمنطقة الذى اختاره الاستعمار الفرنسى بعد سنة ١٩٦٧(١).

---

(١) كنا قد خصصنا بحثا لدور منظمة الوحدة الأفريقية فى تصفية الاستعمار الصهيونى فى فلسطين، إلا أن حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ قد انفجرت والكتاب تحت الطبع، لذلك استبعدنا هذا البحث إذ رأيناه قد أصبح غير ذى موضوع بعد أن تغيرت الأوضاع ، وانضمت الدول الافريقية كلها تقريبا إلى جانب العرب ، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، مؤكدة بذلك العلاقة الوثيقة بين الكفاح من اجل تصفية الاستعمار فى جنوب القارة الأفريقية وفى شمالها بما فى ذلك فلسطين الملاصقة لها من شرقها .

المبحث الأول

تصفية الاستعمار في المستعمرات البرتغالية

كانت البرتغال أول القوى الأوربية التي استكشفت واستعمرت أراضي آفريقيا، وأقامت هناك محطات تجارية على طول الشاطىء الغربي للقارة منذ أوائل القرن السادس عشر. ومع مرور الزمن استطاعت البرتغال أن تنشىء لنفسها إمبراطورية استعمارية واسعة في أفريقيا مكونة من انجولا على المحيط الأطلنطي، وموزمبيق على المحيط الهندي، وغينيا البرتغالية وجزر الرأس الأخضر وجزيرة ساو تومي وجزيرة برينسيب، وكلها تقع في خليج غينيا بجنوب غرب القارة الأفريقية.

ووصلت مساحة تلك الإمبراطورية إلى ٨٠٠ ألف ميل مربع أي ما يوازي عشرين مثل لمساحة إقليم دولة البرتغال ذاتها. ومنذ منتصف القرن العشرين ازدهرت الأحوال الاقتصادية للمستعمرات البرتغالية في أفريقيا بعد أن استخرجت من باطنها المعادن الهامة، وشيدت بها المدن الصناعية الكبيرة.

وقامت الأيديولوجية الإستعمارية للبرتغال على مبدأ الاندماج الكامل بين القوة المستعمرة، والمواطنين في المستعمرات، فعندما اجتاحت رياح التحرير شمال القارة، عملت السياسة البرتغالية على تفادى انتقال تلك النزعات الوطنية إلى مستعمراتها. فلجأت إلى العديد من الإصلاحات الداخلية فيها، وإلى محاولات دعائية أسست على فكرة الانتماء العضوى لأبناء المستعمرات الأفريقية إلى المجتمع البرتغالى، وإلى القومية البرتغالية. وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو توثيق الروابط بين

المستعمرات والبرتغال ، فأصدرت الحكومة البرتغالية فى عام ١٩٥١ قانوناً بالضم التنظيمى الكامل للمستعمرات الأفريقية إليها ، وأسمتها رسمياً : « أقاليم البرتغال فيما وراء البحار ».

ومنذ عام ١٩٦١ ، جعلت الحكومة البرتغالية للأهالى الوطنيين فى المستعمرات نفس المركز القانونى لأبناء الدولة الأم الاستعمارية من حيث الحقوق المتساوية والواجبات المتساوية أمام القضاء ، وذلك على المستوى النظرى فحسب بطبيعة الحال ، كما بدأت البرتغال فى تطبيق إصلاحات تعليمية داخل مستعمراتها . وهذا وإن كانت الأولوية قد أعطيت للاهتمامات الانمائية الاقتصادية ، فوضعت الإدارة الاستعمارية البرتغالية خطتين للتنمية لمدة ست سنوات ، إحداهما قيمتها الإجمالية ٢٥٠ مليون دولار وتخص انجولا ، والثانية قيمتها ١٣٠ مليون دولار وتخص موزمبيق . كما وضعت البرتغال وسط غمار حروب التحرير ، خطة ثلاثية (١٩٦٥ — ١٩٦٧) بلغت قيمة الاستثمارات بها ٥٠٠ مليون دولار أى أكثر من ثلثهامن اتحاد جنوب أفريقيا ، واستثمرت فى حديد كاسنجا ، وبترول كابندا ، وفى إنشاء سد على نهر الزامبيزى فى موزمبيق

إلا أن الأهالى الوطنيين فى المستعمرات البرتغالية لم يستفيدوا استفادة تذكر من تلك النهضة الاقتصادية اللهم إلا الأجور المنخفضة التى حصل عليها العمال الأفارقة ، بينما سيطر المستوطنون البيض على المزارع الكبرى وعلى الصناعة .

ومن ناحية الحقوق السياسية ، لم يمنح الإفريقيون فى المستعمرات البرتغالية إمكانيات فعلية للتعبير عن آرائهم ، وتقررت الانتخابات

للفئات المحدودة ذات الثقافة البرتغالية، والتى لم تكن تقترع إلا على مرشحى حزب واحد هو « حزب الوحدة الوطنية » الذى انشأه رئيس الوزراء البرتغالى سالازار ولم يمثل موزمبيق سوى عضو واحد فى المجلس التشريعى البرتغالى، وتولى الحكم المحلى فى المستعمرات حاكم عام معين من قبل الحكومة البرتغالية، وبعض المجالس المحدودة المنتخبة من المستوطنين البيض.

ولم تغفل البرتغال عن تقوية أجهزتها البوليسية والقضائية فى المستعمرات لإحكام قبضتها عليها، فوضعت استحكامات شديدة فى مناطق الحدود، وبادرت باتخاذ إجراءات قمع شديدة ضد أى بوادر ثورية داخل مستعمراتها.

وبالإضافة إلى ما سبق، تميز الاستعمار البرتغالى فى أفريقيا بصبغة استيطانية واضحة. ففى انجولا، ارتفع عدد السكان الاوربيين من ٤٤ ألف نسمة عام ١٩٤٤ إلى أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة عام ١٩٦٠. وفى موزمبيق ارتفع عدد البيض فى نفس الفترة المذكورة من ٢٧ ألفا إلى ٨٠ ألف نسمة. واستمرت الهجرة البيضاء إلى المستعمرتين البرتغاليتين بعد ذلك، بمعدل عشرة آلاف سنويا إلى كل منهما، وعمل المستوطنون الجدد فى شتى مجالات الاستثمار الحديثة[1].

حروب التحرير والسياسة البرتغالية فى أفريقيا :

لم تقض سياسات القمع الشديدة التى اتبعتها الإدارة البرتغالية على نوازع الحرية لدى مواطنى انجولا وموزمبيق وغيرها من المستعمرات

---

(1) Duffy J. The Portuguese Territories in Colm Legum's Africa - A Handbook Page 292

البرتغالية[1] ، بل لقد أدى هذا القمع إلى اتخاذ الحركة الوطنية فى تلك الأقاليم طابعاً من العنف الارهابى ، وبدأت الاضطرابات فى لواندا فى مارس سنة ١٩٦١ بشمال انجولا ، ثم قامت جبهة تحرير فى غينيا البرتغالية عام ١٩٦٢ ، وحدثت إغارات الثوار على موزمبيق عام ١٩٦٤ .

ونجح ثوار انجولا فى عام ١٩٦٣ فى السيطرة على سدس بلادهم ، ثم تقهقروا فى السنوات التالية نتيجة للتعزيزات العسكرية البرتغالية ، وعادوا فأصبحوا فى عام ١٩٦٥ ، قوة عسكرية ذات فعالية هددت الوجود البرتغالى .

وفى موزمبيق ، استطاعت القوات البرتغالية الضخمة أن تبطل فعالية الثوار ، إلا أنهم أعادوا تنظيم صفوفهم وتمكنوا من إحراز بعض المكاسب الإقليمية فى المقاطعات الشمالية على طول الحدود التانزانية والزامبية .

أما فى غينيا البرتغالية ، أو غينيا بيساو ، فقد نجحت الحركة الوطنية المسلحة بمساعدات دولة غينيا المستقلة . فى السيطرة على نصف إقليم المستعمرة فى عام ١٩٦٧ ، ثم ما أن أتى عام ١٩٦٩ حتى تمكن ثوار غينيا من حصر القوات البرتغالية فى المدن والقلاع ، وأخيراً وفى النصف الثانى من سنة ١٩٧٣ أعلنت غينيا بيساو إستقلالها ، وتوالى اعتراف الدول الأفريقية بها رغم أن بعض مدنها مازالت تحت سيطرة البرتغال .

ولقد بدت ملامح السياسة البرتغالية تجاه حركات التحرير المسلحة هذه فى تمسك القوات البرتغالية بالمناطق الحيوية والأوفر انتاجية مثل كابندا وشمال موزمبيق ، بينما بقى الثوار فى المناطق الفقيرة المكشوفة نسبياً فى شرق انجولا وشمال موزمبيق . وأصبح للبرتغال دائماً ما بين ١٢٠ ألفا

(1) Duffy J. Portugal in Africa Harmondsworth England 1962 p. 240

إلى ١٥٠ ألف جندى فى تلك المستعمرتين ، بالإضافة إلى المساعدات العسكرية المقدمة من حكومة جنوب أفريقيا . وظهر إصرار الدكتور سالازار رئيس وزراء البرتغال على الاحتفاظ بمستعمرتى أنجولا وموزمبيق ، عندما أعلن فى أغسطس سنة ١٩٦٣ ، أن : « بلاده سوف تدافع عن أقاليمها فيما وراء البحار بكل طاقاتها البشرية ومواردها الاقتصادية[١] . ولقد حدث ذلك فعلا . فتضاعفت الاستحكامات والقوات والقطع البحرية البرتغالية فى المنطقة ، وبلغت المخصصات المالية للشئون العسكرية فى ميزانية البرتغال ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٦٩ بنسبة ٤٠٪ من تلك الميزانية سنوياً . كذلك واصلت البرتغال استغلالها للثروات الطبيعية فى مستعمراتها وحصلت منها على فوائد طائلة .

والواقع أن أهم عوامل استمرار الاستعمار البرتغالى فى انجولا وموزمبيق لا ترجع إلى القوى البرتغالية ذاتها ، بقدر ما ترجع إلى تفكك الحركات الوطنية فى الإقليمين . فالبرتغال رغم سياسات القمع والإرهاب التى تتبعها لا تعدو أن تكون دولة أوربية صغيرة محدودة الإمكانيات ، وإن كانت ذات تاريخ طويل فى الاستعمار فيما وراء البحار ، إلا أن الحركات الثورية التحريرية فى أنجولا وموزمبيق أصابتها الفرقة والتشتت مما أضعف جبهتها فى مواجهة المستعمر . ومن أقوى مسببات الضعف النسبى لثوار انجولا وموزمبيق ، هو عدم اندماج الجموع الشعبية فى الحركات الوطنية ، وذلك يرجع إلى القمع البرتغالى والجهل المتفشى بين الأهالى من جهة ، وإلى الخلافات القبلية من جهة أخرى . ومن ثم انعدم التفاعل والتفاهم بين عموم الأهالى والثوار ، وكانت هجمات الثوار الوطنيين على المستعمرين لا تعنى بالنسبة للأهالى سوى طوفان جديد من القوات الاستعمارية ، وموجات

---

(١) جريدة التايمز اللندنية ــ ١٣ أغسطس عام ١٩٦٣ .

أخرى من القمع والإرهاب والعقاب،وساعد على تعميق الفجوة النفسية بين الأهالى والثوار أن طبيعة حرب العصابات تحتم على الثوار أن يقوموا باغاراتهم ثم ينسحبوا فى أقل وقت ممكن،ومن ثم لم يحدث التعايش الطويل اللازم بين الثوار والأهالى الذين لم يدركوا حقيقة أهداف حركة هؤلاء .

بعد هذه النظرة العامة على الحركات الوطنية فى المستعمرات البرتغالية يجدر بنا أن نتناول تنظيماتها بشىء من التفصيل .

فى انجولا ، كان التنظيمان الرئيسيان منذ بداية الحركة الوطنية يتمثلان فى « حركة اتحاد شعب انجولا »[UPA] برئاسة هولدن روبرتو ، و« حركة تحرير شعب انجولا » بزعامة أوجستنهو نيتو[MPLA] وكانت القواعد الرئيسية لـ[UPA]توجد فى كينشاسا،ومعظم أعضائها ينتمون إلى الأجزاء الشمالية من انجولا،واستطاعت تلك المنظمة أن تسيطر بالصراع المسلح على بعض أراضى أنجولا المتاخمة للكونغو كينشاسا . وإزاء نجاحنا النسبى انشق جناح من [MPLA]وانضموا إليها وكونوا « الجبهةالوطنية لتحرير انجولا » [FNLA] فى عام ١٩٦٢ ، وفى عام ١٩٦٣ أعلنت هذه الجبهة أنها تمثل الحكومة الثورية لانجولا فى المنفى [GRAE] التى حصلت على مساعدات كبيرة من الكونغو كينشاسا .

أما منظمة [MPLA] فلقد أقامت قواعدها فى الكونغو برازافيل ، وكونت جيشاً بمساعدة بعض الدول الأفريقية التقدمية مثل الجزائر ، وظلت مشكلتها الأساسية تكمن فى عدم وجود حدود مشتركة بين الكونغو برازافيل ، وأقاليم انجولا حيث تدور معارك التحرير .

ثم نشب صراع حاد بين GRAE و MPLA للانفرادبزعامة الحركة الوطنية فى انجولا،ووصلت الأمور بينهما إلى درجة اغتيال واختطاف كل منهما لبعض أعضاء الآخر، وهنا ظهرت مجموعة من الطلبة الشباب

والوطنيين الذين ضاقوا بالمصادمات القائمة وكونوا تنظيما وطنيا جديداً هو « الاتحاد الوطنى من أجل الاستقلال الوطنى لانجولا » [UNITA] واتخذ مقره فى زامبيا ، وبدأ نشاطه المسلح فى ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، وتركز فى شرق انجولا .

فى غينيا البرتغالية وجد تنظيمان رئيسيان للحركة الوطنية . أولهما هو « الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا والرأس الأخضر » [PAIGC] واتخذ مقره فى كوناكرى . وثانيهما هو « جبهة التحرير للاستقلال الوطنى لغينيا » [FLING] التى اتخذت قواعدها فى داكار ، إلا أنها سرعان ما انسحبت من الميدان ، وبقى تنظيم [PAIGC] الذى اهتم زعيمه اميلكار كابرال بايقاظ وتنوير الشعب فى الاقليم بأهداف حركته الوطنية قبل اتمام أية عملية فدائية ضد المستعمر. هذا وقد ظلت الاحوال هادئة فى جزر الرأس الاخضر على الرغم من أن برنامج [PAIGC] قد ركز على الاندماج الكامل بين غينيا البرتغالية وجزر الرأس الاخضر .

أما فى موزمبيق فلقد انفردت بالحركة الوطنية فى بدايتها « جبهة تحرير موزمبيق » [FRELIMO] التى انشأها ادواردو موندلينى واتخذ مقراً لها فى دار السلام بتانزانيا . واستطاعت FRELIMO فى نهاية عام ١٩٦٧ ، وبمساعدة تانزانيا وبعض دول المعسكر الشرقى أن تسيطر على خمس اقليم موزمبيق ، ومن جهة أخرى تكونت « اللجنة الثورية لموزمبيق [COREMO] فى عام ١٩٦٥ وساندتها زامبيا .

منظمة الوحدة الأفريقية وحروب التحرير فى المستعمرات البرتغالية:

لقد تبلور الموقف الأفريقى العام من حروب التحرير الوطنى فى المستعمرات البرتغالية ، ممثلا فى سياسات منظمة الوحدة الأفريقية فى ذلك الصدد ، فى ثلاثة اهتمامات رئيسية هى مايلى :

أولا : تقديم العون المادى والمالى للثوار الوطنيين فى المستعمرات البرتغالية ، وتم ذلك عن طريق صندوق التحرير التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبواسطة حكومات الدول المانحة مباشرة . إلا أن المساعدات المقدمة لم تكف لمواجهة متطلبات معارك التحرير الوطنى فى المستعمرات البرتغالية ، ولذلك قـــدم زعماء GRAE و PAIGC إلى مؤتمر القمة الإفريقى المنعقد بالقاهرة فى عام ١٩٦٤ شكوى من نقص المساعدات وقصورها، وأعلن هولدن روبرتو رئيس الحكومة الثورية لانجولا فى المنفى ، آنذاك ، أن : « المساعدات المقدمة إلينا من الدول الأفريقية المستقلة لا تسمح لنا بمواجهة متطلبات الحرب الضرورية »(١).

وارتفعت بالفعل قيمة ومقدار المساعدات الأفريقية المقدمة إلى حركات التحرير فى المستعمرات البرتغالية ، وإن ظلت نسبة ضئيلة فقط منها تمر عبر اجهزة منظمة الوحدة الأفريقية وتمثلت أهم تلك المساعدات فى الأسلحة الحديثة والعتاد العسكرى الأساسى والمتطوعين للعمل الفدائى. ورغم ذلك بقى توازن القوى بين الجانبين المتصارعين: البرتغال والثوار الأفارقة ، بعيداً كل البعد عن الواقع الفعلى للتطورات فى المنطقة .

ثانياً : محاولات أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تلافى الانقسامات والتفكك فى التنظيمات الوطنيـــة القائمة بالمستعمرات البرتغالية .

تعمقت الانقسامات القبلية والفكرية بين تنظيمات الحركة الوطنية فى مستعمرات البرتغال بأفريقيا ، ولذا كان من أوائل أهداف لجنة التحرير (التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية) هو العمل على تكوين جبهة تحرير

(١) جريدة نيويورك تايمز ، ٢١ يوليو سنة ١٩٦٤ .

وطنى واحدة فى كل مستعمرة من المستعمرات الثلاث ، ثم إقامة تخطيط شامل لحرب العصابات الرامية للاستقلال فى المستعمرات البرتغالية جميعها بالقارة . وكان من الإنجازات التى بدأت بها لجنة التحرير أنشطتها هو إنشاء لجنة مساعى حميدة مهمتها التوفيق بين الحركات الثورية فى انجولا وموزمبيق وغينيا البرتغالية . إلا أن الخلافات الشخصية بين الزعامات والتناقضات الاجتماعية والقبلية والمذهبية ، جعلت من العسير إجراء تنسيق ، أو مجرد تعاون بين تلك التنظيمات الثورية .

وبدلا من أن تضغط لجنة المساعى الحميدة ضغطا فعالا للتقريب بين الحركات الوطنية فى انجولا ، لجأت إلى تقديم توصية اجماعية مضمونها أن تعترف منظمة الوحدة الأفريقية بـ [GRAE] وحدها . وبالفعل وافق مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية أثناء انعقاده فى داكار فى أغسطس عام ١٩٦٣ على مساندة الحكومة الثورية لانجولا فى المنفى [GRAE] .

إلا أن MPLA عادت للظهور إلى مسرح الأحداث مرة ثانية ، وذلك حين وصلت إلى الحكم فى برازافيل حكومة تقدمية النزعة ، ومن ثم حصلت MPLA على مساعدات من بلاد راديكالية كثيرة فى القارة . هذا بينما انكمشت فعالية GRAE تحت تأثير الحرب الأهلية فى الكونغو كينشاسا .

وفى نوفمبر سنة ١٩٦٤ بدأت لجنة التحرير تعيد النظر فى موقفها من الاعتراف بـ [GRAE] وحدها ، ولكن مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية رفض هذا الاتجاه الجديد إبان انعقاده بنيروبى فى مارس سنة ١٩٦٥ . كما كرر المجلس قراره بضرورة إجراء مصالحة بين MPLA و GRAE فى انجولا .

وبعد مرور سنوات ، أصبحت MPLA تحظى بمساندة لجنة التحرير على حساب [GRAE] ، ففي يوليـــو سنة ١٩٦٨ ، قرر اجتماع لجنة التحرير المنعقد فى الجزائر ، منع مساعداته عن الحركات المسلحة « غير الفعالة » ، وأدخلت GRAE ضمن تلك الفئة المذكورة من الحركات المسلحة .

إلا أن مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد بالجزائر فى سبتمبر سنة ١٩٦٨ لم يأخذ بمضمون القرار الذى اتخذته لجنة التحرير . وبذلك ظلت مسألة موقف منظمة الوحدة الأفريقية من الحركات الوطنية فى انجولا ، مفتوحة للنقاش وللجدل المستمرين .

أما بالنسبة لغينيا البرتغالية ، فكان الإشكال أقل صعوبة ، فلم تضغط لجنة المساعى الحميدة من أجل إجراء مصالحة بين PAIGC و FLIN ، واكتفت بالتوصية بالاعتراف بـ PAIGC وحدها ، إلا أن السنغال اثناء اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى دا كار ، استطاعت أن تقنع لجنة التحرير بالاعتراف بـ FLING أيضاً ، وبذلك حصلت كلتا المنظمتين على المساعدات المادية والمعنوية عن طريق لجنة التحرير ، وإن ظلت النسبة الغالبة من المساعدات تذهب إلى PAIGC .

وقرر مجلس الوزراء أثناء اجتماعه فى نيروبى باعادة النظر فى الموضوع ، وأوفد لجنة عسكرية محدودة للقيام بزيارة ميدانية للجبهة فى غينيا البرتغالية ، وقدمت هذه اللجنة توصية بالاعتراف بـ PAIGC وحدها نظراً لفعاليتها من الناحية الواقعية ، هذا وإن ظلت السنغال تساند FLING .

وفى موزمبيق ، ساندت تنزانيا حركة فريلمو FRELIMO ، كما أيدت زامبيا COREMO . ومما ساعد على تهدئة العلاقات بين هاتين المنظمتين

هى الصلات الودية القائمة بين الدولتين المساندتين . هذا بالإضافة إلى التفوق الجماهيرى النسبى [FRELIMO] .

ثالثاً : فرض العقوبات الإقتصادية والدبلوماسية على البرتغال :

أدخل مؤتمر اديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ ، والتأسيسى لمنظمة الوحدة الأفريقية ، إلى قضية المستعمرات البرتغالية . فكرة العقوبات الإقتصادية والدبلوماسية ضد البرتغال ، فقد قرر المؤتمر أن تقوم الدول الافريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية مع البرتغال ، وأن تطبق « مقاطعة فعالة » مضادة للبرتغال . إلا أنه من حيث الواقع العملى لم تطبق تلك الاجراءات إلا فى حدود ضيقة للغاية ففى عام ١٩٦٤ ، أى بعد صدور القرار المذكور بعام كامل ، بلغت تجارة الدول الافريقية المستقلة مع البرتغال أكثر من ٥٪ من جملة تجارتها العالمية ، كما أن الغالبية العظمى من تلك الدول لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية مع البرتغال .

ولذلك أكد مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية إبان دور انعقاده فى القاهرة عام ١٩٦٤ على ضرورة «الضغط على جميع الدول الافريقية من أجل تطبيق القرار الخاص بمقاطعة البرتغال » .

هذا ولكن من الناحية الواقعية ، كان تنفيذ قرار المقاطعة السياسية والتجارية والاقتصادية ضد البرتغال مغامرة غير مأمونة العواقب بالنسبة لكثير من الدول الافريقية مثل مالاوى وزامبيا والكونغو ، والتى كان يكلفها تنفيذ هذا القرار التضحية بكثير من مصالحها الاقتصادية ، وتعريض أمنها القومى للخطر ، وذلك نظراً لاحاطتها اقليميا بالمستعمرات البرتغالية ، ونظراً لاعتمادها الكلى على الموانى الواقعة فى تلك المستعمرات ، فثروات كاتنجا لابد وأن تمر عبر اراضى انجولا وموانيها ، وثروات

زامبيا ومالاوى لامنفذ لها إلا موانى موزمبيق . . . وبالفعل ، أعلن رئيس مالاوى هاستنجز باندا ، اثناء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية المنعقد بالقاهرة (يوليو ١٩٦٤) عدم استطاعة بلاده تنفيذ قرار المقاطعة الشاملة ضد البرتغال(١).

ومن جهة أخرى ، كان من اللازم لضمان فعالية قرار المقاطعة من جوانبه الإقتصادية على وجه الخصوص ، أن توافق الدول ذات المكانة فى مجال التجارة الدولية ، على تغطية أو تعويض الآثار السلبية التى قد تنجم عن تنفيذ القرار بالنسبة للدول الأفريقية ، ولذلك ولت منظمة الوحدة الافريقية وجهها شطر الأمم المتحدة .

الأمم المتحدة وقضية المستعمرات البرتغالية :

بالرغم من اهتمام الأمم المتحدة ، منذ انشائها ، بقضايا الإستعمار الأوروبى فى أفريقيا، فإنها لم تحرز سوى نجاح ضئيل للغاية بشأن الأقاليم الأفريقية الخاضعة للإستعمار البرتغالى ، وذلك لأن البرتغال أعلنت منذ بداية سنوات الخمسينيات أن « مقاطعاتها فيما وراء البحار » هى جزء لايتجزأ من التراب البرتغالى الوطنى ، ورفضت دائماً أى صورة للتدخل فى شئون مستعمراتها . ومن قبل ذلك رفض البرتغال تسجيل المستعمرات الأفريقية لدى أجهزة الأمم المتحدة ، ضمن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، أو تقديم معلومات للمجتمع الدولى عن إدارتها لتلك المستعمرات(٢).

---

(١) جريدة التايمز اللندنية ، يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٦٤ .

(2) Wohlgemuth, Patriçia "The Portuguese Territories and the United Nations," International Conciliation. November, 1963 No. 545, p 68.

وحتى بداية نشوب حرب التحرير الوطنى فى انجولا فى مارس سنة ١٩٦١، لم تكن الأمم المتحدة قد اتخذت خطوة ما نحو تغيير الأوضاع القائمة فى المستعمرات البرتغالية، ولكن مع تبلور الروح الاستقلالية لدى أبناء انجولا، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، فى ابريل سنة ١٩٦١، الحكومة البرتغالية إلى اتخاذ الإجراءات والتعديلات التنظيمية اللازمة لإعداد انجولا للوصول إلى الإستقلال. كما أنشأت الجمعية العامة لجنة خاصة لدراسة «الطرق والوسائل» الكفيلة بتنفيذ اعلان منح الإستقلال الصادر من الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠.

وفى ديسمبر عام ١٩٦١، تفاقم الصراع بين الثوار والإدارة الإستعمارية البرتغالية فى انجولا. فأصدرت الجمعية العامة قراراً جديداً يطلب من كافة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة:

«الامتناع عن تقديم أية مساندة، أو أية مساعدة للبرتغال، يمكن للأخيرة أن تعيد إستخدامها من أجل ممارسة القمع والإرهاب ضد العناصر الوطنية فى المستعمرات الأفريقية».[١]

وساعد الارهاب البرتغالى الوحشى فى الأقاليم الأفريقية على تصاعد اهتمام الرأى العام العالمى بالقضية. وفى يناير سنة ١٩٦٢، أعادت الجمعية العامة فى قرار لها التأكيد على الحق الطبيعى لشعب انجولا فى تقرير مصيره، ودعت السلطات البرتغالية إلى الامتناع عن إجراءات القمع الشديدة ضد الوطنيين. وظلت الجمعية العامة هى الجهاز العالمى الوحيد المعنى بالقضية، فأصدرت مرتين فى ديسمبر سنة ١٩٦٢ قراراً بضرورة منح المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا، الاستقلال فوراً، وطالبت

---

(١) قرار الجمعية العامة رقم ١٦٩٩ (الدورة ١٦) ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦١.

الجمعية العامة فى القرارين، من البرتغال أن تنظم انتخابات حرة فى البلاد، وأن تتفاوض مع ممثلى الاحزاب الوطنية القائمة هناك.

كذلك طلبت الجمعية العامة من مجلس الأمن أن يتخذ الاجراءات المناسبة الضرورية ، بما فيها فرض العقـــوبات اضمان تنفيذ البرتغال لقرارات الامم المتحدة(١) . وكان رد البرتغال هو اشتداد القمع فى انجولا .

والملاحظ أن مجاس الأمن كان حتى ذلك الوقت بعيداً عن تناول قضية المستعمرات البرتغالية .أو تصور امكانية حصولها على الاستقلال .

وحين أنشئت منظمة الوحدة الأفريقية ،اتجهت أنظار الأمم المتحدة أكثر من ذى قبل إلى الأوضاع القائمة فى انجولا وموزمبيق وغينيا البرتغالية، فبعد شهر واحد من انعقاد مؤتمر أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ ، طلبت لجنة تصفية الإستعمار من مجلس الأمن أن يدرس امكانية فرض العقوبات ضد البرتغال .

وفى يوليو سنة ١٩٦٣ ، وبناء على طلب ٣٢ دولة أفريقية ، انعقد مجلس الأمن ، ووضع المبادىء الأساسية لسياسة الأمم المتحدة فى قضية المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا ، وكان أهمها مايلى :

أولا : انكار ماتدعيه البرتغال من أن مقاطعات ماوراء البحار هى جزء لايتجزأ من أراضى البرتغال .

ثانياً : دعوة البرتغال إلى الاعتراف الفورى بحق شعوب تلك الأقاليم فى تقرير مصيرهم، وفى الاستقلال .

---

(١) قرار الجمعية العامة رقم ١٨٠٧ (الدورة ١٧) ، ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٢، وقرار الجمعية العامة رقم ١٨١٩ (الدورة ١٧) ، ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ثالثاً : ضرورة أن توقف البرتغال إجراءات القمع ضد الوطنيين، وأن تسحب قواتها المسلحة إلى خارج الأقاليم الأفريقية، وأن تمنح العفو السياسى عن المسجونين من الوطنيين .

رابعاً : أن تقوم البرتغال بالتفاوض مع الجماعات الوطنية فى الأقاليم الأفريقية من أجل « انتقال السلطة فى البلاد إلى تلك الجماعات » .

خامساً : دعوة كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إلى عدم تقديم أى مساعدة ، وخاصة السلاح والعتاد الحربى ، بما لايمكن البرتغال من استمرارها فى سياسة القمع .

هذا وإن كان مجلس الأمن لم ينص فى قراره هذا على اعتبار قضية الإستعمار البرتغالى فى أفريقيا ، « تهديداً حقيقياً » للسلام والأمن فى القارة ، بل رأى فى تلك الازمة توتراً ينذر بخطر محتمل [١].

وهنا حدث مالم يكن متوقعاً . فلقد أبدت البرتغال ، لأول مرة ، استعدادها لتوضيح موقفها من المستعمرات الأفريقية . وبالفعل جرت مناقشات قصيرة بين الوفد البرتغالى والوفود الافريقية فى الأمم المتحدة، ووضح اثناءها وجهة نظر البرتغال ، فهى ترى فى تقرير المصير مشاركة الشعب الافريقى فى تلك الاقاليم ، فى الحياة السياسية، ولكن فى حدود وفى اطار المؤسسات الإستعمارية القائمة هناك ، وليس إنشاء نظام استقلالى جديد . وبينت البرتغال أنها وإن كانت تقبل ادخال بعض الإصلاحات المحدودة فى « أقاليمها » ، فإنها لن توافق على تعديل أجهزة الحكم فيها على نحو يكفل لها الاستقلال .

(١) قرار مجلس الامن رقم ٥٣٨٠ ، ٣١ يوليو سنة ١٩٦٣ .

ثم عادت لجنة تصفية الاستعمار ، ووجهت نداء إلى مجلس الامن لكى : « يتخذ الإجراءات المنصوص عليها فى ميثاق الامم المتحدة والتى تكفل تنفيذ قرارات المنظمة العالمية ضد البرتغال »(١).

وعلى الرغم من أن المجموعة الافرو آسيوية فى الامم المتحدة قد اقترحت مقاطعة كاملة لكل واردات وصادرات البرتغال ، إلا أن مجلس الامن لم يفعل سوى إصدار قرار جديد فى نوفمبر عام ١٩٦٥ يكرر مطالبته للدول الاعضاء بعدم تقديم أية مساعدات للبرتغال ، وحظر إرسال السلاح والعتاد الحربى إليها .

وكرد فعل لذلك الاخفاق الذى منيت به قرارات مجلس الامن وقرارات(٢) الجمعية العامة منذ عام ١٩٦١ إلى نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، اتخذت الجمعية العامة أكثر قراراتها إيجابية بشأن قضية المستعمرات البرتغالية فى دسمبر عام ١٩٦٥ .

ودعا هذا القرار كل الدول الأعضاء إلى تقديم كل المساندة الضرورية المعنوية والمادية لشعوب تلك المستعمرات ، حتى تتمكن من ممارسة حقوقها الطبيعية فى الاستقلال والحرية ، كما ندد القرار بسياسة البرتغال فى تشجيع هجرة البيض إلى انجولا وموزمبيق . وطلبت الجمعية العامة فى قرارها هذا ، قطع العلاقات الدبلوماسية مع البرتغال ، وحظر كل تجارة معها ، واغلاق الموانى والمطارات فى وجه سفنها وطائراتها ، ورفض امدادها بأى سلاح أو عتاد حربى يمكنها من الاستمرار فى سياسة القمع ضد الوطنيين فى افريقيا .

(1) United Nations Doc. A/AC. 109/124, 10 June 1965.

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٢١٨ (لعام ١٩٦٥) ، ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

وأخيراً ، كلف قرار الجمعية العامة ، وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة بزيادة مساعداتها إلى اللاجئين والمعوزين فى تلك المستعمرات البرتغالية بأفريقيا[1] .

وعلى الرغم من إيجابية هذا القرار الأخير للجمعية العامة ، إلا أن مضمونه ظل إختيارياً بالنسبة للدول أن تأخذ بفحواه أولا تأخذ ، ولم يتجاوز القرار مجرد تجميع وتلخيص لكل ما سبق ذكره فى القرارات الصادرة من أجهزة الأمم المتحدة بشأن قضية المستعمرات البرتغالية .

واكتفى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية أثناء إجتماعهم بأديس أبابا فى نوفمبر سنة ١٩٦٦ بالإشارة فى قراراتهم إلى أن : «البرتغال مستمرة فى تحدى قرارات أجهزة الأمم المتحدة ، والتى تدعوها للاعتراف بحق الشعوب الأفريقية فى تقرير مصيرها وفى الإستقلال» .

ثم طلب قرار مؤتمر القمة الأفريقى هذا من كل الدول تطبيق ما جاء فى قرارات مجلس الأمن ، والجمعية بشأن قضية الاستعمار البرتغالى .

الدول الغربية والجهود الأفريقية فى قضية المستعمرات البرتغالية:

كانت سياسة العقوبات الاقتصادية ضد البرتغال هى محور إهتمام ، ومحل تركيز الدول الأفريقية ، إلا أن الدول الغربية ، بحكم عضويتها المشتركة مع البرتغال فى منظمة حلف الأطلنطى ، استمرت فى إمدادها بالسلاح والعتاد الحربى . كما أن تلك الدول الغربية تمثل أهم أعمدة التجارة العالمية . والأخطر من ذلك أن الدول الغربية بعضها يتمتع بالعضوية الدائمة فى مجلس الأمن ، وله بذلك حق الإعتراض على أى مشروع

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٢١٠٧ (الدورة ٢٠) ، ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ .

قرار لا يوائم مصالحها ، فحالت بذلك دون صدور أى قرار من المجلس يكون فعالا ، ويتضمن تعويضات من الدول الكبرى إلى الدول التى سوف تضار من تنفيذ الحظر التجارى والإقتصادى ضد البرتغال

ولقد انتقد أول إجتماع لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى أغسطس سنة ١٩٦٣ ، موقف الدول الغربية من قضية المستعمرات البرتغالية ، فندد القرار الصادر عن إجتماع داكار هذا ، بالموقف الذى التزم به وفدا بريطانيا وفرنسا فى مجلس الأمن ، أثنـــاء مناقشات قضايا الاستعمار البرتغالى .

وبعد ذلك ، وبناء على ضغط أفريقى ، أصدرت لجنة تصفية الاستعمار فى ١٠ يونيو سنة ١٩٦٥ قراراً يطلب من الحلفاء العسكريين للبرتغال فى نطاق حلف الأطلنطى أن يمتنعوا عن إمدادها بالسلاح والتموينات وكافة أشكال المساعدة ، طالما أن الحكومة البرتغالية لا تتراجع عن سياستها الاستعمارية (١) . كذلك أشارت الجمعية العامة فى قرارها الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٦٥ إلى موقف حلف الأطلنطى من القضية .

وهكذا كان النجاح ضئيلا للغاية فيما يتعلق بالمقاطعة الاقتصادية ضد البرتغال ، واستمرت السلطات الاستعمارية فى أنجولا وموزمبيق فى تلقى السلع والخدمات والسلاح من الدول الغربية الكبرى ، وتزايدت الاستثمارات الآتية من أوربا والولايات المتحدة ودولة جنوب أفريقيا .

والواقع أن الدول الأفريقية المستقلة رغم جهودها المتكررة ، لم

(1) United Nationz Doc.. A/AC. 109/124, 10 June 1965.

تملك وسيلة للضغط على حركة التجارة العالمية، سواء بالنسبة للحكومات، أو للشركات الخاصة، ولذلك اقتصر النشاط الأفريقي فى القضية على الصعيد الدبلوماسى، وظلت المعركة على المستوى الكلامى فحسب، ولم تتخذ الدول الأفريقية أى إجراء قوى يضع العالم الغربى فى موضع الاختيار بينها وبين البرتغال، كما لم تتعد محاولات الوفود الأفريقية فى الأمم المتحدة، حدود المناقشات والمباحثات حول قضية المستعمرات البرتغالية مع وفود الدول الأخرى.

تطور قضية المستعمرات البرتغالية :

فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٨، انتهى حكم الدكتور أنتونيو سالازار الذى حكم البرتغال والمستعمرات الأفريقية منذ عام ١٩٣٠ بقبضة من حديد، وتوقع الرأى العام الأفريقى عندئذ حدوث تغيير ما فى قضية المستعمرات البرتغالية. إلا أن خليفة سالازار، مارسيللو كايتانو، أعلن فى اليوم التالى مباشرة على توليه رئاسة الوزارة البرتغالية، تصميمه على مواصلة سياسة خلفه تجاه المستعمرات الأفريقية، و « الدفاع عنها بكل السبل[1] ».

كذلك أعلن كايتانو أن الوجود البرتغالى فى أفريقيا هو اعتبار أساسى للدفاع عن أوربا الغربية، والأمريكيتين، خاصة فى الوقت الذى يبحث فيه الاتحاد السوفيتى عن قواعد عسكرية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[2].

وأثناء عام ١٩٦٨ تمكن الوطنيون فى غينيا بيساو وموزمبيق وفى شرق انجولا، من إحراز بعض الانتصارات العسكرية. وهنا أصدر

---

(١) جريدة الموند — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٨.
(٢) جريدة الموند — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٨.

مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية أثناء انعقاده فى الجزائر عام ١٩٦٨ قراراً يهنىء فيه الوطنيين الافريقيين على صمودهم فى معركة تحرير بلادهم، ويدعو كل الدول الأعضاء فى المنظمة الأفريقية إلى مضاعفة مساعداتهم المادية إلى حركات التحرير فى انجولا وموزمبيق من أجل تمكين زعمائها من تنظيم حياة الأهالى فى المناطق المحررة».

كذلك تقدمت السنغال وغينيا بشكاوى إلى مجلس الأمن ضد سياسة البرتغال فى أفريقيا ولكن دون جدوى.

وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٨ قراراً جديداً بشأن قضية المستعمرات البرتغالية لا يزيد عن قراراتها السابقة فى ذلك الصدد، سوى فى نص واحد يتعلق بدعوة كل الدول إلى عدم السماح بوجود وتدريب قوات المرتزقة فى أراضيها، حتى لا تستخدم تلك القوات فى الحروب الاستعمارية، كما دعا قرار الجمعية العامة، الحكومة البرتغالية إلى الاسراع فى تطبيق أحكام معاهدة جنيف الخاصة بأسرى الحــــرب، فيما يتعلق بالصراعات العسكرية الدائرة فى انجولا وموزمبيق.

أما فيما عدا ذلك، فلقد تكرر فى القرار، الطلب التقليدى بمنح الاستقلال «دون إبطاء» للأراضى الأفريقية، ودعوة مجلس الأمن إلى التدخل فى الموقف المتفجر فى جنوب القارة الأفريقية، وتوجيه نداء إلى الدول الأعضاء الرئيسيين فى حلف الأطلنطى، لايقاف أية مساعدة مقدمة إلى البرتغال تمكنها من الإستمرار فى سياستها الاستعمارية العدوانية فى أفريقيا.

وشهدت الأعوام القليلة الماضية تحولات بعيدة المدى، وعميقة الآثار

فى مجريات الأحـــداث بالأقاليم الأفريقية التى مازالت تحت سيطرة البرتغال .

فى انجولا ، تزايد نشاط الثوار العسكرى فى الجبهة الشرقية ، وبدأوا يتجهون إلى المناطق الوسطى فى قلب البلاد وإلى المناطق الجنوبية التى تقع بين مدينتى كارمونا وسالازار ، وكسب الثوار سيطرة كبيرة على منطقة كارمونا ، كما وجهوا ضرباتهم إلى منطقة فازنداس الغنية بمزارع البن . ومما يدل على فعالية حركة التحرير الانجولية أن عدد القوات البرتغالية فى انجولا تجاوز ٦٠ ألف جندى . وفى يونيو سنة ١٩٧٢ ، تمت المصالحة بين الدكتور أوجستنهو نيتو زعيم «الحركة الشعبية لتحرير انجولا» وروبرتو هولدن رئيس حكومة أنجولا فى المنفى ، ورئيس «حركة اتحاد شعب أنجولا» ، وذلك بفضل الوساطة التى قام بها ماريان نجوابى رئيس الكونغو برازافيل وموبوتو رئيس زائيرى . وكانت هذه المصالحة بين الحركتين المناهضتين للاحتلال البرتغالى بمثابة مؤشر جديد فى تطورات حرب التحرير ضد البرتغال . وبالفعل تم فى ديسمبر سنة ١٩٧٢(١) توحيد حركتى تحرير انجولا المذكورتين ، فى « المجلس الأعلى لتحرير انجولا » [CSLA] وترأسه هولدن روبرتو ونائبه دكتور أوجستنهو نيتو . ويختص هـذا المجلس باجراء التنسيق على أعلى مستوى بين الأنشطة العسكرية والسياسية للمنظمتين ضد البرتغال وتم التوحيد التنظيمى هذا بين الحركتين اللتين تنافستا طيلة ١٤ أعوام كاملة ، بعد يومين فقط من انعقاد اللجنة الوزارية للتوفيق التى انشأتها منظمة الوحدة الأفريقية ، وضمت وزراء خارجية زائير والكونغو برازافيل وتنزانيا وزامبيا ، وبذلك يتضح أن منظمة الوحدة الأفريقية قامت بدور ولو جانبى ثانوى فى التقريب بين حركتى تحرير انجولا فى الوقت الحاضر .

---

(١) جريدة الاهرام — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٢ .

وفى غينيا بيساو ، استمرت الحركة الوطنية فى نجاحها ، رغم اغتيال السلطات الاستعمارية لزعيمها اميلكار كابرال فى ابريل سنة ١٩٧٣ ، وتمكن ثوار غينيابيساو من إعلان استقلال بلادهم فى سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، وتلاحقت بعدها اعترافات الدول بالدولة الأفريقية الجديدة التى دخلت فى عضوية منظمة الوحدة الأفريقية فى يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٣ . وبذلك أصبحت غينيابيساو هى الدولة العضو فى المنظمة الأفريقية رقم ٤٢ .

أما فى موزمبيق ، فلقد لجأ الاستعمار البرتغالى إلى أسلوب الاغتيالات على نطاق واسع إذ اغتيل صامويا لـكاكونيا القائد العام لعمليات الجبهة فى أواخر عام ١٩٦٨ ، ثم اغتيل الدكتور أداوردو موندلانى زعيم FRELIMO فى منزله بدار السلام ، وكانت أهم مميزات موندلانى هو حرصه على موازنة المساعدات العسكرية المقدمة إليه من الدول الشيوعية ، بالمعونات الغربية المقدمة إليه فى صورة مالية من الجماعات الكاثوليكية فى الولايات المتحدة ، ومن بريطانيا والدول السكندنافية . كذلك كان موندلانى يفضل دائماً الحصول على المساعدات من خلال أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية .

وبعد مقتل موندلانى ، سادت الفوضى والانقسامات منظمة FRELIMO حتى أصبح يديرها مجلس ثلاثى مكون من أوريا سيمانجو ومارسلينو دوس سانتوس وماكل ساموار ، وتركزت عمليات الثوار منذ بداية السبعينات فى ثلاث مناطق هى كابود لجادو ونياسا وتتيى ، واستهدفت تلك العمليات تدمير سد موزمبيق الذى مازال فى طور الإنشاء ، ويتكلف ٤٣٩ مليون دولار .

وفى يوليو سنة ١٩٧٣ كشفت الارساليات الكاثوليكية عن مذابح رهيبة ، تعرض لها عدد كبير من الأطفال والنساء والرجال بتهمة التعاون

مع FRELIMO مما أثار الرأى العام العالمى والأفريقى ضد الوحشية البرتغالية، فدعا كرستر ويكمان وزير خارجية السويد إلى عقد إجتماع عاجل للجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة لبحث المذابح البرتغالية فى موزمبيق. كذلك أصدر ممثلو الدول غير المنحازة فى الأمم المتحدة بيانا عن مذابح موزمبيق نشره وفد زامبيا كوثيقة رسمية للأمم المتحدة وجاء فيه أن تصرفات الحكومة البرتغالية فى موزمبيق يجب أن تقنع المجتمع الدولى كله وبالذات حلفاء البرتغال الغربيين، بأنهم يجب أن ينضموا إلى الدول غير المنحازة للتنديد بهذه الفظائع البرتغالية، وذكرت بعض الصحف البريطانية أن قوات من روديسيا ومن جنوب أفريقيا قد اشتركت مع القوات البرتغالية فى ارتكاب تلك الجرائم (١).

وأخيراً، لاجدال فى حقيقة الدور الذى لعبته، ومازالت تلعبه حركات التحرير المسلحة فى أنجولا وموزمبيق، ولاشك أنها قد استطاعت النيل من القوى الإستعمارية البرتغالية القائمة فى بلادها منذ قرون. إلا أنه كان من الممكن لهذه الحركات أن تكون ذات فعالية أشد وخطورة أكبر لو كانت قد استطاعت توحيد صفوفها فى جبهة واحدة تتولى حرب التحرير ضد البرتغال فى الاقليمين، أو لو كانت على الأقل تمكنت من إجراء تنسيق ولو نسبى بين أنشطتها العسكرية ضد عدوها المشترك. ولقد تحقق ذلك بالفعل حين انشىء « مؤتمر التنظيمات الوطنية للمستعمرات البرتغالية » (CONCP) الذى جمع بين الأحزاب الثورية أمثال PAIG و MPLA و FRELIMO. وقامت CONCP بتوفير بعض مظاهر التعاون السياسى والعسكرى بين تلك الأحزاب، ولكن دون أن تقرب فيما بينها تقاربا حقيقيا.

وهكذا استطاعت السياسة البرتغالية أن تتلاعب بالتناقضات القائمة

---

(١) جريدة الأوبزرفر البريطانية — ١ سبتمبر سنة ١٩٧٣.

بين مختلف الحركات الوطنية فى مستعمراتها بأفريقيـــا ، وأن توسع من الفجوات الموجودة فيما بين بعضها والبعض الآخر ، وفيما بينها وبين الرأى العام الوطنى ، كل فى بلده ، ولكن رغم ذلك فإن الأمل فى حصول المستعمرات البرتغالية على الاستقلال أقرب من أمل حصول المستعمرات الأخرى التى سنتناولها فيما يلى على هذا الاستقلال .

المبحث الثانى

تصفية الإستعمار فى زمبابوى (روديسيا)

تقع روديسيا بين زامبيا فى الشمال ، وبوتسوانا وجنوب أفريقيا فى الجنوب ، وموزمبيق فى الشرق ، ومن ثم فهى بلا سواحل بحرية . وعدد سكان هذه الدولة يبلغ نحو خمسة ملايين أفريقى يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية . أما زمام الحكم فهو فى يد ٢٣٠ الف أوربى هم أقلية بيضاء ضئيلة لاتجاوز نسبتها ٥ ٪ من عدد سكان الدولة ، وتمتلك تلك الأقلية معظم الأراضى الزراعية الخصبة . وتتحكم فى المناجم وفى مختلف الفروع الإنتاجية فى تلك البلاد الغنية بالثروات الطبيعية .

نبذة تاريخية

المنطقة التى تقع فيها حالياً دولة روديسيا الجنوبية(١) ظلت قرونا عديدة من أقاليم امبراطورية زمبابوى التى سيطرت عليها قبائل الماشونا وفى أواخر القرن التاسع عشر ازدادت هجمات الجماعات البيضاء الأوربية التى استوطنت جنوب أفريقيا على تلك المنطقة بحثا عن مزيد من الأراضى المزروعة واستطاع المغامر الإنجليزى سيسيل جون رودس ، بالحيلة وبالقوة العسكرية أن يستولى على البلاد عام ١٨٩٠ ، وأيد التاج البريطانى هـــذه العملية الإستعمارية الجديدة بأن منح الشركة البريطانية لجنوب أفريقيا ميثاقاً

(1) Woronoff op cit. p.p. 233—254.

ملكيا استطاعت الشركة بموجبه أن تقوم بادارة روديسيا لمدة ثلاثة عقود من الزمان ، وعبثا حاول الوطنيون العزل من السلاح مقاومة الغزو الإستعمارى البريطانى ، واستتب الأمر للحكام الجدد عام ١٨٩٧ ، واصبح الأفريقيون يشتغلون عمالا ماجورين تحت اشراف اصحاب الأعمال البيض .

وعلى الرغم من السيادة الرسمية للتاج البريطانى على المستعمرة ، فإن المستوطنين البيض تمتعوا على الدوام بدرجة عالية من الاستقلال . ومنذ عام ١٩٢٣ أصبحت روديسيا الجنوبية فى مركز الإقليم المتمتع بالحكم الذاتى ضمن ممتلكات الإمبراطورية البريطانية ، وتوالت فيه الحكومات المنتخبة بواسطة الأقلية البيضاء . وفى عام ١٩٥٣ حاولت الفئة البيضاء الحاكمة أن توسع نفوذها فى اتجاه الشمال .وذلك باقامة اتحاد بين روديسيا ونياسالاند باسم « اتحاد أفريقيا الوسطى » . وتفكك هذا الاتحاد بعد أن أعلن بعشر سنوات ،وذلك باستقلال شمال روديسيا تحت إسم «زامبيا» ، وكذلك باستقلال نياسالاند تحت إسم « مالاوى »وقبول هاتين الدولتين فى عضوية الأمم المتحدة فى أول ديسمبر سنة ١٩٦٤ وقد حصلت كل من زامبيا ومالاوى على استقلالها من إنجلترا بشرط أن يكون النظام الداخلى فى كل منهما قائما على المساواة بين جميع المواطنين، أما فى روديسيا الجنوبية فكان النظام الداخلى فيها قائما على التمييز العنصرى (الابارتايد) وكان من العسير على انجلترا أن تمنح هذه الدولة استقلالها لأنها لو فعلت لعرضت نفسها لأزمة خطيرة داخل الكومنولث ، ومن جهة أخرى ورثت حكومة روديسيا القوات المسلحة وسلاح الطيران من الإتحاد المنحل .

ومع انتشار النزعة الإستقلالية فى البلاد الأفريقية فى أوائل الستينات، ظهرت ايضاً بوادر التغيير فى روديسيا الجنوبية ، وعقد مؤتمر دستورى

فى فبراير سنة ١٩٦١ برئاسة السكرتير العام للكومنولث دنكان سانديز من أجل تطوير نظام الحكم فى البلاد بما يتفق مع ظروف التحرر الوطنى الجديدة فى القارة . وعلى الرغم من معارضة بعض الزعامات البيضاء ، صدر إعلان للحقوق لمواطنى روديسيا ، ولأول مرة مثلت بعض العناصر الوطنية الأفريقية القليلة فى أجهزة الحكم بالبلاد . هذا وإن ظل الأفريقيون فى مرتبة المواطنين الدرجة الثانية ، ولكن الطريق أصبح مفتوحا لمزيد من التطور الديمقراطى ، والذى اختلف بشأنه زعماء الأحزاب السياسية للبيض ، فاقترح سير ادجار هوايتهيد . زعيم الحزب الفيدرالى المتحد ، إلغاء نظام التفرقة العنصرية ، ودعا إلى إصدار قانون جديد لتوزيع الأراضى الزراعية ، وإلى وضع نظام جديد للدمج الإجتماعى فى البلاد . ورأى هوايتهيد امكانية الانتقال التدريجى فى ظرف ١٥ سنة إلى قوة حاكمة أفريقية منتخبة تمثل الأغلبية السوداء فى البلاد . هذا بينما استبعد حزب الجبهه الروديسية بزعامة وينستون فيلد أى مشاركة أفريقية فى الحكم ، وطالب الوطنيون بحكم الأغلبية فورا وقاموا بمقاطعة الانتخابات العامة التى فاز فيها ممثلو حزب الجبهة الروديسية ، بعد أن اتجهت الأقلية البيضاء إلى أكثر الأحزاب السياسية رجعية ، وذلك خشية طغيان موجة الاستقلال على البلاد . واستهدفت الاقلية البيضاء بذلك أن تستأثر بحكم البلاد من أجل منع أية محاولة من جانب بريطانيا لتمكين الافريقيين من السيطرة السياسية على روديسيا .

وعندما استقال فيلد من رياسة الحكومة حل محله إيان سميث المعروف بنزعته العنصرية المتشددة .

وفى تلك الاثناء تصاعدت النهضة السياسية للأفريقيين ، فتكون حزب اتحاد الشعوب الافريقية لزمبابوى عام ١٩٦١ (ZAPU) ودعا إلى الكفاح المسلح من أجل نيل الاستقلال . واستطاع جذب بعض العناصر

البيضاء ذات النزعة التحريرية الليبرالية ، ومنهم رئيس الوزراء الأسبق جارفيلد تود . إلا أنه فى أغسطس سنة ١٩٦٣ ، حدث خلاف بين زعيم ZAPU ، جوشيا نكومو وبعض أعضاء حزبه والذين انشقوا عنه وكونوا حزبا جديداهوحزب الإتحادا لافريقى الوطنىلزمبابوى (ZANU) بزعامة ندا بانينجى سيتهول، وظل الهدف المشترك للتنظيمين السياسيين هو التوصل إلى تطبيق مبادىء المساواة السياسية فى البلاد بين البيض والسود على أساس مبدأ «صوت واحد للرجل الواحد» .

وبدأت حملة اعتقالات قمع شديدة، شملت نكومو وسيتهول ذاتهما ، والغريب أن نظام حكم سميث لم يعـــدم بعض الانصار من الأهالى الافريقيين ، وذلك من خلال استغلال العداوات القبلية ، والحزازات الإجتماعية .

وفى أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، أعلن سميث اقامة تقسيم اجتماعى على أسس عنصرية فى روديسيا بحيث ينقسم المجتمع إلى فئات حسب الأصل العرقى : الماشونا ويمثلون ٧٠ ٪ من الأهالى الوطنيـــين ، والماتابيل يمثلون ٢٠ ٪ ، والافريقيون غير الروديسيين يمثلون ١٠ ٪ .

وبعد ذلك طالبت حكومة روديسيا برياسة سميث بالاستقلال من السيادة البريطانية القانونية ، فوضعت الحكومة البريطانيةفىظل وزارة المحافظين فى عام ١٩٦٢ ، خمسة مبادىء طلبت تنفيـــذها ، ريثما تتم إجراءات اعلان الاستقلال وهى[1] :

---

(١) د . عبد الملك عودة . « روديسيا بين القسوية السياسية والعنف الثورى . » دراسة منشورة بمجلة السياسة الدولية . عدد ٢٨ ــ السنة الثامنة . القاهرة، ابريل ١٩٧٣ . ص ٣٦ إلى ٤٦ .

١ - الإيمان بمبدأ التطور الذى لا يعرقل السير نحو حكم الاغلبية خلال تطوير مستمر لدستور عام ١٩٦١ .

٢ - ضمانات محددة ضد أى تعديلات ، أو تراجع فى نصوص الدستور تلغى أو تحول دون استمرار هذا التطور .

٣ - تحسين سياسى عاجل فى أوضاع الشعب الأفريقى .

٤ - تطور فعلى لإنهاء أوضاع التفرقة العنصرية .

٥ - أسلوب متفق عليه لاختبار اتجاهات الرأى العام فى روديسيا بشكل يؤكد أن التسوية مقبولة من الشعب الروديسى ككل .

بداية أزمة روديسيا :

لقد أبدت كل من منظمة الوحدة الأفريقية ، وهيئة الأمم المتحدة اهتماما كبيراً ومتوازيا بأزمة روديسيا، وذلك من حيث مضمون القرارات الصادرة لمحاولة علاج الأزمة وتوقيتها الزمنى ، وتفادى تفاقمها .

فمنذ السنوات الأولى من الستينات، حاولت الدولة الافريقية المستقلة منع تنفيذ مخطط ايان سميث للاستئثار بالسلطة فى روديسيا ، وبدأ التحرك الافريقى فى أزمة روديسيا فى مؤتمر القمة الأفريقى التأسيسى لمنظمة الوحدة الافريقية فى مايو سنة ١٩٦٣ بأديس أبابا ، فلقد وجه الرؤساء الافريقيون نداء إلى الحكومة البريطانية بصفتها الدولة الأم لروديسيا الجنوبية التى مازالت من وجهة نظر القانون الدولى العام التقليدى ، مستعمرة تتبع التاج البريطانى ، دعتها فيه إلى « عدم السماح بانتقال السلطات السياسية، واختصاصات السيادة إلى حكومات الاقليات

الأجنبية المفروضة قهراً على الوطنيين الأفريقيين ، تحت غطاء التشريعات العنصرية » .

ثم قدمت لجنة تصفية الإستعمار التابعة للأمم المتحدة ، مشروع قرار يدعو بريطانيا إلى منع انتقال القوى العسكرية إلى حكومة إيان سميث وعرضته على مجلس الأمن . وعلى الرغم من أن بريطانيا استخدمت حق الفيتو في الاعتراض على ذلك القرار بصفته تدخلا في شئونها الداخلية ، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت قراراً مماثلا في مضمونه لمشروع قرار لجنة تصفية الإستعمار ، وصدر قرار الجمعية العامة بشأن روديسيا ، بأغلبيــة ١٠٧ من الاصوات في نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، وبموجبه طلبت الجمعية العامة من بريطانيا أن تتخذ التدابير اللازمة للحيلولة دون اعلان روديسيا استقلالها من جانب واحد .

ومع امتداد الازمة فإن قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد في فبراير سنة ١٩٦٤ بلاجوس وجه الانظار إلى « الموقف المتفجر في روديسيا الجنوبية » وتوجه القرار بنفس النداء المذكور سلفا إلى المملكة المتحدة . ومن أجل ضمان سلامة المستقبل السياسي لروديسيا الجنوبية ، طالب مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية بضرورة عقد مؤتمر تأسيسي تمثل فيه كل الأحزاب السياسية في روديسيا ، يقوم باعلان الاستقلال الرسمي لروديسيا على أساس مبدأ «صوت واحد للرجل الواحد » .

وأضاف قرار المجلس في هذا الشأن أنه ما لم يتحقق ما تدعو إليه الدول الأفريقية بصدد أزمة روديسيا ، فإن على تلك الدول أن تعيد النظر في علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع بريطانيا » .

وفى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤ وصل حزب العمال البريطانى إلى الحكم، وكان هذا التغير الحكومى الداخلى فى بريطانيا له أثر فى العلاقات بين لندن وسالسبورى (عاصمة روديسيا)، لأن حكومة العمال جعلت من مناهج سياستها فى أفريقيا مكافحة العنصرية، والتمييز العرقى بين الأجناس. ولذلك أعلن هارولد ويلسون رئيس الوزارة فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤ أنه إذا أعلنت روديسيا استقلالها من جانب واحد فلن ترى بريطانيا بدا من اعتبار هذا عملاً من أعمال العصيان ضد التاج البريطانى، يضطرها إلى أن تتخذ إزاءه التدابير اللازمة لمواجهته. إلا أن حكومة سالسبورى لم تعبأ بالتهديد البريطانى، وأجرت بعده بأيام استفتاء عاماً بين البيض المستوطنين لابداء رأيهم فى السياسة التى يجب إتباعها، وأسفر هذا الاستفتاء عن أن ٩٠ ٪ من هؤلاء البيض رغبوا فى ضرورة إعلان الإستقلال فوراً، سواء وافقت لندن أم لم توافق.

وبدأت حملة دبلوماسية جديدة فى الأمم المتحدة(١)، فلقد طالبت لجنة تصفية الاستعمار بريطانيا باتخاذ إجراءات فورية لإنهاء الانتخابات العامة فى روديسيا، كما دعت كل الدول الأعضاء إلى الامتناع عن إرسال الأسلحة والمساعدات الاقتصادية والمالية إلى حكومة إيان سميث.

وفى يونيو سنة ١٩٦٥ عرضت المشكلة مرة أخرى على مجلس الأمن الذى دعا كل الدول إلى عدم الاعتراف باستقلال روديسيا. وفى الدورة غير العادية لمجلس وزرائها بلاجوس فى يونيو سنه ١٩٦٥، طلبت منظمة الوحدة الأفريقية من بريطانيا أن « تواجه مسئولياتها »، بأن يحل محل دستور عام ١٩٦١، دستور جديد يقوم على أساس مبدأ الاقتراع العام.

(١) أنظر وثائق الأمم المتحدة رقم ١٠٩ الى رقم ١١٢، أبريل سنة ١٩٦٥.

وفى ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، ذهب إيان سميث إلى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية بشأن الاستقلال، وهناك تمسكت الحكومة البريطانية بشروط مسبقة على إعلان الاستقلال ، وأهمها ضرورة تحقيق تقدم ملحوظ فى الأوضاع السياسية للأفريقيين فى البلاد، وإنهاء التفرقة العنصرية، والتطور التدريجى نحو حكم الاغلبية . وفى ٢٥ أكتوبر جرت محاولة أخرى للتسوية حينما زار ويلسون رئيس الوزراء البريطانى سالسبورى ولكن دون جدوى . وفى نفس يوم مغادرة ويلسون لسالسبورى اتخذ مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد آنذاك فى أكرا قرارا يستنكر فيه رفض الحكومة البريطانية « بصفتها سلطة الإدارة التى تتحمل وحدها مسئولية الموقف الراهن فى روديسيا » القيام بمواجهة حازمة حقيقية لتهديد إيان سميث بإعلان الاستقلال من جانب واحد ، وطالبت الزعامات الأفريقية المجتمع فى أكرا بإيقاف دستور سنة ١٩٦١ فى روديسيا ، وبأن تتخذ بريطانيا كل ما يلزم بما فى ذلك إستخدام القوة المسلحة، لاستعادة السلطة الشرعية فى البلاد، وبأن تفرض على حكومة سميث الإفراج عن المسجونين السياسيين. وهدد مؤتمر القمة الأفريقى « بإعادة النظر فى العلاقات السياسية والإقتصادية مع الحكومة البريطانية » فى حالة ما إذا رضخت الأخيرة لمطالب الأقلية البيضاء العنصرية الحاكمة فى روديسيا .

حركات التحرير الوطنى فى روديسيا وموقف المنظمة الأفريقية منها :

اتخذ مؤتمر القمة الأفريقى بأديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ خطاً سياسياً واضحاً فيما يتعلق بدور منظمة الوحدة الأفريقية فى المساندة الفعالة لحركات التحرير الوطنى المسلحة فى القارة ، إذ نص قرار المؤتمر فى هذا الشأن على أنه فى حالة استيلاء الاقليات البيضاء المستوطنة فى بعض دول جنوب القارة على السلطة فى تلك البلاد ، فإن على الدول

الافريقية جمعاء أن « تقدم المساندة المعنوية الفعالة ، والمساعدة المادية لاى إجراء مشروع يقوم به الزعماء الافريقيون الوطنيون من أجل إعادة السلطة السياسية إلى أيدى الأغلبية الأفريقية » . ولكن لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية قد اعتبرت منذ بداية إنشائها أن روديسيا الجنوبية تعتبر من الأقاليم التى تنتظر الإستقلال من قبل السلطات الاستعمارية، ولذا لم تولها الإهتمام الكافى ، إلا أن اللجنة قد تحققت بعد ذلك من خطئها ، وحاولت جاهدة أن تدعم قوى الحركات التحريرية فى روديسيا

وحدث بعد أن أعلن ايان سميث عن قرب إعلان الإستقلال من جانب واحد أن تعرضت القوى الأفريقية الوطنية فى روديسيا إلى قمع شديد من جانب حكومة سميث التى لجأت إلى إصدار قوانين ولوائح إستهدفت كبت المشاعر الوطنية ، ومن ثم تحولت الاحزاب الأفريقية فى روديسيا من أجهزة سياسية إلى تنظيمات عسكرية قامت بفتح جبهات القتال ضد الأقلية البيضاء العنصرية الحاكمة ، إلا أن حرب العصابات فى روديسيا كانت بمثابة مجازفة غير مأمونة العواقب ، فلقد امتلكت حكومة سالسبورى جيشا محترفاً قوامه ثلاثة آلاف وأربعمائة رجل مزودين بامكانيات عسكرية ضخمة ، ذلك بالإضافة إلى ستة آلاف وأربعمائة يمثلون قوات الشرطة،و ٠٠٩ رجل يكونون الطيران المزود بأحدث الأجهزة والمعدات(١) ، هذا إلى جانب قوات إحتياطية وصلت إلى أكثر من ٢٨ ألف جندى .

ومن جهة أخرى ، وعلى الرغم من أن الأفريقيين يمثلون الأغلبية السائدة فى البلاد، فإن الانقسامات الشديدة بينهم،قد أضعفت من جبهتهم،

(1) Afrique 1967 Jeune Afriqne p. 454.

كما أن النزعات القبلية الإجتماعية طغت على أية اتجاهات حزبية سياسية أو وطنية، وازدادت حدة المنافسة بين حزبى ZAPU و ZANU نظراً لاختلاف التركيب القبلى والخلفية الثقافية التاريخية لكل من الحزبين الأفريقيين مما أدى إلى استحالة العمل المشترك بينهما، خاصة بعد أن أعلن زعيما الحزبين رفضهما لمجرد الإجتماع مع الآخر فى مكان واحد.

وفى بداية الأمر، ترددت منظمة الوحدة الأفريقية فى تحديد موقف واضح لها من التنظيمين السياسيين الوطنيين فى روديسيا. إلا أن المنظمة الأفريقية عادت فأكدت إبان مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد بالقاهرة فى يوليو سنة ١٩٦٤، ضرورة الاعتراف بالحكومات الأفريقية الوطنية الموجودة فى المنفى، كما دعت الحركات الوطنية إلى «تكثيف صراعها من أجل الاستقلال الفورى» وعلى الرغم من أن القرارات الصادرة من مؤتمر القمة الأفريقى بالقاهرة لم تتخذ اتجاهاً محدداً بشأن النزاع بين حزبى ZAPU و ZANU فى روديسيا، فإن لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية أرسلت بعثة صغيرة لمحاولة التوفيق بين القوى الوطنية المتصارعة فيما بينها ووصلت البعثة فعلا إلى الأراضى الروديسية فى أغسطس سنة ١٩٦٤ ولكن مسعاها لم يكلل بالنجاح.

وفى يونيو سنة ١٩٦٥، أعلن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية أثناء انعقاده بلاجوس، إهتمامه العميق بضرورة سد الفجوة بين حزبى ZAPU و ZANU واستنكاره «لرفض الحزبين تكوين جبهة مشتركة مضادة لنظام حكم ايان سميث العنصرى، وذلك رغم كل محاولات ومجهودات منظمة الوحدة الأفريقية فى ذلك الشأن. ودعا قرار المجلس الدول المجاورة لروديسيا إلى مساعدة الحركتين الوطنيتين بها على تكوين تلك الجبهة المذكورة، وقامت لجنة مكونة من بعض وزراء خارجية الدول الأفريقية بمحاولة أخيرة للتقريب بين زعيمى الحركتين الوطنيتين فى

المنى ، وبينما أبدت حركة ZANU استعدادها لمناقشة مسألة التعاون فإن حركة ZAPU رفضت الالتقاء بالحركة الأخرى . ولذلك اكتفى رؤساء الدول والحكومات الأفريقية أثناء مؤتمرهم للقمة فى أكرا فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، بإعلان « تقديمهم للمساعدة الفورية إلى شعب زمبابوى من أجل إقامة حكومة تمثل الأغلبية فى البلاد ، وتجاهل المؤتمر فى قراراته بشأن روديسيا أية إشارة صريحة إلى الحركتين الوطنيتين المتنافستين فى روديسيا(١).

إعلان استقلال روديسيا من جانب واحد :

بالرغم من كل المجهودات المذكورة لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، والمساعى التى بذلتها الدبلوماسية البريطانية ، أعلن إيان سميث فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ استقلال روديسيا من جانب واحد ، وقيام إعلان دستورى جديد يحل محل دستور سنة ١٩٦١ يقطع كل الصلات القانونية بين أجهزة الحكم فى روديسيا والتاج البريطانى . وفى نفس اليوم ألقى رئيس الوزراء البريطانى هارولد ويلسون خطابا ندد فيه بهذا الإستقلال الزائف « الذى هو عمل غير مشروع » . وأعلن أن البرلمان البريطانى هو السلطة الشرعية الوحيدة التى تختص بمنح الإستقلال لروديسيا ، وأسمى هارولد ويلسون الإجراء الذى اتخذه ايان سميث « عملا من أعمال العصيان والتمرد على التاج البريطانى ، وأن « حكومته لن يكون بينها وبين النظام المتمرد فى روديسيا أية علاقات »(٢)،

ثم فرضت الحكومة البريطانية سلسلة من العقوبات الإقتصادية على حكومة ايان سميث ، منها حظر تصدير الأسلحة ورءوس الأموال إلى روديسيا ، وتقييد المبادلات التجارية ، ووضع موانع تتعلق ببورصة

(1) Africa Report. October 1965.
(2) Bis Doc. T. 80. 11 November 1965.

لندن للأوراق المالية ، وايقاف التفضيلات الجمركية الخاصة بالدول الأعضاء فى الكومنولث ، واحتجاز بضائع التبغ والسكر . . . إلخ . إلا أن الحكومة البريطانية لم تذهب إلى حد استخدام القوة المسلحة لقمع « التمرد » الذى وصفت به رسمياً اعلان سميث لاستقلال روديسيا من جانب واحد، واكتفى ويلسون بالتصريح بأن حكومته سوف تستجيب لأى طلب من الحاكم العام البريطانى فى روديسيا ، سير همفرى جيبس ، فيما يتعلق بالقوات المسلحة أو البوليس، أو أية مساعدة أخرى تستهدف اقرار القانون والنظام فى البلاد .

ولقد كان رد الفعل لدى الأمم المتحدة فى قضية اعلان استقلال روديسيا من جانب واحد سريعاً للغاية ، فلقد قطعت الجمعية العامة اعمالها فى نفس اليوم واصدرت قرارا يدين تصرف حكومة سميث ويدعو بريطانيا إلى اتخاذ « كل الخطوات الضرورية » لإنهاء العصيان فى روديسيا[١] .

وفى اليوم التالى ، اجتمع مجلس الأمن بناء على طلب بريطانيا ، فبعد أن كانت السياسة البريطانية تقوم بصدد ازمة روديسيا على أساس عدم اختصاص أجهزة الأمم المتحدة بنظر تطورات تلك الأزمة باعتبارها قضية بريطانية داخلية ، عدلت عن هذه المعارضة ، وطلبت عقد مجلس الأمن للنظر فى هذا الاستقلال ، وأصدر مجلس الأمن قراراً بالاجماع يدين اعلان الاستقلال من جانب واحد فى روديسيا ، ودعا كل الدول الأعضاء إلى عدم مساعدة النظام الحاكم غير الشرعى فى روديسيا ، أو الاعتراف به[٢] .هذا وإن كان وزير خارجية بريطانيا قد أعاد التأكيد

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٢٤ (الدورة العشرين) ، ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ .
(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٢١٦ لعام ١٩٦٥ ، ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

فى بيان رسمى ، على أن روديسيا هى من الممتلكات البريطانية أساساً ، وأن المسئولية الرئيسية فيما حدث تقـــع على كاهل الحكومة البريطانية». [1]

وفى ٢٠ نوفمبر أصدر مجلس الأمن قراراً جديداً [2] بشأن أزمة روديسيا ، يطالب فيه بريطانيا بوضع نهاية فورية لنظام ايان سميث ، ويدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن تقديم امدادات السلاح إلى ذلك النظام، و «أن تفعل كل مافى وسعها » لإيقاف كل العلاقات الإقتصادية، وحظر تصدير المنتجات البترولية إلى روديسيا .

كذلك طلب مجلس الأمن فى قراره المذكور من منظمة الوحدة الأفريقية مساعدة أجهزة الأمم المتحدة فى تنفيذ هذا القرار .

أما فيما يتعلق بموقف القارة الأفريقية التنظيمى من أزمة روديسيا بعد اعلان الاستقلال من جانب واحد ، فالواقع أنه على الرغم من الإنذار الجاد الذى تضمنه قرار مؤتمر القمة الأفريقى بأكرا فى اكتوبر سنة ١٩٦٥ ، بشأن مواجهة السياسات العنصرية فى روديسيا ، وعلى الرغم من تكوين لجنة تنفيذية من خمسة أعضاء كلفوا بالتطبيق العملى لمضامين ذلك القرار المذكور ، فإن الخطوات الإيجابية لتنفيذه عمليا كانت بطيئة للغاية .

فبعد أسبوع كامل من اعلان حكومة ايان سميث لاستقلال روديسيا من جانب واحد ، اجتمعت لجنة الخمسة فى دار السلام بتانزانيا لمناقشة ما يمكن أن تفعله المنظمة الأفريقية . ودعت اللجنة إلى عقد دورة غير

---

(1) United Nations Doc S/PV 1257 12 November 1965.

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٢١٧ لعام ١٩٦٥ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٦٥ .

عادية لمجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية ، والذى لم يجتمع إلا فى الفترة مابين ٣و٥ ديسمبر سنة ١٩٦٥ فى اديس ابابا ، وترأسه كوجو بوتسيو وزير خارجية غانا الذى اعلن فى افتتاح الجلسات « أن مايجب أن نفعله حاليا هو تنسيق عملنا المشترك للقضاء على تلك الحادثة الإجرامية ، مرة واحدة » . وذهب رشيدى كواوا وزير خارجية تنزانيا إلى حد اعلان أن بلاده سوف تقاتل جنبا إلى جنب مع شعب زمبابوى ، وأخطر سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية ، الوزراء الافريقيين المجتمعين فى اديس أبابا ، أن المنظمة قد فوضت مجلس وزرائها فى مسألة استخدام القـــوة العسكرية إذا لزم الأمر لإنهاء نظام حكم سميث .

وظهر أثناء الإجتماع أن الدول الافريقية الراديكالية ترمى إلى تكوين قوة عسكرية أفريقية مشتركة ، دفاعية وهجومية فى آن واحد ، بحيث تهاجم النظم العنصرية الإستعمارية فى جنوب القارة ، كما تدافع عن إقليم الدول الافريقية التى سوف تستخدم كقاعدة تنطلق منها الحركة الافريقية الإيجابية (المسلحة) ، إلا أن الدول الافريقية المحافظة رفضت هذا التدخل العسكرى المباشر فى روديسيا ، وفضلت أساليب العقوبات الإقتصادية والمساندة المعنوية التقليدية للحركات الوطنية فى روديسيا .

وحتى بعد انتهاء أعمال مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى دورته السادسة غير العادية ، والتى انعقدت فى ديسمبر سنة ١٩٦٥ بأديس أبابا ، كان من الصعب التعرف على القرارات أو الأفكار التوفيقية التى تم التوصل إليها بين المجتمعين فيه ، واكتفى البيان الصادر عن تلك الدورة باعلان أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية « قد قرر بالإجماع اتخاذ إجراءات مادية عملية سوف تضع حدا للنظام العنصرى الأقلية

الاوربية فى روديسيا، » وذلك دون أى تحديد لماهية هذه الإجراءات المذكورة فى البيان .

وفى دراسة أعدها وليام جاتريدج لمعهد الدراسات الاستراتيجية بلندن[1] ، قدم الباحث أسبابا فنية لعدم امكانية تكوين جيش أفريقى مشترك يستطيع محاربة النظام العنصرى فى روديسيا . فالدول الأفريقية المستقلة جنوب الصحراء إنما تمتلك جمعاء ما لايزيد عن ١٥٠ ألف فرقة مسلحة ، مما يعنى الخطورة الشديدة على الأمن القومى لتلك الدول فى حالة ماإذا سحب جزء من قواتها المسلحة ليضم إلى الجيش الأفريقى المذكور. هذا بالإضافة إلى صعوبات التجانس والاندماج الإجتماعى بين القوات المختلفة المنتمية لدول أفريقية عديدة تتباين فى اللغة والتقاليد، وفى أساليب التدريب القتالية وفى مصادر التسليح والإمداد الدولية . ويخلص وليام جاتريدج إلى أن الخبراء العسكريين الأفريقيين قد أثبتوا للزعماء الأفريقيين استحالة التدخل العسكرى المباشر فى روديسيا ضد حكم ايان سميث . وهكذا كانت كلمات البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية ، مجرد قناع يخفى العجز الحقيقى للدول الأفريقية عن مساعدة الوطنيين فى روديسيا ، مساعدة إيجابية فعالة .

ولكن الدول الراديكالية فى أفريقيا دفعت هذا الاجتماع الوزارى القارى إلى اصدار مذكرة رسمية نصت بوضوح على أنه « فى حالة ماإذا لم تقم المملكة المتحدة بالقضاء على التمرد وإعادة استتباب الأمن والنظام، وبذلك تعد الطريق إلى حكم الأغلبية فى روديسيا الجنوبية فى موعد اقصاه ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، فإن الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية سوف تقطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المتحدة منذ هذا التاريخ المذكور » .

(1) Woronoff, Jon. "Organizing African Unity", p. 244.

وانتهت مهلة العشرة أيام المحددة دون أن تغير الحكومة البريطانية موقفها، فظهر الانشقاق فى الجبهة الأفريقية، وبدأ التراجع من جانب بعض الدول الأفريقية فأعلن كينيث كاوندا رئيس زامبيا أن قطع العلاقات مع بريطانيا سوف يسبب مصاعب شديدة لبلاده، كما طلب الإمبراطور هيلاسلاسى ارجاء عملية المقاطعة الدبلوماسية هذه حتى ينعقد مؤتمر القمة الأفريقى التالى. وهكذا بالرغم من أن قرار المقاطعة الدبلوماسية كان قد اتخذ بالاجماع الأفريقى، إلا أن الدول الأفريقية التى نفذته بالفعل لم تزد على ٩ دول، هى الجزائر والكونغو برازافيل وغانا وغينيا ومالى وموريتانيا والسودان وتنزانيا والجمهورية العربية المتحدة.

وفى فبراير سنة ١٩٦٦ انعقدت الدورة التالية لمجلس وزراء المنظمة الأفريقية، وظهرت رغبة الدول الراديكالية فى القارة فى تقديم المساعدات الرئيسية إلى حزب ZAPU، بل وقدمت الجزائر اقتراحا مكتوبا بالإعتراف بـZAPU كحركة التحرير الوحيدة فى الجزائر[1]. إلا أن الرأى السائد فى الإجتماع رفض هذا الإقتراح، وأخيراً توصل الوزراء المجتمعون إلى اصدار قرار متواضع المضمون بشأن أزمة روديسيا يكرر النداءات الماضية الى الحكومة البريطانية بتطبيق إجراءات فعالة تكفل انهيار حكم إيان سميث، ولم تظهر أية إشارة فى القرار للقطيعة الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وبريطانيا. بينما توصل الوزراء إلى حل توفيقى بصدد موقف المنظمة القارية من حركتى ZAPU وZANU. فنص قرارهم فى ذلك الشأن: على «عدم الاعتراف بأى من الحزبين، وتقديم المساعدة للجماعات الوطنية المحاربة من زمبابوى، والتى تقاتل بالفعل فى الوقت الحاضر داخل روديسيا من أجل تحرير بلادها من العصابات الإستعمارية العنصرية».

---

(1) Mc Keon N. The African States and the O.A.U. International Affairs July 1966 Vol 42 No.' 3.

ولقد كان هذا القرار هو الخلاصة الحقيقية لنشاط منظمة الوحدة الأفريقية فى المشكلة الروديسية . وحين اجتمع مؤتمر القمة الأفريقى فىأديس أبابا فى نوفمبر سنة ١٩٦٦ ، أى بعد عام كامل من إعلان استقلال روديسيا من جانب واحد ، أعاد الرؤساء الأفريقيون تكرار استنكارهم لموقف بريطانيا المتهاون فى المشكلة ، ولم تجد منظمة الوحدة الأفريقية بدا من اشراك المجتمع العالمى فى تحمل التبعات والمسئوليات الناجمة عن أزمة روديسيا، فنص قرار مؤتمر القمة بأديس أبابا على «ضرورة الإسراع فى وضع برنامج عالمى شامل للمقاطعة ضد روديسيا الجنوبية بناء على أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة » .

وهكذا انقضى العام الأول على إعلان استقلال روديسيا من جانب واحد ، والسياسات الأفريقية تجاه أزمة روديسيا تتخبط ما بين التركيز على العقوبات المضادة لحكومة إيان سميث ، وما بين المطالبة بمعاونة الأمم المتحدة وبريطانيا فى محاولة حل الأزمة .

وفى ديسمبر تمت اتصالات بين الحكومتين البريطانية والروديسية ، وتقابل ويلسون وسميث على ظهر السفينة الحربية البريطانية تيجر فى مياه البحر المتوسط قرب جبل طارق يومى ٢ و٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، وأثناء تلك الجولة الجديدة من المباحثات ، أعلن ويلسون مبدأ سادساً يضاف إلى مبادىء السياسة البريطانية الخمسة الخاصة بكيفية معالجة أزمة روديسيا. وكان المبدأ الجديد هو « ضرورة اتباع النظام الحاكم فى روديسيا لأساليب سياسية غير عنصرية لا تتضمن قمعاً من جانب الأغلبية ضد الأقلية، ولا من جانب الأقلية ضد الأغلبية . وقدم ويلسون مقترحات تنفيذية لمبدئه هذا ، إلا أن سميث رفض المقترحات البريطانية، وفى ٨ ديسمبر مثل جورج براون وزير خارجية بريطانيا آنذاك أمام مجلس الأمن . وطالب بتطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، والخاصة

بفرض عقوبات متنوعة على الدولة التى تخرق مبادىء وأحكام التنظيم الدولى ، على حكومة ايان سميث ولأول مرة فى تاريخ الأمم المتحدة ، يقرر مجلس الامن أن الموقف القائم فى روديسيا إنما يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين . وبعد أن تم التصويت على مشروع قرار بتطبيق العقوبات الواردة فى المادتين ٣٩ و ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة على حكومة ايان سميث ، صدر قرار، القرار يدعو كل الدول الأعضاء إلى:
« الامتناع عن تصدير واستيراد الحديد والكروم والسكر والدخان والنحاس واللحوم والحبوب الغذائية والأسلحة والمواد الخام للصناعات الثقيلة والبترول والمنتجات البترولية ، من وإلى حكومة الأقلية العنصرية البيضاء فى روديسيا »، كذلك التزمت الدول الأعضاء فى المجلس بموجب القرار المذكور بعدم تقديم أية معونة إقتصادية إلى تلك الحكومة[1].

إلا أن قطاعات كبيرة من الرأى العام الأفريقى لم تقتنع بفعالية قرار مجلس الأمن الأخير ، فأعلن سيمون كابوبوى وزير خارجية زامبيا أن الحل الوحيد لأزمة روديسيا هو « التدخل والتواجد العسكريين لبريطانيا فى روديسيا[2] » . كذلك رأى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن العقوبات الاقتصادية المزمعة لابد وأن يواكبها حصار بحرى لسواحل موزمبيق وجنوب أفريقيا[3] التى تهرب عبرها كل مستلزمات الحياة الإقتصادية فى روديسيا .

تطورات أزمة روديسيا :

خلال النصف الأول من عام ١٩٦٧ تكثفت حرب العصابات التى قامت بها التنظيمات المسلحة لحركتى ZANU و ZAPU ، ضد

(١) قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٢ لعام ١٩٦٦ ، ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .
(٢) جريدة نيويورك تايمز ، عدد ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .
(٣) جريدة لوموند ، عدد ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

سلطات سالسبورى، وساد القمع الشديد أنحاء روديسيا، وألقت السلطات الحاكمة بزعيمى الحركتين فى السجون .

وعندما انعقد مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية فى كينشاسا فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، أعيدت دراسة أزمة روديسيا ، وصدر قرار من المجلس تناول النقاط التالية :

١ — المطالبة بضرورة تدعيم وتعميم الإجراءات التنفيذية للعقوبات المقررة ضد حكومة إيان سميث ، وذلك فى ضوء أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

٢ — التنديد بالأساليب الارهابية الدموية التى تتبعها حكومة سميث ضد الوطنيين .

٣ — دعوة الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية إلى زيادة إسهامها فى الصندوق الخاص بالحركة الوطنية فى زامبابوى .

٤ — نداء من الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية إلى زعماء الحركات الوطنية فى روديسيا إلى « إيجاد أساس الوحدة ، والتنسيق والتعاون وتكوين جبهة مشتركة ، فى صراعهم ضد العنصريين لتحرير بلادهم » .

٥ — استنكار المساندة الإقتصادية والعسكرية المتزايدة للنظام العنصرى فى روديسيا، والذى تقدمه جنوب أفريقيا والبرتغال.

٦ — إدانة أية محادثات بين الحكومة البريطانية ، وحكومة سميث دون اشتراك ممثلى الاغلبية السوداء .

وفى نوفمبر التالى أعاد قرار صادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة نفس الافكار الواردة فى القرار الاخير، وأضيف إليها « دعوة الدول الاعضاء فى المنظمة العالمية إلى الاسراع بتقديم المساندة المادية والمعنوية لحركات التحرير الوطنى لزمبابوى »(١).

ولم يصدر مجلس الأمن قرارا بالعقوبات الشاملة إلا فى ٢٩ مايو سنة ١٩٦٨، ثم أنشأ لجنة دولية خاصة مهمتها الإشراف على تنفيذ هذه العقوبات(٢) الإقتصادية. وكان هذا القرار الجديد ملزما للدول الاعضاء وملزما أيضاً للوكالات المتخصصة لكى تمتنع كلها عن مساعدة روديسيا فى أى ميدان من ميادين النشاط الفنى أو الإقتصادى. ورغم إعلان تلك المقاطعة العامة التى فرضت، فإن أى اثر لها لم يظهر. وقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعترافاً ضمنيا بفشل سياسة المقاطعة فى نوفمبر سنة ١٩٦٨، إذ أعلنت ضرورة تطبيق العقوبات على كل من البرتغال وجنوب أفريقيا لانهما الدولتان اللتان لم تلتزما بقرار المقاطعة حيال روديسيا، بل أمدتاها بكل مساعدة.

ولقد فشلت المقاطعة الإقتصادية التى فرضتها كل من منظمة الوحدة الأفريقية وهيئة الأمم المتحدة ضد روديسيا، ويرجع هذا إلى العديد من الأسباب أهمها مايلى :

أولا : طبقت سياسة العقوبات على مراحل، وظلت جزئية لا تطبق إلا على بعض السلع. وهذا التدرج قـــد مكن روديسيا من أن تستعد لمواجهة كل مرحلة من مراحل هذه العقوبات، ونجحت فى ذلك. ولو أن

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٦٢ (الدورة الثانية والعشرين) ٣ / ١١ سنة ١٩٦٧.
(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٣ لعام ١٩٦٨، ٢٩ مايو سنة ١٩٦٨.

العقوبات قد صدرت مرة واحدة، ولو أنها كانت شاملة، لكان من المنتظر أن تحقق أغراضها .

ثانياً : أعلنت الحكومة البريطانية أكثر من مرة أنها لن تستعمل القوة العسكرية لإخماد حركة سالسبورى اكتفاء بالعقوبات الإقتصادية، وقد ترتب على هذا الإعلان أن ضعفت سياسة العقوبات لأن روديسيا حين أمنت هذا الجانب تجرأت على المضى قدما فى عنادها مادامت أنها لن تكون عرضة إلا لهذه العقوبات الإقتصادية، وهى عقوبات قد تجد لها مخرجا منها، وهذا يخالف منطق سياسة العقوبات، فهو يقضى بأنه كلما زاد الإصرار على الخطأ، وجب تغليظ العقوبات حجماً ونوعا .

ثالثاً : الموقف المذبذب الذى اتخذته دول كثيرة داخل الأمم المتحدة وداخل المنظمات الدولية الفنية تجاه هذه المقاطعة وتجاه المساعدة الإقتصادية التى كان يجب تقديمها إلى الدول التى أضيرت بسبب تلك المقاطعة ، فهناك نحو ثلاثين دولة اكتفت بأن تعلن استنكارها لقيام حكومة عنصرية فى روديسيا لأنها — فيما زعمت — ليس لها علاقات اقتصادية مع روديسيا. كما أن ٣٣ دولة رفضت تقديم أية بيانات إلى الأمم المتحدة عن الخطوات التى اتخذتها فى سبيل فرض سياسة العقوبات الإقتصادية .

وفى ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٩ ، أعلنت حكومة سالسبورى انفصالها التام عن حكومة لندن، وصيرورة روديسيا جمهورية مستقلة، ووضعت دستوراً جديداً لها يقوم على التفرقة العنصرية التامة بين الأقلية البيضاء الحاكمة ، والأغلبية السوداء المستعبدة، وذلك رسمياً منذ ٢ مارس عام ١٩٧٠.

ولقد ظل اهتمام أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية طوال عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٠ بشأن أزمة روديسيا ، يدور حول محاولة وضع سياسة أفريقية مشتركة ومحددة تجاه تلك المشكلة، إلا أن التناقض الأساسى ظل قائماً بين

الدول الأفريقية الراديكالية الثورية والدول المحافظة المعتدلة . وعادت مرة أخرى إلى الظهور فكرة الإمبراطور هيلاسلاسي بشأن الأزمة وهي أن حل مشكلة روديسيا لن يتأتى إلا بترك دفة الصراع من أجل التحرير لحركات التحرير الوطنية داخل بلادها .

وفي نوفمبر سنة ١٩٧١ ، بدأت جولة جديدة من المباحثات بين الحكومة البريطانية وحكومة ايان سميث ، وتوصل الجانبان إلى اتفاقية وقعها سير إليك دوجلاس هيوم وزير الخارجية وشئون الكومنولث البريطاني وايان سميث رئيس وزراء روديسيا . وأعلنت الحكومة البريطانية أن هذه الاتفاقية تقوم على أساس المبادىء الخمسة التي أعلنتها هي منذ عام ١٩٦٤ أساساً لأى تطور دستورى وسياسى فى روديسيا ، والتى تمسكت بها حكومات حزبى العمال والمحافظين خلال هذه الفترة

ولقد استقبلت الدول الأفريقية[1] هذه الإتفاقية بالمعارضة الصريحة وبالحركة السريعة فى المجتمع الدولى، فقد تم تقديم مشروع قرار صومالى فى جلسة مجلس الامن فى ديسمبر سنة ١٩٧١ يدين الاتفاق ويندد بالسياسة البريطانية، وقد استخدمت بريطانيا حق الفيتو لإيقاف اصداره . كما تم تقديم مشروع أفريقى مماثل فى دورة مجلس الامن فى أديس أبابا فى الفترة من ٢٨ يناير إلى ٤ فبراير سنة ١٩٧٢ ، واستخدمت بريطانيا ايضاً حق الفيتو . وفى شهر يناير سنة ١٩٧٢ كذلك عقدت لجنة تحرير أفريقيا اجتماعها فى بنغازى (ليبيا) وبحثت الموقف ، واصدرت قرارا بالإدانة واتخذت خطوات لدعم وحدة حركة التحرير الأفريقية . كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شهر نوفمبر سنة ١٩٧٢ قرارا بادانة محاولات الاتفاق مع نظام حكم سميث، وقررت وجوب مشاركة الافريقيين الفعالة

---

(١) د . عبد الملك عودة « روديسيا بين التسوية السياسية والعنف الثورى » دراسة منشورة بمجلة السياسة الدولية — عدد ٢٨ — السنة الثامنة — القاهرة / ابريل ١٩٧٢

فى أية تسوية، وأنه لا استقلال قبل حكم الأغلبية . وفى نفس الشهر نددت الجمعية العامة فى قرار لها بالموقف الأمريكى الذى رفع الحظر عن الاتجار مع روديسيا فى الكروم .

كذلك اقتصرت اعمال مجلس وزراء خارجيـــة منظمة الوحدة الأفريقية فى دورته العادية التاسعة عشرة فى مدينة الرباط فى الفترة من ٥ إلى ١٠ يونيو سنة ١٩٧٢ ، وأعمال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى دورته العادية التاسعة فى الرباط من ١٢ إلى ١٥ يونيو سنة ١٩٧٢ ،اقتصرت أعمال الجهازين الرئيسيين داخل المنظمة الأفريقية تجاه أزمة روديسيا على اصدار قرارين متماثلين فى المضمون الذى هو مطالبة بريطانيا بعدم نقل السلطة والسيادة إلى حكومة الأقليـــة البيضاء فى روديسيا الجنوبية .

وهكذا نخلص إلى أن أنشطة الامم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية — وبصرف النظر عن الاسباب والعوامل العديدة والمتنوعة ، لمحاولة حل أزمة روديسيا — قد منيت بالاخفاق الكامل ، ولازال نظام حكم الاقلية البيضاء العنصرية جاثما جثوما استعماريا فعليا على شعب زمبابوى.

المبحث الثالث

تصفية الاستعمار فى ناميبيا

يقع إقليم ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) فى الجزء الجنوبى الغربى للقارة، ويطل على المحيط الأطلنطى، ويحده شمالا مستعمرة انجولا البرتغالية وروديسيا الجنوبية، وشرقاً جمهورية بوتسوانا، ويفصل بينه وبين دولة اتحاد جنوب أفريقيا نهر الأورانج. وأكبر القبائل فى الإقليم هى قبائل الاوفامبو فى الشمال (٢٠٠ ألف نسمة) ثم الهيريرو قرب العاصمة، ويندهوك (٥٠ ألف نسمة) ثم البوشمان (٤٠ ألف نسمة) والبانتو (٢٥ ألف نسمة). وتبلغ مساحة الإقليم ٨٢٢ر٩٠٦ كيلو مترات مربعة أى ما يزيد عن مساحة فرنسا وبريطانيا مجتمعتين.

وأهم ما يميز إقليم جنوب غرب أفريقيا خاصيتان أساسيتان:

أولاهما، هى الخفة الشديدة فى الكثافة السكانية رغم مساحته الشاسعة إذ لا يزيد عدد سكانه عن ٥٦٠ ألف نسمة، منهم ٤٧٧ ألفاً افريقياً، والبقية من المستوطنين الأوربيين، ومن الملونين الآسيويين.

ثانيهما، هى الثروة الطبيعية المعدنية الهائلة الموجودة فى جوف ذلك الإقليم. فمناجم الماس فى جنوب غرب أفريقيا من أغنى مناجم الماس فى العالم، وإنتاج الإقليم منها يمثل نصف الإنتاج العالمى، وقد بلغ قيمة ما صدر منه خلال عام ١٩٦٥، ٥٠ مليون جنيه استرلينى، كما يستخرج من مناجم الإقليم المعادن النادرة، فجنوب غرب أفريقيا هو المنتج الأول فى العالم للفناديوم والليثيوم والبريليوم والوولفرام. ذلك إلى جانب كميات كبيرة مستخرجة سنوياً من الفضة والرصاص والزنك والمنجنيز والملح.

ويسيطر على أقتصاديات جنوب غرب أفريقيا الاحتكارات الأجنبية العالمية ، ومنها مجموعة أوبنهايمر ، ومجموعة دى بيرز .

كانت هذه اللمحة عن المركز الاقتصادى الفريد لجنوب غرب أفريقيا بداية ضرورية من أجل تفهم الجذور الحقيقية والمادية والواقعية للاشكالات السياسية الدولية التى أثارها الوضع القانونى لإقليم جنوب غرب أفريقيا .

لمحـــة تاريخية :

فى أواخر القرن التاسع عشر استولى الاستعمار الألمانى على إقليم جنوب غرب أفريقيا، إلا أنه بعد هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى أخضعت جنوب غرب أفريقيا مثل غيرها من المستعمرات الألمانية لنظام الإنتداب . وقسمت الأقاليم الخاضعة للانتداب إلى ثلاث فئات تبعاً للمستوى النسبى لتقدمها الإجتماعى والسياسى ، وأدرج اقليم جنوب غرب أفريقيا فى الفئة (ح) أى الأكثر تخلفاً . وجاء فى المادة الثانية من صك الانتداب الذى خولته عصبة الأمم لاتحاد جنوب أفريقيا على اقليم جنوب غرب أفريقيا أن : « لحكومة اتحاد جنوب أفريقيا سلطات الإدارة والتشريع كاملة على أنحاء إقليم جنوب غرب أفريقيا مثله كمثل الأجزاء الأخرى من أقاليم جنوب أفريقيا ، كما أنه فى إمكان حكومة جنوب أفريقيا أن تطبق قوانينها الداخلية على الإقليم المذكور » .

وفى فترة ما بين الحربين ، استغلت حكومات جنوب أفريقيا المتعاقبة هذا النص الصريح المذكور ، بالإضافة إلى اعتبارات الجوار الجغرافى بينها وبين إقليم جنوب غرب أفريقيا . لكى تتجاهل تماماً الهدف الاصيل لنظام الانتداب ألا وهو مساعدة دولة الانتداب للأهالى الوطنيين فى الإقليم الخاضع للانتداب من أجل توصيلهم إلى مرحلة الحكم الذاتى ، وذلك عن طريق تقديم دولة الإنتداب جميع المساعدات المادية والمعنوية

اللازمة للترقى الاجتماعى والثقافى والسياسى إلى هؤلاء الوطنيين . فعلى العكس تماماً من ذلك الجوهر الرئيسى لنظام الانتداب ، عمل الماريشال سيمتس رئيس حكومة اتحاد جنوب أفريقيا فى أعقاب الحرب الأولى على أن يضم اقليم جنوب غرب أفريقيا المتاخم ضما مباشراً إلى سائر اقاليم جنوب أفريقيا . ومن هنا أتت كثير من الأزمات من جانب حكومة جنوب أفريقيا التى كانت ترفض دائماً أى مراقبة دولية تحاول أن تقوم بها لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم .

إلا أن المشكلة تفجرت فعليا حين انتهى تنظيم عصبة الأمم لتحل محله هيئة الأمم المتحدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فادعت حكومة جنوب أفريقيا أن المنظمة العالمية الجديدة ليس لها حق الرقابة على المناطق الموضوعة تحت الإنتداب ، واستندت لتدعيم موقفها إلى حجة قانونية مؤداها وجود اختلاف تنظيمى قانونى جذرى بين عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة، نظرا لكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة للامم المتحدة تتخذ وفقاً لقاعدة الأغلبية ، بينما كانت قرارات جمعية العصبة تتبع قاعدة الإجماع .

وبالرغم من أن هيئة الأمم المتحدة قد خصصت إحدى لجانها الرئيسية لمراقبة نظام الانتداب ، وهى متمثلة فى مجلس الوصاية التابع للجمعية العامة للامم المتحدة . وقبلت الدول الأخرى التى تدير مستعمرات سابقة أن تحول الإشراف إلى الجهاز الدولى الجديد ، ففعلت بريطانيا ذلك بالنسبة إلى تنجانيقا ، كما اعترفت فرنسا برقابة مجلس الوصاية على التوجو والكمرون، إلا أن حكومة جنوب أفريقيا انفردت بهذا الموقف وامتنعت منذ عام ١٩٤٧ عن تقـــديم التقارير السنوية إلى اجهزة الأمم المتحدة،

ومضت فى نفس أساليب السيطرة التامة التى مارستها على اقليم جنوب غرب أفريقيا منذ عام ١٩٢٠(١).

القضية أمام محكمة العدل الدولية (١٩٥٠ ـ ١٩٦٢):

عملت حكومة جنوب أفريقيا على أن تتخذ لنفسها ذريعة قانونية من أجل التهرب من أية رقابة دولية تقوم بها الأمم المتحدة على إدارتها الإستغلالية الإستعمارية لإقليم جنوب غرب أفريقيا ، ولذلك لجأت الجمعية العامة للامم المتحدة إلى جهازها القضائى وهو محكمة العدل الدولية بلاهاى تطلب استشارتها الفنية فى المشكلة ، وتم ذلك فى أعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦ .

ففى عام ١٩٥٠ بعثت الجمعية العامة تطلب استشارة المحكمة فى هذا الامر ، فأفتت بعدة قواعد هامة(٢)، إذ ذكرت المحكمة أن الانتداب ليس مجرد عقد بين طرفين ، بل هو نظام دولى « له أهدافه السامية » ، وعلى ذلك ليس من حق حكومة جنوب أفريقيا أن تدعى إنهاء الانتداب ، ولو أنه انتهى لزال معه سلطة جنوب أفريقيا فى تسيير شئون الإقليم . وبما أن نظام الوصاية المنشأ فى ظل ميثاق الأمم المتحدة يختلف عن نظام الإنتداب القائم فى عهد عصبة الامم رأت المحكمة أنه من المستحسن ألا تلزم حكومة جنوب أفريقيا بالخضوع لرقابة مجلس الوصاية ، بل إن الجمعية العامة هى الجهاز الاكثر صلاحية لممارسة تلك الرقابة. واختتمت المحكمة فتواها هذه بأن طلبت من حكومة جنوب أفريقيا إستئناف تقديم تقاريرها السنوية إلى الجمعية العامة للامم المتحدة .

---

(١) د . ابراهيم شحاته — مشكلة جنوب غرب افريقيا فى الأمم المتحدة — مجلة السياسة الدولية — العدد الأول يوليو ١٩٦٥ .

(٢) صلاح العقاد — جنوب غرب افريقيا والمنظمات الدولية ـ مجلة الاهرام الاقتصادى ـ ١٥ فبراير ١٩٦٧ .

ولما أصرت حكومة جنوب أفريقيا على الاستمرار فى موقفها المتسلط على شئون الاقليم ، شكلت الجمعية العامة فى عام ١٩٥٣ لجنة فرعية تكلف بالاتصال بالسكان والتعرف على وجهة نظرهم ، سواء بالشهادات الشفوية أو المكتوبة . ورفضت حكومة جنوب أفريقيا السماح لتلك اللجنة باتمام مهمتها ، فطلبت الجمعية مشورة المحكمة مرة ثانية

وفى عام ١٩٥٥ أكدت محكمة العدل الدولية صلاحية الجمعية العامة فى الإشراف على أحوال الأقاليم الخاضعة لنظام الانتداب ، فأثارت حكومة جنوب أفريقيا إشكالا فرعياً وهو أن نظام الإنتداب لم يكن يسمح لسكان البلاد المشمولة بالإنتداب بالادلاء بأقوالهم الشفوية ، بل يكتفى بالإقرارات المكتوبة . كذلك أثارت موضوع قاعدة الإجماع فى عصبة الأمم ، وكيف أن ذلك لا يجعلها ملزمة باتباع توصيات الجمعية العامة التى تتخذ بأغلبية الثلثين .

وقد ذكرت المحكمة فى فتواها الثالثة سنة ١٩٥٦ أنه كان من الجائز أن يقرر مجلس العصبة اللجوء إلى نظام الشهادات الشفوية ، وأن تغيير نظام التصويت من الإجماع إلى الأغلبية لا يؤدى بحال من الأحوال إلى فقدان اختصاص المنظمة العالمية الجديدة فى ممارسة الرقابة على إدارة اقليم جنوب غرب أفريقيا .

وفى عام ١٩٥٧ ، ونظراً لتجاهل حكومة جنوب أفريقيا التام لفتاوى المحكمة الدولية واستمرارها فى رفض مطالبات الأمم المتحدة ، كلفت الجمعية العامة السكرتير العام للمنظمة بالبحث فى وسائل تنفيذ آراء المحكمة فى القضية ، كما دعت الجمعية العامة اللجنة الفرعية الخاصة بجنوب غرب أفريقيا إلى تقديم توصيات بالإجراءات القانونية التى تكفل قيام جنوب أفريقيا بالتزاماتها تجاه الإقليم .

ومن ناحية أخرى أنشئت لجنة مساعي حميدة منبثقة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، من أجل التوصل إلى اتفاق جديد بين الأطراف المعنية حول الوضع القانوني الدولي لإقليم جنوب غرب أفريقيا . إلا أن لجنة جنوب غرب أفريقيا اكتفت بإصدار توصيات متكررة كان فحواها كلها هو احالة المسئولية في إنهاء القضية إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل ، وأن أى خلاف حول تفسير أو تطبيق نظام الإنتداب يجب أن يعرض على محكمة العدل الدولية .

وفي بداية الستينات ، بدأ التحرك الأفريقي في القضية . ففي يونيو سنة ١٩٦٠ انعقد المؤتمر الثاني للدول الأفريقية المستقلة بأديس ابابا ، وفيه قررت الدول الافريقية مقاضاة حكومة جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية .أى أن يطلب إلى المحكمة إصدار حكم موضوعي اجباري التنفيذ وليس مجرد فتاوى استشارية غير ملزمة. ولما كان من الضروري أن تتقدم بالدعوى القضائية إلى المحكمة دول محددة ، وقع اختيار الدول الافريقية على اثيوبيا وليبريا بصفتهما أقدم دولتين أفريقيتين بين أعضاء عصبة الأمم .

وفي ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، تقدمت اثيوبيا وليبريا بدعوى ضد حكومة جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية ، فدفعت جنوب أفريقيا بعدم الاختصاص ، وذلك على أساس أن كلا من أثيوبيـــا وليبريا لم تتعرض مصالحهما الخاصة القومية لأى ضرر من جراء أسلوب الإدارة القائم في اقليم جنوب غرب أفريقيا ، وأن النص الوارد في الإنتداب على رفع الخلاف إلى المحكمة الدولية إنما يشير صراحة إلى هذه المصالح الخاصة للدول فحسب . كذلك احتجت حكومة جنوب أفريقيا بأن نظام الإنتداب هو نظام دولي ذو طبيعة متميزة خاصة ، ولا يعتبر معاهدة أو اتفاقية بين طرفين ، بالمعنى المتعارف عليه في نطاق أحكام ومبادىء القانون الدولي العام .

وقد كان من السهل تفنيد هذه الحجج عن طريق الإستناد إلى نص الانتداب ذاته، وإلى مواد النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية. فالمادة السابعة والثلاثون من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية تشير إلى أنه كلما نصت معاهدة، أو اتفاق معمول به على إحالة مسألة إلى محكمة تنشئها جمعية الأمم، أو إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولى، تعين فيها بين الدول التى هى أطراف فى هذا النظام الأساسى، احالتها إلى محكمة العدل الدولية.

ومن جهة أخرى، تضمن صك الانتداب نفسه، النص على رفع الخلاف الذى ينشأ حول تفسير نصوصه مع طرف من أطراف العصبة إلى المحكمة الدولية (المادة السابعة). وموضوع الخلاف فى هذه الحالة هو أن جنوب أفريقيا قد أخل بنصوص صك الانتداب التى كان قد التزم بها، وذلك باتباعه سياسة التفرقة العنصرية، وإنشاء القواعد العسكرية فى الإقليم المشمول بالانتداب، مما يتعارض تعارضاً صارخاً مع اهداف نظام الانتداب، ألا وهى تحسين الظروف المحيطة بالأهالى الوطنيين مادياً ومعنوياً لاتاحة فرصة توصلهم إلى الحكم الذاتى.

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٢، قضت المحكمة الدولية بأغلبية ثمانية أصوات ضد سبعة باختصاصها فى نظر تلك القضية.

محاولات التسوية السياسية للقضية (١٩٦٠ — ١٩٦٦) :

فى النصف الاول من الستينات، سارت محاولات التسوية السياسية لقضية ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) جنبا إلى جنب مع نشاط محكمة العدل الدولية فى نظر نفس القضية. فبينما كانت القضية منظورة أمام المحكمة، قامت الدول الافريقية بعرض قضية جنوب غرب أفريقيا على

الجمعية العامة للامم المتحدة ، باعتبارها مشكلة من مشكلات تصفية الاستعمار فى القارة الافريقية .

واتخذت الجمعية العامة فى ديسمبر عام ١٩٦١ قرارا أعلنت فيه حق شعب جنوب غرب أفريقيا فى الاستقلال ، وأوصت الدول الأعضاء بتقديم كل معونة فنية ومالية وإدارية لهذا الشعب . كذلك قررت الجمعية العامة عرض الموضوع على مجلس الأمن إذا رفضت حكومة جنوب أفريقيا الإذعان لقرارات المنظمة الدولية . وبعدمحاولات فاشلة قامت بها اللجنة الخاصة فى جنوب غرب أفريقيا للتعرف على ظروف الإقليم وسكانه الواقعية ، تقرر ضم اختصاصاتها إلى مهام لجنة تصفية الإستعمار التابعة للجمعية العامة .

وعندئذ ، عملت حكومة جنوب أفريقيا على تقوية مركزها ، وتوطيد أركان سيطرتها على الإقليم لمواجهة الحملات الدولية المثارة ضدها . فبدأت أولا بأكبر عملية « تهجير » للأفريقيين من الأراضى التى تحتلها العناصر البيضاءفى الجنوب ، فزج بحوالى نصف مليون أفريقى إلى المناطق الشمالية من الاقليم ، وهى المناطق الفقيرة القليلة المياه والثروات الطبيعية . وكانت الخطوة التالية هى اعلان المناطق الجنوبية « مناطق بوليسية » تسمح لقلة من الأفريقيين أن يعيشوا بداخلها فى شروط قاسية ، إذ تقيد حرياتهم وتنقلاتهم إلا بترخيص ، وتطبق عليهم قوانين التفرقة العنصرية وكونت حكومة جنوب أفريقيا لجنة فنية خاصة هى لجنة أودندال وكلفتها برسم خطة لتنمية اقليم جنوب غرب أفريقيا . وخرجت هذه اللجنة عام ١٩٦٢ بالعديد من التوصيات كان جوهرها عنصرى محض ، إذدعت إلى تقسيم الإقليم إلى قسمين متميزين ، قسم جنوبى يزخر بالثروات التعدينية ويسيطر عليه البيض ، وقسم شمالى فقير اقتصاديا ، ويسكنه السود من الأهالى

الأصليين فى الاقليم. ودعت توصيات اللجنة إلى منح الافريقيين القاطنين فى الجزء الشمالى من الإقليم الحكم الذاتى، وحددت مساحة القسم الشمالى بـ ٤٠ ٪ من مساحة الإقليم . أما باقى الافريقيين الذين يعيشون فى القسم الجنوبى، فقد رأت اللجنة أن تحدد لهم معازل أسوة بالنظم المتبعة فى جنوب أفريقيا .

وهكذا أعلنت حكومة جنوب أفريقيا إصرارها على موقفها، وتجاهلها التام لاتجاهات الرأى العام العالمى والأفريقى فى المشكلة .

وحين أنشئت منظمة الوحدة الأفريقية ، عملت على التمسك بكل الحلول التوفيقية الممكنة من أجل انهاء قضية جنوب غرب أفريقيا . ولذلك نص القـــــرار الصادر من مؤتمر اديس ابابا التأسيسى للمنظمة الأفريقية فى مايو سنة ١٩٦٣ ، بشأن الاقليم محل النزاع على مايلى :

أولا : إقليم جنوب غرب أفريقيا هو أرض أفريقـــية تخضع للانتداب الدولى .

ثانياً : أى محاولة من جانب جمهورية جنوب أفريقيا لضم الإقليم سوف تعتبر عملا من أعمال العدوان .

ثالثاً : تصميم الدول الأفريقية على تقديم كل المساندات الضرورية للمرحلة الثانية لقضية جنوب غرب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية .

رابعاً : الحق الأصيل لشعب اقليم جنوب غرب أفريقيا فى تقرير مصيره القومى، وفى الاستقلال والسيادة التامة.

إلا أن منظمة الوحدة الافريقية لم تذهب أبعد من ذلك فى السنوات

اللاحقة، واكتفت دائماً بالتنديد بموقف حكومة جنوب أفريقيا الإستعماري من الإقليم المتاخم لها(١).

كذلك اكتفت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى تلك الفترة من النصف الاول من الستينات بإصدار قرارات تحذير إلى حكومة جنوب أفريقيا مضمونها أن أى محاولة ضم جزء أو كل الاقليم موضوع النزاع، سوف تكون عملا من أعمال العدوان . ولم تتخذ الأمم المتحدة أى اجراءات مادية ملموسة واقعيا لتنفيذ قراراتها .

وفى منتصف عام ١٩٦٥ أعلنت لجنة تصفية الإستعمار ، أن حكومة جنوب أفريقيا فى سبيلها إلى تطبيق توصيات لجنة اودندال بتجزئة الاقليم على أسس عنصرية ،واعتبرت لجنة تصفية الإستعمار دولة جنوب أفريقيا خطراً شديداً على الدول الافريقية المجاورة،ودعت الدول الاعضاء فى الامم المتحدة إلى « تقديم المساندة المادية والمعنوية الضرورية للشعب الافريقى فى الاقليم من أجل تمكينه من الوصول إلى الاستقلال الوطنى. كما حثت الجمعية العامة ومجلس الامن على القيام بإجراءات ايجابية لتأكيد احترام حقوق الشعوب الافريقية فى الاستقلال . وكان الجديد فى توصية لجنة تصفية الإستعمار هذه ، هو اقتراحها بأن تتعاون منظمة الوحدة الافريقية مع الامم المتحدة فى سبيل اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء القضية .(٢)

وفى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، اتخذت الجمعية العامة قرارا بدعوة حكومة جنوب أفريقيا لإزالة جميع القواعد والمنشآت العسكرية من جنوب

---

(١) اقرأ على سبيل المثال القرارات م/و/٨٧/٧ و م/و/٩٧/٨ و م/و/٢٢١/١٥ الخ

(2) United Nations Doc. A/AC 109/126 30 June 1965.

غرب أفريقيا ، واستنكار موجات هجرة البيض المتزايدة إلى الإقليم . وطالبت بمنح هذا الإقليم استقلاله . وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا والدانمرك قد عارضوا القرار بسبب فقرة جاءت فيه تدعو إلى فرض عقوبات اقتصادية على حكومة جنوب أفريقيا . . .

الحركة الوطنية فى جنوب غرب أفريقيا :

إزاء عجز هيئة الامم المتحدة عن مواجهة المشكلة بصورة إيجابية فعالة، بدأت النزعة الوطنية فى الإقليم تتبلور تنظيميا ، وإن ظلت قاعدتها قبلية صرفة. وممثلو جماعات الهيريروز التى كانت أكثر القبائل فى البلاد نشاطاً سياسياً ، حيث تزعمت حركة المقاومة ضد الاستعمار الألمانى فى أوائل هذا القرن قد قدموا العرائض العديدة إلى أجهزة الأمم المتحدة للمطالبة بفرض نظام الوصاية الدولية على بلادهم تمهيداً لمنحها الاستقلال .

وتحولت هيئة طلبة جنوب غرب أفريقيا المنشأة عام ١٩٥٢ إلى حزب الرابطة التقدمية لجنوب غرب أفريقيا « [SWAPA] الذى يستهدف أساسا فى برنامجه الوصول بالبلاد إلى مرحلة الحكم الذاتى ، ثم تأسس حزب « الإتحاد الوطنى لجنوب غرب أفريقيا » عام ١٩٥٩ [SWANU] واتخذ أنصاره من مثقفى المدن، ومن الهيريروز والقبائل الجنوبية . وبعده بفترة وجيزة ظهر حزب « تنظيم شعب جنوب غرب أفريقيا » [SWAPO] المنتمى إلى قبائل الأوفامبو الشمالية .

ولقد أدى نشاط لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية من

أجل تنسيق العمل بين تلك التنظيمات الحزبية المتعددة ، إلى تكوين «جبهة تحرير جنوب غرب أفريقيا » الموحـــدة فى اكتوبر ١٩٦٣ [SWANLIF] التى سرعان ماتفككت مرة أخرى إلى العديد من الأحزاب والتنظيمات الوطنية . وبعد ذلك بدأت SWAPO فى تدريب جيش تحرير وطنى ، وساعدها على ذلك انفتاحها النسبى الجغرافى على الدول الأفريقية المستقلة بحكم موقع قواعدها التنظيمية والجماهيرية فى شمال الإقليم ، هذا مع ملاحظة أن اقليم انجولا البرتغالية إنما يمتد على طول الحدود الشمالية لجنوب غرب أفريقيا .

حكم محكمة العدل الدولية فى القضية (١٨ يوليو ١٩٦٦) :

استمر نظر قضية جنوب غرب أفريقيا أمام المحكمة الدولية طيلة سنوات ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ومنتصف عام ١٩٦٦ . ولقد تأسست دعوى أثيوبيا وليبريا ضد حكومة جنوب أفريقيا على الاتهامات التالية :

١ — انتهاك احكام ومبادىء صك الانتداب على اقليم جنوب غرب أفريقيا، وذلك فى صور عديدة أهمها رفض حكومة جنوب أفريقيا تقديم التقرير والعرائض إلى الأمم المتحدة عن إدارتها لشئون الإقليم .

٢ — عدم احترام حكومة جنوب أفريقيا لحيدة الاقليم باقامة قواعد ومنشآت عسكرية على اراضى الإقليم .

٣ — محاولة حكومة جنوب أفريقيا ضم الإقليم كله إلى أراضيها .

٤ — عرقلة حكومة جنوب أفريقيا لسبل الترقى الإجتماعى، والتطور السياسى لشعب جنوب أفريقيا نحو الحكم الذاتى، وممارسته لحق تقرير المصير.

٥ — تطبيق حكومة جنوب أفريقيا لسياسات التمييز العنصرى بين شعوب الاقليم مما يتعارض تعارضا صريحا مع مضمون المادة الثانية من صك الانتداب، والتى نصت على التزام حكومة جنوب أفريقيا بتوفير كل وسائل التقدم الثقافى والإجتماعى لكل فئات الأهالى الوطنيين فى الإقليم على قدم المساواة ودون تمييز أو تفرقة.

أما دفاع حكومة جنوب أفريقيا عن نفسها أمام محكمة العدل الدولية فقد استند إلى الحجج التالية :

١ — زوال عصبة الأمم إنما ينهى قانونا إلتزام حكومة جنوب أفريقيا بالخضوع لاشراف ورقابة ومحاسبة أجهزة الأمم المتحدة لها على إدارتها لإقليم جنوب غرب أفريقيا.

٢ — حكومة جنوب أفريقيا هى السلطة الوحيدة المسئولة عن تحسين أحوال الإقليم الإجتماعية والثقافية والسياسية بالوسائل والإجراءات التى تراها هى مناسبة تبعاً لظروف الإقليم الخاصة : وذلك وفقاً لأحكام صك الإنتداب ذاته.

٣ — نظم التفرقة العنصرية هى فى حقيقتها تمثل مصالح الأهالى الوطنيين السود المتخلفين ثقافيا إلى حد بعيد، فمحاولة ادماجهم وسط مجتمع البيض سوف يكون على حساب مصالحهم الإقتصادية، وذلك لأن البيض سوف يستغلون السود أشنع استغلال، نظرا لانعدام التكافؤ فى مستوى المهارات الفنية بين الأوربيين والأفريقيين فى الإقليم.

وواقع الأمر أن حكومة جنوب أفريقيا إنما تتمسك بهذا الإقليم وتعتبره جزءاً من اراضيها لسببين رئيسيين :

أولا : الثراء المعدنى الهائل فى المساحة الشاسعة لأراضى الإقليم.

ثانياً : موقع الإقليم الاستراتيجى الهام . فجنوب غرب أفريقيا يشكل الجسر الأرضى الواصل بين جنوب أفريقيا والإدارة الإستعمارية فى انجولا البرتغالية ، مما يمثل شبه جبهة من الحكم الأبيض العنصرى فى جنوب القارة الأفريقية .

وفى ١٨ يولية سنة ١٩٦٦ ، وبعد أن نظرت محكمة العدل الدولية قضية جنوب غرب أفريقيا فى مائة جلسة أصدرت حكمها بأنها « لم تجد خلافا قائماً بين اثيوبيا وليبريا من جهة ، وحكومة اتحاد جنوب أفريقيا من جهة أخرى ، يتعلق بمصالح الدولتين اللتين تقدمتا بالشكوى ، وأن سلوك الدولة صاحبة الانتداب لا يعطى حقاً لجميع أعضاء عصبة الأمم السابقة لرفع شكوى أمام المحكمة » .

وبذلك رفضت محكمة العدل الدولية فى حكمها المذكور دعوى أثيوبيا وليبريا ، وأقرت استمرار سيطرة جنوب أفريقيا على الإقليم المتاخم .

وتبدو الخلفيات الحقيقية لذلك الحكم فيما حدث من انقسام غريب بين اعضاء المحكمة الدولية أثناء نظر القضية . فلقد أيد سبعة قضاة إنهاء انتداب ، أو وصاية حكومة جنوب أفريقيا على الإقليم محل البحث ، بينما عارض سبعة قضاة ، فى حين امتنع اثنان من القضاة عن نظر القضية .

ولرئيس المحكمة صوت مرجح عندما تتساوى الأصوات ، وهذا الصوت هو الذى رجح كفة الرأى المعارض لإنهاء الانتداب على الإقليم (١) .

---

(١) حين كان رئيس المحكمة وهو بيرسى سبندر الاسترالى معارضا ، كان نائب الرئيس وهو ممثل الصين الوطنية مؤيداً لإنهاء الانتداب ، والذين اتفقوا فى الرأى مع رئيس المحكمة كانوا قضاة من كل من بولندا واليونان وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وجنوب افريقيا ، والذين اتفقوا مع نائب الرئيس كانو قضاة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمكسيك واليابان ونيجيريا والسنغال .

ومن الواضح أن محكمة العدل الدولية قد اتخذت قرارها هذا على أساس الشكليات ، ولم تخص فى الناحية الموضوعية وهى ممارسة دولة الانتداب لسياسة التفرقة العنصرية فى اقليم موضوع تحت إدارتها بمقتضى قرار هيئة دولية .

ولو كانت المحكمة قد أصدرت حكمها لصالح اثيوبيا وليبريا ، وبذلك تنتقل سلطة الادارة فى اقليم جنوب غرب أفريقيا من دولة جنوب أفريقيا إلى مجلس الوصاية للامم المتحدة . وكانت حكومة جنوب أفريقيا قد اعلنت مقدما عن الامتناع عن تنفيـــذ الحكم ، لكان فى استطاعة الدولتين الافريقيتين اللتين رفعتا الدعوى أن تنقل القضية إلى مجلس الأمن لتطالب التنفيذ العملى للحكم الصادر من محكمة العدل الدولية . وذلك تطبيقاً لاحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة والتسعين من النظام الأساسى للمحكمة ، والتى تنص على أن : « يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية فى أية قضية يكون طرفا فيها ، وإذا امتنع أحد المتقاضين فى قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة ، فللطرف الآخر ان يلجأ إلى مجلس الامن ، ولهذا المجلس أن يقدم توصياته ، أو يصدر قراراً بالتدابير التى يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم إذا رأى ضرورة لذلك » .

عودة إلى محاولات التسوية السياسية :

غير حكم محكمة العدل الدولية من مجرى الاتجاهات الدولية السائدة بشأن قضية جنوب غرب أفريقيا ، فلقد أيقنت الدول الافريقية أن المجادلات القانونية والمناقشات الفقهية ، والمحاولات القضائية فى ذلك الصدد لم تجد طيلة ستة عشر عاما كاملة . وقد كان الأجدر بها أن تدرج تلك المشكلة

فى اطار عمليات تصفية الإستعمار الأجنبى فى القارة . ولذلك اصبحت الدول الأفريقية تطالب بالإلغاء التام لانتداب جنوب أفريقيا على الاقليم المتاخم لها ، ورأت أن فرض رقابة دولية فعالة من قبل أجهزة الأمم المتحدة على ذلك الاقليم ليس حلا نهائياً لمشكلة جنوب غرب أفريقيا ، بل هو مجرد مرحلة انتقالية ضرورية لوصول البـــلاد إلى الاستقلال السياسى .

وكان هذا هو جوهر مشروع القرار الذى تقـــدمت به ٤٨ دولة أفروآسيوية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها التى بدأت فى سبتمبر عام ١٩٦٦(١) . وطالبت فيه بأن تتولى الأمم المتحدة الإشراف على الإقليم وإلغاء وصاية جنوب أفريقيا عليه ، مع اتخاذ الترتيبات التى تكفل منح هذه المنطقة استقلالها . وهنا حذرت حكومة جنوب أفريقيا من أنها ستقاوم بكل الوسائل أية محاولة تقوم بها اجهزة الأمم المتحدة لفرض اشرافها على الاقليم ،كما أنها قد تنسحب من المنظمة العالمية ذاتها إذا ماحاولت تلك المنظمة أن تنازعها السيطرة على الاقليم .

وفى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٦٦ ، أصدرت الجمعية العامة قراراً بأغلبية ١١٤ صوتاً ضد صوتين هما البرتغال وجنوب أفريقيا ، وامتناع فرنسا وبريطانيا ومالاوى عن التصويت ، بانهاء انتداب جنوب افريقيا على اقليم جنوب غرب أفريقيا ،ووضع الإقليم تحت الاشراف المباشر للامم المتحدة(٢).

وشكلت الجمعية العامة بموجب هذا القرار لجنة دولية مؤقتة مكونة من ممثلى كندا وشيلى و تشيكوسلوفاكيا وأثيوبيا وفنلندا والمكسيك والسنغال

---

(1) United Nation Doc. A/AC, 483,26 September 1966.

(٢) قرار الجمعية العامة رقم ٢١٤٥ / ٢١ الصادر فى ٢٧ أكتوبر ١٩٦٦ .

يدين حكومة جنوب أفريقيا لقيامها بانتهاك صارخ لحقوق الإنسان فى جنوب غرب أفريقيا، ويهددها باتخاذ الخطوات والإجراءات الرادعة الضرورية ضدها طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة[1]. وجدير بالذكر أن حكومة جنوب أفريقيا قدمت فى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٧ ، لأول مرة منذ عام ١٩٤٧ تقريراً إلى يوثانت سكرتير عام منظمة الأمم المتحدة عن إدارتها للاقليم ، وساعتها، قال رئيس وفد جنوب أفريقيا فى الأمم المتحدة أن حكومته تصرفت بمحض اختيارها وبدون أى التزام بذلك، وبدون الإعتراف بأى سلطة للأمم المتحدة فى الإشراف على الاقليم .

دورة استثنائية للجمعية العامة (ابريل — مايو سنة ١٩٦٧) :

فى يوم ٢١ ابريل سنة ١٩٦٧ ، بدأت الجمعية العامة دورة استثنائية خاصة لمناقشة مشكلة جنوب غرب أفريقيا ، وأمام الوفود كان تقرير لجنة الأربعة عشر التى شكلتها الجمعية العامة لتنفيذ قرارها الصادر فى ٢٧ أكتوبر عام ١٩٦٦ . ولم يتضمن التقرير أية توصيات محددة ، بل احتوى على ثلاثة مشروعات بديلة عن الأساليب الواجب اتباعها لتهيئة ممارسة اهالى الاقليم لحق تقرير مصيرهم :

أولا : قدمت أثيوبيا ونيجيريا والسنغال ومصر والباكستان مشروع قرار يدعو إلى تعيين مجلس للامم المتحدة يقيم اعضاؤه فى جنوب غرب أفريقيا ويتولى إدارتها، ويضمن انسحاب قوات جنوب أفريقيا البوليسية والعسكرية . وبمقتضى هذا الاقتراح يعلن استقلال الاقليم دولة ذات سيادة، وذلك عقب إنشاء جمعية تشريعية وحكومة مسئولة ، على أن يتم ذلك بأى حال قبل شهر يونيو عام ١٩٦٨ .

---

(١) قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٦ لعام ١٩٦٨ الصادر فى ١٤ مارس ١٩٦٨ .

ثانياً : تقدمت كندا وإيطاليا والولايات المتحدة بمشروع قرار يدعو إلى إجراء اتصالات مع جميع العناصر الوطنية ، ومع سلطات بريتوريا ، وذلك لإيجاد نواة لحكم ذاتى فى أقرب وقت ممكن . ويدعو أيضاً إلى إجراء دراسة ميدانية شاملة للموقف فى جنوب غرب أفريقيا ، وتحديد الأوضاع اللازمة لتقرير المصير فى الاقليم ، وتقديم التوصيات الخاصة بالمعونة التى تقدمها الوكالات المتخصصة المنبثقة عن الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها .

ثالثاً : اقترحت شيلى والمكسيك إنشاء مجلس من الأمم المتحدة مماثل لما جاء فى الاقتراح الأفريقى ، ثم إجراء مشاورات مع ممثلى الشعب فى الإقليم لإنشاء جمعية تأسيسية وإعداد الانتخابات لجمعية تشريعية وحكومة مسئولة . وأخيراً إجراء اتصالات مع حكومة جنوب أفريقيا لوضع الاجراءات التى تكفل نقل السلطة فى هذا الاقليم إلى الوطنيين به .

ودامت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ثلاثة أسابيع كاملة . وظهر اثناءها أن المجموعات الدوليـــة بها تتمسك بالمواقف المتباينة التالية :

أولا : الدول الأفرو آسيوية (٥٨ دولة) تريد قرارا حاسماً لإنهاء الانتداب ، وتحديد موعد استقلال الإقليم ، وتولى الأمم المتحدة إدارة الإقليم فى فترة الانتقال ، مع استخدام القوة إذا لزم الأمر .

ثانياً : الدول الغربية تريد الدخول فى محادثات مع الحكومة العنصرية فى جنوب أفريقيا الوصول إلى نوع من التعاون الذى تقبـــله لإنهاء الانتداب .

ثالثاً : الاتحاد السوفيتى يرفض تماما فكرة تولى الأمم المتحدة إدارة

الإقليم فى فترة الانتقال ، ويطالب باعلان الاستقلال فوراً واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذه.

رابعاً : دول امريكا اللاتينية توافق على اقتراح المجموعـــة الأفروآسيوية ، ولكنها لاتقر الفقرة الخاصة باستعمال القوة إذا رفضت حكومة بريتوريا الخضوع للقرار .

وانتهت تلك الدورة الاستثنائية بأن اتخذت الجمعية العامة قراراً كان بمثابة حل وسط توفيق حذف منه أى إشارة إلى استخدام القوة ضد جنوب أفريقيا ، وأى ادانة صريحة لسياساتها الهجومية فى الإقليم. فلقد نص قرار الجمعية العامة فى ١٩ مايو سنة ١٩٦٧ على إنشاء مجلس خاص بجنوب غرب أفريقيا يقوم بمفاوضة حكومة بريتوريا من أجل التوصل إلى اجراءات انتقال الإقليم من إدارة جنوب أفريقيا إلى إدارة الأمم المتحدة[1]. وصدر هذا القرار بأغلبية ٨٥ صوتاً ضد صوتين وامتناع ثلاثين دولة عن التصويت، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا ، ومن افريقيـــا ، بوتسوانا ومالاوى وليسوتو .

وبعد ذلك بشهر انتخبت الجمعية العامة الأعضاء الأحد عشر فى المجلس المنصوص على إنشائه فى القرار الأخير من أجل « إدارة جنوب غرب أفريقيا حتى وصوله إلى الاستقلال، وضمان انسحاب قوات جنوب أفريقيا وموظفيها من الاقليم واحلال العناصر الوطنية محلهم » . هذا على أن يبعث هذا المجلس الخاص بإقليم جنوب غرب أفريقيا بالتقارير

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٤٨ ، ١٩ مايو سنة ١٩٦٧ .

اللازمة أولا بأول، كذلك عين السكرتير العـــام للأمم المتحدة مبعوثاً خاصاً له ليرأس هذا المجلس.

وبدأ المجلس مهمته الرئيسية، وهى الاتصال بحكومة جنوب أفريقيا بأن أرسل لها خطاباً يفاوضها فيه بشأن تغيير وضع الإقليم، فما كان من وزير خارجية جنوب أفريقيا إلا أن رفض النظر فى هذا الطلب «غير القانونى». وفى ٥ ابريل سنة ١٩٦٨ وصل أعضاء مجلس جنوب غرب أفريقيا إلى لوساكا، ومنها حاولوا الدخول إلى ويندهوك، عاصمة الإقليم، إلا أن سلطات جنوب أفريقيا رفضت التصريح لهم بالهبوط بطائرتهم على أراضى الإقليم. وبذلك تلاشى احتمال التفاهم بين جنوب أفريقيا والأمم المتحدة حول مستقبل الإقليم.

وفى يونيو سنة ١٩٦٨، أصدرت الجمعية العامة قراراً[١] بتأييد وجهة نظر أعضاء المجلس الخاص بجنوب غرب أفريقيا فيما يتعلق بضرورة اعطاء الأولوية للأهداف الإنمائية الإقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الإقليم، وذلك عن طريق برامج الأمم المتحدة للمساعدات الاقتصادية وللتدريب الفنى بما يتناسب مع مقتضيات الأحوال فى الإقليم. ثم طلب القرار من حكومة جنوب أفريقيا سحب قواتها البوليسية وأجهزتها الإدارية من الإقليم.

وفى ١٨ يونيو سنة ١٩٦٨، وهو التاريخ الذى كان محدداً من قبل لإعلان استقلال جنوب غرب أفريقيا، أسمت الجمعية العامة هذا الاقليم على سبيل الشعار، «ناميبيا»، وإن لم تكن بعد دولة ذات سيادة.

وانتهت اعوام الستينات وقرارات الأمم المتحدة، وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية بصدد مشكلة ناميبيا لاتتجاوز حدود الألفاظ الرنانة

---

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٧٢ (الدورة ٢٢)، ١٢ يونيو سنة ١٩٦٨.

فحسب دون اتخاذ أية إجراءات ملموسة واقعية ضد جنوب أفريقيا . مثال ذلك ما حدث فى مارس سنة ١٩٦٩ . عندما وافق مجلس الأمن(١) بأغلبية ١٣ صوتاً على إنهاء وصاية حكومة جنوب أفريقيا على ناميبيا ، واكتفى المجلس بمجرد دعوة حكومة بريتـــوريا إلى الانسحاب من الإقليم .

منظمة الوحدة الأفريقية وتطورات قضية ناميبيا:

لقد اعتبرت منظمة الوحدة الأفريقية قرار الجمعية العامة رقم ٢١٤٥ الصادر فى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٦٦ ، انتصاراً لقضية استقلال ناميبيا . فى نوفمبر سنة ١٩٦٦ ، اجتمع مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية فى اديس ابابا ، وأعلن ان قرار ٢٧ أكتوبر المذكور هو « انهاء لنظام الانتداب فى ناميبيا ، وأنه لم يعد لحكومة جنوب أفريقيا أدنى حق فى ممارسة السلطة الإدارية فى جنوب غرب افريقيا » . وأصدر مجلس الوزراء الأفريقى قرارا بالإجماع تضمن التنديد بحكم جنوب افريقيا لناميبيا واعتباره احتلالا عسكريا غير مشروع . ودعا القرار الدول الأفريقية إلى بذل كل جهد ممكن لمساعدة شعب ناميبيا على « التخلص من الاحتلال الأجنبى » . كما طلب القرار من لجنة التحرير بدار السلام أن « تعطى الأولوية لإنهاء الإستعمار فى جنوب غرب افريقيا »

واقتصر القرار على تلك العبارات المطاطة الغامضة(٢).

والواقع ان منظمة الوحدة الأفريقية لم يكن فى مقدورها أن تقوم

(١) قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٤ لعام ١٩٦٩ ، ٢٠ مارس سنة ١٩٦٩ .
(٢) قرار م / و / ٧/٨٧ الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

بإعداد و تحريك قوات أفريقية مشتركة لتصارع عسكريا أقوى دولة فى أفريقيا جنوب الصحراء . كذلك تضاءلت إلى حد بعيد احتمالات النجاح بالنسبة لحرب العصابات فى ناميبيا نظراً للمساحات الصحراوية الشاسعة التى يتكون منها اقليمها ،ذلك بالإضافة إلى التناثر السكانى . هذا إلى جانب شدة المنازعات القبلية التى أدت إلى تفكك بعيد فى جبهة الحركات الوطنية الداعية للاستقلال . ورغم تلك الاعتبارات كلها ، حاولت حركة Swapo السوابو القيام ببعض العمليات الفدائية ضد سلطات جنوب أفريقيا فى الإقليم ، انطلاقا من أراضى تنزانيا .

ولقد فضلت منظمة الوحدة الأفريقية أن تترك لأجهزة الأمم المتحدة حرية التصرف محاولة علاج مشكلة ناميبيا نظراً لطبيعتها الخاصة كقضية تدور فى جوهرها فى فلك عهد عصبة الأمم و ميثاق الأمم المتحدة، فدعت المنظمة الأفريقية الدول الأعضاء بها إلى تقديم تقارير إلى السكرتير العام للامم المتحدة عن مدى « المساندة المادية » التى يمكن أن تقدمها لثوار ناميبيا . وكان هذا هو جوهر قرار مؤتمر القمة الأفريقى بكينشاسا عام ١٩٦٧ بصدد مشكلة ناميبيا .

واكتفى القرار الصادر من مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى الجزائر فى سبتمبر سنة ١٩٦٨ بإعادة تكرار المساندة الكاملة غير المشروطة لشعب ناميبيا فى صراعه ضد الاستعمار ،واستمر الخط السياسى العام تجاه مشكلة ناميبيا ، فى دوائر وأجهزة الأمم المتحدة ، قائماً على أساس اعتبار مصير المستقبل السياسى والمركز القانونى الدولى لهذا الإقليم الافريقى ، واقعاً على عاتق المجتمع الدولى ككل ،وليس فقط على المجتمع القارى الأفريقى .

ولذلك عرف مؤتمر القمة الأفريقى بالجزائر فى سبتمبر عام

١٩٦٨ إقليم ناميبيا بأنه « أراض تحت مسئولية الأمم المتحدة متمثلة فى فرعيها الرئيسيين ، الجمعية العامة ومجلس الأمن ».

تطورات قضية ناميبيا فى أوائل السبعينات:

طوال عامى ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، انحصرت أنشطة المجتمع الدولى فى محاولة تسوية قضية ناميبيا فى مجموعة من القرارات اتخذها مجلس الأمن ، وفى فتوى جديدة أصدرتها محكمة العدل الدولية ، ولكن دون فعالية تذكر .

فى يناير سنة ١٩٧٠ أصدر مجلس الأمن قراراً[1] باعتبار جميع الاجراءات التى تتخذها جنوب أفريقيا بالنسبة لإقليم ناميبيا إجراءات غير قانونية ،وطلب المجلس من جميع الدول الأعضاء وبصفة خاصة الدول التى ترتبط بمصالح اقتصادية مع الإقليم بأن تمتنع عن التعامل مع جنوب أفريقيا بأى شكل يخالف القرار . وقد وافق المجلس على هذا القرار بأغلبية ١٣ صوتاً وامتناع بريطانيا وفرنسا عن التصويت ،وأعلن فردريك وارنر نائب رئيس الوفد البريطانى بأن بريطانيا لن تشتبك فى حرب إقتصادية مع جنوب أفريقيا .

وفى يوليو سنة ١٩٧٠ ، أصدر مجلس الأمن قرارين يتعلقان بالمشكلة ذاتها . الأول[2] يحظر إرسال الأسلحة إلى حكومة جنوب أفريقيا . والثانى[3] يطلب من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إنهاء أى اعتراف بسلطة جنوب أفريقيا على إقليم ناميبيا ، كما قرر المجلس لأول مرة فى

(١) قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٦ لعام ١٩٧٠ ، ٣٠ يناير سنة ١٩٧٠ .
(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٢٨٢ لعام ١٩٧٠ ، ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٠ .
(٣) قرار مجلس الأمن رقم ٢٨٣ لعام ١٩٧٠ ، ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٠ .

تاريخه أن يطلب من محكمة العدل الدولية فى لاهاى الادلاء برأى إستشارى عن النتائج القانونية لاستمرار وجـــود جنوب أفريقيا فى ناميبيا .

ولم تصدر المحكمة الدولية قرارها بشأن ذلك الرأى الاستشارى المطلوب إلا فى ٢١ يونيو سنة ١٩٧١ ، حين أعلنت قرارها بتأييد قرار مجلس الأمن الذى يلغى وصاية جنوب أفريقيا على ناميبيا ، ويقضى بانسحاب قوات بريتوريا منها . وقد اتخذت المحكمة قرارها بأغلبية ثلاثة عشر قاضيا ضد قاضيين فقط هما المنتميان إلى فرنسا وبريطانيا ، وهنا رفض جون فورستر رئيس وزراء جنوب أفريقيا رأى المحكمة المذكور، وأعلن أن بلاده ستواصل إدارة الإقليم كما فعلت دائماً .

وفى أكتوبر عام ١٩٧١ ، صدر قرار[١] من مجلس الأمن يعترف بشرعية حركات التحرير فى ناميبيا ضد حكم جنوب أفريقيا ، وحق مواطنيها فى تقرير مصيرهم،والحصول على استقلال بلادهم ، ويؤيد قرار المحكمة الدولية. وأخيراً دعا القرار المجلس الخاص بناميبيا إلى استمرار تأدية المهام الموكولة إليه فى الإقليم

وفى يناير عام ١٩٧٢ ، شهدت ناميبيا موجة إضرابات عمالية واسعة اشترك فيها ثلاثة عشر ألفاً من الأفريقيين المنتمين لقبائل الهوفامبو فى سبعة عشر مركزاً للعمل ، وأغلقت سبعة مناجم للنحاس والرصاص . وشمل الإضراب منجم «أفرانجيموند» الشهير للماس الذى تملكه الشركة الانجلوامريكية ، وذلك اعتراضاً على نظام عقد العمل الجائر الذى تفرضه حكومة جنوب أفريقيا على القوة العمالية فى ناميبيا .

---

(١) قرار مجلس الأمن رقم ٣٠١ لعام ١٩٧١ ، ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧١ .

ثم عقد اجتماع لمجلس الأمن صدر عنه قرار[1] بأغلبية ثلاثة عشر صوتاً، وامتناع الاتحاد السوفيتى عن التصويت، وعدم اشتراك الصين فى التصويت، على استمرار اتصالات الأمم المتحدة متمثلة فى سكرتيرها العام كورت فالدهايم ومبعوثه الخاص إلى ناميبيا وهو الدبلوماسى السويسرى الفريد أشير، مع حكومة جنوب أفريقيا حول حق إقليم ناميبيا فى تقرير المصير والاستقلال. ودعا القرار السكرتير العام للأمم المتحدة إلى تقديم تقرير لمجلس الأمن بشأن تطبيق هذا القرار فى تاريخ أقصاه ٣٠ إبريل سنة ١٩٧٣.

وفى مارس سنة ١٩٧٢ قام كورت فالدهايم بجولة تفتيشية لتفقد أحوال إقليم ناميبيا، لأول مرة يزور فيها سكرتير عام الأمم المتحدة هذه المنطقة وأجرى فالدهايم محادثات مع المسئولين فى حكومة جنوب أفريقيا حول مستقبل إقليم ناميبيا، وذلك بناء على تكليف من مجلس الأمن. ولقد عمدت سلطات بريتوريا إلى منع أصحاب الالتماسات والشكاوى من الوطنيين الأفريقيين فى البلاد من الاقتراب من فالدهايم أثناء زيارته لجنوب أفريقيا ولناميبيا، ولم تسفر زيارة فالدهايم عن تقدم ذى شأن فى طريق إنهاء المشكلة.

مؤتمر بروكسل الدولى لمعالجة قضية ناميبيا :

انعقد هذا المؤتمر فى مدينة بروكسل فيما بين ٢٦و٢٨ مايو سنة ١٩٧٢ لتدعيم التضامن مع شعب ناميبيا، ولتعبئة الرأى العام العالمى عامة، والأوربى خاصة.

وكان هذا الانعقاد بناء على دعوة حركة السوابو بالاشتراك مع اللجنة الوطنية البلجيكية التى شكلت من بعض الأحزاب التقدمية فى بلجيكا.

---

(١) قرار مجلس الأمن رقم ٣٠٩ لعام ١٩٧٢.

وقد اشتركت فيه وفود من خمس وسبعين دولة مثلت فيه إما على المستوى الحكومى،أو على مستوى الأحزاب والتنظيمات السياسية ، كما اشترك فيه أيضاً ممثلو بعض المنظمات الدولية من بينها لجنة تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية . ومؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ، ومجلس الكنائس العالمى ، وعدد من الحركات التحررية منها أنجولا ، وفلسطين ، وفيتنام ، وزمبابوى[1] .

وقد شكل المؤتمر ثلاث لجان ، وأصدر بياناً ختامياً أهم ما جاء فيه :

١ ـ أن قيادة الكفاح ضد احتلال جنوب أفريقيا لإقليم ناميبيا ، وتحديد أسلوبه يقع على عاتق حركة السوابو التى تمثل فعلاشعب ناميبيا .

٢ ـ الوضع الدولى للاقليم محدد تحديداً واضحاً ، والأمم المتحدة وحدها مسئولة عن إدارته .

٣ ـ سبب إخفاق الأمم المتحدة فى حل القضية هو اعتراض ثلاث دول ذات مقاعد دائمة فى مجلس الأمن على أى قرار إيجابى ضد جمهورية جنوب أفريقيا ، وهذه الدول هى ، الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وانجلترا .

٤ ـ ان تعنت جنوب افريقيا ، يرجع إلى المساعدات التى تقدمها إليها الدول الغربية ، وإلى الاحتكارات الدولية التى تستغل ثروات ناميبيا .

٥ ـ ان ناميبيا وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة، وشعبها وحده هو الذى يحدد مستقبلها ، فأى مفاوضات مع جنوب أفريقيا بشأن مستقبل الإقليم يجب أن يكون بالاشتراك المناسب مع شعب ناميبيا الممثل فى حركة السوابو .

---

(١) اشتركت فيه مصر بوفد من الاتحاد الاشتراكى العربى رأسه المرحوم الدكتور جابر جاد عبد الرحمن.

ومن أجل متابعة قرارات المؤتمر تقرر تشكيل لجان وطنية فى الدول التى اشتركت فى المؤتمر لتعبئة الرأى العام فيها تضامناً مع شعب ناميبيا فى نضاله .

ومع ما حققه هذا المؤتمر من نجاح ، فإنه لم يحقق تأثيراً إيجابياً فى تحرك القضية .

مؤتمر القمة العاشر وقضية ناميبيا .

وفى مؤتمر القمة العاشر لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى انعقد بمدينة أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٧٣ صدرت قرارات حماسية من أجل تصفية الإستعمار ، وضرورة مساعدة شعب ناميبيا ، ولكنها لم تفد القضية فى عالم الواقع .

وختاما : فإن إخفاق القارة الأفريقية خاصة ، والمجتمع الدولى عامة فى مساعدة شعب ناميبيا فى أن يستقل يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسية :

أولا : القوة العسكرية لجمهورية جنوب أفريقيا ، ومساندة الدول الغربية الكبرى (الولايات المتحدة — إنجلترا — فرنسا) لتلك الدولة العنصرية لمابين الطرفين من مصالح اقتصادية مباشرة . ويظهر ذلك جليا فى تقاعس مجلس الأمن عن اتخاذ أى قرار يتضمن ردعا حقيقياً لحكومة جنوب افريقيا .

ثانياً : ضعف حركة التحرير فى ناميبيا ضعفا منشؤه قلة عدد السكان فى المنطقة مع تخلفهم وانقسامهم إلى قبائل متنافرة ، وعدم قدرتهم على فرض وجودهم أمام سلطات جنوب أفريقيا ، وان كانوا قد نجحوا فى إثبات وجودهم فى بعض المحافل الدولية .

ثالثاً : ضعف القوة العسكرية للدول الأفريقية مجتمعة ضعفا جعلها

إما عاجزة عن مواجهة قوات جنوب أفريقيا ، وإما أنها غير راغبة فى هذه المواجهة ، وهذا على الرغم من السند القانونى الذى نجده فى قرارات الأمم المتحدة العديدة التى صدرت مؤكدة عدم شرعية وجود جنوب افريقيا فى هذا الإقليم[1].

وتفاعل هذه العناصر مع بعضها أدى إلى اهتمام الرأى العام العالمى بالجانب القانونى والشكلى للقضية تاركا الجانب الواقعى . بل ان منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية قررت — دون أن تعلن ذلك صراحة — ان تجعل الأولوية لمساعدة حركات التحرير والأقاليم الأكثر قدرة على تحمل أعباء الكفاح، والأكثر قدرة على الإفادة من المساعدات ،وليست ناميبيا من هذه أو تلك .

---

(١) يضاف إلى هذه الأسباب مابين تصفية الاستعمار فى ناميبيا وتصفيته فى جنوب افريقيا من صلة وثيقة إلا أن الهدف بالنسبة لإقليم ناميبيا واضح ومحدد وهو استقلال هذا الإقليم ، اما بالنسبة لجمهورية جنوب أفريقيا فالهدف هو تغيير نظام الحكم،وقد يكون هذا أشد عسرا من ذاك .

المبحث الرابع

تصفية الاستعمار فى الصحراء الأسبانية

الصحراء الأسبانية من الأقاليم الأفريقية التى مازال يسيطر عليها الاستعمار الأسبانى فى القارة منذ عام ١٨٨٥ ، بالإضافة إلى مدينتى ستبة ومليلة على شاطىء البحر المتوسط فى المغرب ، ذلك بعد أن حصلت غينيا الاستوائية (غينيا الأسبانية سابقاً) على استقلالها عام ١٩٦٨ ، وبعد أن تنازلت اسبانيا عن اقليم افنى للمغرب الذى ضمتـــه إليها فى ابريل سنة ١٩٦٩ .

وتبلغ مساحة اقليم الصحراء الأسبانية نحو ٢٨٥٠٠٠ كيلو متر مربع ويتميز بقلة سكانه ، إذ لا يزيدون عن ثلاثين ألف نسمة معظمهم بدو رحل . وتتكون الصحراء الأسبانية من اقليمين صحراوين هما الساقية الحمراء وعاصمته « العيون » ، وريودورو وعاصمته « فيلاسيزنروسى » ، والصحراء الأسبانية ذات حدود مشتركة مع ثلاث دول أفريقية هى المغرب والجزائر وموريتانيا ، ولذا كانت محلا لنزاعات حادة بين هذه الدول الثلاث التى سعت كل منها إلى ضم هذا الإقليم كله أو بعضه إلى ممتلكاتها ، خاصة بعد أن اكتشفت كميات كبيرة من الفوسفات فيه فى عام ١٩٦٤ .

وشنت المملكة المغربية أكثر من هجوم على الصحراء الأسبانية فيما بين سنتى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ، واستطاعت قواتها أن تستولى على أهم المناطق داخل هذا الإقليم باستثناء المنطقة الساحلية والعاصمة فيلا سيزنروسى ، إلا أن أسبانيا بعثت إمدادات عسكرية استطاعت بها استرداد سيطرتها على المنطقة بمساعدة بعض القوات الفرنسية ، ودارت مفاوضات بين الحكومة

الأسبانية والحكومة المغربية لإبرام صلح بين الطرفين، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن تنازل اسبانيا عن منطقة طرفايا ، والمنطقة المحيطة بمدينة سيدى حفنى، ولكن دون تحقيق مطالب المغرب الأخرى .

كذلك استعانت موريتانيا فى لباقة بالحجج التى كانت المغرب قد تقدمت بها إلى المجتمع الدولى وهى تطالب بضم موريتانيا إليها وبضم الصحراء الاسبانية معها ، باعتبار هذه الصحراء امتدادا لموريتانيا ، وفى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٦٤ قام المندوب الدائم لموريتانيا فى الأمم المتحدة بتقديم مذكرة إلى احدى اللجان التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة يطالب فيها بالصحراء الأسبانية ، مستنداً إلى الكتاب الأبيض المغربى الذى أصدرته وزارة الخارجية المغربية عن قضية موريتانيا . وقد تضمن أن المغرب يعتبر الصحراء الاسبانية جزءاً من موريتانيا .

ومن جهة ثالثة ، كان الخلاف الذى وقع بين المغرب والجزائر حول منطقة تندوف فى عام ١٩٦٤ وثيق الصلة برغبة الحكومة الجزائرية فى أن تمتد سيادتها إلى جزء من الصحراء الأسبانية ليكون للجزائر بذلك منفذ إلى المحيط الأطلسى وطد موقعها الإستراتيجى، هذا ، وإن كانت الحكومة الجزائرية لم تصرح علنا بهذه المطالب الإقليمية فى الصحراء الأسبانية .

والواقع أن الدبلوماسية الأسبانية قد نجحت فى استغلال مطامح الدول الأفريقية المجاورة لإقليم ريودورو للابقاء على استعمارها له ، وفى الوقت نفسه قامت الحكومة الأسبانية بمنح مزيد من الحكم الذاتى لأهل الاقليم كسبا لودهم . إلا أنه فى عام ١٩٦٩ جرت اتصالات مباشرة بين الحكومة المغربية والحكومة الموريتانية أسفرت عن اعتراف مملكة المغرب رسمياً بدولة موريتانيا فى سبتمبر سنة ١٩٦٩ ، ثم بدأت

الدولتان علاقاتهما الدبلوماسية العادية فى يناير سنة ١٩٧٠ . وبعد ذلك بستة شهور أبرمت الدولتان معاهدة حسن جوار بمقتضاها تعهدت كل منهما باحترام السلامة الإقليمية للأخرى، وتسوية كافة منازعاتهما بالطرق السلمية ، وأصدر الملك الحسن الثانى والرئيس مختار ولد داده بياناً رسمياً أعلنا فيه أن بلديهما سوف « تتعاونان فى الاسراع بعجلة التحرير فى أقاليم الصحراء الأسبانية وفقاً لأحكام قرارات الأمم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار فى تلك الأقاليم » .

وفى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٧٠ عقد مؤتمر قمة ثلاثى جمع بين الملك الحسن الثانى ملك المغرب والرئيس الجزائرى بومدين والرئيس ولد داده رئيس جمهورية موريتانيا ، من أجل اجراء مباحثات حول القضايا الإقليمية المعلقة بين الدول الثلاث ، وقرر الرؤساء الثلاثة إنشاء لجنة من وزراء خارجيتهم تتكلف بالقيام بمزيد من المحادثات . واجتمعت تلك اللجنة فى الجزائر فى المدة مابين ٤ و٦ يناير سنة ١٩٧٢ ، إلا أن تلك اللجنة الوزارية لم تحقق تقدماً موضوعياً إيجابياً يذكر فى موضوع تصفية الإستعمار الأسبانى من ريودورو والساقية الحمراء ، كما أعلن إرجاء مؤتمر القمة التالى الذى كان سوف يجمع مرة ثانية رؤساء الدول الثلاث فى مارس سنة ١٩٧٢ ، إلى أجل غير مسمى .

وهكذا انتهى فى الوقت الحاضر دور الدبلوماسية المغربية والجزائرية والموريتانية فى محاولة إنهاء السيطرة الاسبانية على الصحراء الأفريقية الواقعة على شاطىء القارة الغربى ، إلى الاقتناع المتبادل بين الدول الثلاث بالابقاء على الوضع القائم فى منطقتهم ولو مؤقتاً .

قضية الصحراء الأسبانية بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة :

مما يلاحظ أنه على حين عالجت منظمة الوحدة الافريقية مختلف المنازعات السياسية التى قامت بين الدول الافريقية الاعضاء فيها ، فى السنوات العشر الماضية ، أو على الاقل حاولت تسويتها بالطرق السلمية، وكادت المنظمة الافريقية أن تنفرد بذلك المضمار ، إلا أن قضايا تصفية الإستعمار الأوربى المتبقى فى بعض مناطق القارة الأفريقية قد لاقت اهتماما أكبر وأعمق فى أنشطة أجهزة الأمم المتحدة ، خاصة لجنة تصفية الإستعمار التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، اكثر مما وجدت تلك القضايا من اهتمام فى نطاق منظمة الوحدة الأفريقية .

والعامل الأساسى ، لأولوية دور الأمم المتحـــدة فى مجال تصفية الإستعمار فى أفريقيا ، إنما يرجع إلى اعلان الأمم المتحدة فى سنة ١٩٦٠ الخاص بمنح الإستقلال للمناطق والشعوب التى مازالت خاضعة للاستعمار فى أى منطقة من العالم[١]، وإلى إنشاء لجنة خاصة بتصفية الاستعمار تابعة للجمعية العامة للامم المتحدة . ومن ثم التجأت كل من الحكومة المغربية والحكومة الموريتانية فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٣ إلى لجنة تصفية الإستعمار ، وعرضت عليها مطالبها الإقليمية بشان الصحراء الأسبانية، وفى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٤ أصدرت لجنة تصفية الإستعمار قراراً يدعو الحكومة الأسبانية بوصفها الدولة القائمة بالإدارة فى الصحراء الأسبانية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحرير اقليمى افنى والصحراء الأسبانية ، وبالشروع فى إجراء مباحثات مع الأطراف المعنية بالقضية ، لهذا الغرض . وبعد ذلك

---

(١) قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) — ١٤/١٢/١٩٦٠ .

بعام أصدرت الجمعية العامة قراراً[1] يؤكد على نفس مضمون القرار المذكور سلفاً .

ثم عادت الجمعية العامة وأصدرت قراراً تؤكد فيــــه من جديد : « حق شعب أفنى والصحراء الأسبانية غير القابل للتصرف فى تقرير المصير ، وتدعو الدولة القائمة بالإدارة إلى الاضطلاع ، فى أقرب وقت ممكن ، ووفقاً لأمانى سكان الصحراء الأسبانية الوطنيين ، وبالتشاور مع حكومتى المغرب وموريتانيا وأى طرف معنى آخر، بتقرير الإجراءات اللازمة لعقد استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة بغية تمكين سكان الإقليم من ممارسة حق تقرير المصير القومى »[2]. وفى العام التالى كررت الجمعية العامة نفس الدعوة إلى الحكومة الأسبانية[3].

وإزاء تجاهل الحكومة الأسبانية لموضوع إجراء استفتاء لسكان الصحراء الأسبانية لتقرير مصيرهم تحت اشراف الأمم المتحدة ، أصدرت الجمعية العامة قراراً فى عام ١٩٦٩ تضمن بعض الخطوات الإجرائية التنفيذية اللازمة لإتمام الإستفتاء فى الصحراء الأسبانية . وكانت أهم تلك الخطوات هى مايلى[4] :

أولا : إيجاد مناخ ديمقراطى لإجراء الإستفتاء على أسس حرة سليمة ، وذلك عن طريق السماح بعودة المنفيين من الوطنيين إلى الإقليم .

ثانياً : اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان اشتراك أهالى الإقليم الوطنيين وحدهم فى الإستفتاء .

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٧٢ (الدورة ٢٠) ، ٢٢ / ١٢ / ١٩٦٥ .
(٢) قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٢٩ (الدورة ٢١) ، ديسمبر سنة ١٩٦٦ .
(٣) قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٥٤ (الدورة ٢٢) ، ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧ .
(٤) قرار الجمعية العامة رقم ٢٥٩١ (الدورة ٢٤) ، ديسمبر سنة ١٩٦٩ .

ثالثاً : احترام قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بأعمال الشركات الأجنبية التى تعمل فى الإقليم ، والامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه تأخير عملية تصفية الإستعمار فى الصحراء الأسبانية .

رابعاً : تقديم كافة التسهيلات الضرورية لبعثة تشكلها الأمم المتحدة، لتمكينها من الاشتراك بصورة فعالة ، فى تنظيم إجراءات الإستفتاء .

واستمر اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية بقايا الإستعمار الأسبانى فى القارة الأفريقية ، منحصراً فى دعوة أسبانيا إلى اجراء استفتاء حق تقرير المصير القومى فى الصحراء الأسبانية تحت اشراف أجهزة الأمم المتحدة ، وبناء على مفاوضات إيجابية مع كل من حكومتى المغرب وموريتانيا بما يكفل تقبل هاتين الدولتين لنتائج ذلك الإستفتاء المقترح . ذلك من الناحية النظرية. أما من الناحية العملية التطبيقية فالجمعية العامة كانت تكلف دائماً لجنة تصفية الإستعمار بمواصلة دراسة الأوضاع القائمة فى المنطقة، وتقديم تقارير فنية عنها إلى الدورات المتعاقبة للجمعية العامة ، ولم يذهب نشاط الأمم المتحدة فى سبيل تصفية الإستعمار الأسبانى من الصحراء الأفريقية إلى أبعد من ذلك .

أما منظمة الوحدة الافريقية ، فلقد اقتصر دور أجهزتها الرئيسية فى محاولة انهاء السيطرة الإستعمارية الاسبانية على ريودورو والساقية الحمراء فى أقصى غرب القارة ،على مجرد ترداد ماجاء فى قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار فى الصحراء الأسبانية .

لم يرد ذكر المستعمرات الاسبانية فى جدول أعمال مؤتمر القمة الأفريقى التأسيسى ، بأديس ابابا سنة ١٩٦٣ ، إلا أن لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقيـــة ، أثناء اجتماعها الأول فى يوليو

سنة ١٩٦٣ ، أصدرت قراراً[1] يجمع فى مضمونه بين كل من فرنسا وبريطانيا وأسبانيا ، ويعتبر الدول الثلاث من اعضاء المجتمع الدولى المعترفين بشرعية حق تقرير المصير القومى للشعوب المستعمرة ، ولكن رأت اللجنة أنه يجب بذل ضغوط دبلوماسية فعالة على الدول الاوربية الثلاث من أجل الاسراع بعجلة تصفية الاستعمار فى القارة .

وهكذا بدأ اهتمام المنظمة الافريقية بقضية الصحراء الاسبانية ، ولم يتبلور هذا الاهتمام إلا أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى الرابع فى اديس ابابا عام ١٩٦٦ ، حينما أصدر المؤتمر قراراً يدعو إلى تصفية الاستعمار الاسبانى فى المناطق التى تحتلها أسبانيا فى القارة ، وذلك بناء على قرار صادر من مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية بذلك المعنى(٢).

كذلك اتخذ مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية الذى انعقد فى الرباط بالمغرب ، فى يونيو سنة ١٩٧٢ ، قراراً أعرب فيه عن تضامنه مع سكان الصحراء الخاضعة للاستعمار الاسبانى . ودعا القرار مرة اخرى إلى أن تهيء أسبانيـــا الجو المناسب لإجراء استفتاء فى الصحراء الاسبانية ، حول تقرير المصير القومى فى الصحراء ، وتحت اشراف الأمم المتحدة ، ووفقاً لمبادىء وأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

وهكذا ، لم يكن لمنظمة الوحدة الأفريقية ، فى قضية تصفية الاستعمار من الصحراء الاسبانية ، دوراً إيجابياً فعالا يذكر ، سوى الدوران فى نفس فلك القرارات الصادرة من الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن تلك القضية الأفريقية .

(١) United Nations Doc A/AC 109/112,22 April 1965.

(٢) قرار / م / و / ٨٢ / ٧ / الصادر فى ٣١ اكتوبر — ٤ نوفبر سنة ١٩٦٦ .

وبعد، كيف نفسر الدور المحدود الذى لعبته منظمة الوحدة الأفريقية فى تصفية الاستعمار فى الصحراء الاسبانية، على الرغم من إعلان أسبانيا استعدادها لتطبيق حق تقرير المصير فى مستعمراتها ، وعلى الرغم من الضعف النسبى للقوة العسكرية الاسبانية ؟ .

إن السبب الأعظم فى اخفاق منظمة الوحدة الأفريقية فى ذلك يرجع إلى اختلاف الدول الأفريقية فى تحديد مستقبل الصحراء الاسبانية ، فكل من المغرب وموريتانيا والجزائر لها مطالب ومآرب فى تلك المنطقة ، ويبدو أنها لم تستطع أن تتفق فيما بينها على تقسيم المنطقة بينهم ،أو على التنازل عن مطالبهم فى سبيل منح الاستقلال السياسى للمنطقة ، وإن كان قلة سكان المنطقة ، وعدم وجود قيادة واعية بينهم، يجعل تحويل المنطقة إلى كيان مستقل أمراً عسيراً .

وهنا يتضح تقصير منظمة الوحدة الأفريقية ،إذ لم تفلح فى أن تقوم بدور الوسيط بين تلك الدول الأفريقية الثلاث المجاورة للصحراء الأسبانية ، كما لم تنجح فى تقسيم المنطقة بين هذه الدول، وإجراء استفتاء لمعرفة آراء سكان هذه المنطقة .

وقد يكون تقسيم اقليم بين ثلاث دول أفريقية إجراء غير مألوف، أو غير مرغوب فيه عند الرأى العام الأفريقى الذى يؤمن بالاستقلال حتى ولو كان صوريا ، ولكن لاشك أن تقسيم تلك المنطقة بين المغرب وموريتانيا على أمل أن تتحد الدولتان مستقبلا اكرم للقارة الأفريقية من بقاء استعمار أجنبى يرمز إلى اخفاق أفريقيا فى الاتفاق فيما بينها على مثل هذا الأمر الحيوى .

المبحث الخامس

تصفية الاستعمار فى «الصومال الفرنسى»

يقع اقليم «الصومال الفرنسى» (الذى يقع فيه ميناء جيبوتى) على الساحل الأفريقى مطلا على خليج عدن وعلى مدخل البحر الأحمر الجنوبى، ومساحته لاتتجاوز ٢٢ ألف كيلو متر مربع، وسكانه لايزيدون عن ١٣٠ ألف نسمة، وينقسمون إلى مجموعتين قبليتين تكاد تتساويان من حيث العدد، وهما الصوماليون من جانب، والعفاريون الدناقل من جانب آخر، بالإضافة إلى اقليات صغيرة من العرب والهنود والأوربيين.

و «الصومال الفرنسى» يعتبر من البلاد الفقيرة اقتصادياً، فإلى جانب إنتاجه القليل من القطن والسكر والأسمنت، يعتبر الملح أهم مورد له، ويصدر بعض الماشية والبن، ويعيش معظم السكان على حرفة صيد السمك وتربية الحيوان. ويعتمد الاقليم على المساعدات الفرنسية التى تصل سنوياً الى ٣٠ مليون دولار. إلا أن أهمية الصومال الفرنسى تتركز فى موقعه الاستراتيجى الفريد.

التطور التاريخى والسياسى للصومال الفرنسى:

امتد الاستعمار الفرنسى إلى الساحل الصومالى فى أواخر القرن التاسع عشر، وأسس الفرنسيون عام ١٨٨٧ قاعدة لهم عند رأس جيبوتى وتقرر فى عام ١٨٩٠ اتخاذ ميناء جيبوتى عاصمة للمستعمرة الفرنسية هناك. والصومال الفرنسى مازال حتى يومنا هذا يمثل أهمية استراتيجية

واقتصادية بالغة بالنسبة لفرنسا ومصالحها فى المحيط الهندى ، والشرق الأقصى كمركز هام لتموين السفن، وبحكم كونه القاعدة الوحيدة لفرنسا حالياً فى شرق أفريقيا ، كما أنه يشكل نقطة ارتكاز رئيسية بين فرنسا ومنطقة التجارب الذرية الفرنسية في المحيط الهادي .

ولقد استغلت السياسةالفرنسية دائماً الانقسام القبلى الثنائى فى الاقليم لاستمرار سيطرتها عليه ، فقبائل عيسى تنتمى إلى العنصر الصومالى ، بينما تتقارب القبائل العفارية من العنصر الأثيوبى . ولم تتبلور ملامح الحياة السياسية الوطنية فى الصومال الفرنسى إلا بعد انتهاءالحرب العالمية الثانية، وذلك لعوامل عدة أهمها تسوية قضية المستعمرات الايطالية فى نطاق الأمم المتحدة ، وفعالية الحركات الوطنية فى آسيا وأفريقيا .

وفى عام ١٩٤٦ أنشىء أول مجلس إقليمى نيابى فى الصومالالفرنسى(١) اختص بوضع ميزانية الإقليم والاشراف على الاشغال العامة فيه ، وبعض الشئون الإدارية . وتكون المجلس من مجموعتين أحدهما تمثل الجالية الفرنسية، والثانية تمثل الأهالى الوطنيين . كذلك نص الدستور الفرنسىعلى حق الاقليم فى أن يكون له ممثل فى البرلمان الفرنسى يتم اختياره عنطريق الاقتراع العام، وأن يكون له ممثلون فى « مجلس الجمهورية» الفرنسى، وفى « جمعية الاتحاد الفرنسى » يتم اختيارهم بواسطة مجلس الاقليم النيابى .

وفى سنة ١٩٥٧ أصدرت الحكومة الفرنسية دستوراً جديداًللصومال الفرنسى تطبيقاً « للقانون الاطارى » الذى صدر فى سنة ١٩٥٦ . وقد

---

(١) د . سمعان بطرس فرج الله « مستقبل جيبوتى بين اثيوبيا والصومال » تقرير منشور بمجلة السياسة الدولية . عدد ٧ — السنة الثالثة . القاهرة . يناير سنة ١٩٦٧ ، من ص ١٥٢ إلى ١٦١ .

نص هذا الدستور الجديد على تقسيم الإقليم إلى ٤ دوائر ، ولكل دائرة عدد من النواب المنتخبين إنتخاباً عاماً ، ويؤلفون كلهم ٢٣ عضواً يكونون « الجمعية الإقليمية » ، كما أصبح للاقليم مجلس وزارى يرأسه حاكم الإقليم الفرنسى ، بينما يتولى زعيم الأغلبية فى الجمعية الإقليمية منصب نائب الرئيس وفى الانتخابات التى جرت سنة ١٩٥٧ لتكوين الجمعية الإقليمية ، فاز حزب « الاتحاد الجمهورى » الذى كان يرأسه محمود حربى (وهو صومالى) الذى تولى منصب نائب رئيس المجلس الوزارى ، كما أنه انتخب نائباً عن الاقليم فى البرلمان الفرنسى . وتكون المجلس الوزارى من أربعة من الصوماليين واثنين من الدناقل ، وواحد يمثل الجالية العربية ، وآخر يمثل الجالية الأوربية .

وساد الاقليم هدوء نسبى حتى عام ١٩٥٨ ، حين تم الاستفتاء العام على دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة . وفى هذا الاستفتاء كان أمام سكان الصومال الفرنسى الاختيار بين استمرارهم فى الحكم الذاتى تحت حماية فرنسا ، أو الاستقلال تمهيداً لانضمامهم إلى دولة صومالية كبرى . وكان محمود حربى من أنصار الاستقلال ، إلا أن الاقتراع العام أسفر عن أن ٧٥ ٪ من سكان الاقليم يؤيدون استمرار التبعية لفرنسا . واتهمت العناصر الوطنية فى البلاد السلطات الفرنسية بتزوير الاستفتاء . ولقد تبين أنه من بين ١٥٨٣٢ شخصاً مسجلا فى قوائم الإنتخابات ، لم يشترك فى الاستفتاء سوى ١١٥٧٩ ، وكان معظم الممتنعين عن التصويت من الصوماليين الذين تشككوا فى سلامة إجراءات الاستفتاء وحيادها . كما تبين أن الأوربيين والدناقل فى مجموعهم قــــد صوتوا لصالح استمرار تبعية الاقليم لفرنسا .

وعقب إعلان نتائج الاستفتاء نشبت معارك عنيفة بين الوطنيين المطالبين بالاستقلال الفورى ، والسلطات الفرنسية فى الاقليم ، واعتقل

محمود حربى رئيس الوزراء ووزير الداخلية فى الاقليم . وفى سبتمبر سنة ١٩٥٩ بدأت حرب التحرير الوطنى ضد المستعمر الفرنسى فى الاقليم بقيادة أنصار محمود حربى الذى اغتيل عام ١٩٦٠ .

وفى سنة ١٩٦١ ، أنشىء حزب الحركة الشعبية الذى نظم حملة احتجاج واسعة النطاق ضد السلطات الفرنسية ، وحاول وفد من الحزب الحصول على استقلال البلاد عن طريق المفاوضات مع المسئولين فى باريس ، ولكنهم فشلوا فى مقابلة رئيس الجمهورية الفرنسية أو رئيس وزرائها .

قضية الصومال الفرنسى بين أثيوبيا والصومال وفرنسا :

لقد تلاقت فى قضية الصومال الفرنسى ، الملامح الأساسية لنزاعات الحدود بين الدول الأفريقية ، والمظاهر الرئيسية لمشكلات تصفية الاستعمار فى القارة .

منذ بداية أعوام الستينات ، وتوحيد الصومال الايطالى ، والصومال البريطانى فى دولة واحدة مستقلة ذات سيادة هى جمهورية الصومال ، أصبحت جيبوتى (أو الصومال الفرنسى) محلا للمطالب الاقليمية التنازعية بين أثيوبيا وجمهورية الصومال . وقدم كل من الجانبين إلى الرأى العام العالمى ، والأفريقى الحجج التاريخية والقبلية الإجتماعية والثقافية المطالبة بضم إقليم جيبوتى إليه ، وأضافت أثيوبيا اعتبارات مصالحها الاقتصادية الضخمة فى ميناء جيبوتى الذى يعتبر من أهم منافذها البحرية الرئيسية إلى العالم الخارجى .

هذا بينما أيدت جمهورية الصومال الحركة الوطنية فى جيبوتى ضد المستعمر الفرنسى ، وقدمت كل وسائل العون المادى والمعنوى إلى زعمائها . واتخذت « جبهة تحرير ساحل الصومال » مقرا لقيادتها فى مقديشيو

عاصمة الصومال . تلك الجبهة التى بدأت قتالا مسلحاً ضد سلطات الاحتلال فى الاقليم على نطاق واسع منذ أواخر عام ١٩٦٣[١] .

وفى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٦ قام الجنرال ديجول بزيارة لجيبوتى، وإذا به يقابل بمظاهرات استياء شديدة تطالبه بالإستقلال. وجدير بالملاحظة أن الحزبين اللذين اشتركا فى تلك المظاهرات هما حزب «الحركة الشعبية» برئاسة موسى أحمد ادريس الصومالى، وحزب اتحاد عفر الديمقراطى «ويمثل الدناقل ويرأسه محمد أحمد عيسى . وقد كون هذان الحزبان جبهة مشتركة لمتابعة تطور الأحداث ، وتوحيد جهودهما لتحقيق استقلال البلاد . وفى يوم ٢٦ أغسطس ألقى ديجول خطاباً أمام الجمعية الاقليمية فى جيبوتى أعلن فيه استعداده لقبول ما يقرره سكان جيبوتى بشأن مستقبل الإقليم، بشرط أن يتم ذلك بالطرق الديمقراطية .

ثم أصدر مجلس الوزراء الفرنسى فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٦ قراراً يعترف صراحة بحق شعب جيبوتى فى تقرير مصيره عن طريق استفتاء يجرى قبل أول يوليو سنة ١٩٦٧ ، على أن يصدر قانون إنتخابى لتنظيم عملية الاستفتاء، وعندئذ أعلن ديجول «أن حكومته لن تضع العراقيل إذا أراد الاقليم الاستقلال ، ولكن على هذا الاقليم ألا يعتمد على مساعدات فرنسا بعد ذلك»[٢] .

وهنا تفاقمت حدة الصراع بين أثيوبيا والصومال حول المستقبل السياسى لجيبوتى ، الاستقلال أم استمرار تبعيتها لفرنسا . فالجمهورية الصومالية أيدت بشدة إستقلال جيبوتى لأنها كانت على يقين من أن إعلان هذا الاستقلال هو الخطوة الضرورية فى سبيل إقامة وحدة قومية شاملة بين فئات الأمة الصومالية فى أنحاء منطقة القرن الأفريقى . هذا

(١) جريدة التايمز الهندية فى ١٣ فبراير سنة ١٩٦٤ .

(٢) Africa Report November 1966.

بينما عارضت أثيوبيا بشدة فكرة استقلال جيبوتى لما رأت فى ذلك من مخاطر شديدة على مصالحها الاقتصادية، ومركزها الاستراتيجى والسياسى فى نطاق شرق أفريقيا . ولذا ركزت الحملات الدعائية الأثيوبية فى تلك الفترة على الانتماء العنصرى لأغلبية شعب جيبوتى إلى الشعب الأثيوبى ، وعلى تصميم أثيوبيا على عدم قبول أى حل يتعارض مع مصالح وحقوق الشعب الأثيوبى فى المنطقة(١) .

وفى يناير سنة ١٩٦٧ ، أعلن المجلس الوطنى الحاكم فى الصومال ، أن أى سياسة أثيوبية مضادة لاستقلال جيبوتى إنما سوف تعتبر إعتداء مباشراً على سيادة جمهورية الصومال .

وتم فى مارس سنة ١٩٦٧ ، الاستفتاء الشعبى فى جيبوتى ليقرر شعبها ما إذا كان راغباً فى البقاء داخل الجمهورية الفرنسية، أو الانفصال عنها. وظهرت نتائجه يوم ١٧ مارس وكانت كما يلى(٢) :

— عدد الناخبين المسجلين : ٣١٢ر ٣٩ [العفاريون ...ر٢٢ ، الصوماليون ٧٠٠ر١٤ ، العرب ٤٠٠ر١ ، الفرنسيون ٩٠٠] .

— عدد الأصوات التى أدلى بها : ٢٢١ر٣٧ .

— عدد الأصوات التى تؤيد الوجود الفرنسى ٥٥٥ر٢٢ .

— عدد الأصوات التى تعارض الوجود الفرنسى ٦٦٦ر١٤ ،

وهكذا كانت نتائج الاستفتاء تقرر أن حوالى ٦٠ ٪ من الأصوات المشتركة فى الاقتراع، قد أيد الإحتفاظ بروابط وثيقة مع فرنسا مما يعنى

---

(١) جريدة لوموند الفرنسية، ١٨ و١٩ سبتمبر و١٢ أكتوبر و١ نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

(٢) مجلة السياسة الدولية ، الخلاف الصومالى الاثيوبى الكينى — قسم خاص — العدد ١٩ ، السنة السادسة ، القاهرة ، يناير سنة ١٩٧٠ ، ص ٢٠٩ إلى ٢٥٦ .

منح البلاد إستقلالا ذاتياً داخلياً فقط . وعندئذ عمت الاضطرابات الشديدة أنحاء الإقليم ، بعد أن أعلن الصوماليون زيف إجراءات هذا الاستفتاء الذى قام على أساس تجاهل رغبة الصوماليين من سكان الاقليم فى الإستقلال التام ، فأعلنت السلطات الفرنسية فرض الأحكام العرفية فى جيبوتى للتحكم فى الموقف الداخلى بالبلاد ، ومن أجل تهدئة الخواطر الثائرة لوحت الحكومة الفرنسية بأنها ستقدم للبرلمان مشروع قانون بمنح الاستقلال الذاتى . وقرر مجلس الوزراء الفرنسى تحديد يوم ٢٣ أبريل سنة ١٩٦٧ لإجراء الانتخابات البرلمانية فى ساحل الصومال الفرنسى ويكون العضو المنتخب هو العضو رقم ٤٨٧ فى الجمعية الوطنية الفرنسية .

وفى أبريل سنة ١٩٦٧ ، شكلت السلطات الفرنسية مجلساً وزارياً مكوناً من ثمانية أشخاص : ٧ من العفاريين ، والثامن من المستوطنين الأوربيين للقيام بمهام الحكم المحلى ، مغفلة بذلك الصوماليين الذين يشكلون نصف سكان البلاد ، ورأس المجلس الوزارى الجديد على عارف رئيس حزب عفار الديمقراطى ، كما تكونت الجمعية الاقليمية الصومالية من ٣٢ عضواً نصفهم من العفاريين . كذلك أعلنت السلطات الفرنسية فوز المرشح العفارى عبد القادر موسى نائباً عن جيبوتى فى الجمعية الوطنية الفرنسية .

والواقع أن التغيير الوحيد الذى لحق بالمركز الدولى لإقليم جيبوتى ، من جراء هذا الاستفتاء ، هو أن إسم البلاد قد أصبح منذ يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٧ « ساحل عفار وعيسى » ، نسبة إلى التقسيم القبلى الثنائى هناك .

القضية أمام الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية:

لقد وضح إهتمام الأمم المتحدة بقضية جيبوتى ، وبمحاولات إنهاء الاستعمار الفرنسى بها فى سنة ١٩٦٥ ، حين بعثت الحكومة الصومالية

يوم ١٢ يونيو سنة ١٩٦٥ بمذكرة إلى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة تطلب فيها بأن تتولى الأمم المتحدة إدارة الحكم فى الصومال الفرنسى، بدلا من فرنسا لمدة عامين قبل الدعوة إلى إجراء استفتاء شعبى فيه لتقرير مصيره. وأضافت المذكرة بأن الصومال الفرنسى يعد جغرافيا وتاريخيا جزءاً من الصومال، وأن مصالح أثيوبيا الاقتصادية فى الصومال الفرنسى وبوجه خاص فى ميناء جيبوتى من الممكن حمايتها عن طريق التفاوض مع أثيوبيا(١)، ومالبثت الحكومة الصومالية أن أصدرت كتاباً أبيض رسمياً عن موقفها من صوماليى جيبوتى(٢).

ثم طالبت حركة تحرير الصومال الفرنسى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة بتشكيل لجنة فرعية للتحقيق فى الأوضاع بالمنطقة وتحقيق الإستقلال الفورى، وإطلاق سراح جميع المعتقلين بالصومال الفرنسى.

وبدأ التحرك الأفريقى فى نطاق منظمة الوحدة الأفريقية ازاء قضية جيبوتى فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٦، حين رفضت لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية فى دار السلام فكرة إجراء انتخابات، أو استفتاء فى الصومال الفرنسى، وطالبت باجراء محادثات عاجلة بين فرنسا والوطنيين الأفريقيين لإعلان الاستقلال. وتقدمت الحكومة الصومالية بطلب رسمى لإدراج مشكلة جيبوتى فى جدول أعمال مؤتمر القمة الأفريقى الثالث بأديس أبابا فى نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

وهنا واجهت منظمة الوحدة الأفريقية موقفاً معقداً ازاء مشكلة جيبوتى: فمن ناحية، رأت منظمة الوحدة الأفريقية أنه تحقيقاً لأهم أهدافها

---

(١) المرجع السابق ص ٢٢٠ .

(2) Somali Government, Ministry of Foreign Affairs, The Somali Peoples' Quest for Unity September 1965.

التى انشئت من أجلها ، يجب أن تعمل مافى وسعها على الإسراع بسبيل الإقليم لاستقلاله من الإستعمار الفرنسى . ومن ناحية أخرى ، ايقنت منظمة الوحدة الافريقية أن انسحاب فرنسا الفورى من الإقليم سوف يؤدى إلى مصادمات لاتحمد عواقبها بين الصومال واثيوبيا .

وانعقدت اجتماعات مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية فى اكتوبر ونوفمبر عام ١٩٦٦ للتحضير لأعمال مؤتمر القمة الأفريقى الثالث . وأثناء تلك الاجتماعات رفضت أغلبية الدول الأفريقية اقتراحا من الحكومة الصومالية يدعو إلى اعلان استقلال جيبوتى واشراف الأمم المتحدة ، أو منظمة الوحدة الأفريقية على الاستفتاء الذى يجرى لهذا الغرض . كذلك لم يأخذ وزراء الخارجية الأفريقيون بمشروع قدمته ساحل العاج نيابة عن مجموعة الدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية ، والذى لم يخرج عن نطاق التبنى التام لوجهة النظر الفرنسية فى المسألة .

وفى النهاية اتخذ مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية[1] قرار توفيقى المضمون أشار فيه إلى « قرار فرنسا بمنح شعب جيبوتى فرصة تقرير مصيره عن طريق استفتاء علنى ، كما عبر القرار عن الرغبة الأكيدة للمنظمة فى أن يتم التصويت فى ذلك الاستفتاء على أسس من الحرية والديمقراطية والحيدة الكاملة » . كذلك دعا القرار فئات شعب الصومال الفرنسى إلى « الإتحاد الوطنى فيما بينها من أجل تقرير مصير البلاد » ، وفى ختام القرار ، أكد مجلس الوزراء تضامن منظمة الوحدة الأفريقية مع مواطنى الصومال من أجل تحقيق استقلال اقليمهم من الحكم الفرنسى .

(١) قرار م / و / ٨٤ / ٧

ولقد تمثل فى قرار مجلس وزراء الخارجية الأفريقيين ، المذكور ، جوهر القرار الذى اتخذه بصدد المشكلة ذاتها ، مؤتمر القمة الأفريقى الثالث المنعقد فى أديس ابابا فى الفترة مابين ٥ و ٩ نوفمبر عام ١٩٦٦ . والملاحظ أن قرارى منظمة الوحدة الأفريقية بشأن مسألة جيبوتى ، لم يتضمنا أى نداء إلى حكومتى الصومال واثيوبيا من أجل تسوية خلافاتهما الاقليمية حول جيبوتى .

إلا ان تحرك منظمة الوحدة الأفريقية فى مشكلة جيبوتى كاد يتوقف عند هذا الحد . فعندما احتجت جمهورية الصومال فى اليوم التالى مباشرة للاستفتاء على تزييف السلطات الفرنسية، لإجراءاته، وتوجهت باحتجاجها إلى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، ولم تجد فعالية منه تذكر، أعلن سفير الصومال فى اديس ابابا أن منظمة الوحدة الأفريقية قد تهربت من مواجهة مسئولياتها فى مساعدة « ثوار جيبوتى الأحرار »[1]. كذلك أعلن حسن جولد سكرتير حزب الحركة الشعبية ، الذى يتزعم الإتجاه الوطنى المطالبة بالاستقلال ، أنه ارسل نداء إلى منظمة الوحدة الأفريقية طالبها فيه بإيفاد لجنة تحقيق للاطلاع على عمليات القمع والإرهاب التى تقوم بها السلطات الفرنسية ، ولكنه لم يتلق رداً على الاطلاق .

هذا وإن كان مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية قد عاد وطالب بإعادة الاستفتاء فى جيبوتى على أسس ديمقراطية سليمه[2].

أما نشاط أجهزة الأمم المتحدة فى محاولة تصفية الاستعمار الفرنسى

(1) Africa Report, April 1967.

(٢) قرار م / و / ١٤٤ / ١٠ (٢٠ — ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٨) .

خاصة بعد تفاقم الأوضاع فى إقليم جيبوتى بعد زيارة ديجول فى أغسطس سنة ١٩٦٦ ، فقد تركز فى قرارين اثنين : اولهما فى ديسمبر سنة ١٩٦٦، وثانيهما فى ديسمبر سنة ١٩٦٧. ففى ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار يؤكد حق شعب الصومال الفرنسى فى تقرير مصيره،وفى الإستقلال. ويدعو السلطات الحاكمة فى جيبوتى بالعمل على ضمان هذا الحق ، وبتهيئة الجو السياسى الملائم لإجراء استفتاء على أسس ديمقراطية سليمة تحت اشراف الأمم المتحدة ، كذلك دعا قرار الجمعية العامة الحكومة الفرنسية كل الترتيبات اللازمة ، بعد مشاورة سكرتير عام الأمم المتحدة . بشأن ايجاد جهاز يمثل للأمم المتحدة فى الإقليم فيما قبل وأثناء إجراء الاستفتاء » ،[1] ودعا القرار إلى ضرورة منح جيبوتى استقلالها وفقاً لأحكام قرار ١٥١٤ بشأن منح الإستقلال للبلاد ، وللشعوب المستعمرة الصادر من الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر عام ١٩٦٠ .

وقام يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة ، بتوجيه رسالة إلى الرئيس الفرنسى ديجول يطلب فيها موافقة الحكومة الفرنسية على وجود لجنة رقابة من الأمم المتحدة فى جيبوتى أثناء عملية الاستفتاء ، إلا أن فرنسا تجاهلت طلب الجمعية العامة، ورسالة السكرتير العام ، تجاهلا تاما.

ثم عادت الجمعية العامة فى أواخر سنة ١٩٦٧ ، فأصدرت قرارا جديداً بشأن جيبوتى(٢)، أشارت فى ديباجته إلى شكوك المجتمع الدولى فى سلامة اجراءات الإستفتاء الذى تم فى مارس سنة ١٩٦٣ بجيبوتى ، وتضمن القرار النقاط التالية :

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٢٨ (الدورة ٢١) ، ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

(٢) قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٥٦ (الدورة ٢٢) ، ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

١ — التأكيد على حق سكان الصومال الفرنسى فى تقــرير المصير والاستقلال ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥/١٥١٤ .

٢ — الأسف لأن الدولة القائمة بالإدارة (فرنسا) لم تتعاون مع الأمم المتحدة فى تطبيق القرار ١٥١٤ المذكور ، ولم تنفذ قرار الجمعية العامة ٢١/٢٢٢٨ .

٣ — دعوة الدولة القائمة بالادارة إلى تهيئة الأحوال السياسية اللازمة لتعجيل أعمال حق السكان فى تقرير المصير والإستقلال .

٤ — حث الدولة القائمة بالإدارة على التعاون التام مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ومع الأمم المتحدة فى تعجيل عملية انهاء الإستعمار فى الإقليم .

٥ — ابقاء مسألة الصومال الفرنسى مدرجة فى جدول أعمالها .

وأخيراً ، إن استمرار الوجود الفرنسى فى جيبوتى، انما يعتمد فى الوقت الحاضر على سياسة استعمارية مؤسسة على مؤازرة العناصر غير الصومالية (العفاريين - الدناقـــل) على حساب الصوماليين المطالبين بالاستقلال . أى أن فرنسا تعمل وبصفة خاصة منذ عام ١٩٦٣ على قلب التوازن لصالح العفاريين . وبعد أن كان للصوماليين الغلبة فى النواحى السياسية والمجالس المحلية من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٣ اصبحت السيطرة السياسية فى الحكم الذاتى المحلى بالبلاد للعفاريين . كذلك قامت فرنسا بترحيل عدد كبير من الصوماليين من الصومال الفرنسى إلى جمهورية الصومال على أساس أنهم اقاموا فيه اقل من ٣ سنوات ، وذلك من أجل مواجهة القومية الصومالية .

وكما أدت مشكلة الحدود الصومالية إلى التقارب بين كينيا وأثيوبيا أدت أيضاً إلى التقريب بين فرنسا واثيوبيا . فكلاهما يشتركان أيضاً فى

الهدف، وهو الرغبة فى استمرار الأمر الواقع فى منطقة القرن الأفريقى، فكما أن فرنسا ترغب فى استمرار سيطرتها على منطقة الصومال الفرنسى ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة، ترى اثيوبيا أن صالحها القومى يقتضى استمرار استخدامها لميناء جيبوتى، وهو منفذها الرئيسى إلى البحر، وهذا الاستمرار يرتهن إلى حد كبير باستمرار الحكم الفرنسى.

خاتمة

فى ختام هذا الفصل يتضح لنا أن الاستعمار الاستيطانى التقليدى، على الرغم من مرور عشر سنوات على مكافحة منظمة الوحدة الأفريقية له مازال قائماً بل ونامياً، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب تعرضنا لها فى هذا الفصل، ولكن السبب الأكبر الذى لم نتناوله بدراسة مفصلة فى هذا الكتاب هو الاستعمار الجديد(١).

هذا الاستعمار الجديد الذى يعمل على نطاق دولى، ويقوم على تحالف مستتر بين جمهورية جنوب أفريقيا وإسرائيل، ومصالح الدول الكبرى، وبعض الاحتكارات الرأسمالية الدولية، وهذا الاستعمار الجديد هو الذى يدعم الاستعمار الاستيطانى التقليدى، ويحميه مما يفرض عليه من نحو العزلة الدبلوماسية، أو المقاطعة الاقتصادية، أو الحركات الفدائية.

وخطورة هذا الاستعمار الجديد، ترجع إلى أن الدول النامية عامة،

---

(١) قد تعرضنا لظاهرة الاستعمار الجديد فى الصفحات من ١٥٣ الى ١٦٢ من هذا الكتاب، وان كانت هذه الدراسة مقصورة على عرض الفقه الافريقى فى هذا الشان، ولم نعرض له بالتفصيل الدقيق لانه يدخل فى نطاق السياسة الدولية للدول الكبرى لا فى نطاق دراسة العلاقات الدولية الافريقية.

والدول الأفريقية والعربية منها خاصة لم تتفق بعد على خطة واحدة يجب اتباعها لمواجهة هذا الاستعمار ، بل إنها مازالت منقسمة فى ذلك مترددة بين مناصرين للحوار والتعايش السلمى معه ، وبين داعين إلى ضرورة الكفاح المسلح للقضاء على هذا الاستعمار .

ومنظمة الوحدة الأفريقية — على الرغم من مرور عشر سنوات على قيامها — لم تتفق على تحديد أبعاد هذا الاستعمار ، ولم تتفق كذلك على أسلوب موحد فى كفاحه ، ولم تقدم حتى الآن ايديولوجية منبثقة من المجتمع الأفريقى لتعزيز هذا الكفاح سياسيا .

وسنتناول فى الفصل التالى - وهو الأخير من هذا الكتاب - توضيح المحاولات التى بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية لمواجهة الاستعمار الجديد فى الميدان الاقتصادى .

الفصل السابع

المنظمة والتعاون الاقتصادى

كان من المستحسن أن يشمل هذا الفصل جميع ضروب التعاون التى قامت بين الدول الأفريقية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، وكان ذلك يقتضى منا أن نتحدث عن التعاون الإقتصادى والإجتماعى والثقافى والعلمى والصحى . ولو أننا اتبعنا ذلك لخرجنا — إلى حد كبير — عن المنهج الذى وضعناه للكتاب، وهو التركيز على العلاقات الدولية السياسية الافريقية. ولكن هذا التركيز لا يمكن أن يجعلنا نطرح كليا أى كلام عن التعاون الإقتصادى بين الدول الأفريقية لأنه الركن المادى فى التعاون سياسى ، ولأن أهم مشكلة تواجه مستقبل القارة هى قضية التخلف التى لها عناصر اقتصادية رئيسية .

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، يدور الأول منها حول المجهودات الأولى التى بذلت لتنشيط التعـــاون الإقتصادى بين الدول الأفريقية ، ويدور المبحث الثانى حول دراسة قرارات مؤتمر أبيدجان التى تتضمن أول محاولة جادة لوضع تخطيط شامل للتعاون الإقتصادى فى الحقبة القادمة ، أما المبحث الثالث فيدور حول موقف مؤتمر القمة الأفريقى العاشر من قضية التعاون الاقتصادى ، وقدمنا تقييما موضوعيا له جعلناه ختاما لهذا الكتاب .

وثمة ملاحظة أخيرة ، هى أن كوننا لم نعالج التعاون العلمى[1]، أو التعاون الثقافى ، أو التعاون الاجتماعى ، أو التعاون الصحى ، فإن ذلك لا يعنى أن منظمة الوحدة الأفريقية لا تعنى بتلك الميادين ، أو لم تحقق بعض الإنجازات فيها ، ولكن يعنى أن صور هذا التعاون تخرج عن نطاق الدراسة المقررة لهذا الكتاب.

(١) على سبيل المثال فان اللجنة التعليمية والعلمية والثقافية والصحية التى انشئت عام ١٩٦٨ بعد ادماج ثلاث لجان متخصصة تنهض بكل المسائل التى تهم الأعضاء ، فى مجالات التعليم ، والعلوم ، والتكنولوجيا والبحث والتطوير ، والصحة والتغذية ، والموارد الطبيعية ، والثقافية ، من أجل التنمية القومية ، كما تعمل على تنشيط التدريب وتبادل الأفراد والمعلومات ، وصياغة السياسات العلمية المناسبة ، واتخاذ الخطوات التنفيذية بالنسبة للبرامج المشتركة ، والاستخدام الأمثل لنتائج البحوث بما يخدم التطور الاقتصادى والاجتماعى . وهى فى سبيل ذلك تنشىء اجهزتها الاستشارية والتنفيذية ، وتعد الخطط والبرامج العلمية والتكنولوجية ، وتنظم مختلف الاجتماعات والندوات والمؤتمرات ، وتعمل على انشاء معاهد البحوث والتدريب ومراكز المعلومات وتتعاون مع مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية بما يحقق المصالح المشتركة .

وينبثق عن اللجنة المجلس العلمى لأفريقيا الذى يعمل كمستشار لها فى جميع الموضوعات العلمية والتكنولوجية ، وفقا لتوجيهاتها ، وبالتشاور مع أجهزة البحث القومية فى الدول الأعضاء . وعقد المجلس أربعة اجتماعات ، فى لاجوس ١٩٦٥ وأديس أبابا ١٩٦٧ ، والقاهرة ١٩٧٠ ، وأبادان ١٩٧٢ .

ويعاون اللجنة فى مجال العلوم والتكنولوجيا ، لجان فرعية أو مجموعات عمل شكلتها فى أهم الموضوعات التى تتصدى لها ، أهمها العشر التالية : ١ — المجلس العلمى الدولى لمرض النوم . ٢ — اللجنة الأفريقية للزراعة والميكنة الزراعية . ٣ — اللجنة الأفريقية لعلوم الأرض . ٤ — اللجنة الأفريقية للخرائط والمساحة . ٥ — اللجنة الأفريقية لحفظ واستخدام وتنمية الطبيعة والموارد الطبيعية . ٦ — جماعة العلماء لعلوم وتكنولوجيا الأغذية . ٧ — جماعة العلماء لعلوم البحار والمصايد . ٨ — جماعة العلماء للعلوم الطبية والصيدلية (النباتات الطبية الأفريقية) . ٩ — جماعة العلماء للعلوم البيولوجية . ١٠ — جماعة العلماء للعلوم والتكنولوجيا . إضافة إلى لجنة للاغذية والتغذية بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية ومنظمة الصحة العالمية . كذلك يتبع اللجنة ثلاثة مكاتب فنية هى : (١) المكتب الأفريقى لعلوم التربة . (٢) المكتب الأفريقى للموارد الحيوانية . (٣) المجلس الأفريقى لوقاية النباتات .

إقرأ مقال الاستاذ عادل أحمد ثابت فى رسالة افريقيا — العدد الخامس مايو ١٩٧٣ تحت عنوان « التعاون العلمى فى افريقيا .

المبحث الأول

المجهودات الأولى فى سبيل تنشيط التعاون الإقتصادي

لانستطيع أن نقول أن الدول الأفريقية لم تدرك مدى ما للتعاون الإقتصادى من أهمية ، ولا ماللتنمية الإقتصادية من هـــذه الأهمية ، ولـكنها أدركت تلك الأهمية فجعلتهما فى مقدمة اهتماماتها ، وسجلت ذلك فى الفقرة الثالثة من ديباجة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بقولها : « وتقديراً لمسئولياتنا ازاء توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لقارتنا فى سبيل تقدم شعوبنا التام فى مجالات النشاط الإنسانى . . . اتفقنا على الميثاق التالى . . . »

ثم جاءت المادة الثانية من الميثاق تؤكد ذلك فتقول: « تنحصر أهداف المنظمة فيما يلى :

(ا) تنسيق وتعزيز تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا ... وتحقيقا لهذه الأهداف ينسق أعضاء المنظمة سياساتهم العامة، ويعملون على التوفيق بينها خاصة فى الميادين التالية : ... ب — التعاون الاقتصادى بما فى ذلك النقل والمواصلات » .

وإذا كان ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية قد اهتم بالتعاون الإقتصادى وجعله ركنا من أركان الحركة الوحدوية الأفريقية ، فإنه لم ينشىء أية هيئة دائمة تتولى الإشراف على هذا التعاون ، وتقوم بالعمل على تنشيطه كما فعل ميثاق الأمم المتحدة عندما أنشأ المجلس الإقتصادى والإجتماعى، أو كما فعلت جامعة الدول العربية إذا أنشأت عام ١٩٥٠ المجلس الإقتصادى،

ولكن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أنشأ عدة لجان متخصصة فى مقدمتها اللجنة الإقتصادية والإجتماعية .

وقد وضع رؤساء الدول والحكومات منذ أول اجتماع لهم فى اديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ ، برنامجا خاصا يرسم الخطوط العريضة للتعاون الإقتصادى بين الدول الأفريقية[١]، كما قرر أن تنشأ فوراً لجنة اقتصادية مؤقتة تقوم عن طريق التعاون مع الحكومات الأفريقية ، والتعاون مع اللجنة الإقتصادية الأفريقية التابعة للامم المتحدة لدراسة هذا البرنامج حتى تبدأ عملها اللجنة الإقتصادية والإجتماعية الدائمة .

ولما لم تجتمع تلك اللجنة التمهيدية المؤقتة رغم ماظهر من حماس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ، واستعجالهم دراسة القضايا الأفريقية فوراً . . عندئذ بدأ أول مظهر من مظاهر أزمة التعـــاون الإقتصادى الأفريقى ، ولكن الحال تحسن بعض الشىء عندما اجتمعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية فى مدينة نيامى عاصمة النيجر فيما بين ٩ ، ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، وأصدرت عدة قرارات منها :

— قرار بدراسة بعض الموضوعات التى وضعها المؤتمر التأسيسى لرؤساء الدول والحكومات فى البرنامج الإقتصادى سالف الذكر .

---

(١) أهم ما جاء فى هذا البرنامج : ١ ـ انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الافريقية ٢ـ انشاء تعريفة خارجية مشتركة لحماية الصناعات الأفريقية الناشئة . ٣ـ انشاء صندوق لتثبيت أسعار المواد الخام. ٤ـ تنمية التجارة بين الدول الأفريقية. ٥ـ تنسيق وسائل المواصلات ٦ـ انشاء اتحاد افريقى للمدفوعات والمقاصة. ٧ـ تحرير النقد الوطنى من جميع الارتباطات الخارجية . ٨ ـ التنسيق بين الخطوط الوطنية الحالية والمستقبلة .

— ضرورة التعاون بين اللجنة الإقتصادية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للامم المتحدة .

— تقسيم العمل بين اللجنتين ، فالأولى التابعـــة لمنظمة الوحدة الافريقية تكون متخصصة فى وضع السياسة الاقتصادية وتنفيذها ، والثانية التابعة للأمم المتحدة تختص بدراسة المشروعات وتقديم المشورات ، وإن كانت تلك التوصية الأخيرة لم تلغ المنافسة الحادة التى ظهرت بين اللجنة الاقتصادية التابعـــة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بهيئاتها المختلفة .

وقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية مرة ثانية فى القاهرة بين ١٥ ، ١٩ يناير سنة ١٩٦٥ ، وبحثت فى دورتها الثانية هذه قرارات مؤتمر التجارة والتنمية الذى انعقد بجنيف ، وكان من ثمراته انشاء منظمة الاونكتات ، وأصدرت عدة قرارات ، إلا أن تلك الدورة كانت آخر دورة عقدتها اللجنة الاقتصادية التابعـــة لمنظمة الوحدة الأفريقية ،ولم يقدر لها أن تنعقد بعد ذلك حتى اليوم رغم مابذلته الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية من جهود لعقدها ، ورغم حثها للدول الافريقية على الاهتمام بأعمال تلك اللجنة التى هى الجهاز الفنى الوحيد المكلف بالإشراف على التعاون الاقتصادى الأفريقى .

وفى تقرير للامين العام الإدارى بمنظمة الوحدة الأفريقية وهو خاص بنشاط المنظمة فيما بين فبراير وأغسطس سنة ١٩٦٧ نجد اشارة صريحة إلى تلك الأزمة الحادة التى تمر بها الحركة الوحدوية الأفريقية فى ميدان التعاون الإقتصادى الافريقى . وقد جاء فى هذا التقرير : . . . لايمكننا إلا أن نأسف للعقبات المنوعة التى أدت إلى تأجيل تلك الدورة للجنة الإقتصادية والاجتماعية ، عشرة أيام قبل التاريخ المحدد للاجتماع ،وعلى

الرغم من برقيات متعددة ، وخطابات للتذكير لم يرد إلا عدد قليل جداً من الدول الأعضاء فى المنظمة على اقتراحات الامانة العامة ، وعدد أقل من الدول وافقت على انعقاد اللجنة[١] .

أمام هذه الازمة لم تجد الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية إلا أسلوبا جديداً يستهدف نقل مسئولية اللجنة الإقتصادية والاجتماعية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، إلى مجلس وزراء تلك المنظمة، وتكليفه الإشراف على التعاون الاقتصادى الافريقى .وإبتداء من دورة كينشاسا (سبتمبر سنة ١٩٦٧) نرى أن مجلس الوزراء بدأ يهتم بالجانب الاقتصادى للتعاون الافريقى .

إلا أن هذا الأسلوب الجديد يشوبه عيبان كبيران :

أولهما : أنه ليس من السهل على مجلس الوزراء ، وهو قبل كل شيء جهاز سياسى ، أن يبحث التفاصيل الفنية للمسائل المتعلقـــة بالتعاون الإقتصادى ، لاسيما وأن مجلس الوزراء جعل — كما رأينا من قبل — كل اهتماماته منصبة على المسائل السياسية الدولية، مثل تسوية المنازعات التى تقع بين الدول الاعضاء فى المنظمـــة ، وقضايا التحرير ، وتصفية الإستعمار .

ثانيهما : أن نقل اختصاص اللجنة الاقتصادية والإجتماعية إلى مجلس الوزراء ، يؤدى إلى نقل مهمة اعداد مشروعات التعاون الإقتصادى من أيدى خبراء الدول الأعضاء الذين عينتهم دولهم للاشتراك فى أعمال اللجنة الاقتصادية إلى خبراء الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وهؤلاء على قلتهم ليسوا جميعاً على درجة عالية من الكفاية للنهوض بمهمة الاشراف على التعاون الإقتصادى الأفريقى .

---

(١) انظر التقرير فى الوثيقة .

وأمام هذا الوضع فكر المشرفون على أمور الحركة الوحدوية الافريقية فى حلين :

الحل الأول، وهو اصلاح أو تطوير الاجهزة المكلفة بالإشراف على التعاون الاقتصادى، الحل الثانى، وهو الالتجاء إلى الاجهزة التى انشأتها الامم المتحدة ليكلوا إليها أمر التعاون الاقتصادى الافريقى .

أما الحل الأول فلم يؤد إلى أى نتيجة ، فقد قررت منظمة الوحدة الافريقية إنشاء لجنة من عشرة خبراء للبحث فى قضية اللجان المتخصصة (ومنها اللجنة الاقتصادية التى لم تنعقد بعد ، وقد اجتمعت لجنة الخبراء هذه باديس أبابا فيما بين ٦ ، ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ . واقترحت تخفيض عدد اللجان المتخصصة بادماج بعضها فى البعض الآخر ، ونتيجة لهذا النظام الجديد أنشأت — على الورق — لجنة جديدة هى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والنقل والمواصلات .

كان من المفروض أن تنعقد تلك اللجنة الجديدة مرة كل سنتين ، وقد وافق على ذلك مؤتمر القمة فى دورة أديس أبابا سنة ١٩٦٦ بموجب القرار ٣٥ — ٣ ، إلا أن اللجنة الجديدة لم تنعقد كما لم تنعقد سابقتها ، مؤكدة بذلك خطورة أزمة التعاون الاقتصادى الافريقى .

أما الحل الثانى فهو أن يسند العمل الوحدوى الافريقى إلى الاجهزة التى أقامتها الامم المتحدة للعمل فى القارة الافريقية ، وفى مقدمة تلك الاجهزة اللجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أحد الهيئات العاملة فى الامم المتحدة[1].

---

(١) انشأت الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لافريقيا فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٨ ومقرها مدينة اديس أبابا وهدفها كهدف سواها من اللجان الاقتصادية الاقليمية الأخرى وهو العمل على تنشيط التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين دول القارة الافريقية عن طريق الدراسات وإعداد المشروعات وتقديم المشورات الفنية للدول الأفريقية متى طلبت شيئا من ذلك. وكانت هذه =

وفى بداية الأمر وقعت عدة احتكاكات بين اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لأنهما يعملان فى ميدان واحد، فكيف يتم الفصل بين اختصاصات كل منهما ؟ ولا تعتبر منظمة الوحدة الأفريقية التى من هيئاتها العاملة مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ذات مركز أعلى من مركز اللجنة الإقتصادية التابعة للأمم المتحدة التى هى لجنة خبراء، ولكن من ناحية أخرى: ألا تعلو الأمم المتحدة باعتبارها منظمة عالمية على منظمة الوحدة الأفريقية بأعتبارها منظمة إقليمية ؟

تلك بعض الحجج التى تبادلتها الهيئتان فى الجدل الذى دار بينهما إلى أن تم ابرام اتفاقية دولية بينهما فى نوفمبر سنة ١٩٦٥، فضمنت تنظيم التعاون بين الهيئتين(١)، هذا التعاون الذى أدى فى نهاية المطاف إلى أن اللجنة الإقتصادية التابعة للأمم المتحدة تتحمل وحدها عبء تنشيط التعاون الأفريقى، وإن كان التعاون فى ظاهره عملا مشتركا بين الهيئتين .

وبعد، كيف نفسر انفراد اللجنة الإقتصادية التابعة للأمم المتحدة بتنشيط التعاون الإقتصادى، وإخفاق منظمة الوحدة الأفريقية فى ذلك مع أن الاعضاء فى كلتا الهيئتين من الدول الأفريقية نفسها .

الحق أن ذلك يرجع إلى عدة أسباب منها :

أولا — الفرق فى القدرة المالية لكل من الهيئتين، فموازنة منظمة الوحدة الأفريقية لا تتجاوز مليونين من الدولارات سنويا للانفاق على

= اللجنة عند انشائها مؤلفة من الدول الافريقية التى كانت حينذاك مستقلة، ثم من بعض الدول الأوروبية التى كان لها مستعمرات فى افريقيا . وابتداء من دورة طنجة سنة ١٩٦٠ أخذ نفوذ الدول الافريقية يزداد فى اللجنة الافريقية مما ترتب عليه فصل البرتغال وجنوب افريقيا من عضويتها، وعندما زاد نشاط تلك اللجنة اتبعت أسلوبا لامركزيا فى عملها، فأنشأت مكاتب اقليمية غطت على نشاط منظمة الوحدة الأفريقية فى مجال التعاون الاقتصادى القارى .

(١) انظر نص الاتفاق فى الوثيقة Document A[016291 December 1965

جميع نشاطاتها، ولكن موازنة اللجنة الإقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة تصل إلى أربعة ملايين دولار للنشاطات الإقتصادية وحدها .

ثانياً — الخبراء الذين يعملون فى اللجنة الإقتصادية التابعة للأمم المتحدة أكفأ من الذين يعملون فى منظمة الوحدة الأفريقية ،ويرجع ذلك إلى اعتبارات متعددة ، منها أن المرتبات المرصودة لهؤلاء الخبراء أقل من المرتبات التى تقدمها الأمم المتحدة ، ومنها أن العمل فى الأمم المتحدة يستهوى الخبراء أكثر مما تستهويهم منظمة الوحدة الأفريقية .

ويمكن أن نقدم مثلا من الأمثلة المتعددة نوضح به أن اللجنة الإقتصادية التابعة للأمم المتحدة هى التى تتحمل العبء الاكبر فى تنشيط التعاون الاقتصادى الافريقى :

فى سبتمبر سنة ١٩٦٨ (فى دورة الجزائر) قرر مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية أن يولى اهتماما خاصا للمعونة الفنية الافريقية ، بمعنى أن الدول الافريقية تلجأ إلى الخبراء الافريقيين كلما مست الحاجة إلى خبرة أجنبية بدلا من اللجوء إلى الخبراء غير الافريقيين ، وذلك بغية تشجيع التعاون الإقتصادى الافريقى(١) وإذا بمنظمة الوحدة تكشف أن اللجنة الإقتصادية التابعة للأمم المتحدة قد فكرت فى ذلك من قبل، وأعدت الكشوف والبيانات التى تتضمن أسماء جميع الخبراء الافريقيين، فلا داعى لان تقوم الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية بهذا العمل نفسه ، فيوصى مجلس وزراء المنظمة بموجب القرار ١٩٥ — ١٣ بأن تتعاون الامانة العامة للمنظمة مع اللجنة الإقتصادية التابعة للامم المتحدة لإتمام هـــذا المشروع ، وإن كان هذا يعنى فى حقيقة الأمر نقل

---

(١) انظر القرار م/و/ ١٦٤ .

المشروع من منظمة الوحدة الافريقية إلى اللجنة الإقتصادية التابعة للامم المتحدة .

وهذا لا يعنى أن منظمة الوحدة الافريقية راضية بهذا الوضع ، ولكنها مازالت ترى أنها المسئول الأول عن حركة التعاون الإقتصادى الافريقى على المستوى القارى، وأنها مازالت تأمل أن تسمح لها الظروف مستقبلا أن تقوم بأداء هذه المهمة . وقد أصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية قراراً هاماً فى أغسطس سنة ١٩٧٠ يتضمن برنامجا كاملا للتعاون الاقتصادى والاجتماعى جعل عنوانه « مسئوليات منظمة الوحدة الافريقية ، ودورها فى الميدان الإقتصادى والإجتماعى »(١).

وهذا البرنامج يستحق منا أن نتأمله لانه — من الناحية النظرية على الأقل — يضع الخطوط العريضة للتعاون المنشود ، آخذاً فى الاعتبار الامكانيات الحالية لهذا التعاون . وقد وضع هذا البرنامج المبادىء الخمسة التالية :

١ — أن الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية تؤكد مرة أخرى عزمها على تنسيق وتنظيم التعاون الإقتصادى بينها داخل إطار المنظمة القارية ، وداخل اطار برامج التنمية الاقليمية والوطنية . وهذا يعنى أنه يطلب من كل دولة أفريقية أن تضع أمامها حين تضع خطتها للتنمية الاقتصادية الوطنية احتمالات التعاون على المستوى القارى .

٢ — منظمة الوحدة الافريقية تعترف بأهمية المساعدات الاجنبية ، وتقدر قيمة الاسهام الأجنبى، سواء منها ما يأتى من قبل الدول الاجنبية

---

(١) انظر القرار م/و/ ٢١٩ — ١٥ ملحق رقم ١

أو من قبل المنظمات الدولية . وهذا المبدأ ليس جديداً ، فقد سبق أن سجلته هذه المنظمة فى أكثر من مناسبة ، كما رفضت النظريات التى تدور حول مقاطعة المساعدات الاجنبية بحجة أنها إحدى صور الإستعمار الجديد .

٣ — تشجيع التعاون الاقليمى إلى جانب التعاون القارى على أساس أن كلا منهما مكمل الآخر ، وكانت الروح السائدة فى مؤتمر أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ عدم الارتياح للاقليمية الافريقية ، سواء فى شكلها الإقتصادى أو السياسى ، ولكن سرعان ماتبين أنها خطوة ضرورية نحو تحقيق القارية الافريقية ، ولاشك أن دراسات اللجنة الإقتصادية التابعة للامم المتحدة كان لها نصيب فى توضيح هذا المفهوم . وقد اضافت قرارات منظمة الوحدة الافريقية تكملة لهذا المفهوم حين حثت على ضرورة التداخل والترابط بين جميع المنظمات الاقليمية الافريقية، وبينها وبين منظمة الوحدة الافريقية[١] .

٤ — تشجيع التنمية الصناعية فى أفريقيا عن طريق إقامة مشروعات اقتصادية تشترك فيها أكثر من دولة ، ويستفيد منها مجموعة من الدول .

٥ — تنظيم المعونة الدولية على أساس أفريقى خالص ، وقد سبق أن أشرنا إلى هذا ، ويقصد به الاستعانة بالخبراء الافريقيين بدلا من الاستعانة بالخبراء الأجانب .

(١) انظر على سبيل المثال قرار مجلس الوزراء م/و/ ١٢٥ / ٩ ، م/و/١٣٣ / ٩ .

تلك هى المبادىء الخمسة التى وضعت ، أما الهيئات التى تتولى تنفيذ تلك الخطط العامة فهى :

١ — اللجنة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والنقل والمواصلات . وهى اللجنة التى سبق أن أشرنا إليها . ولكن على الرغم من قرار إنشائها فإنها لم تعمل حتى اليوم .

٢ — تقوية وتدعيم الإدارة الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

٣ — فى كل دورة من دورات مجلس الوزراء ، وفى كل مؤتمر من مؤتمرات القمة يجب أن يدرج فى جدول الأعمال بند خاص لدراسة مشاكل تطورات التنمية الإقتصادية والاجتماعية للقارة .

٤ — تتكلف الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية بوضع نظام اتصال مع الأمانة العامة للجنة الإقتصادية التابعة للامم المتحدة، والأمانة العامة لمختلف المنظمات الاقليمية الأفريقية ، كما يطلب عقد اجتماعات مشتركة بين ممثلى تلك الهيئات المختلفة لتنسيق تجاربهم الاقتصادية .

٥ — يطلب من الدول الأفريقية أن يكون لها مكاتب اتصال خاصة تتكلف بالاتصال مع الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والأمانة العامة للجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للامم المتحدة .

٦ — يتطلب من الدول الافريقية الاعضاء فى المنظمات العالمية ذات النشاط الاقتصادى والاجتماعى أن تكون فيما بينها مجموعات أفريقية للدفاع عن وجهة نظر أفريقيا ، كما يتطلب من الدول الافريقية التى ليس لها امكانيات ممارسة تمثيلها فى بعض الهيئات المحدودة ، واللجان

الفنية لتلك المنظمات ،أن تكلف الدول الافريقية التى لها هذه الامكانيات أن تدافع عن مصالحها .

هذا موجز للبرنامج الجديد الذى وضعته منظمة الوحدة الافريقية لتنشيط التعاون الاقتصادى ، ومحاولة منها لجعل هذا التعاون داخل اطار أفريقى بعيداً عن تدخل الدول الاجنبية والمنظمات الاجنبية فى القارة الافريقية .

المبحث الثانى

مؤتمر أبيدجان للتجارة والتنمية الإقتصادية

هذا المؤتمر قد انعقد فيما بين ٩ و ١٣ مايو سنة ١٩٧٢ ، ويعتبر حدثا هاما فى تاريخ التعاون بين الدول الافريقية ، لأنه إذا كان بمثابة تقييم للعمل المشترك الافريقى فى الميدان الاقتصادى فى السنوات العشر التى انقضت ، فإنه أيضاً يمثل بداية لانطلاقة جديدة لهذا العمل فى السنوات المقبلة ، وهذا على الرغم من أنه لم يسفر إلاعن مجرد وضع مبادىء عامة جديدة ، ولم يقدم أى حل تطبيقى للمشكلات الإقتصادية التى تعانى منها القارة .

الاعداد للمؤتمر :

عندما انعقد مؤتمر القمة التاسع فى الرباط ، قرر عقد اجتماع على مستوى وزراء الدول الافريقية لبحث مشكلات التجارة والتنمية والنقد ، لأن نتائج مؤتمر الأونكتات الثالث[1] خيبت الآمال الافريقية ، بل لم يكن على مستوى القدرات السابقة التى تبنتها مؤتمرات الكونكتات الاولى ، ولأن حكومات الدول المتقدمة رفضت فى مؤتمر الاونكتات الثالث أكثر من نصف القرارات التى أصدرها المؤتمر ، وهـــذا مما يشير إلى أن الاونكتات لن يستطيع مستقبلا أن يقوم بالدور الذى من أجله قد أقيم .

---

(١) أنظر تقرير محمود عوف الاونكتات الثالث ـ مجلة السياسة الدولية ـ عدد اكتوبر ١٩٧٢ صفحة ١٧٥ الى ١٨٧ .

تلك هى بعض العوامل التى دعت منظمة الوحدة الافريقية إلى المطالبة بعقد مؤتمر وزارى أفريقى للتجارة والتنمية لدراسة التدابير الواجب اتخاذها لتعزيز الجبهة الافريقية الموحدة .

واجتمع محافظو بنك التنمية الافريقى بالجزائر فى يولية سنة ١٩٧٢ بمناسبة الاجتماع السنوى الثامن ، وبحثوا المشاكل النقدية التى تواجهها أفريقيا . كما اجتمع الخبراء الاقتصاديون التابعون لمنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للامم المتحدة فى سبتمبر سنة ١٩٧٢ بمدينة جنيف ، ثم اجتمع مؤتمر وزراء اللجنة الإقتصادية لافريقيا فى اكرا فيما بين ١٦ و ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٣[١] . وكانت تلك الاجتماعات المختلفة خطوات فى سبيل الإعداد لمؤتمر ابيدجان .

تشكيل المؤتمر :

شاركت فى هذا المؤتمر أربعون دولة أفريقية من أعضاء منظمة الوحدة الافريقية ، يمثلها أربعون وزيرا افريقيا ، فضلا عن ممثلى مختلف المنظمات الحكومية الافريقية ، والمديرين الافارقة فى صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير . وبدأ المؤتمر بأن ألقى رئيس جمهورية ساحل العاج خطابا ، ثم القى كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، والأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية التابعة للامم المتحدة ،

(١) تبنى مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القرار E/CN/14/2420/Rev. الذى يدعو بصفة خاصة الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية ورئيس بنك التنمية الافريقى ، ورئيس رابطة البنوك المركزية الافريقية الى اتخاذ كل الإجراءات لعقد المؤتمر الوزارى المزمع إقامته حتى يتقدم هذا المؤتمر بنتائج أعماله الى مؤتمر القمة العاشر الذى سينعقد فى اديس ابابا فى ٢٠ مايو سنة ١٩٧٣ .

ورئيس البنك الافريقى للتنمية كلمات . وبعد انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر (الرئيس — وأربعة نواب رئيس — ومقرر عام) وتكوين لجان متخصصة مختلفة منها لجنة صياغة ، قرر المؤتمر مجموعة توصيات .

توصيات المؤتمر :

وتدور توصيات المؤتمر[1] حول الموضوعات الخمسة الآتية :

١ — المفاوضات التجارية متعددة الاطراف ضمن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) .

٢ — العلاقات بين أفريقيا والمجموعة الاقتصادية الاوربية .

٣ — المساعدات الاجنبية وتمويل عملية التنمية .

٤ — إصلاح جهاز النقد الدولى ، والمشاكل النقدية الافريقية .

٥ — التعاون بين الدول الافريقية فى كافة المجالات .

وسنتناول كلا من هذه الموضوعات بدراسة منفصلة .

أولا — المفاوضات التجارية متعددة الاطراف والجات :

استعرض المؤتمر هذا الموضوع الهام بادىء ذى بدء ، لأن الدول الافريقية هى الضحية الاولى للجات ، ووضع عدة مبادىء عامة فى هذا الموضوع :

---

(١) انظر تقرير الأمين العام الإدارى عن مؤتمر التجارة والتنمية والنقد الذى انعقد فى ابيدجان فيما بين ٩ و ١٣ مايو سنة ١٩٧٣ فى الوثيقة CM/509

١ — يجب أن تكون تلك المفاوضات على أساس اتفاقية نموذجية للمنتجات تستعمل كمرشد فى عقد الاتفاقيات الخاصة بالمنتجات الأخرى كلا على حدة ويجب أيضاً أن تتضمن هذه الاتفاقيات الخاصة بالمنتجات الأخرى السماح بتنويع وتوسيع نطاق التجارة وفقاً لاحتياجات التنمية فى الدول الأفريقية .

٢ — ترى الدول الأفريقية أن اشتراكها فى المفاوضات التجارية متعددة الاطراف يجب أن يخضع للمبادىء التالية :

— يجب ألا تكون لها آثار ضارة بالاقتصاد الافريقى .

— يجب أن تؤدى إلى زيادة المشاركة الافريقية فى التجارة الدولية .

— يجب أن تؤدى إلى استقرار الاسعار عند مستويات عادلة و مجزية .

— يجب أن توجد حلول لوقف التدهور المستمر فى ظروف التجارة عن طريق اتباع سياسة مناسبة للمنتجات ذات الاهمية للدول الافريقية .

— الامتيازات التى تمنحها الدول المتقدمة لبعضها يجب أن تقدم تلقائيا وفوراً إلى جميع الدول الافريقية النامية .

— يجب إعطاء الاولوية المطلقة لازالة وتحطيم جميع العقبات الرئيسية الموجودة فى أسواق الدول المتقدمة والواقفة فى وجه المنتجات التى تصدرها الدول الافريقية النامية ، وذلك قبل حلول سنة ١٩٧٥ .

— يجب عقد اتفاقات بالنسبة لكل سلعة على حدة ، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية (القطن — الفواكه والخضر — الحبوب — الخشب . . . الخ) والمعادن (خام الحديد — الفوسفات — النحاس — منتجات البترول . . . الخ) والسلع المصنعة وشبه المصنعة (المنسوجات —

الملابس — المصنوعات الخشبية — الجلود . . . الخ) والصناعات الغذائية .

— يجب على الدول المتقدمة أن تخصص نسبة محدودة من استهلاكها لمنتجات الدول الأفريقية عندما تستطيع منتجات الدول الأفريقية منافسة ماتنتجه هذه الدول المتقدمة .

تلك هى أهم المبادىء العامة التى وضعها مؤتمر ايدجان للمفاوضات متعددة الاطراف فى إطار الجات . وترى أن تلك المبادىء لم تتضمن جديداً ، ولكنها مبادىء سبق أن تقدمت بها الدول النامية فى مناسبات مختلفة .

ثانياً — علاقات افريقيا بالمجموعة الإقتصادية الأوربية :

لاشك أن علاقة الدول الافريقية بالمجموعة الإقتصادية الاوربية من الموضوعات ذات الشأن فى التأثير على مستقبل القارة الافريقية ، لأن أغلبية الدول الافريقية كانت مرتبطة خلال عهد الاستعمار ، بالدول الاوربية فرادى ، وحين تكتلت هذه الدول فى ظل السوق الاوربية المشتركة ، وبخاصة بعد انضمام بريطانيا إلى هذه السوق تحولت التبعية الفردية إلى رابطة اقتصادية جماعية جديدة تستطيع أفريقيا ، فى ظلها ، أن تستفيد دون مساس باستقلالها ، وذلك إذا استطاعت أن تنظم علاقاتها بالسوق على قدم المساواة .

ونلاحظ مبدئياً أن المؤتمر تمشيا مع مبدأ قبول المساعدات الاجنبية والارتباطات الاقتصادية لم يرفض مبدأ الترابط مع المجموعة الإقتصادية الاوربية ، ولم يعتبر هذا الترابط ضربا من ضروب الإستعمار الجديد كما كان شائعاً فى بداية الستينات عندما كانت تنظر أفريقيا إلى السوق المشتركة ، على أنها تكتل إحتكارى واستعمارى يهدد استقلال أفريقيا .

وإذا كان مؤتمر ابيدجان قد وافق على الارتباط بالسوق الاوربية المشتركة وشجع هذا الترابط فإنه وضع مبادىء عامة لتنظيمه . ومن هذه المبادىء :

١ – يجب أن يكون الهدف الاساسى من الارتباط بالمجموعة الاقتصادية الاوربية، هو تمكين الدول الافريقية من تنويع اقتصادياتها، وتوسيع نطاق صادراتها ، وزيادة دخلها من التصدير إلى أقصى حد ، وتوسيع نطاق دعائمها الاقتصادية والاجتماعية ، وتشجيع التعاون والتكامل الاقتصادى فيما بينها .

٢ – يجب على الدول الافريقية أن تضع خطة مشتركة يمكن أن تكون بمثابة أساس للتفاوض بشأن إقامة علاقات جديدة مع المجموعة الاقتصادية الاوربية بحيث تتضمن عدداً من المبادىء تتيح لجميع الدول الافريقية أن تتفق عليها . ومن أهم تلك المبادىء عدم التفرقة بين الدول الافريقية التى سبق أن ارتبطت بالسوق والدول الافريقية التى لم ترتبط بها(١).

٣ – يجب إعادة النظر فى الأحكام الخاصة بحركة المدفوعات ورأس المال ، بحيث نأخذ فى الاعتبار هدف الاستقلال المالى فى الدول الافريقية ، والحاجة إلى التعاون المالى بين الدول الافريقية وبعضها .

٤ – يجب عدم ربط المعونات المالية أو الفنية التى تقدمها المجموعة الاقتصادية الاوربية بأى شكل من الاشكال بالعلاقات معها .

٥ – يجب ضمان حرية دخول أسواق المجموعة بالنسبة لكافة المنتجات الأفريقية بما فيها من المنتجات الزراعية المصنعة وغير المصنعة ،

(١) من هذه المبادىء أيضا مبدأ عدم المعاملة بالمثل فى الامتيازات التجارية والتعريفات التى تمنحها المجموعة الاقتصادية الاوربية ، وإعادة النظر فى القواعد الخاصة بالمنشأ لتسهيل التكامل الصناعى للدول الافريقية.

سواء كانت تخضع أولا تخضع للسياسة الزراعية للمجموعة الاقتصادية الأوربية .

٦ — يجب ضمان أسعار مستقرة وعادلة ومجزية للسلع الرئيسية للدول الأفريقية فى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوربية حتى يتاح لها زيادة دخلها من الصادرات .

٧ — يجب ألا يكون لأى شكل من أشكال الاتفاقات مع المجموعة أى أضرار بأى حال من الأحوال بالتعاون القارى أو الإقليمى الافريقى .

تلك المبادىء العامة لاشك أنها ستساعد على تكوين الجبهة الافريقية فى المفاوضات التى ستجرى بين أفريقيا والسوق الاوربية المشتركة .

ثالثاً — المساعدات الاجنبية وتمويل عملية التنمية :

وضع المؤتمر قواعد أساسية تتعلق بقضية المساعدات الاجنبية . فبعد أن أكد أن المسئولية الأولى فى قضية التنمية تقع على عاتق الدول الافريقية فبادر المؤتمر أولا إلى القول بأن مستوى الموارد المحلية التى يمكن استغلالها لا تصل إلى مستوى المتطلبات اللازمة لتحقيق أهداف النمو فى العقد التالى من عمر برنامج التنمية ، لذلك يجب أن تساند المساعدات الخارجية جهود محلية . ثم يلاحظ المؤتمر أن الجهود التى بذلتها الدول المتقدمة الفنية فى تمويل التنمية فى الدول النامية بصفة عامة ، والدول الافريقية بصفة خاصة ، لم تحقق ما كان مرجواً منها ، بل إن هذه المساعدات قد تدهورت حجماً ونوعاً وشروطاً . ولكى تصبح المساعدات فعالة يجب أن تقوم على أساس من الاهداف التالية :

١ — زيادة حجم مساعدات التنمية ، مع ضرورة مراعاة المتطلبات الخاصة بالدول الافريقية .

٢ — تشجيع تعديل شكل الاقتصاد الافريقى ، بهدف تحقيق النمو الذاتى خلال أقصر وقت ممكن .

٣ — تعبئة وتنمية المواد البشرية والطبيعية .

ثم ذكر المؤتمر أهم الأطراف فى قضية المساعدات ، وهى الدول المتقدمة المانحة ، ومجموعة البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، ومشروع المعونة الفنية ، وبنوك التنمية الإقليمية ، ثم الدول الافريقية التى تقدم إليها المساعدات . ووضع لكل طرف من هذه الاطراف مبادىء عامة أوجب أن تلتزم بها ، لكى تنجح عملية المساعدات الاجنبية من أجل التنمية .

وبالنسبة للدول الفنية تقدم المؤتمر بالتوصيات التالية :

١ — أن تحاول أن تصل قبل سنة ١٩٧٥ إلى هدف تقديم مالا يقل عن واحد فى المائة من مجموع الناتج القومى إلى الدول النامية كمعونة صافية .

٢ — أن تقوم قبل سنة ١٩٧٥ بتنفيذ شرط الاستراتيجية الدولية الذى ينص عليه عقد التنمية الثانى للأمم المتحدة فيما يتعلق بتحويل ٧و٠ ٪ من مجموع الناتج القومى إلى الدول النامية كتحويلات رسمية صافية .

٣ — أن تتخذ الخطوات اللازمة لسداد القسط الرابع من مستحقات وكالة التنمية الدولية ، وأن تضمن أن يخصص الجزء الأكبر من هذه الوكالة لتمويل تنمية الدول الافريقية .

٤ — أن تتخذ التدابير اللازمة لتخفيف شروط المساعدات الخارجية بهدف التوفيق بين تلك المساعدات والشروط المالية لوكالة التنمية الدولية .

٥ — أن تتخذ — مجتمعة وفرادى — خطوات فورية لتوحيد مساعداتها المالية للدول الافريقية . أما بالنسبة لمجموعة البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، ومشروع المعونة الفنية ، وهى المنظمات الدولية

المكافة بالمساعدات فقداهتم المؤتمر بالدول الأفريقية الأقل نمواً ، وطلب من مجموعة البنك الدولى أن تزيد تمويلها للتكاليف المحلية بمشروعات وبرامج التنمية . وفى حالة أقل الدول نمواً فى الجماعة الافريقية النامية يجب على مجموعة البنك الدولى أن تقوم بتحمل جميع تكاليف مشروعات التنمية ، وأن تزيد مساعداتها المالية للدول الأقل نمواً .

أما صندوق النقد الدولى فقدطلب منه المؤتمرأن يهتم بالبلادالافريقية الأقل نمواً، وخاصة البلاد الافريقية التى لا شواطىء لها .

أما مشروع المعونة الفنية فقد طلب منه المؤتمر أن يفرض على الدول المتقدمة أن تحرر شروط استخدام براءات الملكية والاختراع ، وأن تحدد الاتعاب الخاصة بالإدارة والخدمات الاستشارية على أساس التكلفة لا على أساس الربح .

وبالنسبة للدول الافريقية التى تتلقى المساعدات ، فإن المؤتمر قد رحب بإقامة صندوق التنمية الافريقى إلى جانب البنك الافريقى للتنمية ، كما أكد عزم البلاد الافريقية على اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التى تكفل التعبئة الكاملة لمواردها الاساسية ، وإجراء الإصلاحات الضرورية فى هياكلها الاقتصادية والإجتماعية ، حتى تكفل اشتراك شعوبها فى عمل التنمية والحصول على أقصى فوائد منها.

ونلاحظ أن تلك المبادىء العامة تأتى مؤكدة للروح التى سادت فى مؤتمر أديس أبابا سنة ١٩٦٣ ، ومؤداها أن أفريقيا فى حاجة إلى المساعدات الاجنبية ، وأنها لا تستطيع التخلص من تخلفها إلا عن طريق تلك المساعدات بالإضافة إلى الجهود المحلية . وذلك يخالف النظرية الثورية التى ترى أن الجهود المحلية يجب أن تكون الاساس الوحيد للتنمية ، وأن الاعتماد على المساعدات الاجنبية ، سواء ما كان منها مقدماً من المنظمات

الدولية . أو من الدول الفنية ، يجعل الدول الافـــريقية خاضعة للاستعمار الجديد .

وباختصار ، فإن أفريقيا قبلت مبدأ الانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى ، ومبدأ الحوار معه من أجل التخلص من التخلف مهما كانت مخاطر هذا الانفتاح، أو ذاك الحوار الاقتصادى.

رابعاً — إصلاح جهاز النقد الدولى ، والمشاكل النقدية الافريقية :

سجل المؤتمر مبدئياً أن نظام « بريتون وودز » الذى وضع عقب الحرب العالمية الثانية لم يستطع أن ينهض بدوره فى تنظيم العلاقات الدولية النقدية ، وكلما وقعت أزمة نقدية دولية تكاتفت الدول الغنية المتقدمة فى تنظيمات تستبعد عنها الدول النامية مما يؤدى إلى أن التسويات للأزمة غالباً ما تتم على حساب الدول النامية ، أو على الأقل دون أن يحسب أى حساب لمطالب هذه الدول النامية . وانطلاقاً من ذلك يقترح المؤتمر أن تتخذ البلاد الافريقية تدابير مختلفة لمواجهة تلك الظاهرة الخطيرة . فعلى المستوى الإقليمى طلب المؤتمر إقامة منظمات إقليمية جديدة ، ودعم المنظمات الاقليمية القائمة فعلا لكى تستطيع البلاد الافريقية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية نفسها ضـــد القرارات المالية التى تتخذ دون اشتراك أفريقيا[1] .

كما طلب المؤتمر أن يقام على الفور مجلس للوزراء المسئولين عن شئون النقد فى البلاد الأفريقية ، وأن يتولى هذا المجلس وضع استراتيجية نقدية

---

(١) كما يوصى المؤتمر بأنه ينبغى على المندوبين الافريقيين الذين يشتركون فى المناقشات الفنية الخاصة باصلاح نظام النقد الدولى (وفى المقدمة المديرون التنفيذيون لصندوق النقد الدولى) أن يتشاوروا فيما بينهم لوضع مقترحات أفريقية، وتنسيق اعمالهم مع جهود مجموعة السبعة والسبعين.

تعمل على إزالة الآثار الضارة الناتجة عن معالجة الشئون النقدية الافريقية خارج أفريقيا ، كما يتولى هذا المجلس إنشاء مركز أفريقى للدراسات النقدية تكون مهمته دراسة المشكلات النقدية فى البلاد الافريقية ، وأثر التطورات الدولية للنقد على الاقتصاديات الافريقية .

ويقترح المؤتمر أيضاً إعادة تنظيم رابطة البنوك المركزية الافريقية ودعمها بغية جعلها جهازاً فعالا المناقشات التى تدور بشأن مشكلات النقد فيما بين البنوك المركزية الافريقية على أساس إقليمى وقارى .

كما اقترح أيضاً إجراء دراسة حول الطريقة العملية الكفيلة بإنشاء صندوق أفريقى للتسويات الخارجية ، واتحاد للمدفوعات الافريقية.

خامساً — التعاون بين الدول الافريقية فى كافة المجالات :

يرى المؤتمر أن التعاون القارى الافريقى يجب أن يصبح السمة الأساسية لسياسة التنمية القومية فى كل دولة أفريقية ، وبعد وضع هـذا المبدأ الأساسى المستمد من ايديولوجية ميثاق أديس أبابا بادر المؤتمر إلى إبراز العقبات التى تعترض سبيل تحقيق التعاون الأفريقى ، وذكر منها :

١ — الافتقار إلى الموارد المالية الضرورية للاستثمار فى عدد كبير من المشروعات المتكاملة فى آن واحد.

٢ - الاختلاف فى السياسات التجارية التى تتبعها الدول الافريقية، وفى المواقف تجاه المستثمرين الأجانب . ويرى المؤتمر أن هذا الاختلاف يرجع إلى اختلاف التجارب الاستعمارية التى مرت بها الدول الافريقية.

٣ — عدم كفاية الهيكل السفلى المتكامل للدول الافريقية[١] .

(١) يقصد بذلك الطرق، والنقل الجوى ، والشحن، والمواصلات السلكية واللاسلكية.

٤ — اتباع نظم اقتصادية مختلفة فى البلاد الافريقية ، لا سيما فى الدور الذى يقوم به كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى المحلى .

٥ — وجود علاقات اقتصادية خاصة بين مختلف الدول الافريقية والدول الاستعمارية السابقة . ويعتقد المؤتمر أنه يجب فور إيجاد حلول لإزالة تلك العقبات ، وفى مقدمة تلك الحلول إقامة تنظيمات دولية أفريقية تعمل لخدمة المصالح المتبادلة لجميع الدول الأفريقية ، رغم أن هذه التنظيمات قد تثير مخاوف وشكوك كثير من الدول الأفريقية المعتزة بسيادتها الحديثة . ويقترح المؤتمر تكوين جهاز لضمان تنفيذ وتطبيق اتفاقات التعاون التى سوف تبرم بين الدول الافريقية ، ويقترح كذلك إنشاء محكمة للفصل فى المنازعات التى قد تقع بين الدول الافريقية عند تطبيق إتفاقيات التعاون هذه .

وسبق أن بحثنا فى هذا الكتاب[1] ظاهرة عدم ارتياح الدول الافريقية إلى التسوية القضائية فى المنازعات السياسية ، وقد يقال إن الدول الافريقية قد تكون أكثر استعداداً لتسوية منازعاتها الاقتصادية أمام القضاء الدولى الافريقى ، بعكس استعدادها لتسوية المنازعات السياسية . ونحن لا نقر هذا الرأى لسببين :

أولهما : أن المنازعات الاقتصادية الدولية عادة ما تكون وثيقة الصلة بالمنازعات السياسية .

ثانيهما : أن الدول الافريقية دول حديثة وعاطفية . ولا يسهل عليها أن تفصل بين الأمور الاقتصادية والأمور السياسية . فإذا وقع نزاع

---

(١) انظر صفحة ١٢٨ من هذا الكتاب .

سياسى بين دولتين، فإنه سرعان ما يمتد إلى المجالات الاقتصادية والثقافية والإجتماعية .وإذا وقع نزاع إقتصادى سرعان ما يتحول إلى نزاع سياسى .

وأشار المؤتمر أيضاً إلى ضرورة إنشاء إدارة خاصة لكل دولة أفـــريقية تباشر بصفة مستمرة تنسيق التعاون الاقتصادى بين الدول الافريقية . ورأينا أن للقرار م/و/٢١٩ الصادر فى أغسطس سنة ١٩٧٠ قد اقترح نفس هذه الفكرة ، ولكن على الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات فإن هذه التوصية لم تنفذها أغلبية الدول الافريقية .

واقترح المؤتمر إنشاء منظمات فنية اقتصادية دائمة على المستوى الإقليمى ، أو على المستوى شبه الاقليمى لتشجيع المشروعات الأفريقية متعددة الجنسيات ، وطلب أن تعمل تلك المنظمات تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية[1] .

وأشار إلى الاهتمام بالزراعة واستغلال الموارد الغذائية ، والموارد المائية المشتركة[2] .

ويوصى المؤتمر بالقضاء على الأسواق الصغيرة الضارة بالتصنيع ، وذلك عن طريق التنسيق بين السياسات والبرامج الصناعية المختلفة . وهذا يقتضى إصدار قانون مشترك للاستثمار الأجنبى فى أفريقيا . والاتفاق

---

(١) من مقدمة المشروعات التى يجب ان تهتم بها تلك التنظيمات هى المتعلقة بالطاقة الكهربائية للعمليات الصناعية . اما فيما يتعلق بسياسة التصنيع فإن الإجراءات التى تتخذ يجب ألا تهدف الى استخراج المعادن فقط، ولكن الى تصنيعها حتى مرحلة متقدمة قبل تصديرها .

(٢) لتحقيق هذا الهدف يدعو المؤتمر الدول الافريقية إلى ان تساهم مساهمة كاملة فى الأنشطة التالية :

١ — البحث عن الاغذية الاستوائية .

٢ — انتاج البقول وتحسين المواشى .

٣ — تخزين وتوزيع الاغذية .

٤ — تجارة المنتجات الزراعية فيما بين الدول الافريقية .

حول الحد الأدنى للمعادلات الضريبية التى ستفرض على أرباح تلك المشروعات الصناعية .

وطلب المؤتمر كذلك إنشاء منظمات مشتركة لتشجيع السياحة فى أفريقيا تكلف بوضع خطط خاصة بالدعاية المشتركة للمعالم السياحية فى الدول الأعضاء ، كما تعمل على خفض أجور الطيارات ، وتنظيم رحلات متبادلة بين الدول الافريقية ، وترتيب دورات تدريبية مشتركة للعاملين فى السياحة ، وتبسيط الإجراءات المتبعة على الحدود .

ويرى المؤتمر أن تحقيق التنمية السريعة لاقتصاديات الدول الافريقية سيظل معتمدا على تطبيق العلوم والتكنولوجيا على التنمية . لذلك يقترح المؤتمر إقامة جهاز تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الإقتصادية لافريقيا تتولى تنفيذ الجزء الأفريقى من خطة العمل الدولية الخاصة بتطبيق العلوم والتكنولوجيا على التنمية[1].

ويرى المؤتمر أنه بينما قد جرت دراسات كثيرة عن نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ، فإن هذه الدراسات كثيراً ماتفتقر إلى الناحية العملية التى تضع فى اعتبارها هيكل السوق الافريقى والوضع الافريقى . لذلك يقترح اقامة مؤسسات مشتركة لتدريب الباحثين بالتنسيق مع الجامعات الافريقية القائمة ، ونقـــل العاملين الزائدين فى الدول الافريقية إلى الدول الافريقية الاخرى التى تفتقر إليهم . كما أنه يطلب أن يكون ضمن برامج الجامعات بالإضافة إلى الابحاث الاساسية أبحاث عملية وتكنولوجية .

(١) يطلب المؤتمر أيضا مساعدة لبرامج رابطة الجامعات الافريقية لتشجيع تبادل الباحثين فيما بين الدول الافريقية وتطويع التكنولوجيا الأجنبية لكى تفى باحتياجات المنطقة.

ويهتم المؤتمر بالتعليم والتدريب، وبمساندة رابطة الجامعات الافريقية التى تقضى بمحاولة التغلب على الحواجز اللغوية التى تعوق التعاون فيما بين الدول الافريقية، وذلك عن طريق فرض تعليم الإنجليزية والفرنسية إجباريا فى جميع المدارس الثانوية، وعن طريق اتخاذ إجراءات جدية عاجلة لمعالجة استنزاف العقول، أو هجرة الكفايات.

واقترح المؤتمر تسهيل حركة نقل العمال فى القارة، وتحديد حقوق وشروط المهاجرين منهم(١). وأشار المؤتمر إلى ضرورة الاهتمام بمشكلات النقل، وخاصة بالنسبة للدول الافريقية غير الساحلية. واقترح إقامة تنظيمات ثنائية، أو اقليمية تتولى مسألة تطوير النقل البرى بين الدول الافريقية(٢)، ودراسة مشروع إقامة صندوق للطرق لتمويل عمليات ربط الطرق فيما بين الدول الافريقية.

وأبدى المؤتمر اهتماما باتحاد السكك الحديدية الافريقية، وطلب أن يتولى مسئولية تنسيق العمل فى مجال تطوير السكك الحديدية بهدف تسهيل مد خطوط تربط بين مختلف الدول الافريقية(٣).

---

(١) من الجدير بالملاحظة ان المؤتمر يطلب اتخاذ تلك الاجراءات بمساعدة منظمة العمل الدولية ومنظمة الوحدة الافريقية. والملحوظ ان المؤتمر فى كل مناسبة يدعو فيها الى الاهتمام بنوع من انواع التعاون الفنى والاقتصادى يشير الى ضرورة الاستعانة بالمنظمة العالمية المتخصصة.

(٢) من اختصاصات تلك الأنظمة وضع واقرار قانون حقوق والتزامات النقل البرى الذى ينص على المشاركة والترخيص بالنقل البرى وعمل ترتيبات لتجميع عمليات الشحن وتوحيد الاجراءات على الحدود لتحقيق المعاملة الموحدة للعربات والادوات المستخدمة فى نقل البضائع فيما بين الدول الافريقية، وتحديد مواصفات فنية للطرق والجسور فيما بين الدول الافريقية، وتوحيد القواعد واللوائح الخاصة بالمرور البرى، وعلامات واشارات الطرق، ورخص القيادة، والمتطلبات الفنية للعربات.

(٣) ذلك عن طريق اتباع مواصفات موحدة عندما تتم إقامة خطوط السكك الحديدية، أو عند استبدال عربات الركاب، أو مد قضبان جديدة. وعن طريق ربط الخطوط الموجودة غير المتصلة ببعضها، وعن طريق تشجيع مد الخطوط الإضافية، وخاصة تلك التى تصل الى الدول غير الساحلية.

واهتم بالنقل البحرى ، والشحن الساحلى ، واقترح إنشاء رابطة لشركات الشحن منها رابطة تجمع شركات شرق افريقيا للشحن (من السودان إلى تنزانيا) ، وأخرى تجمع غرب ووسط أفريقيا من السنغال إلى زائير[1]. كما أشار إلى أن دول شمال أفريقيا قد أخذت تسير فعلا فى هذا الاتجاه. واقترح أيضاً تكوين رابطة لإدارة الموانى، واقترح كذلك أن تنظم الدول الافريقية مؤتمرا قاريا حول الملاحة البحرية . والشحن النهرى يقوم ببحث هذه المسائل، ويقدم التوصيات اللازمة للتنفيذ .

وعنى المؤتمر باستقلال الممرات المائية داخل القارة الأفريقية على اساس مشروعات متعددة الجنسية[2].

واقترح المؤتمر تغيير شبكة المواصلات الجوية فى القارة لأنها تتسم بثلاث سمات ، تحول دون تحقيق التنمية الأفريقية المرجوة ، وتلك السمات هى :

١ — سيطرة محور شمال جنوب (يقصد بها العلاقات الجوية بين أوربا والولايات المتحدة من ناحية، وبينها وبين أفريقيا من ناحية أخرى) على محور شرق غرب (ويقصد بها العلاقات الافريقية عرضا) .

٢ — وجود روابط خاصة بين الدول الافريقية والدول الاوربية التى كانت تستعمرها ، مع ضعف روابط النقل الجوى بين الدول الافريقية وبعضها .

---

(١) أوصى المؤتمر أيضاً بأنه يتعين على المجموعات الاقتصادية الافريقية شبه الاقليمية أن تتخذ الخطوات اللازمة لتشكيل كونورسيوم خاص من شركات الشحن الافريقية لكى تشترك فى تشغيل خطوط الشحن الجديدة وفى إدارة محطات الوصول ، وإقامة شركات شحن افريقية متعددة الجنسيات تتولى خدمات الشحن بين القارات ولها خطوط نهرية .

(٢) واقترح تنظيم خدمات النقل عن طريق الانهار والبحيرات ، وتنسيق اسعار الشحن ورسوم الميناء ، وتوحيد لوائح المرور ، والوسائل والاجراءات الجمركية ، واجراءات الترانزيت، كما اهتم بتدريب العاملين فى الموانى والسفن النهرية.

٣ ـ اعتماد الخطوط الجوية القومية الافريقية على شركات طيران أجنبية فى عمليات المعونة المالية والفنية والإدارية .

تلك السمات الثلاث هى سبب استمرار عدم وجود شبكة متكاملة فى الخطوط الجوية ، هذا مع ضعف المحاولات التى بذلت فى سبيل تحقيق تعاون وتكامل فيما بين الدول الافريقية فى هـــذا المجال الحيوى .

وأوصى المؤتمر باتخاذ عدة إجراءات لتنشيط التعاون بين الخطوط الجوية داخل القارة الافريقية[١] . كما أوصى منظمة الوحدة الافريقية بالتعاون مع رابطة الخطوط الجوية الافريقية ، واللجنة الافريقية للطيران المدنى أن تقترح الإجراءات لمعالجة مسألة وجود طاقة فائضة فى الخطوط الجوية الافريقية .

واهتم المؤتمر أيضاً بالمواصلات البريدية ، وطلب إجراء مشاورات سنوية بين الحكومات الافريقية لإعادة النظر فى ترتيبات المرور البريدى ، وتنسيق الإجراءات الخاصة بتوحيد الاساليب البريدية ، وأوصى بضرورة إنشاء اتحاد بريدى أفريقى بالتعاون مـــع منظمة الوحدة الافريقية .

---

(١) من اهم هذه الاجراءات : ١ — ترشيد جدول مواعيد الطيارات. ٢ — تخفيض اجور السفر داخل القارة . ٣ — إلغاء الامتيازات التى تتمتع بها شركات النقل الاجنبية. ٤ — تبادل حقوق المرور الجوى بين الدول الافريقية. ٥ — توحيد أنواع الطائرات المستخدمة. ٦ — المشاركة فى التسهيلات الخاصة بإصلاح وصيانة الطائرات. ٧ — التنظيم المشترك لخدمات الأمن الأرضى. ٨ — التحقيق فى الحوادث. ٩ — تنسيق الابحاث وتدريب العاملين .
والهدف من كل هذا الادماج النهائى لشركات الطيران فى القارة .

ووجه المؤتمر عناية إلى المواصلات السلكية واللاسلكية ، ولاحظ أن نحو نصف خطوط هذه المواصلات التى تربط بين الدول الافريقية تمر عن طريق أوربا ، واوصى الدول الافريقية بإقامة صندوق لتنمية هذه المواصلات ، وطلب من الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية أن يقوم بإجراء دراسة خاصة بهذا الشأن، بغية تدعيم ذلك عن طريق قمر صناعى أفريقى .

واهتم المؤتمر بالعقبات التى تعترض سبيل التجارة بين الدول الافريقية وتنمية الصناعة؛ وذكر فى مقدمة هذه العقبات وجود عدة مناطق نقدية فى أفريقيا فى آن واحد ، وبعضها على علاقات خاصة بالنظم النقدية غير الأفريقية . وطلب من الدول الافريقية أن تشجع التبادل التجارى فيما بينها، لأنه عنصر أساسى فى استراتيجية التنمية الافريقية على النطاق القومى والإقليمى . وطلب من الدول الافريقية أيضاً ألا تدخل فى اتفاقيات مع دول ثالثة تعطيها أفضليات تفوق ما تعطيها للدول الافريقية الأخرى .

ونظر باهتمام بالغ إلى المؤسسات المصرفية والمالية والضرائبية، فأوصى بالعمل على تعزيزها ، وبالتعاون فيما بينها عن طريق توسيع أنشطة رابطة البنوك المركزية الأفريقية . واقترح المؤتمر تكوين اتحادات مدفوعات إقليمية وشبه إقليمية تسهل تسوية المدفوعات الخارجية للدول الأعضاء، واقترح كذلك إنشاء صندوق للتعاون النقدى ، يتكون رأس ماله من الدول الأعضاء وفقاً لمبالغ متفق عليها تدفعها كل دولة ، ومن تبرعات تقدمها المنظمات الدولية ، ويكلف هذا الصندوق بالإشراف على تنظيم العلاقات بين الدول الاعضاء . فيما يتعلق بأسعار القطع ، وفى تثبيت عملاتها ، والمدفوعات الخارجية .

وأوصى المؤتمر بتوحيد أسواق رأس المال الفرعية ، وإنشاء أسواق

إقليمية، وتوحيد قواعد رقابة النقد القومية، وإلغاء جميع القيود المفروضة على انتقال رأس المال بين المناطق الفرعية تدريجياً .

ويوصى المؤتمر أيضاً بمواءمة أنظمة الحوافز الضرائبية ، وبرامج الاعفاءات الضرائبية ، واتخاذ خطوات سريعة لمواءمة سياسة الدول الافريقية تجاه الاستثمارات الأجنبية ، على أن تكون تلك المواءمة فى إطار التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى .

ويوصى أيضاً بتشجيع إقامة المجموعات الاقتصادية ، وتدعيم المجموعات القائمة ، على أنه ينبغى على البلاد الافريقية تصميم إطار جديد لتلك المجموعات يتفق مع الاحتياجات اللازمة للأوضاع الخاصة بأفريقيا التى تجعل محور التكامل هو التنمية .

وأخيراً أوصى بالاهتمام بالتبادل الإعلامى كوسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادى فى أفريقيا ، وطلب من منظمة الوحدة الافريقية أن تتولى تلك المهمة بطريقة منتظمة .

تقييم قرارات المؤتمر :

عرضنا موجزاً لاهمية التوصيات التى أصدرها مؤتمر أبيدجان ، ولنا عليها أربع ملاحظات :

الملاحظة الأولى: أنها توصيات عامة ، موجهة معظمها إلى الدول المتقدمة غير الافريقية، باستثناء المجموعة الخامسة من هذه التوصيات . وليس لافريقيا أية وسيلة لاجبار تلك الدول المتقدمة على الأخذ بتلك التوصيات أو الاسترشاد بها . بل إن تجربة السنوات العشر الأولى من تاريخ منظمة الوحدة الافريقية أثبتت أن الدول المتقدمة لا تبدى أى استعداد لتنفيذ تلك التوصيات ، بل إن إنهاء الحرب الباردة سيجعل الدول المتقدمة أكثر فتوراً تجاه الدول المتخلفة عامة، والدول الافريقية خاصة .

الملاحظة الثانية : أن تلك التوصيات سبق أن تقدمت بها منظمة الوحدة الافريقية فى السنوات العشر الماضية إما فى صورة قرارات صدرت من مجلس وزراء المنظمة ، وإما فى صورة تقارير صدرت من الأمانة العامة للمنظمة ، أو من اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة ، فلم يتقدم مؤتمرا بيدجان بجديد فى هذا الشأن ، فيما عدا جمع وتنسيق جميع القرارات التى صدرت فى مجال التعاون الإقتصادى الافريقى .

الملاحظة الثالثة : أن المؤتمر لم يتقدم بأى برنامج زمنى ، ولا بترتيب أولويات التعاون ، كأن يقول مثلا أن إقامة شبكة للطرق البرية أهم من إقامة شبكة لمواصلات السكك الحديدية ، على أساس أن عملية التنسيق أسهل فى المواصلات عن طريق الشبكة البرية ، مما هى عن طريق المواصلات الحديدية .

الملاحظة الرابعة : المؤتمر لم يتقدم بأى مشروع تطبيقى عملى يمكن أن يكون محوراً للتعاون الاقتصادى الافريقى على النطاق الاقليمى أو القارى فى السنوات العشر القادمة ، كمشروع إقامة طريق برى (بان — أفريق) يربط شمال القارة بجنوبها ، أو شرق القارة بغربها ، أو إنشاء جامعة افريقية مفتوحة لابناء جميع الدول الأفريقية ، أو ما إلى ذلك من المشروعات العملية التطبيقية التى قد تجذب الجماهير الافريقية وتجعلها تتحمس لمشروع واقعى جماعى ، يجعلها تحس بأن شيئاً جديداً قد قام فى الميدان الاقتصادى من أجل تدعيم الوحدة الافريقية .

لا شك أن مثل هذه المشروعات أجدى من عشرات التوصيات العامة المجردة التى لا يهتم بها إلا فئات محدودة من الخبراء .

تلك الملاحظات العامة لا يعني بها الاقلال من شأن القرارات التي اتخذها مؤتمر ابيدجان لأنها تمثل برنامجاً عاما للعمل الافريقي المشترك في الميدان الاقتصادي والإجتماعي . ولا يمكن أن تبدأ القارة الافريقية في هذا العمل المشترك دون وجود ادراك مشترك للخطوط العريضة التي يجب إتباعها لتحقيق ذلك .

وقد كانت قرارات مؤتمر ابيدجان هي الأساس للتصريح الذي صدر عن التعاون والتنمية والإستقلال الإقتصادي في مؤتمر القمة العاشر الذي انعقد بأديس أبابا في مايو سنة ١٩٧٣ .. وسنعرض لهذا التصريح في المبحث التالي .

المبحث الثالث

التصريح الأفريقى عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى

يختلف هذا التصريح الذى وافق عليه مؤتمر القمة العاشر بالإجماع عن قرارات مؤتمر ابيدجان فى عدة نواح. فمن حيث ترتيب الموضوعات فإن مؤتمر ابيدجان قد بدأ بعلاقة أفريقيا بالجات ، ثم علاقتها بالسوق الأوربية المشتركة ، ثم تصدى لقضية المساعدات الأجنبية ، ثم تناول موضوع اصلاح جهاز النقد الدولى ، ولم يتناول قضية التعاون الأفريقى إلا فى المرتبة الخامسة معبرا بذلك عن أن التعاون بين أفريقيا والعالم الخارجى أهم بالنسبة للتنمية الأفريقية من التعاون بين الدول الأفريقية وبعضها . أما التصريح الأفريقى فجعل التعاون بين الدول الافريقية والتكامل بينها فى مقدمة الاولويات ، جاعلا أهمية التعاون بين أفريقيا والعالم الخارجى فى المرتبة الثانية، بعد التعاون بين الدول الافريقية وبعضها .

ويلاحظ أن قرارات مؤتمر ابيدجان قد اهتمت بالعلاقة بين أفريقيا ودول المعسكر الغربى، وأهملت الدول الاشتراكية،والتنظيمات الإقتصادية الإشتراكية مثل الكومنكون. ومما هو أخطر من ذلك أن قرارات مؤتمر أبيدجان قد أهملت امكانيات التعاون بين الدول الأفريقية والدول النامية غير الأفريقية ، وفى مقدمتها الدول الآسيوية .

وقد عالج التصريح الأفريقى هذا النقص أو الاهمال ، فبدأ يبحث علاقات أفريقيا بدول العالم الثالث ، ثم انتقل إلى علاقات أفريقيا بالدول

الرأسمالية ، ثم علاقاتها بالدول الإشتراكية . وأراد بذلك أن يخفف السيطرة الفكرية والإقتصادية للعالم الرأسمالى على القارة الأفريقية .

باختصار ، فإن قرارات مؤتمر أبيدجان يغلب عليها الطابع الواقعى العملى ، فى حين أن التصريح الأفريقى يغلب عليه الطابع السياسى .

ويبدأ التصريح الأفريقى الخاص بالتعاون والتنمية والاستقلال الإقتصادى بديباجة تتضمن ثلاثة أفكار هامة تشغل الرأى العام الأفريقى ، وتثير جدل القيادات الفكرية الأفريقية . وتلك الأفكار هى :

١ — الهوة بين الدول الغنية المتقدمة ، والدول الفقيرة المتخلفة تزداد اتساعا باستمرار ، وتلك الهوة ستؤدى إلى نتائج خطيرة تهدد السلام والأمن الدوليين .

٢ — المجتمع الدولى لم ينجح فى الحقبة الماضية فى مواجهة تلك المشكلة الخطيرة ، ولم ينجح فى مساعدة أفريقيا على مواجهتها .

٣ — تستطيع أفريقيا بما لها من ثروات وامكانيات أن تنمو فى ظل التعاون والتكامل الإقليمى ، وفى اطار التعاون القارى . وذلك على الرغم من الصعوبات التى تعترض سبيل تلك التنمية ، وعلى الرغم من اطماع الدول الإستعمارية التى تريد أن تحفظ لنفسها بمناطق نفوذ فى القارة .

وتنقسم قرارات المؤتمر إلى ثلاثة أقسام : القسم الأول خاص بالتعاون الافريقى . وتعبئة القدرات البشرية ، والموارد الطبيعية للقارة . والقسم الثانى خاص بالتجارة ، وتمويـــل التنمية . والقسم الثالث خاص بالتعاون بين القارة الافريقية والدول الأجنبية عن القارة .

أولا — التعاون والتكامل الإقتصادى الأفريقى ، وتعبئة القدرات البشرية والطبيعية :

التصريح الأفريقى أولى هذا القسم حظا وافراً من العناية بالقدرات البشرية ، مشيراً إلى أهمية التربية والتعليم لتنمية القارة، وإلى حرية انتقال الأشخاص ،والأفكار عبرالحدود الأفريقية، وإلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هجرة الكفايات واستنزاف العقول ، وإلى الاهتمام بتمثيل الكفايات الافريقية فى المنظمات الدولية تمثيلا عادلا ، كما يشير التصريح إلى ضرورة التعاون الوثيق بين مختلف الجامعات الأفريقية . وعلى هذا فإنه يتمشى مع أحدث النظريات العلمية التى تصدت لقضية التنمية ، والتى ترى أن التنمية لا تتحقق بالتصنيع ، أو بالتمويل الخارجى بقدر ماتتحقق بإعطاء الأولوية للتعليم والتربية .

وينتقل التصريح من هذا إلى الموارد الطبيعية للقارة الأفريقية ، وإلى ضرورة استغلالها والإفادة منها . ويتقدم بتوصيات وردت بالتفصيل فى قرارات مؤتمر ابيدجان،ومنها الاهتمام بالتعاون الإقليمى وشبه الإقليمى ، وبالمشروعات الافريقية متعددة الجنسية ، كما اهتم بالبحار الإقليمية الأفريقية ، وأعلن ضرورة حماية ثرواتها الطبيعية من استغلال الدول غير الافريقية لها .

واهتم التصريح أيضاً بالمواصلات (طرق — سكك حديدية — طيران) لربط البلاد الأفريقية ببعضها ، وأشار إلى أهمية المواصلات السلكية واللاسلكية والبريدية .

وأفرد قسما خاصا بالتصنيع، مشيراً إلى الشركات الأفريقية متعددة الجنسية ، وإلى التخطيط الاقليمى ، والتنسيق بين برامج التصنيع على

النطاق القومى ، كما حذر من الشركات العملاقة الأجنبية التى تهدد التنمية بتهديدها للاستقلال الأفريقى .

ومما اهتم به أيضاً عملية نقل التكنولوجيا ، ومناهج التنمية من الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية على السواء إلى القارة الافريقية .

وعالج التصريح أيضاً المشكلات النقدية والمالية ، وكرر أهم ماجاء فى قرارات مؤتمر ابيدجان فى هذ الصدد .

وخصص التصريح بعض قراراته لقضايا البيئة . وهى قضايا أهملها مؤتمر أبيدجان ، ويشير فى ذلك إلى القرارات التى اتخذت فى مؤتمر استوكهلم لمشاكل البيئة سنة ١٩٧٢ .

ثانياً — التجارة وتمويل التنمية :

هنا يؤكد التصريح أيضاً أهم ماجاء فى قرارات مؤتمر ابيدجان فى موضوع التجارة مطالبا بمزيد من الاهتمام بالتجارة بين الدول الأفريقية وبعضها ، وبموقف الدول الأفريقية من التجارة الدولية .

وقد عالج التصريح أيضاً فى هذا القسم موضوع التأمين ، واعادة التأمين ، ونادى بتشجيع الاستثمارات الخاصة .

ثالثاً — التعاون بين الدول الأفريقية والدول الأجنبية عن القارة :

قسم التصريح الدول الأجنبية عن القارة إلى ثلاثة أنواع : دول العالم الثالث ، ودول العالم الرأسمالى ، ودول العالم الاشتراكى . وتحدث أولا عن دول العالم الثالث طالبا من الدول الأفريقية أن تعمل على تنسيق سياساتها واستراتيجياتها الإقتصادية مع تلك الدول ، كما طالب بتدعيم جبهة السبعة والسبعين ، وأبرز أهمية تبادل المعلومات والبيانات بين الدول الأفريقية ودول العالم الثالث .

وفى المرتبة الثانية ذكر التصريح للدول الرأسمالية وتكتلاتها الإقتصادية ، ولم يذكر السوق الأوربية المشتركة صراحة ، وإن كان قد ذكر أهم التوصيات التى أصدرها مؤتمر ابيدجان بشأن العلاقة بين أفريقيا والمجموعة الإقتصادية الأوربية .

وفى المرتبة الثالثة ذكر التصريح الدول الإشتراكية ، وقدم مجموعة من التوصيات لتنظيم علاقات أفريقيا بهذه الدول . وهى توصيات لم ترد فى توصيات مؤتمر ابيدجان الذى لم يذكر الدول الإشتراكية . ويطلب التصريح تنشيط التبادل التجارى مع هذه الدول ، ويدعوها إلى تقديم مزيد من المساعدات والقروض والتعاون التكنولوجى ، كما يطلب منها أن تفتح أسواقها للسلع الأفريقية .

والفرق واضح بين موقف أفريقيا من كل من هذه المجموعات من الدول ، فأفريقيا لها أمل فى الدول الرأسمالية ، وإن كانت تخشى مخاطر التعامل معها ، ولا تنتظر الكثير من دول العالم الثالث ، ودول المعسكر الشيوعى على الأقل فى الميدان الاقتصادى ، وإن كانت تحسب لها حسابا فى الميدان السياسى .

ونرى من كل ذلك أن التصريح الأفريقى عن التعاون والتنمية والاستقلال الإقتصادى لم يقدم جديداً يزيد على ماجاء فى مؤتمر ابيدجان إلا أنه أكثر ايجازا ، وأكثر توازنا فى رسم إستراتيجية التنمية التى يجب أن تتبعها أفريقيا للخروج من التخلف الذى منيت به .

تقييم عام للتعاون الإقتصادى الأفريقى :

أما وقد مر أكثر من عشر سنوات على قيام منظمة الوحدة الأفريقية ، فانه بوسعنا أن نضع ماقامت به فى مجال التعاون الإقتصادى فى الميزان . حين نفعل ذلك يتبين لنا من الناحية الإيجابية مايلى :

منظمة الوحدة الافريقية بفروعها ولجانها المختلفة هى الهيئة الافريقية الوحيدة التى تستطيع أن تدرك أبعاد التعاون الافريقى القارى . أما الهيئات الاخرى ، سواء منها التابع للأمم المتحدة أو للمنظمات الدولية الفنية، أو التابع للحكومات الاجنبية، فكلها لا يمكن أن تعبر تعبيرا صادقا عن المصالح الحقيقية للقارة الافريقية ، كذلك لاشك أنها تنظر إلى التعاون الافريقى إما نظرة جزئية، وإما نظرة غير موضوعية .

وقد صدر تقرير من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية يعبر عن ذلك بالأسلوب الدبلوماسى المرن .

وثمة فكرة جديرة بالتأمل فى هذا الصدد، ومجملها أن افريقيا وحدها هى التى تستطيع أن تفهم حقيقة مشاكلها ، وأن تدرك الوسائل والحلول الملائمة لمعالجة تخلفها ، وهذا يعنى ان أى حل أو رأى يجىء من خارج أفريقيا وفقا لمفاهيم غير أفريقية ، لا يمكن أن يكون علاجا ناجعا لتخلف أفريقيا، بل ربما يؤدى إلى نتائج مغايرة لصالح أفريقيا ، ومسايرة لصالح جهات غير أفريقية .

واذا كان فى هذا الرأى كثير من الصواب يدعو إلى تأييده ، أفلا يمكن أن يقال أيضاً : أن هذا الرأى قد يكون منطويا على كثير من المبالغة ؟ أليس من شأنه أن يضفى شيئا من الهيبة على المنظمات الأفريقية البحتة ؟ أليس يعنى أكثر مايعنى ارضاء العزة الأفريقية ؟ .

وأيا كان الأمر، فليس يمكن الدفاع عن هذا الرأى والتمسك به إلا إذا استطاعت الدول الأفريقية أن تجتمع فى اطار منظماتها الأفريقية كيما تناقش مشاكلها وتبحث عن حلول لها ثم تضعها موضع التنفيذ . أما إذا عجزت الدول الأفريقية عن أن تجتمع فكيف يتأتى لها أن تناقش مشاكلها، وأن تضع لها الحلول ؟ .

إنها لن تجد لها مفراً من الالتجاء إلى المنظمات غير الافريقية لتناقش لها قضايا التخلف الافريقى ، ويومئذ لن يكون لنا إلا أن نفترض أنها ستقدم إلينا الحلول التى ترتضيها هى ، وتراها متمشية مع مصالحها هى .

من النواحى الإيجابية أيضاً فإن منظمة الوحدة الافريقية قد أسهمت فى توحيد كلمة الدول الافريقية فى المحافل الدولية التى اهتمت بمشاكل التنمية، وساعدتها على أن تقف صفا واحدا ذا قوة رهيبة . وقد ظهرت آثار هذا التكتل فى مؤتمر جنيف للتنمية والتجارة ، وفى مؤتمر الجزائر، وفى مؤتمر نيودلهى (١٩٦٨) وفى مؤتمر سانتياجو (١٩٧٢) .

وأهمية الجبهة الافريقية الموحدة ترجع أيضاً إلى أن كثيراً من الدول الافريقية ليس لها الاجهزة والامكانيات التى تسمح لها بتتبع القضايا الإقتصادية الدولية ، واتخاذ الموقف المناسب منها . فالاجتماعات التى تجرى داخل إطار منظمة الوحدة الافريقية تساعد أمثال هذه الدول على إدراك أبعاد تلك القضايا ، وعلى الاندماج فى صفوف الوحدة الافريقية .

ومن النواحى الإيجابية أيضاً، فإن التعاون الإقتصادى الافريقى قد أعان الدول الافريقية على تنمية علاقتها بالأمم المتحدة ، وعلى الاستفادة من معوناتها ، ومشوراتها فى الميدان الإقتصادى . يتضح من ذلك أن منظمة الوحدة الافريقية ، إن لم تكن نجحت فى تعزيز التعاون الإقتصادى فقد نجحت فى القيام بدور الوسيط بين الدول الافريقية من ناحية، ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الفنية الأخرى من ناحية ثانية

أما من الناحية السلبية فيتبين أن التعاون الإقليمى أو شبه الإقليمى الذى أصبح بمرور السنوات ركناً من أركان استراتيجية التنمية الافريقية قد فشل على الرغم من مختلف القرارات التى صدرت فى السنوات العشر

الماضية ، والتى من أوضحها ما تضمنته قرارات أيدجان ، وقرارات التصريح الأفريقى عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى . ولفهم أسباب فشل التعاون الإقتصادى الأفريقى يجب أن نعود إلى الوراء لتتبع تاريخ هذا التعاون :

مر التعاون الإقليمى الأفريقى بمرحلتين :

أما المرحلة الأولى فهى التى لازمت تصفية الاستعمار التقليدى ، وأدت إلى تجزئة التجمعات الإقتصادية التى أقيمت فى عهد الاستعمار . وترجع هذه التجزئة إلى أسباب مختلفة ، منها الخوف من أن تعمد عاصمة التجمع التى أصبحت بعد الإستقلال عاصمة إحدى دول التجمع إلى إحتكار النشاط الإقتصادى ، وكان حقيقاً أن يشمل هذا النشاط كل عواصم دول التجمع. وهذا من الأسباب التى أدت إلى إنفصال مالى عن السنغال خوفاً من أن تحتكر داكار التنمية الإقتصادية والنشاط المالى والتجارى ، وتطغى على حقوق مالى فى هذا الميدان ، ونجد مثل هذه الظاهرة أيضاً فى موقف كل من أوغندا ، وتنزانيا من نيروبى عاصمة كينيا ، فكان ذلك من أهم الأسباب التى كادت تؤدى إلى تفكك التجمع الإقتصادى الذى كان يربط بين هذه الدول الثلاث فى شرق أفريقيا .

ومن أسباب التجزئة أيضاً الإحتكاكات بين القبائل ، والخوف من أن قبيلة أو جنسية تسيطر على قبيلة أو جنسية أخرى . فحركة الإيبو فى نيجيريا ، ومطالبتهم بإنشاء دولة بيافرا ، وحركة الاريتيريين فى أثيوبيا ومطالبتهم بإنشاء دولة مستقلة . . هذه كلها أمثلة توضح أن التجزئة تؤدى إلى تفتيت الوحدة الاقتصادية بين الدول بعضها وبعض ، وليس هذا فحسب ، بل تؤدى أيضاً إلى تهديد الوحدة الإقتصادية فى دولة بعينها .

ومن أسباب التجزئه أيضاً ، التنافس القائم بين القيادات الأفريقية وبعضها .

على أنه مهما تكن الأسباب، ومهما يكن تعددها ، فإن الظاهرة العامة التي اتسمت بها القارة الأفريقية، هي أن التجمعات الإقتصادية التي أقيمت في عهد الاستعمار وتحت إشرافه ، قد تفككت مع تفكك الاستعمار وتصفيته .

أما المرحلة الثانية من مراحل التعاون الإقليمي الإفريقي ، فتبدأ من إدراك هذه الدول ضرورة إعادة تنظيم التعاون الإقتصادي الإقليمي الذي كان سائداً في عهد الاستعمار .

ومما تجدر ملاحظته هنا أن جميع الاتحادات الاقتصادية ، أو الجمركية التي قامت بين دول أفريقية لم يكن بينها أية روابط إبان عهد الاستعمار قد فشلت . فلما حاولت غانا وقد كانت خاضعة للاستعمار البريطاني ، أن تتحد مع غينيا، وكانت هذه خاضعة للاستعمار الفرنسي كان مصير هذا الاتحاد الحبوط ، وحينما حاولت الكونغو (كينشاسا) وكانت خاضعة للاستعمار البلجيكي ، أن ترتبط في ظل حركة تكاملية إقتصادية مع تشاد وأفريقيا الوسطى وكانتا خاضعتين للاستعمار الفرنسي فشلت أيضاً هذه المحاولة ولم تفلح إلا الوحدات الاقتصادية التي تعتبر امتداداً للوحدات التي قامت في عهد الاستعمار وتحت إشرافه كالوحدة الاقتصادية بين دول أفريقيا الشرقية (تنزانيا — كينيا — أوغندة) وكاتحاد ساحل نيبال (ساحل العاج — داهومى — فولتا العليا — النيجر — توجو) .. إلخ.

ولا يفوتنا أن نذكر هنا أنه في أحيان كثيرة لم تكن الوحدات الإقتصادية الإقليمية إلا وسيلة للدعاية السياسية المحلية ، فإقامة الوحدة بين مجموعة من الدول الافريقية كانت تغتنم فرصة سانحة لإقامة المؤتمرات والحفلات ومقابلات رؤساء الدول الإفريقية كي يتخذ منها مادة « للاستهلاك الداخلي » بغية بث روح التفاؤل بين شعوبهم ، والأمل في ازدهار المستقبل الإقتصادي لدولهم . ذلك لأن القيادات الافريقية

والاجهزة التى تحت تصرفها لا تستطيع وحدها أن تضطلع بعبء المشاكل الإقتصادية والسياسية للبلاد ، فتلجأ إلى اخفاء عجزها عن القضاء على هذا التخلف عن طريق إقامة تلك المنظمات الإقليمية التى تلهى بها شعوبها، مع أن وظيفتها فى الحقيقة لا تعدو إصدار التصريحات تلو التصريحات، والقرارات،وتخطيط المشروعات على الورق بدون تنفيذعملى لكل ذلك .

وإذا كان تأليف وحدات إقتصادية من الدول المتخلفة أمراً عسيراً بسبب تخلفها ، وعدم وجود الاجهزة الهيكلية التى تتحمل أعباء الوحدة الاقتصادية ، فهناك سبب آخر يجعل الوحدة بين الدول الأفريقية أمراً عسيراً أيضاً ، ذلك هو رغبة الدول الأفريقية حديثة الإستقلال فى الاحتفاظ بهذا الاستقلال ، وصونه من أى شىء يمس كيانه ، ناسية أن الاستقلال لا يكون حقيقياً فى ظل التخلف والتجزئة . لذلك نرى الدول الأعضاء فى الوحدات الاقتصادية تحتفظ لنفسها بأكبر قسط من السلطة ولا تمنح الأجهزة الاتحادية التى تشرف على الوحدة إلا أقل قسط من هذه السلطة . وقد يقال: ولم تتمسك تلك الدول بمثل هذا الموقف المتحفظ أو الرجعى ؟ أما ترى الدول الأوربية التى كانت تستعمرها تبادر إلى الاتحاد فى ظل السوق الأوربية المشتركة ونحوها من التنظيمات الوحدوية الأوربية ولا تتردد فى التنازل عن قسط كبير من سيادتها فى سبيل تحقيق هذه الوحدة ، وما يترتب عليها من التمتع بثمرات التنمية الإقتصادية . لم لا تقتدى بها ؟ ولماذا لا تؤمن الدول الأفريقية بأن الخلاص من التخلف رهن بتأليف الوحدات الإقتصادية الإقليمية ؟ وما سر عجز الدول الأفريقية عن التخلص من التجزئة ؟ .

قدم الباحثون أكثر من تفسير لهذه الظاهرة الخطيرة والمحيرة أيضاً . هناك تفسير يقول ان الاستعمار الجديد الذى دأب فى العمل على التجزئة

هو الذى يعمل أيضاً على إبقائها ، فالاستعمار هو الذى يحول دون إقامة أية وحدة إقتصادية بين مجموعة من الدول ، خشية فقدانه السيطرة ، وهى لا تتحقق له إلا إذا ظلت هذه الدول مجزاة ، فإذا اتحدت استطاعت أن تواجهه وتقف فى سبيله .

ثم يضيف أصحاب هذا التفسير إلى ذلك ، أن المنافسة بين الدول الاستعمارية تنعكس على أفريقيا ، وتقف عقبة فى سبيل إقامة الوحدات الإقتصادية الإقليمية فى أفريقيا ، ويعللون ذلك بأن إقامة مثل هذه الوحدات تتطلب إزالة المنافسات والتناقضات القائمة بين الدول الأفريقية التى تحاول أن تتحد ، كما تتطلب إزالة المنافسات والتناقضات بين الدول الاستعمارية التى مازالت تسيطر على هذه الدول الراغبة فى الاتحاد .

وهناك تفسير آخر يقول إن الاستعمار الجديد ليس فى حاجة ماسة إلى التجزئة ، لأن الدول الأفريقية حتى إن اتحدت فى مجموعات إقتصادية إقليمية، فستظل ضعيفة ومتخلفة، ويسهل السيطرة عليها . ويقولون إن عدم قدرة الدول الأفريقية على التخلص من التجزئة يرجع الى الدول الأفريقية لم تستكمل بعد كل مقومات الدول القومية ، ولهذا يعسر عليها أن تنضم إلى وحدات إقليمية ، وبمعنى آخر أن الاجزاء التى تتألف منها الوحدة الإقليمية مادامت غير كاملة ، فلا يمكن إقامة وحدة بالمعنى الصحيح بين بعضها وبعض . ويقولون إن فى هذه الفترة من النمو السياسى والإقتصادى للدولة الأفريقية يكون الانطواء على النفس هو الوسيلة الوحيدة لجعل الدولة الافريقية الحديثة الاستقلال قادرة على استكمال عناصر الدولة . فالدولة الافريقية المتخلفة محتاجة بيولوجيا إلى أن تكتشف نفسها بنفسها ، فلكى تنمو يجب أن توجد أولا ، وحتى اليوم لاوجود لها باستثناء بعض الدول القديمة العهد بالإستقلال . ويرجع ذلك إلى نقص فى أجهزتها الحكومية ، وفى شبكة مواصلاتها ، ونقص فى معاهدها التعليمية ، وافتقار إلى الكفايات الفنية ، وما إلى ذلك ، وعلى

ذلك ، فالتعاون الاقتصادى الاقليمي بين مجموعة من الدول الأفريقية سابق لأوانه .

وهناك تفسير آخر إلى جانب التفسيرات السالفة ، مفاده أن الحروب هى التى ساعدت على إقامة الوحدات الإقليمية ، وهى التى كانت السبب فى مقاومة التجزئة . فالحرب الأهلية الأمريكية تعتبر الباعث الحقيق على قيام الولايات المتحدة الأمريكية ، والحروب التى قامت بين المقاطعات السويسرية ، أو بين الولايات والأمارات الألمانية ،أو الأمارات والممالك الإيطالية، هذه كلها أسهمت فى اقامة الوحدات الإقليمية فى تلك الأطراف المتحاربة، حتى جعلت من كل منها أمة موحدة. ووفقا لهذا التفكير يمكن أن يقال إن الحرب الأهلية التى درات فى نيجيريا هى التى تمخضت عن الوحدة النيجيرية الحقيقية .

ولكن هناك اعتبارات أخرى تجعل لعامل الحروب كفة مقابلة للاعتبارات سالفة الذكر . فالتوازن الذرى بين العملاقين المتناهضين ، وقيام الأمم المتحدة يجعلان وقوع الحروب وهى تعتبر من أسلحة الإتحاد أمراً مستبعداً ، ولذلك فإن القائلين بهذا الرأى يستبعدون إقامة الوحدات الإقليمية بين الدول الافريقية .

ما يمكن أن يقال، هو أن سابقة دول أمريكا اللاتينية ، وما مر بها من تطور اقتصادى واجتماعى وسياسى عقب تخلصها من الإستعمار . . قد تكون عونا ، إذا اتخذت قياسا ، لفهم احتمالات المستقبل بالنسبة إلى أفريقيا ، فقد استقلت دول أمريكا اللاتينية فى بداية القرن الماضى ، ورغم مرور هذه الفترة الطويلة من الزمان ما زالت مجزأة ومتخلفة .

وقد يقال إن ظروف التنمية الإقتصادية والسياسية تغيرت اليوم عما كانت عليه فى القرن الماضى ، ومن شأن هذا أن يجعل أفريقيا قادرة على

أن تحقق التنمية والوحدة فى زمن أقصر من الزمن الذى قطعته أمريكا اللاتينية دون أن تتحقق لها الوحدة حتى اليوم ، وأن تتخلص من التخلف.

وإذا أدخلنا فى الاعتبار هـــذه الحجة ، فلابد أن نضيف إليها أن أمريكا اللاتينية قد تجزأت فأصبحت عشرين دولة تجمع بينها لغة واحدة مشتركة . هى الأسبانية ، ويسود فيها دين واحد ، وتقاليد مشتركة . أما أفريقيا فقد تجزأت وأصبح عدد دولها نحو خمسين دولة ، تسود فيها لغات متعددة ، وتقاليد مختلفة ، وديانات متباينة . كما يمكن أن يقال إن العزلة السياسية التى منيت بها دول أمريكا اللاتينية فى القرن الماضى فى ظل «السلام البريطانى» وأن الاستقرار الناجم عن هذه العزلة لم يتح مثلهما لأفريقيا فى النصف الثانى من القرن العشرين ، لأن الحرب الباردة ، والمنافسات والتناقضات بين أطماع الدول الكبرى تهدد كل حين أمن هذه الدول واستقرارها.

وعليه ، يجب ألا نبالغ فى مميزات النصف الثانى من القرن العشرين فى ظل التكنولوجيا الحديثة ، إذا قورنت بمميزات القرن التاسع عشر فى ظل السلام البريطانى وما تبعه من استقرار . ومؤدى هذا كله أن صعوبة مواجهة التفتت والتخلف فى أمريكا اللاتينية فى القرن الماضى ، تكاد تكون معادلة لصعوبة مواجهة التفتت والتخلف فى أفريقيا فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين .

وقياسا على التطور التاريخى لدول أمريكا اللاتينية من تاريخ استقلالها السياسى حتى اليوم ، نستطيع أن نتوقع أن تمر أفريقيا بحقبة طويلة من عدم الاستقرار السياسى ، وبحقبة طويلة من التخلف الإقتصادى ، وأن تصبح مسرحا للانقلابات العسكرية ، وأن التجارب الوحدوية التكاملية ستقوم واحدة فى إثر أخرى ، دون أن تستطيع تكوين وحدة حقيقية يتاح لأفريقيا فى ظلها التخلص من تخلفهـــا ، كما يسعنا أن نتوقع

أن يبسط الاستعمار الجديد سلطانه على الأغلبية الكبرى من الدول الأفريقية . . .

وخير ماتتمناه لأفريقيا ألا تطول تلك الحقبة من الزمن ، كما طالت فى أمريكا اللاتينية ، وهنا تتجلى فاعلية الدبلوماسية الأفريقية فى سعيها لاختصار هذه الحقبة التى لامفر لأفريقيا من أن تمر بها .

وإذا توافرت لأفريقيا طائفة من السياسيين المحنكين ، والدبلوماسيين البارعين ، وعمل هؤلاء وأولئك مخلصين لوطنهم ولأفريقيتهم فسيكونون عونا لأفريقيا على تلطيف حدة مآسى التجزئة داخل الوطن الأفريقى ، ومكافحة اطماع الاستعمار الجديد الآتى من خارج الوطن الأفريقى ، وفى هذا المجال تبدو أهمية المنظمات الدولية ، سواء أكانت إقليمية أفريقية ، أم قارية ، أم عالمية ، فإن هذه وتلك من شأنهما مساعدة أفريقيا على التخلص من التخلف والتجزئة ، بل يستطيع الوجود الأفريقى فى إطار تلك المنظمات وبعضها أن يبرز ويحقق وجوده فى حوار داخلى بين بعض الدول الأفريقية وبعضها الآخر ، وفى حوار خارجى بين الدول الأفريقية والعالم الأجنبى . وعن طريق هذا الحوار المزدوج وبراعة الدبلوماسية فى إدارة دفته ، تستطيع أفريقيا أن تبدأ السير فى طريق خلاصها من التخلف والتجزئة .

وإذا قدر لهذا الكتاب أن يساهم مساهمة متواضعة فى إعداد هذا الجيل الجديد من القيادات الأفريقية التى سيكون عليها عب إجراء هذا الحوار ، فسيكون هذا حسبنا من الجزاء والمكافأة .

الملحق الأول

ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية

الديباجة :

نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا المجتمعين بمدينة أديس أبابا ، بأثيوبيا .

— اقتناعاً منا بأن حق جميع الشعوب فى البت فى مصيرها إنما هو حق لا يمكن التفريط فيه .

— وتقديراً منا بأن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة هى أهداف أساسية لاغنى عنها لتحقيق الآمال المشروعة لشعوب أفريقيا .

— وتقديراً لمسئولياتنا فى توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لقارتنا فى سبيل تقدم شعوبنا التام فى مجالات النشاط الإنسانى .

— واندفاعاً بإرادة مشتركة لتوطيد التفاهم بين شعوبنا ، والتعاون بين دولنا استجابة لآمال شعوبنا فى تدعيم الأخوة والتضامن فى نطاق وحدة أكبر تتخطى جميع الاختلافات القومية والإقليمية .

— واقتناعاً منا بأنه لترجمة هذا العزم إلى قوة دافعة تعمل على تحقيق التقدم الإنسانى ، يتعين توفير الظروف المواتية للسلام والأمن والمحافظة عليهما .

— وتصميماً منا على المحافظة على الاستقلال الذى حصلنا عليه بمشقة ، وعلى تدعيمه ، وكذلك المحافظة على سيادة دولنا ، وسلامة أراضيها وتعزيزها ، ومكافحة الإستعمار الجديد فى أشكاله كافة .

— وإذ نحن نقف أنفسنا على التقدم الشامل لأفريقيا .

— مؤمنين بأن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان اللذين نؤكد هنا من جديد التزامنا ماتضمناه من مبادىء ، يهيئان أساساً متينا لتعاون سلمي مثمر بين دولنا .

— تحدونا الرغبة فى أن نرى من الآن جميع دول أفريقيا متحدة لتكفل الرفاهية، والرخاء لشعوبها .

— واعترافاً منا على توثيق الروابط بين دولنا باقامة منظمات مشتركة وتعزيزها .

— اتفقنا فيما بيننا على الميثاق التالى :

إقامة المنظمة

المادة الأولى

١ — اتفقت الأطراف السامية المتعاقدة فى هذا الميثاق على إقامة منظمة تعرف باسم « منظمة الوحدة الأفريقية » .

٢ — وتضم هذه المنظمة دول القارة الأفريقية ومدغشقر والجزر المجاورة للقارة .

الأهداف

المادة الثانية

١ — تنحصر أهداف المنظمة فيما يلى :

(أ) دعم وحدة دول أفريقيا وتضامنها .

(ب) تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا .

(ج) الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها .

(د) القضاء على الإستعمار على جميع أشكاله فى أفريقيا .

(هـ) تشجيع التعاون الدولى ، آخذين فى الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمى لحقوق الانسان .

٢ — تحقيقاً لهذه الأهداف، ينسق أعضاء المنظمة سياساتهم العامة، ويعملون على التوفيق بينها ، خاصة فى الميادين التالية :

(أ) التعاون السياسى والدبلوماسى .

(ب) التعاون الإقتصادى ، بما فى ذلك النقل والمواصلات .

(جـ) التعاون التربوى والثقافى

(د) التعاون الصحى والرعاية الصحية والتغذية .

(هـ) التعاون على الدفاع والأمن .

المبادىء

المادة الثالثة

تحقيقاً للاهداف المبينة فى المادة الثانية . يؤكد أعضاء المنظمة ، ويعلنون ارتباطهم بالمبادىء الآتية :

١ — المساواة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء .

٢ — عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

٣ — احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت فى استقلال كيانهما .

٤ — التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض، أو الوساطة، أو التوفيق، أو التحكيم .

٥ — الاستنكار المطلق لأعمال الاغتيال السياسى فى جميع صوره ،

وكذلك ألوان النشاط الهدام الذى تقـــوم به دول مجاورة ، أو أية دول أخرى .

٦ — التفانى المطلق فى سبيل قضية التحرر التام للاراضى الأفريقية التى مازالت تابعة .

٧ — تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل .

العضـوية

المادة الرابعة

لـكل دولة أفريقيـــة مستقلة ذات سيادة ، الحق إفى أن تصبح عضواً فى المنظمة .

حقوق الدول الأعضاء وواجباتها

المادة الخامسة

تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية .

المادة السادسة

تتعهد الدول الأعضاء بالالتزام الأمين للمبادىء المنصوص عليها فى المادة الثالثة من هذا الميثاق .

فروع المنظمة

المادة السابعة

تعمل المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق الفروع الرئيسية الآتية :

١ — مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

٢ — مجلس الوزراء .

٣ — الأمانة العامة .

٤ ـ لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

المادة الثامنة

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات هو الجهاز الأعلى للمنظمة. ووفقاً لأحكام هذا الميثاق يقوم بمناقشة المسائل ذات الاهمية المشتركة لأفريقيا بغية تنسيق السياسة العامة للمنظمة .

ويجوز له بالإضافة إلى هذا ، إعادة النظر فى تكوين جميع أجهزة المنظمة وأوجه نشاطها ، أو أوجه نشاط أية وكالات متخصصة قد تنشا وفقاً لأحكام هذا الميثاق .

المادة التاسعة

يتكون المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات، ومن ممثليهم المعتمدين . ويجتمع المؤتمر مرة على الأقل كل عام بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة أغلبية الدول الأعضاء ، ويجتمع المؤتمر كذلك فى دورات غير عادية .

المادة العاشرة

١ ـ لكل دولة عضو صوت واحد .

٢ ـ تصدر جميع القرارات بأغلبية ثلثى أعضاء المنظمة .

٣ ـ يبت فى المسائل المتصلة بالاجراءات بالأغلبية المطلقة، ويقرر ما إذا كانت مسألة ما ذات صبغة إجرائية باغلبية مطلقة لاعضاء المنظمة .

٤ ـ النصاب القانونى للمؤتمر يتالف من ثلثى أعضاء المنظمة فى أى اجتماع يتم .

المادة الحادية عشرة

المؤتمر هو الذى يضع لائحته الداخلية .

مجلس الوزراء

المادة الثانية عشرة

١ ـــ يتالف مجلس الوزراء من وزراء الخارجية، أو أى وزراء آخرين تعينهم حكومات الدول الأعضاء .

٢ ـــ ويجتمع مجلس الوزراء مرتين على الأقل فى العام ، ويجتمع فى دورات غير عادية بناء على طلب أية دولة عضو، وموافقة ثلثى الأعضاء .

المادة الثالثة عشرة

١ ـــ يكون مجلس الوزراء مسئولا أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ويعهد إليه بالأعمال التحضيرية لاجتماعات المؤتمر .

٢ ـــ يحاط المجلس علما باية مسألة تحالة إليه من المؤتمر . كما يقوم بتنفيذ قرارات مؤتمر رؤساء الدول وتنسيق أوجه التعاون الافريقى طبقاً لتوجيهات رؤساء الدول والحكومات . ووفقاً للمادة الثانية (٢) من هذا الميثاق .

المادة الرابعة عشرة

١ ـــ لكل دولة عضو صوت واحد .

٢ ـــ جميع القرارات تصدر بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الوزراء .

٣ ـــ النصاب القانونى لأى اجتماع لمجلس الوزراء يتالف من ثلثى أعضاء المجلس .

المادة الخامسة عشرة

مجلس الوزراء هو الذى يضع لائحته الداخلية .

الأمانة العامة

المادة السادسة عشرة

يعين مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، أمينا عاما إدارياً للمنظمة يقوم بإدارة شئونها .

المادة السابعة عشرة

يكون للمنظمة أمين عام مساعد، أو أكثر يعينهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

المادة الثامنة عشرة

تحدد مهام الأمين العام الإدارى وشروط خدمته ، وكذلك مهام الأمناء العامين المساعدين وشروط خدمتهم وغيرهم من موظفى الأمانة العامة ،وفقاً لأحكام هذا الميثاق واللوائح التى يقرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

١ — على الأمين العام الإدارى وهيئة الأمانة العامة ألا يطلبوا أو يتلقوا عند قيامهم بواجباتهم تعليمات من أية حكومة، أو من أية سلطة خارجة عن المنظمة، وعليهم الامتناع عن القيام بأى عمل قد يمس مراكزهم باعتبارهم موظفين دوليين مسئولين أمام المنظمة وحدها .

٢ — يلتزم كل عضو فى المنظمة احترام الصفة الدولية البحتة لمسئوليات الأمين العام الإدارى وهيئة الموظفين . وأن يمتنع عن التأثير فيهم عند ممارستهم مسئولياتهم .

لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم

المادة التاسعة عشرة

تتعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع المنازعات التى تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية . وتحقيقا لهذه الغاية قررت إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم .

وتؤلف هذه اللجنة، وتحدد شروط الخدمة فيها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات . ويعتبر هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من هذا الميثاق .

اللجان المتخصصة

المادة العشرون

ينشيء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التي يرى ضرورة إنشائها ، بما في ذلك ما يلي :

١ — لجنة اقتصادية واجتماعية .

٢ — لجنة للتربية والثقافة ،

٣ — لجنة للصحة والرعاية الصحية والتغذية .

٤ — لجنة للدفاع .

٥ — لجنة علمية فنية للابحاث .

المادة الحادية والعشرون

تتألف كل لجنة من اللجان المتخصصة المشار إليها في المادة العشرين ، من الوزراء المعنيين ، أو من وزراء آخرين ، أو من مفوضين تعينهم حكومات الدول الأعضاء .

المادة الثانية والعشرون

تجرى مباشرة اللجان المتخصصة لاعمالها وفقاً لأحكام هذا الميثاق ، وطبقاً للوائح التي يقررها مجلس الوزراء .

الميزانيـــة

المادة الثالثة والعشرون

يصدق مجلس الوزراء على ميزانية المنظمة التي يعدها الأمين العام الاداري.

وتمول الميزانية بأنصبة من الدول الأعضاء طبقاً لجدول الأنصبة المعمول به فى الأمم المتحدة بشرط ألا يتجاوز نصيب أية دولة عضو عشرين فى المائة من الميزانية السنوية العادية للمنظمة .

توافق الدول الأعضاء على دفع أنصبتها بصورة منتظمة .

توقيع الميثاق والتصديق عليه

المادة الرابعة والعشرون

١ — لجميع الدول الافريقية المستقلة ذات السيادة أن توقع هذا الميثاق . وتقوم الدول الموقعة بالتصديق عليه طبقاً لإجراءاتها الدستورية .

٢ — الوثيقة الأصلية وهى تحرر بلغات أفريقية إن أمكن وباللغتين الانجليزية والفرنسية ، وجميع أصولها معترف بصحتها على السواء ، تودع لدى حكومة أثيوبيا ، وتقوم هذه بإرسال نسخ معتمدة من هذه الوثيقة إلى جميع الدول الافريقية المستقلة ذات السيادة .

٣ — تودع وثائق التصديق لدى حكومة أثيوبيا . وتقوم هذه بتبليغ جميع الدول الموقعة على الميثاق بهذا الايداع .

دخول الميثاق دور التنفيذ

المادة الخامسة والعشرون

يدخل هذا الميثاق دور التنفيذ بمجرد تسلم حكومة أثيوبيا لوثائق التصديق من ثلثى الدول الاعضاء الموقعين .

تسجيل الميثاق

المادة السادسة والعشرون

يسجل هذا الميثاق بعد التصديق عليه ، لدى سكرتارية الأمم المتحدة عن طريق حكومة أثيوبيا طبقاً لاحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

تفسير الميثاق

المادة السابعة والعشرون

يفصل فى أية مسألة تثار بشأن تفسير هذا الميثاق باغلبية ثلثى أعضاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

القبول والانضمام

المادة الثامنة والعشرون

١ — يجوز لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة ، أن تبلغ الامين العام الادارى فى أى وقت ، برغبتها فى الانضمام إلى هذا الميثاق .

٢ — يقوم الامين العام الادارى عند تسلم مثل هذا الاخطار بإرسال نسخة منه إلى جميع الدول الأعضاء . ويتقرر قبول العضوية بالأغلبية المطلقة للدول الاعضاء ، وتقوم كل دولة عضو بابلاغ قرارها فى هذا الشان إلى الامين العام الادارى . وهذا يقوم بدوره عند تلقى العدد اللازم من الأصوات بابلاغ القرار إلى الدولة المعنية .

أحكام مختلفة

المادة التاسعة والعشرون

اللغات التى يعمل بها فى المنظمة ، وفى جميع أجهزتها هى اللغات الافريقية ـ كلما أمكن ـ واللغتان الانجليزية والفرنسية .

المادة الثلاثون

يجوز للأمين العام الادارى أن يقبل ـ نيابة عن المنظمة ـ الهبات والوصايا وغيرها المقدمة إلى المنظمة ، بشرط موافقة مجلس الوزراء .

المادة الحادية والثلاثون

يقرر مجلس الوزراء المزايا والحصانات التى يتمتع بها موظفو الامانة العامة فى إقليم الدول الأعضاء .

الانسحاب من العضوية

المادة الثانية والثلاثون

أية دولة ترغب فى الانسحاب من المنظمة تقدم تبليغاً كتابياً بذلك إلى الامين العام الإدارى .

ولا يطبق هذا الميثاق على الدولة المبلغة بعد انقضاء عام واحد من تاريخ التبليغ ، مالم تسحب تبليغها خلال هذا العام ، وبذلك يبطل إنتماؤها إلى المنظمة.

تعديل الميثاق

المادة الثالثة والثلاثون

١ — يجوز تعديل هذا الميثاق إذا تقدمت أية دولة عضو بطلب كتابى فى هذا الشأن إلى الامين العام الادارى ، بشرط ألا يعرض التعديل المقترح على المؤتمر للنظر فيه إلا بعد تبليغ جميع الدول الاعضاء به ، وانقضاء عام على هذا التبليغ . ويشترط لقبول هذا التعديل موافقة ثلثى الدول الاعضاء على الاقل .

٢ — وإقراراً منا بهذا وقعنا ، نحن رؤساء الدول والحكومات الافريقية هذا الميثاق .

صدر بمدينة أديس أبابا فى الخامس والعشرين من مايو سنة ١٩٦٣ م .

الموقعون نيابة عن :

الجزائر ، بوروندى ، الكاميرون ، جمهورية وسط أفريقيا ، تشاد ، كونجو (برازافيل) ، كونجو (ليوبولدفيل) . داهومى ، اثيوبيا . الجابون . غانا . غينيا ، ساحل العاج ، ليبيريا ، ليبيا ، مدغشقر ، مالى ، موريتانيا ، المغرب ، النيجر ، نيجيريا ، رواندا ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، السودان . تنجانيقا التوجو . تونس ، أوغندة ، الجمهورية العربية المتحدة ، فولتا العليا .

القرارات التى أصدرها مؤتمر القمة للدول الأفريقية المنعقد بأديس أبابا فى ٢٢ — ٢٥ مايو ١٩٦٣

(أ)

تصفية الاستعمار

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد فى أديس أبابا بأثيوبيا من ٢٢ إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣:

بعد النظر فى جميع الجوانب المتعلقة بإنهاء الإستعمار .

وإذ يعلن بالإجماع عن اعتقاده بالضرورة الملحة لتنسيق وزيادة الجهود للتعجيل بحصول جميع الأقاليم الأفريقية التى لاتزال ترزح تحت السيطرة الأجنبية على استقلالها القومى دون قيد أو شرط .

وإذ يؤكد أن من واجب جميع الدول الأفريقية المستقلة تأييد الشعوب الأفريقية غير المستقلة فى نضالها من أجل الحرية والاستقلال .

وإذ يبدى قلقه الشديد لأن معظم الأقاليم الأفريقية غير المستقلة تقع تحت سيطرة المستوطنين الأجانب .

وإذ يؤمن بأن الدول الإستعمارية باستخدامها القوة فى فرض حكومات وإدارات تحت سيطرة المستوطنين الأجانب فى الأقاليم ، إنما تقيم قواعد الإستعمار فى قلب أفريقيا .

قد وافق بالاجماع على تضافر الجهود، وتنسيق العمل فى هذا المجال. وتحقيقاً لهذه الغاية ، يقرر اتخاذ الاجراءات الآتية :

١ — يعلن أن استخدام الدول الاستعمارية القـــوة فى فرض حكومات

وإدارات تحت سيطرة المستوطنين فى المناطق الأفريقية غير المستقلة ، انتهاك صارخ للحقوق الثابتة للسكان الشرعيين لهذه الأقاليم .

٢ — يدعو الدول الاستعمارية إلى اتخاذ الاجراءات التى تكفل تنفيذ الإعلان بمنح البلاد والشعوب المستعمرة الاستقلال فوراً . ويؤكد أن استمرار تمسك الدول الاستعمارية بالمستعمرات وشبه المستعمرات فى أفريقيا يشكل تهديداً لسلام القارة .

٣ — كما يطالب الدول الاستعمارية ، وخاصة المملكة المتحدة بالنسبة لروديسيا الجنوبية ، بألا تنقل سلطات واختصاصات السيادة إلى حكومات من الأقليات الأجنبية تفرض بالقوة على الشعوب الأفريقية تحت ستار التشريعات العنصرية .فنقل السلطات بهذه الكيفية يعتبر خرقا لنصوص قرار الأمم المتحدة رقم ١٥١٤ الخاص بالاستقلال .

٤ — يؤكد من جديد تاييده للوطنيين الأفريقيين فى جنوب روديسيا، ويعلن بصفة رسمية أنه فى حالة اغتصاب حكومة عنصرية من الأقلية البيضاء للسلطات فى جنوب روديسيا ، فإن الدول الأعضاء فى هذا المؤتمر تقدم تاييدها المعنوى والعملى لجميع الاجراءات المشروعة التى يرى الزعماء الأفريقيون الوطنيون اتخاذها لاستعادة هذه السلطات وردها إلى الأغلبية الأفريقية ، ويتعهد المؤتمر من الآن فصاعدا ببذل الجهود المتضافرة لاتخاذ الإجراءات التى قد يتطلبها الموقف ازاء أية دولة تعترف بحكومة الأقلية البيضاء .

٥ — يؤكد من جديد أن إقليم جنوب غرب أفريقيا أرض أفريقية خاضعة للانتداب الدولى ، وأن أية محاولة من جانب جمهورية جنوب أفريقيا لضمها تعتبر عملا عدوانيا ، كما يؤكد تصميمه على تقديم التاييد اللازم للمرحلة الثانية من قضية جنوب غرب أفريقيا المنظورة أمام محكمة العدل الدولية . وكذلك يؤكد الحق الثابت لشعب جنوب غرب أفريقيا فى تقرير المصير والاستقلال .

٦ — يتدخل صراحة لدى الدول الكبرى للكف دون استثناء عن تأييدها بصورة مباشرة أو غير مباشرة للمعونات التى تقـــدم لجميع الحكومات الإستعمارية التى قد تستعملها فى إخماد حرب إبادة حقيقية فى أفريقيا . وتخير حلفاء الدول الاستعمارية بين صداقة الشعوب الأفريقية ، وبين تأييد هذه الدول التى تضطهد الشعوب الأفريقية .

٧ — إيفاد وفد من وزراء الخارجية للتحدث نيابة عن جميع الدول الأفريقية فى اجتماع مجلس الأمن الذى سينعقد لبحث تقرير لجنة الـ ٢٤ دولة بشأن الموقف فى المناطق الأفريقية الخاضعة للسيطرة البرتغالية .

٨ — يطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين جميع الدول الأفريقية وبين حكومتى البرتغال وجنوب أفريقيا إذا ما استمرتا على موقفهما الحالى ازاء قضية تصفية الاستعمار .

٩ — تطلب المقاطعة الفعالة للتجارة الخارجية للبرتغال ، وجنوب أفريقيا باتباع الآتى :

(ا) تحريم استيراد البضائع من هذين البلدين .

(ب) إغلاق جميع الموانى والمطارات الأفريقية دون سفنهما وطائراتها .

(ج) منع طائرات هذين البلدين من التحليق فوق أقاليم جميع الدول الأفريقية .

١٠ — يطالب فى حزم جميع حركات التحرير الوطنية بتنسيق جهودها ، وذلك بتكوين جبهات للعمل المشترك أينما تطلب الامر ذلك ، بغية تدعيم فعالية تضامنها ، والاستفادة الرشيدة من المعونة المتضافرة التى تقدم إليها .

١١ — ينشىء لجنة للتنسيق مكونة من أثيوبيا والجزائر والجمهورية العربية المتحدة وأوغندا وتنجانيقا وغينيا والكونغو (ليوبولدفيل) والسنغال ونيجيريا يكون مقرها فى دار السلام ، وتكون مسئولة عن تنسيق المعونات التى

تقدمها الدول الافريقية، وعن إدارة الصندوق الخاص الذى سينشأ لهذا الغرض .

١٢ — ينشىء صندوقاً خاصاً لتقديم المعونة العملية والمالية لحركات التحرير الوطنية المختلفة .

١٣ — يحدد يوم ٢٥ مايو « يوم تحرير أفريقيا » . تنظم فيه المظاهرات الشعبية لنشر توصيات مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية، وتجمع الاموال لهذا الصندوق بالاضافة إلى التبرعات الوطنية .

١٤ — يقبل فى أقاليم الدول الافريقية المستقلة الوطنيين التابعين لحركات التحرير لتدريبهم فى جميع الميادين ، ويقدم كل المعونات التى يحتاج إليها الشباب فى مجالى التعليم والتدريب المهنى .

١٥ — يشجع على إنشاء جهاز من المتطوعين فى ميادين مختلفة ،فى كل دولة بغية تزويد حركات التحرير الوطنية بالمعونات التى تحتاج إليها فى القطاعات المختلفة .

(ب)

التفرقة والتمييز العنصرى

مؤتمر القمة للدول الافريقية المستقلة المنعقد فى أديس أبابا ، باثيوبيا ، من ٢٢ إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

بعد استعراض جميع جوانب التفرقة والتمييز العنصرى . إذ يعلن بالاجماع عن اعتقاده بالضرورة الملحة لتنسيق وزيادة الجهود لانهاء سياسة التفرقة العنصرية الاجرامية التى تتبعها جنوب أفريقيا ، والقضاء على التمييز العنصرى فى جميع صوره .

قد وافق بالاجماع على تضافر الجهود، وتنسيق العمل فى هذا المجال. وتحقيقاً لهذه للغاية ، قرر اتخاذ الإجراءات الآتية :

١ — تقديم المنح الدراسية والتسهيلات التعليمية، وإتاحة فرص العمل فى الحكومات الأفريقية للاجئين من جنوب أفريقيا .

٢ — تأييد التوصيات المقدمة إلى مجلس الامن والجمعية العامة من اللجنة الخاصة بالامم المتحدة ، عن سياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها حكومة جنوب أفريقيا .

٣ — إرسال وفد من وزراء الخارجية لابلاغ مجلس الأمن بالموقف الذى ينذر بالانفجار فى جنوب أفريقيا .

٤ — تنسيق الاجراءات العملية بفرض العقوبات على حكومة جنوب أفريقيا . ومناشدة جميع الدول ، وخاصة الدول التى تحتفظ بعلاقات تقليدية مع حكومة جنوب أفريقيا . وتتعاون معها فى تطبيق قرار الامم المتحدة ١٧٦١ الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر سنه ١٩٦٢ الخاص بالتفرقة العنصرية تطبيقاً دقيقاً .

٥ — مناشدة جميع الحكومات قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والإقتصادية التى لاتزال قائمة مع حكومة جنوب أفريقيا . والكف عن تشجيع سياسة التفرقة العنصرية باى صورة من الصور .

٧ — تاكيد المسئولية الكبرى التى تقع على عاتق السلطات الاستعمارية فى الأقاليم المجاورة لجنوب أفريقيا فى استمرار سياسة التفرقة العنصرية .

٨ — التنديد بالتفرقة العنصرية بجميع صورها ، فى أفريقيا وفى جميع أنحاء العالم .

٩ — الإعراب عن القلق الشديد الذى يساور جميع الشعوب والحكومات الافريقية نتيجة لاجراءات التفرقة العنصرية المتبعة ضد الجماعات التى تنحدر من أصل أفريقى ، وتعيش خارج القارة ، وخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية ، وعن تقدير الجهود التى تبذلها الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة الامريكية ، لإنهاء التصرفات المعيبة غير المحتملة التى قد تؤدى إلى

تدهور العلاقات بين الشعوب والحكومات الأفريقية من جهة، وبين شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى .

(ج)

أفريقيا والأمم المتحدة

مؤتمر القمة للدول الافريقية المستقلة المنعقد فى أديس أبابا . باثيوبيا فى المدة من ٢٢ إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

— إذ يعتقد بان الأمم المتحدة أداة هامة للمحافظة على السلام والأمن بين الامم ودفع عجلة تقدم الشعوب اقتصادياً واجتماعياً .

— وإذ يؤكد من جديد رغبته فى تدعيم وتأييد الأمم المتحدة .

— وإذ يلاحظ بأسف أن أفريقيا كمنطقة ، ليست ممثـــلة تمثيلا متكافئاً فى الفروع الرئيسية للأمم المتحدة .

— وإذ يعرب عن يقينه بوجوب ازدياد التعاون وتنسيق الجهود بين جميع الدول الأفريقية الأعضاء فى الأمم المتحدة :

١ — يؤكد من جديد تمسكه بأهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ،وقبوله لجميع الالتزامات الواردة فى الميثاق ومن بينها الالتزامات المالية .

٢ — يصر على أن أفريقيا — كمنطقة جغرافية — يجب أن تمثل تمثيلا متكافئاً فى الفروع الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، وفى الوكالات المتخصصة التابعة لها .

٣ — يدعو الحكومات الافريقية إلى تكليف ممثليها لدى الأمم المتحدة باتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتحقيق تمثيل أكثر تكافؤاً لافريقيا .

٤ — كما يدعو الحكومات الأفريقية إلى تكليف ممثليها لدى الامم المتحدة بتكوين مجموعة أفريقية أكثر فعالية، وتكوين سكرتارية دائمة لها. لكى تحقق تعاوناً أوثق وتنسيقاً أفضل فى الموضوعات ذات الاهمية المشتركة ، وذلك دون

المساس بعضويتها فى مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية، أو الاضرار بالتعاون داخلها .

(د)

نزع السلاح العام

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد فى أديس أبابا ، بأثيوبيا ، من ٢٢ مايو إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

— بعد النظر فى جميع الجوانب المتعلقة بنزع السلاح العام .

— وإذ يعلن بالإجماع عن اعتقاده بالضرورة الملحة لتنسيق وزيادة الجهود للإسهام فى وضع برنامج عملى لنزع السلاح ،وذلك بأن توقع جميع الدول المعنية معاهدة لنزع السلاح العام الشامل تحت إشراف دولى دقيق وفعال .

— قد وافق بالإجماع على تضافر الجهود، وتنسيق العمل فى هذه الميادين المختلفة . وتحقيقاً لهذه الغاية يقرر المؤتمر اتخاذ الإجراءات الآتية :

— أن تكون أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية . وأن تعارض إجراء التجارب النووية الحرارية فيها ، كما يحظر إنتاج الأسلحة النووية . وتشجيع استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية ،

٢ — تدمير الأسلحة النووية الموجودة حالياً .

٣ — التعهد بإنهاء احتلال القارة الأفريقية عسكرياً عن طريق المفاوضة ، وإزالة القواعد العسكرية فيها ، إذ أن إزالة هذه القواعد يعتبر عنصراً أساسياً لاستقلال أفريقيا ووحدتها .

٤ — مناشدة الدول الكبرى :

— تخفيض الأسلحة التقليدية .

— إنهاء سباق التسلح.

— توقيع اتفاقية لنزع السلاح العام الشامل تحت إشراف دولى دقيق وفعال .

— مناشدة الدول الكبرى وخاصة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، بذل قصارى جهودها لتحقيق الأهداف السالفة الذكر .

المشاكل الاقتصادية

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد فى أديس أبابا ، بأثيوبيا ، من ٢٢ مايو إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

إذ يعرب عن قلقه تجاه النصيب الفعلى للدول النامية فى التجارة العالمية، والتدهور المستمر فى شروط التجارة فى هذه العلاقات التجارية الخارجية .

وإذ يدرك أن اعتماد أفريقيا اعتماداً كاملا على تصدير المنتجات الأولية ، فإن الدول الأفريقية أكثر من أى منطقة أخرى نامية قد جعلها أشد تأثراً بالتدهور المستمر فى حصيلة صادراتها .

وإذ يعرب عن يقينه بحاجة الدول الأفريقية إلى تضافر الجهود ضماناً لأسعار *مجزية لمبيعاتها من المنتجات الأولية :*

وإذ يدرك الحاجة إلى إزالة الحواجز المقامة أمام الإتجار بين الدول الأفريقية مع بعضها البعض ، بما يؤدى إلى تقوية اقتصادياتها .

وإذ يعتبر أن التنمية الإقتصادية ، بما فيها توسيع نطاق التجارة على أساس أسعار عادلة ومجزية ، من شأنه أن يعمل على إزالة الحاجة إلى المساعدات الاقتصادية الخارجية ، وأن مثل هذه المعونة الاقتصادية الخارجية يجب أن تكون غير مشروطة ، وألا تمس استقلال الدول الأفريقية .

وإذ يرى الضرورة القصوى لأن تقوم الدول الأفريقية بتجميع مواردها وتنسيق أوجه نشاطها فى الميدان الاقتصادى .

وإذ يدرك ضرورة الاستخدام المشترك لموارد أحواض الأنهار ، ودراسة استخدام المناطق الصحراوية، وتنسيق وسائل النقل والمواصلات ، وتوفير إمكانات

البحث التي من شأنها جميعاً أن تحفز على النمو الاقتصادي، وتوسيع نطاق التجارة سواء على أساس إقليمي. أو بين الأقاليم بعضها البعض .

وإذ لا يغرب عن يقينه بأن التعجيل بالنمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد الأفريقية المختلفة مرهون بتصنيع هذه البلاد وتنويع إنتاجها .

وإذ يقدر خطورة المشاكل الناشئة عن النقص البالغ فى الأشخاص المدربين المهرة ، وقلة الموظفين المؤهلين ، وندرة موارد رأس المال ، وعدم كفاية أسس البناء الاقتصادى، وعدم وجود أسواق كافية للمنتجات الصناعية، والنقص البالغ فى إسهام الأفريقيين فى بناء بلادهم إقتصادياً .

وإذ يعرب عن رغبته فى تعـــرف آثار التجمعات الاقتصادية الإقليمية فى الاقتصاد الأفريقى .

وإذ يلاحظ ، بشعور الرضى ، أن السكرتير التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا قد قرر عقد مؤتمر لوزراء المال الأفريقيين فى الخرطوم (السودان) فى يوليو سنة ١٩٦٣ ، بغرض إنشاء بنك أفريقى للتنمية .

يقرر الآتى :

١ — تعيين لجنة اقتصادية تمهيدية تقوم فيما تقوم به ، عن طريق التعاون مع الحكومات، والتشاور مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بدراسة المسائل التالية وعرض نتائج دراساتها على الدول الأعضاء :

(ا) إمكان إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأفريقية المختلفة :

(ب) إنشاء تعريفة خارجية مشتركة لحماية الصناعات الناشئة، وإنشاء صندوق لتثبيت أسعار المواد الخام .

(ج) إعادة بناء أسس التجارة الدولية .

(د) وسائل تنمية التجارة بين الدول الأفريقية عن طريق تنظيم المعارض والأسواق التجارية الأفريقية ، والاشتراك فيها ومنح التسهيلات فى المواصلات والترانزيت .

(هـ) تنسيق وسائل المواصلات ، وإنشاء شركات الطرق البرية والجوية والبحرية .

(و) إنشاء اتحاد أفريقي للمدفوعات والمقاصة .

(ز) تحرير النقد الوطني - بصورة مطردة - من أية ارتباطات خارجية غير فنية، وإنشاء منطقة نقدية أفريقية .

(ح) وسائل وطرق تحقيق التنسيق بين خطط التنمية الوطنية الحالية والمستقبلة .

٢ — يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تطالب من سكرتيرها التنفيذى أن يقدم للجنة الخبراء كل ما قد تحتاج إليه من تأييد ومساعدة ممكنة فى تحقيق ما عهد إليها فيه .

٣ — يرحب بالمؤتمر القادم لوزراء المال الأفريقيين، ويكلفهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء بنك التنمية الأفريقى على وجه عاجل .

٤ — يلاحظ بشعور من الرضى ، ما أحرزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من تقدم فى إنشاء معهد داكار للتنمية والتخطيط الاقتصادى ، ويؤكد اهتمامه البالغ بهذا المعهد، وعزمه على إمداده بالتأييد المالى وغير المالى اللازم.

٥ — يرحب بالمؤتمر الدولى القادم للتجارة والتنمية الذى سيقوم بدراسة مشاكل التجارة الدولية بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية للدول النامية .

٦ — يحث جميع الدول المعنية على التفاوض مؤتلفة ، بغرض أن تحصل من الدول المستهلكة على تثبيت حقيقى للأسعار ، ومنافذ مضمونة فى السوق العالمية ، حتى تستطيع الدول النامية الحصول على دخول أكبر من التجارة الدولية .

لجنة التعاون الفنى الأفريقية

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد فى أديس أبابا ، بأثيوبيا ، من ٢٢ مايو إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

وقد أخذ علماً بما تقرر في الدورة الأخيرة للجنة التعاون الفني في أفريقيا المنعقدة في دار السلام من يناير إلى فبراير سنة ١٩٦٣ ، من تأجيل الإقرار النهائي للاتفاقية الجديدة للجنة التعاون الفني في أفريقيا حتى تتاح لرؤساء الدول الأفريقية فرصة دراسة وتحديد الدور الذي تقوم به لجنة التعاون الفني في أفريقيا في نطاق التعاون الأفريقي الشامل . وبالنظر إلى ما نصت عليه المادة ٢٣ من الاتفاقية الجديدة من أنه :

«إلى أن يتم توقيع هذه الاتفاقية والتصديق عليها وفقاً لما هو وارد في المادة ١٦ ، يوافق الأطراف الذين وقعوا هذه الاتفاقية بالحروف الأولى على تنفيذها بصورة مؤقتة، كما لو كانت نافذة في تاريخ التوقيع عليها بالحروف الأولى ،وذلك مع التزامها بأي قرار يتخذه رؤساء الدول الأفريقية في مؤتمر أديس أبابا أو أي مؤتمر تال ، بشأن دور لجنة التعاون الفني في أفريقيا في نطاق التعاون الأفريقي الشامل » .

يقرر :

الإبقاء على لجنة التعاون الفني في أفريقيا، وإعادة النظر في الدور الذي تقوم به حتى يمكن إدخالها مستقبلا في نطاق منظمة الوحدة الأفريقية، إذ سيكون من بين فروعها فرع للتعاون الفني والعلمي والثقافي .

الملحق الثانى

بيان عن مؤتمرات القمة

مؤتمر اديس ابابا التأسيسى (٢٢ — ٢٥ مايو ١٩٦٣) :

اجتمع ثلاثون من رؤساء الدول فى أفريقيا، وأصدروا ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، كما اتخذوا عدة قرارات تتعلق بالتفرقة العنصرية فى جمهورية جنوب أفريقيا . وبمساعدة حركات التحرير الوطنية فى المستعمرات البرتغالية . وأكد المؤتمر مبادىء المساواة فى السيادة الوطنية بين الدول ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

وظهر فى هذا المؤتمر الطابع الاختلافى بين أعضائه ، خاصة عندما استبعد الرؤساء المجتمعين اقتراحا قدمه وفد الجمهورية العربية المتحدة باعتبار اللغة العربية لغة رسمية للمنظمة الأفريقية الجديدة ، مثلها كمثل اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية .

وتغيب رئيس توجو عن حضور مؤتمر أديس أبابا الأول هذا نظراً للنزاع الحاد الذى ثار آنذاك بين توجو، وكل من ساحل العاج وغينيا بسبب حادثة اغتيال الرئيس أولمبيو . كذلك رفضت المغرب الحضور بسبب رفضها الجلوس على مائدة واحدة مع موريتانيا .

ووضح أثناء هذا المؤتمر الأول للقمة الأفريقى، أن مفهوم (أفريقيا ذات الأوطان المستقلة المتميزة) سوف يسود فى نطاق المنظمة القارية الجديدة .

١ — مؤتمر القاهرة (١٧—٢١ يوليو ١٩٦٤) :

تغيبت دولة الكونغو كينشاسا عن حضور المؤتمر ، نظراً لانفجار أزمة

الـكونغو الثانية فى تلك الفترة . وفى أثناء ذلك المؤتمر ، بدأ الجدال بين أنصار نظرية الاندماج القارى الأفريقى فى صورة إقامة حكومة أفريقية موحدة ، وهم الرئيس الغينى أحمد سيكوتورى ، والرئيس الغانى نكروما ، وبين الرافضين لها وعلى رأسهم الرئيس التانزانى نيريرى ، والرئيس التونسى بورقيبة . إلا أن المؤتمر نجح فى أن يكون للمنظمة الأفريقية سكرتارية عامة فى مقر واحد دائم هو أديس أبابا .

وفى هذا المؤتمر قررت الدول الأفريقية البدء فى مقاطعة الدول التى مازالت تحتفظ بعلاقات تجارية مع جمهورية جنوب أفريقيا والبرتغال .

٢ — مؤتمر أكرا (٢١—٢٥ أكتوبر ١٩٦٥):

امتنعت الغالبية العظمى من الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية ، والأعضاء فى مجلس الوفاق (مجموعة برازافيل) عن حضور المؤتمر ، وذلك بسبب خلافاتها مع نكروما الذى اتهمته تلك الدول بمساندة وإيواء العناصر المتمردة المنتمية إلى الدول الأخرى المجاورة لغانا .

وخلال المؤتمر ، تم استبعاد اقتراح قدمه نكروما بإقامة مجلس تنفيذى تفوض إليه اختصاصات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى فترات عدم انعقاد المؤتمر . هذا واتخذ المؤتمر قراراً باستنكار وإدانة أية أنشطة انقلابية تقوم بها دولة أفريقية ضد أخرى ، بينما قرر المؤتمر من جهة أخرى أن يضمن الرؤساء المجتمعين سلامة اللاجئين من الأفريقيين الوطنيين المنتمين إلى أقاليم أفريقية غير مستقلة ، وأن يقدموا لهم كل مساندة فعالة .

٣ — مؤتمر أديس أبابا (٥—٩ نوفمبر ١٩٦٦):

انعقد هذا المؤتمر فى جو من التردد والاضطراب . فلم يحضره سوى نصف رؤساء الدول الأفريقية . ورفض الرئيس الغينى سيكوتورى الحضور نظراً لعدائه للنظام العسكرى الذى حل محل الدكتور نكروما فى حكم غانا . كما غادر الرئيسان

الجزائرى بومدين ، والمصرى جمال عبد الناصر ، أديس أبابا ، قبل أن يختتم المؤتمر أعماله .

وأدى تغيب معظم الرؤساء الأفريقيين الثوريين إلى أن يصدر ذلك المؤتمر قرارات معتدلة الاتجاه . فأدان المؤتمر رفض بريطانيا « القضاء على نظام التمرد فى روديسيا الجنوبية » ، ودعا كل الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية إلى تطبيق العقوبات الاقتصادية المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة .

٤ — مؤتمر كينشاسا (١١ - ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧) :

تميز هذا المؤتمر بأن أقل من نصف الرؤساء الأفريقيين قد حضر فقط أعماله، فلقد تغيب رؤساء المغرب العربى الثلاث عن الحضور . ورغم ذلك قام المؤتمر بدراسة ومناقشة مشكلة الحرب الأهلية فى نيجيريا ، ونشاط المرتزقة فى الكونغو ، واحتلال إسرائيل للأراضى العربية .

وأصدر المؤتمر قراراً بإرسال بعثة وساطة إلى لاجوس، ينوط بها التأكيد إلى الحكومة النيجيرية « برغبة المؤتمر الصادقة فى الحفاظ على السلامة الإقليمية والوحدة والسلام فى نيجيريا » .

وبمناسبة انعقاد هذا المؤتمر ، حدث تقارب بين كينيا وجمهورية الصومال ، وقررت الدولتان إقامة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بينهما .

٥ — مؤتمر الجزائر (١٣ - ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٨) :

حضر هذا المؤتمر ١٧ رئيس دولة أفريقية. وكان الموضوع الرئيسى فى جدول أعمال المؤتمر هى المشكلة النيجيرية،وقدمت الدول الأربع التى كانت قد اعترفت بجمهورية بيافرا الانفصالية ، وهى ساحل العاج والجابون وتانزانيا وزامبيا ، مشروع قرار مؤيد لانفصال الإقليم الشرقى فى نيجيريا ، ولكن المؤتمر رفضه ووجه نداء إلى قادة الانفصال يدعوهم إلى «التعاون» مع السلطات الفيدرالية .

كما دعا المؤتمر ، خلال مناقشة موضوع الحركات التحريرية الوطنية القائمة

داخل الأقاليم الأفريقية التى مازالت خاضعة لبقايا الاستعمار الأوربى ، الدول الأفريقية إلى الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه صندوق «لجنة التحرير» التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية . وعندئذ ثار جدل شديد بين الرؤساء المجتمعين حول بعض القصور فى أنشطة «لجنة التحرير» المذكورة .

٦ — مؤتمر أديس أبابا (٦ - ٩ سبتمبر سنة ١٩٦٩) :

لم يحضر هذا المؤتمر سوى ١٢ رئيس دولة أفريقى عبروا عن قلقهم البالغ بسبب استطالة الحرب الأهلية فى نيجيريا . وحضر إلى أديس أبابا الجنرال يعقوب جوون رئيس الحكومة الفيدرالية النيجيرية ، بينما تغيب الكولونيل أوجوكوو قائد الحركة الانفصالية فى الإقليم الشرقى . ووجه المؤتمر نداء إلى جانبى الحرب فى نيجيريا يدعوهما إلى إيقاف أعمال القتال فوراً ، ولكن دون أن يذكر المؤتمر أساساً لهذا الإيقاف المطلوب .

وقرر الرؤساء الأفريقيين إدخال تعديلات تنظيمية تكوينية إلى «لجنة التحرير» التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، كما أكدو تضامنهم مع الجمهورية العربية المتحدة ضد العدوان الإسرائيلى على الأراضى العربية .

٧ — مؤتمر أديس أبابا (١ - ٤ سبتمبر سنة ١٩٧٠) :

فى افتتاح هذا المؤتمر ، أعلن الامبراطور هيلاسلاسى الصلح بين نيجيريا والدول الأفريقية الأربع التى كانت قد اعترفت بجمهورية بيافرا فى الإقليم الشرقى بنيجيريا .

ولقد كان انتهاء الحـــرب الأهلية النيجيرية فى يناير سنة ١٩٧٠ بانتصار الحكومة الفيدرالية عاملا رئيسياً فى إنهاء ظاهرة الكتل المتعارضة داخل مؤتمر القمة الأفريقى .

ومن ثم بدأت الرئاسات الأفريقية فى معالجة المشاكل المتعلقة «بتحرير» القارة من بقايا الاستعمار الأوربى . وأصدر المؤتمر قراراً مبنياً على توصية

مقدمة من مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية . وأدان هذا القرار فرنسا وبريطانيا وألمانيا الفيدرالية (الغربية) لاستمرارهم فى إمداد جمهورية جنوب أفريقيا بالأسلحة والذخيرة ، وبحث المؤتمر موضوع إرسال بعثة احتجاج إلى تلك الدول الثلاث .

ونوقشت مسألة الشرق الأوسط أثناء المؤتمر ، واختتمت المناقشة بإصدار قرار مساندة جميع الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية للرئيس جمال عبد الناصر فى صراعه ضد إسرائيل ، وذلك باستثناء ساحل العاج ومالاوى التى صوتت بالرفض على مشروع القرار هذا .

٨ — مؤتمر أديس أبابا (٢١ - ٢٣ يونيو سنة ١٩٧١) :

عقد هذا المؤتمر برئاسة رئيس جمهورية موريتانيا مختار ولد داده ، واشترك فى المؤتمر عشرة رؤساء دول و ٢٩ وزيراً ، وتغيب عن الحضور كل من أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى . وقد رفض المؤتمر الاقتراح المقدم من الرئيس هوفوابيه بوانى بشأن بدء حوار مع حكومة جنوب أفريقيا العنصرية ، كما أصدر المؤتمر قراراً يدين سياسة الابرتهيد ، ويرفض سياسة الانفتاح التى تنادى بها حكومة بريتوريا تجاه الدول الأفريقية . وأدان القرار جميع الدول التى تستمر فى تقديم المعدات العسكرية إلى جنوب أفريقيا ، وخاصة بريطانيا وفرنسا ، كما أدان استمرار تدفق الاستثمارات من الدول الغربية واليابان على جنوب أفريقيا .

ووافق المؤتمر بالإجماع على القرار الخاص بقضية الشرق الأوسط الذى طالب بتطبيق قرار مجلس الأمن الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ . كما قرر المؤتمر إنشاء لجنة خاصة برئاسة مختار ولد دادة رئيس جمهورية موريتانيا يضم ١٠ من رؤساء الدول الأفريقية ، تكلف ببحث تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

٩ — مؤتمر الرباط (١٢ - ١٥ يونيو سنة ١٩٧٢) :

حضر هذا المؤتمر رؤساء دول وحكومات وممثلى ٤١ دولة ، وامتناع مالاوى

عن الحضور وقد اختار المؤتمر الملك الحسن الثانى ملك المغرب رئيساً للدورة وأصدر المؤتمر عدداً من القرارات بشأن الشرق الأوسط وتحرير أفريقيا ، وروديسيا الجنوبية ، وإقليم ناميبيا وسياسة الابرتهيد الذى تتبعها حكومة جنوب أفريقيا كما أصدر المؤتمر قراراً يدين الحكومات التى تستمر فى تقديم الأسلحة إلى حكومات بريتوريا العنصرية فى جنوب أفريقيا .

١٠ — مؤتمر أديس أبابا (٢٧ - ٢٩ مايو سنة ١٩٧٣) :

أقيمت فى أديس ابابا فى ٢٤ و ٢٥ مايو ١٩٧٣ احتفالات خاصة بالذكرى العاشرة لإنشاء منظمة الوحدة الافريقية ، إشترك فيها عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات الافريقية . وأعقب ذلك انعقاد المؤتمر العاشر لرؤساء الدول والحكومات والذى دام من ٢٧ إلى ٢٩ مايو . وقد افتتح الإمبراطور هيلاسلاسى ، المؤتمر . وتضمن جدول أعماله ١١ مسألة منها مشكلة الشرق الأوسط . وقد صدر عن المؤتمر بيان سياسى أوضح منجزات المنظمة فى العشر سنوات الأولى من وجودها ، وحدد موقف المنظمة من كافة القضايا التى تهم القارة الافريقية والعالم ، ووضع المبادىء التى تعمل وفقا لها المنظمة فى السنوات القادمة .

كما صدر عن المؤتمر قرار بشأن الشرق الأوسط جاء فيه : أن المؤتمر « يندد بشدة بموقف إسرائيل السلبى وأعمالها الإرهابية وعرقلتها للجهود الرامية للتوصل إلى إيجاد حل عادل ومنصف للمشكلة . . . ويطالب مرة أخرى بالانسحاب الفورى غير المشروط للقوات الإسرائيلية من كافة الأراضى الافريقية والعربية المحتلة » . كما نص هـذا القرار على أن المؤتمر ينبه إسرائيل إلى أن موقفها قد يحمل الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية على أن تتخذ على المستوى الافريقى بصورة فردية أو جماعية تدابير سياسية واقتصادية ضد إسرائيل .

وقد شكل المؤتمر فى قراره لجنة من وزراء خارجية نيجيريا وتشاد وتانزانيا وغينيا والجزائر لعرض موقف منظمة الوحدة الافريقية على مجلس الأمن فى اجتماعاته الخاصة بالشرق الأوسط ، ونص كذلك القرار على ضرورة عرض وجهات نظر المنظمة فى هذا الشأن أمام الدورة ٢٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة .

أهم مراجع هذا الكتاب

اعتمدنا فى اعداد ثبت هذه المراجع على اشتراكنا فى مؤتمر القضايا الراهنة للوحدة الأفريقية، وهو المؤتمر الذى انعقد بمدينة الجزائر فى مارس سنة ١٩٧١ ، كما اعتمدنا على اشتراكنا فى مؤتمر الجمعية الأفريقية الولايات المتحدة الأمريكية الذى انعقد فى اكتوبر سنة ١٩٧٣ بمدينة سيراكوز بولاية نيويورك . ففى كلا هذين المؤتمرين تلاقينا مع عديد من علماء الدراسات الأفريقية، وكان من ثمرة تلك اللقاءات كثير مما تضمنه هذا الكتاب من ناحية ، والتعرف إلى كثير من الدارسين والباحثين الذين كان التعرف بهم سببا فى اختيارات دراساتهم وبحوثهم التى تضمنها هذا الثبت .

وقد قسمنا هذا الثبت إلى خمسة أقسام ، جعلنا عنوان القسم الأول منها «عموميات فى العلاقات الدولية الأفريقية»، سردنا فيه أهم الدراسات التى تعرضت للسياسات الخارجية للدول الأفريقية، وعلاقاتها مع الدول الأجنبية ، لاسيما فى مرحلة تصفية الإستعمار ، وتغلب فى هذا القسم المراجع التاريخية الفرنسية .

وجعلنا عنوان القسم الثانى « الأيديولوجية الأفريقية » وفيه قدمنا بيانا بأهم الدراسات التى عالجت الفكر الوحدوى الأفريقى .

وجعلنا عنوان القسم الثالث من المراجع « التنظيم الدولى الأفريقى»، وذكرنا فيه اسماء أهم الدراسات التى تناولت منظمة الوحدة الأفريقية وفروعها ، وكذلك المنظمات الإقليمية الأفريقية الجزئية .

وجعلنا عنوان القسم الرابع « أفريقيا والأمم المتحدة » ، ويتضمن بيانا بأهم الدراسات التى عالجت علاقة مجموعة الدول الأفريقية بالأمم المتحدة، وكما يتضح لقارىء هذا الكتاب ، فإن الأمم المتحدة قامت بدور هام فى القضايا الأفريقية، سواء على صعيد تصفية الإستعمار، أو على صعيد التعاون الاقتصادى الأفريقى وفى هذا المجال نجد أن المراجع الأمريكية هى الغالبة، لأن المدارس الفقهية الأوربية لم تبد كبير اهتمام بهذا الجانب من الشئون الأفريقية .

أما القسم الخامس والأخير من أقسام هذه المراجع، فقد جعلنا عنوانه « التعاون الاقتصادى الأفريقى » وجمعنا فيه أهم المراجع التى عنيت بهذا الموضوع .

أما المراجع العربية فى هذه الموضوعات، فإنها قليلة بالنسبة للمراجع الأجنبية ، وغالبها منشور ضمن دراسات نشرتها مجلة السياسة الدولية لعديد من المتخصصين ابتداء من سنة ١٩٦٥ حتى الآن ، ومجلة السياسة الدولية تنشر قائمة بهذه الابحاث فى ختام كل عام ، ولم ننشرها هنا لأن قارىء الكتاب يستطيع الحصول عليها فى مجلدات المجلة

ونبادر فنقول : إننا لم نذكر فى قائمة المراجع الوثائق الأصلية من نحو قرارات الأمم المتحدة ، وتقارير اجهزتها العاملة ، أو قرارات منظمة الوحدة الافريقية، وتقارير أجهزتها العاملة ، أو الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الدول الافريقية. وبعضها، أو بينها وبين الدول الاخرى، على الرغم من أن دراستنا تستند استناداً كلياً على تلك المراجع ، وفضلنا أن نقدم للقارىء تلك القائمة من الدراسات لأنها فى رأينا أكثر فائدة للباحث المبتدىء، وللطالب الجامعى ، أما الباحث المتخصص فى الدراسات الدولية ، فإنه يستطيع أن يرجع إلى تلك الوثائق من مصادرها .

أهم المراجـــــع

أولا : عموميات فى العلاقات الدولية الافريقية

المؤلفات

ANGUILE (A.G.) et DAVID (J.E.) L'Afrique sans frontières — (Monaco). Editions Paul BORY, 1965.

ARBOUSSIER (G. d') L'Afrique vers l'Unité — (Paris) Editions St-Paul — 1961

ARNAULT (J.) Procès du colonialisme — (Paris) Editions Sociales 1958.

BALANDIER (G.) Sociologie actuelle de l'Afrique Noire — (Paris) P.U.F. 1963.

BALANDIER (G.) Authropologie politique — (Paris) P.U.F. 1967.

BERQUE (J.) CHARNAY (J.P.) et autres De l'impérialisme à la décolonisation — (Paris) Editions de Minuit, 1965.

BOSSCHERE (G. de) Autopsie de la colonisation — (Paris). Albin Michel 1967. 329 p. Tome I.

BOSSCHERE (G. de) Perspectives de la décolonisation — (Paris) Albin Michel, 1969. 400 p.

BUCHMANN (J.) L'Afrique Noire indépendante — (Paris), L.G.D.I. 1962.

CHAFFARD (G.) Les carnets secrets de la décolonisation — (Paris) Editions Calmann — Levy. 1965.

DIA (Mamadou) Nations africaines et solidarité — (Paris), P.U.F. 1960. (ترجم الكتاب بالانجليزية The African Nations And World Solidarity, Praeger, New-York, 1961.)

DIOP (Ch. A.) L'Afrique Noire précoloniale — (Paris), Présence Africaine, 1960.

GANIAGE (J.) L'Afrique du XXè. siècle. — (Paris) Sirey, 1966.

GONIDEC (P.F.) Institutions publiques africaines et malagaches (Paris), cours de droit, 1967-68.

GONIDEC (P.F.) Les droits africains, évolution et sources (Paris). L.G.D.J., 1968.

HAILEY (Lord) An African Survey O.U.P. (London) 1957.

HAMA (B.) Enquête sur le fondement et la genèse de l'unité africaine — (Paris), Présence Africaine, 1966.

MABILEAU (A.) Décolonisation et régimes politiques en Afrique Noire — (Paris), Armand Colin, 1967.

MAC KAY (V.) Africa in World Politics — (New-York), Harper and Row, 1963.

SEGAL (R.) Political Africa — (London), Stevens and Sons, 1961.

SURET-CANALE (J.) Histoire de l'Afrique Occidentale et Centrale — (Paris), Editions Sociales.

SURET-CANALE (J.) Afrique Noire — (2è. Ed.) — (Paris), Editions Sociales, 1961.

SY (S.M.) Recherche sur l'exercice du pouvoir politique en Afrique Noire — (Paris), Pedone, 1965.

TEVOEDJRE (A.) L'Afrique révoltée — (Paris), Présence Africaine, 1958.

WARD (W.E.F.) Government in West Africa — (London), All. Lewin 1965, 272 p.

ZIEGLER (J.) Sociologie de la nouvelle Afrique — (Paris), Editions Gallimard, 1964.

الدراسات والمقالات

ALLOTT (A.N.) Towards the unification of laws in Africa. **International and comparative Law Quarterly** (London) 14(2), april 1965.

ARBOUSSIER (G.) Sur la coopération des Etats africains. **Etudes Méditerranéennes** 9, mai 61.

ARBOUSSIER (G.) L'Afrique en marche vers son unité. **Connaissance de l'Afrique** — (Paris) 5 — Juillet-Août 63.

ARBOUSSIER (G.) Les problèmes nouveaux du droit africain — **Présence Africaine** — Paris 1964.

AZIKIWE (N.) Realities of African Unity — **African Forum** vol. 1 spring 1965 — (New-York).

BENOT (Y.) Les voies de l'Afrique — **Pensée** 106, novembre—décembre 1962 (Paris).

BENOT (Y.) Les voies de l'Afrique II — **Pensée 107**. Janiver—Février 1963 (Paris).

BOURGUIBA (H.) African Paths for development and International Cooperation — **African Forum** — vol. 3 1967-1968 — New-York.

BOWMAN (L.W.) The subordinate State System of Southern Africa. **International Studies Quarterly** (New-Delhi) 12 (3). September 1968.

BRIEY (P. de) Unité et divisions de l'Afrique — **Civilisations XII** (Bruxelles) — 1963 No. 4.

BUSTIN (E.) La politique étrangère des Etats Africains : constantes et variables. **Etudes congolaises** — 11 (4), décembre 1968. Congo (Kinshasa).

COMTE (P.) L'Afrique à la recherche de son unité. **Genève—Afrique** Genève 1962 — No. 2.

COQUERY-VIDROVITCH (C.) Anthropologie politique et histoire de l'Afrique Noire. **Annales Economies-Sociétés-Civilisations** Paris janvier 1969.

CORPIERRE (M.) Unitarisme et unité en Afrique — **Preuves** 122 Paris, avril 1961.

DIOP (C. A.) Les fondements culturels, techniques et industriels d'un futur Etat fédéral d'Afrique Noire — **Présence Africaine** — (Paris) 1960.

FARMER (J.) An American negro leader's view of african unity. **African Forum** — vol. 1 summer 1965 New-York.

FISCHER (G.) La souveraineté sur les richesses naturelles. **Annuaire Français de Droit International** — Paris 1962.

FROELICH (J. C.) Les Arabes en Afrique de l'Est — **Revue Française d'Etudes Politiques Africaines** — Paris Mars 1968.

HAMBLY (N.D.) A united Africa ? — **African World** (London) november 1960.

HELLEN (J.A.) Independence or colonial determinism ? **International Affairs** — London 44 (4), october 1968.

HOUPHOUET-BOIGNY (F.) Tribune Libre — **Communauté France-Eurafrique** 13 (193) — Juillet-Août 1961 : 1-2. Paris.

HUGON (P.) Où en est l'Unité africaine — **Afrique Contemporaine** — Paris Mars-Avril 1966.

HUGON (P.) Les blocages socio-culturels du développement en Afrique Noire — **Tiers-Monde** — Paris septembre 1967.

HUNTER G. The new Africa — **Foreign Affairs** — New-York 48 (4) july, 1970.

JUNOD (H.P.) Africanité et dialogue nécessaire entre Africains d'expression française et d'expression anglaise. **Genève—Afrique.** (Genève), vol. VII No. 1 — 1968.

KAPIL (R.L.) On the conflict potential of inherited boundaries in Africa — **World Politics** New-York July 1966.

KI-ZERBO (J.) L'édification des jeunes nations — **Congo-Afrique** Kinshasa 9 (40) décembre 1969.

KLOMAN (E.H.) Jr. New directions in the drive toward african unity **Orbis** — U.S.A. (Philadelphia) winter 1963.

LABORDE (M.) L'Afrique doit s'unir — **Penant. Revue de Droit des Pays d'Afrique** — (Paris) — avril-juin 1964.

LAVROFF (G.) Les aspects actuels de l'unification de l'Afrique Noire — **Annales Africaines de l'Université de Dakar** — Sénégal (Dakar) No. 1, 1961.

LOFOLI (Z.) Le principe de l'autodétermination des peuples et des nations et son application en Afrique. **Etudes Congolaises** — juillet 1969.

MANNO (R.G.) L'Unité africaine, mythe et réalités. **Europe-France — Outre-Mer** (Paris) 1966.

NYERERE (J.) L'unité africaine — **Présence Africaine** — France (Paris) 39 1961.

NYERERE (J.) The nature and requirements of african unity **African Forum** — summer 1965 New-York.

PAUTARD (A.) Le Maghreb et les Etats d'Afrique Noire. **Revue Française d'Etudes Politiques africaines** mars 1968 (Paris).

POVOLNY (N.) Africa in search of unity : model and reality. **Background** — (Los-Angeles — California) 9 (4). february 1966.

RANSEVA (R.) Unité arabe et unité africaine (bibliographie). **Annales de l'Université de Madagascar** — n° 4.

REID (I.S.) Arab Africa and Black Africa — Prospects for Unity — bibliographic Essay — **African Forum** vol. 3 — (New-York) 1967-1968.

RENNIE (G.) Prospects of division in Africa — **African Affairs** London, april 1961.

ROSE (A.W.) Sociology and the transitional african societies. **American journal of economy and sociology** Chicago 25 (2). april 1966.

SABOURIN (L.) Les Etats africains de succession française après dix ans d'indépendance — **International Journal** — Toronto 25 (3). summer 1970.

TALL (A.B.) Continuera-t-on d'encourager la balkanisation ? **Nations Nouvelles** — (Yaoundé) n° 17 septembre 1968.

THOMAS (L.V.) Problèmes de sociologie africaine. II — Le réveil des africanistes — **Présence Africaine** Paris 58, 1966.

TOURE (S.) Expérience guinéenne et unité africaine. **Présence Africaine** Paris 1961.

TOUVAL (S.) Africa's frontiers : Reactions to a colonial legacy. **International Affairs** London 42 (4), october 1966.

TOUVAL (S.) Treaties, borders, and the partition of Africa. **Journal of African History.** London 1966.

VAN BILSEN (A.A.) Quelques réflexions à propos de l'évolution politique et administrative des Etats nouveaux d'Afrique.

Cahiers congolais de recherche et de développement — mars-avril 1970 (Kinshasa).

YAKEMTCHOUK (R.) Les frontières africaines. **Revue Générale de Droit international public** — Paris. 74 (1) janvier-mars 1970.

ZARTMAN (W.I.) Decision-making among African governments on inter-African affairs. **Journal of Development Studies** (London) 2 (2) january 1966.

ZOLBERG (A.R.) The structure of political conflict in the new States of tropical Africa. **American Political Science Review** — (Washington) march 1968.

ثانيا : الايديولوجية الافريقية

ALEXANDRE (P.) Marxisme et tradition culturelle africaine. **Afrique et Asie** — France (Paris). 1964.

ARMAH (A.K.) African socialism : utopian or scientific ? **Présence africaine** — France (Paris) 1967.

AZIKIWE (N.) L'avenir du panafricanisme — **Présence Africaine** France (Paris), 1961.

BALANDIER (G.) Les mythes politiques de colonisation et de décolonisation en Afrique — **Cahiers internationaux de sociologie** — (Paris) décembre 1962.

BANKS (M.) Pan africanism : Federations in Africa — **British Survey** — Grande-Bretagne (London) september 1963.

BONZON (S.) Modernisation et conflits tribaux en Afrique Noire — **Revue française de science politique** — France (Paris) octobre 1967.

BONZON (S.) Une idéologie africaine, le N'Krumaîsme. **Revue française de science politique.** (Paris) mars 1963.

CABRAL (A.) L'arme de la théorie — **Partisans** — France (Paris) n° 26-27 — 1966.

CALVEZ (J.Y.) Socialisme africain — **Revue de l'action populaire** — (Paris) juin 1962.

CHALIAND (G.) Indépendance nationale et révolution — **Partisans** France (Paris) mai-juin 1966.

CHAULEUR (P.) Le poids du tribalisme — **Etudes** — France (Paris) janvier 1965.

CHAUVET (E.) Libéralisme et totalitarisme en Afrique Noire. **La Nef** — (Paris) — avril 1959.

DECRAENE (Ph.) Le panafricanisme — **Communauté France Eurafrique** (Paris) novembre 1959.

DEPINAY (R.) Les difficultés spécifiques du socialisme en Afrique — **Temps modernes** — (Paris) avril 1964.

DEPINAY (R.) L'Afrique Noire entre le néo-colonialisme et le socialisme — **Temps modernes** — (Paris) mai 1964.

DIOP (Ch. A.) L'unité culturelle africaine — **Présence Africaine** (Paris) 1959.

DUIGNAN (P.) Pan-africanisme : a bibliographic essay — **African Forum** — (New-York) summer 1965.

ESEDEBE (P.O.) Origins and meaning of pan-africanism — **Présence Africaine** — France (Paris) 1970.

FAVROD (C.H.) Une seule Afrique — **Esprit** — (Paris) décembre 1960.

FROELICH (J.C.) Les luttes idéologiques, obstacles au développement de l'Afrique Noire — **Revue de la défense nationale** — (Paris) avril 1965.

GEISS (I.) Pan-africanism — **Journal of contemporary history** — january 1969.

GRUNDY (K.W.) The "class struggle" in Africa : examination of conflicting theories — **Journal of modern African Studies** — Cambridge U.K. 2 (3), 1964.

HAMA (B.) L'unité de l'Afrique et son apport à la civilisation humaine — **Afrique-Documents** — Dakar 1961.

HEBGA (M.) Les étapes des regroupements africains (1945-1965) **Afrique-Documents** — (Dakar) 1968.

HERSKOVITS (M.J.) Traditions et bouleversements de la culture en Afrique — **Présence Africaine** — (Paris) janvier 1961.

HEUSH (L. de) Tradition et modernité politiques en Afrique. **Cahiers internationaux de sociologie** — Paris janvier-juin 1968.

KABONGO (I.) Mythes et idéologies — **Congo-Afrique** (Kinshasa) juin-juillet 1968.

KAUNDA (K.D.) Crisis in Southern Africa — **African Forum** (New-York) vol. 2 winter 1967.

LEGUM (C.) Pan africanism, the communists and the West. **African Affairs** — (London) July 1964.

LEGUM (C.) Tribal survival in the modern African political system — **Journal of Asian Studies** — (Ann Arbor, Mich.) January 1970.

LERUMO (A.) L'Afrique du Sud combat pour la liberté. **Nouvelle revue internationale** (Paris) Septembre 1968.

LOGAN (R.W.) The historical aspects of Pan-africanism. **African Forum** — (New-York) vol. 1 Summer 1965.

LOMBARD (L.) Pensée politique et démocratie dans l'Afrique Noire traditionnelle — **Présence Africaine** Paris 1967.

LUSAKA (T.) Intégration économique et données nationales. La création de l'U.E.A.C. — **Etudes congolaises** (Kinshasa) Avril-Juin 1968.

MAGZOUB ABDOUN (S.A.) The African personnality — **African Quaterly** July-September 1968.

MALEMBE (P.) Le panafricanisme et le renouveau culturel pan-nègre — **Remarques africaines** (Bruxelles) 28 octobre 1964.

MARKS (J.B.) Pour la libération du sud de l'Afrique. **Nouvelle revue internationale** — (Paris) janvier 1967.

MARTON (I.) De la négritude au "socialisme africain". **La Pensée** — (Paris) décembre 1966.

MAZRVI (A.A.) The monarchial tendency in African political culture — **British journal of sociology** — (London) 18 (3), september 1967.

MILLER (M.M.) The political survival of traditional leadership. **Journal of management studies** (Oxford U.K.) 1968.

MOHIDDIN (A.) Socialism and class concept in African development. **African Quarterly**, 9 (2) september 1969.

MPHARLELE (E.) The fabric of African cultures — **Foreign Affairs** (New-York), july 1964.

NKRUMAH (K.) Africanisme et culture — **Présence Africaine** (Paris) — 45, 1963.

NUDIMBE (V.) Héritage occidental et conscience nègre. **Congo-Afrique** (Kinshasa) 8 (26) juin-juillet 1968.

OKE (M.) L'influence du tribalisme sur les régimes politiques africains — **Revue française d'études politiques africaines** — Paris juillet 1970.

OPLUSTIL (V.) A propos du "socialisme africain" — **Nouvelle Revue internationale** — (Paris) 9 (5), mai 1966.

PAMOFSKY (H.E.) Pan Africanism : a bibliographic note on organizations — **African Forum** — (New-York) vol., 1 1965.

POTEKHIN (I.) Pan-africanisan and the struggle of the two ideologies — **African communist** — (London) 19, october-december 1964.

RAMERIE (L.) Les mouvements panafricains depuis 1958 — **Notes et études documentaires** — (Paris) 3128, 16 octobre 1964.

ROTBERG (R.I.) African nationalism : concept or confusion. **Journal of modern african studies** — (Cambridge U.K.) 4 (1), may 1966.

SANGER (C.) Toward unity in Africa — **Foreign affairs** New-York, january 1964.

SHELTON (A.J.) The black mystique : reactionary extremes in 'negritude" — **African Affairs** -- (London) april 1964.

SKURNIK (W.A.E.) Leopold Sedar Senghor and African socialism. **Journal of modern african studies** -- (Cambridge U.K.), 1965.

SURET-CANALE (J.) Tribus, classes, nations. **Nouvelle revue internationale** — (Paris), juin 1969.

THIAM (D.) Les fondements idéologiques de la politique internationale dans les Etats indépendants d'Afrique Noire — **Revue française d'études politiques africaines** -- (Paris) janvier 1969.

THOMAS (L.V.) Le socialisme de Léopold Sédar Senghor et l'âme africaine — **Afrique-Documents** — (Dakar) 1964.

THOMAS (L.V.) Les idéologies négro-africaines d'aujourd'hui. **Philosophie et sciences sociales** — (Dakar) n° 1 — 1965.

THOMAS (L.V.) Idéologies et développement -— **Afrique-Documents** (Dakar) 2, 1967.

SEKOU-TOURE Le leader politique considéré comme le représentant d'une culture --- **Nouvelle critique** (Paris) mai 1959.

WALLERSTEIN (I.) Elites in French-speaking West Africa : the social basis of ideas -- **Journal of modern african studies** — (Cambridge U.K.) may 1965.

YABLOTCHKOV (L.) L'évolution du nationalisme africain — **Présence Africaine** — (Paris) 2ème. trimestre 1970.

ثالثا : التنظيم الدولي الافريقي

المؤلفات

B. BOUTROS-GHALI B. L'Organisation de l'Unité Africaine — Paris 1969 Armand Collin.

WORONOFF JON Organizing African Unity New York 1970. The Scarecrow Press Inc. Metuchen.

الدراسات والمقالات

AHAUHANZO (G.) De la cooperation inter-africaine — **Penant Revue de Droit des Pays d'Afrique** — (Paris) 1963.

AMIRUDHA GUPTA The Rhodesian crisis and the Organization of African Unity — **International Studies** — (New-Delhi) 9 (1), july 1967.

ARBOUSSIER (G. d') Le fédéralisme et l'Afrique — **Revue politique et parlementaire** — (Paris) avril 1962.

BALAFREJ (A.) La charte de Casablanca et l'unité africaine — **Le Monde diplomatique** — Paris juin 1962.

BALANDIER (G.) Remarques sur les regroupements politiques africains — **Revue française de science politique** (Paris) décembre 1960.

BIARNES (P.) De l'A.O.F. au Conseil de l'Entente et à l'O.E.R.S. — **Revue française d'études politiques africaines** — (Paris), octobre 1968.

BORELLA (F.) Les regroupements d'Etats dans l'Afrique indépendante. **Annuaire français de droit international** — (Paris), 1961.

BORELLA (F.) La coopération intra-africaine et l'O.U.A. — **Annuaire français de droit international** — (Paris 1962.

BORELLA (F.) Le regionalisme africain et l'O.U.A. — **Annuaire français de droit international** — (Paris) 1963.

BORELLA (F.) Le régionalisme africain en 1964 — **Annuaire français de droit international** — (Paris) 1964.

BORELLA (F.) L'évolution des regroupements africains avant et depuis Addis-Abéba — **Annuaire français de Droit international** — (Paris) 1965.

BORELLA (F.) Le régionalisme africain en crise (1965 et 1966) — **Annuaire français de droit international** — Paris, 1966.

BORELLA (F.) L'union des Etats de l'Afrique centrale — **Annuaire français de droit international** — Paris 1968.

BOUTROS-GHALI (B.) L'organisation de l'unité africaine et la coopération économique — **Revue égyptienne de Droit international** — Le Caire 1969.

CHUKS OKOYE (F.) Peaceful settlement of international disputes in Africa — **Annuaire des auditeurs et anciens auditeurs de l'Académie de Droit international de La Haye** — (La Haye) 1967-1968.

COMTE (G.) La nouvelle Côte d'Ivoire et les Etats de l'Entente — **Europe-France-Outre-Mer** — (Paris) 1960.

COMTE (G.) Le Togo et le Conseil de l'Entente — **Europe-France-Outre-Mer** — (Paris) 1966, n° 432.

COMTE (G.) L'O.C.A.M., un surcroît de force — **Revue française d'études politiques africaines** (Paris) février 1968 n° 26.

DECRAENE (P.) Indépendance et regroupements politiques en Afrique au sud du Sahara — **Revue française de science politique** (Paris) 10 (4) décembre 1960.

DEGAN (V.D.) Commission of mediation, conciliation and arbitration of the O.U.A. — **Revue égyptienne de droit international** — Le Caire 1964.

DIENG (D.) From U.A.M. to O.C.A.M. — **African Forum** (New-York) vol. 1 1965.

DREUX-BREZE (de) Une tentative de regroupement interafricain : l'U.D.A.C. — **Connaissance de l'Afrique** — (Paris) 30, juin 1969.

DUGARD (C.J.R.) The O.A.U. and colonialism — **International comparative law quarterly** — Grande-Bretagne London (U.K.) 1967, n° 1.

ELIAS (T.O.) The commission of mediation, conciliation and arbitration of the O.U.A. — **British Year Book of international law** — 1965.

ELIAS (T.O.) The charter of the Organization of African Unity — **American Journal of international law** Washington 59 (2). april 1965.

ETAMA (E.) L'unité africaine : organisation à étages. **Revue camerounaise** — novembre 1963.

FEUER (G.) Les conférences africaines et l'organisation de la communauté africano-malgache d'expression française — **Annuaire français de droit international** — Paris 1961.

GAM (P.) Les causes de l'éclatement de la Fédération du Mali — **Revue juridique et politique** — (Paris) juillet-septembre 1959.

GAM (P.) L'organisation de l'Unité africaine. **Revue juridique** et **politique** — (Paris) 20 (2). avril-juin 1966.

GANDOLFI (A.) Naissance et mort sur le plan international d'un Etat éphémère. la Fédération du Mali. **Annuaire français de droit international** — Paris 1960.

GAUTRON (J.C.) Le régionalisme africain et le modèle interaméricain — **Annales africaines de l'Université de Dakar** — 1966.

GAUTRON (J.C.) L'aménagement du bassin du fleuve Sénégal. — **Annuaire français de droit international** — 1967.

GOBEAU-BRISSONNIERE (S.G.) Les tentatives de regroupements en Afrique — **Revue socialiste** — (Paris) février 1963.

GONIDEC (P.F.) L'organisation internationale de l'Afrique. Universalisme et régionalisme — **Revue de droit des Pays d'Afrique** — (Paris) 1960.

GONIDEC (P.F.) Le fédéralisme camerounais — **Civilisations** (Bruxelles) 1961 n° 4 1962 n° 1.

GREEN (R.H.) The treaty for eastern african cooperation — **Journal of modern african studies** — Cambridge (U.K.) 1967.

GROSS (E.A.) The coalescing problem of Southern Africa — **Foreign Affairs** — (New-York) July 1968.

GUILLAUME (A.) Les relations interétatiques en 1964. — **Année africaine** — (Paris) Pedone — 1964.

HAMON (L.) Les groupes interétatiques à vocation panafricaine — **The Yearbook of world affairs** — (London) 1963.

HAUSPETER (S.) L'O.U.A. et les conflits frontaliers — **Le mois en Afrique** — octobre 1962 n° 22 (Paris).

HAZLEWOOD (A.) The Kampala treaty and the accession of new members to the East African Community. — **East African Economics Review** — (Nairobi) december 1968.

HEGBA (M.) Les étapes des regroupements africains (1945-1965). — **Afrique-Documents** — (Dakar) 3e et 4e cahier 1968.

HIPPOLYTE (M.) De Nouakchott à Niamey, l'itinéraire de l'O.C.A.M. — **Revue française d'études politiques africaines** octobre 1968 (Paris).

HOSKYNS (C.) Trends and development in the Organisation of African Unity — **Yearbook of World Affairs** (London) 1967.

HOUER Jr (T.) The role of Africa in the United Nations. — **Annals of american academy of political and social science** — Philadelphia (U.S.A.) July 1964.

KANE (F.) L'O.C.A.M. : un tour d'horizon par son secrétaire général — **Congo-Afrique** — (Kinshasa) 27, août-sept. 1968.

KIAMO (J.G.) From PAFMEGA to PAFMECSA and beyond — **African Forum** — (New-York) vol. 1 1965.

KLOMAN (H.E. Jr.) African unification movements — **International Organization** — (Boston) Spring 1962.

KRISHNAN (U.M.) African contribution to the development of the principle of self determination — **African Quarterly** January 1966.

LAMBRECHTS (P.) L'Union Africaine et Malgache — **Congo-Afrique** (Kinshasa) 7, août-septembre 1968.

LAMPUE (P.) L'Organisation de l'Unité Africaine — **Année politique et économique** — (Paris) 1963.

LAMPUE (P.) Les groupements d'Etats africains — **Revue juridique et politique** — (Paris) janv.-mars 1964.

LAVROFF (D.) Les aspects actuels de l'unification de l'Afrique Noire francophone — **Annales africaines** — (Dakar) 1961.

LECLERCQ (C.) Addis-Abéba — **Revue Juridique et politique** — (Paris) 1963.

LECLERCQ (C.) Organisation commune Africaine et Malgache — **Annales Africaines** — (Dakar) 1967.

LEVINE (V.) Nouakchott Conférence : New Directions for French — Speaking Africa — **Africa Report** — (Washington) March 1965.

LIGOT & DEVERNOIS L'U.A.M. — **Revue Juridique et Politique** — (Paris) 1962, N°. 3.

LUKASA (T.) L'"Union des Etats d'Afrique Centrale" — **Congo Afrique** — (Kinshasa) 8 (30) Déc. 1968.

MAC KEON (M.) The African States and the O.U.A. — **International Affairs** — London (U.K.) July 1966.

MAIR (L.) L'Afrique orientale — **Revue Juridique et Politique** — (Paris) 1965.

MARKAKIS (J.) The Organisation of African Unity : a progress Report. — **Journal of modern African Studies** — Cambridge (U.K.) October 1966.

MIRLANDE (H.) De Nouakchott à Niamey : l'itinéraire de l'O.C.A.M. — **Revue Française d'Etudes Politiques Africaines** — (Paris) Octobre 1968.

MOURGEON (J.) et FOUCHARD (Ph.) Le Fonds d'entraide et de garantie des emprunts du Conseil de l'Entente — **Journal de Droit International** — (Paris), 1969 N°. 1.

N'GUYEN QUOC DINH Le Pacte de défense Commune de l'U.A.M. — **Penant, Revue de Droit des Pays d'Afrique** — (Paris). Janvier-Mars 1963.

NKUBA (L.) Les Etats africains face au système actuel de l'O.N.U. — **Etudes Congolaises** — (Kinshasa), Mai-Juin 1966.

N'LOCKA (M.) L'Afrique avant la Conférence d'Addis-Abéba — **"Année Africaine"** — (Paris), 1963.

OVKO (RJ.) The East African Community — **Revue Internationale des Sciences Administratives** — (Bruxelles) 1969. n° 1.

PANOFSKY (H.E.) Pan-Africanism — A Bibliographic Note on Organiations — **African Forum** — (New-York), Vol. 1 — 1965.

PEUREUX (C.) La création de l'U.A.M. — **Revue Juridique et Politique** — (Paris) 1961, n° 4.

PIQUEMAL (M.) Les problèmes des Unions d'Etats en Afrique Noire. — **Revue Juridique Politique d'Outre-Mer** — (Paris) 16 (1) Janvier-Mars 1962.

PRELOT (R.) Jalons de route de l'unité africaine — **Afrique Documents** — (Dakar), 1962 Mars-Avril.

PREVOST (P.L.) L'Union Douanière et Economique de l'Afrique Centrale — **Revue Française d'Etudes Politiques Africaines** — (Paris) 34, Octobre 1968.

QUENEUDEC (J.M.) La Commission de médiation, de conciliation et d'arbitrage de l'O.U.A. — **Annales Africaines** — (Dakar) 1968.

RAMA (R.S.) O.C.A.M. : an experiment in regional cooperation — **African Quarterly**, 8 (2), July 1968.

RAZAFIBAHINY (J.A.) L'O.A.M.C.E. — **Revue Juridique et Politique d'Outre-Mer** — (Paris) 1963, n° 2.

REMUSAT (Ph.) Le traité de l'U.D.E.A.C. — **Revue Juridique et Politique** — (Paris), Janvier-Mars 1965.

RICCARDI (F.) Réflexions sur la nouvelle convention d'association de YAOUNDE. — **Le Mois en Afrique** — (Paris) n° 46 Octobre 1969.

ROSBERG (C.C.) (A.) SEGAL East african federation — **International Conciliation** — (N.Y.) 543, May 1963.

ROTHSCHILD (D.) The limits of federalism. — **Journal of Modern African Studies** - Cambridge (U.K.) 1966.

SAINT-MARS (M.) L'Union Monétaire de l'Ouest Africain. — **Revue Française d'Etudes Politiques Africaines** — (Paris). 1969.

SCHWARZENBACH (E.C.) A report on the African's Addis-Abeba Conference — **Swiss Review of World Affairs** — (Zurich). July 1963.

SENGHOR (L.S.) Faire vivre l'U.A.M. — **Communauté et Continent Chronique de Politiuqe Etrangère** — (Paris) 1961.

SMETS (P.F.) La Charte d'Addis-Abéba ou l'Afrique des patries — **Revue de l'Institut de Sociologie Solvay** — (Bruxelles). 1964 n° 2.

STRAUCH (H.F.) L'O.U.A. et les conflits frontaliers — **Mois en Afrique** — (Paris) 22. Octobre 1967.

TELLI (D.) Institutions of african unity — **African Forum** — (New-York). 1965.

TELLI (D.) The Organization of African Unity in Historical Perspective — **African Forum** — (New-York) Vol. 1 1965.

TEYSSIER D'ORFEUIL (A.) La Commission Economique pour l'Afrique — **Annuaire Francais de Droit International** —

TIXIER (G.) Les Etats du Conseil de l'Entente — **Penant** — Paris 1961.

TOUVAL (S.) The Organization of African Unity and African borders — **International Organization** — (Boston) 21 (1) winter 1967.

WASUNGU (P.) "L'O.U.A. aux Nations Unies" — **Remarques Africaines** — (Bruxelles) Mars 1969.

WILD (P.W.) The Organization of African Unity and the Algerian — Maroccan Border Conflict; **International Organization** — (Boston) Vol. 20 winter 1966.

YTURRIAGA (J.A. de) Les relations entre les Nations Unies et les Organizations africaines de nature technique — **Revuo Egyptienne de droit international** — (Le Caire), vol. 10. 1963.

YTURRIAGA (J.A. de) L'Organisation de l'Unité Africaine, et l'Organisation des Nations Unies — **Revue Générale de Droit International public** — (Paris). 1965.

رابعا : افريقيا والأمم المتحدة

المؤلفات

AHMED SYED SHAHZAD. The South West Africa dispute and the International Court of Justice Ann Arbor, (Mich..) University Microfilms (1971) Diss. Tennessee University, 1971.

BELLER, DENNIS CHARLES. The Portuguese territories issue in the United Nations; an analysis of debates. Ann Arbor, Mich., University Microfilms (1971). Diss. California University. University at Los Angeles, 1970.

BOUTROS-GHALI, B. Le mouvement afro-asiatique Paris, Presses Universitaires de France, 1969.

COLE, BABALOLA. The United Nations peace-keeping operations; the actions and policies of the African nations in the Congo. [Ann Arbor, Mich.. University Microfilms, 1968] Diss Georgetown University, Washington. Dept. of Government, 1967.

EL-AYOUTY, YASSIN. The United Nations and decolonization; the role of Afro-Asia. The Hague, Martinus Nijhoff, 1971.

FARAJALLAH, SAMAAN B. The role of the nonaligned countries in the United Nations. In Acimovic, Ljubivoje, ed.: Non-alignment in the world of today; international symposium, Petrovaradin, 16-18 January 1969. Beograd, Institute of International Politics and Economics, 1969.

GARDINER, ROBERT. The activities of the United Nations Economic Commission for Africa in 1970. In Africa contemporary record; annual survey and documents, v. 3, 1970-71. London, Africa Contemporary Record Ltd., 1971.

GIARDINA, RICHARD COMO. Towards an integrated international system; African permanent missions and attitudes towards the United Nations. Ann Arbor, Mich., University Microfilms, 1970. Diss. Princeton University. Dept. of Politics, 1969.

HALL, INGRID MARIANNE. The Ghanaian decision to send troops to the Congo under United Nations auspices, July 13, 1960. Ottawa, 1969. Canadian these on microfilm, (4530).

HIPPOLYTE, MIRLANDE. Les Etats du groupe de Brazzaville aux Nations Unies. Paris, Armand Colin, 1970.

(EL)-KHAWAS, MOHAMED A. Voting patterns of the Afro-Asian group; their degree of cohesion in the United Nations from 1955 to 1965. Ann Arbor, Mich., University Microfilms, 1971. Diss. Johns Hopkins University, School of Advanced International Studies, Washington, D.C., 1968.

MAGEE, JAMES S. ECA and the paradox of African cooperation. New-York Carnegie Endowment for International Peace, 1970. (International conciliation, 580).

NGONGO, EMILE. Organisation des Nations Unies pour le Développement Industriel et l'industrialisation en Afrique. Toulouse, Imprimerie Ouvrière [1969].

PARK, SANG-SEEK. Concept of African non-alignment as revealed in United Nations debates. Ann Arbor, Mich., University Microfilms [1972]. Diss. Massachussets. University, 1971.

RANA, SWADESH. Afro-Asia; its political credibility in the United Nations. **In** Rajan, M.S., **ed.** : Studies in politics, national and international; prepared in honour of Dr. A. Appadorai. Delhi, Vikas Publications, 1970.

SHAH, MANUBHAI. Developing countries and UNCTAD. United Nations Conference on Trade and Development. [2. ed.] Bombay, Vora [1968] 99 p.

ب- دراسات ومقالات

BENNETT, ROY. African topics at the UN session. **Review of international affairs** (Belgrade) 20 December 1968.

BISHOP, AMASA S. AND ROBERT D. MUNRO. The UN regional economic commissions and environmental problems. **International organization** (Boston), spring 1972.

CHIDZERO, B. T. G. The management of multilateral technical assistance; its application to Kenya. **Journal of world trade law** (London), March-April 1970.

CLARK, CLAIRE. Soviet and Afro-Asian voting in the UN General Assembly, 1946-65. **Australian outlook** (Melbourne) December 1970.

DJERMAKOYE, I. S. The United Nations and decolonization. **United Nations monthly chronicle** (New York) March 1970.

DUGARD, JOHN. The opinion on South-West Africa ('Namibia'); the teleologists triumph. **South Africa law journal** (Cape Town) November 1971.

EDOZIEN, E. C. Some aspects of the United Nations technical co-operation with Africa. **Nigerian journal of economic and social studies** (Ibadan) March 1970.

EL-AYOUTY, YASSIN. The United Nations and decolonization, 1969-70. **Journal of modern African studies** (Cambridge), 1970, nº 3.

ELIAS, TASLIM O. Los nuevos Estados y las Naciones Unidas. **Foro internacional** (Mexico) octubre-diciembre 1970.

EMERSON, RUPERT. The United Nations and colonialism. **International relations** (London), November 1970.

FINGER, SEYMOUR M. A new approach to colonial problems at the United Nations concerning the Special Committee of 24. **International organization** (Boston), winter 1972.

FISCHER, GEORGES. L'Afrique du Sud et la C. N. U. C. E. D. **Annuaire français de droit international** — Paris, 1968.

GITELSON, SUSAN AURELIA. UNDP technical assistance; the promotion of self-reliance in Africa? **Journal of world trade law** (London), September-October 1971.

GORDON, DAVID. The World Bank; new directions in Africa. **African affairs** (London) July 1969.

HAFTER, R. P. UN treasure hunt in the Third World. **Swiss review of world affairs** (Zurich) March 1970.

KAY, DAVID A. The impact of African states on the United Nations. **International organization** (Boston), winter 1969.

EL-KHAWAS, MOHAMED A. The Afro-Asian group in the United Nations. **Current bibliography on African affairs** (Westport, Conn.), November-December 1970.

KHOL, ANDREAS. The "Committee of Twenty-Four" and the implementation of the declaration on the granting of independence to colonial countries and peoples. **Revue des droits de l'homme** (Paris) 1970, n° 1.

KHVOINIK, P. The United Nations and the Third World. **International affairs** (Moscow) May 1969.

KRASNER, STEPHEN D. The International Monetary Fund and the third world. **International organization** (Boston), summer 1968.

LUCCHINI, LAURENT. La Namibie, une construction des Nations Unies. **Annuaire français de droit international**, v. 15, 1969. (Paris).

MAGEE, JAMES S. What role for E.C.A.; or Pan-Africanism revisited. **Journal of modern African studies** (Cambridge), May 1971.

MENON, P. K. United Nations special committee and decolonization. **Indian journal of international law** (New Delhi). January 1969.

MIERES, FRANCISCO. The Delhi Conference and the Third World. **World Marxist review** (Toronto) May 1968.

MOHAN, JITENDRA. Ghana, the Congo, and the United Nations. **Journal of modern African studies** (Cambridge), October 1969.

MONROE, MALCOLM W. Namibia — the quest for the legal status of a mandate; an impossible dream ? **International lawyer** (Chicago) July 1971.

MUSHKAT, MARION. The development assistance machinery of the UN family — a few observations on the aid prospects of Africa; an attempt to summarise the organizational issues. **Co-existence** (Oxford) January 1969.

NEWSOM, DAVID D. A look at African issues at the United Nations. **Department of State [United States] bulletin** (Washington, D.C.) 65:373-378, 11 October 1971.

NISOT, JOSEPH. La Namibie et la Cour internationale de justice. **Revue générale de droit international public** (Paris) octobre-décembre 1971.

PETKOVIC, RANKO. The non-aligned countries and the United Nations. **Review of international affairs** (Belgrade) 20 November 1970.

POLLARD, DUKE E. Namibia; challenge and response. **Objective : justice** (New York) April-May-June 1971.

RATSIMBAZAFY, ARISTIDE. The Portuguese colonies and NATO. **Review of international affairs** (Belgrade) 5 February 1971.

ROGERS, BARBARA. Namibia: test case. **Venture** (London) February 1972.

ROM, MICHAEL. GATT; export subsidies and developing countries. **Journal of world trade law** (London) September-October 1968.

SYLVESTER, ANTHONY. Sudan; the big poor-rich man of Africa, a case for United Nations aid. **Contemporary review** (London), January 1970.

TEVOEDJRE, ALBERT. A strategy for social progress in Africa and the I.L.O.'s contribution. **International labour review** (Geneva) January 1969.

UMOZURIKE, U. O. International law and self-determination in Namibia. **Journal of modern African studies** (Cambridge) December 1970.

VERNER, JOEL G. Votacion por bloques en las Naciones Unidas: comparacion entre Africa y América Latina. **Foro internacional** (Mexico), octubre-diciembre de 1968.

VUJIC, LJUBOMIR. Security Council's meeting in Addis Ababa. **Review of international affairs** (Belgrade), 5-20 February 1972.

WEIGERT, KATHLEEN MAAS AND ROBERT E. RIGGS. Africa and United Nations elections: an aggregate data analysis. **International organization** (Boston), winter 1969.

WOLF, FRANCIS. L'Organisation Internationale du Travail et l'Afrique. **Comunità internazionale** (Padova), aprile 1971.

خامسا : التعاون الاقتصادى الافريقى

الدراسات والمقالات

AHOOSA-PATEL (K.) "Economic co-operation in Africa" — **Journal of World Trade Law** — (London) 3 (3); may-june 1969. (Paris) 1959.

BALANDIER (G.) Structures sociales traditionnelles et changements éonomiques — **Cahiers Etudes Africaines** — France (Paris) 1. Janv. 1960.

RAZA (G.) Aspects structurels du commerce extérieur des pays africains et intégration économique — **Cahiers économiques et sociaux** — (Kinshasa) 2 (4). Décembre 1964.

CAIRE (G.) Chances et difficultés d'avenir des organisations économiques régionales en milieu sous-développé (O.A.M.C.E.) — **Développement et Civilisation** — Décembre 1963.

EKANI ONAMBELE — Le marché commun africain : mythe ou réalité — **Communauté France-Eurafrique** — (Paris) Août 1964.

EWING (A.F.) Prospects for economic integration in Africa — **Journal of Modern African Studies** — United Kingdom (Cambridge) 5 (1). may 1967.

FELDMAN (H.) Aid as Imperialism — **International Affairs** — London. April 1967.

HAZLEWOOD (A.) The East African Common Market : importance and effects. — **Bulletin of the Oxford University. Institute of economics** — Great Britain (Oxford) February 1966.

HAZLEWOOD (A.) The Treaty for East African cooperation — **Standard bank review** — september 1967.

KOUYATE (S.B.) Politiques de développement et voies africaines du socialisme — **Présence Africaine** — (Paris) 47. 1963 : 59-72.

LAMBOTTE (R.) "Quelques aspects de l'économie africaine" — **Cahiers du Communisme** — (Paris) 1. Janvier 1970.

LUSAKA (T.) Intégration économique et données nationales. La création de l'Union des Etats d'Afrique Centrale — **Etudes Congolaises** — (Kinshasa) 11 (2). avril-juin 1968.

MBOYA (T.) Problems faced by African countries — **African Business Monthly** — 1 (11). november 1967.

MONTAGUE (M.) Heurs et malheurs du Marché commun Est-Africain — **Mois en Afrique** — (Paris) 8. Août 1966.

N'DONGALA (E.) L'attitude de l'Occident envers l'Afrique Noire dans le domaine économique — **Etudes Congolaises** — (Kinshasa) 11 (2). avril-juin 1968.

N'GOM N'GOUDI (P.) L'industrialisation : base de l'unité africaine — **Présence africaine** — (Paris) 53. 1er trimestre 1965.

NICOLON (F.) L'Afrique Noire dans ses relations avec le monde extérieur — **Economie et Politique** — France (Paris) 117, avril 1964.

O'CONNOR (A.M.) A wider Eastern african economic union ? — **Journal of Modern African Studies** — Great Britain (Cambridge) 1968.

OPLUSTIL (V.) Les difficultés de l'intégration économique — **Nouvelle Revue internationale** — (Paris) 11 (7), juillet 1968.

SPIRO (J.M.) La Banque africaine de développement et son environnement — **Genève-Afrique** — Genève, 1964.

TABOURNEL (J.S.) "La coopération économique dans l'Est Africain" — **Croissance des jeunes Nations** — (Paris) février 1970.

TOURE (M.) Les conditions et les chances d'un Marché commun africain — **Europe-France Outre-Mer** — (Paris) janvier 1963.

VANESPEN (P.) "Les expériences d'intégration économique en Afrique" — **Culture et Développement** — 2 (1), 1969-1970.

مؤلفات الدكتور بطرس بطرس غالى

١ ـ المؤلفات

ـ السلام السوفيتى فى أوربا الشرقيـــة ـ مطبعة جامعة القاهرة (القاهرة ١٩٥٤) ١٢٧ صفحة .

ـ التنظيم الدولى فى جزءين :

ـ المدخل لدراسة التنظيمات الدولية (القاهرة ١٩٥٦) .

ـ دراسة دستورية للتنظيمات العالمية (القاهرة ١٩٥٧) .

الناشر ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ ٦٢٠ صفحة .

ـ المدخل فى علم السياسة بالاشتراك مع الدكتور محمود خيرى عيسى (القاهرة ١٩٥٩) ، (الطبعة الثانية ١٩٦٣)، (الطبعة الثالثة ١٩٦٦).

الناشر ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ ٨٢٨ صفحة .

ـ دراسات فى المجتمع العربى بالاشتراك مع الدكتور محمود خيرى عيسى والدكتور عبد الملك عودة .

(القاهرة ١٩٦٠) ، الناشر ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ ٢٧٢ صفحة .

ـ دراسات فى السياسة الدولية (القاهرة ١٩٦١) .

الناشر ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ ٢١٦ صفحة .

ـ الدساتير الأفريقية (القاهرة ١٩٦١) .

الناشر ـ دار المعارف ـ ٢٦٨ صفحة .

ـ دراسات فى المذاهب السياسية (القاهرة ١٩٦٢) .

الناشر ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ ٢٧٢ صفحة .

ـ منظمة الوحدة الأفريقية (القاهرة ١٩٦٤) .

الناشر ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ ٢١٩ صفحة .

- الاستراتيجية والسياسة الدولية (القاهرة ١٩٦٧) .
الناشر - مكتبة الأنجلو المصرية — ٢٩٦ صفحة .
- ازمة الدبلوماسية العربية (القاهرة ١٩٦٩) .
الناشر - دار الكتاب الجديد - ١٩٢ صفحة .
- الحركة الأفروآسيوية (القاهرة ١٩٦٩) .
الناشر - دار الكتاب الجديد - ١٥٨ صفحة .
- السياسة والتنمية فى أفريقيا (القاهرة ١٩٧٠) .
الناشر - دار الكتاب الجديد - ٢٤٦ صفحة .
- دراسات فى الدبلوماسية العربية (القاهرة ١٩٧٣) .
الناشر - مكتبة الأنجلو المصرية - ٢٤٠ صفحة .

٢ - أهم الأبحاث :

- كوريا وهيئة الأمم المتحدة (الرسالة رقم ١٢ للجمعية المصرية للقانون الدولى اكتوبر ١٩٥١) .
- ميثاق الأطلنطى الشمالى (بحث فى المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد السابع ١٩٥١) .
- تعريف الاتفاقات الاقليمية (بحث فى المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد الثامن ١٩٥٢) .
- الحلف البلقانى المنعقد فى ٢٨ فبراير ١٩٥٣ (بحث فى المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد التاسع ١٩٥٣) .
- الاتفاقات الاقليمية الآسيوية (بحث فى المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد العاشر ١٩٥٤) .

ـ ميثاق سان سلفادور (بحث فى مجلة الإقتصاد والتجارة للبحوث العلمية عدد فبراير ١٩٥٥) .

ـ فقدان العضوية فى جامعة الدول العربية (بحث فى المجلة المصرية للقانون الدولى ـ المجلد الحادى عشر سنة ١٩٥٥) .

ـ المؤتمر الآسيوى الأفريقى الأول المنعقد فى باندونج بأندونيسيا (بحث فى مجلة الإقتصاد والسياسة والتجارة للبحوث العلمية ـ عدد يناير ١٩٥٦) .

ـ التعايش السلمى والتوتر فى الشرق العربى (بحث قدم إلى مؤتمر العلوم السياسية المنعقد فى القاهرة برعاية اليونسكو فى ٦ ابريل ١٩٥٦).

ـ الاحتلال فى القانون الدولى (بحث منشور فى كتاب « كفاح الشعب والجلاء » بمجموعة « اخترنا لك » عدد ٢٦ يونية ١٩٥٦) .

ـ قضية العضوية فى الأمم المتحدة (بحث منشور فى مجلة الإقتصاد والسياسة والتجارة للبحوث العلمية عدد اكتوبر ١٩٥٦) .

ـ الكتل الدولية فى الأمم المتحدة ـ كتب سياسية ـ الكتاب التاسع ١٩٥٧ .

ـ الكواكبى والجامعة الإسلامية (بحث منشور فى المجلة المصرية للقانون الدولى ـ المجلد الثالث عشر سنة ١٩٥٧) .

ـ الحكومة العالمية ـ كتب سياسية ـ الكتاب السادس والعشرون (أغسطس ١٩٥٧) .

ـ حلف الأطلنطى ـ كتب سياسية ـ الكتاب الحادى والأربعون (ديسمبر ١٩٥٧) .

- الاتحاد الأمريكى - بحث منشور فى مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة - العدد الأول ١٩٥٨ .

- الجمهورية العربية المتحدة - بحث منشور فى مجلة المال والإقتصاد - عدد مارس ١٩٥٨ .

- الكتلة الأفريقية الآسيوية - بحث منشور فى مجلة المال والاقتصاد - عدد ابريل ١٩٥٨ .

- حلف وارسو - بحث منشور فى محلة المال والاقتصاد - عدد مايو ١٩٥٨ .

- قناة السويس ومشكلاتها ١٨٤٣ - ١٩٥٧ بالاشتراك مع الأستاذ يوسف شلالة - إصدار الجمعية المصرية للقانون الدولى - الاسكندرية ١٩٥٨ .

- منظمة أمريكا الوسطى - بحث منشور فى مجلة المال والاقتصاد - عدد يناير ١٩٥٩ .

- الحلف الصغير - بحث منشور فى مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة - العدد الأول ١٩٥٩ .

- مبدأ التوزيع الجغرافى العادل - بحث منشور فى المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد ١٦ - سنة ١٩٦٠ .

- التصويت فى المنظمات الدولية - بحث منشور فى المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد ١٧ سنة ١٩٦١ .

- الأحلاف العسكرية والأمم المتحدة - بحث منشور فى المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد ١٨ سنة ١٩٦٢ .

- القنبلة الذرية الصينية - بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - العدد الأول - يوليو ١٩٦٥ .

- السياسة والإستراتيجية فى المحيط الهندى - بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - العدد الثانى - اكتوبر ١٩٦٥ .

- الدبلوماسية الديجولية والجمهورية الخامسة - بحث منشور فى مجله السياسة الدولية - العدد الرابع - ابريل ١٩٦٦ .

- الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية - بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - العدد الخامس - يوليو ١٩٦٦ .

- التدخل العسكرى الأمريكى والحرب الباردة - بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - العدد السابع - يناير ١٩٦٧ .

- المجابهة العربية الصهيونية - بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية العدد التاسع - يوليو ١٩٦٧ .

- الحرب بين مصر وإسرائيل - بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - العدد العاشر - اكتوبر ١٩٦٧ .

- ابعاد الأيديولوجية الأفرو آسيوية - بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - العدد الثانى عشر .

- المنازعات الأفريقية وتسويتها بالطرق السلمية - بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - العدد الثالث عشر - يوليو ١٩٦٨ .

- الدبلوماسية الأفريقية ومشاكل التنمية - بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - العدد الثامن عشر - أكتوبر ١٩٦٩ .

- العمل العربى المشترك فى إطار الجامعة العربية - بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - العدد العشرون - ابريل ١٩٧٠ .

- الاصول الايديولوجية للدبلوماسية الصينية - بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - اكتوبر ١٩٧٠ .
- الناصرية وسياسة مصر الخارجية - بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - يناير ١٩٧١ .
- أفريقيا وأزمة الحركة الوحدوية - بحث منشور فى مجلة السياسة الدولية - يناير ١٩٧٢ .

مؤلفات ودراسات الدكتور بطرس بطرس غالى :

A. OUVRAGES

— Contribution à l'Etude des Ententes Régionales 1949, XV, Editions A. Pedone Paris.

- Cours de Diplomatie et de droit diplomatique et consulaire 1951, Editions Librairie Anglo-Egyptian, Le Caire.

— Le Problème du Canal de Suez (en collaboration avec Youssef Chlala) 1957. Société Egyptienne de Droit International, Alexandrie.

— Egypt and the United Nations (en collaboration) Carnegie Endowment for International Peace Manhattan Publishing Company, New York 1957.

- Le Principe d'Egalite des Etats et les Organisations Internationales, Académie de Droit International. Recueil des Cours. Tome 100 A.W. Sijthoff, Leyden, Pays-Bas 1961.

— Foreign Policies in a World of change (en collaboration). Harper and Row New York 1963.

— Contribution à une Théorie Générale des Alliances, Edition A. Pedone Paris 1963.

— L'Organisation de l'Unité Africaine, Librairie Armand Colin, Paris 1969.

— Le Mouvement Afro-Asiatique, Presses Universitaires de France, Paris 1969.

— Les difficultés institutionnelles du panafricanisme. Institut Universitaire de Hautes Etudes Internationales. Genève 1971. Collection Conférences No. 9.

— Les conflits de frontières en Afrique (Etudes et Documents) Editions Techniques et Economiques. Paris 1972.

B. ARTICLES

— Le Pacte de l'Atlantique Nord. Revue Egyptienne de Droit International 1950, Volume 6.

— L'Intervention américaine en Corée et le droit des Nations Unies. Société Egyptienne de Droit International. Brochure No. 12, 1951.

— De l'Agencement des Solidarités restreintes au sein de l'Organisme International. Revue Egyptienne de Droit International 1951, Volume 7.

— La Sécurité Soviétique en Europe Orientale. Revue Egyptienne de Droit International 1952. Volume 8.

— Le Pacte Balkanique du 28 Février 1953, Revue Egyptienne de Droit International 1953. Volume 9.

— L'Union Centre-Américaine. Revue Egyptienne de Droit International 1953. Volume 9.

— Commentaire sur les Conventions conclues sous l'égide de la Ligue Arabe. Journal of the Association of Attenders and Alumni of The Hague Academy of International Law 1955, Vol. 25, Leyden. Netherlands. Article reproduit dans Notes et Documentation du 9 Juin 1956, No. 2184. Paris 1956.

— L'Union Soviétique et le N.A.T.O., Revue Egyptienne de Droit International, 1954, Volume 10.

— La Conférence de Caracas. Revue Egyptienne de Droit International, 1954, Volume 10.

— La Ligue Arabe et l'Afrique du Nord. Boletim da Faculdade de Direito, Vol. XXX Coimbra (Portugal) 1955.

— Le Pacte du Sud-Est Asiatique. Jahrbuch Fùr Internationales Recht. Gottingen 1955 (Germany).

— The Arab League 1945-1955. Ten years of struggle International Conciliation. Carnegie Endowment for International Peace. No. 498, May 1954, New York, N.Y. (U.S.A.).

— The Anglo-Yemini Dispute. Revue Egyptienne de Droit International, 1955, Volume 11.

— The Egyptian Foreign Policy and the Arab League. Review of Economics Politics and Business Studies. February 1956, No. 1 Article traduit par le Centre de Documentation et de Synthèse et pulbié dans son Bulletin du 15 Mars 1956, Paris 1956.

— La Conférence de Bandung, Internationales Jahrbuch der Politik Müchen 1955 (Germany).

— La Ligue Arabe, Notice Bibliographique, Revue Egyptienne de Droit International, 1955, Volume 11.

— Versuch einer Analyse der panarabischen Bewegung Internationales Jahrbuch der Politik. Mûchen 1956 (Germany).

— La Conférence de Brioni. Journal of the Association of Attenders and Alumni of The Hague Academy of International Law 1957. Vol. 27 Leyden, Netherlands.

— Essai d'analyse du Panarabisme. Revue Egyptienne de Droit International 1956. Vol. 12 Tome II.

— Middle Eastern Security Pacts. Revue Egyptienne de Droit International 1957. Vol. 13.

— Le Monde Afro-Asiatique et l'A.A.A. Aktuelle Probleme des Internationalen Rechts. Walter De Gruyter Co. Berlin 1957.

— Notes sur l'Union des Etats Arabes et sur la République Arabe Unie. Revue Egyptienne de Droit International 1958 Vol. 14.

— Intégration Arabe et Intégration Européenne. Journal of the Association of Attenders and Alumni of The Hague Academy of International Law 1959, Vol. 29.

— Un Précurseur de l'Organisation Internationale Al-Kawakibi, Revue Egyptienne de Droit International 1960, Vol. 16.

— La Conférence de Belgrade, Revue Egyptienne de Droit International 1961, Vol. 17.

— L'accord nucléaire de Moscou, Revue Egyptienne de Droit International, Vol. 19, 1963.

— The Addis Ababa Charter. International Conciliation. No. 546, January 1964, New York.

— Bundnissysteme in Sowjet system und Demokratische Gesellschaft. Eine Vergleichende Enzyklopaodie, pp. 910-934 Herder Freiburg Basel Wien 1967.

— La Crise de la Ligue Arabe. Annuaire Français de Droit International 1968. Vol. 14. 1968.

— Le Régionalisme et les Nations Unies, Revue Egyptienne de Droit International. Vol. 24. 1968.

— L'Organisation de l'Unité Africaine et la Coopération économique. Revue Egyptienne de Droit International. Vol. 25. 1969.

— The Arab League-25 Years after. East Africa Journal Nairobi June 1970.

— The Afro-Asian Movement, A Survey of Sources and Development. Revue Egyptienne de Droit International Vol. 26. 1970.

— Solidarité Internationale et Aide étrangère, Revue Egyptienne de Droit International Vol. 26. 1970.

محتويات الكتاب

الفصل الأول

التنظيمات الدولية الأفريقية قبل ١٩٧٣

الفصل الثانى

مؤتمر أديس أبابا : صداه فى العالم

الفصل الثالث

أيديولوجية ميثاق أديس ابابا

الفصل الرابع

الهيكل التنظيمى لمنظمة الوحد الأفريقية

صفحة

الفصل الخامس

المنظمة والمنازعات الدولية الأفريقية

الفصل السادس

المنظمة وتصفية الإستعمار

الفصل السابع

المنظمة والتعاون الاقتصادى

رقم الايداع بدار الكتب ٢٠١٨ لسنه ١٩٧٤

المطبعة الفنية الحديثة
٥٠ شارع الأصبغ بالزيتون – [illegible]



مكتبة الأنجلو المصرية